

الكتاب  
كتاب السيرة

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح  
عبد السلام محمد هارون

الجزء الأول

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

## سيبويه

اسم وكنية ولقب :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر . وبعضهم يختزل نسبة فيقول: عمرو بن قنبر (١) .  
وهو فارسي الأصل ، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد  
ابن مالك بن أدد .

وقنبر ، ضبطه الذهبي في المشته (٢) بضم ففتح ، وكذا ضبطه صاحب تاج  
العروس . وأما الدارقطني ف ضبطه بفتح القاف وسكون النون « قَنَبَر » (٣) .  
وعما يؤيد هذا الضبط قول الزمخشري في تمجيد سيبويه (٤) :

ألا صلي الإله صلاة صدق      على عمرو بن عثمان بن قنبر  
فإن كتابه لم ينف عنه      بنو قلم ولا أبناء منبر  
وأما كنيته فاختلف فيها : فهو أبو بشر ، وهو أبو الحسين ، وهو أبو عثمان .  
وأثبت هذه الكنى جميعاً هي أبو بشر (٥) .

وأما لقبه فقد سار مسير الشمس وعرف به منذ قديم الزمان ، لم يلقب به أحد  
قبله ، وهو « سيبويه » .

وقد ألقى العلماء الأقدمون ضوءاً طلي هذا اللقب الفارسي ، فذكروا أنه  
مركب من « سيب » بمعنى التفاح ، و « ويه » بمعنى الرائحة .  
وقد بحثت وسألت كثيراً من دارسي الفارسية عن صحة الزعم بأن « ويه »

---

(١) انظر أقدم من ترجمه له ، وم ابن قتيبة في المعارف ٢٣٧ ، وأبو الطيب اللغوي  
في المراتب ٦٥ ، والسيرافي في أخبار النحويين البصريين ٤٨ .  
(٢) المشته للذهبي ٥٣٥ . (٣) طبقات النحاة لابن قاضي شبهة ٢٠٦ : ٢ .  
(٤) بقية الوفاة ٣٦٦ . (٥) مراتب النحويين ٦٥ .

كلمة تدل على الرائحة فاهتديت إلى بطلان ذلك وأن لا أساس له من الصحة .  
وبعض العلماء الأقدمين ، وهو أبو عبد الله بن طاهر العسكري يزعم  
أن الاسم من « سى » الفارسية ، ومعناه ثلاثون ، و « بوى » أو « بويه » ،  
أى الرائحة . ومعناها الثلاثون رائحة ، أى ذو الثلاثين رائحة<sup>(١)</sup> .

وهذا الزعم سليم من الناحية اللغوية الفارسية ، ولكنه غير مطرد فيما نعهد  
من الأعلام القديمة المأثلة المختومة بويه . وقد نذهل حينما نرى أن سيويوه نفسه  
تكلم على « عمرويه » وهى كلمة ممزوجة بين العربية والفارسية ، صدرها عربى  
وعجزها لاحقة فارسية . قال سيويوه فى كتابه<sup>(٢)</sup> :

« وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمى ، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية وألزموا  
آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا إذا بمنزلة الصوت ،  
لأنهم رأوه قد جمع أمرين ، فخطووه درجة عن إسماعيل وأشباهه ، وجعلوه  
فى النكرة بمنزلة فاقٍ منونة مكسورة فى كل موضع » .

ومعنى هذا أن « ويه » لاحقة من اللواحق الأعجمية لها شبه باللفظ العربى  
« ويه » التى هى اسم فعل ، فلذا عوملت معاملة أسماء الأصوات التى تنون عند  
التكبير ، وترك منه عند التعريف ، كقولهم : فاقٍ وغاقٍ .

فالعرب والمعجم قديماً قد ألحقوا هذه الزائدة بالأسماء للتصريح ، أو للتشبيه ،  
أو للنسب<sup>(٣)</sup> ، فقالوا « نبطويه » من النبط ، وقالوا : « ماهويه » أى الشبيه  
بالقمر ، وهو « ماه » بالفارسية ، كما نجد فى الأدب الفارسى القديم  
« برزويه » الطبيب الذى عقد له باب فى كلية ودمنة . وفى أسماء ملوك الفرس  
« شيرويه » ابن أبرويز ، وفى أمراء الترك « خارويه » ، وفى أنساب العلماء  
« خالويه » ، و « مسكويه » ، و « راهويه » . وراه هو الطريق بالفارسية ،

(١) طبقات النحويين للزبيدي ٧٣ — ٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦٠ .

(٢) سيويوه ٢ : ٥٢ — ٥٣ بولاق .

(٣) أقر هذا التفسير الفحوى الأستاذ الجليل حامد عبد القادر عضو مجمع اللغة والأستاذ  
بدار العلوم سابقاً . وجاء فى حواشى بر وكمالان ٢ : ١٣٤ : « والظاهر أنه صيغة تصحيح  
لفظ سييخت بضم الباء وسكون الخاء » وعزى هذا القول إلى « نولوكه » . ثم قال :  
« واشتقت العامة اسمه من سيب ، وهو فى الفارسية التفاح ، وبوى ، أى الرائحة » .



قالوا : سمى بذلك لأن أمه ولدت في الطريق ، فكأن معناه « الطريق » .  
وهذه الأعلام تنطق جميعا بفتح الواو وسكون الباء . وقد عقد السيوطي  
في خاتمة بنية الرواة (١) فصلا لمن آخر اسمه «ويه» . لكن جاء في وفيات الأعيان (٢)  
في خاتمة ترجمة سيويه : «والعجم يقولون سيويه بضم الباء الموحدة وسكون الواو  
وفتح الباء المثناة من تحتها ؛ لأنهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة «ويه»  
لأنها لندبة» . وزعمه أن «ويه» تكون للندبة ليس معنى معجميا ، وإنما هو استعمال  
عامي (٣) ، والمعروف في «ويه» أنها كلمة إغراء واستحثاث ، كما في اللسان  
والقاموس . تقول مؤينه ، للإغراء ، ومنهم من يقول : ويها للواحد والاثنتين  
والجمع ، والمذكر والمؤنث ، قال الكميت :

وجاءت حوادث في مثلها يقال لمثلئ ويها فُلُ

وأما ما يستعمل في التنجيع فقولهم : واهأ ، وواه أيضا ، كما في اللسان  
عن ابن بري .

وفي المختوم بويه من الأعلام استعمالان ، والأفصح بناءؤه على الكسر تقليبا  
لجانب الصوت ، وقد يعرب إعراب الممنوع من الصرف فلا يدخله خفض  
ولا تنوين ، وهو مذهب الجرمي ، كما ذكر صاحب التصريح (٤) .

ومع هذا نجد نصا يعترض على سيويه في المعاملة النحوية لأمثال هذه  
الأعلام حينما تنكسر ، يقول ثعلب (٥) :

«كان سيويه يخطيء في اسمه ، يقول : سيويه وسيويه آخر ، والكسائي  
يقول : سيويه وسيويه آخر ؛ لأنه أعجمي فلا يُجرى . وزيلويه وزيلويه  
آخر . ويثنى زيلويها ويجمع زيلويها ، لأن الجمع بالواو والنون للحيوان  
الذي يعقل من الذكران ، والألف والتاء لما يعقل من الإناث ولما لا يعقل ،  
ولا يعرف باللام » .

(١) بنية الرواة ٤٣٩ . (٢) وفيات الأعيان ١ : ٣٦٨ .

(٣) التصريح ١ : ١١٨ . وانظر أيضا الصبان ١ : ١٣٣ - ١٣٤ ومع الهوامع ١ : ٧١ .

(٤) منه قول ابن دريد في هجاء نقطويه ( البقية ١٨٨ ) :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٢ .

## من لقب بسيوييه :

وقد عرف بهذا اللقب بعد سيوييه آخرون من النحاة ، ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في النحو . وقد أشار السيوطي إلى ثلاثة منهم في نهاية البنية :

١ — أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري ، ابن الصيرفي ، ويعرف أيضاً بابن الجبي ، ويلقب بسيوييه . قال ياقوت<sup>(١)</sup> : كان طارفاً بالنحو والمعاني والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية ، واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بسيوييه لذلك . ويذكر ياقوت أيضاً أنه كان عفيفاً متسكاً ويظهر الاعتزال . اجتمعت فيه أدوات الأدباء والفقهاء والصلحاء والعباد والتأديين ، وبلغ بذلك مبلغاً جالس به الملوك . ولد سنة ٢٨٤ وتوفي سنة ٣٥٨ .

وقد جمع الحسن بن زولاق المؤرخ المصري ( — ٣٨٦ ) أخباره في كتاب طبع عن نسخة بخطه معروضة بمعرض دار الكتب المصرية ، ونشره الأديان محمد إبراهيم سعد وحسين الديب في سنة ١٣٥٢ — ١٩٣٣ .

٢ — أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد التيمي الأصبهاني . كان أحد وجوه العلم ، طاماً باللغة والنحو ، حدث عن ابن فارس وغيره<sup>(٢)</sup> . وابن فارس توفي سنة ٣٩٥ . فقد طاش صاحبنا هذا إذن في القرن الرابع إن لم يجاوزه .

٣ — أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي . ولد بعد ٦٠٠ ومات بالقاهرة سنة ٦٦٧ . ومن شعره الذي يحمل طابع النحاة :  
عذبت قلبي بهجر منك متصل يا من هواه ضمير غير منفصل<sup>(٣)</sup>  
ما زال من غير تأكيد صدودك لي فاعذوك من عطف إلى بدل  
وأما ما عثرت عليه أخيراً فهو :

٤ — إبراهيم الشبستري النقشبندی ، من علماء القرن العاشر ، وكان يسمى

---

(١) معجم الأدباء ١٩ : ٦١ وبنية الوعاة ١٠٨ .

(٢) بنية الوعاة ٦٧ .

(٣) بنية الوعاة ٣٣٩ . وستأتي ترجمته قريباً . وانظر تهذيب التهذيب ٣ : ١١ .

« سيبويه الثاني » ، له تائية في النحو سماها « نهاية البهجة » ، وشرحها بنفسه ،  
ومن الشرح نسخة في دار الكتب ( ٣٦٧ نحو قوله ) قال صاحب كشف الظنون :  
« نظمها في غرة محرم سنة ٩٠٠ . أولها :

• تيمنت باسم الله مبدى البرية (١) •

وآخرها :

وقد حذف التنوين في مثل قولنا شفيى حسين بن العلى قمت

نساء وطلب للنهر :

ولد سيبويه بالبيضاء ، وهى أكبر مدينة فى كورة إصطخر بفارس ، ويقال :  
إن مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز . ثم هاجر أهله إلى البصرة فنشأ بها ،  
وكانت الهجرة إلى الخواضر الإسلامية فاشية متواصلة فى ذلك الزمان ، وكان  
أقرب المهاجر إلى أهل فارس هى مدن العراق الثلاث : البصرة والكوفة  
وبغداد . فكان اختيار أسرته للبصرة محلثون بها ، ويحيا فتاهم فى أرجائها ، يطلب  
العلم ، فيبنى لنفسه مجداً خالداً .

وظفق سيبويه يطلب العلم بها ، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس  
للعلماء ، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث ، وكان يستملى الحديث على  
حماد بن سلمة (٢) ، قال القفطى : « وكان شديد الأخذ » . فبينما هو يستملى قول  
النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس  
أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » وظننه اسم ليس . فقال  
حماد : لحت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما « ليس » ها هنا استثناء :  
فقال : لا جرم ، سأطلب علماً لا تلحننى فيه . فلزم الخليل فبرع (٣) .

(١) هذا ما ذكره صاحب الكشف . ولقد لحظت أن المؤلف فى الشرح تجاوز عن هذا  
البيت ، وبدأ بما بعده ، وهو قوله :

وبعد فإن النحو علم مبین  
وغايته صون اللسان عن الذى  
لكيفية التركيب ، فى العربية  
يخالفه تركيب أهل السليقة

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصرى .

(٣) السيرافى ٤٣ والزبيدى ٦٦ وابن الأنبارى ٧٢ وإقوت ١٠ : ٥٥ والإنباء

٢٥ : ٣٥٠ ، ٣٥٥ ومجالس العلماء للزجاجى ١٥٤ .

وفي رواية مجالس العلماء للزجاجي أنه لزم مجلس الأخفش مع بقوب  
الحضري والخليل وسائر النحويين .

وخبر آخر يرويه حماد بن سلمة ، أنه جاء إليه سيويه مع قوم يكتبون شيئاً  
من الحديث ، قال حماد : فكان فيما أملت ذكر الصفا ، فقلت : « صد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الصفا » ، وكان هو الذي يستمل ، فقال : « صد النبي  
صلى الله عليه وسلم الصفاء » ، فقلت : يا فارسي لا تقل الصفاء ، لأن الصفا  
مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : « لا أكتب شيئاً حتى أحكم  
المرية (١) » .

ولعل هاتين الحادتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حدثت بسيويه  
إلى العناية الشديدة بتعلم النحو .

ونحو ذلك ما حفز من بعده عثمان بن جني حينما كان يقرأ النحو بجامع  
الموصل ، فرتبه أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ،  
فقال له أبو علي : « زببت قبل أن تحصرم ! » ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين  
سنة ، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ينفاد (٢) .

### شيوخ سيويه :

ومع ملازمة سيويه للخليل ، كان لا يبرح يرتاد كبار الشيوخ والأئمة  
يستكمل علمه منهم . وألمع شيوخه :

١ — حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ولعله أول من أخذ عنه العلم .  
وكان حماد هذا مولى لتميم ، وقيل لقريش ، روى عن كثير من التابعين فمن  
بعدم ، وكان مفتي البصرة ، ومن العباد المجابي الدعوة ، لم يكن بالبصرة قرين  
له في الفضل والدين والنسك ، والقمع لأهل البدع . وكان يمد في الأبدال .  
وعلمة الأبدال عندهم ألا يؤكده . تزوج سبعين امرأة فلم يولد له . وقد روى  
له مسلم والأربعة . وكان عالماً بالنحو ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة

(١) مجالس العلماء ١٥٤ .

(٢) بنية الوفاة ٣٢٢ .

من النحاة مع الحليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وهو أستاذ يونس . قال  
يونس بن حبيب : أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة (١) .

وحماد هذا هو الذي دفع بسيويته إلى حذف النحو بسبب تخطئه إياه في بعض  
المسائل النحوية والقوية كما سبق القول ، فكان بذلك ممن اشترك في صنع  
سيويته النحوى . وتوفي حماد هذا سنة ١٦٧ (٢) . فقال بعضهم :

يا طالب النحو ألا فابك بعد أبي عمرو وحماد (٣)

٢ — الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب ، مولى  
بنى قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ يونس : وكان ديناً ورعاً ثقة ، من أئمة اللغة  
والنحو . وله ألفاظ لقوية انفرد بها ينقلها عن العرب . وكان قد لقي الأعراب  
وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . وأخذ عنه سيويته اللغة وشيئاً  
من النحو . وروى عنه في كتابه نحو ٤٧ مرة (٤) ، ولم تعرف سنة وفاته  
إلا ما ذكروا أنه كان إماماً في العربية قديماً (٥) .

٣ — يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي  
البصري القاري ، وكان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، وله قراءة  
مشهورة هي إحدى القراءات العشر . وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس  
ويطلىق . توفي سنة ٢٠٥ عن ٨٨ سنة (٦) .

٤ — عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ،  
نزل في ثقيف فنسب إليهم . أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي  
الذي قيل أنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح الملل (٧) .

(١) الزبيدي ٤٨ . وفي إنباء الرواة ١ : ٣٢٩ : قيل ليونس النحوى : أبا أسن أنت  
أو حماد بن سلمة ؟ قال : هو أسن مني ، ومنه تعلمت العربية .

(٢) انظر لترجته السرياني ٤٢ — ٤٤ ونزهة الألباء ٥٠ — ٥٣ . وياقوت ١٠ : ٢٥٤  
— ٢٥٨ والفطحي ١ : ٣٢٩ — ٣٣٠ وتذكرة الحفاظ ١ : ١٨٩ وتهذيب التهذيب ٣ : ١١٠  
وبغية الوعاة .

(٣) الشعر ليحيى بن المبارك البزدي ، كما في إنباء الرواة .

(٤) لإحصاء عدد هذه الروايات عن هؤلاء الشيوخ مما قام به الأستاذ علي النجدي  
في كتابه ( سيويته إمام النحاة ) .

(٥) ترجمته في طبقات الزبيدي ٣٥ ونزهة الألباء ٥٣ وبغية الوعاة ٢٩٦ .

(٦) بغية الوعاة ٤١٨ . (٧) الزبيدي ٢٣ .

وكان ابن أبي إسحاق هذا وعيسى بن عمر يطنان على العرب<sup>(١)</sup> ، وكان لهما فضلها الذي لا ينكر في العناية والحفاظ على لغة القرآن ونحو القرآن . بل كان عيسى صاحب تقدير في الكلام واستعمال للغريب منه ، وهو الذي قال لما ضربه عمر بن هبيرة : « والله إن كانت إلا أُنْيَاباً في أسيفاط قبضها عشاروك » .

ويذكرون أن له كتابين في النحو . قال السيرافي : « ولم يقم إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رأهما » . وهذان هما : « الجامع » و « الإكمال » ، وفيهما يقول الحليل ، وهو أحد من أخذ عنه الحليل :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر  
ذاك لإكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقمر  
كما يذكرون أنه له نيفاً وسبعين مصنفاً ذهبت كلها<sup>(٢)</sup> .

وذكر صاحب الفهرست أنه كان ضريراً<sup>(٣)</sup> . وهو أحد قراء البصريين . وما يذكر أن في قراء الكوفة عيسى بن عمر آخر ، وهو كهمداني . وقد روى سيويه عنه ٢٢ مرة<sup>(٤)</sup> . وتوفي سنة ١٤٩ قبل أبي عمرو ابن العلاء بخمس سنين أو ست .

٥ — أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، مولى بني ضبة ، كان من أهل جَبَل ، وهي بلدة بين النعمانية وواسط . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة كما سلف القول . وجمع من العرب أيضاً . ومن تعلم له أيضاً الكسائي والفراء وأبو عبيدة . قال أبو حاتم : سمعت أبا عبيدة يقول : اختلفت

---

(١) الزبيدي ٢٦ . وليس معنى ذلك رميها بالشعوبية كما يفهم بعضهم ، بل المراد تحفظهما الشديد في التسليم لهم فيها خالف لغة القرآن . وفي طبقات ابن سلام ١٥ : « أخبرني يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان أشد تسلية للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطنان عليهما » . ونحوه في السيرافي ٢٨ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٦ ونزهة الألباء ٢٣ .

(٢) بنية الوعاة ٣٧٠ والفهرست لابن النديم ٦٢ .

(٣) لم يذكره الصفي في كتابه نكت الهميان .

(٤) هذا الإحصاء للأستاذ علي التجدي كما سبق القول .

لمى يونس أربعين سنة أملاً كل يوم الواحى من حفظه<sup>(١)</sup> . « وكانت له مذاهب وأقبيسة تهردها ، وكانت حلقة بالبصرة يقصده فيها طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية<sup>(٢)</sup> » .

وقد أكثر سيويه من النقل عنه فى كتابه ، وقد بلغ نقله عنه نحو ٢٠٠ رواية ، فكان ثانى العلماء الذين أكثر سيويه من النقل عنهم ، وهو كان معبراً لسيويه فى الرواية عن أبى عمرو بن العلاء أو عن ابن أبى إسحاق . وربما استعمله سيويه معبراً فى الرواية عنهما جميعاً فى رواية واحدة ، كما فى الكتاب<sup>(٣)</sup> : « هذا قول ابن أبى إسحاق وأبى عمرو فيها حدثنا يونس » .

ونه من الكتب : كتاب معانى القرآن ، كتاب اللغات ، كتاب النوادر الكبير ، كتاب النوادر الصغير ، كتاب الأمثال<sup>(٤)</sup> .

٦ — الخليل بن أحمد الفراهيدى البصرى ، ويذكرون أن أباه أول من سمى بأحمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . قال السيرافى : كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه . وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب فى ترجمته . وهو الأستاذ الأكبر لسيويه ، وعامة الحكاية فى كتابه عنه ، وكلما قال سيويه : « وسألت » أو « قال » من غير أن يذكر القائل ، فهو الخليل ، كما نص السيرافى . والخليل من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء .

وكان عفيف النفس . قال النضر بن شميل : أقام الخليل فى خُصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال .

وقد لزمه سيويه يأخذ عنه اللغة والنحو فبرز مع ثلاثة آخرين هم النضر ابن شميل ، وعلى بن نصر الجهضمى ، ومؤرج السدوسى ، فكان سيويه أبرعهم فى النحو ، وغلب على النضر اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغة ، وعلى ابن نصر الحديث .

(١) مراتب النحويين ٢١ .

(٢) تزمة الألباء ٦٠ .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٣ بولاق .

(٤) انظر لترجمته : مراتب النحويين ٢١ والسيرافى ٣٣ وابن الأنبارى ٥٩ — ٦٤

والله رب العالمين ٦٣ وبغية الوعاة ٤٢٦ .

وكان الحليل يفسح له صدره ويرى فيه الطالب الذى لا يضمن عليه ، وكان يحبه حباً . قال ابن النطاح : كنت عند الحليل بن أحمد فأقبل سيويوه فقال الحليل : « مرحباً بزاير لا يملأ ! » . قال أبو عمرو الخزومي : ما ممت الحليل يقولها إلا لسيويوه (١) .

ولد الحليل سنة ١٠٠ وتوفى سنة ١٧٥ (٢) .

٧ — أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى . وكان ثقة مأموناً فى رواية الحديث . وكذلك حاله فى اللغة . وكان أبوه أوس بن ثابت من رجال الحديث . وجده ثابت بن بشير كان أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن فى عهد الرسول .

وقد أخذ عنه سيويوه اللغة : السجستانى قال : حدثنى أبو زيد قال (٣) : كان سيويوه يأتى مجلسى وله ذؤابتان (٤) ، فإذا سمعته يقول : أخبرنى من أتق بعريته فأتما يريدنى .

ومثل هذه الرواية عنه عند السيرافى (٥) بلفظ : « وذكر أبو زيد النحوى اللغوى كالمفتخر بذلك بعد موت سيويوه ، قال : كلما قال سيويوه : أخبرنى الثقة ، فأنا أخبرته » .

ونجد فى الكتاب (٦) من الأسانيد المهمة ما يشبه هذين ، كقوله : « وحدثنا من لا تهم » .

ولم يصرح سيويوه بذكر اسمه فى الكتاب . ولكن هذه النصوص القديمة التى لم يعترض عليها العلماء تدل على أنه روى عنه فى كتابه وإن لم يصرح . وقد أحصى الأستاذ على النجدى الرواية عنه بهذه الطريقة فبلغت تسع مرات . توفى أبو زيد بالبصرة سنة ٢١٥ بعد ما قارب المائة (٧) .

---

(١) الزبيدى ٦٨ .

(٢) إنباه الرواة ١ . ٣٤١ وفيها مراجع ترجمته بإسهاب .

(٣) المعارف ٢٣٧ ومراتب النحويين ٤٢ .

(٤) كان ذلك من سمات أبناء الفرس ، وكان أبو نواس كذلك .

(٥) السيرافى ٤٨ — ٤٩ .

(٦) كتاب سيويوه ١ : ١٢٥ يولاق .

(٧) مراتب النحويين ٤٢ والمعارف ٢٣٧ ونزهة الألباء ١٧٣ ومعجم الأدباء ١١ : ٢١٢ .

وإنباه الرواة ٢ : ٣٠ . وبنية الوعاة ٢٥٤ .



٨ — ومن شيوخه : هارون . وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد (١) من اسمه هارون بن موسى النحوي . فالراجح أنه هو وإن لم ينسبه سيويوه . وكان من أهل البصرة ، جمع طاوساً ، وثابتاً البناني ، وحيداً الطويل وغيرهم وكان يهودياً ثم طلب القراءة فصار رأساً فيها ، كما حفظ . وقال السيوطي (٢) . وهو أول من تتبع وجوه القرآن وألفها ، وتبع الشاذ منها وبجحت على إحصائه (٣) . ومات في حدود سنة ١٧٠ .

٩ — ومن روى عنهم سيويوه : أبو عمرو بن العلاء ، قارئ أهل البصرة ، وهو أخذ النحو عن نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود الدؤلي . وهو شيخ للخليل بن أحمد ويونس بن حبيب . ولم يأخذ عنه سيويوه إلا من طريق الرواية ممن روى عنه (٤) . وكانت وفاة أبي عمرو بالكوفة سنة ١٥٤ . ومن هذا لم يتسنّ لسيويوه لقاءه والأخذ عنه .

١٠ — ومنهم عبد الله بن زيد أبي إسحاق بن الحارث ، مولى آل الحضرمي يروى له سيويوه عن طريق يونس بن حبيب أيضاً . وعبد الله هذا ، يقال إنه أول من علل النحو ، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء . وسئل عنه يونس فقال : « هو والنحو سواء » ، يعني أنه الغاية فيه . وكان ممن يظن على العرب توفي سنة ١٢٧ (٥) .

١١ — ومنهم الرؤاسي ، وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة ، سمى بالرؤاسي لأنه كان عظيم الرأس . أخذ عن عيسى بن عمرو ، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، وكان أستاذاً للكسائي والفرّاء . قال الرؤاسي : « بحث لي الخليل بطلب كتابي ، فبعث به إليه فقرأه ووضع كتابه (٦) » .

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٣ .

(٢) البية ٤٠٦ .

(٣) أحصى الأستاذ النجدي الرواية عنه فبلغت خمس روايات .

(٤) نقل عنه سيويوه ٤٤ نقلاً فيها ذكر الأستاذ النجدي .

(٥) السيراق ٢٥ والفهرست ٦٢ ومراتب النحويين ١٢ والنزهة ٢٢ والبيهة ٢٨٢

وإنباء الرواة ٢ : ١٠٤ . وانظر لتفسير الطنن ما سبق في حواشي ص ١٠ .

(٦) فهرست ابن النديم ٩٦ وبيهة الوطة ٣٣ .

وفى فهرست ابن النديم : « وفى كتاب سيديويه : قال الكوفي ، يعنى الرؤاسي (١) » .  
 وله من الكتب كتاب « الفیصل » ، رواه جماعة . وكذا كتاب التصغير .  
 أخذ سيديويه عن هؤلاء الأعلام اللغة والنحو كما أخذ عن غيرهم الحديث :  
 ومع هذا كان صاحب مشاركة . قال ابن طائشة (٢) : كنا نجلس مع سيديويه  
 النحوى فى المسجد ، وكان شابا جميلا قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب  
 فى كل أدب بسهم ، مع حداثة سنه وبراعته فى النحو .  
 ومن الراجح أن سيديويه كان يعرف الفارسية ، أو يعلم طرفاً منها على الأقل (٣) .  
 ومع أن شيخه أبا زيد كان من أهل العدل والتشيع (٤) كان هو كما قال  
 العباس بن الفرج الرياشي : « سنيّاً على السنة » .

### أقرانه :

أما أقرانه من أخذوا العلم على الخليل فهم ثلاثة :

- ١ — أبو فید مؤرّج بن عمرو السدوسى ، كان قد قدم من البادية  
 ولا معرفة له بالقياس فى العربية قال : « أول ما تعلمت القياس فى حلقة أبي زيد  
 الأنصارى بالبصرة . وقد غلب عليه الشعر واللغة ، توفى سنة ١٩٥ (٥) » .
- ٢ — على بن نصر بن على الجهضمي . قال الصنفى : كان من أصحاب  
 الخليل فى العربية ورفقاء سيديويه . وقد أخطأ القفطى (٦) حيث ذكر أن ولده  
 نصر بن على بن نصر بن على هو صاحب الخليل . وقد غلب عليه الحديث . توفى  
 على سنة ١٨٧ (٧) .

---

(١) انظر المرجعين السابقين .

(٢) الزبيدي ٦٧ والقفطى ٢ : ٣٥٢ .

(٣) سيديويه إمام النحاة ٨٣ — ٨٥ .

(٤) مراتب النحويين ٤٢ .

(٥) السيرافى ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والسيرافى ٥٢ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ٢٥٨

والزبيدي ٧٨ والزمّة ١٨٩ ومجمع الأدباء ١٩ : ١٩٦ ولأنباء الرواة ٢ : ٣٢٧ .

(٦) لنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ .

(٧) السيرافى ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والزبيدي ٧٧ ونبية الوفاة ٣٥٨ .

٣ — أبو الحسن النضر بن شميل المازني التميمي ، أخذ عن الحليل والعرب ويقال إنه أقام بالبادية أربعين سنة ، وهو أول من أظهر السنة بمرو وخراسان . وقد غلبت عليه اللغة ، وله فيها كتاب « الصفات » . وله أيضاً « المدخل إلى كتاب العين » ، و « غريب الحديث » ، و « المصادر » . توفي سنة ٢٠٣ (١) .

### تلاميذ سيويه :

وأما تلاميذه فلا يكاد يعرف منهم التاريخ إلا ثلاثة :

١ — أبو الحسن الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم أخذ عن شيوخ سيويه ، ولكنه لم يأخذ عن الحليل (٢) . ثم أخذ عن سيويه مع أنه كان أسن منه . وكان ، كما ذكرنا ، الطريق إلى كتاب سيويه . وقد قرأ مسائل من الكتاب على سيويه قال (٣) : « وكنت أسأل سيويه عما أشكل عليّ منه فإن تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه » . فهو بذلك يعدّ في تلاميذ سيويه . لكن مع ذلك يروى الزبيدي (٤) أن الأخفش كان يقول : « كان سيويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أنني أعلم منه — وكان أعلم مني — وأنا اليوم أعلم منه » .

وهذا النص ينبئنا عن تواضع سيويه وحرصه على المشاورة في العلم ، ويدلّنا كذلك أن الأخفش شهد مولد الكتاب ونشأته .

وقد توفي أبو الحسن بعد سيويه في سنة ٢٠٧ (٥) .

٢ — قطرب ، أبو محمد بن المستنير البصري . كان ملازماً لسيويه ، وكان يدلّج إليه فإذا خرج رآه على بابه ، فقال : « ما أنت إلا قطرب ليل ! »

(١) مراتب النحويين ٦٨ .

(٢) مقدمة سيويه ص ٧ .

(٣) طبقات الزبيدي ٦٧ .

(٤) إنباء الرواة ٢ : ٣٦ وبه مراجع ترجمته .

(٥) إنباء الرواة ٣ : ٢١٩ وحواشيه .

والقطرب : دوية لا تستريح نهارها سعيًا . وقد أخذ قطرب أيضاً عن عيسى ابن عمر النحو ، كما أخذ عن النظام مذهب الاعتزالي ، وتوفي سنة ٢٠٦ .

٣ — الناشي ، وجدته في مراتب النحويين (١) قال أبو الطيب : « وكان ممن أخذ عن سيويه والأخفش ، رجل يعرف بالناشي ، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه ، فأخبرنا محمد بن يحيى قال : سمعت محمد بن يزيد يقول : لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد » .

وليس هو عبد الله بن محمد الذي ترجم له ابن خلكان (٢) كما فهم بعضهم ، بل هو رجل آخر مغفور لم يحظ من التاريخ بنصيب . إذ أن الذي ترجم له ابن خلكان توفي سنة ٢٩٣ فلا يقل أن يكون قد أخذ عن سيويه أو عن الأخفش .

ولعل قلة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حُبسة . قال معاوية بن بكر العليمي (٣) : « عمرو بن عثمان قد رأيته ، وكان حدث السن ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حل عن الحليل بن أحمد . وقد سمعته يشكلم ويتأطر في النحو وكانت في لسانه حُبسة . ونظرت في كتابه فلمه أبلغ من لسانه » .

ويذكرون أن الفراء يقول في شأن سيويه (٤) : « فأثبته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجارية له : هات ذيك الماء من ذاك الجرة . فخرجت من عنده فلم أعد إليه » .

ولعل تلك الحُبسة ، على ما يبدو من مبالغة في تصويرها ، هي التي دفنته إلى التأليف ، وتنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر ، الذي يجانبه فضول القول وفضول الفكر .

---

(١) مراتب النحويين ٨٥ .

(٢) وفيات الأعيان ١ : ٢٦٣ .

(٣) الزبيدي ٦٧ وياقوت ١٦ : ١١٨ .

(٤) معجم الأدباء ١ : ١٣٨ .

## مناظرات سيويه :

ومع ذلك قد قصد سيويه إلى بغداد<sup>(١)</sup> في خلافة الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البرمكي ، التي قلدها أول ما قلدها سنة ١٧٠ ، وسأل يحيى أن يجمع بينه وبين الكسائي شيخ الكوفيين ، فنصحه يحيى ألا يفعل ، فأبى سيويه إلا أن يفعل ، واجتمع بالكسائي عند البرامكة ، أو في دار الرشيد ، أو في مجلس الأمين على خلاف في ذلك ، فلقبه قبله أصحاب الكسائي ، ومنهم الأحمر ، وهشام والفراء ، فناظروه وساءلوه قبل أن يلتقي الكسائي ، كأنما فعلوا ذلك ليخضدوا شوكته قبل لقائه للكسائي ، ثم واجه الكسائي وناظره في المسألة المعروفة ، وهي للمسألة الزنبورية : « كنت أظن أن المقرب أشد لسة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها »<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاد الأستاذ على النجدي في عرض هذه المناظرة وملابساتها بما لم يدع مقالاً لقاتل .

ويذكرون أن سيويه أخفق في هذه للمناظرة إخفاقاً مبلغ الظن أن الكوفيين افتعلوه ؛ إذ لم يكن إخفاقاً علمياً ، وإنما هو إخفاق مظاهره علمية ليس لها وجه من الحق ، أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجه الحق البصري . ومهما يكن من شيء فإن يحيى البرمكي قد حفظ لسيويه مقامه آخر أكما حفظه له أولاً ، فأجازه بعد تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم .

## مفارقة بغداد ووفاته :

ولكن سيويه مع ذلك لم تطب له الإقامة ببغداد ، فرأى أن يفارقها إلى الأهواز ، فيقال إنه سأل عمن يذل من الملوك ويرغب في النحو ، فقبل له :

---

(١) لعل من أسباب هذه الرحلة إلى بغداد إلى ما كان بينى من مجد ، ما كان فيه من عسرة وضيق . ولذا عده الحافظ أحمد بن علي الدلقبي في عداد المفلوكين الذين جانبهم الحظ وحالفهم الإملاق والفقر . انظر الفلاحة والمفلوكون ص ٨٣ .

(٢) انظر للمسألة الزنبورية الزبيدي ٧٠-٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٩ ومجالس العلماء للزجاجي ٨-١٠ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٨ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ : ١٥ وبنية الوطة ٣٦٦ .

طلحة بن طاهر<sup>(١)</sup> ، فاعتزم الخروج إليه ، فيقول بعضهم : إنه عرج على البصرة قبل الخروج إليه ، ويقول آخرون : إنه مضى إليه قدماً ، وآخر : إنه دخل شاطئ البصرة ووجه يطلب الأخفش تلميذه ، فجاءه فقص عليه ما جرى بينه وبين الكسائي ، ثم استودعه الله وسار إلى طلحة بالأهواز التي يقال إنها كانت مسقط رأسه ، فأت بها .

وقيل : إنه مات بشيراز وقبره بها ، وقيل : إنه مات بساوة .

ويختلف المؤرخون اختلافاً شديداً في تاريخ وفاته ، ف قيل سنة ١٦١ وقيل

١٧٧ وقيل ١٨٠ وقيل ١٨٨ وقيل ١٩٤ .

وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ .

ورد البغدادي في تاريخه<sup>(٢)</sup> قول من زعم أنه توفي سنة ١٦١ بقوله :

« قال المرزباني : وهذا غلط قبيح ؛ لأن سيويه بقي بعد هذا مدة طويلة » .

ويؤيد هذا أيضاً أنهم يقولون : إنه توفي قبل يونس بن حبيب المتوفى

سنة ١٨٣ . وقبل الكسائي الذي توفي في هذه السنة أيضاً<sup>(٣)</sup> .

وجاء في طبقات الزيدى<sup>(٤)</sup> : « ولما مات سيويه قيل ليونس : إن سيويه

ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى مع سيويه

من الخليل هذا كله ؟ حيثوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال :

يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكي عني » .

ويذكرون أنه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه ، فبكى أخوه لما به

فقطرت منه دمة على وجه سيويه ، فرفع رأسه إليه فوجد في عينيه البكاء فقال :

---

(١) كان أبوه طاهر قد ولاه المأمون خراسان سنة ٢٠٦ هـ لخلق طاعة للمأمون ثم أصابته

حمى فوجد في فراشه ميتاً سنة ٢٠٧ هـ ، ثم استخلف المأمون بعده ولده طلحة ، كما في وفيات

الأعيان وتاريخ الطبري . ومن البديهي أن سيويه على فرض صحة هذا الخبر — وأنا أشك

فيه كثيراً — لم يلق طلحة في أثناء ولايته ، وإنما لقيه قبلها وهو في جاه أسرته لحسب .

وقد ذكر هذا الخبر في تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ والنزعة ٧٩ .

(٢) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ .

(٣) نزعة الألباء ٨١ .

(٤) طبقات النحويين ص ٤٩ . وانظر السيرا في ٤٨ وياقوت ١٦ : ١٧ .

أَجْبَنَ كُنَا ، فَرَقَ الدَّهْرَ بَيْنَنَا إِلَى الْأَمَدِ الْأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَ (١)

وَأَنَّهُ تَمَثَّلَ عِنْدَ مَوْتِهِ بِقَوْلِ الْقَائِلِ :

يُؤْمَلُ دُنْيَا لَتَبْقَى لَهُ فَوَافِي الْمُنَى دُونَ الْأَجْلِ (٢)

حَيْثَا يَرَوِي أَصُولُ الْفَسِيلِ فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُلُ

وَأَنَّهُ كَتَبَ عَلَى قَبْرِهِ بِشِيرَازَ مِنْ قَوْلِ سَلْيَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَدَوِيِّ (٣) :

ذَهَبَ الْأَجْبَةُ بَعْدَ طَوْلِ تَزَاوَرٍ وَنَأَى الْمَزَارَ فَأَسْلَمُوكَ وَأَقْشَعُوا

تَرْكُوكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِقَفْرَةٍ لَمْ يُؤْنَسُوكَ ، وَكَرْبَةً لَمْ يَرْفَعُوا

وَقَضَى الْقَضَاءَ وَصَرَّتْ صَاحِبَ حَفْرَةٍ هُنَاكَ الْأَجْبَةُ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا

### أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ :

١ — يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ ( ١٨٣ — ) قِيلَ لَهُ : لِمَنْ سَيُؤَيِّهِ أَلْفُ كِتَابٍ  
مِنْ أَلْفِ وَرَقَةٍ فِي عِلْمِ الْحَلِيلِ . فَقَالَ : وَمَتَى مَعَ سَيُؤَيِّهِ مِنَ الْحَلِيلِ هَذَا كُلُّهُ ؟  
حَيْثُونِي بِكِتَابِهِ . فَلَمَّا نَظَرَ فِي كِتَابِهِ وَرَأَى مَا حَكَى قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا  
الرَّجُلُ قَدْ صَدَّقَ عَنِ الْحَلِيلِ فِيمَا حَكَاهُ كَمَا صَدَّقَ فِيمَا حَكَى عَنِّي (٤) .

وَقَالَ الْمُبَاسُ بْنُ الْفَرَجِ (٥) مِمَّتْ عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ يَقُولُ : رَأَيْتُ سَيُؤَيِّهِ  
وَالْأَصْمَعِي يَتَنَاظَرَانِ . قَالَ : يَقُولُ يُونُسُ : الْحَقُّ مَعَ سَيُؤَيِّهِ ، وَقَدْ غَلَبَ  
ذَا — يَعْنِي الْأَصْمَعِي — بِلِسَانِهِ .

٢ — أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى ( ٢٠٩ — ) قَالَ الْمَازِنِيُّ (٦) : كُنَّا عِنْدَ

---

(١) عِيُونُ الْأَخْبَارِ ٢ : ٣١٢ وطبقات الزيدى ٧٣ ونزهة الألباء ٨٠ ومجمع  
الأدباء ١٦ : ١٢٢ .

(٢) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ ومجمع الأدباء ١٦ : ١٢١ ونزهة الألباء ص ٧٩ .

(٣) الزيدى ٧٣ ومجمع الأدباء ١٦ : ١١٦ .

(٤) السيراى ٤٨ والزيدى ٤٩ وياقوت ١٦ : ١١٧ .

(٥) الزيدى ١٨٥ .

(٦) أبو الطيب ٧٦ .

أبي عبيدة يوما ، وعنده الرياشي يسأله عن آيات في كتاب سيويه ، وهو يجيبه ،  
ثم فطن فقال : أتسألني عن آيات في كتاب الخوزي<sup>(١)</sup> ؟ لا أحبك .  
فهذا قول طاعن .

٣ — أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ( ٢١٥ — ) وهو تلميذ  
سيويه ، وكان أسنَّ منه . قال<sup>(٢)</sup> : « كان سيويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه  
على وهو يرى أني أعلم به منه ، وكان أعلم به مني . وأنا اليوم أعلم منه » .

٤ — أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ( ٢١٥ — ) قال<sup>(٣)</sup> : كان سيويه  
يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، قال : « فإذا سمعته يقول : حدثني من أنق بريريته ،  
فإنما يريدني » . فهذا قول مفتخر بتلميذه .

٥ — أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ( ٢٥٥ — ) قال<sup>(٤)</sup> : « أردت  
الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئا  
أشرف من كتاب سيويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئا ففكرت فإذا  
كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب اشتريته من ميراث  
الفراء . قال : والله ما أهديت إلى شيئا أحبَّ إلىَّ منه » .

٦ — محمد بن سلام ( ٢٣١ — ) قال<sup>(٥)</sup> : « كان سيويه النحوي  
غاية الخلق ، وكتابه في النحو هو الإمام فيه » . وقد لقي محمد بن سلام سيويه  
وسأله في قوله تعالى : « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا » ، « قلت لسيويه :  
كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع<sup>(٦)</sup> » .

- 
- (١) نسبة إلى الخوز ، إشارة إلى أنه فارسي . قال التوزي : « الأهمواز تسمى  
بالفارسية هرمشير وإنما كان اسمها الأخواز ، فمر بها الناس فقالوا : « الأهمواز » . والأهمواز  
مستط رأس سيويه فيها ذكر الأزهرى في مقدمة التهذيب ١ : ١٩ .  
(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب ٦٩ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .  
(٣) مراتب النحويين ٤٢ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ والمعارف لابن قتيبة ٢٣٧ .  
(٤) تزهة الألباء ٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ والتفطى ٢ : ١٩٦ .  
(٥) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٦ وتزهة الألباء ٧٤ .  
(٦) طبقات ابن سلام ١٨ .



٧ — أبو عثمان بكر بن محمد المازني ( — ٢٤٩ ) كان يقول<sup>(١)</sup> :  
من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي .

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup> : قرأ على رجل كتاب سيويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فافهمت منه حرفاً !

٨ — أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( — ٢٧٦ ) ذكره في رواية الشعر وأصحاب الغريب والنحو ، وقال : « وكان النحو أغلب عليه<sup>(٣)</sup> » .

٩ — أبو موسى الحامض سليمان بن محمد ( — ٣٠٥ ) يروون عنه أنه لما حدث ثعلب عن سلمة أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيويه ، قام أبو موسى إلى ثعلب فقال<sup>(٤)</sup> : « إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطأه ولكنته<sup>(٥)</sup> » .

وقال فيه مرة أخرى<sup>(٦)</sup> : « إنما سيويه دجال شيطان ، فلذلك تميل إليه الجن<sup>(٧)</sup> » .  
وأبو موسى هذا كان معروفاً بتصبه على البصريين ، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقه . ويذكرون أنه أوصى بكتبه لأبي فاتك المقتدرى بخلاً بها أن تصير إلى أحد من أهل العلم<sup>(٨)</sup> .

١٠ — أبو الطيب عبد الواحد بن طي اللغوي صاحب مراتب النحويين ( — ٣٥١ ) قال<sup>(٩)</sup> :

« وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل . وألف كتابه الذي صممه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل » .

١١ — أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ( — ٣٦٨ ) قال في كتابه أخبار النحويين البصريين<sup>(١٠)</sup> : « وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده » .

(١) فهرست ابن النديم ٧٧ ونزهة الألباء ٧٥ .

(٢) مراتب النحويين ٧٨ . (٣) للمعارف لابن قتيبة ٢٣٧ .

(٤) مراتب النحويين ٨٧ .

(٥) مراتب النحويين ٨٧ ونزهة الألباء ٧٧ .

(٦) بنية الوفاة ٢٦٣ . (٧) مراتب النحويين ٦٥ .

(٨) أخبار النحويين البصريين ٤٨ .

١٢ — أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، صاحب تهذيب اللغة  
( — ٣٧٠ ) ذكره فى الطبقة الثانية من أئمة العلماء الذين اعتمد عليهم  
فى تأليف كتابه ، وقال<sup>(١)</sup> : « وله كتاب كبير فى النحو ، وكان علامة حسن  
التصنيف » .

١٣ — ابن النديم ، محمد بن إسحاق ( — ٣٨٥ ) يقول<sup>(٢)</sup> : « وعمل  
كتاب الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده » ، وواضح أن هذا  
القول تريد لعمارة السيرافى السابقة .

١٤ — صاعد بن أحمد الجبائى الأندلسى ( — ٤١٧ ) : « لا أعرف  
كتاباً ألف فى علم من العلوم قديماً وحديثاً فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط  
بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة  
الأفلاك ، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيوييه  
البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فيه شيء  
إلا ما لا خطر له<sup>(٣)</sup> » .

١٥ — ابن الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ( — ٥٧٧ ) :  
« وبرع فى النحو وصنف كتابه الذى لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد  
من بعده<sup>(٤)</sup> » .

١٦ — وأما العامة القدماء فهذه صورة من نظرتهم إلى سيوييه : عن المبرد  
عن الزرارى أبى زيد : قال رجل لسماك بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ قال :  
بدرهمان . فضحك الرجل ، فقال لسماك : ويحك ، أنت أحمق ! سمعت سيوييه  
يقول : ثمنها درهمان<sup>(٥)</sup> » .

---

(١) مقدمة تهذيب اللغة ص ١٩ من الجزء الأول .

(٢) الفهرست ٧٦ .

(٣) معجم الأدباء ١٦ : ١١٧ .

(٤) زهرة الألباء ٧٣ .

(٥) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ .

## كتاب سيبويه

وقد عرف كتاب سيبويه من قديم الدهر إلى يومنا هذا باسم الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، ومن المقطوع به تاريخياً أن سيبويه لم يسمه باسم معين على حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يسمون لكتبهم أسماء : كالجامع ، والإكمال لمبى بن عمر ، والعين المنسوب إلى الخليل .

وقد يكون أعجل عن تسميته بأنه اختصر شاباً فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستماته ، فليست للكتاب مقدمة وليست له خاتمة مع جلالة قدره وإحكام بنيانه . قال السيرافي (١) : وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ؛ وقرأ نصف الكتاب ، ولا يشك أنه كتاب سيبويه .

ولقد حمى الناس قديماً « قرآن النحو » (٢) . ومن طريف ما يروى أن أحد نحاة الأندلس ، وهو عبد الله بن محمد عيسى « كان يحتم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يوماً » (٣) ، كأنما يتلوه تلاوة القرآن .

ولقد بلغ من إعجاب أبي عمر الجرمي ( ٢٢٥ — ) أنه كان يقول : « أنا مذ ثلاثون سنة أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه » (٤) . قال أبو جعفر الطبري : حدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا — وأوماً يديه إلى أذنيه — وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفنيش .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٥٠ . وانظر أيضاً نزهة الألباء ٧٥ .

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ .

(٣) بشية الواة للسيوطي ٢٨٩ نقلاً عن الصفدي . وانظر الصلة لابن بشكوال ٢٥٣ . وفي الصلة أيضاً ٥٥ أن القاضي أبا الحسن السعدي كان يحفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب .

(٤) مقدمة الكتاب ص ٥ - ٦ والزيدي ٧٧ ومجالس العلماء للزجاجي ٢٥١ .

## تأليف:

لا ريب أنه ألفه بعد موت الخليل ( — ١٦٠ ) ؛ فإن مخطوطات الكتاب نجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة « رحمه الله » . فهذه واحدة .  
ونص آخر ، ورد ذكره في مقدمة نسختنا هذه <sup>(١)</sup> ، « قال : وممعت نصرا يحكي عن أبيه <sup>(٢)</sup> » قال : قال لي سيويو حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى تعاون على إحياء علم الخليل » .

ومن شهد مولد الكتاب أبو الحسن الأخفش ، جاء في المعارف لابن قتيبة <sup>(٣)</sup> عن الرياشي قال : سمعت الأخفش يقول : كان سيويو إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على وهو يرى أني أعلم منه ؛ وكان أعلم مني ، وأنا اليوم أعلم منه .

## مادته :

ولا ريب أيضاً أن سيويو قد انتفع بعلم الخليل اتفاقاً ظاهراً ، كما انتفع بعلم شيوخه الذين سبق الكلام عليهم . ولا ريب كذلك أنه أفاد من سبقه من أئمة النحو الذين ألفوا فيه أو أثرت عنهم رواية فيه ، فنحن لا نعجب إذن حين نجد هذا النص الذي أورده ابن النديم في الفهرست <sup>(٤)</sup> :

« قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيويو اثنان وأربعون إنساناً منهم سيويو ، والأصول والمسائل للخليل » .

وليس يعني هذا النص إلا أن سيويو انتفع بجهود النحويين قبله الذين بلغ تعدادهم هذا القدر . وهذا النص الذي قد يشمر بتنقص سيويو إنما يعبر عن حقيقة علمية حتمية ، وهي أن كتاب سيويو إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ؛ إذ لا يعقل أن يتدع سيويو هذا العلم المتكامل دون أن يفيد

(١) انظر مقدمة النسخة ص ٨ . ونحو هذا النص في طبقات النحويين لأبيدي ٧٧ — ٧٨ .

(٢) هو علي بن نصر بن علي الجهضمي ، زميل سيويو ورفيقه في التلمذة على الخليل . وتوفي سنة ١٨٧ . وابنه نصر راوى الخبر هو نصر بن علي بن نصر بن علي المتوفى سنة ٢٥٠ .

(٣) للمعارف ١٣٨ . وانظر كذلك إنباء الرواة ٢ : ٣٥٠ ومراتب النحويين ٦٩ .

(٤) الفهرست لابن النديم ٧٦ .

من تلك الجهود الأصيلة التي رحمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلمه .  
وقال السيرافي (١) : « وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكما  
قال سيبويه « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل .

### المحرص التاريخي على الكتاب :

وكتاب سيبويه لم يقرأه سيبويه على أحد ولا قرأه أحد عليه (٢) . فيقال  
إن أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ،  
وأنه جامع لأصول النحو وفروعه ، استحسنته كل الاستحسان ، فيقولون :  
إن أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني ، وكانا رفيقين للأخفش ، توهمتا أن  
أبا الحسن الأخفش قدّم أن يدعى الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر :  
كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له : أن نقرأه  
عليه ، فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه فلا يمكنه أن يدّعيه .  
وكان أبو عمر الجرمي موسراً وأبو عثمان معسراً ، فأرغب أبو عمر الجرمي  
أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئاً من المال على أن يقرئه وأبا عثمان الكتاب ،  
فأجاب إلى ذلك ، وشرطاً في القراءة عليه وأخذ الكتاب عنه ، وأظهرنا  
أنه لسيبويه وأشاعا ذلك ، فلم يمكننا أبا الحسن أن يدعى الكتاب ، فكانا  
السبب في إظهار أنه لسيبويه (٣) .

### سنة الكتاب :

ولم يسند كتاب سيبويه إليه إلا بطريق الأخفش ، فإن كل الطرق مستند  
فيها إليه (٤) .

### إشارة تاريخية إلى خط سيبويه :

عثر تلميذ الفاضل الدكتور أمين السيد في كتاب الحلل شرح أبيات الجمل  
لابن السيد البطليوسي المودع بدار الكتب المصرية برقم (١١٠ نحو) في الورقة  
١٤٩ عند الكلام على هذا الشاهد :

(٢) نزعة الألباء ١٨٤ .

(١) السيرافي ٤٠ .

(٤) نزعة الألباء ١٨٦ .

(٣) نزعة الألباء ١٨٥ .

فأسبق القيسي من سوء سيرة ولكن طفت علماء غرلة خاله  
عثر على مانصه : « وقال أبو علي الفارسي : أخبرني أبو بكر بن السراج قال :  
« أخبرني المازني أنه رأى هذا البيت بخط سيويه عند رجل من بني هاشم  
يقال له عبد السلام بن جعفر » .

### قراءاته الأولى :

١ — ومن أقدم من نظر في الكتاب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي  
إمام الكوفيين ( ١٨٣ — ) . عن أبي نصر الباهلي قال : حمل الكسائي  
إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيويه سراً (١) .

وعن الأخفش قال : جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه  
أو أقرئه كتاب سيويه ، ففعلت فوجّهه إلى خمسين ديناراً (٢) .

وفي مقدمة نسختنا هذه (٣) : قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين أن  
الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيويه ودفع له مائتي دينار .

أما ما جاء في معجم الأدباء (٤) وإنباه الرواة (٥) عن محمد بن سلام قال :  
حدثني الأخفش أنه قرأ كتاب سيويه على الكسائي في جمعة فوهب له سبعين  
ديناراً ، وأن الكسائي كان يقول للأخفش : هذا الحرف لم أجمعه فأكتبه لي  
فيفعل — فهذا نص لا يناقض النص السالف ، وهو أن الأخفش قرأه عليه  
صنع الشيخ مع تلميذه ، لا صنع التلميذ مع شيخه .

٢ — ومن أقدم من قرأه أيضاً الشاعر أبو نواس الحسن بن هانيء  
( ١٩٥ — ) . جاء في نزهة الألباء (٦) أنه « نظر في نحو سيويه » ومما هو  
جدير بالذكر أن أبا نواس ولد بالأهواز ، وهي مولد سيويه في بعض الأقوال .

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب ٧٤ . (٢) السيرافي ٥١ .

(٣) مقدمة الكتاب ص ٦ .

(٤) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٢ . (٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

(٦) نزهة الألباء ٩٧ .

٣ — ومنهم أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ٢٠٧ — ) يذكرون أنه مات وتحت رأسه كتاب سيويه (١) .

٤ — ومن أقدم من نظر فيه كذلك أبو زيد الأنصاري ( ٢١٥ — ) . عن الجرمي قال : نظر في كتاب سيويه فقال : قد أكثر هذا الغلام إن كان مع ، فقلت له : قد روى عنك شيئاً كثيراً فهل صدق فيه ؟ قال : نعم . قلت : فصدقه فيما روى عن غيره (٢) .

قال أبو الطيب (٣) : وقد قيل إن يونس صاحب هذه القصة .

٥ — وكذلك قرأه على الأخفش أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ( ٢٢٥ — ) وأبو عثمان المازني ( ٢٤٩ — ) كما سبق القول . وقد لقي الجرمي يونس بن حبيب شيخ سيويه ، ولم يلق سيويه (٤) .

٦ — وقرأه على الجرمي أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي (٥) ( ٢٣٣ — ) .

٧ — وكذلك قرأه أبو حاتم السجستاني ( ٢٥٠ — ) على الأخفش مرتين .

٨ — ثم قرأه على المازني العباس بن الفرغ الرياشي (٦) ( ٢٥٧ — ) ، وقرأه عليه أيضاً أحمد بن جعفر الدينوري (٧) .

٩ — ومن نظر فيه قديماً أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ( ٢٥٥ — ) ، ومحمد بن عبد الملك الزيات ( ٢٣٣ — ) . قال الجاحظ (٨) : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيويه ، فقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت ، فإذا كل

---

(١) مراتب النحويين ٨٧ ومقدمة لسختنا هذه ص ٦ .

(٢) مراتب النحويين ٧٦ . (٣) مراتب النحويين ٧٧ .

(٤) السيرافي ٧٢ .

(٥) السيرافي ٨٥ والفهرست ٨٥ والبغية ٢٩٠ .

(٦) تذهة الألباء ٢٦٢ .

(٧) بغية الوعاة ١٣٠ .

(٨) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٦ وتذهة الألباء ١٧٤ ومعجم البلدان ١٦ : ١٢٣

ولإنباه الرواة ٢ : ٣٥١ .

شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ؛ وهذا كتاب اشترته من ميراث الفراء .

وجاء في إنباء الرواة أن ابن الزيات قال للجاحظ : أظننت أن خزانة خالية من هذا الكتاب ؟ فقال : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ١١

١٠ — وقرأ المبرد (٢٨٥ —) ثلث كتاب سيبويه على الجرمي ، ثم توفي الجرمي فاتم قراءته على المازني (١) .

١١ — وفي طبقات السيرافي (٢) أنه قرأه على المازني في جماعة لم يكن لهم كتباهته ، مثل أبي ذكوان ، وعسل بن ذكوان ، وأبي يعلى بن أبي زرعة .

١٢ — وفي طبقات الزبيدي (٣) عن البهزي والمسمى قالاً : رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

١٣ — وكان المبرد قد رغب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١ —) بطراح كتب الكوفيين . ولم يزل الزجاج ملازماً له وأخذاً عنه حتى برع من بين أصحابه ، فكان أبو العباس لا يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على إبراهيم ويصحح به كتابه . فكان ذلك أول رئاسة أبي إسحاق الزجاج (٤) .

وكان المبرد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي . سئل أبو علي الدينوري : كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب ؟ قال : لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه (٥) .

(١) طبقات الزبيدي ١١٩ .

(٢) طبقات النحويين البصريين ١٠٧ — ١٠٨ .

(٣) طبقات الزبيدي ١٠٨ .

(٤) طبقات الزبيدي ١١٩ . ويروى أن الذي كان يفعل ذلك هو علي بن سليمان

الأخفش . انظر المقدمة ص ٩ .

(٥) الزبيدي ١٥٦ .



- ١٤ — وعن قراء قديماً أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ( — ٢٨٩ )  
 قدم البصرة فأخذ عن المازني ، ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي العباس المبرد  
 كتاب سيويه . وكان صهراً لثعلب ، فكان يتخطاه ويمضي إلى المبرد ومعه محبته  
 ودفعه فيقرأ الكتاب عليه ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك (١) .
- ١٥ — وقراء على المبرد أيضاً فبرع ، ابن درستويه ، وهو عبد الله بن جعفر  
 ( — ٢٥٨ ) كما في الطبقات (٢) ، وقرأ بعضه على ابن درستويه أبو طاهر عبد الله  
 ابن عمر المقرئ (٣) ( — ٣٤٤ ) ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني (٤)  
 ( — ٣٢٩ ) . وقراء كله عليه واستفصر جميعه وناظره فيه ودقق النظر وكتب  
 تفسيره وعلل العلة وأقام عليها الحجة وأظهر فضل مذهب البصريين على مذهب  
 الكوفيين ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادى (٥) ( — ٣٥٦ ) .
- ١٦ — وقراء على المبرد أيضاً أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد (٦)  
 ( — ٢٩٨ ) في قصة مثيرة ورد ذكرها في مقدمة رواية الكتاب (٧) .
- ١٧ — ثم قراء على أبي الحسين بن ولاد ولده أبو القاسم ، قراء عليه  
 مراراً (٨) من نسخته التي نقلها عن المبرد (٩) .
- ١٨ — ثم قراء على أبي القاسم أبو عبد الله محمد بن يحيى الرباحي ( — ٣٥٣ )  
 وهو راوى نسختنا هذه (١٠) . قراء عليه ومعه يقرأ على أبي جعفر أحمد  
 ابن محمد النحاس (١١) .
- ١٩ — وقراء قديماً أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قنينة ( — ٣٢٢ )

- 
- (١) الزيدى ٢٤٣ .  
 (٢) الزيدى ١٢٧ .  
 (٣) الزيدى ١٣١ .  
 (٤) الزيدى ١٣١ . وانظر الفهرست ١١٨ والبغية ٦٠ .  
 (٥) الزيدى ١٣٢ ، ٢٠٣ .  
 (٦) الزيدى ٢٣٦ . وانظر مقدمة هذا الجزء ص ١١ .  
 (٧) ص ١١ وكذا الزيدى ٢٣٦ . (٨) الزيدى ٢٣٦ .  
 (٩) المقدمة ص ١١ . (١٠) الزيدى ٢٣٦ والمقدمة ص ٤ .  
 (١١) مقدمة الكتاب ص ٤ . وابن الفريضي ٧٢ : ٢ حيث قال : « أخذ كتاب سيويه  
 رواية من ابن النحاس » .

وهو وولد الإمام ابن قتيبة ، وكان قد ولي قضاء مصر وأقام بها إلى أن وافاه أجله بها . وحدث بكتب أبيه كلها بمصر (١) : فلهذه أخذ الكتاب عن والده .

٢٠ — ومحمد بن موسى بن هاشم القرطبي ( — ٣٠٩ ) رحل إلى المشرق ولقي بمصر أبا جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، واتسعه من نسخته (٢) .

٢١ — ومن نظر فيه قديما أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (٣٥١ — ) صاحب مراتب النحويين ، قال : « وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة من كتاب سيبويه خمسين مرة (٣) » .

٢٢ — ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ( — ٣٦٨ ) شارح الكتاب ، وهو قرأه على أبي بكر محمد بن السري بن السراج ( — ٣١٦ ) وأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان (٤) ( — ٣٤٥ ) . وكان أبو بكر مبرمان لا يقرى كتاب سيبويه إلا بمائة دينار (٥) .

### أسلوب الكتاب :

لا ريب أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض ، وفي ذلك يقول ابن كيسان (٦) : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهم .

قال أبو جعفر النحاس : ورأيت على بن سليمان يذهب إلى غيره . قال ابن كيسان ، قال : عمل سيبويه كتاب على لغة العرب وخطبها وبلاغتها ، فجعل فيه يئناً

---

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٢٩ ومجمع الأدباء ٣ : ١٠٣ — ١٠٤ وإنباء الرواة ٤٥ : ٤٦ .

(٢) الزبيدي ٣٠٥ وابن الفري ٢ : ٣١ وبغية الوعاة ١٠٨ .

(٣) مراتب النحويين ٨٨ .

(٤) أخبار النحويين للسيرافي ١٠٨ — ١٠٩ .

(٥) البغية ٧٤ .

(٦) الخواصة ١ : ١٧٩ .

مشروحا ، وجعل فيه مشتبها ؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن .

قال أبو جعفر : وهذا الذى قاله على بن سليمان حسن ، لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته ؛ إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة ، ولو كان كله ينال لا ستوى فى علمه جميع من ممعه فيبطل التفاضل ، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر ، ولذلك لا يمل ، لأنه يزداد فى تدبره علما وفهما .

وعثرت على نص فى تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (١) يقول فيه المازنى : سألت الأخفش عن حرف رواء سيويه عن الخليل فى « باب من الابتداء يضمن فيه ما بنى على الابتداء » ، وهو قوله : « ما أغفله عنك شيئا ، أى دع الشك » . ما معناه ؟ قال الأخفش : أنا منذ ولدت أسأل عن هذا . وقال المازنى : سألت الأصمى وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا : ماندرى ما هو .

فقال السيرافى (٢) : لم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدم ، كأن قائلا قال : ليس زيد بغافل . فقال المجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئا ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف ، يريد حذف « انظروا » ، الناصب « شيئا » .

هذا . ومن المأثور عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه : « هل ركب البحر ١ ؟ » تعظيما واستصعابا لما فيه (٣) .

وأمر آخر يواجه قارئه فى عصورنا هذه ، فإن مصطلحاته الجزئية وكثيراً من عباراته النحوية قد غيرت ، وأصبحت الكتب المتأخرة الموضوعية فى النحو ذات طابع أسلوبى يباين طابع سيويه ، بل من بعد سيويه من علماء النحو بمهد طويل .

كما أن لسيويه عباراته الخاصة التى تحتاج إلى الإلalf والممارسة ، فمن ذلك

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٦٥ .

(٢) حواشى سيويه ١ : ٢٧٩ بولاق .

(٣) زهرة الألباء ٧٥ وبغية الوعاة ٣٦٦ .

ما جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (١) عند الكلام على « مائش » وتخطيطه النحويين لها ، قال : « وأما قول سيويوه رحمه الله إنها غلط فإنه عن أنها خارجة عن القياس . وهو كثيراً ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى » . وقد أشرت إلى نظائر هذا في شرحى لمواضع كثيرة من هذا الكتاب (٢) . كما أن عناواناته لأبواب النحو ومسائله تحتاج إلى كثير من التفهم والنظر ، ولكن هذا ليس بمستعص على الإلف والممارسة كما أسلفت من القول .

ومن أمثلة عناوانات الكتاب الغامضة : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منها يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به » . ومعناه « هذا باب التنازع » . انظر ص ٧٣ .

كما ترجم باب الاشتغال فيه بقوله : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر وما يكون للفعل فيه مبنياً على الاسم » . والمقصود هنا الفقرة الأخيرة وهى ما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم . انظر ص ٨٠ . ومن أمثلة الأبواب الغامضة ما ورد فى ص ٣٨٤ من نسختى هذه ، وهو « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » ، قال السيرافى : « هذا الباب فيه صعوبة ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيويوه » .

ومهما يكن من شئ فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشره العلماء من التراث النحوى ، وما أنير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات فى مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل ، وهو ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته — يجعل من قراءة سيويوه متعة نافعة ، ونفعاً متمماً ، ويضع أساساً سليماً للدراسات النحوية المعاصرة التى كثيراً ما انحرفت بفرورها عن جادة السبيل ؛ لأنها لم تهف

(١) الشهاب على البيضاوى ٤ : ١٥٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال منها فى هذا الجزء ص ٢٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٩٩ ، ١١٥ ،

١٢١ ، ١٣١ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

وقفة الحشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لنزن ما صنع الأسلاف وزن الحق ،  
وتقدر صدقهم وذكاهم في عدل وإنصاف .

### شواهد الكتاب :

إن كثيراً من الشواهد المنسوبة في الكتاب ، وهي نحو ألف شاهد ، إنما  
هي من نسبة أبي عمر الجرمي ، والناذر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف  
أنه من صلب الكتاب . فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي .

وفي ذلك يقول الجرمي (١) : « نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف  
وخمسون بيتاً . فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتتها ، وأما الخمسون فلم  
أعرف أسماء قائلها (٢) » .

ومعرفة الجرمي لأسماء القائلين لا تتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية  
في الكتاب ، وأنها مما روى سيويه عن شيوخه .

ويقول البغدادى (٣) في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردها عالم ثقة كسيويه :  
« ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه  
قُبِل ، وإلا فلا . ولهذا كانت آيات سيويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف  
بعد سلف ، مع أن فيها آياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها » .  
ثم قال أيضاً (٤) : « وإنما امتنع سيويه من تسمية الشعراء لأنه كره  
أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله

---

(١) الخزانة ١ : ٨ .

(٢) انظر سيويه إمام النجاة ١٤٣ — ١٤٨ في الكلام على هذه التحسين . وقد  
ذكر محمد بن محمود الشنيطي في كتابه الحماسة أن واحداً منها عرف نسبه ، وهو :

\* أفيمد كندة نمدحن قبيلة \*

وصدوره : \* قالت فطيمة جل شمرك مدحه \*

انظر حواشي الخزانة ١ : ٢٨ . وكذا كتاب سيويه : حياته وكتبه للدكتور أحمد بدوي  
١٥١ حيث نقل عن الرافعي أنه نسب في سيويه ٢ : ١٥١ إلى « مقنع » . وأقول : قد  
عُزِّت إلى الآن على نسبة شواهد أخرى من نسختنا هذه من المجهولة القائل . انظر حواشي  
ص ٥٨ من هذا التقديم . وسأشير إلى جميع ما عرفته من ذلك في فهرس الكتاب إن شاء الله .

(٣) الخزانة ١ : ٨ .

(٤) الخزانة ١ : ١٧٨ .

لأنه قدم العهد به . وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين ، فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم فيقول : أنشدنا — يعني الخليل — ويقول : أنشدنا يونس . وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه . وربما قال : أنشدني أعرابي فصيح . وزعم بعض الذي ينظرون في الشعر أن في كتابه آياتاً لا تعرف . فيقال له : لستنا نذكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك . وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وقتش ، فاطمن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر .

### أثر الكتاب في نحو الكوفيين :

سبق القول أن الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش سرّاً<sup>(١)</sup> . ومن البدهي أنه قرأه عليه بعد وفاة سيبويه .

أما الفراء الذي روى أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه<sup>(٢)</sup> فإنه كان يتعمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف<sup>(٣)</sup> . ولا ريب أن كلا الرجلين قد أفاد من الكتاب ، إن لم يكن ذلك للانتفاع به كان من أجل أن ينقضه عليه . وفي هذا ما فيه من نشاط علمي حول المسائل النحوية .

### أثر الكتاب في نحو الأندلسيين والمغاربة :

عرف الأندلسيون كتاب الكسائي قبل أن يعرفوا كتاب سيبويه . ويذكرون أن جودى بن عثمان الطليطلي رحل إلى المشرق فلقى الكسائي والفراء ، وأنه أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس<sup>(٤)</sup> ومات سنة ١٩٨ . كما شرح كتاب الكسائي مفرج بن مالك ، المعروف بالبغل<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر ما سبق في ٢٦ .

(٢) يقاب على الظن أن تلك النسخة كانت بخط الفراء . انظر ما مضى من ٢٨ .

(٣) مراتب النحويين ٨٨ .

(٤) الزبيدي ٢٧٨ وإليغة ٢١٣ . (٥) الزبيدي ٢٩٧ .

أما أقدم من عرف بمن حفظ كتاب سيويه من المغاربة القرويين ، فهو أبو عبد الله حدون بن إسماعيل ، المعروف بالنعجة ، المتوفى بعد المائتين<sup>(١)</sup> .

ثم محمد بن موسى بن هاشم القرطبي ( — ٣٠٧ ) انتسخ كتاب سيويه من أبي جعفر الدينوري<sup>(٢)</sup> .

ومن قدمائهم أيضاً : الأعمى ، يوسف بن سليمان الشنتمري ( — ٤٧٦ ) شرح أبيات الكتاب ، وشرحه معروف متداول . وقد طبع في أسفل كتاب سيويه من طبعة بولاق .

وعبد الملك بن سراج القرطبي ( — ٤٨٩ ) كان من المولعين بالكتاب جاء في البقية<sup>(٣)</sup> أنه عكف على كتاب سيويه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه .

ومنهم ابن الطراوة ، سليمان بن محمد المالقي ( — ٥٢٨ ) جمع على الأعمى كتاب سيويه ، وكذا على عبد الملك بن سراج ، وصنف المقدمات على كتاب سيويه<sup>(٤)</sup> .

ومنهم على بن محمد الحشني ( — ٦٠٨ ) كان من أهل المعرفة بالكتاب والواقفين على غوامضه . وكان يقرأ كتاب سيويه<sup>(٥)</sup> .

وغير هؤلاء كثير ، ممن سترد عليك أسماءهم وأعمالهم في الكتاب فيما سيأتي من الفصول .

### أثر الكتاب في التأليف النحوي :

لحق كتاب سيويه منذ ظهوره حظاً سعيداً لدى العلماء . وقد بما قالوا : إن الكتب تشقى وتسمد ، كما الإنسان يشقى ويسعد . ولكن تلك السعادة في الحظ كانت عن أصالة في البنيان ، ومثانة في التكوين .

وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التاسع أسماء

(٢) الزبيدي ٣٠٥ والبقيّة ١٠٨ .

(٤) البقيّة ٢٦٣ .

(١) الزبيدي ٢٥٦ .

(٣) البقيّة ٣١٢ .

(٥) البقيّة ٣٥٢ .

طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب ، بين شرح له ، أو تعليق عليه ، أو تفسير لأياته ، أو كلام على أبيته ، ومنهم المشاركة ، ومنهم المغاربة والأندلسيون ، ومنهم المصريون .

( فمن شرحه ) :

١ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة ( — ٢١٥ ) تلخيز سيوييه . وشرحه للكتاب في صورة تعليقات متناثرة . وقد أثبتت نسختنا هذه ما روى عنه من ذلك .

٢ - أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري ( — ٢٤٨ ) . ذكره في كشف الظنون وبغية الرواة ٢٠٣ . وذكر في البغية أيضاً « الديباج في جامع كتاب سيوييه » . لكن في الفهرست ٨٥ « كتاب الديباج على خلل من كتاب أبي عبيدة » .

٣ - أبو بكر ابن السراج ( — ٣١٦ ) وهو محمد بن السري البغدادى شيخ السيرافي والفارسي والرماني . الفهرست ٩٣ وإنباء الرواة ٣ : ١٤٩ وبغية الرواة ٤٤ وكشف الظنون .

٤ - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بمبرمان ( — ٣٤٥ ) شرحه ولم يتمه . إنباء الرواة ٣ : ١٠٩ وبغية الرواة ٧٤ وكشف الظنون .  
٥ - ابن درستويه ( — ٣٤٧ ) وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه . ذكره في الفهرست ٧٥ .

٦ - أبو سعيد السيرافي حسن بن عبد الله بن المرزبان ( — ٣٦٨ ) . ذكروا أنه شرح الكتاب شرحاً أعجب المعاصرين له ، حتى حسده أبو علي الفارسي ، لظهور مزاياه على التعليقة التي علقها ، كما في كشف الظنون . وفي البغية ٢٢٢ : « وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه » .

٧ - تعليقة أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد ( — ٣٧٧ ) . كشف الظنون وبغية الرواة ٢١٧ .

٨ - شرح أحمد بن أبان بن سيّد اللغوي الأندلسي ( — ٣٨٢ ) . كشف الظنون .



٩ — أبو الحسن الرماني على بن عيسى ( — ٣٨٤ ) كشف الظنون  
والبنية ٤٤٤ .

١٠ — ابن الباذش ، وهو أبو الحسن على بن أحمد الفرناطى ( — ٥٢٨ )  
كشف الظنون والبنية ٣٢٦ — ٣٢٧ .

١١ — أبو العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ( — ٤٤٩ ) شرح  
بعض كتاب سيويه ولم يتمه ، فى مجلد مقداره خمسون كراسة . تعريف القدماء  
بأبى العلاء ٤٨ ، ١١٠ ، ٢٧٥ ، ٣٣٤ ، ٥٤٠ نقلا عن إنباء الرواة ، ومعجم  
الأدباء ، والوافى بالوفيات ، وبنية الرواة ، والإنصاف والتحرى لابن العديم .

١٢ — أبو القاسم محمود بن عمر ، جارا لله الزخشرى ( — ٥٣٨ )  
ذكر صاحب الكشف أنه شرح الكتاب . لكن فى البنية ٣٨٨ ووفيات  
الأعيان ٢ : ٨١ أنه شرح آيات الكتاب .

١٣ — ابن خروف ، وهو أبو الحسن على بن محمد بن على الأندلسى  
الإشبلى ( — ٧٤٥ ) وسمى كتابه « مفتاح الأبواب فى شرح غوامض  
الكتاب » . الكشف والبنية ٣٥٤ . ويبدو أنه من قبيل التعليقات .

١٤ — الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن على البطليوسى ( — بعد ٦٣٠ )  
يقال إنه من أحسن شروحه ، يرد فيه على الشلوين بأقبح رد . الكشف  
والبنية ٣٧٨ . ومنه قطعة فى دار الكتب المصرية برقم ٩٠٠ نحو .

١٥ — الشلوين الكبير ، أبو على عمر بن محمد الإشبلى ( — ٦٤٥ )  
ذكر فى البنية ٣٦٤ أنه صنف تعليقا على كتاب سيويه .

١٦ — ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر المصرى ثم الدمشقى  
( — ٦٤٦ ) ذكره فى الكشف ، ولم يذكر فى ترجمته فى البنية .

١٧ — ابن الحاج ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبلى ( — ٦٥١ )  
ذكره فى كشف الظنون . لكن فى البنية ١٥٦ : « وله على كتاب سيويه إملاء » .  
وهو من تلاميذ الشلوين .

١٨ — الحفاف ، وهو أبو بكر بن يحيى الجذامى المالئى ( — ٦٥٧ ) .  
الكشف والبنية ٢٠٧ . وهو من تلاميذ الشلوين أيضا .

١٩ — ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد الكناني الإشبيلي ( — ٦٨٠ ) له شرح جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن . الكشف والبغية ٣٥٥ . وهو من تلاميذ الشلوين كذلك .

٢٠ — ابن أبي الربيع ، وهو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي ( — ٦٨٨ ) . الكشف والبغية ٣١٩ . وهو من تلاميذ الشلوين . فهو لاء أربعة تلاميذه .

٢١ — تعلية أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الفرناطي ( — ٧٠٨ ) . الكشف والبغية ١٢٦ . وذكر السيوطي أيضا أنه خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرءون كتاب سيويه .

٢٢ — أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف ( — ٧٤٥ ) . الكشف والبغية ١٢٢ . وقد لخص شرح الصفار المتقدم الذكر ، وسمى كتابه « الإسفار الملخص من شرح سيويه للصفار » .

٢٣ — أبو العباس أحمد بن محمد العنابي الأندلسي ( — ٧٧٦ ) . الكشف والبغية ١٦٧ .

### ومن شرح مشكلاته ونكته وأبنيته :

٢٤ — أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ( — ٢٢٥ ) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ٢٦٨ . وله أيضاً « غريب سيويه » . ذكره في البغية وكذا ابن النديم ٨٤ .

٢٥ — أبو إسحاق الزيايدي ، إبراهيم بن سفيان ( — ٢٤٩ ) له « شرح نكت الكتاب » . كشف الظنون . وجاء محرفاً في بغية الرواة ١٨١ بلفظ « ثلث سيويه » . وفي الفهرست ٨٦ « شرح كتاب سيويه » .

٢٦ — أبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد ( — ٢٥٠ ) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ .

٢٧ — أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( — ٢٨٥ ) له « المدخل إلى كتاب سيويه » . الفهرست ٨٨ وإنباء الرواة ٣ : ٢٨٥ .

٢٨ — أحمد بن يحيى ثعلب ( — ٢٩١ ) له « تفسير أبنية الكتاب » الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ١٧٣ .

٢٩ — أبو محمد عبد الله بن جعفر ، ابن درستويه ( — ٣٤٧ )  
له : « أغراض كتاب سيبويه » ، و « المسائل المفردة من كتاب سيبويه » ،  
و « كتاب نكت سيبويه » . الفهرست ٩٥ .

٣٠ — أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ( — ٣٨٠ ) . الكشف والبغية  
٣٤ وإنشاء الرواة ٣ ١٠٨ . له : « الاستدراك على سيبويه في كتابة الأبنية  
والزيادات » طبع في روما سنة ١٨٩٠ بناية المستشرق إجناسيو جويدي  
( Ignazio Gwidi ) . ومنه نسخة مطبوعة بالمكتبة النيمورية برقم ١٨٩ نحو .

٣١ — أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري ( — ٤٤٩ )  
له « تفسير أمثلة سيبويه وغيرها » . تعريف القدماء ٥٤٠ نقلا عن الإنصاف  
والنحرى لابن العديم .

٣٢ — ابن الطراوة ، وهو أبو الحسين سليمان بن محمد المالتى ( — ٥٢٨ )  
له : « المقدمات على كتاب سيبويه » . البغية ٢٦٣ .

٣٣ — ربيع بن محمد بن منصور الكوفي ( — حدود ٦٨٢ ) له « شرح  
على آيات سيبويه والمفصل » ، ذكره بروكلمان في ٢ : ١٣٧ . ومنه مخطوطة  
في بني أحمد خان وذكر في البغية ٢٤٧ .

٣٤ — محمد بن علي بن الفخار الجذامى المالتى ( — ٧٥٤ ) له « شرح  
مشكل الكتاب » . ذكره في كشف الظنون .

ومن شرح شواهد باسم شرح شواهد الكتاب ، أو شرح آيات الكتاب :

٣٥ — أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( — ٢٨٥ ) . الكشف  
وبغية ١١٦ .

٣٦ — أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج ( — ٣١٠ ) . الكشف  
وابن النديم ٩١ وبغية ١٨٠ .

٣٧ — أبو بكر محمد بن علي المراغى ، تلميذ الزجاج . الكشف وإنشاء  
الرواة ١ : ١٩٦ وبغية ٨٤ .

٣٨ — ابن النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ( — ٣٣٨ ) . وهو تلميذ

المبرد . ومنه نسخة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٦٣٥ أخذ منها ميكروفلم بمعهد  
المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٥٧ نحو .

٣٩ — أبو بكر محمد بن علي ، المعروف بمبرمان ( — ٣٤٥ ) . الكشف  
وإنباء الرواة ٣ : ٩٠ والبغية ٧٥ .

٤٠ — أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ( — ٣٨٠ ) .  
كشف الظنون والبغية ٦٣ .

٤١ — ابن السيرافي ، ولدُ السيرافي المشهور ، واسم ولده هذا يوسف  
ابن الحسن بن عبد الله ( — ٣٨٥ ) . الكشف والبغية ٤٢١ . ومنه نسخة  
بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٤٠١ أخذ منها ميكروفلم بمعهد المخطوطات برقم ٥٦ نحو .

٤٢ — هارون بن موسى القرطبي ( — ٤١٠ ) . كشف الظنون .  
وفي البغية ٤٠٦ باسم « تفسير عيون سيبويه » . ومنه نسخة في المتحف البريطاني ،  
كما ذكر بروكلمان في ٢ : ١٣٧ .

٤٣ — محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكاف ( — ٤٢٠ ) .  
معجم الأدباء ١٨ : ٢١٥ والبغية ٦٣ .

٤٤ — الأعمى الشننمري ، يوسف بن سليمان ( — ٤٧٦ ) . كشف  
الظنون ، ولم يذكر في ترجمته في معجم الأدباء ولا في بغية الوعاة . وهو  
مطبوع متداول ، نشر في أسفل كتاب سيبويه من طبعة بولاق .

٤٥ — أبو القاسم محمود بن عمر الزخشي ( — ٥٣٨ ) . ذكره  
في البغية ٣٨٨ . ونقل عنه السيوطي في شرح شواهد المفني ٤١ ، ١٥٦ .

٤٦ — ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد ( — ٥٧٠ ) . له « نكت  
على شرح الأعمى للشواهد » .

٤٧ — أبو البقاء عبد الله بن الحسين المكبرى ( — ٦١٦ ) . الكشف  
والبغية ٢٨١ .

٤٨ — أبو عبد الله محمد بن علي الثلويين الصغير ، تلميذ ابن عصفور  
( — حدود ٦٦٠ ) . الكشف والبغية ٨٠ .

ومن اختصره أو اختصر شروحه :

٤٩ — الجرمي صالح بن إسحاق ( — ٢٢٥ ) وهو أقدم مختصراته .  
جاء في طبقات الزيدى ٧٧ : « قال الجرمي : أنا لم أضع كتابا في النحو ،  
إنما اختصرت كتاب سيويه » .

٥٠ — أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى ( — ٦١٦ ) : له مختصر  
يسمى « لباب الكتاب » . الكشف والبغية ٢٨١ .

٥١ — أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوى المفسر ( — ٧٤٥ )  
له تلخيص لشرح الصفار للكتاب ، سماه « الإسفار » ، الملخص من شرح سيويه  
للصفار ذكره في الكشف والبغية ١٢٢ . وله أيضا كتاب سماه « التجريد  
لأحكام كتاب سيويه » . كشف الظنون والبغية ٢٦٣ .

ومن ألف في الاعتراض عليه ، أو رد على تلك الاعتراضات :

٥٢ — أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( — ٢٨٥ ) . له « الرد على سيويه » .  
الكشف وإنباء الرواة ٣ : ٢٥١ والفهرست ٨٨ والبغية ١١٦ .

٥٣ — ابن الطراوة سليمان بن محمد المالتي ( — ٥٢٨ ) . له « المقدمات  
على الكتاب » . وابن الطراوة تلميذ الأعم الشنتمري ، قرأ عليه كتاب سيويه .  
البغية ٢٦٣ . ولابن الطراوة أيضا اعتراضات على الكتاب . كشف الظنون .  
وبغية ٣٥٤ . وربما كانت هذه الاعتراضات متضمنة فيما كتبه في المقدمات  
على الكتاب .

٥٤ — ابن الضائع ، علي بن محمد الكتامي الإشبيلي ( — ٦٨٠ ) .  
له رد على اعتراضات ابن الطراوة . ذكره في الكشف والبغية ٣٥٤ .

٥٥ — الأسود الغندجاني ، وهو الحسن بن أحمد بن محمد ( كان موجودا  
سنة ٤٣٠ ) له رد على السيرافي في شرحه على أبيات سيويه . ذكره ياقوت  
٧ : ٢٦٤ والسيوطي في البغية ٢١٧ وقد سماه « فرحة الأديب » ، بضم الفاء ،  
ومنه نسخ بدار الكتب المصرية ٤٤٢١ ، و ٨٠ ش ، ٧٨ مجاميع م أدب .

## تاريخ نشر الكتاب

لم يكن نشر كتاب سيبويه بالأمر الهين ، بل كان شيئاً جليلاً له عظيم خطره وضخامة قدره ، وهو الذي اقتضاني أن ألتجى هنا ضوءاً على تاريخ نشره في تفصيل علمي ، دارساً للصور المختلفة التي أداها إلينا الناشرون في قرابة قرن من الزمان ، منذ سنة ١٨٨١ إلى وقتنا الحاضر .

وقد ظهر الكتاب من قبل عن طريق المطبعة في صور شتى ، هي كما يلي :

### الطبعة الأولى

إن صاحب الفضل الأكبر في إحياء هذا الكتاب هو الأستاذ المستشرق الفرنسي « هرتويغ درنبرغ » (١) : (Hartuig Derenbourg) أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية في باريس .

وهذه الطبعة في مجلدين : الأول منهما في ٤٦٠ صفحة مع مقدمة فرنسية في ٤٤ صفحة ، والثاني في ٤٨١ صفحة مع مقدمة فرنسية في صفحتين .

وعنوان هذه الطبعة : « كتاب سيبويه المشهور في النحو ، وإممه الكتاب . وقد اعتنى بتصحيحه المبد الفقير إلى رحمة ربه هرتويغ درنبرغ . طبع في مدينة باريس المحروسة بالمطبع العامي الأشرف في سنة ١٨٨١ المسيحية » .

---

(١) هكذا عرب اسمه بقلبه . ولد في باريس سنة ١٨٤٤ وتوفي بها سنة ١٩٠٨ . درس العربية في جامعات ألمانيا ونجح فيها فعين أستاذاً لها في مدرسة اللغات الشرقية بباريس سنة ١٨٧٩ ، ثم في مدرسة الدراسات العليا سنة ١٨٨٥ . وعمل بقسم المخطوطات في مكتبة باريس الوطنية حيث قضى أعواماً عديدة . ومن آثاره العلمية : تحقيق ديوان النابغة ، وكتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ ، والشكك المصرية لمارة اليمن ، والجزء الثاني من فهرس المخطوطات العربية في الإسكودريال . انظر المستشرقون ١ : ٢١٣ ومجمع المخطوطات العربية لسركيس ٨٩٩ - ٩٠٠ .

وقد ذكر في صدر مقدمته ما ترجمته (١) :

« منذ عام سنة ١٨٦٧ كان أستاذي الجليل فلايشر (٢) : Fleischer لا يفتأ يعلن على الملأ أن تلميذه الشاب أخذ على طاقه تنفيذ ذلك المشروع الذى كان قد خطر له منذ تخرجه في الجامعة ، وهو مشروع إخراج كتاب سيبويه حين يتم دراسته في الجامعة . وقد أحاطنى برأيته الشديدة . ولم يسكد بمضى على ذلك إلا بضع وقت قصير حين أتاحت لى فرصة سعيدة أن أفرغ من جميع الأبواب الخاصة بالمجموع . ومنذ ذلك الحين أخذت أعمل وأمامى هدف لا بد لى من تحقيقه لئن عاجلاً وإن آجلاً ، وإن اعترت عملي فترات انقطاع عنه . وكنت أوتر دائماً أن تاخر طبعنى هذه بضع سنوات كي تخرج إلى الناس قريية من السكال .

والجزء الأول يحتوى على نصف الكتاب ، والواد التى جمعها فيه بشق النفس تجملنى آمل ألا يتأخر ظهور الجزء الثانى كثيراً ، نزولاً على رغبة أولئك الذين يهتمون بهذه الدراسات . وسيحتوى الجزء الثانى باقى كتاب سيبويه ودراسة لحياته ، وبحث تقدى مسكاته فى تاريخ النحو العربى بالنسبة إلى أسلافه ، وللأثر الكبير الذى تركه حتى عصرنا هذا إما بطريقة مباشرة ، وإما عن طريق من جاء بعده من النحاة . لقد حلّ هؤلاء محلّه لدى الرأى العام كما حلّ هو محل الذين أخذ عنهم . ومع كثرة ما طبع من النصوص النحوية العربية فى الشرق وفى أوربا فإن أحداً لم يحاول حتى الآن أن يخرج «الكتاب» - الذى ألفه العالم والأستاذ - من قبره (٣) ، على حين وجدت كتب تلاميذه منذ وقت طويل الناشرين من العلماء . لقد أقل نجم من سبقوه من النحاة ولم يبق من كتبهم سوى عناوينها ، أما كتابه فلم يسبقه قبل عام ١٥٠ هـ أى منتصف القرن الثامن الميلادى ، ما يعدّ عمدة لدراسة النحو العربى .

---

(١) تفضل بترجة هذه المقدمة الأخ الجليل الأستاذ عبد الحميد الدواخلى الأستاذ بأداب القاهرة . كما تكرم الأخ الجليل الأستاذ الدكتور يحيى هويدى الأستاذ بكلية دار العلوم بترجة مقدمة الجزء الثانى من الكتاب

(٢) فلايشر : تلميذ دى سامى ، وله : تاريخ العرب قبل الإسلام ، وترجة ألف ليلية وليلة وغيرهما . وكان أستاذاً فى جامعة برلين . ولد سنة ١٨٠١ وتوفى سنة ١٨٨٨ .

(٣) إشارة إلى أسطورة غضب سيبويه على معاصريه وأصره أن يدفن كتابه معه فى قبره .

ومخطوطات كتاب سيبويه قد لقيت عناية شديدة في بلاد مختلفة ، بل ضبطت ضبطاً يشهد شهادة قاطعة ، بالاحترام الذي لقيته في كل مكان من صفوة ممتازة من رجال العلم . ونجد في معظم المخطوطات ملاحظات أصيلة تبدو كأنها شذرات من تاريخ الأدب ، وتقودنا وسط اجتماعات العلماء ، التي كان يدرس فيها الكتاب ويشرح . كما تتضمن الحواشي آثار مناقشات حادة ، وتنطوي على كثير من الملاحظات والشروح التي ترجع إلى عصور مختلفة . وكثيراً ما طفت على النص حتى أصبح من العسير فصلها عنه . وهذه الإضافات قد وضعها أسفل الصفحات كلما تعرفت عليها . غير أنني في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النص وأصبح من العسير فصلها عنه .

وقد عرفت الكتاب من مخطوطة باريس . وتعتبر هذه المخطوطة أساس هذه الطبعة . والبواغث التي دفعتني إلى اختيارها هي وصف المخطوطات المختلفة ومقابلة بعضها ببعض . وأستطيع أن أسارع فأقول : إنه يبدو أنها أقرب المخطوطات إلى الأصل . ومع أن الأستاذ « سلفستر دي ساسي »<sup>(١)</sup> قد تحدث عنها في حق وفي شيء من الإطناب ، إني أعتقد أنه ينبغي لي أن أتحدث بدوري عن هذه المخطوطة الثمينة ، لكي يرى القراء عامة مقدار أهمية هذه الطبعة بمراجعتها المتعددة ، التي أتيت لي فرصة الاستفادة منها بفضل الرعاية الكريمة من الحكومات والمكتبات .

ثم شرع في بيان المخطوطات التي اعتمد عليها في صنع نسخته وهي :

١ — نسخة ( A ) وهي مخطوطة باريس برقم ١١٥٥ من الملحق العربي . وقد كتبها أحد العلماء وعنى بمقابلتها على أصول مختلفة ولا سيما في الثلث الأول والثاني من الكتاب . وأضاف إليها تعليقات وحواشي مختلفة ، يزخر بها صدر الجزء الأول . أما الجزء الثاني من النسخة فقد خلا من التعليقات . ولم يعرف تاريخ كتابة هذه النسخة ، وإن كان من المحتمل أن يرجع إلى منتصف القرن الثامن الهجري . وكتب على ظهر الورقة الأولى من النسخة ما نصه :

« نقلت هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي على الفارسي مقروء

(١) مختارات من النحر العربي ص ٣٨١ وما بعدها .



عليه . وهذه الترجمة مثبتة فيه هكذا بخط كاتبه : نسختُ هذه الترجمة من أصل القصرى الذى كان يعتمد عليه أبو على . اعلم أن ما كان علامته ( ح ) فهو في نسخة للبرد بخط يده . وما كان علامته ( ح ) فهو نسخة أبي إسحاق الزجاج وهى نسخة وقعت إلى أبي على مُصلحة بخط الزجاج . وذلك أنه كان للزجاج نسختان : فالأولى عارض بها إسماعيل الوراق . وما كان فيها من زيادة فقد بينه إسماعيل الوراق . وعارض أبو على بالنسخة الثانية . وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته ( ح ) . وعارض أبو على أيضاً كتابه بنسخة أبي بكر بن السراج التى نسخها من نسخة أبي العباس ، وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته ( س ) . وقرأ أبو على أيضاً كتابه على أبي بكر وأبو بكر ينظر فى كتابه ، فما كان من زيادة فقد بينه وجعل علامته ( عنده ) . وما كان علامته ( فا ) فإنه من كلام أبي على . وإنما جعل هذه علامته لأنه يريد فسرته أنا . قال لنا أبو الحسن على بن عيسى : ما أراد هذا ، ولكنه علامة من فارس <sup>(١)</sup> . واعلم أن إسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابذى بالبصرة ، ثم تم باقى الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج وقرأها عليه . وما كان علامته ( نسخة ) فإنه من النسخ المجهولة ، منها شيء بفارس عارض أبو على به كتابه وهو معلم . ومنها ما ليس بفارس بل يفتاد ، عارض أبو على به كتابه فعلامته نسخة مهمة . وما كان علامته ( هـ ) فإنه من نسخة كانت عند بنى طاهر مقروءة على على بن عبد الله ابن هانى\* .

وفى هامش الصفحة نفسها نجد هذا النص : « ما كان علامته ( ح ) فهو من نسخة المبرد بخطه ، وما كان علامته ( ح ) نسخة الزجاج . وما كان ( ب ) أو ( عنده ) فهو عن أبي بكر السراج . وما كان علامته ( ق ) فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحاق الفاضل . وما كان علامته ( فا ) فهو عن أبي على . وما كان علامته ( سح ) فإنه من نسخة فى خزائن كتب أبي بكر الإخشيدى بخوارزم مقروءة على الشيخين أبي سعيد السيرافى وعلى بن عيسى موشحة بتوقيعهما . وما كان علامته ( ط ) فمن نسخة ابن طلحة نقلت من خط الزمخشري\* .

(١) كذا فى الأصل . وانظر ما سيأتى .

يقول جوتنبرج : ويرى الأستاذ سلفستردى ساسى - وهو على حق في ذلك - أن هاتين الملاحظتين تشير إحداهما إلى مخطوطة أقدم عهداً نقلت عنها (١) . أما الثانية فترجع إلى مخطوطتنا .

واستعمال علامة (ط) هو الدليل البين على هذا الرأى . فهذه العلامة لا وجود لها في الثبت الطويل للرموز التي وردت في الملاحظة الأولى ، وقد وردت في آخر الملاحظة الثانية . وبما أن مخطوطتنا تعد غنية بالشروح والاختلافات ففي وسعنا أن نقول : إن أكثر من نصف هذه وتلك ترجع أصلاً إلى علامة (ط) التي تربطها بالزخشرى عن طريق نسخة ابن طلحة .

وليس في هذه النسخة ما يدل على كاتبها ولا تاريخ كتابتها . ومعظم التعليقات التي يشار في الحواشى إليها إنما هي إشارة إلى حذف الحواشى التي أدخلت في صلب الكتاب ؛ لتتقنه منها .

ثم يقول المحقق : « واختلاف الروايات في مخطوطة باريس قد نقل في ضاية كبيرة وبطريقة شاملة ، وغالباً ما تنقل هذه الروايات كما هي مع الاحتفاظ بما ورد فيها من أخطاء إملائية واضحة كل الوضوح . إن هذه المخطوطة هي المخطوطة (A) ولم أتركها إلا في المواضع التي تتمذر على » .

٢ - نسخة (B) وهي نسخة المنحف الآسيوى بالأكاديمية الإمبراطورية للعلوم بسانت بطرسبرج برقم ٤٠٣ . وهي خالية من الضبط ماعدا الشعر الوارد في النصف الثانى من المخطوطة . وفيها كثير من الأسقاط التي تتكرر حيناً تكون أواخر الفقرات متحدة الكلمات وذلك بانتقال النظر (٢) . ويرجع تاريخها إلى سنة ١١٣٨ . وتعد هذه المخطوطة نسخة من مخطوطة ابن طلحة . وتتمتاز هذه النسخة بأنها لم تقم عليها إضافات خارجية على حين تعد نسخة (C) التالية الذكر قد أدخل عليها إضافات خارجية .

٣ - نسخة (C) وهي أيضاً من مخطوطات سانت بطرسبرج ، ولكنها مودعة في المكتبة الإمبراطورية العامة تحت رقم ١٦١ . وهي أسح سائر النسخ

---

(١) يعنى بذلك أنه تسجيل لما كان في الأصل الذى نقلت عنه النسخة .

(٢) انظر تفسير هذا في كتابي تحقيق النصوص ص ٨٤ من الطبعة الثانية .

بعد نسخة الإسكوريال . ومع إقحام إضافات فيها إن الكاتب قد احتاط فكتب « لا » في أول الشروح أو التعليقات أو التأويلات ، وكتب « إلى » في نهاية كل من ذلك .

وتعد هذه النسخة من فروع نسخة ابن طلحة . ويبدو أن كاتبها طارضا على نسخة أخرى تشبه مخطوطة (A) . وهى فى مجلد واحد محتوى على نحو نصف الكتاب . وكتب فى آخرها : « آخر الجزء الأول من سيويو » .

٤ — نسخة (D) وهى مخطوطة المكتبة الملكية بفينا ، وتحمل رقما مؤقنا هو ٧٦٩ . وتحتوى على الثلث الأخير من الكتاب . وكتب فى صدرها : « الجزء الثالث من شرح كتاب سيويو إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى بن على الرمانى النحوى غفر الله له ولجميع المسلمين » . وتبدأ هذه النسخة بباب « الهمزة <sup>(١)</sup> » وهذا الشرح — يعنى شرح الرمانى — قد روعى فيه روح الكتاب للاحرفيته . وهى نسخة صحيحة فى جملتها .

٥ — النسخ : (E) ، (F) ، (G) . وهذه النسخ لم ينتقع بها الناشر إلا بمقدار ضئيل من المقابلات . وكلها من نسخ المكتبة الحديوية بالقاهرة ( وهى الآن دار الكتب المصرية ) .

فالنسخة (E) : نسخة عتيقة ناقصة ربما رجع خطها إلى القرن الثالث الهجرى . وتقع فى ١٢٦ ورقة (٢) .

والنسخة : (F) نسخة كاملة خطها حديث يرجع إلى القرن الماضى ، وعدد أوراقها ٤٦٥ ورقة (٣) .

والنسخة : (G) وعدد أوراقها ١٥٩ (الصواب أنها ٢٠٩ ورقة) فى كل صفحة ٣٥ سطرا وتمت كتابتها سنة ١١٣٩ (٤) .

---

(١) تقابل ص ١٦٣ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

(٢) يشير إلى النسخة رقم ١٣٩ نحو بدار الكتب المصرية ، الجزء الأول منها فقط .

(٣) يشير إلى النسخة رقم ١٤٠ نحو بدار الكتب المصرية .

(٤) يشير إلى النسخة رقم ١٤١ نحو بدار الكتب المصرية .

وقد أرسل هذا الوصف إليه الدكتور شبيتا (١) ( بك ) : ( Spitta )  
٦ — شرح الكتاب للسيرا في نسخة دار الكتب المصرية . وهي في ثلاثة  
مجلدات يرجع تاريخ المجلد الثاني منها إلى سنة ١١٤٥ (٢) . وقد استنسخ منها  
نسخة بواسطة الدكتور شبيتا ، كان لها أكثر الأثر في طبعته .

٧ — نسختا الإسكوريال ( L ) ، ( M ) . ولم يحصل عليهما ديرنبورغ  
إلا متأخرا ، ولذلك لم يقد منهما في الجزء الأول من كتابه . وهما في مكتبة  
ملك أسبانيا ( يعني في ذلك الوقت ) ، ومحفوظتان في قصر سان لورنزو  
بالإسكوريال .

أما المخطوطة ( L ) فهي مجلد من القطع الكبير في ٧٢١ ورقة ، كُتبت  
بخط مغربي جميل ، وبها ضبط كثير صحيح في جملة .

وأما المخطوطة : ( M ) فهي شرح آيات سيويه مؤلف مجهول ، كُتبت  
بخط مغربي أسباني . وتحمل رقم ٣١٠ بالإسكوريال ، وكُتبت سنة ٨٨٢  
ولم ينص فيها على اسم الكاتب أيضا .

ثم يجتمع ديرنبورغ مقدمته بعد أن أشار إلى المجهودات السابقة للأستاذين  
سلفستردى ساسي (٣) ( S. de Sacy ) الذي قدم نماذج من الكتاب ، وجورجواس  
( Guirguass ) الذي نشر تبثاً بالفصول التي يتكون منها كتاب سيويه ،  
فيقول في تواضع العالم :

« وهنا يتوقف حديثي عن سبقوني إلى هذا العمل وإن كنت قد عدت  
نفسى في زمريهم . وإني لأجرؤ على أن آمل أن هذا الجزء الأول سيلقى ضوئا  
كبيرا على أهمية هذا الكتاب الذي حاولت جاهدا أن أردده إلى أصوله الأولى .

---

(١) مستشرق ألماني ، وهو تلميذ فلايشر ، وقربن ديرنبورج . عين في سنة ١٨٧٥  
مديرا لدار الكتب المصرية إثر تخرجه ، خلفا لودفيك شترن . ولما قامت ثورة عرابي  
أبعد عن مصر . ولد سنة ١٨٥٣ وتوفي سنة ١٨٨٣ .

(٢) يشير إلى النسخة رقم ١٣٦ نحو ، وهي شرح السيرا في للكتاب .

(٣) أشهر المستشرقين الفرنسيين ( ١٧٥٨ — ١٨٣٨ ) . وله ترجمة مسهبية في كتاب  
المستشرقون ١ : ١٧٩ — ١٨٢ .

أما صفحانه الأولى فهي تعكس في وضوح ترددات وتخطيطا لناشر غير خبير يحاول أن يجد طريقه . وحينما اعتقد أنه يسير في الطريق السوى لم يعد يتردد في أن يضبط الكلمات في المواضع التي لا تستقيم قراءتها من غير ضبط حركاتها ، وأن يقطع برأى في المسائل التي فيها قولان . والضبط قليل جدا في الصفحات الأولى على حين نرى كثرتها في الصفحات الأخيرة . وهنا ينبغي لي أن أشير إلى عدم التناسق هذا ، وأستطيع زملائي العلماء المذرة والصفحة .

وإني لألح راجيا منهم أن يوافقوني في ملاحظاتهم وتصويباتهم فيما ورد في هذا الجزء حتى ألحقها بالجزء الثاني . وفي انتظار هذا التفضل لا يسعني إلا أن أعترف بفضل أولئك الذين ماونوني معاونة صادقة في هذا العمل الطويل ، وأخص بشكري الأستاذين نولدكه (١) : ( Nooldeke ) وپريم : ( Prym ) لقد كانت مراجعتهما ذات قيمة كثيرة ، وكثيراً ما أصلحاً أخطاء لم أُنَبِّه لها ، وأدخلا في النص ما كان قد سقط منه .

باريس في ١٩ من يوليو سنة ١٨٨١ .

وتنقضي ثمانى سنوات فيصدر الجزء الثاني من سيبويه بتحقيقه في ١١ من فبراير سنة ١٨٨٩ ويصدر هذا الجزء بمقدمة هذا نصها (٢) :

« لن يشعر ناشر كتاب سيبويه ، المعروف بسيبويه ، أنه قد أدى واجبه حقاً قبل أولئك الذين احتضنوا عمله وشجعوه منذ سنوات على المضى قدماً فيه ، إلا بعد أن يكون قد انتهى من نشر المقدمات الخاصة بالكتاب ، وكذلك من الدليل الضخم المتعلق . وقد جُمعت المواد الخاصة بالمقدمات ، وتوفر اثنتان من تلاميذى القدماي ، وهما الآن أسنادان : الأستاذان موريس جاسترو ، (Moriss Jastrow) وماير لامبير : (Mayar Lambert) على العمل بمجد وذكاء لإتمام الدليل . وإذا لم يحدث معوق ليس في الحسبان فإن هذا العمل المكمل

---

(١) ثيودور نولدكه : من أشهر المستشرقين الألمانين ، ولد في هامبورج التي أطلقت اسمه على بعض شوارعها . وكان له مشاركة في نشر تاريخ الطبری ، كما نشر كثيراً من الدواوين العربية . ولد سنة ١٨٣٦ وتوفي سنة ١٩٣٠ . ومن تلاميذه زاخاو ، وبروكلان .  
(٢) أثرت أدبائها لتلقى ضوءاً واضحاً على تاريخ أول فقرة لهذا الكتاب .

لكتاب سيبويه لن يتأخر طويلا عن الظهور (١).

وفي هذه الفترة سيكون م. ج. يان : (Gustave Jahn) قد انتهى قطعا من ترجمته الألمانية للكتاب ، وهى الترجمة التى أنجز حتى الآن ثلثها . وظهور الكتاب فى إحدى اللغات الأوربية سيكون فرصة كبرى لاشك فيها ، يستقيم فيها النص وتؤكد صحته . وآمل حينذاك أن يتلقى المشتغلون بالساميات ، سيبويه بعد أن تكون قد عادت مهمة قراءة عمله على هذا النحو ، فيكونون من بينهم شراحا ومعبين وقراء له . ولا شك أنها خسارة كثيرة للثقافة الشرقية أن سلفستر دى ساسى لم يعرف مخطوطة باريس إلا متأخراً ، ولم يستطع أن يقدم فى الطبعة الثانية للنحو العربى كل الفوائد التى كان من الممكن أن يستخلصها من هذه المخطوطة . ولو كان فلايشركذلك قد وقعت هذه المخطوطة تحت يده إذن لاستغلها بمهارته التى لا توصف . لكنه قد قام بعمله قبل الفترة التى ظن أنه لم يعد بعدها مجال للحديث عن اكتشاف للمجهول .

وقد بدا لى أن ثمة فائدة من وراء إخراج هذا الجزء الثانى الآن ، وعدم الانتظار حتى ظهور المحدثات التى تساعد على البحث فيه ، وأعنى بها المقدمة النقدية ، ثم الفهارس التى ستسمح لعلماء اللغة بتكوين فكرة شاملة عن الكتاب ، وليس ذلك فقط ، بل ستمكنهم من استيعاب تفاصيله الجزئية كذلك . وذلك لأن فهرس الفصول الموجود فى هذا الجزء الثانى (٢) سيعين الباحثين بصفة مؤقتة على الاهتداء فى هذا التيه . وذلك حتى تتم الفهارس الثلاث الأبجدية التى ستجمع فيها تباعاً أسماء الأعلام ، وأوائل الشواهد ، والمصطلحات والنماذج (٣) . أما الآيات القرآنية المشروحة فسيذكر بيانها وسيشار إلى أرقام السور الخاصة بها .

---

(١) من المؤسف أنه لم يتمكن من إنجاز هذا العمل الضخم وإظهاره ، ومهما يكن فهو دليل على شموه بضرورة الفهارس الفنية للتمكن من دراسة الكتاب .

(٢) قد يفهم منه أنه لم يضع فهرسا لفصول الجزء الأول . ولكنه قد صنع ذلك من قبل .

(٣) يعنى الأساليب العربية :

وقد تفضل صديقي الأستاذ م . ثوربيك<sup>(١)</sup> ( M. Thorbecke ) الأستاذ في هال بقراءة إحدى تجارب هذا الجزء الثانى قراءة المتخصص في هذا الميدان وزودنى بملاحظات مفيدة طوال اللدة التى استغرقها الطبع . وتفضل صديق آخر لى — كما سبق أن تفضل فى الجزء الأول — وهو الأستاذ پريم : ( Prym ) من بون ، وهو الذى أسهم منذ البدء فى مشروع إخراج الكتاب مساهمة مستمرة تفضل بمراجعة الأشعار والشواهد ، وأتاح لى فرصة الاستفادة من مجموعة جلية من الملاحظات أبدأها حول هذا الميدان . ولم يخل على بمساعدته كذلك الأستاذ . م . ج . يان من برلين . وكانت مساعدته مفيدة لى ولا سيما فى النصف الأخير من هذا الجزء الثانى وإن كانت مساعدته لى قد تغلغلها فترات انقطاع .

وهكذا تجدنى أناج منذ العمل الذى تقدمت به إليك أيها القارئ عام ١٨٦٧ وبفس الطريقة مع بعض الفروق فى اتجاهات متنوعة ، مشروع إخراج هذا العمل الذى فكرت فيه قديماً وحققته أخيراً . وإذ لم أكن قد استطعت أن أقدم به أسرع من ذلك ، وعلى صورة أحسن من الصورة التى ظهر بها اليوم ، فإنى أشعر أنى قد بذلت فيه كل ما فى وسعى .

باريس فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ .

### الطبعة الثانية

طبعة كلكتا سنة ١٨٨٢ أى قبل تمام ظهور الطبعة الأولى بسنتين . وعنوانها « هذا الكتاب اسمه الكتاب ، وهو فى النحو مثل أم الكتاب ، بتصحيح المفتقر إلى الله أحد ، كبير الدين أحد » . وهى فى ١١٠٥ صفحة من القطع المعتاد . ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٩٤٧ . وهذه النسخة مخالفة للنسخة باريس ولم تنفع بها أى انتفاع كان ، بل لها أصل مستقل لم يعرف ، لأن مصحح الطبعة لم يكتب لها مقدمة ولم يضع لها فهرساً ، وإنما كان عمله منصبا على بعض الضبط وتعليقات لا تتجاوز عدد أصابع اليدين هى إشارات إلى روايات أو تفسيرات يبدو أنها كانت على هامش نسخته . وبها كذلك كثير من أخطاء الضبط والطبع .

---

(١) مستشرق ألمانى . ولد سنة ١٨٢٧ وتوفى سنة ١٨٩٠ . ونشر درة القواس ، والملاحن لابن دريد ، وشارك فى نشر تاريخ الطبرى .

## الطبعة الثالثة

هى الترجمة الألمانية الكاملة لنص الكتاب الذى حققه ديرنبورغ . وقد قام بهذه الترجمة الدكتور ج . يان (١) : ( D. Gustave Jahn ) . الأستاذ بجامعة كونيجسبرج . وعمله فى هذه الترجمة يعد من المجهودات العلمية المذهلة . وكان يقوم بالترجمة فى أثناء نشر ديرنبورغ للطبعة الأولى كاسبق القول (٢) . ونسخته فى خمسة مجلدات طبعت من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٠ . وقد حرص على أن يهذى الكتاب قبل ظهوره إلى دار الكتب المصرية ، فقد قيدت أول قطعة منه فى رصيد الدار فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٤ وظل يوالى الدار بسائر القطع فى صورة كراسات متتالية ، حتى تم الكتاب سنة ١٩٠٠ . وقد عفى فى ترجمته بإثبات أرقام نسخة ديرنبورغ على جوانب الصفحات ، فاشتمل الجزء الأول على الترجمة الألمانية للقسم الأول من الكتاب ، والثانى على تعليقات بالمرية على ذلك القسم ، مقتبسة من شرح السيرافى (٣) ، وشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح آيات الكتاب لكل من السيرافى والشتنمرى ، ومن خزانة الأدب ، وتاج العروس ، ومحيط المحيط وحاشية الصبان على الأئمنوى ، وغيرها من المراجع . والجزء الثالث والرابع على ترجمة بقية النص على النهج المتقدم ، والخامس تعليقات على بقية الكتاب على النحو السالف . وهذه النسخة مودعة بالقسم الإفرنجى بدار الكتب تحت رقم ( Ph. Ar. 272 ) . وبالمكتبة التيمورية نسخة أخرى برقم ( ٥٢٩ نحو ) . كما أن بجامعة القاهرة نسخة ثالثة تحت رقم ( 492/75 ) .

ومما يسجل لهذا الأستاذ الجليل اعترافه بأن النحو العربى عاش فى شبه عزلة عن التأثير بنحو الشعوب الأخرى .

---

(١) جوستاف يان : مستشرق ألماني ، هو تلميذ فلايتر . ووستفالد ، وإيفالد . ولد سنة ١٨٢٧ وتوفى سنة ١٩١٧ . وهو الذى نشر شرح المفصل لابن يعيش وطبعه فى ليبزيج ١٨٨٢ - ١٨٨٦ م .

(٢) انظر ص ٥٠ س ٣ .

(٣) نسخة القاهرة التى اعتمد عليها ديرنبورغ .



## الطبعة الرابعة

وهى طبعة بولاق ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ (١٨٩٨ - ١٩٠٠ م) أى بعد طبعة باريس بنحو إحدى عشرة سنة . وقد أشرف على طبعها خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية « محمود مصطفى » بنفقة السيد « فرج الله كبشاني الإيراني » . وقد اتخذت هذه الطبعة نسخة باريس أصلا لها . وجاء فى حواشى ص ٣٢ ، ٣٥ من الجزء الأول منها : « الأصل المطبوع » . ويقول المصحح فى الموضع الثانى منها : « كذا هو بهذا الضبط فى الأصل المطبوع » ، ولسنا منه على ثقة فقد علمنا عليه تحريف الضبط فى عدة مواضع » .

وهكذا نلاحظ أن هذه الطبعة زادت فى دقة الضبط على النسخة الأوربية كما استعانت بمخطوطات أخرى لم يمينها مصحح النسخة ، والمعتقد أنها نسخ دار الكتب المصرية كما جاء فى حواشى ص ٣٤ ، ٤٤ ، ٧٩ ، ٤٥ من الجزء الأول و ٢١٦ ، ٢٩٩ (١) من الجزء الثانى من طبعة بولاق . كما أضيفت إلى هذه الطبعة شروح وتعليقات ثمينة من شرح السيرافى ، فى المواضع التى تحتاج إلى توضيح أو تعليق ، وهى بلا ريب غير الحواشى التى أوردها ( ج . يان ) فى نسخته الألمانية كما اتضح لى بالمقارنة .

وامتازت هذه الطبعة أيضا بأن قد ذيل أسفلها بنص كامل لشرح آيات الكتاب للأعلم الشنترى ، المسمى « تحصيل عين الذهب » ، من معدن جوهر الأدب ، فى علم مجازات العرب » . ولم يبين كذلك الأصل المخطوط لهذا الكتاب الذى يبدو عجيب العنوان ، والراجع أنه نسخة دارالكتب برقم ( ٧١ ) ش ( أدب ) . وهى نسخة مفعمة بالتحريف لم يتيسر للمصحح التغلب عليها ، وربما كان ذلك لأنها كُتبت بالخط المغربى .

ومع هذا تمتعت هذه الطبعة بسمعة طيبة لدى العلماء المستشرقين ، ومنهم بروكلمان الذى يقول ( ٢ ) : « وأصح طبعات الكتاب طبعة بولاق » .

---

(١) ورد فى الصفحة الأولى ما نصه : « كذا فى المطبوع ، وهو تكرير لما سبق ، وليس فى نسخ الخط التى بآيدنا » . كما ورد فى ص ٢٩٩ عبارة : « جميع نسخ الكتاب التى بيدنا » .  
(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢ : ١٣٦ .

والواقع أن الجهد الصادق الذي بذل في ضبطها وتصحيحها والتعليق عليها جهد مشكور وإن كان بعض الضبط قد تطرق إليه بعض الخطأ الذي نهت على بعضه في الحواشي وأغفلت سائر ثلثا أنقل على الدارس . كما أن بعض التعليقات الثمينة قد أضر بها الإيجاز ، وبعض النصوص لم يراقب مراقبة تامة ، كما في الآية القرآنية الكريمة التي وردت في ١ : ٣٧ من تلك الطبعة محرفة على هذا الوضع : « والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات » . وقد وجدت تلك الآية قد وردت كذلك على هذا التحريف الصارخ في جميع مطبوعات الكتاب ومخطوطاته وشروحه ، ومنها شرح السيرافي نسخة التيمورية الحديثة ، وصوابها « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » وقد صححتها بذلك في ص ٧٤ من نسختي هذه بتوفيق الله .

وقد وجدت أن بعض النصوص المقتبسة من السيرافي كان يعوزها التحقيق أو البسط ، فعالجتها هذا النقص في طبعتي هذه .

### الطبعة الخامسة

وقد علمت أن نسخة بولاق هذه نشر عنها نسخة مطابقة لها بالطباعة التصويرية بالمرق في أثناء طبع الجزء الأول من نسختي هذه ، بنناية الأستاذ قاسم الرجب صاحب مكتبة المثني ببغداد ، الذي لم يكن قد علم في البدء بأني شرعت في إصدار هذه الطبعة السادسة .

### نسختي هذه :

أما نسختي هذه فقد اعتمدت فيها على المخطوطات والأصول التالية :

١ — مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ( ٦٥ نجوم ) وهي من رواية الرباحي عن أبي القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد ، ومن روايته عن ابن النحاس عن الزجاج عن المبرد . والمبرد يروي الكتاب عن المازني عن الأخفش عن سيبويه . وهي في ٣٩٨ ورقة من القطع الكبير تحتوي كل صفحة منها على ٢٩ سطراً بكل سطر نحو ١٣ كلمة . وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، وفي آخرها

بخط مخالف : « بلغ هذا الكتاب مقابلة من أوله إلى آخره على نسخة صحيحة على يد الفقير عبد الله العموري » . وهذه النسخة لم يطلع عليها دير نبورغ . وهي التي عبرت عنها بكلمة « الأصل » إلى نحو ثلثي هذا الجزء الأول .

٢ — مخطوطة دار الكتب برقم ( ١٤١ نحو ) وهي كسابقتهما من رواية الرباحي ، وتحمل في صدرها الإسناد السابق . وهي في ٢٠٩ ورقة من القطع الكبير تحتوي الصفحة منها على ٣٥ سطراً بكل سطر نحو ٢٤ كلمة . وهي من وقف الأمير أحمد أفا باش جاويش تفكجيان ، وجعل مقرها في خزانة جامع شيخون وتحت يد إمامه . وفي آخرها : « تم كتاب سيبويه بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، ووافق الفراغ من كتابته يوم الثلاثاء المبارك ثامن عشرين شهر جمادى أول ( كذا ) سنة تسع وثلاثين بعد مائة وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم » : وقد أفاد منها دير نبورغ بعض المقابلات وأشار إليها بالرمز ( G ) .

وقد اتضح لي بعد المضي في الكتاب أنها أصح من النسخة السابقة ، ولذلك عدتها ( الأصل الأول ) مع استمرار الاستشناس بالنسخة السابقة التي رمزت لها بعد ذلك بالرمز ( ب ) .

٣ — النسخة رقم ( ١٤٠ نحو ) بدار الكتب ، وهي بخط حديث في مجلد واحد ، وقد وصفها دير نبورغ وأشار إليها بالرمز ( F ) وانتفع بها بعدد قليل من المقابلات . وهذه النسخة كسابقتهما من رواية الرباحي .

٤ — النسخة رقم ( ١٣٩ م نحو ) وهي في جزأين ، الأول منهما بخط قديم جداً في ١٢٦ ورقة . وهي أوراق متناثرة بمخطوط مختلفة بعضها أحدث من بعض وفيها كثير من القفزات ، وآخرها « باب ما يختار فيه أن تكون المصادر من الأسماء والصفات (١) » وكتب على صدرها : « الأول من كتاب سيبويه لأبي أحمد إسحاق بن محمد رواية أبي جعفر الطبري أحمد بن رستم (٢) عن أبي عثمان المازني » .

(١) يقابل ص ١٦٥ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٢) هو أحمد بن محمد بن بزداد بن رستم بن يزديار ، أبو جعفر النحوي الطبري . سكن بغداد وحدث بها عن نصير بن يوسف وهاشم بن عبد العزيز : صاحب علي بن حزة الكسائي ، كان يسبح منه في سنة ٣٠٤ . تاريخ بغداد ٥ : ١٢٥ ولأنباء الرواة ١ : ١٢٨ وفيه الوعاة ١٦٩ . وكانت وفاة المازني بكر بن محمد سنة ٢٤٩ .

والثاني في ١٢٠ ورقة بخط قديم أيضا مخالف للأول أوله « باب ما إذا لحقته لا لم تعيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحقه (١) » وآخره « هذا باب الأحيان في الانصراف وعدم الانصراف (٢) » .

وقد اقتبس ديرنبورج من الجزء الأول من هذه النسخة فقط وأشار إليها بالرمز (E) .

والانتفاع بهذه النسخة جد عسير ، ولا تصلح لغير الاستئناس .

٥ - قطعة من الكتاب تحمل رقم (١٢ نحو ش) وهي بخط حديث من أواخر الكتاب من باب « ما تكسر فيه الماء التي هي علامة الإضمار (٣) » إلى نهاية كتابة سيوييه . وهي قطعة حديثة بخط عبد اللطيف بن إبراهيم سلطان سنة ١٣٠٥ .

٦ - النسخة رقم (١٣٦ نحو) من شرح السيرافي للكتاب ، وقد وصفها ديرنبورج واستفاد منها في بعض المواضع . وقد كتب عليها خطأ أنها لمحمد بن أحمد السيرافي ، والصواب أنها للحسن بن عبد الله السيرافي . وقد طبع عليها خاتم وقف نصه : « وقف يوسف كاه بن سليمان بناء ١٢١٠ » .

٧ - النسخة رقم (١٣٧ نحو) من شرح السيرافي للكتاب ، ذكر في صدرها أنها بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (٤) فرغ من كتابتها سنة ٥٧٩ . وكتب في صدرها : « هذه النسخة بخط شيخنا موفق الدين رحمه الله تعالى ، كتبها ينفاد في ستة مجلدات وأتخفني بها . وكتب محمد بن إسماعيل ابن عبد الجبار بن أبي الحجاج نفعه الله بالعلم والعمل الصالح بمحمد وآله » .

---

(١) يقابل ص ٣٥٦ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٢) يقابل ص ٤٨ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

(٣) يقابل ص ٢٩٣ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

(٤) موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي ، كان نحوياً لغوياً متكلماً طبيباً خبيراً بالفلسفة . وهو صاحب الرحلة المشهورة المسماة الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض بمصر . ولد في بغداد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي بها سنة ٦٣٩ هـ .  
عيون الأنباء ٢ : ٢٠١ وفوات الوفيات ٢ : ٧ وبغية الوعاة ٣١١ .

وهي الآن في خمسة مجلدات تنتهي باب « ما لحقته الزوائد من نبات الأربعة (١) ». وهذه النسخة أسبود من سابقتها وإن كان ينقصها الجزء السادس الأخير الذي تم به . وهذه النسخة لم يشر إليها ديرنبورغ .

٨ — النسخة رقم (٥٢٨ نحو تيمور) وهي في ٧ مجلدات مستنسخة بأمر العلامة أحمد تيمور من نسختي داز الكتب ، ومقابلة عليهما بخط النساخ محمود حمدى . وقد ميز فيها متن سيبويه بالحررة ، ووضع العلامة أحمد تيمور فهرساً لأبوابها مقارناً بفهرس أبواب طبعة بولاق من الكتاب وكتبه بخط في عناية فائقة والمجلد السابع منها يحتوى على فهرس فنية للشرح قلم أحمد تيمور .

٩ — شرح الكتاب لأبى الحسن على بن عيسى الرماني ، وهي نسخة في خمسة مجلدات فقد منها الجزء الأول وبقيت الأجزاء من ٢ — ٥ وقد علمت أنها النسخة الوحيدة في العالم ، أصلها في مكتبة فيض الله بتركيا برقم ١٩٨٤ — ١٩٨٧ ومنها صورة في مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم ( ١٨٣ نحو ) مأخوذة من ميكرو فلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ( ٨٥ — ٨٨ نحو ) . وقد تفضل الأستاذ الجليل الدكتور إبراهيم مذكور الأمين العام للمجمع فأذن لي باستعارة أجزاء النسخة للمقابلة والاقتباس ، وقد أثبت منها بعض الحواشي على عسر القراءة فيها . والرماني هو الذي قال فيه الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معناه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء (٢) » . يبنى بذلك إقحامه المنطق في النحو .

١٠ — قطعة من شرح الصنفار ، وهو القاسم بن على بن محمد البطلديوسي ( ٦٣٠ — ) وغنى من أول الكتاب إلى « باب من الصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه (٣) » وهي في ١٧٣ ورقة بخط أندلسي مضبوط محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ( ٩٠٠ نحو ) .

- 
- (١) يقابل ص ٣٥ من الجزء الثاني من طبعة بولاق . لكن جاء في حواشي ٢ : ٣٢٩ من تلك الطبعة ما نصه : « من هذا الباب إلى آخر الكتاب فقدنا منه نسخة شرح السيراني » . وهو دليل على أن هذه النسخة هي التي اعتمد عليها في حواشي طبعة بولاق .
- (٢) بقية الوعاء ٣٤٤ . وانظر تطبيق أبى حيان التوحيدى في تأييد كلام الفارسي .
- (٣) يقابل ص ٩٧ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

١١ — أما نسخة ( ط ) التي أشير إليها في الحواشي فهي طبعة ديربورغ التي حظيت بأصح نسخة من كتاب سيويه ، وقد جعلتها أساساً في المعارضة ، وأثبتت الزيادة التي وجدت فيها بين مكلفين [ ] بدون تلبيه ، كما اتفقت بالقراءات المثبتة في حواشيا عن أصولها في توجيه النص .

هذا إلى شروح شواهد سيويه مخطوطها ومطبوعها وخزانة الأدب ، والبيق ومحاسن ثعلب ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ، وأما ابن السجري ، والإنصاف لابن الأنباري ، وما اقتضاه التعليق والتحقيق من الرجوع إلى شتى المراجع التي تحتل مكان يانها في نهاية الكتاب إن شاء الله .

وقد امتازت طبعتي هذه بما يلي :

١ — الانتفاع بالمخطوطات والشروح التي لم يتح للناسر الأول أن يفيد منها .

٢ — العناية بضبط النسخة وتخليصها من أخطاء الضبط الطباعي القديم مع مراعاة علامات الترقيم التي خلت منها جميع الطبقات السالفة ، والتي تعين الدارس على توضيح المعنى أو تعيينه .

٣ — تخريج الشواهد من القرآن الكريم والأشعار والأرجاز والأمثال ونحوها ، وكان ذلك وسيلة إلى تصحيح آية قرآنية وردت في ص ٧٤ كما كان وسيلة إلى تصحيح كثير من نصوص الشعر والرجز ونسبت إلى قائله ، كما أمكنني الاهتمام إلى نسبة بعض الآيات الحسین التي لم يعرف لها قائل (١) .

٤ — شرح غوامض الكتاب وتبيان أساليبه التي لم يألفها الدارسون المعاصرون ، مع تسجيل بعض الاعتراضات القديمة والحديثة .

٥ — إثبات جميع شرح أبي الحسن الأخفش الذي امتازت به المخطوطات ٦٥ م و ١٤٠ و ١٤١ . وقد آثرت أن يكون ذلك مفرداً في الحواشي متقية لأصل الكتاب وخشية أن يختلط به .

٦ — إثبات صفحات طبعة بولاق على جوانب النسخة ، لكثرة النصوص التي اقتبست منها في أبحاث العلماء المعاصرين من شرقيين وغربيين .

---

(١) انظر منها ص ٢٧، ٥٦ و ص ١١٥ و ص ١٢٩ و ص ١٥١ و ص ١٥٨ و ص ١٦٤ و ص ١٧١ و ص ٣٠٨ .

٧- تذييل الكتاب بالفهارس الفنية الحديثة ، ومنها فهرس مسائل العربية الذي وضعته مرتباً على حروف الهجاء ، تيسيراً للباحث الذي يبتغى الإلمام بأطراف المسألة الواحدة . فالمعروف أن سيوييه كان يعالج الباب الواحد في عدة مواضع . ومن ذلك « باب الحال » الذي طالجه في نحو عشرة أبواب . كما قمت بترجمة تلك المسائل وأبوابها بالاصطلاحات المعروفة التي استقرت عليها أوضاع النحو إنفاذاً للباحث من صعوبة معالجة تلك العنوانات ذوات اللبس والغموض .

وأما بعد فهذا عمل متواضع أضيفه إلى تلك الجهود المتواضعة السابقة في سبيل خدمة العربية والعروبة ، راجياً أن يتقبله الله خالصاً لوجهه ، وأن يجزيه عنه خيراً .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

مصر الجديدة في { ١٥ من رمضان سنة ١٣٨٥  
٨ من يناير سنة ١٩٦٦ } عبد السلام محمد هارون

## مراجع الترجمة

### مرتبة حسب وفيات المؤلفين

- المعارف ، لابن قتيبة ( ٢٧٦ - ) ص ٢٣٧
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب ( ٣٥١ - ) ص ٦٥
- أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ( ٣٦٨ - ) ص ٤٨ - ٥٠
- مقدمة تهذيب اللغة ، للأزهري ( ٣٧٠ - ) ١ : ١٩
- طبقات النحويين واللفويين ، للزبيدي ( ٢٧٩ - ) ص ٦٦ - ٧٤
- الفهرست ، لابن النديم ( ٣٨٥ - ) ص ٧٦ - ٧٧
- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ( ٤٦٣ - ) ١٢ : ١٩٥ - ١٩٩
- نزهة الألباء ، لابن الأنباري ( ٥٧٧ - ) ص ٧١ - ٨١
- معجم الأدباء ، لياقوت ( ٦٢٦ - ) ١٦ : ١١٤ - ١٢٧
- إنباء الرواة ، للقفطي ( ٦٤٦ - ) ٢ : ٣٤٦ - ٣٦٠
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ( ٦٨١ - ) ١ : ٣٨٥ - ٣٨٦
- تاريخ الإسلام ، للذهبي ( ٧٤٨ - ) وفيات سنة ١٨٠
- الوفاء بالوفيات ، للصفدي ( ٧٦٤ - ) ج ٥ مجلد ٣ : ٥٣٠ - ٥٣٧
- مرآة الجنان ، لليافعي ( ٧٦٨ - ) ١ : ٣٤٨
- البداية والنهاية ، لابن كثير ( ٧٧٤ - ) ١٠ : ١٧٦ - ١٧٧
- طبقات القراء ، لابن الجزري ( ٨٣٣ - ) ١ : ٦٠٢
- طبقات النحاة ، لابن قاضي شهاب ( ٨٥١ - ) ٢ : ٢٠٦ - ٢١١
- النجوم الزاهرة ، لابن تقي بردي ( ٨٧٤ - ) ٢ : ٩٩ - ١٠٠
- بغية الوعاة ، للسيوطي ( ٩١١ - ) ٣٦٦ - ٣٦٧
- شذرات الذهب ، لابن العماد ( ١٠٨٩ - ) ١ : ٢٥٢ - ٢٥٥
- الفلاكة والمفلوكون ، للدجلجي (كان حيا سنة ١٢١٠) ص ٨٣
- روضات الجنات ، للموسوي (ولد سنة ١٢٢٦) ص ٥٠٢ - ٥٠٣
- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ( ١٩٥٦ م ) ٢ : ١٣٤ - ١٣٧



الكتاب  
كتاب سيره

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح  
عبد السلام محمد هارون

الجزء الأول

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

## بسم الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبد الله محمد بن يحيى (١) : قرأت على ابن ولاد (٢) ، وهو ينظر

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي النحوى ، المعروف بالرباحى ، نسبة إلى قلعة رباح : مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة ، وكان يعرف بالقلطاط أيضاً . وأصله من جيان ، وكان يزعم أنه من ولد يزيد بن المهلب . سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره ، ورحل إلى المشرق فسمع بمكة من ابن الأعرابي ، وبمصر من أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، وعلان بن الحسن ، وابن ولاد وغيرهم . وكان علمه للغالب عليه العربية . قال السمعاني : « ومحمد ابن يحيى الرباحى نحوى مشهور بالأندلس » . وكان فقيهاً إماماً موثقاً به ، أخذ كتاب سيبويه رواية عن ابن النحاس ، ثم قدم قرطبة فلزم التصدر لطلاب الإفادة في داره بها . وقرأ عليه كتاب سيبويه للمرة الأولى بالتدقيق والاستنباط ، والاعتراض والجواب ، فاستفاد منه الملعون طريقته ، واعتمدوا ما سته من ذلك . وكان يقول الشعر فيجيده ، وبرع في استخراج المعنى ، وبينه وبين الزيدى صاحب الطبقات مفاوضات طويلة في ذلك . واستأدبه الناصر الأندلسى لابنه المعيرة ، ثم صار إلى خدمة المستنصر بالله لمقابلة الكتب التى جمعها فى خزائنه التى لم يجتمع لأحد ما اجتمع له فيها . وتوفى فى رمضان سنة ٣٥٣ . ابن الفرضى ٢ : ٧١ وبغية الوعاة ١١٣ والسمعاني ٢٤٧ وطبقات الزيدى ٢١٥ — ٢٢٠ ولإنباء الرواة ٣ : ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٢) يعنى أبا القاسم بن أبي الحسين محمد بن ولاد ، الذى ستأتى ترجمته

بعد هذا .

في كتاب أبيه (١) . وسميته يُقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد ، المعروف بابن  
النحاس (٢) .

وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد .

وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش (٣) عن سيويه .

(١) هو أبو الحسين محمد بن ولاد — هكذا اشتهر ، وقيل : هو ابن الوليد —  
القيمي النحوي . قال ياقوت : أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري ختن مملوك ،  
ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد ومملوك . وله كتاب في النحو سماه « المتفق » ،  
لم يصنع فيه شيئاً ، وكتاب « المقصور والمدود » ، وغير ذلك . مات سنة ٢٩٨  
وقد بلغ الحسين . معجم الإبداء ١٩ : ١٠٥ — ١٠٦ وبنية الوفاة ١١٢ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، المعروف بابن  
النحاس النحوي المصري . رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد  
وقطويه والزجاج ، ثم عاد إلى مصر وجمع بها النسخ وغيره . قال اللباني  
في طبقات القراء : روى الحروف عن أبي الحسن بن شنبوذ ، وأبي بكر  
الداغوني ، وأبي بكر بن يوسف . وله كتب كثيرة منها : إعراب القرآن ،  
ومعاني القرآن ، وشرح المطلقات ، وشرح المفضليات ، وشرح آيات الكتاب .  
ويذكر أنَّهُ جلس على درج المقياس بالنيل ، وهو في مده وزيادته ، يقطع  
شيئاً من الشعر ، فسمعه جاهل فقال : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ! فدفعه برجله  
ففرق في ذي الحجة سنة ٣٣٨ . لإرشاد الأريب ٤ : ٢٢٤ — ٢٣٠ وإنباء الرواة  
١ : ١٠١ — ١٠٤ وبنية الوفاة ١٥٧ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولاهم . أخذ النحو عن سيويه  
وكان أكبر منه . وكان قد صحب الخليل قبل سيويه كما كان معلماً لولد الكسائي .  
وكان من أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، قد رآ على مذهب أبي ثمر ، وكان  
أبو الحسن أحذق أصحاب سيويه ، والطريق إلى كتاب سيويه هو الأخفش ، فإن  
كتاب سيويه لا يعلم أحد قرأه على سيويه ولا قرأه عليه سيويه ، ولكن لما مات =

الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه ، وجعله آخر دعاء أهل الجنة فقال جل ثناؤه : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ <sup>(١)</sup> » . وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين .

قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد :

لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ؛ المعروف بسيبويه ، حتى لقد قال محمد بن يزيد : « لم يُعْمَلْ كتابٌ فى علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنفة فى العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره » .

وقال : سمعت أبا بكر بن شقير <sup>(٢)</sup> يقول :

حدثنى أبو جعفر الطبرى <sup>(٣)</sup> قال : سمعت الجرهمي <sup>(٤)</sup> يقول : أنا منذ

---

= قرئ على الأخفش فشرحه وبينه . وكان الأخفش هذا كما ذكر ابن خلكان يلقب بالأخفش الأصغر ، فلما ظهر على بن سليمان المعروف بالأخفش أيضا ، وهو تلميذ ثعلب والمبرد ، صار هذا وسطا وصار على بن سليمان معروفاً بالأصغر . إرشاد الأريب ١١ : ٢٢٤ — ٢٣٠ وبغية الوعاة ٢٥٨ وإنباء الرواة ٢ : ٣٦ — ٤٣ . (١) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوى . بغدادى فى طبقة ابن السراج ، روى كتب الواقدى عن أحمد بن عبيد بن ناصح . ويذكرون أن الكتاب الذى ينسب إلى الخليل ، واسمه « الحلى » ، من تأليفه . توفى سنة ٣١٧ . معجم الأدباء ٣ : ١١ وإنباء الرواة ١ : ٣٤ — ٣٥ ونزهة الألباء ٣١٥ وبغية الوعاة ١٣٠ وتاريخ بغداد ٤ : ٨٩ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، يروى عن المازنى والسجستانى والجرمى . له ذكر فى مجالس العلماء للزجاجى ٦٣ ، ٦٥ ، ٥١ ، ٢٥٣ وآمالى الزجاجى ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٨ .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرهمى البصرى ، مولى جرم بن ربان ، كان =

ثلاثون أفني الناس في الفقه من كتاب سيبويه .

قال : فحدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : « أنا سمعت الجرمي يقول هذا — وأوماً بيديه إلى أذنيه . وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش » . انتهى .

قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين أن الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتي دينار .

وحكى أحمد بن جعفر<sup>(١)</sup> أن كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها .

وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق<sup>(٢)</sup> يقول : إذا قال سيبويه بعد قول

= يلقب بالكلب والنباح ، لصباحه حال مناظرة أبي زيد . أخذ عن الأخفش ويونس ، والأصمعي وأبي عبيدة . وحدث عنه المبرد . ومن تصانيفه كتاب غريب سيبويه . توفي سنة ٢٢٥ . بغية الوعاة ٢٩٨ وإرشاد الأريب ١٢ : ٥-٦ وإنباء الرواة ٢ : ٨٠-٨٣ .

(١) هو أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، ختن ثعلب . أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة ، كما أخذ عن المبرد . وكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره فيتخطى ثعلب وطلبته ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه ، فيعاتبه ثعلب فلا يلتفت إليه . ودخل مصر فلما دخل إليها الأخفش الصغير عاد إلى بغداد ، فلما رجع إليها الأخفش عاد إلى مصر . وتوفي بمصر سنة ٢٨٩ . بغية الوعاة ١٣٠ ومعجم الأدباء ٢ : ٢٣٩-٢٤٠ وإنباء الرواة ١ : ٣٣-٣٤ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . من شيوخ أبي جعفر النحاس . وكان يخرج الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد وأخذ عنه . وكان =

الخليل : « وقال غيره » فإنما يعنى نفسه ، لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه . وإذا قال : « وسألته » فإنما يعنى الخليل .

وقال أبو إسحاق : إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة

قال أبو جعفر : وحدثني علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة ، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة : منها الهندلج<sup>(١)</sup> ، وهي بقله . والدرداقس ، وهو عظم في القفا<sup>(٢)</sup> . وتخنصير ، وهو اسم أرض<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو إسحاق : حدثني القاضي إسماعيل بن إسحاق<sup>(٤)</sup> قال : حدثني

= الزواج من شيوخ أبي على الفارسي . ومن تصانيفه شرح أبيات سيبويه . توفي سنة ٣١١ . بقية الرواة ١٧٩ — ١٨٠ ومعجم الأدباء ١ : ١٣٠ — ١٥١ وإنشاء الرواة ١ : ١٥٩ — ١٦٦ .

(١) بضم الهاء وسكون النون بعدها . وفي الأصل : « هندلج » بالناء ، تصحيف .

(٢) قال الأصمعي : أحسبه روميا . قال : وهو طرف العظم النائي فوق القفا . اللسان .

(٣) قال ياقوت : اسم جبل في بلاد هذيل . ثم قال : هو أحد فوائت كتاب سيبويه . وقال الأزهري : يقال شمصرت عليه ، إذا ضيقت عليه .

(٤) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، من أهل البصرة . كان إماما في العربية والفقه على مذهب مالك ، وولى قضاء جاني بغداد في خلافة المنوكل زمانا طويلا . ولد سنة ٢٠٠ وتوفي سنة ٢٨٢ . تاريخ بغداد ٦ : ٢٨٤ — ٢٩٥ ومعجم الأدباء ٦ : ١٢٩ — ١٤٠ وبقية الرواة ١٩٣ .

نصر بن علي<sup>(١)</sup> قال : سمعت الأخفش يقول : يُعدُّ من أصحاب الخليل في النحو أربعة : سيويوه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر<sup>(٢)</sup> — وهو أبو نصر ابن علي — ومؤرِّج السُّدُوسِي .

قال : وسمعت نصراً يحكي عن أبيه قال : قال لي سيويوه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل .

قال أبو جعفر : وقد رأيت أبا جعفر بن رستم<sup>(٣)</sup> يروي كتاب سيويوه عن المازني<sup>(٤)</sup> غير أن الذي اعتمد عليه أبو جعفر في كتاب سيويوه إبراهيم ابن السري<sup>(٥)</sup> ؛ لمعرفته به وضبطه إياه .

(١) هو أبو عمرو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي<sup>٣</sup> ، الجهمضي اللغوي البصري . وقد أخطأ القفطي في إنباء الرواة ٣ : ٣٤٥ حيث ظن أنه صاحب الخليل ، فإن صاحب الخليل هو والده علي بن نصر . روى نصر عن سفيان بن عيينة وغندر والطيالسي والأصمعي وغيرهم ، وعنه مسلم في صحيحه وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو القاسم البغوي وغيرهم . وهو من أهل البصرة ، قدم بغداد وحدث بها . وتوفي سنة ٢٥٠ . تاريخ بغداد ١٣ : ٢٨٧ — ٢٨٩ .

(٢) علي بن نصر بن علي الجهمضي ، والد المترجم السابق . قال السيوطي : قال الصفدي : كان من أصحاب الخليل في العربية ورفقاء سيويوه . البغية ٣٥٨ . توفي سنة ١٨٧ .

(٣) أبو جعفر محمد بن رستم ، سبق في ص ٥ . وفي الأصل : « أنا جعفر » ، تحريف .

(٤) في الأصل : « علي المازني » .

(٥) إبراهيم بن السري الزجاج ، سبقت ترجمته في ص ٦ .



وذكر أن علي بن سليمان<sup>(١)</sup> حكى أن أبا العباس كان لا يكاد يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على أبي إسحاق ، لصحة نسخته ، ولذكر أسماء الشعراء فيها .

قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً . فأمّا ألف فقرأت أسماء قائلها فأنبت أسماءهم ، وأما خمسون فلم أعرف قائلها . قال أبو جعفر : وسمعت محمد بن الوليد<sup>(٢)</sup> يقول : نظرت في نسخة كتاب سيبويه التي أمليت بمصر فإذا فيها مائتا حرف خطأ . قال : ورأيت أبا إسحاق<sup>(٣)</sup> قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً . وقال : لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه كله على الجرمي ، ولكن قال أبو إسحاق : قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد وقال لنا أبو العباس : قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي ، فتوفي أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني ، وقال أبو عثمان : قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، وقال الأخفش : كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه ، فإن تصعب<sup>(٤)</sup> عليّ الشيء منه قرأته عليه .

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، تلميذ ثعلب والمبرد . وسمع منه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافي بن زكريا الجريري . قدم مصر سنة ٢٨٧ وخرج منها سنة ٣٠٦ إلى حلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ وهو ابن ثمانين سنة . ذكر المرزباني أنه لم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو . وكان إذا سئل عن مسألة في النحو ضجر واتهر من يواصل مسألته . بغية الوعاة ٢٣٨ ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ — ٢٥٧ وتاريخ بغداد ١٢ : ٤٣٣ وإنباء الرواة ٢ : ٢٧٦ — ٢٧٨ .

(٢) انظر ما سبق في ترجمة محمد بن ولاد ص ٤ .

(٣) هو إبراهيم بن السري الزجاج المترجم في ص ٦ .

(٤) تصعب : صعب . وفي الأصل : « تصعب » .

وأما أبو القاسم بن ولاد فإنه حدثنا عن أبيه أبي الحسين قال : حدثني أبو العباس المبرد قال : قرأ المازني كتاب سيبويه على الجرمي وسأله الأخفش عنه ، وقرأه الجرمي على الأخفش .

قال : وحدثني المبرد قال : قرأت بعض هذا الكتاب على الجرمي ، وبعضه على المازني ، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً .

قال : وسمعت المبرد يقول : قد أدرك أبو عمر من أخذ عنه سيبويه ، واختلف إلى حلقة يونس .

وحدثنا أبو القاسم بن ولاد عن أبيه قال : حدثنا أبو العباس قال : حدثني الزبدي أبو إسحاق<sup>(١)</sup> قال : عدت إلى أبي عمر الجرمي أقرأ عليه كتاب سيبويه ، ووافيت المازني يقرأ عليه في أثناء « هذا باب ما يرتفع بين الجزأين » فكنتا نعجب من حذقه وجودة ذهنه . وكان قد بلغ من أول الكتاب إلى هذا الموضع .

قال أبو الحسين<sup>(٢)</sup> بن ولاد : يعني أن المازني كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع .

وسمعت أبا القاسم بن ولاد يقول : كان أبي قد قدم على أبي العباس المبرد

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه . كان تحوياً لغويًا راوية ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يشمه . وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وكان يشبه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه . ومن تصانيفه كتاب شرح نكت كتاب سيبويه ، وقد ذكرها أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب . توفي سنة ٢٤٩ . نزهة الألباء ٢٦٩ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ — ١٦١ وبغية الوعاة ١٨١ .

(٢) في الأصل : « أبو الحسن » ، تحريف .

ليأخذ منه كتاب سيبويه ، فكان المبرّد لا يمكن أحداً من أصله ، وكان  
يضنّ به ضنةً شديدة ، فكلم ابنه عليّ أن يجعل له في كل كتاب منها جُملاً  
قد سمّاه . فأكمل نسخته . ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد ، فكان قد  
سمى بأبي الحسين إلى بعض خدّمة<sup>(١)</sup> السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك ،  
فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج بغداد يومئذ — وكان أبو الحسين  
يؤدّب ولده — فأجاره منه . ثم إن صاحب الخراج ألقا بأبي العباس<sup>(٢)</sup> يطلب  
إليه أن يقرأ عليه الكتاب حتى فعل .

قال أبو عبدالله : قرأته أنا على أبي القاسم وهو ينظر في ذلك الكتاب  
بعينه ، وقال لي : قرأته على أبي مراراً .

---

(١) الخدمة، بالتحريك : جمع قياسي للخادم ، وإن كان لم ينص عليه في المعاجم .

(٢) ألقا به إلطافاً : ألق عليه .

## هذا باب علم ما الكلم من العربية<sup>(١)</sup>

فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .  
فلاسم : رجل ، وفرس ، [ وحائط ] .  
وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ،  
ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

فأما بناء ما مضى فذهبَ وسَمِعَ ومَكْتُ ومُحَدَّ<sup>(٢)</sup> . وأما بناء ما لم يقع  
فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً : [ يقتل ] يذهبُ  
ويضربُ ويقتلُ ويضربُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت .  
فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة  
ستبين إن شاء الله .

والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل<sup>(٣)</sup> .

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم  
ولام الإضافة ، ونحوها<sup>(٤)</sup> .

(١) السيراني : أشار رحمه الله إلى ما في نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى  
منتظر قد عرف قربه : هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التي يكذب بها المجرمون .  
والثالث : وضع كلمة الإشارة لبشير بها عند الفراغ مما يشير إليه : هذا ما شهد عليه  
الشهود . وقوله « ما الكلم » لم يقل الكلام لأنه للكثير . والكلم : جمع  
كلمة . ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام  
المصدر . وأدخل « من » لوجهين : أحدهما تبيين الجنس . والثاني أنه قصد  
إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية ، ولذلك قال : هذا باب ،  
ولم يقل : هذا كتاب .

(٢) ط : « ومكث ومكث » . ويقال مكث يمكث ، ومكث يمكث .

(٣) ط : « والقتل والحمد » . (٤) ط : « ونحو هذا » .

## هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجزم والرفع والفتح والضم والكسر<sup>(١)</sup> والوقف .

وهذه المجارى الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح<sup>٣</sup> في اللفظ ضرب واحد ، والجزم والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

ولما ذكرت [ لك ] ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل — وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب .

فالرفع والجزم<sup>(٢)</sup> والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة<sup>(٣)</sup> ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك [ قولك ] : أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن .

(١) ط : « والكسر والضم » .

(٢) ط : « فالنصب والجزم والرفع » .

(٣) السيراني : قوله الهمزة .. الخ ، ألف أفعل همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة في حال ، وإنما سميت الهمزة ألفاً لأنها تصور بصورتها ، لأن الهمزة لا صورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها . وصارت هذه الحروف ، يعني تفعل ويفعل وتنفعل وأفعل أولى بالأفعال من غيرها لأن أولى الحروف بذلك حروف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الألف لا تكون إلا ساكنة =

والنصب في الأسماء : رأيت زيداً ، والجر : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيد . وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم <sup>(١)</sup> ذهابه وذهاب الحركة .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل ، والرفع : سيفعل ، والجرم : لم يفعل . وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن ليجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال . وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلتحق فعل اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك <sup>(٢)</sup> فتلتحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلتحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها <sup>(٣)</sup> ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك . ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه .

== ولم يصح الابتداء بساكن ، جعل عوضها أقرب الحروف منها ، وهو المهمزة ، لقربها من الألف ، ولكثرة وقوعها زائدة أولاً . ولما كانت الواو لا تقع زائدة أولاً أبدل منها حرف يبدل منها كثيراً ، وهو التاء ، مثل : والله ، وتالله . وأما الباء فلا يحتاج إليه ، لأن أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج إلى تفسير . وكان الرابع النون لأنها غنة في الخيشوم تجري فيه كما تجري حروف اللد واللين في مواضعها ، ويكون إعراباً في فعلان ونحوه ، وضميراً لجماعة المؤنث : فعلن ، وبدلاً منها الألف في الوقف في قولك : رأيت زيداً .

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « لم يجمعوا عليه » .

(٢) ط : « ذاك » .

(٣) يعني الأفعال المضارعة .

وليدخل اللام<sup>(١)</sup> قال الله جل ثناؤه : « وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »<sup>(٢)</sup>  
أى لحاكم .

ولما لحقها<sup>(٣)</sup> من السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة<sup>(٤)</sup> .  
وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة<sup>(٥)</sup> المضارعة  
عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو سَوْفَ وَقَدْ ،  
وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال  
ولم تنجى ، إلا لمعنى .

٤ فالفتح في الأسماء قولهم : حيث<sup>(٦)</sup> وأين وكيف . والكسر فيها نحو :  
أولاء وحذار وبداد . والضم نحو : حيث وقبل وبعد . والوقف نحو : من  
وكم وقط وإذ .

(١) هذا وما بعده من علل المضارعة .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) في الأصل : « لحقه » ، وأثبت ما في ط .

(٤) أبو الحسن : « ليس الجر في هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة ، وليست  
الأدلة بالشيء الذي يدل عليه . وأما زيد وعمر وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ،  
وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه . وليس يكون جر في شيء من  
الكلام إلا بالإضافة » .

وقال أبو الحسن : « لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ،  
والمضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ،  
فلم يجوز أن تقيم الفعل مقام التنوين ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل  
الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه اثنان ،  
كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين » .

(٥) يعنى الأسماء المبنية . وقد ساق بعده الأفعال المبنية والحروف .

(٦) حيث بفتح الشاء : لغة في حيث .

والفتح في الأفعال التي لم تجز مجرى المضارعة<sup>(١)</sup> قولهم : ضرب ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يسكنوا آخر فَعَلَ<sup>(٢)</sup> لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضَرَبْنَا ، فتصِف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجلٌ ضارب . وتقول : إن فَعَلَ فعلتُ ، فيكون في معنى إن يَفْعَلُ أَفْعَلُ ، فهي فَعَلَ كما أنَّ المضارع فعلٌ وقد وقعت موقعها<sup>(٣)</sup> في إن ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة [في الوصف] ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما ضير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن . فالمضارع<sup>(٤)</sup> : مِنْ عَلٌ ، حرَّ كوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه . وأما المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فتقولك ابداً بهذا أولُ ، وبأحكام .

(١) عن السيرافي : إن قيل : لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة . غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معرباً ، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع . والضرب الثاني : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الماضي . والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو فعل الأمر . فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب ، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه . وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن . وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات .

(٢) في الأصل : « الحرف » ، وأثبت ما في ط .

(٣) يعني الأفعال المضارعة .

(٤) أي المضارع للمتمكن .



والوقفُ قولهم : اضرب<sup>(١)</sup> في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعدكم وإذ من المتمكنة<sup>(٢)</sup> . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل .

والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال ، قولهم : سوف ، وثم .

والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها : بزيد ، ولزيد .

والضم فيها : منذ ، فيمن جرَّ بها ، لأنها بمنزلة من في الأيام .

والوقف فيها قولهم : من ، وهل ، وبل ، وقد .

ولا ضم في الفعل ؛ لأنه لم يحكى ثالث سوى المضارع . وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع .

واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا أن يكون تابِعاً لما الجرُّ منه أولى ، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزُه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى<sup>(٣)</sup> . وتكون الزيادة الثانية نوناً

(١) ط : « اضربه » .

(٢) أبو الحسن : « إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل » .

(٣) أبو الحسن : « ولم يتبع الرفع الجر لأنه أول ما يدخل الاسم فقد ثبت قبل الجر » .

كانها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ،  
وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين<sup>(١)</sup> .  
وإذا جمعت على حدّ التننية لحقتها زائدتان<sup>(٢)</sup> : الأولى منهما حرف المدّ  
واللين ، والثانية نون . وحال الأولى في السكون وتركّ التنوين وأنها حرف  
الإعراب ، حال الأولى في التننية ، إلّا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ،  
وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون  
الاثنين كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما . وذلك  
قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين . ومن ثمّ جعلوا تاء  
الجمع<sup>(٣)</sup> في الجرّ والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب  
كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء  
في التذكير فأجروها مجراها<sup>(٤)</sup> .

(١) أبو الحسن : « ليس في الاثنين ولا في الجميع الياء ولا الواو ولا الألف  
بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب في غير حرف إعراب . ولو كان واحد  
منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب  
ولا جر » . وقال أبو الحسن : « ولم يجعلوا الياء للرفع لأن الجر من الياء ،  
ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا رجلا ن ورجلين وأول أحوال الاسم الرفع ،  
فجعلت الألف للرفع إذ كان الجر أغلب على الياء . فإن قلت : هلا جعلت الياء  
ل للرفع ، والألف للنصب ، وصار الجر تابعا لأحدهما ؟ فإن الجر ألزم للأسماء  
من الرفع والنصب ، والذي هو ألزم لا يكون تابعا » .

(٢) ط : « زيادتان » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « الجميع » .

(٤) أبو الحسن : « ليست التاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة  
الياء ، والضمّة نظيرة الواو . ألا ترى أنك لو سمعت مسلمات لم تدلك التاء على  
رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء » .

واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألفُ حرفَ الإعراب لأنَّك لم ترد أن تثنيَ يَفْعَلُ هذا البناء فتضمُّ إليه يفعل<sup>(١)</sup> آخرَ ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منوثةً ، ولا يلزمها الحركةُ لأنَّه يَدْرِكُها الجزمُ والسكونُ فتكون الأولى حرفَ الإعراب ، والثانية كالتنوين<sup>(٢)</sup> ، فكما كانت حالها<sup>(٣)</sup> في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثابتاً النون لتكون له في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذ مُنِعَ حرفُ الإعراب. وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرفَ الإعراب إذ كانت متحرِّكة لا تثبتُ في الجزم ولم يكونوا يلحذفوا الألفَ لأنَّها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيثُ ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركةَ في الواحد . ووافقَ النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافقَ النصبُ الجرَّ في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هـا يَفْعَلانَ ، ولم يَفْعَلَا ، ولن يَفْعَلَا . وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلة نون الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنَّهما وقَعنا في التثنية والجمع ههنا كما أَتَينا في الأسماء كذلك<sup>(٤)</sup> ، وهو قولك : هم يَفْعَلُونَ ولم يَفْعَلُوا ولن يَفْعَلُوا .

(١) ط : « يفعلا » .

(٢) ط : « فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين » .

(٣) ط : « فلما كان حال يفعل » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « كأنها في الأسماء كذلك » .

وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، [ وهي ] تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ولم تفعلِي ولن تفعلِي .

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الأعراب ، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْتَ وفَعَلْنَ ، فأسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة ، كما أسكنَ فَعَلَ ، لأنه فَعْلٌ كما أنه فَعْلٌ ، وهو متحركٌ كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعدَ فيها — إذ<sup>(١)</sup> كانت هي وفعلٌ شيئاً واحداً — من يَفْعَلُ ، إذ جاز لهم فيها الأعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم<sup>(٢)</sup> ، وذلك قولك : هن يَفْعَلْنَ ولن يَفْعَلْنَ ولم يَفْعَلْنَ . وتفتحها لأنها نون جمع ، ولا تُحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث . فالنون ههنا في [ يَفْعَلْنَ ] بمنزلتها في فَعَلْنَ . وفعل بلام يَفْعَلُ ما فعل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ، ولأنها قد تُدبِّي مع ذلك على الفتحة في قولك هل تَفْعَلْنَ . وألزموا لام فَعَلَ السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب<sup>(٣)</sup> لما ذكرت لك .

واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشدُّ تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إذا » .

(٢) ط : « بأسماء » .

(٣) أى لأن الحركة في فعل الواحد ليست علامة إعراب في آخره .

الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء<sup>(١)</sup> . ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا .

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء<sup>(٢)</sup> أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر [ وأصفر ] ، فهذا بناء أذهب وأعلم<sup>(٣)</sup> فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، أسننلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء .

وأما مضارعة في الصفة فإنك لو قلت : أتاني اليوم قوي ، وألا بارداً ومررت بجميل ، كان ضعيفاً . ولم يكن في حسن أتاني رجل قوي وألا ماء بارداً ، ومررت برجل جميل . أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ؛ لأن الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل . ومع هذا أنك ترى الصفة تجرى في معنى يفعل ، يعني هذا رجل ضارب زيداً<sup>(٤)</sup> ، [ وتنصب كما ينصب الفعل ] . وسترى ذلك إن شاء الله . فإن كان اسماً كان أخف عليهم ، وذلك نحو أفكّل وأكلب ، ينصرفان في النكرة .

ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة

(١) أي الأفعال مشتقة من الأسماء ، فقتل مشتق من القتل وهكذا .

(٢) أي في الصيغة والوزن .

(٣) الكلام بعده إلى « في البناء » موضعه في ط بين « لما يستخفون » ، و « ذلك نحو أبيض » .

(٤) ما بعد « يفعل » ساقط من ط ، كما أن ما بعد « زيداً » إلى كلمة « الفعل » ساقط من الأصل .

كما يكون الفعل صفة ، وأما يشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم ، وإنما يكون صفة وهو فعل .

واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكنا ؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة .

٧

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع <sup>(١)</sup> ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم ينصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مساجد وفاتيح <sup>(٢)</sup> .

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أن « الشيء » يقع على كل ما أخبر عنه [ من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى ] ، والشيء ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون . وسوف يُبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجراً ؛ لأنها

(١) ط : « الجمع » في هذا الموضع وتاليه .

(٢) عند السيرافي : « ومصايح » . وقال : فإن قيل : قد رأينا هذا البناء

في الواحد ، وهو قولهم للضبع حضاجر ، قال الخطيئة :

هلا غضبت لرحل جا رك إذ تنبله حضاجر

قيل في الجواب : حضاجر جمع حضاجر ، وهو العظيم البطن ، وإنما لقب الضبع بهذا اللقب وصار علماً لها لعظام بطها ، وبولغ فيه حتى كأنها ذات بطون عظام . فإن قيل : إذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد فينبغي ألا تعرف أكلبا . قيل : لم يرد سيبويه ما ذهب إليه المعترض ، وإنما أراد على مثال لا يجمع جمعا ثانيا ، فإن ما كان على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد .

أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمّنوا التنوين . فجميع ما يتركّ صرفه مضارع به الفعل ، لأنّه إنما فعل ذلك به لأنّه ليس له تمكّن غيره ، كما أنّ الفعل ليس له تمكّن الاسم .

واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لثلاث يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يَرَم ولم يَغْز ولم يَخْش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يَرِمِي وَيَغْزُو وَيَخْشَى .

### هذا باب المسند والمسند إليه

وهما ما لا يَغْنَى <sup>(١)</sup> واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءاً . فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه <sup>(٢)</sup> . وهو قولك عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك يذهب عبد الله <sup>(٣)</sup> ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدؤ من الآخر في الابتداء .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُ الله منطلقاً ، وليتَ زيداً منطلقاً ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

واعلم أن الاسم أول [ أحواله ] الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع

(١) ط : « يستغنى » .

(٢) يعني الخبر .

(٣) بدله في ط : « قولك يذهب زيد » .

سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه . وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبد الله منطلقا ، أو قلت كان عبد الله منطلقا ، أو مررت بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء <sup>(١)</sup> كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة .

### هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله تعالى .

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة . وأشبه هذا كثير .

### هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض <sup>(٢)</sup>

اعلم أنهم مما يحذفون الكلم <sup>(٣)</sup> وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ،

(١) ط : « فالابتداء أول » فقط .

(٢) قال السيرافي : « يعنى ما يعرض في الكلام فيجىء على غير ما ينبى أن يكون عليه قياسه » .

(٣) السيرا في : « أراد ربما يحذفون . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ، أى ربما تفعل » .



ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً . وسترى ذلك إن شاء الله .

فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك . لَمْ يَكْ وَلَا أَذِرْ ، وأشباه ذلك .  
وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإِنَّهُمْ يَقُولُونَ يَدْعُ وَلَا يَقُولُونَ وَدَعُ<sup>(١)</sup> ،  
استغنوا عنها بِتَرَكَ . وأشباه ذلك كثير .

وَالْعَوْضُ قَوْلُهُمْ : زَنَادَقَةُ وَزَنَادِيقُ ، وَفَرَاذِنُ وَفَرَازِينُ ، حَذَفُوا إِلَيَاءَ  
وَعَوْضُوا إِلَهَاءَ . وَقَوْلُهُمْ أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ<sup>(٢)</sup> وَإِنَّمَا هِيَ أَطَاعُ يُطِيعُ ، زَادُوا السَّيْنَ  
عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ أَفْعَلَ . وَقَوْلُهُمُ اللَّهُمَّ ، حَذَفُوا « يَا » وَالْحَقُّوْا  
الْيَمَّ عَوْضًا .

### هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فنه مستقيم حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيم كذبٌ ، ومستقيم قبيحٌ ،  
وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أَتَيْتُكَ أَمْسَ وَسَاتِيكَ غَدًا .  
وَأَمَّا المحال فأن تنقض أوَّلَ كلامك بآخره فنقول : أَتَيْتُكَ غَدًا ،  
وسَاتِيكَ أَمْسَ .

---

(١) لكن جاء في الحديث : « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » ، كما جمع  
قول أبي الأسود :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ      عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعُهُ  
وقول سويد بن أبي كاهل :

فَسَمِعِي مَسَاعَاتِهِ فِي قَوْمِهِ      ثُمَّ لَمْ يَدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَعِ  
انظر الشعراء ٧٠٨ والمفضليات ١٩٩ واللسان (ودع) .

(٢) انظر بحث هذا في اللسان (طوع ١١٢ - ١١٣) .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر » ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زيداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس<sup>(١)</sup> .

### هذا باب ما يحتمل الشعر

اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء . وحذف مالا يحذف<sup>(٢)</sup> ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ، كما قال الأعرج :

\* قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى<sup>(٣)</sup> \*

(١) أبو الحسن : « ومنه الخطأ ، وهو مالا تعتمد ، نحو قولك ضربني زيد وأنت تريد : ضربت زيدا . والخطأ مالا تعتمد . وأما المحال فهو مالا يصح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى . ألا ترى أنك إذا قلت : آتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب » .

(٢) أي ومن حذف مالا يحذف .

(٣) ديوان الأعرج ٥٩ واللسان ( حم ) . وفيه أوجه : أن يكون حذف الألف والميم وجز باقي الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية . أو أن يكون حذف الألف فقط فصار الحَمْ ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثناءاً للتضعيف ، كما قالوا تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لثلاثي ألف فصار « الحمى » . أو أن يكون حذف الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء . عن الشنمري واللسان .

يريد الحمام . وقال خُفَّافُ بْنُ نُذْبَةَ [ السُّلَمِيُّ ] :  
 كَنُوحٌ رِيشٌ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللِّثْنَيْنِ عَصْفَ الْإِمْدِ<sup>(١)</sup>  
 [ وكما قال :  
 \* دَارُ لِسْعُدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ<sup>(٢)</sup> \* ]

وقال :  
 قَطَرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يَنْعَمَلَاتٍ دَوَاحِي الْأَيْدِ يَخْبِطَانِ السَّرِيحَا<sup>(٣)</sup>  
 وكما قال النَّجَاشِيُّ :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) أراد كنواحي ريش ، خذف الباء . يصف شفتي المرأة ، فشبهها بدواحي ذلك الريش في الرقة واللفظ والحوه . وعصف الإمد : ماسحق منه . وفي البيت ما يسمونه الالتفات في « مسحت » ، وفيه القلب أيضا أراد : ومسحت اللثنتين بمصاف الإمد . ويروى : « ومسحت » بضم الناء ، يريد عند تقبيله إياها .  
 (٢) ذكر البغدادى في الحزانة ١ : ٢٢٨ أن هذا البيت من الأبيات الحسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميعة . ثم قل : ورأيت في حاشية الباب أن ما قبله :

\* هل تعرف الدار على تبركا \*

وقد سكن الباء من « هي » للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى تشبهها لها بعد سكنها بالباء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، كقولك : عليه ولديه ، وبالواو اللاحقة أيضا في نحو : منه وعنه .

(٣) وكذا ورد بدون نسبة في الخصائص ٢ : ٢٦٩ . ونسب في اللسان ( يدى ) لمضر بن ربيع . ولم ينسبه الشنتمري . وأراد « الأيدى » خذف الباء للشعر . واليعة : الناقة القوية على العمل . والسريح : جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة .

(٤) من أبيات رواها البغدادى في الحزانة ٤ : ٣٦٧ وابن قتيبة في المعاني

الكبير ٢٠٧ .

وكما قال مالك بن خُرَيْمٍ<sup>(١)</sup> الهمداني :

فَإِنْ يَكْ غَثًا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا<sup>(٢)</sup>

وقال الأعشى :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَضْرِمْنَهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ<sup>(٣)</sup>

وربما مدوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون<sup>(٤)</sup> مساجيد ومنابر ، شبهوه

بما جُمع على غير واحد في الكلام ، كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ<sup>(٥)</sup>

= وأما المرتضى ٤ : ٢١١ وحامسة ابن الشجري ٢٩٧ . وفي البيت حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة . والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب ، فقبل الذئب الشراب ، واعتذر عن عدم قبوله للطعام . ذا فضل ، أي فاضلا عن ريك .

(١) في الأصل : « خديم » ، صوابه في ط . ويقال أيضا « خزيم » بالمهملة بعدها زاي ، و « حريم » بالمهملة بعدها راء ، و « خزيم » بخاء معجمة مضمومة بعدها زاي . محط اللآلى ٧٤٨ .

(٢) من قصيدة في الأسميات ٦٢ والاقتضاب ٤٣٥ . أراد : لنفسه ، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبها بها في الوقف . وصف ضيفا قدم إليه ما عنده من القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقع بذلك . (٣) ديوان الأعشى ٩٨ . وفيه وفي ط : « ويكن أعداء » . وأراد الغواني فحذف الياء . ومعناه من كان مشغوبا بهن ومواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لقلة وفائهن . أراد متى يشأ صرمهن يصرمه ، فحذف .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وربما مدوا فقالوا » فقط .

(٥) البيت مفرد في ديوان الفرزدق ٥٧٠ : وهو من شواهد الخزاة

١ : ٢٥٥ . يصف سرعة الناقة في سير المواجر . والهجرة : وقت اشتداد الحر في الظهر . فبراهها لشدة وقمها في الحصى تنفياؤه فيقرع بفضه بضا ويسمع له صليل كاللنانير إذا انتقدها الصير في لينني رديتها عن حبيدها .

وقد يبلغون بالمعتل الأصل<sup>(١)</sup> فيقولون رادِدٌ في رادٍّ ، وضَمِنُوا في ضَمَّنُوا ،  
ومررتهم بجوارِي قبلُ . قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي      أَتَى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا<sup>(٢)</sup>

١١

ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ولا ينقلها في الوصل ، فإذا  
كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سَبَسَبًا وَكَلَكَلًا  
[ لأنهم قد يثقلونه في الوقف ] ، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله  
لنفسه مقنعا<sup>(٣)</sup> ، وإنما حذفه في الوقف . قال رؤبة :

\* ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ<sup>(٤)</sup> \*

[ يُرَوَى ] بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : « الضَّخْمَا »  
بكسر الضاد<sup>(٥)</sup> .

(١) أراد بالمعتل هنا ما يشمل المعتل والمضعف .

(٢) اللسان ( ضنن ) والاقضاب ٢٩٢ وشرح شواهد المنى للسيوطي ٣٢٦  
وسمط اللآلئ ٣٩٢ ، ٥٧٦ . وانظر الحماسة ١٤٥٠ بشرح المرزوقي . أراد ضمنا  
فأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ،  
وإن كان من يجود عليهم بخلاء ، فليس يكفّه شيء عن سجيته .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ من أرجوزة في ثلاثين شطرا . وصوابه  
« ضَحْمَا » بالنصب كما ذكر ابن بري ؛ لأن قلبه في ديوانه :

\* نَمَتْ جِئْتُ حَيَّةَ أَصَا \*

(٥) وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيه ، وكذا على رواية « الإضخما »  
بكسر الهمزة وفتح الحاء ، لأن فعلا وإفلا موجود في كلامهم ، كهزبر وإردب .

وقال أيضاً في مثله (١) ، وهو الشَّمَاخ :

له زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْمَوْسِقَةَ أَوْ زَمِيرٌ (٢)  
وقال حَنْظَلَةُ بْنُ فَاثَك :

وَأَيُّقَنَ أَنَّ الْحَلِيلَ إِن تَلْتَمِسُ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرٌ (٣)  
وقال رجلٌ من باهلة :

أَوْ مُعْبِرُ الظَّهْرِ يُذَيِّبُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا آعْتَمَرَ (٤)  
وقال الأعشى :

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا (٥)

(١) ط : « وقال أيضاً في مثل لنفسه مقنعاً » .

(٢) ديوان الشماخ ٣٦ . يصف حمار وحش هائجاً . يقول : إذا طلب ومسيقته ،  
وهي أشاء ، صوت بها في تطريب وترجيع ، كالحادي يتغنى بالإبل ، أو كأن  
صوته صوت مزمار . وشاهده « كأنه » أصلها « كانوا » بالمد .

(٣) يصف جياناً ، أيقن أنه إن التبتت به الحيل قتل فصار ماله لغيره .  
فلذلك كع وانهمز . أو يكدن وصف شجاعاً فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل  
لم تنير الدنيا بعده ، وبقى من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت في الحرب  
ولم يبال . الفسيل : جمع فسيلة ، وهي صغار النخل . وآبر النخل : مصلحه والقائم  
عليه . وشاهده « بعده » .

(٤) أنشده في اللسان (عبر) . والظهر المعبر : الكثير الوبر . ينبي عن  
وليته : يجعلها تنبؤ عنه ، لسمنه ووفرة وبره . والولية : البرذعة . يصف لصاً  
يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه ، أي صاحبه ، في سفر لحج أو حمرة ، فهو وادع  
تمتلىء . وشاهده « ربه » .

(٥) ديوان الأعشى ١٤ برواية : « وما عنده مجد تلبد ولاله من الريح فضل »  
وعلى هذه لا يكون فيه شاهد . وشاهده هنا « وماله » الأولى بحذف واو الإشباع  
ضرورية . يهجو رجلاً أنه لم يرث مجداً قديماً ، وأنه ليس له حظ في الخير فإن الجنوب  
والصبا أكثر الرياح عندهم خيراً ، فالجنوب تنفخ السحاب ، والصبا تنفخ الأشجار .

وقال :

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها حيناً يُعَلِّلُنَا وما نُعَالِّهُ (١)  
ويَحْمِلُون (٢) قُبْحَ الكلامِ حتَّى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم  
ليس فيه نقض (٣) فمن ذلك قوله (٤) :

صَدَدَتْ فَأَطَوَاتِ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ  
وإنما الكلام : « قل ما يدوم وصال » .

وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك  
قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٥)

(١) يرثي رجلاً ، يقول : بينا هو في خير وصلاح حال يعلمنا بالطعام  
والشراب والإفضال ذهبت به المنية . والصدق هنا : الخير والصلاح .

(٢) في الأصل : « ويحملون » ، وأثبت ما في ط .

(٣) ط : « نقص » بالصاد المهملة .

(٤) ط : « فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة » . وجعله الشنمري من شعر  
المرار الفقعسي ، وكذا نسب في الحزاة ٤ : ٢٨٩ حيث أورد البيت ثاني أربعة  
أبيات . وفيه تقديم « وصال » وهو الفاعل ، على فعله وهو « يدوم » لأن « قل »  
هنا مكفوفة بما فلا تعمل في الفاعل . وجعله بعضهم فاعلاً لفعل مقدر قبله ،  
أي قل وصال . وبعضهم جعل « ما » بعد قل زائدة لا كانه فارتفع بها الفاعل .

(٥) أورده العيني في شواهد ٣ : ١٢٦ - ١٢٩ . كما أورده البغدادي ٢ : ٦٠٠  
في أثناء شرحه . يصف نادى قومهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لا ينطق الفحشاء  
من كان في نادينا من قومنا ، وكذلك من كان من غير قومنا ، لا يفعلون ذلك  
إجلالاً لنا وتعظيماً . وشاهده وضع « سواء » موضع « غير » وإدخال من عليها ،  
لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً

وقال الأعشى :

\* وما قصدت من أهلها لسوائكا (١) \*

وقال خنيس بن المخاض :

\* وصاليات ككأ يؤنفين (٢) \*

فعلوا ذلك لأن معنى سَوَاء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل .  
وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . وما يجوز في الشعر  
أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأنَّ هذا موضعُ جُملي ، وسنبين ذلك فيما  
نستقبل إن شاء الله (٣) .

(١) صدره في ديوان الأعشى ٦٥ والشنمري والحزاة ٢ : ٥٩ :

\* تحائف عن جو اليمامة ناقتي \*

تجاءف : تحرف . وشاهده « لسوائكا » كما مر في الشاهد السابق .

(٢) الحزاة ١ : ٣٦٧ و ٢ : ٣٥٣ و ٤ : ٥٧٣ وشرح شواهد الشافية ٥٩  
والاقتضاب ٤٣٩ وشرح شواهد المغني ١٧٢ . وصاليات : أنافي القدر ، لأنها صليت  
البار ، أي وليتها وباشرتها . ككأ يؤنفين ، أي كئيل حالها إذا كانت أنافي مستعملة .  
وشاهده استعمال الكاف الثانية موضع « مثل » ، فأدخل عليها الكاف لأنها  
في معناها .

(٣) ط : « يستقبل إن شاء الله » . أبو الحسن : « سمعت من العرب قول  
المجبر السلولي :

فيناها يشرى رحله قال قائل لمن جل رخو الملاط نجيب

وقال الفرزدق فوضع الكلام في غير موضعه .

وما مثله في الناس إلا ملوكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وقال قيس بن زهير :

ألم يأتنيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وقد تكفل الشنمري ( سيويه ١ : ١٣ - ١٥ ) بالكلام على هذه الشواهد

معزوا إلى إنشاد الأخفش ، وهو دليل قراءته لنسخة الأخفش من الكتاب .



## باب الفاعل

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا يتعدّى <sup>(١)</sup> فعله إلى مفعول آخر ، وما يفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذى يتعدّى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها <sup>(٢)</sup> ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوّ قوّته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء الفاعلين التى ذكرت لك ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يَمض ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التى ذكرت لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل .

## هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعول

والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول [ آخر ] والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .  
فأمّا الفاعل الذى لا يتعدّاه فعله فقوّلك : ذهب زيد وجلس عمرو .

(١) ط : « ولا تعدى » .

(٢) يعنى مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين .

والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعليِ قولك : ضَرَبَ زيدٌ ويضربُ عمرو . فالأسماءُ المحدثُ عنها ، والأمثلةُ دليلاً على ماضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء ، وهو الذهاب والجلوس والضرب ، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداثُ وهى الأسماء .

### هذا باب الفاعل

الذى يتعداه فعله إلى مفعول

وذلك قولك : ضَرَبَ عبدُ الله زيداً . فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشغلت ضربَ به كما شغلت به ذَهَبُ <sup>(١)</sup> ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول <sup>(٢)</sup> .  
تعدى إليه فعلُ الفاعل . فإن قدمت المفعولَ وأخرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيداً عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم تُرد أن تشغل الفعلَ بأوّل منه وإن كان مؤخراً في اللفظ . فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً <sup>(٣)</sup> ، وهو عربىٌ جيّد كثير ، كأنهم [ إنما ] يقدّمون الذى بيانه أهمُّ لهم وهمّ بيانه أغنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويغنيانهم .

١٥

واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أُخذ منه ؛ لأنه إنما يذكّر ليدلّ على الحدث . ألا ترى أن قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ . وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستبين أن المفعول زيدٌ أو عمرو ، [ ولا يدلّ على صنفٍ كما أن ذَهَبَ قد دلّ على صنفٍ ، وهو

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وشغلت ذهب به كما شغلت به ضرب » .

(٢) ط : « مفعول به » .

(٣) ط : « كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما »

الذهب] ، وذلك قولك ذهب عبد الله الذهب الشديد ، وقعدَ قعدة سوء ، وقعدَ قعدتين ، لما عملَ في الحدث عمل في المرة [ منه ] والمرة [ وما يكون ضرباً منه . فمن ذلك : قعدَ القرُفُصاء ، واشتمَل الصَّماء ، ورجَعَ القَهْقَرى ، لأنه ضربٌ من فعله الذى أخذ منه

ويتعدى إلى الزَّمان ، نحو قولك ذهبَ (١) لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذهبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزَّمان ، ففيه بيانُ ما مضى وما لم يمضِ منه ، كما أنَّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث . وذلك قولك قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبتُ أمس ، وسأذهب غداً ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً ، فهو يجوز فى كلِّ شيء من أسماء الزمان كما جاز فى كلِّ شيء من أسماء الحدث .

ويتعدى إلى ما اشتقَّ من لفظه (٢) اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أنَّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهباً ، وذلك قولك ذهبتُ المذهبَ البعيدَ ، وجلستُ مجلساً حسناً ، [ وقعدتُ مقعداً كريماً ] ، وقعدتُ المكانَ الذى رأيتُ ، وذهبتُ وجهاً من الوجوه . و [ قد ] قال بعضهم ذهبتُ الشامَ ، يشبهه بالبهيم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌّ ؛ لأنه ليس فى ذهبٍ دليلٌ على الشام ، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكان . ومثلُ ذهبتُ الشامَ : دخلتُ البيتَ . ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

(١) فى الأصل : « ذهب اليوم » ، وكلمة « اليوم » مقحمة .

(٢) ط : « ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه » .

لَدُنْ بِهِزُّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (١)  
 وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَمْكَنَةِ (٢) ] كما يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا  
 فِي الْأَزْمَنَةِ [ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُقَعُّ فِي الْمَكَانِ (٣) ، وَلَا يُخْتَصُّ بِهِ مَكَانٌ وَاحِدٌ ، كَمَا  
 أَنَّ ذَاكَ وَقْتُ فِي الْأَزْمَانِ لَا يُخْتَصُّ بِهِ زَمَنٌ بَعِينٌ ، فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ  
 فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَفَعَّلَ بِالْأَمَّا كُنْ مَا تَفَعَّلُ بِالْأَزْمَنَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَزْمَنَةُ  
 أَقْوَى فِي ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا صَارَ فِيهَا هُوَ أَبْعَدُ نَحْوُ ذَهَبْتُ  
 الشَّامَ (٤) ، وَهُوَ قَوْلُكَ ذَهَبْتُ فَرَسَخِينَ ، وَسِرْتُ الْمِيلِينَ ، كَمَا تَقُولُ ذَهَبْتُ شَهْرَيْنِ  
 وَسِرْتُ الْيَوْمَيْنِ . وَإِنَّمَا جُعِلَ فِي الزَّمَانِ أَقْوَى لِأَنَّ الْفِعْلَ بَنَى لِمَا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ  
 يَمضُ ، فَفِيهِ بَيَانٌ مَتَى وَقَعَ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْمَصْدَرُ [ وَهُوَ الْخَلْدُ ] .  
 وَالْأَمَّا كُنْ لَمْ يُنَّهَ لَهَا فِعْلٌ ، وَلَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ أُخِذَ مِنْهَا الْأَمْثَلَةُ ، وَالْأَمَّا كُنْ إِلَى  
 الْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَخْصُونَهَا بِأَسْمَاءٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَفِي قَوْلِهِمْ

---

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٠ . وروايته فيه « لَدُنْ » أي تلتذ الكف بهزه .  
 وهو في صفة رخ . وروايته في اللسان ( عسل ) كما هنا برفع « لَدُنْ » مع أَنَّ  
 الصفات الواقعة قبله في القصيدة كلها مجرورة . واللدن : الناعم اللين . والمسلان :  
 سير سريع في اضطراب . وضمير « فيه » عائد إلى اللدن ، أو الهز . وشاهده  
 عسل الطريق .

(٢) ط : « الْأَمَّا كُنْ » . السيرافي : يريد أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ مُقَدَّرًا  
 مَسَافَتَهُ مِنَ الْأَمْكَنَةِ ، نَحْوَ الْفَرَسَخِ وَالْمِيلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَسَخَ وَالْمِيلَ وَمَا أَشْبَهَهُ  
 يَصْلُحُ وَقُوعُهُ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ بِتِلْكَ الْمَسَافَةِ الْمَعْلُومَةِ الْمَقْدَرَةِ . وَسَمَاءُ وَقْتًا لِأَنَّ الْعَرَبَ  
 قَدْ تَسْتَعْمِلُ التَّوْقِيتَ فِي مَعْنَى التَّقْدِيرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَمَنًا . أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ مَوَاقِيتَ الْحَجِّ لِكُلِّ بَلَدٍ . فَجَعَلَهَا أَمَّا كُنْ .

(٣) ط : « الْأَمَّا كُنْ » .

(٤) ط : « وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا سَارَ فِيهِ هُوَ أَبْعَدُ ، نَحْوُ ذَهَبْتُ الشَّامَ » .

مَكَّةَ وَعَمَانَ وَنَحْوَهُمَا ، وَيَكُونُ مِنْهَا خَلْقٌ لَا تَكُونُ لِكُلِّ مَكَانٍ وَلَا فِيهِ ، كَالْجَبَلِ  
وَالوَادِي ، وَالْبَحْرِ . وَالدَّهْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَالْأَمَّا كُنْ لَهَا جُنَّةً ، وَإِنَّمَا الدَّهْرُ  
بُضْيُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَهُوَ إِلَى الْفِعْلِ أَقْرَبُ .

### هذا باب الفاعل

الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَإِنْ شِئْتَ اقْتَصَرْتَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ  
وَإِنْ شِئْتَ تَعَدَّى إِلَى الثَّانِي كَمَا تَعَدَّى إِلَى الْأَوَّلِ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دَرَهْمًا ، وَكَسَتْ بُشْرَا النِّيَابَ الْجِيَادَ .  
وَمِنْ ذَلِكَ : اخْتَرْتُ الرَّجَالَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَاخْتَارَ  
مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا <sup>(١)</sup> » ، وَسَمِيئَةَ زَيْدًا ، وَكُنَيْتَ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ،  
وَدَعَوْتَهُ زَيْدًا إِذَا أَرَدْتَ دَعْوَتَهُ الَّتِي تَجْرَى بِجَرَى سَمِيئَةَ ، وَإِنْ عَنَيْتَ الدَّعَاءَ  
إِلَى أَمْرٍ لَمْ يَجَاوِزْ مَفْعُولًا وَاحِدًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ <sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرَبٍ الزُّبَيْدِيُّ :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ <sup>(٣)</sup>

(١) بعده في ط : « ايقننا » . وهي الآية ١٥٥ من الأعراف .

(٢) هو من آيات سيوفه الحسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزائن ١ :  
٤٨٦ . والذنب هنا اسم جالس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه . والوجه :  
القصد والمراد . وأراد : من ذنب .

(٣) البيت في شعرين مختلفين أحدهما لأعنى طرود ، والآخر مختلف في قائله ،  
فقيل عمرو بن معديكرب ، وقيل العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ،  
وقيل خفاف بن ثبة . الخزائن ١ : ١٦٤ - ١٦٦ . والنسب : المال الثابت كالضياء  
ونحوها ، من نسب الشيء . والمال : الإبل ، أو هو عام . وشاهده « أمرتك الخير » .

وإنما فصلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ [ فلاناً ] من الرُّجالِ ، وسَمَّيته بفلانٍ ، كما تقول : عرَّفْتُهُ بهذه العلامة وأوضَحْتُهُ بها ، وأستغفرُ اللهَ من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرفَ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ . ومثلُ (١)

ذلك قول المتلمِّس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ      وَالْحَبُّ يَا كُكُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ (٢)

يريد : على حَبِّ الْعِرَاقِ .

وكما تقول : نُبِثْتُ زَيْدًا يقول ذاك ، أَيْ عن زيد (٣) . وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » (٤) ، وليس بزيد ؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعلُ بها ذاك ، ولا بمن في الواجب (٥) .

وليست أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا وَأَمَرْتُكَ الْخَيْرَ أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ جَمِيعًا ، وإنَّما يَتَكَلَّمُ بها بعضهم . فَأَمَّا سَمَّيْتُ وَكُنَّيْتُ فَإِنَّمَا دَخَلَتْهَا الْبَاءُ عَلَى حَدِّ مَا دَخَلَتْ فِي عَرَّفْتُ ، تقول عَرَّفْتُهُ زَيْدًا ثُمَّ تقول عَرَّفْتُهُ بزيد ، [ فهو سوى ذلك المعنى ، فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي سَمَّيْتُ وَكُنَّيْتُ عَلَى حَدِّ مَا دَخَلَتْ فِي عَرَّفْتُهُ بزيد ] . فهذه

(١) ط : « ومن » .

(٢) ديوان المتلمس الورقة ٥ نسخة الشنقيطي . وكان عمرو بن هند قد أقسم ألا يطعم المتلمس حب العراق لما خافه على نفسه ، وفر المتلمس إلى الشام ومدح ملوكها ، فقال لعمرو : آليت على ذلك ، وقد أمكنني منه بالقرية — يعني الشام — ما يعني عما عندك ، وما يأكله السوس من كثرته .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « نبثت زيدا ، يريد عن زيد » .

(٤) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٥) يعني أن « عن » و « على » لا تستعملان زائدين ، وكذلك من الواقعة في الإثبات . وأما من الواقعة في النفي فإنها تكون زائدة عرضة للحذف .

الحروف<sup>(١)</sup> كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة<sup>(٢)</sup> .

وليس كل الفعل يُفعل به هذا ، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل  
ولا يتعدى إلى مفعولين<sup>(٣)</sup> . ومنه قول الفرزدق :

منا الذي اختير الرجال سماحةً      وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ<sup>(٤)</sup>  
وقال الفرزدق أيضاً :

نبئتُ عبد اللهَ بالجوِّ أصنَّحتُ      كراماً موالِها لِيُجِمَّ صميمُها<sup>(٥)</sup>

### هذا باب الفاعل

الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر

وذلك قولك : حَسِبَ عبدُ اللهَ زيداَ بَكَراً ، وظنَّ عمروُ خالداً أباك ، وخالَ  
عبدُ اللهَ زيداَ أخاك . ومثل ذلك : رأى عبدُ اللهَ زيداَ صاحبنا ، ووجدَ عبدُ اللهَ  
زيداً ذا الحِفاظ .

(١) يعنى الكلمات ، وهى الأفعال هنا .

(٢) ط : « فى الاستعمال بحروف الإضافة » .

(٣) أى ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٤) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية « وخيراً إذا هب » ، والحزانة ٣ : ٦٧٢  
برواية « ومنا الذى » أى بدون الحرم . أراد : اختير من الرجال ، فحذف  
الجار وعدى الفعل . عنى أباه غالباً . وكان غالب جواداً . وصفه بالجود عند شدة  
الزمان وهبوب الزعازع ، وهى الرياح الشديدة ، واحداً زعزع ، وذلك زمن  
الشتاء ووقت الجذب .

(٥) لم أجده فى ديوان الفرزدق . ويرى سيبويه أن نبئت يتعدى بالحرف فقط  
مع أنه يتعدى بنفسه وبالحرف ، كما فى اللسان . وأراد ببعد الله القبيلة ، وهم  
عبد الله بن دارم . والجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبة .

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرَ الأولَ لتعلم الذي تُضيفُ إليه ما استقرّ له عندك [ من هو ] . فإِثْمَا ذكرتَ ظننتُ ونحوه لتجعلَ خبرَ المفعول الأولَ يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعلَ الأولَ فيه الشكَّ أو تقيمَ عليه في اليقين (١) .

ومثل ذلك : علمتُ زيداً الطريفَ ، وزعمَ عبدُ الله زيداً أخاك .

وإن قلتَ رأيتُ فأردتَ رؤيةَ العين ، أو وجدتُ فأردتَ وجدانَ الضالة ، فهو بمنزلة ضربتُ ولكنتُ إنما تريد بوجدتَ علمتُ ، وبرأيتَ ذلك أيضاً . ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيتُ زيداً الصالحَ .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلا عِلْمَ الأول . فمن ذلك قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ (٢) » ، وقال سبحانه : « وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ (٣) » فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيتَ على وجهين .

وأما ظننتُ ذاك (٤) فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننتُ ، فتقتصرُ ، [ كما تقول ذهبتُ ] ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبتُ في الذهاب . فذاك ههنا [ هو ] الظنُّ ، كأنك قلتَ : ظننتُ ذاك الظن . وكذلك خلتُ وحسبتُ . ويدلُّك على أنه الظنُّ أنك لو قلتَ خلتُ زيداً وأرى زيداً لم يجز .

١٩

(١) ط : « أو تعتمد عليه باليقين » .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) معنى ذاك الظن ، قصد بالإشارة المصدر .



وتقول : ظننتُ به ، جعلته موضعَ ظنِّك كما قلتُ نزلتُ به ونزلتُ عليه .  
ولو كانتِ الباءُ زائدةً بمنزلةِها في قوله عز وجل : « كُنِيَ بِاللَّهِ » لم يجوز  
السُّكُوتُ عليها ، فكأنَّكَ قلتُ : ظننتُ في الدارِ . ومثله شككتُ فيه .

### هذا باب الفاعل

الذى يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى ثلاثة مفعولين <sup>(١)</sup> ولا يجوز أن تقتصر على مفعول  
منهم واحدٍ دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذى  
قبله في المعنى .

وذلك قولك : أَرَى اللهُ بشراً زیداً أباك ، وَتَبَّأتُ زیداً عمراً أباً فلان ،  
وَأَعْلَمُ اللهُ زیداً عمراً خيراً منك .

واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم  
يكن بعد ذلك متعدياً ، تعدَّتْ إلى جميع ما يتعدَّى إليه الفعل الذى لا يتعدَّى  
الفاعل ، وذلك قولك : أَعْطَى عبدُ الله زیداً المالَ إعطاءً حميلاً ، وسرقتُ  
عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ، لا نجعله ظرفاً ، ولكن كما تقول : يا سارقَ الليلةَ زیداً  
الثوبَ ، لم نجعلها ظرفاً .

وتقول : أَعْلَمْتُ هذا زیداً قائماً العلمَ اليقینَ إعلاماً ، وأدخلَ اللهُ عمراً  
المُدْخَلَ الكريمَ لإدخالاً ؛ لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدَّى .

### هذا باب المفعول الذى تعده فعله إلى مفعول

وذلك قولك : كُنِيَ عبدُ الله الثوبَ ، وَأَعْطَى عبدُ الله المالَ . رفعتُ  
عبدَ الله ههنا كما رفعتُهُ في ضَرْبٍ حين قلتُ ضَرْبَ [ عبدُ الله ، وشغلتُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مفاعيل » . وانظر ما سياتى .

به كُفِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِبَ . وانتَصَبَ الثوبُ والمالُ لانهما  
مفعولان تَعَدَّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل .

وإن شئتَ قَدِّمْتَ وأَخَّرْتَ فَقُلْتَ كُفِيَ الثوبُ زَيْدٌ ، وأُعْطِيَ المالُ  
عبدُ الله كما قلتَ ضربَ زَيْدًا عبدُ الله . فأمره في هذا كأمر الفاعل (١) .  
واعلم أَنَّ المفعولَ الذي لا يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ ، يَتَعَدَّى إلى كُلِّ شَيْءٍ  
تَعَدَّى إليه فعلُ الفاعلِ الذي لا يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : ضَرَبَ  
زَيْدٌ الضربَ الشديدَ ، وضَرَبَ عبدُ الله اليَوْمينِ الَّذِينَ تَعْلَمُ ، لا تَجْعَلُهُ  
ظرفًا ، ولكن كما تقول : يا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ الضربَ الشديدَ ، وأُقْعِدَ  
عبدُ الله المُقْعَدَ الكَرِيمَ .

فجميعُ ما تَعَدَّى إليه فعلُ الفاعِلِ الذي لا يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ  
يَتَعَدَّى إليه فعلُ المفعولِ الذي لا يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ .

واعلم أَنَّ المفعولَ الذي لم يَتَعَدَّ إليه فعلُ فاعِلِ (٢) في التَعَدِّي والاقْتِصَارِ  
بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا تَعَدَّى إليه فعلُ الفاعِلِ (٣) ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ (٤) فعلُ  
الفاعلِ وغيرَ مُتَعَدٍِّ إِلَيْهِ فعلُهُ سِوَاهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ،  
فَلَا تُجَاوِزُ هَذَا الْمَفْعُولَ ، وَتَقُولُ ضَرَبَ زَيْدٌ فَلَا يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ ، لِأَنَّ  
الْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(١) ط : « فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل » .

(٢) يعني الذي لم يسم فاعله ، وهو المعروف بنائب الفاعل .

(٣) يريد المفعول الذي سمي فاعله .

(٤) في الأصل : « لأنه متعدي إليه » ، وأثبت ما في ط .

وتقول : كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا فَتَجَاوَزَ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ، وتقول : كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا ، فَلَا تَجَاوِزُ الثَّوْبَ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْصُوبِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ٢٠ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْفَاعِلِ .

### هذا باب المفعول

الذى يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ (١) .

وذلك قولك : نُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ . لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ تَعَدَّى الْمَفْعُولُ إِلَى اثْنَيْنِ . وتقول أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَدَخَلْتَ فِي هَذَا الْفِعْلِ الْفَاعِلَ وَبَنَيْتَهُ لَهُ لَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ (٢) .

واعلم أَنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا انْتَهَتْ ههنا فَلَمْ تَجَاوِزْ ، تَعَدَّتْ إِلَى جَمِيعِ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْمَفْعُولَ . وذلك قولك : أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ إعطاءً جَمِيلاً ، وَنُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ تَنْبِيئًا حَسَنًا ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ ، لَا تَجْعَلُهُ ظَرْفًا وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِكَ يَا مَسْرُوقَ اللَّيْلَةِ الثَّوْبَ ، صَيَّرَ [ فِعْلُ ] الْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلِ حَيْثُ انْتَهَى فَعْلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فَاعِلَهُ وَلَا مَفْعُولَهُ ، وَلَمْ يَكُنَا لِيَكُونَا بِأَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى (٣) .

(١) ط : « عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ » .

(٢) هذا ما فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « ثَلَاثَةُ مَفَاعِيلَ » .

(٣) لَمْ يَكُونَا بِأَضْعَفَ مِنْهُ فِي تَعْدِيهِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهَا .

## هذا باب ما يَعمَلُ فيه الفعلُ فينتصبُ

وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ<sup>(١)</sup> وليس بمفعولٍ

كالثوب في قولك كسوتُ الثوبَ ، وفي قولك كسوتُ زيداً الثوبَ ، لأنَّ الثوبَ ليس بحالٍ وقع فيها الفعلُ ولكنه مفعولٌ كالأول . ألا ترى أنه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلتَ كسوتُ الثوبَ ، ومعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ كسيتُ الثوبَ .

وذلك قولك : ضربتُ عبدَ الله قائماً ، وذهبَ زيدٌ راكباً . فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدى إليه فعلُ الفاعلِ نحوُ عبد الله وزيدٌ ما جاز في ذهبْتُ ، ولجاز أن تقول ضربتُ زيداً أباك ، وضربتُ زيداً القائمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ [ ولا البدلَ ] ، فالاسم الأول المفعول في ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلة ، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفعل في ذهبَ أن يكونَ فاعلاً ، وكما حالتِ الأسماءُ المجرورةُ بين ما بعدها وبين الجارِّ في قولك : لى مثله رجلاً ، ولى مائة عَسَلًا ، وكذلك ويجهُ فارساً ، وكما منعتِ الثوبُ في عشرين أن يكونَ ما بعدها جرّاً إذا قلتَ : له عشرين درهما . فَعَمِلَ الفعلُ هنا فيما يكونُ حالاً كعمل مثله<sup>(٢)</sup> فيما بعده ، ألا ترى أنه لا يكونُ إلا نَكِرَةً كما أنَّ هذا لا يكونُ إلا نَكِرَةً ، ولو كان

(١) قال السيرافي : ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه .

(٢) ط : « كعمل لى مثله » . وكلمة « لى » مقحمة .

هذا (١) بمنزلة الثوب وزيد في كسوت لما جاز ذهبته راكباً ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمر . وإنما جاز هذا لأنه حالٌ ، وليس معناه كعفى الثوب وزيد ، فَعَمِلَ كَعَمَلٍ غيرِ الفعل ولم يكن أضَعَفَ منه ، إذ كان يَتَعَدَّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول

٢١

واسمُ الفاعل والمفعول (٢) ، فيه لشيء واحد

فمن نَمَّ ذُكِرَ على حَدِّته ولم يُذَكَّرْ مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجوز في ظننتُ الاقتصارُ على المفعول الأول ، لأن حالاً في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّة . وسنبيِّن لك إن شاء الله .

وذلك قولك : كانَ وَيَكُونُ ، وصارَ ، ومادامَ ، وليس (٣) وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَسْتغْنَى عن الخبر . تقول : كانَ عبدُ الله أخاك ، فإنما أردتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوة ، وأدخلتَ كانَ لتَجْعَلَ ذلك فيما مضى . وذكرت الأول كما ذكرتَ المفعول الأول في ظننت . وإن شئتَ قلت : كانَ أخاك عبدُ الله ، فقدَّمتَ وأُخِرْتَ كما فعلتَ ذلك في ضَرَبَ لأنه فِعْلٌ مثله . وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضَرَبَ ، إلاَّ أنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(١) ط : « هذا الحال » .

(٢) يقصد بهما الاسم والخبر . انظر همع الموامع ١ : ١١١ .

(٣) قال الرضى في كان وأخواتها : « لم يذكر سيويوه منها سوى كان وصار

ومادام وليس » . ثم قال : « والظاهر أنها غير محصورة » . الرضى ٢ : ٢٧٠ .

وتقول : كُتِّمُوا ، كما تقول ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي :  
فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّ أخوها غَدَتْهُ أُمُّه بِلِبانِها<sup>(١)</sup>  
فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ .

وقد يكون لَكَنَّ موضعٌ آخرٌ يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه<sup>(٢)</sup> . تقول :  
قد كان عبدُ الله ، أى قد خُلِقَ عبدُ الله . وقد كان الأمرُ ، أى وقع الأمرُ .  
وقد دام فلان ، أى ثَبَتَ . كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤية العين ، وكما تقول  
أنا وَجَدْتُهُ تريد وجدان الضَّالَّةِ ، وكما يكون أصبحَ وأمسى مرةً بمنزلة كان ،  
ومرةً بمنزلة قولك استيقظوا وناموا .

فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً<sup>(٣)</sup> ،  
ومن ثم لم تَصَرَّفَ تَصَرَّفَ الفعل الآخر .  
فمَّا جاء على وَقَعَ قوله ، وهو مَقَّاسُ المائِدى<sup>(٤)</sup> :

(١) اللسان ( لبن ) والحزانة ٢ : ٤٢٦ . وقوله :

دع الحمر تشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مجزيا بمكانها  
يعنى بأخيها نبيذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرم . واللبان ، بالكسر : اللبن  
للأدميين خاصة . وشاهده تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل  
بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربنى .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يقتصر عليه فيه » . وأراد سيبويه بهذا  
ما يسمى كان التامة . وكذلك دام التامة ، وأصبح وأمسى التامتان .  
(٣) يعنى أنها جامدة لا تتصرف .

(٤) فى الأصل : « المائدى » تحريف صوابه فى ط . وانظر جمهرة أنساب  
العرب ١٣ ، ١٧٤ - ١٧٥ حيث ساق نسبه . وجعله السيرافى « مقاس المائدى »  
بالدال المهملة ، وقال : « ويزعم بعض الناس أنه مقاس المائدى ، وهو خطأ » .

فِدَى لِبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُكُوا كِبَ أَشْهَبَ (١)  
[ أى إذا وقع . وقال الآخر ، عمرو بن شأس .

٢٢

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذُكُوا كِبَ أَشْهَبَا (٢)  
إِذَا كَانَتْ الْحُمُ الطَّوَالُ كَأَنَّمَا كَسَاهَا السِّلَاحُ الْأَرْجَوَانُ الْمُضْلَعَا  
أَضْمَرَ لَعَلَّ الْمُخَاطَبَ بِمَا يَعْنَى ، وَهُوَ الْيَوْمُ . وَتَمَتَّ بِمَعْضِ الْعَرَبِ يَقُولُ  
أَشْهَبَا وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُكُوا كِبَ أَشْهَبَا .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ فَالَّذِي تَشْغَلُ بِهِ كَانَ  
الْمَعْرِفَةُ ، لِأَنَّهُ حَدُّ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ (٣) ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ :  
ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ ، وَهَذَا فِي كَانَ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ  
إِذَا قُلْتَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ . تَبْتَدِىُّ بِالْأَعْرَافِ ثُمَّ تَذَكُرُ الْخَبَرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :  
كَانَ زَيْدٌ حَلِيمًا ، وَكَانَ حَلِيمًا زَيْدٌ ، لَا عَلَيْكَ أَقْدَمْتَ أَمْ أَخَّرْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى  
مَا وَصَفْتُ لَكَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ . فَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ فَقَدْ  
إِبْتَدَأْتَ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ مِثْلَهُ عِنْدَكَ فَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ الْخَبَرَ . فَإِذَا قُلْتَ :

(١) اللسان (شهب) ولم ينسب البيت فيه . وأشهب يعني يوم الحرب ، جعله  
كالليل تبدو فيه الكواكب ، ووصفه بالشبهة ، وهى البياض ، إما لكثرة السلاح  
الصقيلة فيه ، وإما لما ذكره من النجوم . وذهل بن شيان من بكر بن وائل ،  
وكان مقاس نازلا فيهم . وشاهده ورود « كان » بمعنى وقع .

(٢) أى إذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال يوما ذكوا كبا . وانظر  
لتفسيره ما قيل فى سابقه . والبيت التالى له ساقط من ط .

(٣) أى إذا قلت كان زيد قائما ، فالوجه رفع زيد المعرفة ونصب قائما ،  
لأن حد الكلام أن تخبر عن يعرف بما لا يعرف . ولا يحسن أن تقول كان  
قائم زيدا .

حليماً قد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلتَ كان حليماً فيما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ . فإن قلت : كان حليماً أو رجلاً فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكورة ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلة في المعرفة ، فكرهوا أن يقرؤا باب لبس .

وقد تقول : كان زيد الطويل منطلقاً ، إذا خفت التباس الزيدين ، وتقول : أسفها كان زيد أم حليماً ، وأرجلاً كان زيد أم صبيها ، فجعلها زيد ، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمرحوف هو المبدوء به .

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ، لأنه لا يستسكّر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام . حَمَلَم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضَرْب ، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خدّاش بن زهير :

٢٣

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظني كان أمك أم حمار<sup>(١)</sup>

(١) الخزانة ٣ : ٢٣٠ . يصف تغير الزمان والطراح مراعاة الأنساب . والمراد بالأم هنا الأصل . يقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه . وإنما ذكر الحول لذكره الظبي والحمار ، لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول . وشاهده كون اسم « كان » نكرة .



وقال حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ يَنْثِ رَأْسِي    يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ (١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي    أَسِخِرُ كَانَ طَبِّكَ أُمُّ جُنُونُ (٢)

وقال الفرزدق :

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاعَةِ إِذْ هَجَا    تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مُتْسَاكِرُ (٣)

فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم يَنْصِبُ السَّكْرَانَ وَيَرْفَعُ الْآخِرَ عَلَى قِطْعٍ  
وابتداءً .

وإذا كانا معرفةً فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ : أُيْهِمَا مَا جَعَلْتَهُ فَاعِلًا رَفَعْتَهُ وَنَصَبْتَ

(١) ديوان حسان ٣ واللسان (سبأ) والحزاة ٤ : ٤٠ . السبيثة : الحمر .  
وفي رواية السيرافي والشتنمري : « كَانَ سَلَاةً » . وبيت رأس : موضع بالشام .  
وخير كَانَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَهُ :

عَلَى أَنْبَاهِهَا أَوْ طَعْمِ غَضٍ    مِنْ التَّفَاحِ هَصَرَهُ اجْتِنَاهُ

(٢) اللسان (طب) والحزاة ٤ : ٦٨ . والطب هنا : العلة والسبب . يقول  
لحسان بن ثابت وكان يهاجيه : أَسْحَرْتَ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ هِجَاكَ أُمُّ جُنُنْتُ .  
ينوعده بالمقارضة .

(٣) ديوان الفرزدق ٤٨١ واللسان (سكر) والخصائص ٢ : ٣٧٥ والحزاة  
٤ : ٦٥ . ويعني بَابِ الْمَرَاعَةِ جَرِيرُ بْنُ الْخَطَّاقِ ، لقب الفرزدق أمه بالمراغة ،  
وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول . وعنى بتميم هاهنا بَنِي دَارِمِ بْنِ مَالِكِ  
ابْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ ، وهم رَهْطُ الْفَرَزْدَقِ مِنْ تَمِيمٍ . وجريز  
تَمِيمِي أَيْضاً مِنْ كَلِيبِ بْنِ يَرْبُوعِ بْنِ حَنْظَلَةَ . فلم يعتد الفرزدق برهط جريز  
في تميم ، احتقاراً لهم .

الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المستكلم أخاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل . وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

وتقول : ما كان أخاك إلا زيد كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد . ومثل ذلك قوله عز وجل : « ما كان حجتهم إلا أن قالوا <sup>(١)</sup> » : « وما كان جواب قومه إلا أن قالوا <sup>(٢)</sup> » . وقال الشاعر :

وقد علم الأقبام ما كان داءها  
بتهلان إلا الخزي ممن يقودها <sup>(٣)</sup>

وإن شئت رفعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدا . و [ قد ]  
قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع <sup>(٤)</sup> .

ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية . وقراءة « حجتهم » بالنصب هي قراءة الجمهور .

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف .

(٣) يقول : لم يكن داء هذه السكتية وسبب انهزامها في جيل تهلان إلا جبن قائدها . جعل الفعل للخزي ، والمراد صاحبه . ولم أجد للبيت نسبة .

(٤) وهي قراءة جماعة غير الجمهور في الآية الأولى . تفسير أبي حيان ٨ : ٤٩ . وقراءة الحسن في الآية الثانية . تفسير أبي حيان ٤ : ٣٣٤ .

الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أُمّك ، حيثُ أوقع مَنْ على مؤنث . وإنما صيرَ جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان في قولهم : « عسى الغويرُ أبؤساً <sup>(١)</sup> » ، ولا يقال : عَسَيْتَ أخانا . وكما جعلوا لَدُنْ مع غُدُوَّةٍ منوثة في قولهم لَدُنْ غُدُوَّةٍ . ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك إن شاء الله . ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك ، كثيرٌ ، كما يقول من كانت أُمّك . ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا مَنْ كان أُمّك ، لأنه بمنزلة المثل فأنزموه التاء ، كما اتفقوا على لَعَمْرُ الله في اليمين <sup>(٢)</sup> .

وزعم يونس أنه سمع رُوْبَةَ يقول : ما جاءت حاجتك ؛ فيرفع <sup>(٣)</sup> . ٢٥  
ومثل قولهم ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث ، قراءة بعض القراء : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا <sup>(٤)</sup> » و « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ <sup>(٥)</sup> » . وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أتت اليحز لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : ذهبت عيد أُمّك لم يحسن .

(١) الغوير : ماء لكلب في ناحية السماوة . والأبؤس : جمع بؤس . يضرب المثل للرجل يقال له : لعل الشر يأتي من قبلك . اللسان ( غور ، بأس ) . والمبداني ١ : ٤٢٤ . وهو من قول الزباء .

(٢) أى في فتحهم المعين جرياً على المثل ، ولم يضموها ، مع أن العمر والعمر سيان بمعنى البقاء .

(٣) ط : « فرفع » .

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام .

(٥) الآية ١٠ من سورة يوسف .

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر ، الأعشى :

وتَشْرِقَ بالقول الذي قد أَدْعَتْهُ

كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(١)</sup>

لأن صدر القناة من مؤنث . ومثله قول جرير :

إذا بعضُ السنينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْيَتَامَ فَقَدْ أَرَى الْيَتِيمَ<sup>(٢)</sup>

لأن « بعض » هنا سنون . ومثله قول جرير أيضاً :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ انْخَشَعَتْ<sup>(٣)</sup>

ومثله قول ذى الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(٤)</sup>

- (١) ديوان الأعشى ٩٤ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ واللسان ( شرق ) .  
 مخاطب يزيد بن مسهر الشيباني . الشروق بالماء كالنقص بالطعام . أى يعود عليك  
 مكروه ما أذعت عنى من القول . ومجاز شروق صدر القناة ناجم عن مواصلة الطعن .
- (٢) ديوان جرير ٥٠٧ والخزانة ٢ : ١٦٧ واللسان ( عرق ) . يعنى هشام  
 ابن عبد الملك . والسنة : الجذب . تعرقنا : ذهب بأموالنا كما يتعرق الآكل  
 العظم فيذهب ما عليه من اللحم . أى كفى اليتيم فقد آيه .
- (٣) ديوان جرير ٣٤٥ والخزانة ٢ : ١٦٦ واللسان ( سور ) . خبر الزبير :  
 مقتله حين انصرف يوم الجمل وقتل في طريقه غيلة . تواضعت : تضاءلت  
 وخشعت . والخنشع تسمية لها بما صارت إليه ، كما فى « إني أرانى أعصر خرا » .  
 وإلا فقد كانت شاحخة .

- (٤) ديوان ذى الرمة ٦١٦ واللسان ( سفه ) . جمل النساء فى اهتزازهن  
 حين يمشين بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتزعزعها . والنواسم : الضعيفة المبوب .  
 ويروى : « مَوْنَى الرِّيح » فلا شاهد فيه .

وقال العجاج :

\* طُولُ اللَّيَالِي أُسْرِعَتْ فِي تَقْضِي (١) \*

وسمعنا من العرب من يقول من يوثق به (٢) : اجتمع أهل اليمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمع اليمامة ، يعنى أهل اليمامة ، فأث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام .

ومثله [ في هذا ] يا طلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعوا طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها . ويا تيم تيم عدي أقبل . وقال الشاعر جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبالكُم لا يُلقيتكم في سوءة عمر (٣)

وسترى هذا مبيناً في مواضعه إن شاء الله .

وترك التاء في جميع هذا [ الحد والوجه . وسترى ما ] إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله [ من هذا النحو ، لكثرة في كلامهم . وسيبين في بابه ] .  
فإن قلت : من ضربت عبد أمك ، أو هذه عبد زينب لم يجز ،

(١) ملحقات ديوانه ٨٠ والخزانة ٢ : ١٦٨ . لكن نسب في الخزانة إلى الأغلب العجلي نقلاً عن المعمرين ٨٧ . وكذا في الأغاني ١٨ : ١٦٤ والعيني ٣ : ٣٩٥ .

(٢) ط : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول » .

(٣) ديوان جرير ٢٨٥ والخزانة ١ : ٢٥٩ . وفي الديوان : « لا يوقنكم » وهم تيم بن عبد مناة وعدى هذا هو عدى بن عبد مناة ، نسبة إلى أخيه . وعمر هو ابن لجأ ، كان ممن يهاجيه جرير . والسوءة : الفعل القبيحة . أى امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية . والشاهد فيه إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه ، فاعمل الثانى فى منع التنوين للإضافة معاملة الأول .

لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تَلْفِظَ بها و [ أنت ] تريد العبد<sup>(١)</sup> .

### هذا باب تُخْبِرُ فيه عن النكرة بنكرة

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان<sup>(٢)</sup> أحدٌ خيراً منك ،  
وما كان أحدٌ مجترئاً عليك .

وإنما حَسَنَ الإخبارُ هنا عن النكرة حيث أردت أن تَنْفِي أن يكون  
في مثل حاله شيءٌ أو فوقه ، لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ مثل هذا .

وإذا قلتَ كان رجلٌ ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُهُ كان جهله .

ولو قلتَ كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حَسَنَ ؛ لأنه قد يحتاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ

٢٧

أنَّ ذاك في آل فلانٍ وقد يجهله . ولو قلتَ كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً<sup>(٣)</sup>

لم يحسن ؛ لأنه لا يُسْتَكْرَرُ أن يكونَ في الدنيا عاقلٌ وأن يكونَ من قومٍ .

فعلى هذا النحو يُحَسَّنُ وَيَقْبَحُ .

ولا يجوز لأحدٍ أن تَضَعَهُ في موضعٍ واجبٍ<sup>(٤)</sup> ، لو قلتَ كان أحدٌ من

(١) في الأصل : « الغلام » ، وأثبت ما في ط . وبعده في الأصل : « وتقول

يا تيم تيم عدى كما تقول يا طلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعى بما فيه الماء بالترخيم

في كلام العرب ، فلما اضطر إلى إلحاق الماء فتحها ؛ إذ كانت الحاء مفتوحة ،

وكأنه إنما يدعو هذا الاسم مفتوحاً لأنه مرخم . قال جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبالكُم لا يلقينكم في سوءة عمر »

وهو تكرار لما سبق .

(٢) ط : « وليس » .

(٣) ط : « فارساً » ثم « فارس » في الموضع التالي .

(٤) هذا إذا كان بمعنى العموم ، وأما إذا وضعته موضع واحد في المند

استعمل في موضع الواجب والمنفى ، نحو أحد وعشرون ، وقل هو الله أحد .

آل فلان لم ينجز ، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا . يقول الرجل : أنا رجل ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال : ما أذاك رجل ، أى أذاك أكثر من ذلك ، أو يقول أنا رجل لا امرأة فيقال : ما أذاك رجل ، أى امرأة أتنك . ويقول : أنا اليوم رجل ، أى في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أذاك رجل ، أى أذاك الضعفاء . فإذا قال : ما أذاك أحد صار نفيًا [ عامًا ] لهذا كله ، فإنما مجراه في الكلام هذا . ولو قال : ما كان مثلك أحدًا ، أو ما كان زيد أحدًا كان ناقصًا ؛ لأنه قد عُلِمَ أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس . ولو قلت ما كان مثلك اليوم أحدًا فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله ، إلا أن تقول : ما كان زيد أحدًا ، أى من الأحدين . وما كان مثلك أحدًا على وجه تصغيره ، فتصير كأنك قلت : ما ضرب زيد أحدًا وما قتل مثلك أحدًا .

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل . وحسنت النكرة [ ههنا ] في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر ، وهما متكافئتان كما تكافأت المرفعتان ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرّف من تعني بذلك كعرفتك .

وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت فيها مستقرًا <sup>(١)</sup> ولم تجعله على قولك فيها زيد قائم ، أجريت الصفة على الاسم . فإن جعلته على قولك فيها زيد

---

(١) قال ابن يعيش : « سبويه يسمى الظرف الواقع خبراً مستقراً ، لأنه يقدر باستقر . وإن لم يكن خبراً سماه لغوا » . عن الخزانة . ومستقر ، بفتح اللقاف ، كما في الصبان على الأشموني ١ : ٢٠٠ وقال : « أى مستقراً فيه ، لاستقرار الضمير فيه » .

قائمٌ [ نصبتَ ] ، تقول : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلاً أخرت الذى تلتفيه كان أحسن . وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفى به فكلاً قدمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً فى شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب ، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرها ، لأنهما ليسا يعملان شيئاً .

والتقديم ههنا والتأخير [ فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، فى العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك فى باب الفاعل والمفعول . وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير ] والإلغاء والاستقرار عربى جيد كثير ، فمن ذلك قوله عز وجل : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » . وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة<sup>(١)</sup> . وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا      ما دامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا<sup>(٣)</sup>

\* فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيًّا<sup>(٤)</sup> \*

٢٨

(١) وهكذا فى الحزانة ٤ : ٥٩ . وفى ط : « مستقر » .

(٢) هو ابن ميادة ، كما فى الحزانة ٤ : ٦٠ واللسان ( جلد ) . وأنشده فى ( هيا ) بدون نسبة .

(٣) قرب يقرب قرابة ، مثل كتب يكتب كتابة ، والاسم القرب ، بالتحريك وهو سير الليل لورد الغد . والجلدى ، بالضم : السريع الشديد . وقيل « جلدى » منادى مرخم جلدية ، وهى اسم ناقته . فهين : فى الإبل ولم يجر لها ذكر . والفصيل : ولد الناقة . أى لا أعذرك ما دام فهين فصيل يطيق السير . وشاهده تقديم « فهين » وهى لغو .

(٤) دجا الليل : أظلم . وهيا هيا : زجر لها وتصويت ، بكسر الميم وفتحها .



هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ  
بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ

وذلك الحرفُ « ما » . تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً .

وأما بنو تميم فيُجْرَوْنَ بِهَا مَجْرَى أَمَّا وَهَلْ ، أَيْ لَا يَعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ <sup>(١)</sup> وهو القياس ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَيْسَ مَا كَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ .

وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُشَبِّهُونَهَا بِلَيْسَ إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا ، كَمَا شَبَّهُوا بِهَا لَا تَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَذَلِكَ مَعَ الْحَيْنِ خَاصَّةً ، لَا تَكُونُ لَا تَ إِلَّا مَعَ الْحَيْنِ ، تُضْمِرُ فِيهَا مَرْفُوعًا وَتَنْصِبُ الْحَيْنَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ تَمَكَّنْ تَمَكُّنَهَا وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ <sup>(٣)</sup> إِلَّا مُضْمَرًا فِيهَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَلَيْسَ فِي الْمَخَاطَبَةِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ غَائِبٍ ، تَقُولُ لَسْتُ [ وَلَسْتُ ] وَلَيْسُوا ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ ذَاهِبًا ، فَتَنْبِئُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَتُضْمِرُ فِيهِ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي لَا تَ <sup>(٤)</sup> لَا تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ لَا تَ مِنْطَقًا ، وَلَا قَوْمُكَ لَا تَوُا مِنْطَلِقِينَ .

وَنَظِيرُ لَا تَ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضْمَرًا فِيهِ : لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، إِذَا قُلْتَ أَتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ إِشْرَاءً .

(١) أَيْ لَا يَعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ ، لَيْسَتْ فِي ط .

(٢) أَيْ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، إِذْ كَانَ خَبَرُ لَيْسَ إِنَّمَا يَنْصَبُ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ بِهِ .  
عَنِ السَّيْرَانِي .

(٣) ط : « وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ ذَاكَ » .

(٤) ط : « وَلَمْ يَسْتَعْمَلُهَا »

وزعموا أنَّ بعضهم قرأ: «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ»<sup>(١)</sup> وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي<sup>(٢)</sup> :

مَنْ قَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ<sup>(٣)</sup>

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع<sup>(٤)</sup> .

ولا يجاوز بها هذا الحين<sup>(٥)</sup> رفعت أو نصبت<sup>(٦)</sup> ، ولا تتمكز في الكلام كتمكن ليس ، وإنما هي مع الحين كما أن لذن إنما ينصب بها

(١) قراءة الجمهور «ولات حين» بفتح التاء ونصب النون ، وأبي السمال بضم التاء ورفع النون ، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده ، وبكسر التاء ونصب النون . تفسير أبي حيان ٧ : ٣٨٤ . وهي الآية الثالثة من سورة ص .

(٢) في إحدى روايتي اللسان (برح) : «سعد بن ناشب» ، وهو خطأ ، وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، كما في الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقي والخزاعة ١ : ٢٢٣ — ٢٢٤ وإحدى روايتي اللسان .

(٣) وكذا في اللسان . نيرانها ، يعني نيران الحرب . وأضاف نفسه إلى جده الأعلى اعتزازاً به . وفي الحماسة والخزاعة : «من صد» . البراح : كسحاب : أن يزول من مكانه ويبارحه . وجملة لا برّاح خبر بعد خبر ، أو حال كما في قوله : \* أنا ابن دارة مشهوراً بها نسي \*

(٤) ط : «في هذا الوجه» فقط .

(٥) ط : «الموضع» .

(٦) أبو الحسن : «لات لا تعمل شيئاً في القياس ؛ لأنها ليست بفعل . فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء . ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت» .

مع غُذُوءَةٍ ، وكما أَنَّ التَّاءَ لَا تَجُزُّ فِي الْقِسْمِ وَلَا فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي اللَّهِ ، إِذَا قُلْتَ  
تَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ (١) .

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ : « مَا هَذَا بِشَرًّا » (٢) . في لغة أهل الحجاز .  
وبنو تميم يَرَفُوعُونَهَا إِلَّا مِنْ دَرَى (٣) كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ . فَإِذَا قُلْتَ :  
مَا مِنْطَلَقُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَوْ مَا مُسِيٌّ مِنْ أَغْتَبَ ، رَفَعْتَ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
مَقْدَمًا مِثْلَهُ مَوْخَرًا ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ أَخُوكَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى حَدِّ  
قَوْلِكَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخُوكَ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ بِمَنْزِلَتِهِ فَكَمَا لَمْ  
تَتَصَرَّفْ إِنَّ كَالْفِعْلِ كُنْكَ لَمْ يَجُزْ فِيهَا كُلُّ مَا يَجُوزُ فِيهِ (٤) وَلَمْ تَقْوِ قُوَّتَهُ  
فَكُنْكَ مَا .

وتقول : مَا زَيْدٌ إِلَّا مِنْطَلَقٌ ، تَسْتَوِي فِيهِ اللَّغَتَانِ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ :  
« مَا أَنْتُمْ إِلَّا بِشَرٌّ مِثْلُنَا » (٥) لَمْ تَقْوِ مَا حَيْثُ تَقَضَّتْ مَعْنَى لَيْسَ كَمَا لَمْ تَقْوِ  
حِينَ قَدِّمْتَ الْخَبَرَ . فَمَعْنَى لَيْسَ النَّفْيُ كَمَا أَنَّ مَعْنَى كَانَ الْوَاجِبُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا ، يَعْنِي كَانَ وَلَيْسَ ، إِذَا جَرَّدَتْ هَذَا مَعْنَاهُ (٦) . فَإِنْ قُلْتَ مَا كَانَ ، أَدْخَلْتَ  
عَلَيْهَا مَا يُنْفِي بِهِ . فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا ذَاهِبًا أَدْخَلْتَ مَا يَوْجِبُ كَمَا  
أَدْخَلْتَ مَا يُنْفِي . فَلَمْ تَقْوِ مَا فِي بَابِ قَلْبِ الْمَعْنَى كَمَا لَمْ تَقْوِ فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ .

(١) لَكِنْ قَالَ السَّيْهَوِيُّ فِي الْمَجْمَعِ ٢ : ٣٩ : « وَشَدَّتْ فِي الرَّحْمَنِ وَرَبِّ  
الْكُتَيْبَةِ وَرَبِّ وَحْيَانِكَ . سَمِعَ تَالرَّحْمَنِ وَتَرَبَّ الْكُتَيْبَةِ وَتَرَبَّى وَتَحْيَاتِكَ » .

(٢) الْآيَةُ ٣١ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

(٣) ط : « مِنْ عَرَفَ » .

(٤) ط : « كُلُّ مَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ » .

(٥) الْآيَةُ ١٥ مِنْ سُورَةِ يَاسِينَ .

(٦) ط : « فَسُكِّلَ وَاحِدَةً . . . جَرَّدَتْهَا . . . مَعْنَاهَا » .

وزعموا أنَّ بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فَأُضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِنْهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

وهذا لا يكاد يُعرَف ، كما أنَّ « لَاتَ حِينَ مَنَاصِي » كذلك . وربُّ شيءٍ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ ، في القِلَّةِ<sup>(٢)</sup> .

وتقول : ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنُ ذاهبٌ ، ترفعه على أن لا تُشْرِكَ الاسمَ الآخرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ ، كما تقول : ما كان عبدُ الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ ، إذا لم يجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن . وكذلك ليس . وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتُنصب<sup>(٣)</sup> كما تقول في كان : ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمرو منطلقاً . وذلك قولك : ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطلقاً ، وكذلك ما زيدٌ ذاهباً ولا مَعْنُ خارجاً .

وليس قولهم لا يكون في ما إلَّا الرفعُ بشيءٍ ، لأنَّهم يَحْتَجُّونَ بِأَنَّكَ لا تستطيعُ أن تقول ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالدٌ منطلقين ، فتُشْرِكُهُ مع الأول في ليس وفي ما .

---

(١) ديوان الفرزدق ٢٢٣ والخزانة ٢ : ١٣٠ . وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . أي أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان والياً عليهم . استشهد به على تقديم خبر ما منصوباً ، والفرزدق يسمي يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدم .

(٢) وذلك لأن فِعْلاً بمعنى مفعول حكمه ألا تلاحقه هاء التأنيث إذا ذكر موصوفه . وجديد في معنى محدود أي مقطوع ، أي حين جدّها الحائِكُ أي قطعها .

(٣) في الأصل : « وكذلك ليس فإن جعلتها لا التي في العطف التي تكون في ليس نصبت » . وأثبت ما في ط .

فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان ، إلا أنك إن حملته على الأول  
 ٣٠ أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك . وكان  
 [الابتداء] في كان أوضح ، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن .  
 وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في كان .

ومثل ذلك قولك إن زيدا ظريفٌ وعمرٌ وعمرٌ ، فالمعنى في الحديث واحدٌ  
 وما يراد من الإعمال مختلفٌ [ في كان وليس وما ] .

وتقول : ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريمٍ  
 لأنه ملتبسٌ به ، إذا قلت أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ، لأنك  
 لو قلت : ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً .

وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمرٌ ، لأنك لو قلت ما زيدٌ عاقلاً عمرو  
 لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ،  
 كأنك قلت : وما عاقلٌ عمرٌ . ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمارٌ  
 كالهاء في الأب ونحوها ، ولم يجز نصبه على ما ، لأنك لو ذكرت ما ثم  
 قدمت الخبر لم يكن إلا رفعاً . وإن شئت قلت : ما زيدٌ ذاهباً ولا كريمٌ  
 أخوه ، إن ابتدأته ولم تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم .

ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن  
 ملتبساً<sup>(١)</sup> لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخراً ، وذلك  
 قولك : ما كان زيدٌ ذاهباً ولا قائماً عمرو .

---

(١) ولم يكن ملتبساً ، ليس في ط .

وتقول ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحسِنٌ زيدٌ، الرفعُ أَجودٌ<sup>(١)</sup> وإن كنت تريد الأول<sup>(٢)</sup>، لأنَّك لو قلتَ ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حدُّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقاً هو، لأنَّك قد استغنيتَ عن إظهاره وإلماً ينبغي لك أن تُضمرَه. ألا ترى أنَّك لو قلتَ ما زيدٌ مُطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقاً أبوه، لأنَّك قد استغنيتَ عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أُجْرى مُجرى الأجنبيِّ واستوفيتَ على حاله<sup>(٣)</sup> حيثُ كان [هذا] ضعيفاً فيه. وقد يجوز أن تَنْصبَ. قال الشاعر، وهو سوادُ ابنِ عديٍّ<sup>(٤)</sup>:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ    نَقَصَ الموتُ ذا الفَنَى والفقيرَ<sup>(٥)</sup>

(١) قال السيرافي ما ملخصه: اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو زيد ضربته وزيد ضربت أباه وزيد مررت به. ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كناية. أما إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى: قالوا لن نؤمن حتى تأتي مثل ما أتى رسل الله الله أعلم. ومن إعادة الظاهر في جملة واحدة قولك ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد، والختار ولا محسناً هو بالضمير. ولذلك كان رفع محسن أجود حتى تكون جملة أخرى.

(٢) في الأصل: «وإن كان يريد الأول»، وأثبت ما في ط.

(٣) ط: «حياله».

(٤) كذا في الأصل وشرح شواهد المنى للسيوطي ٢٩٦ «سواد بن عدي»

وفي ط والخزانة ١: ١٨٣: «سواده بن عدي». ويروى أيضاً لأبيه عدي ابن زيد، كما في الخزانة، ولأمية بن أبي الصلت كما في العنتمرى.

(٥) شاهده إعادة الظاهر موضع المضمَر، وفيه قبح؛ إذ كان تكريره

في جملة واحدة، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة.

[ فاعاد الإظهار ] . وقال الجعدي :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلُلَاتِهَا      سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ<sup>(١)</sup>  
والرفعُ الوجهُ . وقال الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ<sup>(٢)</sup>

وإذا قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجوز ، لأنك لم تعرفه به ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه ، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له [ فيه ] سبباً .

وتقول : ما أبو زَيْنَبَ ذاهباً ولا مقيمةً أمها ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زَيْنَبَ مُقيمةً أمها لم يجوز ، لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلَتْ ما فيه لا في زينب . ومن ذلك<sup>(٣)</sup> قول الشاعر ، وهو الأغورُ الشَّيْءُ :

(١) البيت لم يرد في قصيدة النابغة الجعدي من جهرة أشعار العرب ١٤٥ — ١٤٨ لكن أنشده في اللسان ( سقط ) .

(٢) القون في شاهده كالقول فيما قبله . يصف سيره في الهجرة في الوقت الذي تستكن فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به ، فك الإدغام وحركه تحريك غير المضعف كما في ظلمات وغرفات . أو تكون جمع ظليل ، وهذه جمع ظليل كجديد وجدد ، فهو جمع الجمع . وسواقط الحر : ما يسقط منه . أظهر : صار في وقت الظهيرة .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٨٤ والخزاة ١ : ١٨١ وأمالى القالي ٣ : ٧٢ . وذكر القالي أن معناه هذا كان رجلاً كلاًءً بالبادية ، يبيع بالسكالي أي بالنسيئة ، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي . وخطأ صاحب الخزاة شراح أبيات الكتاب في قولهم إنه يعني به . من بن زائدة الشيباني ، فإن هذا متأخر عن زمن الفرزدق . منسى : يؤخر المدين بدينه . متيسر : يتساهل مع مدينه .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

هُونٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفٍّ. إِلَّا لِهَ مَقَادِيرُهَا<sup>(١)</sup>  
 فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها  
 لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي.  
 ٣٢ و [قد] جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى، والمنهى هو الأمور لأنه من الأمور  
 وهو بعضها، فأجراه [وأنته] كما قال جرير:

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَمَرَّقْنَا كَفَى الْإِيَّامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ<sup>(٢)</sup>  
 ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحًا وَلَا مُسْتَفَكَّرًا أَنْ تُعْقَرَا<sup>(٣)</sup>  
 كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردّها صحاحا ولا مستفكر عقرها، والعقر  
 ٣٣ ليس للرد. وقد يجوز أن يجزّ ويحمّله على الرد<sup>(٤)</sup> [ويؤنث] لأنه من الخليل،  
 كما قال ذو الرمة:

(١) البيتان في شرح شواهد المغنّى ١٤٦، ٢٩٥ وذكر أنهما في الحماسة  
 البصرية، وأن عمر بن الخطاب كان كثيرا ما يخطب ويتمثل بهما. ويروى: «خفض  
 عليك». قاصر عنك: مقصر عن إتيانك. والبيت شاهد على جواز النصب  
 في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنيا، لأن ليس تعمل في الخبر  
 مقدما ومؤخرا لقوتها. ووجه أنه أجني أن حق الكلام ليس منها آتيك  
 ولا قاصرا مأموره، ولكنه قال «مأمورها» فأعاد الضمير من مرفوع الخبر  
 المعطوف على الخبر إلى غير الاسم. ولشنتمرى كلام طويل في هذا الشاهد  
 وما يليه. (٢) سبق في ص ٥٢.

(٣) البيت في جهرة أشعار العرب ١٤٨ برواية: «وما كان معروفا». .  
 والتعقير: مبالغة من العقير، وهو النحر. وقيل: كانوا إذا أرادوا نحر البعير  
 عقروه، أي قطعوا أحد قوائمه ثم نحرروه، يفضل ذلك به كي لا يشرّد عند النحر.  
 (٤) هذا ما في ط. وفي الأصل: «أن تجر وتحمله على الرد».



مَشِينَ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِيحًا تَسْفِهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(١)</sup>  
 كأنه قال : تسفيتها الرياح ، وكأنه قال : ليس بآيتيك منيها وليس  
 بمعرفة ردها ، حين كان من الخيل والخيول مؤنثة فأنت .

ومثل هذا قوله تعالى جدّه : « بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ  
 عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »<sup>(٢)</sup> ، أجزى الأول على لفظ  
 الواحد والآخر على المعنى . هذا مثله في أنه تُكَلِّمُ به مذكراً ثم أنث ، كما جمع  
 ههنا ، وهو في قوله ليس بآيتيك منيها ، كأنه قال : ليس بآيتك الأمور .  
 وفي ليس بمعرفة ردها ، كأنه قال : ليس بمعرفة خيلنا صحاحاً .

وإن شئت نصبت فقلت : ولا مستكراً أن تُقرّاً ولا قاصراً عنك  
 مأمورها ، على قولك : ليس زيدٌ ذاهباً ولا عمرو منطلقاً ، [أو] ولا منطلقاً  
 عمرو<sup>(٣)</sup> .

وتقول : ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت

(١) سبق الكلام عليه في ص ٥٢ .

(٢) الآية ١١٢ من سورة البقرة .

(٣) أبو الحسن : « هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب  
 الأول ، لأن ليس قدمت فيها الخبر أو آخرته فهو سواء . وليس هذان البيتان  
 على ما زعم سيديويه — يعنى في الجر — لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن  
 الثانى من سبب الأول . » وبعده في الأصل : « فزعم أبو الحسن أنهما غلط منه ،  
 وأن العطف على ماملين جائز مثل قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس :  
 وفي خلقكم وما يث من دابة آيات . فجر الآيات وهى في موضع نصب . ومثله :  
 لعل هدى أو فى ضلال مبين . »

[شحمة] . وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل<sup>(١)</sup> فقلت ولا كل<sup>(٢)</sup> ببيضاء . قال الشاعر أبو ذؤاد :

أُكْلَ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٣)</sup>

فاستغنيت عن تنبيه كل لذكرك إياه في أول الكلام<sup>(٤)</sup> ولقلة التباسه على المخاطب . وجاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه . فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه . وتفريقه أن تقول : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك . ومثل ذلك ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذاك<sup>(٥)</sup> . فلهذا جاز في هذا جاز في ذلك .

### هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك .

(١) ط : « لفظت بكل » . وقال السيرافي : احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك أن ببيضاء جر عطفاً على سوداء والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفاً على ثمرة خبر ما ، فقال سيويو : ليس ذلك عطفاً على عاملين وتأوله على أن ببيضاء مجرور بكل أخرى مقدرة بعد لا ، وليست بمعطوفة على سوداء . ومثل ذلك تأول سيويو في قول أبي ذؤاد التالي .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ بدون نسبة . وفي كامل المبرد ١٦٣ : « وأنشد سيويو لعدي بن زيد العبادي » . وفي خواشيه : « الصحيح أنه لأبي ذؤاد الإبادي » . وكذا نسب إلى عدي في الكامل ٤٨٩ .

(٣) ط : « فاستغنيت عن تنبيه بذكره إياك في أول الكلام » . والمراد بالتنبيه ذكره ثانياً .

(٤) ما بعده من الكلام ليس في ط .

والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّكَ تريدُ أن تُشركَ بينَ الخبرينِ ، وليسَ يَنْقُضُ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْكَ الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> . وأنْ يَكُونَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ أَوَّلَى ، لِيَكُونَ <sup>(٢)</sup> حَالُهُمَا فِي الْبَاءِ سَوَاءً كحَالِهِمَا فِي غَيْرِ الْبَاءِ ، مَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ .

وقد حَمَلَهُمْ قُرْبُ الْجَوَارِ عَلَى أَنْ جَرُّوا : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وَنَحْوُهُ ، <sup>٣٤</sup> فَكَيْفَ مَا يَصِيحُ مَعْنَاهُ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشَّمْرِ فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى الْمَوْضِعِ قَوْلُ عُقَيْبَةَ الْأَسَدِيِّ <sup>(٣)</sup> :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ <sup>(٤)</sup>

لأنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ لَمْ يُحْلَلْ بِالْمَعْنَى وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهَا وَكَانَ نَصْبًا . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ حَسْبُكَ هَذَا وَبِحَسْبِكَ هَذَا ، فَلَمْ تَغْيَرْ الْبَاءَ

(١) ط : « عَلَيْهِ الْمَعْنَى » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَكُونُ » وَأَنْبَتَ مَا فِي ط .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَقِيلَةٌ » ، صَوَابُهُ فِي ط وَالْحِزَانَةُ ١ : ٢٤٣ .

(٤) اسْجَحْ : اِرْفَقْ وَسَهِّلْ . يَشْكُو إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ جُورَ عَمَالِهِ .

وَقَدْ رُدَّ عَلَى سَبْيُوِيهِ رَوَايَةُ الْبَيْتِ بِالنَّصْبِ هَذِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ مَجْرُورَةٍ مَمْرُوقَةٍ ، وَبَعْدَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ

قَالَ الشَّنْتَمَرِيُّ : « وَسَبْيُوِيهِ غَيْرُ مَتَّهِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا نَقَلَهُ رَوَايَةُ عَنِ الْعَرَبِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَنْصُوبَةٍ غَيْرِ هَذِهِ الْمَمْرُوقَةِ ، أَوْ يَكُونُ الَّذِي أَنْشَدَهُ رَدَّهُ إِلَى لَفْتِهِ قَبْلَهُ مِنْهُ سَبْيُوِيهِ مَنْصُوبَةٌ ، فَيَكُونُ الْاِحْتِجَاجُ بِلُغَةِ الْمُنْشِدِ لَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ » . وَانْظُرِ التَّصْحِيفَ لِلْعَسْكَرِيِّ ٢٠٧ . وَبَعْدَهُ فِي ط :

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغُرُضَ الْبَعِيدَا

مَعْنَى<sup>(١)</sup> . وجرى هذا بخراه قبل أن تدخل الباء ، لأن بحسبك في موضع ابتداء . ومثل ذلك قول لبيد :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا      ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَازِلُ<sup>(٢)</sup>  
والجرُّ الوجهُ .

ولو قلت : ما زيدٌ على قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير ، لأنه لا يجوز تحمله على علي . ألا ترى أنك لو قلت : ولا على عندنا لم يكن ، لأن عندنا لا تستعمل إلا ظرفا ، وإنما أردت أن تخبر أنه ليس عندكم .  
وتقول : أخذتنا بالجود وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه .

ومثل « ودون مَعَدٍّ » قول الشاعر ، وهو كعب بن جُعيل :

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُصَيْرَ بَنِّ عَامِرٍ      إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا<sup>(٣)</sup>      ٣٥

(١) ط : « ألا تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى » .

(٢) في الأصل : « فليسمعك العواذل » ، صوابه في ط وديوان لبيد ٢٥٥ والخزانة ١ : ٣٣٩ وشرح شواهد المفنى ٥٥ ، ٢٩٣ . وقبلة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدَقْكَ نَفْسُكَ فَاتَّسَبَ      لِمَلِكٍ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ  
يقول : انتسب إلى عدنان أو معد ، فإن لم تجد من بينك وبينهما من الآباء باقيا فاعلم أن مصيرك مصيرهم ، فوجب أن تنزع عما أنت عليه . تزعم : تكفك .  
وأراد بالعواذل ما يزرعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره . وأصل العذل اللوم . وفي البيت حمل « دون » الآخرة على موضع الأولى ، إذ « من » قبل الأولى زائدة .

(٣) النَّدْمَانُ : المجلس على الشراب ، يقال للواحد والجمع . وشاهده عطف « غدا » على محل « اليوم » لأنه مسبوق بمن الزائدة .

وقال العجاج :

كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَاسِرِ أَوْ حِذَارًا <sup>(١)</sup>  
وتقول : ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهًا به ، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا ،  
النصبُ في هذا جيدٌ ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلُ فلانٍ ولا مُفْلِحًا . هذا وجه  
الكلام <sup>(٢)</sup> . فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يُشَبِّهُه جررت ، وذلك قولك  
ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به ، فإنَّما أردت ولا كشبيهٍ به .

وإذا قلت ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه فإنَّه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن  
قبل أن تجيء بها <sup>(٣)</sup> ، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمَثِّلُ . وتكون قريبًا  
ههنا إن شئت ظرفًا . فإن لم تجعل قريبًا ظرفًا جاز فيه الجرُّ على الباء والنصب  
على الموضع <sup>(٤)</sup> .

هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنَّ

إذا قلت : إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ ، وَإِنَّهُ أَمَةٌ اللَّهُ ذَاهِبَةٌ .

(١) ديوان العجاج ٢١ . يصف نوراً وحشياً أو حماراً خرج من بلد إلى بلد  
يأساً من مرعى كان فيه ، أو خوفاً من صائد أحس به . والكشع : الجذب  
أو الحصر . ويقال لكل من أضمر شيئاً ونواه : طوى عليه كشحاً ، وإنما نوى  
النقطة غناراً لذلك . وشاهده كالذي قبله في زيادة من ، لأن معناه يأساً اليأس .

(٢) ط : « معنى الكلام » .

(٣) يعنى أنها زائدة .

(٤) أبو الحسن : « والفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيدٍ  
ولا شبيهاً به ، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبتت شبيهاً . وإذا نصبت فلم تثبت  
هاهنا شبيهاً بزيد » .

فمن ذلك قول [ بعض ] العرب : ليس خَلَقَ اللهُ مثله . فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تَذَكَّرَ الفعلَ ولم تُعْمِلْهُ في اسمٍ ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنَّه .

وسوفَ نبينُ حالَ هذا في الإضمارِ وكيف هو إن شاء الله . قال الشاعر ، وهو حنيدُ الأرقطُ :

فأضْبَحُوا والنَّوى عَالِي مَعْرِسِهِمْ  
وليسَ كُلُّ النَّوى تُلقَى المساكينَ<sup>(١)</sup>

فلو كان كلُّ على ليس ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في كلِّ ، ولكنه انتصب على تُلقَى . ولا يجوز أن تحملَ المساكينَ على ليس وقد قدَّمت<sup>(٢)</sup> فجعلتَ الذي يَعْمَلُ فيه الفعلُ الآخرُ يَلِي الأولَ ، وهذا لا يَحْسُنُ<sup>(٣)</sup> . لو قلتَ كانتَ زيدا الحمى تأخذُ أو تأخذُ الحمى لم يجوز ، وكان قبيحاً .

(١) أمالي ابن الشجري ٢٠٣، ٢٠٤ والأزمنة والأمكنة للعرزوقي ٣١٧: ٢ .  
يصف أضيافاً حياًما نزلوا به . المعرَّس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل .  
يقول : أكلوا كثيراً من الثمر ، وألقوا كثيراً من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه . وقوله كما في ط :

باتوا وجلت السُّهريز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

(٢) ط : « تقدمت » . قال السيرافي : يعني لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كل ، وهو منصوب بتلقى . وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن ، لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ أو كانت زيدا تأخذ الحمى . وذلك أن كان وبأبها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شيء يعمل فيه أو في موضعه .

(٣) بعده في الأصل : « ولا يجوز » .

ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء ، العَجَيْرُ ، سمعناه بمن  
يوثقُ بعريته :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفانَ : شامِتُ  
وآخرُ مُننٍ بالَّذي كنتُ أضَعُ<sup>(١)</sup>

[أضمرَ فيها <sup>(٢)</sup>] . وقال بعضهم : كانَ أنتَ خيرُ منه [كأنه قال إنه  
أنتَ خيرُ منه] . ومثله : « كادَ تزيغُ قلوبُ فريقٍ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> » ، [وجاز  
هذا التفسيرُ لأنَّ معناه كادت قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ ، كما قلت : ما كان  
الطيبُ إلَّا المسكُ على إعمال ما كان الأمرُ الطيبُ إلَّا المسكُ ، فجاز هذا إذ  
كان معناه ما الطيبُ إلَّا المسكُ .

وقال هشامُ أخو ذى الرِّمَّةِ :

هـى الشِّفاءُ لِدايٍ لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْنُولُ<sup>(٤)</sup>

ولا يجوز ذافى ما فى لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّه لا يكون فيه إضمارٌ .

ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبدُ الله ضارباً ، وما زيدا أنا قاتلاً ، لأنَّه  
لا يَسْتَقِيمُ كما لم يَسْتَقِمْ فى كان وليس ، أن تقدِّم ما يَعْمَلُ فيه الآخرُ .  
فإن رفعتَ الخبرَ حَسَنَ حملِه على اللغة التَّميِّمية ، كما قلت : أمَّا زيدا

(١) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٣٩

(٢) أى فى كان .

(٣) هذه قراءة جمهور القراء . وقرأ حمزة وحفص : « يزيغ » بالياء .  
تفسير أبى حبان ٥ : ١٠٩ فى الآية ١١٧ من التوبة .

(٤) شرح شواهد المغنى ٢٤٠ . وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة  
كعب بن زهير « بانت سعاد » .

فأنا ضاربٌ ، كأنك لم تذكر أما وكأنك لم تذكر ما ، وكأنك قلت :  
زيداً أنا ضاربٌ .

وقال مزاحمُ العَقِيلِي :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ<sup>(١)</sup>  
وقال بعضهم :

\* وما كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ \*

لَزِمَ اللُّغَةَ الْحِجَازِيَّةَ فَرَفَعَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفٌ ، فَأَضْمَرَ  
الْهَاءَ فِي عَارِفٍ . وَكَانَ الْوَجْهُ عَارِفُهُ حَيْثُ لَمْ يُعْمَلْ عَارِفٌ فِي كُلِّ ، وَكَانَ هَذَا  
أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَدْعُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي الشَّعْرِ  
كَثِيرًا ، وَذَلِكَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَا يَكَادُ يَكُونُ فِي شَعْرٍ . وَسَتَرَى  
ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هَذَا بَابُ مَا يَفْعَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ تَجْرِي الْفِعْلِ  
وَلَمْ يَتِمَّكَنْ تَمَكُّنُهُ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ . زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ  
أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَدَخَلَهُ بَعْثُ التَّعْجُبِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَمْ يَشْكُلْ بِهِ .

(١) شَرَحَ شَوَاهِدَ الْمُنَى ٣٢٨ . ذَكَرَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِمَحْبُوبَتِهِ فِي الْحِجْ نِمَ فَقَدَهَا  
فَسَأَلَ عَنْهَا فَقَالُوا لَهُ : تَعْرِفُهَا ، أَمْ تَطْلُبُهَا وَهِيَ فِي مَنَازِلِ الْحِجْ مِنْ مَنَى . فَقَالَ :  
لَا أَعْرِفُ كُلَّ مَنْ وَافَى مَنَى حَتَّى أَسْأَلَ . وَشَاهَدَهُ نَصَبُ كَلَا بِمَارِفٍ مَعَ جَعَلِ  
مَا تَمِيمِيَّةَ . وَفِي رِوَايَةٍ رَفَعَ « كُلِّ » تَكُونُ مَا حِجَازِيَّةً وَالْجُمْلَةُ بِمَدِّهَا خَيْرٌ لِمَا ،  
وَلَيْسَ فِيهَا إِضْهَارٌ لِأَنَّهَُا حَرْفٌ ، وَلَوْ أَمْسَكَهُ الْإِضْهَارُ فِي مَا كَمَا أَمْسَكَ فِي لَيْسَ  
لِنَصَبِ كَلَا بِمَارِفٍ كَمَا نَصَبَ كُلُّ النُّوَى يَلْتَقِي .



ولا يجوز أن تُقدِّمَ عبدَ الله وتؤخَّرَ ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ،  
ولا تقول فيه ما يُحسِّنُ ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا .

وبناءؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ ، هنا ؛ لأنهم لم يريدوا أن  
يتصرف ، فعملوا له مثلاً واحداً يجرى عليه ، فشيء هذا بما ليس من الفعل  
نحو لات وما . وإن كان من حَسُنَ وكرُمَ وأعطى ، كما قالوا أجْدَلُ فعملوه  
اسماً وإن كان من الجدل وأجرى يُجرى أفْكَل .

ونظير جملهم ما وحدها اسماً قولُ العرب : إئتني مما أن أصنع ، أى من  
الأمر أن أصنع ، فجعل ما وحدها اسماً .

ومثل ذلك غَسَلْتُهُ غَسَلًا نِعْمًا ، أى نِعَمَ الغسل .  
وتقول : ما كان أحسنَ زيداً ، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى <sup>(١)</sup> .

### هذا باب الفاعلين والمفعولين

اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به  
وما كان نحو ذلك <sup>(٢)</sup>

وهو قولك : ضربتُ وضَرَبْتِ زيدٌ ، وضَرَبْتِ وضَرَبْتِ زيداً ، تحمِلُ  
الاسمَ على الفعل الذى يليه . فالعاملُ فى اللفظ أحدُ الفعلين ، وأما فى المعنى

(١) بعده فى الأصل : « قال الأخفش : وإن شئتَ جعلتُ أحسنَ صلةً لما  
وأضمرت الخبر . فهذا أقيس وأكثر . وقالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى  
أدفاها . وزعم أبو عمرو أن ما بعد الدارة ليس عن سيويوه وأنه خطأ . يعنى  
قوله وإن شئتَ جعلته . وقال : هذا كلام الأخفش . وقوله : ما أصبح أبردها  
ليس من كلام سيويوه » .

(٢) هو . مى فيها بعد ياب التنازع .

فقد يُعلم أن الأول قد وقع <sup>(١)</sup> إلا أنه لا يُعمل في اسم واحدٍ نصبٌ ورفعٌ .  
 وإثماً كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى ، وأن  
 المخاطب قد عرّف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت <sup>(٢)</sup> بصدريه  
 وصدري زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب  
 إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان  
 في النصب .

ومما يقوّى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل : « والحافظين  
 فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات <sup>(٣)</sup> » فلم يُعمل  
 الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه <sup>(٤)</sup> ومثل ذلك : « ونخلع ونترك  
 من يفجرُك » .

وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

(١) يبنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٢) كذا في ط والسيرافي . وفي الأصل : « حسنت » . وفي اللسان :  
 « خشنت صدره تخشينا : أوغرت ، قال عنتره :

لعمرى لقد أعذرت لو تذريني وخشنت صدراً جيبه لك ناصح

(٣) في الأصل وط والسيرافي أيضاً : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات  
 والحافظين فروجهم والحافظات » وهو تحريف للآية ٣٥ من سورة الأحزاب  
 رددته إلى نصابه بحمد الله . انظر ما كتبت في تحقيق النصوص ٣٩ . ومن عجب  
 أن تمر القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء .

(٤) حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم . والتقدير  
 والحافظات والذاكرات . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٣٢ .

- ٣٨ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(١)</sup>  
 وَقَالَ ضَابِيُ الْبُرْجِيِّ :  
 فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَيُّ وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ<sup>(٢)</sup>  
 وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ :  
 رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي<sup>(٣)</sup>

(١) ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ . والصواب نسبه إلى عمرو بن امرئ القيس كما في الخزائنة ٢ : ١٩٣ وجمهرة أشعار العرب ١٣٧ في قصيدة له . ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٦٥ . وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ ، ٣١٠ . والمراد نحن بما عندنا راضون . حذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقويا لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو حمدة أشد من حذف الفضلة .

(٢) الخزائنة ٤ : ٨١ ، ٣٢٣ والكامل ١٨١ وشواهد المغني ٢٩٣ وشرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ والإنصاف ٦٥ واللسان « قير » . قاله في السجن حينما بسه عثمان لهجائه قوما من بني جروول بن نهشل . وقيار : اسم فرسه . والرحل : المنزل . أراد : فأني بها لغريب . وإن قيارا بها لغريب .

(٣) البيت يروى أيضاً للأزرق بن طرفة الفراسي ، كما في اللسان ( جول ) إذ يروى أيضاً : « ومن جول الطوى » . والصواب « ومن أجل الطوى » كما ذكر ابن بري ، قال : لأن الشاعر كان يلته وبين خصمه حكومة في بئر ، فقال خصمه : إنه نص ابن نص ، فقال هذا الشعر . وبعده :

دعاني نصاً في لصوص ومادما بها والدي فيما مضى رجلاً  
 وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ . والطوى : البئر المطوية بالحجارة .  
 رمانى ، أى قذفنى بأمر أكرهه .

فَوْضِعَ [ في ] موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد عِلِمَ أَنَّ المخاطَبَ سَيَسْتَدِلُّ  
[ به على أن الآخرين في هذه الصفة ] . والأولُ أجودُ <sup>(١)</sup> لأنه لم يَضَعْ واحداً  
في موضع جمع ، ولا جمعاً في موضع واحد .

ومثله قولُ الفرزدق :

إِنِّي ضَيِّقْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى  
وَأَبَى فَكَانَ وَكَانَتْ غَيْرَ غَدُورٍ <sup>(٢)</sup>

ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر <sup>(٣)</sup> لعلَّ المخاطَبَ أن الأول  
قد دخل في ذلك . ولو لم تحمِلِ الكلامَ على الآخر لقلت : ضربتُ وضربوني  
قومك ، وإِنَّمَا كلامهم : ضربتُ وضربني قومك . وإذا قلت ضربتي ،  
لم يكن سبيلٌ للأول ، لأنك لا تقول ضربتي وأنت تجعلُ المضمرَ جميعاً ،  
ولو أعملت الأول لقلت مررتُ ومرَّ بي يزيد . وإِنَّمَا قبُح هذا أَنَّهُم قد جعلوا  
الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنى . قال [ الشاعر ، وهو ] الفرزدق :

٣٩

(١) أى حذف المفعول من نحو ضربت وضربني زيد ، ونخلع ونترك  
من يفجرك . أما حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني في الأمثلة الأخرى  
فقد ترتب عليه وضع الواحد في موضع الجمع ووضع الجمع في موضع الواحد  
كما رأيت .

(٢) وكذا نسب إلى الفرزدق في الإنصاف ٦٦ ولم أجده في ديوانه .  
أى ضمنت له جانيته . وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها إلا الأول منها على  
التقديم والتأخير ، أى على الحذف من الثاني لا الأول . وتقدير سيبويه أولى  
لاطراده في جميع هذه الشواهد .

(٣) ض : « استغناء بالآخر ولعلم ... »

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (١)  
وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ :

وَكُنَّا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتُونَهَا  
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْ أَنَّ مُذْهَبَ (٢)

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصَيِّ الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ (٣)  
فَالْفِعْلُ الْأَوَّلُ فِي كُلِّ هَذَا مُعْمَلٌ فِي الْمَعْنَى وَغَيْرُ مُعْمَلٍ فِي اللَّفْظِ ، وَالْآخِرُ  
مُعْمَلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

(١) ديوان الفرزدق ٨٤٤ برواية « ولكن عدلا » ، وهما سواء فإن  
النصف بالكسر معناه العدل . وأنشده برواية سيويوه في الإنصاف ٦٣ . وقبله  
في الديوان :

وليس بعدل أن سببت مقاعسا      بآبائي الشم الكرام . الحضارم  
يقول : ليس من الإنصاف أن أساب مقاعسا بآبائي ، وذلك لضمتهم  
وبشرقي ، فلا أذم عرضي بدم أعراضهم ، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف  
قريش وتسبني . وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصي .  
وهاشم وعبد شمس أخوان توأمان . جهرة أنساب العرب ١٤ . فهاشم في البيت  
معطوف على عبد شمس لأعلى مناف . وهو شاهد على إعمال العامل الثاني أيضاً .  
(٢) وهذا شاهد كذلك على إعمال الثاني . والبيت في ديوان طفيل ٧  
والإنصاف ٦٣ وأساس البلاغة ( شعر ) واللسان ( دمي ) . والحيل السكت :  
المشربة حمرة ، جمع كبت . والمدمة : الشديدة الحمرة . متونها : ظهورها ،  
جمع متن . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً .

(٣) الإنصاف ٦٣ . وصف منزلاً خلا من أهله . تغنى به : تقيم . والسيفانة :  
المنشوقة الشبيهة بالسيف في إرهافه . تصبي الحليم : تدعوه إلى العبا . أراد : لقد  
أرى سيفانة تغنى به سيفانة .

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ نَصَبْتَ ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالِ :  
أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ ، أَوْ تَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ فَتَجْعَلُهُ بَدَلًا مِنَ الْمَضْمَرِ ، كَأَنَّكَ  
قُلْتَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي نَاسٌ بَنُو فُلَانٍ .

وعلى هذا الحدُّ تقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ ، تُضْمِرُ فِي ضَرَبَنِي كَمَا  
أَضْمَرْتَ فِي ضَرَبُونِي . ٤٠

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَهُمْ قَوْمُكَ رَفَعْتَ لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْآخِرَ  
فَأَضْمَرْتَ فِيهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ ضَرَبَنِي قَوْمُكَ وَضَرَبْتَهُمْ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ،  
إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هُنَا الْبَدَلَ كَمَا جَعَلْتَهُ فِي الرَّفْعِ . فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَدًى مِنْ  
ضَرَبُونِي لِأَنَّكَ تُضْمِرُ فِيهِ الْجَمْعَ . قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكِيَّةَ

تُفْخَلُ ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ ، عُودُ إِسْجَلٍ (١)

لأنه أضمَرَ في [ آخر ] الكلام . وقال المَرَارُ الْأَسَدِيُّ :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا      وَسُؤْمِلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا سُؤَالَ (٢)  
وَقَدْ نَفَنَى بِهَا وَزَى عُصُورًا      بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا (٣)

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ . والصحيح نسبته إلى طفيل الغنوى في ديوانه  
٣٧ من قصيدة طويلة له . وقد نبه الأصمعي إلى ذلك كما في الشنتمري . يصف  
امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل ، حسب تنقلها في المواضع التي تنبت .  
أو هي تداول بينهما لا تفارق أحدهما . تنخل : اختير .

(٢) ط والشنتمري : « السؤالا » . وثاني البيتين في الإنصاف ٦٤ بدون  
نسبة . وقد أنشد سيويه الأول ليرى أن القوافي منصوبة . وصف منزلا .  
العميد : الشديد البالغ . يبين السؤال أي جواب السؤال .

(٣) بها ، أي بالمنزل ، أنه لما أنه في معنى الدار . والعصور : الدهور . نصبه  
على الظرف . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة ، وهي الحفرة  
الحبيسة . والحدال : جمع خدلة ، وهي الغليظة الساق الناعمة .

حدَّثنا [ به ] أبو الخطَّاب عن شاعره .

وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك جعلت القومَ بدلاً من مُهم ؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ .

وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومك ، إذا أَعْمَلْتَ الآخر فلا بدُّ في الأوَّل من ضميرِ الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ (١) . وإِنَّمَا قلت : ضربتُ وضربني قومك فلم تجعل في الأوَّل المَاءَ والميمَ ، لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فاعل .

٤١

وقال امرؤ القيس (٢) :

فلو أنَّ ما أَسْعَى لأَذْنِي معيشة كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ (٣)  
فإِنَّمَا رَفَعَ لِأَنَّهُ لم يَجْعَلِ القَلِيلَ مَطْلُوبًا ، وإِنَّمَا كَانَ المَطْلُوبُ عِنْدَهُ الْمَالُ  
وجعل القليل كافياً ، ولو لم يَرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى .

وقد يجوز ضربتُ وضربني زيدا ؛ لأنَّ بعضهم قد يقول : متى رأيتَ  
أو قلتَ زيداً منطلقاً ، والوجهُ متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً .

ومثل ذلك في الجوازِ ضربني وضربتُ قومك ، والوجهُ أن تقول : ضربوني  
وضربتُ قومك ، فتحمله على الآخر . فإن قلت : ضربني وضربتُ قومك

(١) ط : « لأن الفعل لا يخلو من فاعل » .

(٢) ط : « وأما قول امرئ القيس » .

(٣) ديوان امرئ القيس ٣٩ والخزانة ١ : ١٥٨ والإنصاف ٦٤ . يصف

فجائز وهو قبيحٌ، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسنُ الفتيانِ وأجله وأكرمُ بنيه وأنبله (١) .

ولا بد من هذا ، لأنه لا يخلو الفعل من مضميرٍ أو مظهرٍ مرفوعٍ من الأسماء ، كأنك قلت إذا مثلته : ضربتُ من ثم وضربتُ قومك . وترك ذلك أجود وأحسن ، لفتيان الذي [ يحى ] بعده ، فأضمر من لذلك .

قال الأخفش (٢) : فهذا ردى في القياس يدخل فيه (٣) أن تقول : أصحابك جلس ، تضرر شيئاً يكون في اللفظ واحداً . فقولهم : هو أظرفُ الفتيانِ وأجله لا يُقاس عليه ، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلامُ القوم وصاحبه لم يحسن .

هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدم أو أُخر  
وما يكون فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم

فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلت : ضربتُ زيداً ، وهو الحدُّ ، لأنك تريد أن تعمله وتحمّل عليه الاسمَ ، كما كان الحدُّ ضربَ زيدٍ عمرًا ، حيث كان زيدٌ أولَ ما تشغل به الفعل (٤) . وكذلك هذا إذا كان يعملُ فيه . وإن قُدمتَ الاسمَ فهو عربىٌ جيّدٌ كما كان ذلك عربياً جيّداً ، وذلك قولك : زيداً

(١) انظر لهذا الأسلوب اللسان (نقل ٩٣ و حنا ٢٢١) قال ابن الأثير : إنما وحد الضمير ذهاباً إلى المعنى ، أى من وجد أو خلق .

(٢) قال الأخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيويوه .

(٣) ط : « عليه » .

(٤) هذا ماقى ط . وفي الأصل : « حيث كان زيد يشغل يشغل عنه الفعل » .



ضربتُ ، والاهتمامُ والعنايةُ هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في ضربَ زيدٌ عمراً وضربَ عمراً زيدٌ .

فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسمِ قلتَ: زيدٌ ضربتهُ ، فلزمته الهاء . وإنما تريدُ بقولك<sup>(١)</sup> مبنًى عليه الفعلُ أنه في موضعٍ منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ ، فهو في موضعٍ هذا الذي بُنى على الأولِ وارتفعَ به ، فإِنما قلتَ عبدُ الله فنسبته له<sup>(٢)</sup> ثم بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَه بالابتداء .

ومثلُ ذلكِ قوله جلَّ ثناؤه : « وَأَمَّا نُمُودُ فَمَهْدَيْنَاهُمْ »<sup>(٣)</sup> وإنما حَسُنَ أن يُبنى الفعلُ على الاسمِ حيثُ كان مُعمَلاً في المضمرِ وشغَلتَه به ، ولولا ذلكِ لم يحسُنْ ؛ لأنَّك لم تشغله بشيء .

وإن شئتَ قلتَ : زيداً ضربتهُ ، وإنما نصبُهُ على إضمارِ فعلٍ هذا يفسِّره<sup>(٤)</sup> ، كأنَّك قلتَ : ضربتُ زيداً ضربتهُ ، إلّا أنَّهم لا يظهرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءً بتفسيره . فالاسمُ ها هنا مبنًى على هذا المضمرِ .

ومثلُ تركِ إظهارِ الفعلِ ها هنا تركُ الإظهارِ في الموضعِ الذي تقدَّمَ فيه الإضمارُ<sup>(٥)</sup> ، وستراه إن شاء الله .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وإنما يريد بقوله » .

(٢) ط : « فنبهته له » .

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت وهي قراءة الجمهور . وقرأ ابن وثاب والأعشى وبكر بن حبيب بالرفع والتوين . والحسن وابن أبي إسحاق والأعشى نُموداً منونة منصوبة . تفسير أبي حيان ٧ : ٤٩١ .

(٤) ط : « تفسيره » .

(٥) ورد في الأصل بعد نهاية البيت التالي ما يتعين أن يكون حاشية لهذا الكلام ، وهو « وقوله ترك الإظهار في هذا الموضع الذي تقدم فيه الإضمار ، يعني نعم رجلاً ، لأن في نعم امتناً مقدماً مضمرّاً لا يجوز إظهاره » .

وقد قرأ بعضهم : « وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ » . وأنشدوا هذا البيت  
على وجهين : على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّيَ نِيَامًا<sup>(١)</sup>  
ومنه<sup>(٢)</sup> قول ذى الرمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغَتْهُ قِجَامُ بَقَاسٍ بَيْنَ وَضْلِكَ جَازِرُ<sup>(٣)</sup>

فالنصب عربى كثير والرفع أجود<sup>(٤)</sup> ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب

(١) ديوان بشر ١٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٤٨ والمعانى الكبير ٩٣٧  
واللسان (روب) . ابن الشجرى : الروبى : الذين استقلوا نوما ، الواحد  
روبان . ومثله فى اللسان ، وقال : وقال الأصمى واحدم رائب ، مثل مائق  
وموق وهالك وهلسكى . قال الشنتمرى : « استشهد به على أن حكم الاسم بعد  
أما حكمه فى الابتداء ، لأنها لا تعمل شيئا ، فكأنها لم تذكر قبله » .  
(٢) ط : « ومثله » .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والحزاة ١ : ٤٥٠ وشواهد المغنى ١١٨  
والكامل ٦٢٠ . يخاطب ناقته فيقول : إذا بلغت المدوح ، وهو بلال بن أبي بردة  
ابن أبي موسى الأشعرى ، فقد استغنيت عنك لأننى سأحل عنده فى خصب وسعة  
واستقرار . فلا أحتاج إلى الرحيل . والوصل بالكسر : واحد الأوصال ، وهى  
المفاصل . ودخول الفاء على الفعل هاهنا لأنه فى معنى الدماء على الناقة .

(٤) يعنى على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر ، كأن مذهبه جواز الرفع  
والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ، لأنها غير طاملة ، فيستغنى بما فى جملة  
الابتداء من ذكر الفعل ، فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل . وهذا أحد توجيهين  
للشنتمرى . وكان الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، كما فى المغنى .  
وقال الزجاج : الرفع فيه بمعنى إذا بلغ ابن أبي موسى . يعنى على النيتابة  
عن الفاعل .

إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيدا وزيدا ضربتُ ، ولا يُعمل الفعل في مضمَر ، ولا يتناول [ به ] هذا المتناول البعيد . وكلُّ هذا من كلامهم . ومثل هذا: زيدا أُعطيتُ وأُعطيت زيدا وزيدُ أُعطِيته ؛ لأن أُعطيتُ بمنزلة ضربتُ . وقد بُيِّنَ المفعولُ الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب (١) .

فإن قلت: زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أبعدُ من ذلك ، لأنَّ المضمَر [ قد ] خرجَ من الفعل وأضيفَ الفعلُ إليه بالباء ، ولم يوصلْ إليه الفعلُ في اللفظ ، فصار كقولك: زيدٌ لقيتُ أخاه . وإن شئتُ قلت: زيداً مررتُ به تريد أن تُفسَّرَ به مضمراً (٢) ، كأنك قلتُ إذا مثلتَ ذلك : جعلتُ زيدا على طريق مررتُ به ، ولكنك لا تظهر (٣) هذا الأول لما ذكرتُ لك .

وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك ، وإن شئتُ نصبتَ ، لأنَّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنَّه قد وقع به . والدليلُ على ذلك أن الرجل يقول أهنَّتْ زيدا بإِهانتك أخاه وأكرمتَه بِإِكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام (٤) كثيرٌ ، يقول الرجلُ إِنَّمَا أُعْطِيتُ زيدا ، وإنما يريد لمكان زيد أُعْطِيتُ [ فلانا ] . وإذا نصبتَ زيدا لقيتُ أخاه ، فكأنَّه قال : لا بَسْتُ زيدا لَقِيتُ أخاه . وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه [ قولك ] أكرمتُ زيدا ، وإنما وصلتِ الأثرُ إلى غيره (٥) .

(١) انظر ما سبق في ص ٤١ . ٤٢ .

(٢) أى بالفعل المذكور فعلاً مقدراً . وفي ط : « له مضمراً » ، خلافاً للأصل والسيرافي .

(٣) ط : « ولكنه لا يظهر » .

(٤) ط : « كلامهم » .

(٥) الأثر بالضم ، والمأثرة والمأثرة ، بفتح الثاء وضمها : المكرمة .

والرفع في هذا أحسن وأجود، لأن أقرب إلى ذلك أن تقول: مررت بزيد ولقيت أحاءمرو .

ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه « أيهم » وذلك قولهم : أيهم ترَ يأتك ، وأيهم ترَ يأتك . والنصب على ما ذكرت لك ، لأنه كأنه قال : أيهم ترَ ترَ يأتك ، [ فهو ] مثل زيد في هذا الباب <sup>(١)</sup> . وقد يفارقه في أشياء كثيرة سُبَيِّئٌ إن شاء الله .

### هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا المجزى

وذلك [ قولك ] يوم الجمعة ألقاك فيه ، وأقل يوم لا ألقاك فيه ، وأقل يوم لا أصوم فيه ، وخطيئة يوم [ لا ] أصيد فيه <sup>(٢)</sup> ، ومكانكم قت فيه . فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله ، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأول ، فكأنك قلت : يوم الجمعة مبارك ومكانكم حسن ، وصار الفعل في موضع هذا <sup>(٣)</sup> .

ولمّا صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان ، فخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج إذا قلت : يوم الجمعة مبارك ، فإذا قلت : يوم الجمعة صمته فصمته في موضع مبارك حيث كان المضمّر هو الأول كما كان المبارك هو الأول .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على ما ذكرت فقولهم أيهم ترَ يأتك مثل زيد في هذا » .

(٢) خطيئة يوم ، أى طيل يوم . اللسان (خطأ ٦١) .

(٣) بعده في الأصل بدون نسبة إلى الأخفش : « يعنى مبارك ، كما كان زيد ضربته بمنزلة زيد منطلق » .

وَيَدْخُلُ النَّصْبُ [ فِيهِ ] كَمَا دَخَلَ فِي الْأَسْمِ [ الْأَوَّل ] ، وَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتِيكَ فِيهِ وَأَصُومُ فِيهِ ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدَ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ أَلْقَاكَ فِيهِ . وَإِنْ شَاءَ نَصَبَهُ عَلَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ كَمَا أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، كُلُّ ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . أَوْ نَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ [ لِفِعْلِ ] أَضْمَرَهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ .

وَالنَّصْبُ فِي : يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُنْمَتُهُ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْنَتُهُ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ : عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ نَصَبَهُ بِأَنَّهُ ظَرَفٌ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ شَاءَ أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ كَمَا أَعْمَلُهُ فِي عَبْدَ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ .

وَلَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَسْمِ وَلَا يَذْكُرُ عَلَامَةَ إِضْمَارِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ لَفْظِ الْإِعْمَالِ فِي الْأَوَّلِ وَمِنْ حَالِ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ وَيَشْغَلُهُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَفْعَلُ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ ٤٤  
أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعَى عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ <sup>(٢)</sup>  
فَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ وَلَا يُحِلُّ بِهِ تَرْكَ إِظْهَارِ الْهَاءِ . وَكَأَنَّهُ قَالَ : كُلُّهُ غَيْرُ مُصْنُوعٍ . وَقَالَ  
أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « إِنْ شَاءَ نَصَبَ فَإِنَّهُ ظَرْفٌ » .

(٢) الْخَزَانَةُ ١ : ١٧٣ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ١٨٥ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ

١ : ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ . أُمُّ الْخِيَارِ : زَوْجَتُهُ . وَيَعْنِي بِالذَّنْبِ الشَّيْبَ وَالصَّلَعِ وَالشَّيْخُوخَةَ .

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لَبَسْتُ وَتَوْبٌ أَجْرُهُ (١)  
وقال النَّمِيرُ بْنُ تَوَلَبٍ (٢) :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ (٣)  
سمعناه من العرب ينشدونه . يريدون : نساء فيه ونسَرُّ فيه .  
وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : « شَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ  
مَرَعَى (٤) » . يُرِيدُ : تَرَى فِيهِ . وَقَالَ :

ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَذَنِي اللَّهُ رَابِعَةً تَعَوُّذُ (٥)  
فهذا ضعيفٌ ، والوجه الأكثرُ الأعرَفُ النصبُ ، وإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِهِوْلُهُمْ :

(١) ديوان امرئ القيس ١٥٩ والخزاعة ١ : ١٨٠ وابن الشجري ١ : ٩٣ ،  
٣٢٦ ط : « فتوب على » ، وأشير في حواشيها إلى رواية « نسيت » . وشاهده  
حذف الضمير من الخبر ، كالذي قبله . وصف أنه طرق محبوبته في ذهول على خيفة  
من الرقباء ، فجعل يزحف ، أي يمشي رويداً لئلا يشعر به .  
(٢) بعده في ط هنا : « وسمعناه من العرب ينشدونه » . وموضعه في الأصل  
بعد البيت .

(٣) الشننمري : هذا كالذي قبله عند سيويوه ، ويجوز عندى فيه وجه  
آخر ، وهو ما ساجز في البيت المتقدم من جعل الفعل نعتاً للاسم .  
(٤) في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٢٦ : « أي شهر ذو ثرى . والثرى :  
التراب الندى . والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول ،  
أي شهر ترى فيه أطراف العشب . والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ،  
أي شهر ذو مرعى » .

(٥) البيت من الحسين التي لا يعرف قائلها . الخزاعة ١ : ١٧٧ . قال  
ابن خلف : « يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن . ويجوز أن يريد  
ثلاث نسوة هوينه فقتلن هواه . أو يعنى غير ذلك مما يحتمله المعنى » .  
وهذا لأنه لا يعرف للبيت سابق ولا لاحق .

الذى رأيتُ فلان، حيث (١) لم يذكروا الهاء . وهو في هذا أحسن (٢) ، لأن  
 رأيتُ تمام الاسم ، به يَتِمُّ ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ ، فكَرِهوا طولَه حيث  
 كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كما كَرِهوا طولَ اشْهَبَابٍ فقالوا : اشْهَبَاب . وهو  
 في الوصف أمثلُ منه في الخبر (٣) وهو على ذلك ضعيفٌ ، ليس كحُسْنِه بالهاء ،  
 لأنَّه في موضع ما هو من الاسم وما يَجْزِي عليه ، وليس بمنقَطِعٍ منه خبراً  
 مبنياً عليه ولا مبتدأً ، فصارَعَ ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له  
 ولا منه في البناء . وذلك قولك : هذا رجلٌ ضربتهُ ، والناسُ رجلانِ : رجلٌ  
 أكرمتُهُ ورجلٌ أهنتُهُ ، كأنَّه قال : هذا رجلٌ مضروبٌ ، والناسُ رجلانِ :  
 رجلٌ مُكْرَمٌ ورجلٌ مُهَانٌ (٤) . فإن حذفتَ الهاء جازَ وكان أقوى ممَّا يكون  
 خبراً . وممَّا جاء في الشعر من ذلك قولُ جرير :

أَبْجَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ (٥)

(١) ط : « حين » .

(٢) عن السيرافي : حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة ، والصفة  
 والخبر . وحذفها في الصلة حسن وليس بدون إثباتها . وقد ورد بهما القرآن .  
 وحذفها في الصفة دون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن . وحذفها في الخبر قبيح .

(٣) بعده في الأصل : « يعني حذف الهاء » مع عدم نسبته إلى الأخفش .

(٤) ط : « وهذا رجلٌ مكرمٌ ورجلٌ مهانٌ » ، صوابه ما أثبت من الأصل .

(٥) ديوان جرير ٩٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٥٠ ، ٧٨ ، ٣٢٦ . وهو  
 شاهد لجواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جلته نعتاً ، لأنه مع المنعوت كالصلة  
 مع الموصول . وحذفها في الصلة حسن فصارعها النعت في ذلك .

يخاطب عبد الملك بن مروان قائلاً : ملكك العرب وأبجت حماها بعد إبانها  
 عليك ، وما حميت لا يستطيع أحد أن يستبيحها لقوة سلطانك . وتهامة : ما تسفل  
 من بلاد العرب ، ونجد ما ارتفع منها ، كفى بهما عن جميع بلاد العرب .

يريد الهاء . وقال الشاعر ، [ الحارث بن كلدة ] :

فما أذرى أغبرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا (١)

يريد : أصابوه ، ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف ، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم ، يعني الصلة . فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبنى على المبتدأ ، لأنه لا ينصب به . وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمام الاسم ، ألا ترى [ أن ] قولك مررت بزید الأحمر كقولك مررت بزید ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تمنعت فقلت : مررت بزید وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول الأحمر ، لم يكن تم الاسم ، فهو يجري منعوتاً بجرى [ مررت ] بزید إذا كان يعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته .

هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل

٤٦

مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل

[ وذلك قولك : رأيت زيدا وعمراً كلمته ] ورأيت عبداً لله وزيداً مررت به ، ولقيت (٢) قيساً وبكراً أخذت أباه ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً . وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنى على الفعل ، ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان

(١) أمالي ابن الشجرى ٥: ١ ، ٣٢٦ و ٣٣٤: ٢ وتفسير أبي حيان ٢١٩: ٨ والشاهد فيه كما قبله . والتناهي : التباعد .

(٢) في الأصل : « رأيت » ، وأثبت ما في ط .



لَا يَنْقُضُ الْمَعْنَى لَوْ بَنِيَتْ عَلَى الْفِعْلِ . وَهَذَا أَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مَا قَرَّبَ جَوَارَهُ مِنْهُ ، إِذَا كَانُوا يَقُولُونَ : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، لِأَنَّهُ يَلِيهِ ، فَكَانَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ — إِذَا كَانَ لَا يَمْتَنِعُ الْآخِرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ — أَقْرَبَ فِي الْمَأْخَذِ

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (١) » . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَعَادًا وَنَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقَرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ (٢) » . وَمِثْلُهُ : « فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ (٣) » . وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : كُنْتُ أَخَاكَ وَزَيْدًا كُنْتُ لَهُ أَخًا ، لِأَنَّ كُنْتُ أَخَاكَ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبْتُ أَخَاكَ . وَتَقُولُ : لَسْتُ أَخَاكَ وَزَيْدًا أَعْنُتُكَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُمَا فَعْلٌ وَتَصَرَّفٌ فِي مَعْنَاهَا كَتَصَرَّفُ كَانَ . وَقَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ الرَّبِيعُ بْنُ ضُبَيْعٍ الْفَرَارِيُّ (٤) :  
أَصْبَحْتُ لَا أَجْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٥)

(١) الْآيَةُ ٣١ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ .

(٢) الْآيَةُ ٣٨ — ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ . وَقُرِئَ : « وَنَمُودَ » بِمَنْعِ الصَّرْفِ .

(٣) الْآيَةُ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « ابْنُ ضُبَيْعٍ » صَوَابُهُ فِي ط وَجُمْهُرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٢٥٥ وَالْمَعْرِينِ ٦ وَالْحِزَانَةِ ٣ : ٣٠٨ . وَيَقُولُونَ : إِنَّ الرَّبِيعَ نِيفَ عَلَى مَائَتِي عَامٍ .

(٥) الْبَيْتَانِ فِي الْمَرَاJِعِ السَّابِقَةِ . وَفِي ط : « وَلَا أَرْدُ رَأْسَ الْبَعِيرِ » .

وَصَفَّ انْتِهَاءَ شَبِيئَتِهِ وَذَهَابَ قُوَّتِهِ فَلَا يَطْبِقُ حَمْلَ السَّلَاحِ لِحَرْبٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِذَا خَلَا بِالذُّبِّ خَشِيَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَا يَحْتَمِلُ الْعَوَاصِفَ وَبَرْدَهَا وَأَذَى الْمَطَرِ لَذَلِكَ . وَيُرْوَى : « أَنْ يَقِيرَا » مِنَ الْوَقَارِ ، أَيْ لَا يَمْلِكُ تَوْقِيرَ بَعِيرِهِ عِنْدَ النِّفَارِ . وَالرَّأْسُ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَمْلِكُهُ مِنْهُ وَيَحَاوُلُ تَسْكِينَهُ .

وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا

وقد يُبْتَدَأُ أَفِيحْمَلُ عَلَى مِثْلِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ ، وَهُوَ  
عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَقَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرُوكَلَّمْتُهُ (١) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَقَيْتُ  
زَيْدًا وَعَمَرُوكَلَّمْتُ مِنْهُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ فِعْلًا .  
فَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ (٢) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ (٣) .  
وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرَّفْعِ : عَبْدَ اللَّهِ لَقَيْتُ وَعَمَرُوكَلَّمْتُ أَخَاهُ ، [ وَخَالِدًا رَأَيْتُ ]  
وَزَيْدُوكَلَّمْتُ أَبَاهُ . هُوَ هَاهُنَا إِلَى الرَّفْعِ أَقْرَبُ ، كَمَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنْ  
النَّصْبِ أَبْعَدَ (٤) .

٤٧

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ  
أَنْفُسُهُمْ (٥) » ، فَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى [ أَنَّهُ ] يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ  
الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ [ الْحَالِ ] ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتًا وَلَمْ يَرِذْ أَنْ  
يَجْعَلَهَا وَاقًا عَظْفٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاقٌ الْإِبْتِدَاءِ .

وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ [ لِنَصْبِ الْأَوَّلِ ] قَوْلُهُ : مَا لَقَيْتُ زَيْدًا وَلَكِنْ  
عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقَيْتُ أَبَاهُ ، تُجْرِيهِ عَلَى قَوْلِكَ : لَقَيْتُ  
زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ ، يَكُونُ الْآخِرُ فِي أَنَّهُ يُدْخِلُهُ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا حَيْثُ

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « لَقَيْتُهُ » .

(٢) أَيْ فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ .

(٣) ط : « الْكَلَامِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، وَوَضَحَ أَنَّهُ مِنَ الْحَوَاشِي : « يَعْنِي أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ  
ضَرَبْتَ أَخَاهُ أَبْعَدُ مِنَ النَّصْبِ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي ضَرَبْتَهُ وَاقِعٌ بِهِ  
وَهُوَ فِي ضَرَبْتَ أَخَاهُ غَيْرُ وَاقِعٍ بِهِ » .

(٥) آلِ عَمْرَانَ ١٥٤ .

لم يُدْخِلْهُ ، لَأَنَّ بِلَ وَلَسْكَنَ لَا تَعْمَلَانِ شَيْئًا وَأَشْرِكَانِ الْآخِرَ مَعَ الْأَوَّلِ ،  
لَأَنَّهُمَا كَالَوَاوِ وَنَمَّ وَالْفَاءُ ، فَأَجْرُهَا (١) مُجْرَاهُنَّ فِيمَا كَانَ النِّصْبُ فِيهِ  
الْوَجْهَ (٢) وَفِيمَا جَازَ فِيهِ الرِّفْعُ .

هَذَا بَابُ يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِ بُنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً  
وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ

أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ جَازَ . فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَانَ  
بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً ، يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ  
لَقَيْتُهُ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ اخْتِيارَ فِيهِ النِّصْبُ كَمَا اخْتِيارَ  
فِيمَا قَبْلَهُ ، وَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمَرُو لَقَيْتُهُ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ ، إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَوَّلِ .  
وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْآخِرِ قُلْتَ : عَمَرُو لَقَيْتُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ وَعَمَرَا مَرَّتُ بِهِ ، إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَبِ .  
وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ رَفَعْتَ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرِّفْعَ وَالنِّصْبَ جَائِزٌ كِلَاهُمَا ، أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ  
وَعَمَرًا ، إِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ لَقَيْتَ عَمَرًا وَالْأَبَ . وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَقَيْتَ أَبَا عَمْرٍو  
وَلَمْ تَلْقَهُ (٣) رَفَعْتَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : زَيْدٌ لَقَيْتُهُ وَعَمَرُو ، إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدٌ  
لَقَيْتُهُ وَعَمَرًا . وَتَقُولُ أَيْضًا : زَيْدٌ أَلْقَاهُ وَعَمَرًا وَعَمَرٌ . فَهَذَا يُقَوِّى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ  
فِي الْوَجْهَيْنِ .

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « فَاجْرَوْهِنَّ » .

(٢) ط : « فِيمَا كَانَ فِيهِ النِّصْبُ الْوَجْهَ » .

(٣) أَيْ لَمْ تَلَقِ عَمَرًا ، وَإِنَّمَا لَقَيْتَ أَبَا زَيْدٍ وَأَبَا عَمْرٍو .

وتقول: زيدٌ ضربني وعمرؤ مررتُ به، إن حملته على زيد فهو مرفوعٌ<sup>(١)</sup> لأنه مبتدأ والفعل مبنيٌ عليه، وإن حملته على المنصوب قلت زيدٌ ضربني وعمرأ مررت به<sup>(٢)</sup> لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته. فإن قلت: ضربني زيدٌ وعمرأ مررت به، فالوجهُ النصبُ لأن زيدا ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته، وذَكَرْتَ المفعولَ الذي يجوز فيه النصب في الابتداء، فحملته على مثل ما حملت عليه ما قبله وكان الوجه، إذ كان ذلك يكون فيه [في] الابتداء.

وإذا قلت: مررتُ بزيد وعمرأ مررتُ به، نصبتَ وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلتُ ثم بنيتُ عليه المفعول وإن كان الفعل لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة، فكأنك قلت: مررتُ زيدا. ولولا أنه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدا<sup>(٣)</sup> مررتُ به، وقتٌ وعمرأ مررتُ به. ونحو ذلك قولك: خَشَنْتُ بَصْدْرَهُ<sup>(٤)</sup> فالصدرُ في موضع نصب وقد عَمِلْتَ الباء. و«كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ»<sup>(٥)</sup>، إنما هي كَفَى اللهُ، ولكنك لما أَدَخَلْتَ الباءَ عَمِلْتَ، والموضعُ موضعُ نصب وفي معنى النصب<sup>(٦)</sup>. وهذا قولُ الخليل رحمه الله.

٤٨

(١) ط: «رفع».

(٢) الكلام بعده إلى «مررت به» التالية ساقط من ط، وهو ضروري لصحة الكلام.

(٣) ط: «أزيدا».

(٤) في الأصل: «حسنت بصدرة» صوابه في ط. وانظر ما سبق في حواشي ص ٧٤.

(٥) الإسراء ٩٦. وفي ط: «ومثله: قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم».

(٦) ط: «والمعنى معنى النصب»..

وإذا قلت: عبد الله مررتُ به أجريتَ الاسمَ بعده مُجْراه بَعْدَ: زيدٌ لقيتهُ ،  
لأنَّ مررتُ بعبدِ الله يُجرى (١) مُجْرى لقيتُ عبدَ الله . وتقول : هذا ضاربُ  
عبدَ الله وزيداً يَمُرُّ به إن حملته على المنسوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو  
هذا رفعت . فإن أَلقيتَ النونَ وأنت تُريدُ معناها (٢) فهو بتلك المنزلة ،  
وذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيَضْرِبُهُ . ولولا أنه كذلك لما  
قلت : أزيداً أنت ضاربُهُ وما زيداً أنا ضاربُهُ . فهذا نحوُ مررتُ بزيدٍ ، لأنَّ معناه  
منوئاً وغيرَ منوئٍ سواءً ، كما أنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ فكأنَّكَ قلت :  
مررتُ زيدا .

وتقول: ضربتُ زيدا وعمراً أنا ضاربُهُ ، يُختارُ هذا كما يُختارُ في الاستفهام .  
ومما يُختارُ فيه النصبُ قولُ الرجل : مَنْ رَأَيْتَ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَ ، فتقول :  
زيداً رأيتهُ ، تُنْزِلُهُ منزلةَ قولك : كَلِمَتُ عَمْرٍا وَزَيْدًا لَقِيْتُهُ . ألا ترى أن الرجلَ  
يقول: مَنْ رَأَيْتَ فَتَقُولُ: زَيْدًا عَلَى كَلَامِهِ فَيَصِيرُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ رَأَيْتُ زَيْدًا  
وعمرًا ، يجرى على الفعل كما يجرى الآخرُ على الأولِ بالواو . ومثل ذلك قولك  
أَرَأَيْتَ زَيْدًا ، فتقول: لا ولكنَّ عَمْرًا مررتُ به . ألا ترى أنه لو قال لا ولكنَّ  
عَمْرًا ، لَجَرَى عَلَى أَرَأَيْتَ . فإن قال: مَنْ رَأَيْتَهُ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ فَأَجَبْتَهُ قُلْتُ زَيْدٌ  
رَأَيْتُهُ ، إلّا في قول من قال زيدا رأيتهُ في الابتداء ، لأنَّ هذا كقولك : أَيُّهُمْ  
مَنْطَلِقٌ وَمَنْ رَسُولٌ؟ فيقول فلانٌ . وإن قال : أَعْبَدَ اللَّهُ مررتُ به أمْ زَيْدًا  
قلت : زَيْدًا مررتُ به ، كما فعلتَ ذلك في الأول . فإن قلت لا بل زَيْدًا  
فانْصِبْ أَيْضًا كما تقول زيدًا إذا قال من رأيتهُ ؟ لأنَّ مررتُ به تفسيرهُ لقيتهُ

---

(١) ط : « تجريه » .

(٢) ينى الإضافة وإرادة المفعولية .

ونحوها . فإنما تحمّل الاسم على ما يحمّل السائل (١) ، كأنهم قالوا : أيهم أتيت ؟ فقلت زيدا .

ولو قلت : مررت بعمر و وزيدا لكان عربيا ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل المجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها ، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى . كما قال جرير :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ      أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارِ (٢)  
ومثله قول العجاج :

٤٩

\* يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا (٣) \*

[ كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا ] ، لأن معنى يَذْهَبْنَ فيه يسلكن .

ولا يجوز أن تُضْمَرَ فعلا لا يَصُلُّ إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ ، لأن حرف الجر لا يُضْمَرُ ، وسترى بيان ذلك . ولو جاز ذلك لقلت زيد تريد مراً يزيد .

(١) ط : « يحمل عليه السائل » .

(٢) ديوان جرير ٣١٢ . وتقديره أو هات مثل أسرة منظور ، حملا على معنى جئني ، التي هي بمنزلة هاتي . يخاطب الفرزدق مفتخرا عليه بسادات قيس لأنهم أخواله . وبنو بدر من فزارة وهم بنو بدر بن عمرو بن جوية بن لوزان ابن ثعلبة بن عدي بن فزارة ، وهم بيت فزارة وعددهم . ومنظور بن زبان بن سيار ابن عمرو ، من فزارة أيضا . جهرة ابن حزم ٢٥٦ - ٢٥٨ . وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، لأنه يتقوى بهم ؛ من الأسر وهو الشد .

(٣) لم أجده في ديوانه ولا ديوان رؤبة ، إذ لرؤبة أرجوزة على هذا الروي في ديوانه ٥٠ - ٥٧ . وصف ظمآن مرة يأتين نجدا ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ، وأخرى يسلكن الغور ، وهو تهامة وهي ما انخفض من بلاد العرب .

ومثل هذا « وَحُورًا عِينًا <sup>(١)</sup> » في قراءة أَبِي بِن كَسْبٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا <sup>(٢)</sup> وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو فَالْفِعْ ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : زَيْدًا رَأَيْتُهُ وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، لِأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقْطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ ، وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ يَصْرِفَانِ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصِبُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَا يُحْمَلُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِ كَمَا يُحْمَلُ بِنَمِّ وَالْفَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَرَّبُوا : « وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ <sup>(٤)</sup> » وَقَبْلَهُ نَصَبٌ <sup>(٥)</sup> ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا تَصْرِفُ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا أَنْ يُوَقَعَ بَعْدَهَا فَعْلٌ ، نَحْوُ أَمَّا زَيْدًا فَضَرِبْتُ .

وَلَوْ قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا فِيهَا أَوْ إِنْ فِيهَا زَيْدًا وَعَمْرُو أَدْخَلْتُهُ أَوْ دَخَلْتُ بِهِ ، رَفَعْتَهُ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : زَيْدًا أَدْخَلْتُهُ وَزَيْدًا دَخَلْتُ بِهِ ، لِأَنَّ إِنْ لَيْسَ بِفَعْلٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ فِيهِ فَاعِلٌ وَلَا يُؤْخَرُ فِيهِ الْاسْمُ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَعْلِ كَمَا أَنَّ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا وَثَلَاثِينَ رَجُلًا بِمَنْزِلَةِ ضَارِبِينَ عَبْدَ اللَّهِ <sup>(٦)</sup> وَلَيْسَ بِفَعْلٍ [ وَلَا فَاعِلٍ ] .

(١) الواقعة ٢٢ . والقراءة لأبي ر وعبد الله بن مسعود أيضا . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٠٦ . وفي الآية قراءات أخرى .

(٢) ط : « قَدْ لَقِيتُ زَيْدًا » .

(٣) يعني إلا أن يدخل على ما بعد أما وإذا ما ينصب ، فتقول : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو فَضَرِبْتُ . أَوْ مَا يَجْرُ فَتَقُولُ وَأَمَّا بِعَمْرُو فَتَرْت . وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ بِكَر . فَا بَعْدَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصِبُ أَوْ يَجْرُ . عَنْ السِّيرَافِيِّ .

(٤) سبق الكلام على الآية في ص ٨١ .

(٥) وهو قوله تعالى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا » .

(٦) في الأصل : « ضَارِبَ عَبْدَ اللَّهِ » ، وَأُثْبِتَ مَا فِي ط .

وكذلك ما أحسنَ عبدَ اللهَ وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجرينته — يُعْنَى أحسن — في الموضع (١) «تَجَرَّى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ولم يَجْجِ على أمثله ولا على إضارته ، ولا تقديمه ولا تأخيرته ولا تصرفه ، وإنما هو بمنزلة لَدُنْ غُدُوَّةٍ وَكَمْ رَجُلًا ، فقد عَمِلَ الفعل وليس بفعل ولا فاعل .

ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأوَّل ويكون الحرفُ الذي بين الأوَّل والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمَّ قولك : لَقِيتُ القومَ كُلَّهُمْ حتَّى عبدَ اللهَ لقيته ، وضربتُ القومَ حتَّى زيدًا ضربتُ أباه ، وأتيتُ القومَ أجمعينَ حتَّى زيدًا مررتُ به ، وهررتُ بالقومِ حتَّى زيدًا مررتُ به . فحتَّى تَجَرَّى الواو وثُمَّ ، وليست بمنزلة أَمَّا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْدَأُ وتقول : رأيتُ القومَ حتَّى عبدَ الله ، [ وَآسَكْتُ ] ، فَإِنَّمَا معناه أَنَّكَ قد رأيتَ عبدَ الله مع القوم كما كان رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك . وكذلك ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا أنا ضاربُهُ .

وتقول : هذا ضاربُ القومِ حتَّى زيدًا يضربه ، إذا أردتَ معنى التنوين ، فهي كالواو إلاَّ أَنَّكَ تَجَرَّى بها إذا كانت غايةً والمجرورُ مفعولٌ كما أَنَّكَ إذا قلتَ هذا ضاربُ زيدٍ غداً تَجَرَّى بكفِّ التنوين (٢) : وهو مفعولٌ بمنزلة منصوبًا منونًا ما قبله .

ولو قلت : هَلَاكَ القومُ حتَّى زيدًا أَهْلَكَتُهُ ، أَخْتِمْ النصبُ ، لِيُفَى على الفعل كما بُنِيَ ما قبله مرفوعا كان أو منصوبا ، كما فُعِلَ ذلك بعد ما بُنِيَ على الفعل وهو مجرورٌ .

(١) ط : « في هذه المواضع » .

(٢) ط : « كما أَنَّكَ قد تَجَرَّى في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وتكفِّ التنوين » .



فإن قلت : إنما هو لنصب اللفظ ، فلا تنصب بعد مررت بزيد وانصب بعد إن فيها زيدا . وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله إذا قلت عبد الله ضربته إذا كان بعده : وزيدا مررت به (١) .

وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربي . وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فإنما جاء بـ لقيته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول مررت بزيد وعبد الله مررت به . قال الشاعر [ وهو ابن مروان النحوي (٢) ] :

أَلَقَى الصَّحِيفَةَ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ ، أَلْقَاهَا (٣)

والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتداً وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء ، كأنك قلت لقيت القوم حتى زيد ملتي ، ومرتحت القوم حتى زيد مسرّح ، وهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلاً ، فإذا كان في الابتداء زيد لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز ههنا الرفع .

(١) يقول : من ذهب إلى اختيار نصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظاً لا لمراعاة البناء على الفعل منصوباً أو مرفوعاً ، وجب عليه أن لا ينصب في نحو مررت بزيد وعمرأ كلته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب . ومن ذهب إلى اختياره مراعاة للمعنى وجب نصبه لزيداً مررت به ، بعد عبد الله ضربته ، لأن عبد الله في معنى المفعول المنصوب .

(٢) العوَاب أنه مروان النحوي ، كما في معجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢٩٠ والحزانة ١ : ٤٤٥ . وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب ابن المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو .

(٣) الشعر في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة . وفي ذلك يقول المتلمس :

قذفت بها في الثنى من جنب كافر كذلك أقتو كل قط مضل  
وبعد يت مروان في الحزانة :

ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها

## هذا باب ما يُختار فيه النصبُ

وليس قبله منصوبٌ بُنيَ على الفعل ، وهو بابُ الاستفهام  
وذلك أنَّ من الحروفِ حُرُوفًا لا يُذكرُ بعدها إلاَّ الفعلُ ولا يكون  
الذي يليها غيره ، مُظهرًا أو مُضمرًا .

فما لا يليه الفعلُ إلاَّ مظهرًا : قَدْ ، وَسَوْفَ ، وَلَمَّا ، وَنَحْوُهُنَّ . فَإِنْ  
اضْطُرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ الاسمَ وقد أوقع الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حدُّ  
الإعرابِ إلاَّ النَّصْبُ ، وذلك نحوُ لم زيدًا أَضْرِبْهُ ، [ إذا اضْطُرَّ شاعرٌ فَقَدَّمَ  
لم يكن إلاَّ النَّصْبُ في زيدٍ ليس غيره ، لو كان في شعرٍ ] ، لأنَّه يُضْمِرُ الفعلُ  
إذا كان ليس مما يليه الاسمُ ، كما فعلوا ذلك في مواضع سترها إن شاء الله .

وأما ما يجوز فيه الفعلُ مضمرًا ومظهرًا ، مقدِّمًا ومؤخِّرًا ، ولا يستقيم  
أنْ يُبْتَدَأَ بعده الأسماءُ ، فهَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا وَأَلَّا . لو قلتَ : هَلَّا زيدًا  
ضربتَ وَلَوْلَا زيدًا ضربتَ وَأَلَّا زيدًا قُلتَ جاز (١) . ولو قلتَ : أَلَّا زيدًا  
وهلَّا زيدًا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز . وإِنَّمَا جاز ذلك لأنَّ فيه معنى  
التحضيض والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك .

ولو قلتَ : سَوْفَ زيدًا أَضْرِبُ لم يحسن ، أو قد زيدًا لقيتُ لم يحسن ،  
لأنَّها إِنَّمَا وُضِعَتْ للأفعال ، إلاَّ أنَّه جاز في تلك الأحرف التأخيرُ والإضمارُ ، لما  
ذكرت لك من التحضيض [ والأمر ] .

وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلاَّ الفعل (٢) إلاَّ أنَّهم قد توسَّعوا فيها

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) ط : « كذلك بنيت للفعل » .

فابتدوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك . ألا ترى أنهم يقولون : هل زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ في الدار ، [ وكيف زيدٌ آخذٌ ] . فإن قلت : هل زيداً رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبِجٌ ولم يَجْزُ إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقَدْرٍ ونحوها . وهو في هذه أحسن ، لأنه يُبتدأ بعدها الأسماء . وإِنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب<sup>(١)</sup> ، وأنه يريد [ به ] من المخاطب أمراً لم يَسْتَقِرَّ عند السائل . ألا ترى أن جوابه جَزْمٌ<sup>(٢)</sup> . فلهذا اختير النصب وكرِّهوا تقديم الاسم ، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه<sup>(٣)</sup> وقد يصير معنى حديثها إليه<sup>(٤)</sup> . وهي غير واجبة كالجزاء ، فقبِج تقديم الاسم [ لهذا ] . ألا ترى أنك إذا قلت : أين عبدُ الله آتِه ، فكأنك قلت : حينما يَكُن آتِه .

وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في هَلأ ، [ وذلك ] لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول [ عنه ] إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإِنما تركوا الألف في مَنْ ، ومتى ، وهل ، ونحوهن حيث أَمِنُوا الالتباس . ألا ترى أنك تَدْخِلُهَا على مَنْ إذا تَمَّتْ بصلتها ، كقول الله عزَّ وجلَّ : « أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا

(١) يعنى غير واقع ، يجوز أن يقع ولا يقع .

(٢) السيرافى : يعنى ألا ترى أن جواب الاستفهام جزم كما يكون جواب الأمر . تقول أين زيد آتِه ، كما تقول اتنى آتِك .

(٣) أى جواب الجزاء . وفى الأصل : « كجوابها » وأثبت ما فى ط .

(٤) أى إذا قلت أين زيد آتِه ، فأين زيد استفهام بمنزلة الشرط لأن بعده جزاء كما بعد الشرط جزاء .

يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup> . وتقول : أَمْ هَلْ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَدْ ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكَوا  
 الألفَ استغناءً ، إِذْ كَانَ هَذَا [ الْكَلَامُ ] لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ . وسوف  
 تراه إِذَا شَاءَ اللَّهُ مُتَبَيِّنًا أَيْضًا . فَمَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ إِنْ فِي بَابِ الْجَزَاءِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُ  
 الْإِسْمِ فِيهَا ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ : إِنْ اللَّهُ أَمَكَّنَنِي مِنْ فَلَانٍ فَعَلْتُ [ كَذَا  
 وَكَذَا ] . وَيُخْتَارُ فِيهَا النِّصْبُ ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ الْفِعْلَ فِيهَا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلَى  
 إِذَا اجْتَمَعَ هُوَ وَالْإِسْمُ . وَكَذَلِكَ كُنْتَ فَاعِلًا فِي إِنْ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لِلْفِعْلِ .  
 وَسَتَرَى بَيَانَ ذَلِكَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ .

٥٢

فَالْألفُ إِذَا كَانَ مَعَهَا فِعْلٌ ، بِمَنْزِلَةِ لَوْلَا وَهَلَّا ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا شِئْتَ رَفَعْتَ  
 فِيهَا . وَهُوَ فِي الألفِ<sup>(٢)</sup> أَمَلٌ مِنْهُ فِي مَتَى وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِيهَا مَعَ أَنَّكَ  
 تَبْتَدِئُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ أَنَّكَ تَقْدُمُ الْإِسْمَ قَبْلَ الْفِعْلِ<sup>(٣)</sup> ، وَالرَّفْعُ فِيهَا  
 عَلَى الْجَوَازِ<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي هَلَا وَلَوْلَا ، لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ<sup>(٥)</sup> . وَلَيْسَ  
 جَوَازُ الرَّفْعِ فِي الألفِ<sup>(٦)</sup> مِثْلَ جَوَازِ الرَّفْعِ فِي ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلِمَتُهُ ،  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ هَذَا عَلَى الْجَوَازِ ،

(١) الآية ٤٠ من فصلت

(٢) ط : « والرفع مع الألف » .

(٣) أى الاسم المنصوب الذى يعمل فيه الفعل الذى بعده .

(٤) أى على أنه جائز لا على أنه مختار .

(٥) لى فلا تقول هلا زيد قائم ، وجائز أن تقول هلا زيدا أكرمه أى

هلا أكرمت زيدا أكرمه .

(٦) فى الأصل : « فى الاستفهام » ، ووجهه ما أثبت من ط .

وليكون معنى واحداً ، فهذا أقوى . والذي يُشبهه من حروف الاستفهام الألف (١) .

[واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته ، لم يجوز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعل نحو ضارب ، جاز في الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ، لو قلت : هل زيدٌ أنا ضاربه لكان جيئدا في الكلام ، لأن ضارباً اسمٌ وإن كان في معنى الفعل . ويجوز النصب في الشعر (٢) ] .

### هذا باب ما ينصب (٣) في الألف

تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيداً مرت به ، وأعمرأ قتلت أخاه ، وأعمرأ اشتريت له ثوبا . ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام . قال جرير :

(١) بعده في الأصل نص أرى أنه ليس من صلب الكتاب ، وهو : « وقوله ليس جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرأ كلمته مثله في الألف . يعني أن قوله أزيد ضربته أقبح من لقيت زيدا وعمرأ ضربته ، لأنه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى . وقولك أزيد ضربته فيه حرف هو بالفعل أولى ، وهو الألف » .

(٢) هذه الفقرة كلها ساقطة من الأصل .

(٣) ط : « ينتصب » .

أَتَعْلِبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخَشَابَا (١)

فَإِذَا أَوْقَعْتَ عَلَيْهِ [الفعل] أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبِيهِ نَصَبْتَهُ ، وَتَفْسِيرُهُ ههنا  
هو التفسيرُ الَّذِي فُسِّرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ : أَنَّكَ تُضَيِّرُ فِعْلًا هَذَا تَفْسِيرُهُ . إِلَّا أَنَّ  
النَّصْبَ هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ ههنا ، وَهُوَ حَدُّ الْكَلَامِ . وَأَمَّا الْإِنْتِصَابُ ثُمَّ وَهَاهُنَا  
فَمِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ كُنْتَ فَعْلٌ وَالْمِثْلُ  
مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ . وَمِثْلُهُ أَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ  
قَوْلِكَ أَزِيدًا لَقِيتَ أَخَاهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : مَا أَذْرِي أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ أَمْ عَمْرًا ، وَمَا أُبَالِي أَعْبَدَ اللَّهُ  
لَقِيتُ أَخَاهُ أَمْ عَمْرًا ، لِأَنَّهُ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ تِلْكَ الْأَلْفُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ  
أَزِيدًا لَقِينَهُ أَمْ عَمْرًا .

وَقَوْلُ : أَعْبَدُ اللَّهَ ضَرَبَ أَخُوهُ زَيْدًا ، لَا يَكُونُ إِلَّا الرِّفْعُ ، لِأَنَّ الَّذِي  
مِنْ سَبَبِ عِبَادَةِ اللَّهِ [مَرْفُوعٌ] فَاعِلٌ ، وَالَّذِي لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ مَفْعُولٌ ، فَيَرْتَفِعُ  
إِذَا ارْتَفَعَ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ ، كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا انْتَصَبَ (٢) ، وَيَكُونُ الْمَضْمَرُ مَا يَرْفَعُ

٥٣

(١) دِيوَانُ جَرِيرِ بْنِ ٦٦ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ : ٣٣١ وَ ٢ : ٣١٧ . وَتَعْلِبَةُ  
هِيَ تَعْلِبَةُ بْنُ يَرْبُوعَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَيْمٍ . وَرِيحٌ مِنْ يَرْبُوعَ  
ابْنِ حَنْظَلَةَ . وَطَهِيَّةُ ابْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ . وَالْخَشَابَا : قِبَائِلُ مِنْ أَبْنَاءِ مَالِكِ  
ابْنِ حَنْظَلَةَ . جَهْرَةُ ابْنِ حَزْمٍ ٢٢٤ — ٢٢٨ . وَتَقْدِيرُهُ : أَظَلَمْتُ تَعْلِبَةَ عَدَلْتُ  
بِهِمْ طَهِيَّةً ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . يَهْجُو الْفَرَزْدَقُ فَاحِرًا عَلَيْهِ بِرَهْطِهِ الْأَدْنَى إِلَيْهِ مِنْ تَيْمٍ ؛  
لِأَنَّ تَعْلِبَةَ وَرِيحًا مِنْ بَنِي يَرْبُوعَ ، وَجَرِيرُ بْنُ كَلِيبٍ مِنْ يَرْبُوعَ . وَأَمَّا طَهِيَّةُ  
وَالْخَشَابَا فَمِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، وَالْفَرَزْدَقُ مِنْ بَنِي دَارِمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ ،  
فَهُمْ أَدْنَى إِلَى الْفَرَزْدَقِ .

(٢) هَذَا مَا فِي ط ، وَفِي الْأَصْلِ : « فَرَفَعَ . . . كَمَا انْتَصَبَ . . . » .

كما أضمرت في الأول ما ينصب ، فإنما جعلَ هذا المظهر بيانَ ما هو مثله .  
فإن جعلتَ زيدا الفاعِلَ قلت : أعبدَ اللهَ ضربَ أخاه زيدٌ .

وتقول : أعبدُ اللهَ ضربَ أخوه غلامه إذا جعلتَ الغلامَ في موضع زيد حين (١) قلتَ أعبدُ اللهَ ضربَ أخوه زيدا ، فيصيرُ هذا تفسيرا لشيء رَفَعَ عبدَ اللهَ لأنَّه يكونُ (٢) مُوقِعًا للفعلِ بما يكون من سببه كما يوقعه بما ليس من سببه ، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يُتكلَّمُ به : أعبدُ اللهَ أهانَ غلامه أو عاقبَ غلامه ، أو صار في هذه الحال [ عند السائل وإن لم يكن ] ثم فسر .

وإن جعلتَ الغلامَ في موضع زيد حين رفعتَ زيدا نصبتَ فقلت : أعبدَ اللهَ ضربَ أخاه غلامه ، كأنه جعله تفسيرا لفعلِ غلامه أو وقعهُ عليه ، لأنَّه قد يُوقع الفعلُ عليه ما هو من سببه كما يوقعهُ هو على ما هو من سببه ، وذلك قولك : أعبدُ اللهَ ضربَ أباه ، وأعبدَ اللهَ ضربَ أبوه ، فجري (٣) مجرى أعبدُ اللهَ هو ضربَ زيدا ، وأعبدَ اللهَ ضربَ زيدٌ ، كأنه في التمثيل تفسيرُ لقوله : أعبدَ اللهَ أهانَ أباهُ غلامه ، وأعبدَ اللهَ ضربَ أخاه غلامه (٤) ، ولا عليك أقدمتَ الأخَ أم أخرتَه ، أم قدّمتَ الغلامَ أم أخرتَه ، أيهما ماجعلته كزيد مفعولا فالأولُ رفعٌ . وإن جعلته كزيد فاعلا فالأولُ نصبٌ .

وتقول : السَّوْطُ ضربُ به زيدٌ ، وهو كقولك : السَّوْطُ ضربتَ به . وكذلك اِطْلُوانَ أُكِلَ اللحمُ عليه ، و [ كذلك ] أزيدًا تُحْمِتُ به أو تُسَيِّ به

(١) ط : « حيث » .

(٢) في الأصل : « لا يكون » ، ووجهه من ط .

(٣) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « ضربه أخوه ، جرى » .

(٤) في الأصل : « تفسير لقوله أعبد الله أهانه غلامه ضرب أخاه غلامه » .

عمرُو ، لأنَّ هذا في موضع نصب ، وإِنَّمَا تَعْتَبِرُهُ أَنَّكَ لو قلت : أَلَسَوْطَ ضَرَبْتَ فَكانَ هذا كلاماً ، أو أَخِلَّوْا نَ أَكَلْتَ ، لم يكن إلا نصباً ، [ كما أَنَّكَ لو قلت : أزيداً مررتَ فَكانَ كلاماً لم يكن إلا نصباً ] . فمن ثَمَّ جُعِلَ هذا الفعل الذي لا يَظهر تَفسيرُهُ تَفسيرَ ما يَنْصَبُ .

فاعتَبِرْ ما أَشْكَلَ عَلَيْكَ من هذا بِذا . فَإِنْ قلت : أزيدُ ذَهَبَ به أو أزيدُ أَنْطَلِقَ به ، لم يكن إلا رفعا ، لأنَّكَ لو لم تَقُلْ « به » فَكانَ كلاماً لم يكن إلا رفعا ، كما قلت : أزيدُ ذَهَبَ أَخُوهُ ، لأنَّكَ لو قلت : أزيدُ ذَهَبَ لم يكن إلا رفعا .

وتقول : أزيداً ضَرَبْتَ أَخاهُ ، لأنَّكَ لو أَلْقَيْتَ الْأَخَ قلت : أزيداً ضَرَبْتَ . فاعتَبِرْ هذا بهذا ، ثم اجْعَلْ كُلَّ واحدٍ جِئْتَ به تَفسيرَ [ ما هو ] مثله .

واليومُ وَالظُرُوفُ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ، إِذَا لم يكنْ ظُرُوفًا . وذلك [ قولك ] : أَيَوْمَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ، كَقَوْلِكَ : أَعْمَرًا تَكَلَّمَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَيَوْمَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ ، كَقَوْلِكَ : أزيدُ يَذْهَبُ به . ٥٤

وتقول : أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ، تُجَرِّبُهُ هَاهُنَا مُجَرِّى أَنَا زَيْدُ ضَرَبْتَهُ ، لأنَّ الذي يَلِي حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ أَنْتَ ثُمَّ أَبْتَدَأْتَ هَذَا وَلَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ وَلَا شَيْءٌ هُوَ بِالْفِعْلِ وَتَقْدِيمِهِ أَوَّلَى . إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ كَمَا تَنْصَبُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وَأَمْرُهُ [ هَا ] هُنَا عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدُ ضَرَبْتَهُ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ قلت : أَكُلَّ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ فَهُوَ نَصَبٌ ، كَقَوْلِكَ : أزيداً تَضْرِبُهُ

---

(١) أبو الحسن : « أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ النَّصْبُ أَجُودَ ، لأنَّ أَنْتَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْتَفِعَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ إِذَا كَانَ لَهُ فِعْلٌ فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ أَنْتَ سَاقِطًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ » .



كلّ يوم ، لأنّ الظرف لا يفصل في قولك : ما اليوم زيدٌ ذاهباً ، وإنّ اليومَ عمراً منطلقاً ، فلا يحجز هاهنا كما لا يحجزُ نَمَةً .

وتقول : أعبدُ الله أخوه تَضربه ، كما تقول : أأنت زيدٌ ضربه ، لأنّ الاسم هاهنا بمنزلة مبتدئ ليس قبله شيء . وإنّ نصبته على قولك : زيدا تضربه قلت : أزيداً أخاه تضربه ، لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره (١) .

ومن [ قال : زيدا ضربه ] قال : أزيداً أخاه تضربه ، فإنما نصب زيداً لأنّ ألف الاستفهام وقعت عليه ، والذي من سببه منصوبٌ . وقد يجوز الرفع في أعبدُ الله مرتّ به ، على ما ذكرت لك ، وأعبدُ الله ضربت أخاه . [ وأما قولك : أزيدا مرتّ به فبمنزلة قولك : أزيدا ضربه ] . والرفع في هذا أقوى منه في أعبدُ الله ضربه ، وهو أيضاً قد يجوز إذا جاز هذا كما كان [ ذلك فيما ] قبله من الابتداء ، وما جاء بعد ما بُنى على الفعل . وذلك أنه ابتداءً

---

(١) أبو الحسن : « أزيداً أخاه تضربه الوجه النصب ، لأن زيداً ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر ، وذلك الفعل يقع على أخيه . وأما أزيد أخوه يضربه فليس الفعل من زيد في شيء ، لأنه إنما وقع على الأخ . وليس الفعل لزيد إلا في قول من قال زيداً ضربه . وأما من يقول أزيداً أخاه يضربه ، فينصب الأخ بفعل مضمر ، وينصب زيداً بفعل آخر هذا في المضمر تفسيره . وقد قال قوم : لا نقول في زيد إلا الرفع وإن نصبنا الأخ ، لأن الذي يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيراً للمضمر يقع على زيد . فنقول : أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد فسرهُ الفعل الآخر الظاهر ، وقد استبان حتى صار كالظاهر ، فكيف لا يفسر المضمر الأول ، وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيراً لهما جميعاً ، إذ كانا فعلين وكانا في معنى هذا الظاهر » .

عبدَ الله وجعل الفعلَ في موضعِ المبنى عليه ، فكأنه قال : أَعْبَدُ اللهَ أَخَوْكَ<sup>(١)</sup> .  
فمن زعم أنه إذا قال : أزيداً مررت به إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له  
أن يجزّئه ، لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة .

وإذا عملت<sup>(٢)</sup> العربُ شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب  
والرفع ، تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ . وتقول : زيدا ، تريد : عليك زيدا .  
وتقول : الهلالُ ، تريد : هذا الهلال ، فكلُّه يعمل عمله مظهراً .

ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل  
على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحَيْثُ . تقول : إذا عبدَ الله تلقاه

(١) قال أبو الحسن : « تقول أزيداً لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه  
إلا النصب وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل  
من الفعل ، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل ، لأن المنفصل يعمل كعمل  
سائر الأسماء ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك أزيد  
لم يضرب إلا إياه ، لأن فعل زيد إذا كان مع اسم ، يعنى ضمير الفاعل الذي في  
يضرب ، غير منفصل لم يتعد إلى زيد ولم يتعد فعل زيد إليه . ألا ترى أنك لا تقول  
أزيداً ضرب وأنت تريد أزيداً ضرب نفسه . ولا أزيداً ضربه وأنت تريد أن توقع  
فعل زيد على الماء والماء لزيد ، فلذلك لم تعمل في زيد . فإن قيل : الخوان أكل  
عليه اللحم ، فتنصب الخوان ، وأنت لا تقول الخوان أكل اللحم ؟ فلا اللحم اسم  
منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها في الأول ، فجرت كلها على ذلك كما تقول  
الدرهم أعطيته زيداً . فاللحم اسم منفصل إلا أنه لا يقع على الخوان إلا بحرف  
جر ، والأسماء غير المنفصلة لم تجر مجراها ، لأن المنفصلة إن كان فيها مالا يجوز  
أن يلفظ به فقد يكون من المنفصلة ما يلفظ به كثيراً على أن تعمل أحدها في الآخر  
شبهت مالا يحسن في التقديم بهذا الذي يحسن . وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها  
شيء تشبه به . »

(٢) في الأصل و ط : « وإذا عملت » .

فأكرمه ، وحيث زيدا نَجَدُهُ فأكرمه ؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأتها الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل . لو قلت : اجلس حيث زيدٌ جلسٌ وإذا زيدٌ يجلسُ<sup>(١)</sup> كان أقبحَ من قولك : إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ ، وحيث [ يجلسُ ، وحيث ] جلس . والرفع بعدها جائز ، لأنَّك قد تبتدئ الأسماء بعدها فتقول : اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ ، واجلس إذا عبدُ الله جلس .

ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه<sup>(٢)</sup> . تقول : نظرتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، لأنَّك لو قلت : نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ ، لحسن . وأما إذا فيحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قائمٌ ، و [ جئتُ ] إذ عبدُ الله يقوم ، إلَّا أنها في فَعَلٍ قبيحة ، نحو قولك : جئتُ إذ عبدُ الله قام . ولكن [ إذ ] إنما يقع في الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنت تبتدئ الاسم بعدها ، فحسن الرفع .

ومما ينتصب أوَّلُه لأنَّ آخره ملتبس بالأول ، قوله : أزيذا ضربتَ عمرًا وأخاه ، وأزيذا ضربتَ رجلاً يُحبُّه ، وأزيذا ضربتَ جاريتينِ يحبُّهما ، فإنَّما نصبت الأول لأنَّ الآخر ملتبس به ، إذ كانت صفته ملتبسة به<sup>(٣)</sup> . وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدَّم فيه الصفة ، فاحسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسن فليس ملتبسًا به . ألا ترى أنَّك تقول : مررت برجلٍ منطلقٍ جاريتانِ يحبُّهما ، ومررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ وأخوه ؛ لأنَّك لمَّا أشركت بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبسًا بالأخ فالتبس

(١) ط : « أو اجلس إذا زيد يجلس » .

(٢) يعني إذا الفجائية .

(٣) هذا الصواب من ط ، وفي الأصل : « إذ كان صفة ملتبسة به » .

برجل ، ولو قلت : أزيذا ضربت عمرا وضربت أخاه لم يكن كلاما ، لأن عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به . ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل قائم عمرؤ وقائم أخوه لم يجز ، لأن أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبسا<sup>(١)</sup> .

هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين

تجرى الفعل كما يجري في غيره تجرى الفعل

وذلك قولك : أزيذا أنت ضاربهُ ، وأزيذا أنت ضاربُ له ، وأعمرا أنت مُكْرِمُ أخاه ، وأزيذا أنت نازلٌ عليه . كأنك قلت : أنت ضاربٌ ، وأنت مُكْرِمٌ ، وأنت نازلٌ ، كما كان ذلك في الفعل ، لأنه يجري مجراه وَيَعْمَلُ في المعرفة كلها والنكرة ، مقدما ومؤخرا ، ومظهرا ومضمرا .

(١) بعده في الأصل نص لعله تعليق ، مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو :

« وهذه مسائل متصلة بقوله أزيذا لم يضره إلا هو :

تقول : أأخواك ظناهما منطلقين ، فلا أخوين ههنا سيان : مرفوع ومنصوب ، وهما جيماً غير منفصلين ، فحملت الأول على المرفوع ، من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمرة ، نحو ظنهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما . ولا يتعدى فعل المضمرة إلى الظاهر في هذا الباب ، ولكن يتعدى فعل المضمرة إلى المضمرة ، مثل قولك أظنني ذاهباً وظننتي ذاهباً . وتقول : إياها ظنا منطلقين لأنك تقول : إياها ظن أخواك منطلقين ، إذا كانا ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمرة المرفوع إلى المضمرة المنصوب في هذا الباب في الشك والعلم .

وتقول : أنت حسبتك منطلقاً وإياك حسبتك منطلقاً . وتقول : أعبد الله أخوه تضر به ، كما فعلت ذلك في قولك أنت زيد ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبته على قولك زيدا ضربته قلت أزيذا أخاه تضر به .»

وكذلك : أَلَدَارُ أَنْتَ نَازِلٌ فِيهَا .

وتقول : أَمَرًا أَنْتَ وَاجِدٌ عَلَيْهِ ، وَأَخْلَدًا أَنْتَ عَالِمٌ بِهِ ، وَأَزِيدًا أَنْتَ رَاغِبٌ فِيهِ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ عَلَيْهِ وَبِهِ وَفِيهِ مِمَّا هَاهُنَا لَتَعْتَبَرَ ، لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ إِلَّا مِمَّا يَنْتَصِبُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ تَرْغَبُ فِيهِ ، وَأَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ تَعْلَمُ بِهِ ، وَأَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ تَحْدُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا اسْتَفْهَمْتَهُ عَنْ عِلْمِهِ بِهِ وَرَغْبَتِهِ فِيهِ فِي حَالِ مَسْأَلَتِكَ .

ولو قال : أَلَدَارُ أَنْتَ نَازِلٌ فِيهَا ، فَجَعَلَ نَازِلًا اسْمًا رَفَعَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَدَارُ أَنْتَ رَجُلٌ فِيهَا .

ولو قال : أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ فَعَمَلُهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : [ أَزِيدُ ] أَنْتَ أَخُوهُ جَازٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّصْبِ : أَزِيدَا أَنْتَ مُحْبِسٌ عَلَيْهِ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ مُكَابِرٌ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْفَعْلُ وَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ الْأَسْمِ رَفَعَ .

وكذلك جميعُ هذا ، ففَعُولٌ مِثْلُ يُفَعِّلُ ، وَفَاعِلٌ مِثْلُ يَفْعَلُ .

ومِمَّا يُجْرَى بِجَرَى فَاعِلٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ فَوَاعِلٌ <sup>(١)</sup> ، أَجْرَوهُ مُجْرَى فَاعِلَةٍ حَيْثُ كَانُوا جَمْعَهُ وَكَسَرُوهُ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِفَاعِلِينَ وَفَاعِلَاتٍ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ . وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ :

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ <sup>(٢)</sup>

(١) ط : « ومما تجر به مجرى أسماء الفاعلين فواعل » .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ٩٢ والخزانة ٣ : ٤٦٦ والمعنى ٣ : ٥٥٨ والإيضاح ٢٨٧ . وشاهده إعمال « عواقد » لأنه جمع عاقدة . يصف رجلا شهيم الفؤاد ماضياً ، وأن علة نجاته أن النساء حملن به وهنَّ عواقد لنطقهن . وحبك النطاق : مشددة ، واحداً جاك . والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه =

وقال العجاج :

\* أَوَالفَأَمَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَيِّ (١) \*

وقد جعل بعضهم فعلاً بمنزلة فواعل ، فقالوا : قُطَانُ مَكَّةَ ، وَسُكَّانُ  
الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، لأنه جمعٌ كفواعل .

وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان  
على بناء فاعلٍ ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن  
يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعولٌ ، مفعالٌ  
ومفعال (٢) ، وفعلٌ . وقد جاء : فعيلٌ كرحيمٍ وعليمٍ وقديرٍ وشميعٍ وبصيرٍ ،  
يجوز فيهنّ ما جاز في فاعلٍ من التقديم والتأخير ، والإضمار والإظهار (٣) .  
لو قلت : هذا ضروبُ رموسِ الرجالِ وسوقِ الإبلِ ، على : وضروبُ سوقِ  
الإبلِ جاز ، كما تقول [ هذا ] ضاربُ زيدٍ وعمرا ، تُضْمِرُ وضاربُ عمرا .

ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعلٍ ، قول ذى الرمة :

يُجُومُ عليها نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنِيهِ الشَّبَحُ يَنْهَضُ (٤)

= على أسفله تقيمه مقام السراويل . والمهيل : الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهيل ،  
أى فقد أمه له . والولد إذا حلت أمه به كرها خرج مذكراً نجيباً فيما تزعم  
الرب . « وما » هى رواية الأصل والديوان ومعظم أصول ط . وى :  
« بمن » . وفى ط والديوان والخزانة والإنصاف : « فشب » .

(١) سبق إنشاده والكلام عليه فى ص ٢٦ برواية « قواطنا » .

(٢) ط : « ومفعال ومفعال » .

(٣) ط : « والإظهار والإضمار » .

(٤) ديوان ذى الرمة ٣٢٤ . يصف ظليها ، وهو ذكر النعام . يقول : يهجم  
نفسه على البيض ، أى يلقيها عليها حاضناً لها ، فإذا فوجيء بشبح أى شخص ،  
فارق بيضه ونهض هارباً . والشبح بسكون الباء : لغة فى الشبح بفتحها . وشاهده  
إعمال هجوم مبالغة هاجم .

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

قَلْبِي دَيْنُهُ وَاهْتِاجُ الشَّقْوَى لَهَا عَلَى الشَّقْوَى إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ<sup>(١)</sup>

٥٧

وقال القلاخ :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بُولَاجٍ الْخَوَالِفِ أَغْقَلًا<sup>(٢)</sup>

ومعناها من يقول : « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » . وقال :

بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ، رُؤُوسَ الدَّارِ عَيْنَ ضَرْوبِ<sup>(٣)</sup>

وقال أبو طالب بن عبد المطلب :

ضَرْوبٌ بَنَصِلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ<sup>(٤)</sup>

(١) لم أجده في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعار الهذليين ، والصواب أنه للراعي كما في اللسان (هيج) والعيني ٣ : ٥٣٧ . وصف امرأة أنها لو نظر إليها راهب لأبغض دينه وتركه واهتاج ، شوقا إليها . وأنها لإفراط حسناتها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا .

وشاهده إعمال « هيج » وهو مبالغة ، عمل مؤخرأ كعمله مقدماً .

(٢) العيني ٣ : ٥٣٥ . أخو الحرب ، الملازم لها المتبني المستند . والجلال : جمع جل ، بالضم وأصله ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها . والولاج الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها ، لضعف همته وعجزه . والخوالف ، جمع خالفة ، وهي عمود في مؤخر البيت . والأعقل : الذي تصطك ركبته في المشي ضعفاً أو خلقة .

(٣) وصف شجاعاً كريماً . اللأواء : الشدة . عني أنه يكنى قومه الشدة ومرة الزمان . يحمده يومه ، أي تحمد أيامه ، أما في الحرب فلبسأله ، وأما في السلم فلعطائه وبذله . والدارع : لابس الدرع .

(٤) ديوان أبي طالب الورقة ١١ والخزانة ٣ : ٤٤٦ وابن الشجري ٢ : ١٠٦ . والعيني ٣ : ٥٣٩ . يرى أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان زوج أخته هاتكة بنت عبد المطلب . نصل السيف : شفرته . وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فحرت ثم نحروها .

وقد جاء في قيل وليس في كثرة ذلك ، قال ، وهو عمرو بن أحر<sup>(١)</sup> :  
 أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ تَمَحَّجٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُومٌ<sup>(٢)</sup>  
 وقال : « إِنَّهُ لَمِنْ حَارٍ بَوَائِكُهَا »<sup>(٣)</sup> .

٥٨

وَفَعِلٌ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ بكَثِيرٍ .  
 وأجروه حين بنوه للجمع كما أجرى في الواحد<sup>(٤)</sup> ليكون كفواً لعل حين  
 أجرى مثل فاعلٍ ، من ذلك قول طرفة :

(١) ط : « وليس ككثرة ذلك ، قال الشاعر » ، فقط . على أن نسبته  
 إلى عمرو بن أحر خطأ ، وإنما هو للبيد في ديوانه ١٢٥ من قصيدة طويلة .  
 وانظر الخزانة ١ : ٣٣٤ و ٣ : ٥٦ والعين ٣ : ٥١٣ واللسان (عضد ، عمل) .  
 (٢) شاهده إعمال « شنج » في عضادة . وشنج مبالغة شانج ، أى ملازم .  
 والمسحل : الحمار الوحشى ، وسحيله : نهاقه كأنه سحل المبرد . والمضادة .  
 الجانب ، أو معناه إلى جانب عضدها . والسمحج : الأتان الطويلة الظهر .  
 والسراة : أعلى الظهر . والنذب : آثار الجراح ، جمع ندبة . والكوم : الجراح  
 جمع كلم . يقول : هى ترعحه وتسكله تخلصاً من حمله عليها . وفي ط : « بسراتها  
 ندبه » ، وكذلك في الديوان ، وأثبت ما فى الأصل ومعظم المراجع . وقد خولف  
 سيويوه في هذا بجعل « عضادة » منصوباً على الظرفية . والظرفية مع رواية  
 « بسراتها » لا بأس بها ، ولكن مع رواية « بسراته » تصور المير بصورة  
 الدليل المعضض العاجز ، فلا يستقيم معها التشبيه .

(٣) في اللسان : « ومن كلامهم إنه لمنحار بوائكها » . ناقة بائك : سمينة خبار  
 فنية حسنة .

(٤) ط : « وأجروه حين بنوه للجمع يعنى فمولا ، كما كان أجرى في الواحد » .  
 ولا ريب أن عبارة « يعنى فمولا » دخيلة ، من تعليق قارىء ، ثم إن القضية لتليل  
 لإعمال جمع المبالغة مهما تكن صيغتها ، لا لإعمال صيغة فمول .



ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فجر<sup>(١)</sup>

وبما جاء على فعل قوله :

حذر أمورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار<sup>(٢)</sup>

ومن هذا الباب قول رؤبة :

\* برأس دماغ رهوس العز<sup>(٣)</sup> \*

ومنه قول ساعدة بن جوية :

(١) ديوان طرفة ٦٨ والمعنى ٣ : ٥٤٨ . ورواية « فجر » ، وهى رواية الأصل ، نص عليها الشنتمرى . وروى : « غير نخر » بالخاء . وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالقفو والصفح ، وأنهم لا يفجرون ، أى لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع ، سترأ لمعروفهم . وشاهده إعمال « غفر » ، وهى جمع غفور .

(٢) زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع وقال : يروى عن اللاحق أنه قال : سألتى سيويه عن شاهد فى تمدى كَعل ، فعملت له هذا البيت . الخزانة ٣ : ٥٦ . وانظر المعنى ٣ : ٥٤٣ حيث قال : « قاله أبو يحيى اللاحق » . وساق خبر أنه مصنوع . وأنشده ابن الشجرى ٢ : ١٠٧ بدون نسبة . ط والمعنى وابن الشجرى : « أمورا لا تضير » أى لا تضر . يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة ، وأنه يحذر ما لا ينبغى أن يحذر ، ويؤمن ما لا يصح أن يؤمن . وإعمال فعل وفعل مذهب لسيويه ، لأنهما عنده محولان من « فاعل » المتعدى لإرادة المبالغة ، فيعملان عمله قياساً على فاعل وفعل . وعورض سيويه فى إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطرواشر ، وكريم ولثيم .

(٣) ديوان رؤبة ٦٤ . من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي . والدماغ : مبالغة دماغ ، وهو الذى يبلغ بالشجة إلى الدماغ . رهوس العز ، أى رهوس أهل العز .

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُّوَهِنًا عَمِلٌ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ الْكَلِيلُ لَمْ يَنْمِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ الْكَمِيتُ :

٥٩

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجُزُورِ مَخَا      مِیصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ<sup>(٢)</sup>

(١) ديوان المذليين ١ : ١٩٨ والحزانة ٣ : ٤٥٠ واللسان ( عمل ، شأى ) .  
وشاهده نصب « موهنا » بكلیل ، لأنه بمعنى مُكَلَّل ، مغيّر منه عند المبالغة .  
وفعليل بمعنى مُفْعِل كثير ، كبصير وأليم ومميع ، بمعنى مبصر ومؤلم ومسمع ،  
فإذا كان بمعنى عمل عمله لأنه مغير منه للمبالغة . وقد رد على سيوييه مذهبه  
بما سبق في الشاهد السالف ، فعليه يكون « موهنا » ظرفاً عاملاً « شأها »  
أو « كليل » ، ومعناه على ذلك أن البرق ضعيف المبوب كليل في نفسه . وفي  
هذا الرد هنا نظر ؛ إذ لو كان كليل بمعنى ضعيف لم يقل معه « عمل » وهو  
الكثير العمل لاريب . وشأها : ساقها وأزعجها من موضعها . والمعنى على مذهب  
سيوييه أنه وصف حمراً وأتانا نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث يكلّ الموهن  
— وهو وقت من الليل — بروقه ولما نها ، وهو مجاز ، كما تقول : أتعبت ليلى ،  
إذا سرت فيه سيراً حثيثاً ، فطربت تلك الحمر للبرق منساقه إليه في أماكه ، وبات  
البرق ليله لم ينم ، أى استمر في لمعانه .

(٢) الحزانة ٣ : ٤٤٨ والمعنى ٣ : ٥٦٩ . ومهاوين : جمع مهوان ، مبالغة  
في مهين . فهو من إعمال جمع صيغة المبالغة لإعمال الواحد . وصفهم بأنهم شم  
الأنوف ، والشمم : ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، كناية عن العزة .  
ثم ذكر أنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان الجزور ، جمع بدنة ، وهى الناقة  
المسمنة المتخذة للنحر . وكذلك الجزور . ويروى : « أبدأ الجزور » ، جمع بدء ،  
وهو أفضل الأعضاء . تخاميص : جمع نخماس ، وهو الشديد الجوع . أى  
يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم . والخور : جمع أخور ، وهو الضعيف .  
والقزم بالتحريك : رذال الناس وسفلتهم ، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع .  
قال البغدادي : والأوصاف جميعها مجرورة في البيت ؛ لأن قبله :

يَأْوِي إِلَى مَجْلِسِ بَادِ مَكَارِمِهِمْ      لَا مَطْمَعِي ظَالِمٌ فِيهِمْ وَلَا ظُلْمٌ  
أى فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف في بعض نسخ الكتاب بالرفع ؛  
لأنه ليس في كلام سيوييه ما يشعر بذلك .

ومنه قَدِيرٌ وَعَلِيمٌ وَرَحِيمٌ ، لأنه يريد المبالغة [ في الفعل ] .  
وليس [ هذا ] [[ بمنزلة قولك حسنٌ وجهَ الأخ ، لأن هذا لا يُقْلَبُ  
ولا يَضْمَرُ <sup>(١)</sup> ، وإنما حده أن يُتَكَلَّمُ به في الألف واللام أو نكرة ، ولا تنفي  
به أنك أوقعتِ فَمَلَأَ سلفَ منك إلى أحدٍ .

ولا يَحْسُنُ أن تَقْصَلَ بينهما فتقول : هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب .

ومما أُجْرَى بِجُورَى الْفِعْلِ <sup>(٢)</sup> من المصادر قولُ الشاعر <sup>(٣)</sup> :

يَمْرُونُ بِاللَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجُورِ الْحَقَائِبِ <sup>(٤)</sup>

(١) هذه موازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدى الفعل ،  
ويقدم مفعولها ويؤخر ، وتضمير هي فتعمل مضمره في قوله « إخوان العزاء  
هيج » وكما في قوله :

هل أنت باعث ديتار لحاجتنا أوعبد رب أخاعون بن مخراق  
أى : أو أنت باعث عبد رب . وأما الصفة المشبهة فلا يتقدم معمولها ، وهو  
ما عبر عنه سيبويه بقوله « لا يقلب » ، وكذلك لا تعمل مضمره كما يعمل اسم  
الفاعل وصيغة المبالغة مضمرين .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مجرى فاعل » .

(٣) هو أعشى همدان ، كما في العيني ٣ : ٤٦ . وذكر العيني أيضاً أنه يروى  
للأحوص ، ورواه الجوهري للجرير .

(٤) وصف تجاراً ، وقيل لصوصاً ، فيقول : يمرون باللهنا — وهي رملة  
من بلاد تميم ، تمد وتقصر — وقد صفرت عيابهم من المناع ، ثم يعودون من دارين ،  
— وهو موضع في البحرين ينسب إليه المسك فيقال مسك دارى — وحقائبهم بجور ،  
أى ممتلئة ، جمع بجراء . والعمية : ما يحمل فيه الثياب . والحقية : وعاء يحمل فيه الرجل  
زاده ويحتقبه الراكب خلفه في سفره . وإنما قال « ويخرجن » لإرادة  
الرواحل ، فلذلك أنت . وهذا ما في الأصل والسيرافى . وفي ط : « ويرجن » .

على حين أنهى الناس جُلُ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدَلَ الثَّعَالِبِ (١)  
كَأَنَّهُ قَالَ : آندُلُ . وقال المرار الأسدي :

٦٠

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَنَامِ الْمُخْلِسِ (٢)  
وقال (٣) :

بَضْرَبَ بِالسُّيُوفِ رُمُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

(١) يقول : يقتسمون فرصة شغل الناس عنهم بما هم فيه من شقِ أمورهم فيسلبونهم ، وذلك على أنهم لصوص . أو ينتهزون شغل الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب ، وذلك على أنهم تجار . وندلاً ، أى اختطافاً ، أو أخذاً باليد . وزريق ، بالتصغير : قبيلة في الأنصار ، وأخرى في طي . ويقال في انثى « أكسب من ثياب » ؛ لأنه يدخر لنفسه ويأتى على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه .

(٢) الحزاة ٤ : ٤٥٣ وابن الشجري ٢ : ٢٤٢ . وشاهده نصب « أم الوليد » بقوله « علاقة » ؛ لأنها بدل من الفعل « تعلق » فعملت عمله . يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه فلا يليق به اللهو والصبا . وأفنان الرأس : خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الفصن . والثغام ، كسحاب : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نور أبيض . والمخلص : ما اختلط فيه السواد بالبياض . وقد أضاف « بعد » إلى الجملة بعدها لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهياتها للإضافة إلى الجملة .

(٣) هو المرار أيضاً . العيني ٣ : ٤٩٩ . الهام : جمع هامة وهى الرأس . والضمير فيه يرجع إلى الرموس السالفة الذكر ، وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائز للتوكيد ، كما فى « جبل الوريد » ، و « حب الحصيد » ، أو الضمير راجع إلى « قوم » والقوم يذكر ويؤنث . ومقيل الرأس هو العنق . وأصل المقيل مكان القيلولة فى الظهيرة . ومثله قول ابن رواحة :

اليوم نضربكم على تنزيهه ضرباً يزيل الهام عن مقيله

وتقول : أعبدُ الله أنت رسولُ له ورسولُه ، لأنك لا تريد بفعلٍ ههنا ما تريد به في ضروبٍ ، لأنك لا تريد أن تُوقِعَ منه فعلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة [ قولك ] : أعبدُ الله أنت عَجُوزٌ له (١) . وتقول : أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ وأعبدُ الله أنتَ له جليسٌ ، لأنك لا تريد به مبالغةً في فعلٍ ، ولم تقل : مُجَالِسٌ فيكونُ كفَاعِلٍ ، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك : أزيدُ أنتَ وَصِيفٌ له أو غلامٌ له . وكذلك : ألبَصْرَةُ أنتَ عليها أميرٌ .

فأما الأصلُ الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعلٌ . وإِنَّمَا جازى في التي بُنيت للمبالغة لأنها بُدِيت للفاعل من لفظه والمعنى واحدٌ ، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجرى مجرى الفعل ، يدلك على ذلك أنها قليلة . فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد ، لأنَّ الاسم على فَعَلٍ يَفْعَلُ فاعِلٌ ، وعلى فَعِلٍ يُفْعَلُ مفعولٌ . فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ .

وتقول : أكلُ يومٍ أنت فيه أميرٌ ، ترفعه لأنه ليس بفاعلٍ ، وقد خرج «كلٌ» من أن يكون ظرفاً ، فصار بمنزلة عبد الله . ألا ترى أنك إذا قلت : أكلُ يومٍ يُنطَلَقُ فيه ، صار كقولك : أزيدُ يُذهَبُ به ولو جاز أن تَنصِبَ كلَّ يومٍ وأنت تريد بالأمر الاسمَ لقلت : أعبدَ الله عليه ثوبٌ

---

(١) موازنة بين رسول وضروب . فأنت لاتقول هذا رسول زيدا كما تقول : هذا ضروب زيدا ، فالرسول اسم للمرسل لا مبالغة في المرسل ، فهو بمثابة عجوز التي لا تجرى مجرى الفعل ، فلا تنصب عبد الله الذي ولى حرف الاستفهام لأنها غير صالحة للتفسير ، لأن المفسر إما فعل أو شبيه به .

لأنك تقول: أكلٌ يومٍ لك ثوب<sup>(١)</sup>، فيكونُ نصبًا. فإن قلت: أكلٌ يومٍ لك فيه ثوب فنصبت، وقد جعلته خارجاً من أن يكون ظرفاً، فإنه ينبغي أن تنصب: أعبد الله عليه ثوب. وهذا لا يكون، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل، إنما عليه ظرف للثوب، وكذلك فيه<sup>(٢)</sup>.

### هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى

٦١

فهي ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَأَرَيْتُ وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ، وما يتصرف من أفعالهن.

(١) قال السيرافي: يعني أن الأمير ليس يجري مجرى الفعل، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب الاسم الأول وإن كان في الكلام ضمير يعود إليه متصل منصوب؛ لأن ذلك المنصوب نصبه كنصب الظروف بمعنى استقر. فإذا قلت: أعبد الله عليه ثوب فتقديره أعبد الله استقر عليه ثوب، كما تقول: أعبد الله عليه ثوب. ولو أظهرت الاستقرار لنصبت عبد الله، كقولك: أعبد الله استقر عليه ثوب، وقولك أكل يوم لك ثوب، تنصب كل يوم بالظرف والعامل فيه لك بمعنى الاستقرار فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً، ورفعتَه بالابتداء فقلت كل يوم لك فيه ثوب، ولا تنصب اليوم لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل. قال — يعني سيويه —: ولو جاز أن تقول: أكل يوم لك فيه ثوب لجاز أن تقول أعبد الله عليه ثوب، لأن عليه في موضع نصب مثل فيه، وهذا لا يجوز فهما جميعاً لأنك لم تأت بفعل.

والكلام بعده إلى «وكذلك فيه» ساقط من ط ثابت في الأصل ونسخة ١٣٩.

(٢) بعده في ط: «فإذا شغلت الفعل نصبت فقلت أكل يوم لك فيه ثوب».

وفي النسخة ١٣٩: «قال أبو الحسن: إذا كان الذي من سبب الأول ظرفاً لفعل نصبت، نحو قولك أكل يوم تذهب فيه؛ لأن الفعل مما يضمّر، ولا يضمّر الاسم، فتقول: أكلٌ يومٌ يذهب فيه فترفع، لأن فيه في موضع رفع».

فَإِذَا جَاءَتْ مُسْتَعْمَلَةٌ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ رَأَيْتُ وَضَرَبْتُ وَأَعْطَيْتُ فِي الْإِعْمَالِ  
وَالْبِنَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ ، فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَظُنُّ  
زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَظُنُّ عَمْرًا ذَاهِبًا ، وَزَيْدًا أَظُنُّ أَخَاكَ ، وَعَمْرًا زَعَمْتُ أَبَاكَ .

وَتَقُولُ : زَيْدٌ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا . وَمَنْ قَالَ : عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ نَصَبَ [ فَقَالَ ] :  
عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا .

وَتَقُولُ : أَظُنُّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا وَبَكْرًا أَظَنَّهُ خَارِجًا ، كَمَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا  
وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الرَّفْعِ فِي هَذَا <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ أَلْفَيْتَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاهِبًا ، وَهَذَا إِخَالُ أَخَاكَ ، وَفِيهَا  
أَرَى أَبَاكَ . وَكَلِمًا أَرَدْتَ الْإِلْغَاءَ فَالْتَأَخِيرُ أَقْوَى <sup>(٢)</sup> . وَكُلُّ عَرَبِيٍّ [ جَيِّدٌ ] .  
وَقَالَ اللَّعِينُ يَهْجُو الْعَجَّاجَ <sup>(٣)</sup> :

(١) أَى رَفَعْتَ « بَكَر » عَلَى مَا أَجِيزُ مِنَ الرَّفْعِ فِي « عَمْرٍو » .

(٢) أَى إِنْ الْإِلْغَاءَ مَعَ تَأْخِيرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَقْوَى مِنْهُ حِينَ تَتَوَسَّطُ . وَقَدْ  
أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ الْإِلْغَاءَ الْمُتَقَدِّمَ مُسْتَنْدِينَ إِلَى بَعْضِ الشُّوَاهِدِ ، كَقَوْلِهِ :  
أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتَهَا      وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ  
وَقَوْلُهُ :

كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي      أَتَى رَأَيْتَ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

وَخَرَجَهُ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، أَى إِخَالَهُ ،  
أَوْ رَأَيْتَهُ ، أَوْ كَلَدَيْنَا ، أَوْ كَلِمَ الْأَكْ . وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :  
وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامِ ابْتِدَاءٍ      فِي مَوْحٍ الْإِلْغَاءِ مَا تَقْدِمَا

(٣) بَدَلَهُ فِي ط : « قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ اللَّعِينُ » . وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ خِلَافًا  
فِي الْمَهْجُو ، أَهْوَرُؤْبَةُ ، أَمْ الْعَجَّاجُ .

أَيُّ الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تَوَعِدُنِي      وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَانْخَلَوُ<sup>(١)</sup>

أَلَسَدَنَاهُ يونسُ مرفوعاً عنهم . وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه [إنما]  
يجيء بالشكِّ بعد ما يَمْضِي كلامه على اليقين ، أو بعد ما يَبْتَدِئُ وهو يريد  
اليقينَ ثم يَذْكُرُ الشكَّ ، كما تقول : عبدُ الله صاحبُ ذاك بَلْغَنِي ، وكما قال :  
من يقول ذاك تَدْرِي ، فأخّر ما لم يَعْملْ في أوّلِ كلامه . وإنما جَمَلَ ذلك فيما  
بلغه بعد ما مَضَى كلامه على اليقين ، وفيما يَدْرِي .

فإذا ابتداءً كلامه على ما في نيّته من الشكِّ أَعْمَلَ الفعلَ قَدَّمَ أو أخرَّ ،  
كما قال : زيدا رأيتُ ، ورأيتُ زيدا .

وكما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أَعْمَلْتَ ، وذلك قولك : زيدا  
أخاك أظنُّ ، فهذا ضعيفٌ كما يضعفُ زيدا قائماً ضربتُ ؛ لأنَّ الحدَّ أن يكونَ  
الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ<sup>(٢)</sup> .

(١) ذكر العيني ٢ : ٤٠٤ عن أبي الحجاج أن كلمة اللعين لامية ، وأن عجز  
هذا البيت : « اللَّؤْمُ وَالْفُشْل » على الإقواء . وقوله :

إني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني      يارؤب والحية الصماء في الجبل  
ما في الدواوين في رجلى من عقل      عند الرهان ولا أكوى من العقل  
ونسب البيت على أنه لاميُّ الروى إلى المكبر الضبي في حاسة البحترى ، وعجزه  
فيها : « إن الأراجيز رأس النوك والفشل » . وانظر الحيوان ٤ : ٢٦٦ - ٢٦٧  
إذ نسبته إلى اللعين يقوله لرؤبة . وعجزه فيه : « جلب اللؤم والسكسل » .

يريد : أتوعدني بأراجيزك وأنت لا تحسن الشعر والتصرف في أنواعه ،  
وإن رجلك من الشعر ، إن الأراجيز مظنة لؤم الطبيعة وضعف النفس . ط  
والحيوان : « أبا الأراجيز » ، أى يا صاحب الأراجيز .

(٢) يعنى أن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به . ط : « أعمل » .



وَمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مَعْلًا فِي زَعْمٍ قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ<sup>(١)</sup> :

فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجَلٌ فِيكُمْ      فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ<sup>(٢)</sup>

٦٢

وَقَالَ النَّابِغَةُ الْجُمْدِيُّ :

عَدَدْتُ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتُ فَلَمْ أَسَأْ      بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلًا<sup>(٣)</sup>

وتقول : أَيْنَ تَرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، وَهَلْ تَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا ، لَأَنَّ هَلْ وَأَيْنَ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهُمَا ، لَأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا ابْتِدَاءٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أُنَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا ، وَأَنْظُنُّ عَمْرًا مَنْطَلِقًا .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيْنَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ « فِيهَا » إِذَا اسْتَعْفَى بِهَا الْإِبْتِدَاءُ<sup>(٤)</sup> ، قُلْتَ : أَيْنَ تَرَى زَيْدًا ، وَأَيْنَ تَرَى زَيْدًا<sup>(٥)</sup> .

(١) ط : « قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو ذُؤَيْبٍ » .

(٢) ديوان المذليين ١ : ٣٦ والعيني ٣٨٨ ٢ . أَجْهَلُ ، أَيْ اسْتَعْمَلَ الْجَهْلَ ، بِحَبِي لِيَاكَ . شَرِيتُ الْحِلْمَ بِالْجَهْلِ ، أَيْ اسْتَبَدَلْتُ بِالْجَهْلِ حِلْمًا . يَذْكُرُ رَجُوعَهُ عَنِ الصَّبَا لِمَا زَجَرَهُ الشَّيْبُ .

(٣) ط : « إِذْ نَفَرْتُ » ، وَمَا أَثْبَتَ مِنَ الْأَصْلِ يُوَافِقُ الشُّنْتَمَرِيَّ وَالسَّيْرَانِيَّ . يُخَاطَبُ رَجُلًا مِنْ قُشَيْرٍ ، وَهُمْ إِخْوَةُ جَمْعَةِ قَبِيلِ النَّابِغَةِ ، أَبُو هَا كَعْبُ بْنُ رَيْعَةَ ابْنِ طَامِرِ بْنِ صَمْعَصَعَةَ كَمَا فِي الْجُمُحَرَةِ ٢٨٩ . يَقُولُ . إِنْ عَدَدْتُ سَادَاتِ قُشَيْرٍ مَفَاخِرًا فَإِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَسُوءَنِي ، وَلَمْ أَظْنِكْ ذَا مَعْزِلٍ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ بِمَعْزِلٍ . فَمَعْزِلًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِتَقْدِيرِ مِضَافٍ ، أَوْ عَلَى الظَّرْفِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي . وَشَاهِدُهُ إِعْمَالُ « زَعَمَ » .

(٤) يَعْنِي وَقَعْتَ خَبْرًا لِلْبِتْدَاءِ .

(٥) أَيْ عَلَى الْإِلْفَاءِ وَالْإِعْمَالِ ، كَقَوْلِكَ قَائِمٌ ظَنَنْتَ زَيْدًا ، وَقَائِمًا ظَنَنْتَ زَيْدًا .

واعلم أن « قلت » إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ،  
وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت : زيدٌ منطلقٌ  
لأنه <sup>(١)</sup> يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل « قلت » . وما لم يكن  
هكذا أسقط القول عنه <sup>(٢)</sup> .

وتقول : قال زيدٌ إن عمراً خيرُ الناس <sup>(٣)</sup> . وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه :  
« وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ » <sup>(٤)</sup> ، ولولا ذلك لقال :  
« أَنْ [ الله ] » .

وكذلك [ جميع ] ما تصرف من فعله ، إلا « تقول » في الاستفهام ،  
شبهوها بظن ، ولم يحملوها كيظن وأظن في الاستفهام ، لأنه لا يكادُ  
يُسْتَفْهَمُ المخاطبُ عن ظنٍّ غيره ولا يُسْتَفْهَمُ هو إلا عن ظنه ، فإنما جعلتُ  
كسَظَنَ ، كما أن ما كَلَيْسَ في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تَغَيَّرَتْ  
عن ذلك أو قَدَّمَ الخبرُ رجعتُ إلى القياس ، وصارت اللغاتُ فيها كلغة تميم .  
ولم تُجْعَلِ « قلت » كظننتُ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها  
محكياً ، فلم تُدْخَلْ في باب ظننتُ بأكثر من هذا <sup>(٥)</sup> ، كما أن « ما » لم تقوَ قوَّةَ

(١) ط : « ألا ترى أنه » .

(٢) أى لم يدخل عليه القول . وفي الأصل : « عليه » . والكلام من  
« ولا تدخل » إلى « تقول » التالية ساقط من ط . وبدله في ط : « فلما أوقعت  
قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك » .

(٣) بدله في ط : « قال زيد عمرو خير الناس » . وما في الأصل يطابق  
الحزاة ٤ : ٢٣ .

(٤) الآية ٤٢ من آل عمران . وفي ط : « إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله  
يشرك » ، وهى الآية ٥٥ من آل عمران .

(٥) أى لم تستعمل قال بمعنى ظن إلا على صورة « أقول » .

ليس، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها [عندهم] أن يكون ما بعدها مبتدأ.  
وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه  
على أكثر أحواله، وقد بُيِّنَ بعضه فيما مضى<sup>(١)</sup>.

وذلك قولك: متى تقول زيدا منطلقا، وأقول عمرا ذاهبا، وأكل  
يوم تقول عمرا منطلقا، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في: أكل يوم زيدا  
تضربه<sup>(٢)</sup>. فإن قلت: أأنت تقول زيد منطلق رفعت، لأنه فصل بينه  
وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أأنت زيد مررت به، فصارت  
بمنزلة أخواتها، وصارت<sup>(٣)</sup> على الأصل. قال الكمي:   
أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ما مضى في الصفحة السابقة وكذا ص ٩٦.  
(٢) أى لا يعتد بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول كما لم يعتد به  
في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام. فقوله «لا يفصل بها» يعنى «كل  
يوم» لا تعتبر فاصلا. وانظر مع المواع ١: ١٥٧.  
(٣) ط: «وأقرت». والمراد أن الفصل بالأجنبي يعيد القول إلى ما كان عليه.  
(٤) الخزائن ٤: ٢٣ والعينى ٢: ٤٢٩. أراد بنى لؤى جمهور قريش؛ لأن  
أكثرهم ينتمى إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش  
كلها. يفخر على الين ويذكر فضل مضر عليهم فيقول: أظن قريشا جاهلين  
حين استعملوا اليماني في ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم.  
والمتجاهل: من يستعمل الجهل وليس من أهله. وقال ابن المستوفى: أنشده  
سيبويه للكميت ولم أره في ديوانه. والذي في ديوان شعره:

أَنُوًّا مَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَاوَمِينَ

عن الرامى الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا

وفسر البيهقي تفسيراً يخالف ما أثبت هنا عن الشنتمري. وشاهده إعمال  
القول بمعنى الظن هنا، وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول.

وقال عمرُ بن أبي ربيعة :

أما الرّحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا<sup>(١)</sup>  
وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكايةً<sup>(٢)</sup> .

وزعم أبو الخطاب — وسألته عنه غير مرة — أن ناسا من العرب يؤثّق  
بعربيتهم ، وهم بنو سُلميّ ، يجعلون بابَ قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ .

واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيدُ  
ظنّك ذاهبٌ ، وزيدُ ظنّي أخوك ، وزيدُ ذاهبٌ ظنّي . فإن ابتدأتَ فقلت :  
ظنّي زيدُ ذاهبٌ كان قبيحا<sup>(٣)</sup> ، [ لا يجوز البتّة ، كما ضعفَ أَظنُّ زيدُ  
ذاهبٌ . وهو في متى وأين أحسنُ ، إذا قلت : متى ظنّك زيدُ ذاهبٌ ] ،  
ومتى تظنُّ عمروَ منطلقٌ ؛ لأنّ قبله كلاما . وإلّا ما ضعف<sup>(٤)</sup> هذا في الابتداء  
كما يضعفُ : غير شكٍ زيدُ ذاهبٌ ، وحقّا عمروَ منطلقٌ .

(١) ديوان عمر ٣٩٤ والعينى ٢ : ٤٣٤ . دون بعد غد ، مضاه غدا . ولم يرد  
دارا بعينها ، إنّما أراد موضعا يجمعه ومن يحب .

(٢) السيرافى : قال أبو عثمان : غلط سيبويه في قوله وإن شئتَ رفعت إلخ ،  
لأنّ الرفع بالحكاية ، والنصب بأعمال الفعل . يريد أبو عثمان أنك إذا قلت زيد  
منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت أ تقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب  
بالفعل . فقال المحيب : إنّما أراد سيبويه وإن شئتَ رفعت في الموضع الذى  
نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة ، وإنّما تريد  
في البصرة . وقد يجوز أن يكون المعنى رفعت بما نصبت ، والباء زائدة ، قال  
تمالى : « تنبت بالدهن » ، أى تنبت الدهن .

(٣) ط : « ضعيفا » .

(٤) ط : « يضعف » :

وإن شئت قلت: متى ظنك زيداً أميراً، كقولك: متى ضربك عمرًا .  
وقد يجوز أن تقول: عبد الله أظنه منطلق، تجعل هذه الهاء على ذاك،  
كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك  
تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظن ذاك الظن، أو أظن ظني. فإِذَا يَضْعَفُ  
هذا إذا أُلغيت، لأنَّ الظنَّ يُلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ  
به، فكره إظهار المصدر ههنا، كما قَبِحَ أن يظهر ما انتصب عليه سقيًا .  
[وسترى ذلك إن شاء الله مبيّنًا] .

وافظك بذاك أحسن من لفظك بظني. فإذا قلت: زيد أظن ذاك عاقل،  
كان أحسن من قولك: زيد أظن ظني عاقل<sup>(١)</sup> ذاك أحسن، لأنه ليس  
بمصدر، وهو اسمٌ مُبْنِيٌّ يقع على كل شيء. ألا ترى أنك لو قلت: زيد  
ظني منطلق، لم يحسن ولم يجوز أن تضع ذاك موضع ظني. وترك ذاك في أظن  
إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر [لأنَّ ذاك إذا كان مصدرًا  
فإنك لا تجيء به، لأنَّ المصدر يقبَحُ أن تجيء به ههنا، فإذا قَبِحَ المصدرُ  
فجيتك بذاك أقبح لأنه مصدر]<sup>(٢)</sup>. وإذا أُلغيت فقلت: عبد الله أظن  
منطلق، فهذا أجمل من قولك: أظنه. وأظن بغير هاء أحسن<sup>(٣)</sup> لئلا يلتبس  
بالاسم، وليكون أبين في أنه ليس يَعْمَلُ.

فأما ظننتُ أنه منطلق فاستغنى بخبر أن، تقول: أظن أنه فاعل كذا

(١) ما بعد كلمة « مبيّنًا » إلى هنا ساقط من ط .

(٢) أى لأن ذاك بمنزلة المصدر وإن لم تكن بلفظه . وما بعد هذه الكلمة  
إلى كلمة « أظن » ساقط من ط .

(٣) ط : « بغير الهاء أحسن » وفي الأصل : « بغيرها أحسن » بالعين المهملة ،  
وصواب الأصل ما أثبت .

وكذا ، فتستغنى <sup>(١)</sup> . وإنما يُقْتَصَرُ على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنى بِخَبَرٍ أَنْ .

وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً ، إذا قال : من تظنُّ ، أى من تهمُّ ؟  
فتقول : ظننتُ زيداً ، كأنه قال : اتَّهَمْتُ زيداً . وعلى هذا قيل : ظننُّ  
[ أى مُتَّهَمٌ ] . ولم يجعلوا ذاك فى حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَأَرَى ؛ لأنَّ من كلامهم  
أن يَدْخُلُوا المعنى فى الشئ لا يَدْخُلُ فى مثله .

وسألتُه <sup>(٢)</sup> عن أيَّهم ، لِمَ لَمْ يَقُولُوا : أيَّهم مرتَّب به ؟ فقال : لأنَّ أيَّهم  
[ هو ] حرف الاستفهام ، لا تَدْخُلُ عليه الألفُ <sup>(٣)</sup> وإنما تَرَكْتُ الألفُ  
استغناءً <sup>(٤)</sup> فصارت بمنزلة الابتداء <sup>(٥)</sup> . ألا ترى أنَّ حَدَّ الكلام أن تؤخِّرَ  
الفعل فتقول : أيَّهم رأيتَ ، كما تَفْعَلُ ذلك بالألف <sup>(٦)</sup> ، فهى نفسها  
بمنزلة الابتداء .

وإن قلت : أيَّهم زيداً ضَرَبَ قَبِيحٌ ، كما يقبَح فى متى ونحوها ، وصارَ أنَّ  
يَلِيهَا الفعلُ هو الأصلُ ، لأنَّها من حروف الاستفهام ، ولا يُحتاجُ إلى الألف ،

(١) ط : « فتفسر » .

(٢) يعنى أبا الخطاب الأخفش . انظر ص ١٢٤ س ٤ .

(٣) أى لا تَدْخُلُ عليه همزة الاستفهام ، لأنَّ الاستفهام لا يَدْخُلُ على مثله ،  
فلو لم تكن للاستفهام لصح دخول همزة عليها .

(٤) لأنَّ أياً فى هذا الموضع أفادت الاستفهام ، كما توضع من وما فى موضع  
الاستفهام أحياناً وتحل محله فلا تَدْخُلُ عليها همزة الاستفهام . وهذه الكلمات  
جميعاً إذا لم تكن فى موضع استفهام صح دخول همزة عليها كما تقول : أَمِنْ  
يؤمن كمن يكفر ؟

(٥) يعنى صار لها الصدارة .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تفعل ذلك فى أما » .

فصارت كَأَيْنَ<sup>(١)</sup> .

وكذلك مَنْ وما ، لأنَّهما يَجْرِيانِ معها ولا يُفَارِقَانِها . تقول : مَنْ أَمَّةَ  
اللهِ ضَرَبَهَا ، وما أَمَّةَ الله أَتَاهَا ، نَصَبٌ فِي كُلِّ ذَا ، لأنَّه أَنْ يَلِيَّ هذه الحروفَ  
الفعلِ أُولَى ، كما أنه لو اضْطُرَّ شاعرٌ فِي مَتَى وأخواتها نصبَ . فقال : مَتَى  
زَيْدًا رَأَيْتَهُ<sup>(٢)</sup> .

هذا باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعًا

لأنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لَتُنْبِئَ المخاطَبَ ، ثُمَّ تَسْتَفْهَمُ بعدَ ذلك

وذلك قولك : زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ ، وَعَبْدُ اللهِ هَلْ لَقَيْتَهُ ، وَعَمْرُو هَلَّا  
لَقَيْتَهُ ، وكذلك سائرُ حروفِ الاستفهامِ ؛ فالعاملُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ ، كما أَنَّكَ  
لو قلتَ : أَرَأَيْتَ زَيْدًا هَلْ لَقَيْتَهُ ، كَانَ أَرَأَيْتَ هُوَ الْعَامِلُ ، وكذلك [ إِذَا  
قلتَ : قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا كَمْ لَقَيْتَهُ ، كَانَ عَلِمْتُ هُوَ الْعَامِلُ ، فَكَذَلِكَ ] هذا . فما  
بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره .

فَإِنْ قلتَ : زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَ ، فَهُوَ ضَعِيفٌ ، إِلَّا أَنْ تُدْخِلَ الْمَاءَ ،  
كما ضَعُفَ فِي قَوْلِهِ : « كَلِّمْ لَمْ أَضْنَعُ »<sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز أن تقول : زَيْدًا هَلْ رَأَيْتَ ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مَعْنَى الْمَاءِ مَعَ ضَعْفِهِ  
فَتَرْفَعُ ، لِأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، فَصَارَ الْأِسْمُ مُبْتَدَأً وَالْفِعْلُ  
بعد حرفِ الاستفهامِ . وَلَوْ حَسُنَ هَذَا أَوْ جازَ لقلتَ : [ قَدْ عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ

(١) ط : « كَتَمِي وَأَيْنَ »

(٢) بدله في ط : « كما أنه لو اضطر شاعر في متى زيدا ضربته » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٨٥ .

ضُرب ، ولقلت ] : أَرَأَيْتَ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضُربَ عَلَى الْفِعْلِ الْآخِرِ . فَكَمَا لَا تَجِدُ  
بُدْأً مِنْ إِعْمَالِ الْفِعْلِ [ الْأَوَّلِ ] كَذَلِكَ لَا تَجِدُ بُدْأً مِنْ إِعْمَالِ الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّكَ  
إِنَّمَا تَجِيءُ بِالِاسْتِفْهَامِ بَعْدَ مَا تَقْرُغُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ . وَلَوْ أَرَادُوا الْإِعْمَالَ لَمَّا ابْتَدَءُوا  
بِالِاسْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ هَذَا أَعْمَرُوْهُ ضَرْبَهُ أَمْ بَشَرٌ ، وَلَا تَقُولُ :  
عَمْرًا أَضْرَبْتَ . فَكَمَا لَا يَجُوزُ هَذَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ . فَحَرَفُ الْاسْتِفْهَامِ لَا يُفْصَلُ  
بِهِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، نَمَّ يَكُونُ عَلَى حَالِهِ إِذَا جَاءَتِ الْأَلْفُ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا  
يَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ .

وَمَا لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا قَوْلُكَ : أَخَوَاكَ اللَّذَانِ رَأَيْتُ ، لِأَنَّ رَأَيْتُ  
صَلَةٌ لِلَّذَيْنِ وَبِهِ يَتِمُّ اسْمًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَخَوَاكَ صَاحِبَانَا . وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ  
مِنْ هَذَا يَنْصَبُ شَيْئًا فِي الْاسْتِفْهَامِ لَقُلْتَ فِي الْخَبَرِ : زَيْدًا الَّذِي رَأَيْتُ ،  
فَنَصَبْتَ كَمَا تَقُولُ : زَيْدًا رَأَيْتُ .

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَهُوَ كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدُ  
أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُهُ ، وَأَكُلُّ يَوْمٌ ثَوْبٌ تَلْبَسُهُ . فَإِذَا كَانَ وَصْفًا فَأَحْسَنُهُ أَنْ  
يَكُونَ فِيهِ الْهَاءُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ إِعْمَالٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ كَمَا جَازَ  
فِي الْوَصْلِ <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ مَا يَكُونُ مِنَ الْاسْمِ <sup>(٣)</sup> . وَلَمْ تَكُنْ لِنَقُولَ :  
أَزِيدَا أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُهُ ، وَأَنْتَ إِذَا جَعَلْتَهُ وَصْفًا لِلْمَفْعُولِ لَمْ تَنْصِبْهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بِمَبْنًى عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعِ الْوَصْفِ كَمَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

(١) وذلك لأنك لم تشغل الفعل بضمير اسم سابق لو حذف الضمير لعمل  
الفعل في الاسم السابق .

(٢) يعني الوصل بجملة الصلة .

(٣) أى لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأن الصفة بعض الموصوف .



فمن ذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَكُلَّ عَايِمَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ<sup>(٢)</sup>  
وقال زيد الخيل<sup>(٣)</sup> :

أَفَى كُلِّ عَايِمٍ مَأْتَمٌ تَبْعُونَهُ عَلَى مَحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَارُضًا<sup>(٤)</sup>

(١) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ، كما في الحزاة ١ : ١٩٨ .

(٢) النعم : الإبل ، اسم مفرد بمعنى الجمع ، يذكر ويؤنث . تحوونه ، من حويت الشيء ، إذا ضممته واستوليت عليه وملكته . يلقحه قوم ، أى يحملون الفحولة على النوق . وتنتج الدابة : استولدها . يصف قوما بالاستطالة على عدوهم وشبه الغارة فيهم ، فكلما ألقح عدوهم إبله أغاروا عليها فتنتجت عندهم . والشاهد فيه رفع «نعم» لأن «تحوونه» فى موضع الصفة فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت كالمصلة من الموصول ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وخبر نعم هو الظرف «كل عام» بتقدير المبتدأ «إحراز نعم» ، ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وانظر الإنصاف ٤٧ .

(٣) هذا هو اسمه فى الإسلام ، سماه به رسول الله صلى الله عليه وسلم . الشعراء ٢٤٤ والإصابة ٣ : ٣٤ — ٣٥ والأغانى ١٦ : ٤٦ — ٥٦ والحزاة ٢ : ٤٤٦ — ٤٤٨ . وفى ط : «زيد الخيل» ، وهو اسمه فى الجاهلية .

(٤) المأتم : النساء يجتمعن فى الخير والشر ، وأراد هنا الشر . والمحمر ، كمنبر : الفرس المهجين ، أخلاقه كأخلاق الحمير . ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوابا ، أى جزاء على يدٍ قدّمت . ورُضا بمعنى رضى فى لغة طيء ، يكرهون محبى الباء متحركة بعد كسرة ، فيفتحون ما قبلها لتقلب إلى الألف لحقتها ، فيقولون فى بَقِيَّ بَقِيٍّ ، وفى رَضَى رَضَى ، وفى قَوَى قَوَى .

يقولون : ندمتم على ما أهديتم لنا من ذلك الفرس ثوابا منكم على يدٍ قدّمتها إليكم ، وحزرتم حزن من فقد حميا لجمع له مأتما ، مع أن فرسكم لم يكن مرضيا لنا .

والشاهد فيه رفع «مأتم» ، والكلام فى توجيهه هو الكلام فى سابقه .

وقال جريرٌ فيما ليس فيه الهاء <sup>(١)</sup> :

أَبَحْتَ حِمِّيَ تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ عَحِمْتَ بِمُسْتَبَاحٍ <sup>(٢)</sup>  
وقال آخر <sup>(٣)</sup> :

فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهمُ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا <sup>(٤)</sup>

ومما لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله : أَعْبَدُ اللهَ أَنْتَ الضَّارِبُ ؛ لأنَّك إنما تريد معنى أَنْتَ الَّذِي ضَرَبَهُ . وهذا لا يجرى مجرى يَفْعَلُ . ألا ترى أَنَّهُ لا يجوز أن تقولَ : مَا زِيدًا أَنَا الضَّارِبُ وَلَا زِيدًا أَنْتَ الضَّارِبُ <sup>(٥)</sup> ، [ وإِنَّمَا تقول : الضَّارِبُ زِيدًا ، على مثل قولك الحسنُ وَجهاً ] . ألا ترى أَنَّكَ لا تقول : أَنْتَ الْمَائِمَةُ الْوَاهِبُ كَمَا تقول : أَنْتَ زِيدًا ضَارِبُ .

وتقول : هَذَا ضَارِبٌ كَمَا تَرَى ، فيجىء على معنى هَذَا يَضْرِبُ وهو يَعْمَلُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ ، وتقول : هَذَا ضَارِبٌ فيجىء على معنى هَذَا سَيَضْرِبُ . وإذا قلت : هَذَا الضَّارِبُ فَإِنَّمَا تَعْرِفُهُ عَلَى مَعْنَى الَّذِي ضَرَبَ <sup>(٦)</sup> فَلَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا ، كَمَا أَنَّكَ لو قلت : أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ إِذَا لَمْ تُرِدْ بِضَارِبِهِ الْفِعْلَ وَصَارَ

(١) ط : « ليست فيه الهاء » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٨٧ . والشاهد هنا رفع « شيء » لأن « حِميت » صفة له .

(٣) ط : « وقال الشاعر » .

(٤) سبق الكلام عليه في ص ٨٨ . والشاهد هنا رفع « مال » لأن « أصابوا » صفة له .

(٥) وذلك لأن « أَل » بمنزلة الموصول بمعنى الذي ، ولا يعمل شيء من الصلة فيما قبله .

(٦) ط : « يضرب » .

معرفة [ رفعت ] ، فكذلك هذا الذى لا يجبىء إلا على هذا المعنى فإتّما يكون بمنزلة الفعل نكرة .

وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة .  
ألا ترى أنك لو قلت : أكلّ يوم زيدا تضربه لم يكن إلا نصبا ، لأنه ليس بوصف . فإذا كان وصفا فليس بمبنى عليه الأول ، كما أنه لا يكون الاسم مبنيا عليه في الخبر ، فلا يكون ضارب بمنزلة يفعل وتفعل إلا نكرة .

وتقول : أذكرّ أن تلد نافتك أحب إليك أم أننى ، كأنه قال : أذكرّ نتائجها أحب إليك أم أننى . فإن تلد اسم ، وتلد به يتم الاسم كما يتم الذى بالفعل ، فلا عمل له [ هنا ] كما ليس يكون لصلة الذى عمل .

وتقول : أزيد أن يضربه عمرو أمثل أم بشر ، كأنه قال : أزيد ضرب عمرو إياه أمثل أم بشر ، فالصدر مبتدأ <sup>(١)</sup> وأمثل مبنى عليه ، ولم يُنزل منزلة يفعل ، فكأنه قال : أزيد ضاربه خير أم بشر . وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسما ، ولم يلتبس زيد بالفعل إذ كان صلة له <sup>(٢)</sup> ، كما لم يلتبس به الضارب حين قلت : زيد أنت الضارب ، إلا أن الضارب فى معنى الذى ضربه ، والفعل تمام هذه الأسماء ، فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا [ .

وتقول : أن تلد نافتك ذكرّا أحب إليك أم أننى ، لأنك حملته على الفعل الذى هو صلة أن ، فصار فى صلتها ، فصار كقولك <sup>(٣)</sup> : الذى رأيت

(١) ط : « مبنى على المبتدأ » .

(٢) هذا مافى ط . وفى الأصل : « بالفعل إذا كان ضارب اسما » .

(٣) أى فصار فى صلة أن . وفى ط : « فصار فى صلة أن مثل قولك » .

أخاه زيدٌ . ولا يجوز أن تبتدىء بالأخ قبل الذى وتعمل فيه رأيتُ [ أخاه زيد ] . فكذلك لا يجوز النصب فى قولك : أذْكَرُ أَنْ تَلِدَ نَاقَتَكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَنْتِ . وذلك أنك لو قلت : أخاه الذى رأيتُ زيدٌ لم يحز ، وأنت تريد : الذى رأيتُ أخاه زيدٌ .

٦٧

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً [ قولك ] : أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ ، وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بشرٌ ، كأنك قلت : أعبدُ الله أنت أخوه أم بشرٌ ، لأنَّ أَفْعَلَ ليس بفعلٍ ، ولا اسمٌ يجرى مجرى الفعل <sup>(١)</sup> ، وإلّا ما هو بمنزلة حسنٍ وشديد ونحو ذلك . ومثله : أعبدُ الله أنت له خيرٌ أم بشرٌ .

وتقول : أزيدُ أنت له أشدُّ ضرباً أم عمرو ، فإنما انتصابُ الضَرْبِ كانتصابِ زيد فى قولك : ما أحسنَ زيداً ، وانتصابُ وجهٍ فى قولك : حسنَ وجهَ الآخر . فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء ، كقولك : أزيدُ أنت له أطلقُ وجهاً أم فلانٌ . وليس له سبيلٌ إلى الإعمال ، وليس له وجهٌ فى ذلك .

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً قولك : أعبدُ الله إن ترَهُ تضربه ، وكذلك إن طرحتَ الهاءَ مع قبْحه فقلت : أعبدُ الله إن ترَ تضربُ ، فليس للآخر سبيلٌ على الاسم ، لأنَّه مجزوم <sup>(٢)</sup> ، وهو جوابُ الفعل الأول ، وليس للفعل الأول سبيلٌ ، لأنَّه مع إن بمنزلة قولك : أعبدُ الله حين يأتينى أضربُ <sup>(٣)</sup>

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أم عمرو ، لأن الفعل ليس مجرى

الفعل » ، تحريف .

(٢) ط : « جزم » .

(٣) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « حين تأتى تضرب » . وكذلك « تأتى »

بالموضع التالى .

فليس لعبد الله في يأتيني حظٌ ، لأنه بمنزلة قولك : أعبد الله يوم الجمعة أضرب . ومثل ذلك : زيد حين أضرب يأتيني ؛ لأنَّ المعتد على زيدٍ آخرُ الكلام وهو يأتيني . وكذلك إذا قلت : زيدا إذا أتاني أضرب ، وإنما هو بمنزلة حين .

فإن لم تجزِمْ الآخرَ نصبتَ (١) ، وذلك قولك : أزيداً إن رأيتَ تضرب . وأحسنه أن تدخل في رأيتَ الهاء ، لأنه غيرُ مُستعملٍ (٢) ، فصارت حروفُ الجزاء في هذا بمنزلة قولك : زيدٌ كم مرة رأيتَه . فإذا قلت : إن ترَ زيدا تضرب ، فليس إلّا هذا ، صار بمنزلة قولك : حين ترى زيدا يأتيك ، لأنه صار في موضع المضمر حين قلت : زيدٌ حين تضربه يكون كذا وكذا . ولو جاز أن تجعل زيدا مبتدأً على هذا الفعل لقلت : القتالُ زيدا حين تأتى ، تريد : القتالُ حين تأتى زيدا .

(١) السيرافي : اعلم أن الفعل جواب الشرط إذا رفع فله مذهبان عند سيبويه : أحدهما أن ينوى به التقديم ، والآخر : أن يرفع على إضمار الفاء . كقولك : إن تأتني أكرمك ، على معنى أكرمك إن تأتني ، أو على معنى : إن تأتني فأكرمك ، أى إن تأتني فأنا مكرم لك . فإذا قدرت الفاء والفعل مرفوع لم يحز أن تنصب به ما قبله ، فلا تقول أزيداً إن تره فتضرب ، على معنى إن ترَ زيدا فتضرب زيدا ، كما لا تقول أخاك إن يأتني فأكرم ، على معنى إن يأتني فأكرم أخاك ، لأن ما بعد الفاء لا ينوى به التقديم على حرف الشرط . وإذا كان النية في الفعل التقديم جاز أن تنصب به ما قبل حرف الشرط ، نحو زيدا إن رأيت تضرب ، تقديره أترض زيدا إن رأيت . وأحسنه أن تقول : أزيداً إن رأيتَه تضرب ، تقديره أترض زيدا إن رأيتَه ؛ ليشتغل الفعل بضمير الأول ، لأنك لم تعمله في شيء وهو فعل متعدي وقد ذكر مفعوله .

(٢) أراد : لأنه غير عامل في ضمير المتقدم على أسلوب الاشتغال .

وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ، لأن الفعل (١)  
أن يلي إن أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعد من الرفع  
لأنه لا يُبنى فيها الاسم على مبتدأ .

ولما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ، فصار  
ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يحز في الحروف الأخر .  
وقال النمر بن تولب :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (٢)  
وإن اضطرّ شاعرٌ فأجري إذا مجرى إن فجازى بها قال (٣) : أزيد إذا  
تر تضرب ، إن جعل تضرب جواباً . وإن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها  
جواباً . وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ . والاسم ههنا  
مبتدأ إذا جزمت ، نحو قولهم : أيهم يأتك تضرب ، إذا جزمت ، لأنك  
جئت بتضرب مجزوماً بعد أن عمِل الابتداء في أيهم ولا سبيل له عليه .  
وكذلك هذا حيث جئت به مجزوماً بعد أن عمِل فيه الابتداء . وأما الفعل

٦٨

(١) ط : « إلا أن الفعل » .

(٢) الخزانة ١ : ١٥٢ والمعنى ٢ : ٥٣٥ وابن السجزي ١ : ٣٣٢  
و ٢ : ٣٤٦ وشواهد المعنى ١٦١ ، ٢٨١ . والمنفس : النفس يتنافس فيه  
ويرغب . لامته أمر أنه على إتلاف ماله خشية الفقر ، فأجابها : لا تجزعي فإني كفيلاً  
بإخلافه بعد التلف مادمت حياً ، فإذا أتى المقدار حق لك أن تجزعي .  
وشاهده نصب منفس بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، لأن حرف الشرط  
يقتضى فعلاً مظهرًا أو مضمراً .

(٣) ط : « وإن اضطرّ شاعرٌ فجازى بإذا ، أجراها في ذلك مجرى  
إن فقال » .

الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حين وسائر الظروف (١) .

وإن قلت : زيد إذا يأتيني أضرب ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدا أضرب إذا يأتيني ، ولكنك تضع أضرب ههنا مثل أضرب إذا جزمت وإن لم يكن مجزوماً ؛ لأنّ المعنى معنى المجازاة في قولك : أزيد إن يأتك أضرب ولا تريد به أضرب زيدا ، فيكون على أول الكلام ، كما لم ترد بهذا أول الكلام ، رفعت (٢) . وكذلك حين ، إذا قلت : أزيد حين يأتك تضرب .

وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جواباً ، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ، ولم يرجع إلى الأول . وإنما تردّه إلى الأول فيمن قال : إن تأتني آتيك ، وهو قبيح وإنما يجوز في الشعر .

وإذا قلت : أزيد إن يأتك تضربه فليس تكون الهاء إلا لزيد ، ويكون الفعل الآخر جواباً للأول . ويدلّك على أنها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت : أزيد إن تأتلك أمّة الله تضربها لم يجز ، لأنك ابتدأت زيدا ولا بدّ من خبر ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميره .

وإذا قلت : زيدا لم أضرب ، أو زيدا لن أضرب ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدّمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما [ كما كان ذلك في الجزاء ] . ولن أضرب نفى

---

(١) عن السيرافي : يعنى أن فعل الشرط الذى بعد « إذا » وهو « ترى » رفعه أو جزمته لا يعمل فيما قبل إذا ، لأنه وإذا كشيء واحد ، بمنزلة حين ، ولا يصلح تقديمه ، فلم يصح على كل حال أن يعمل فيما قبل إذا .

(٢) ط : « على أول الكلام رفعت عنده فجيد كما لم ترد بهذا أول الكلام » ، فقط .

لقوله : سَأَضْرِبُ ، كما أَنَّ [ لَا تَضْرِبْ نَفِي لِقَوْلِهِ : أَضْرِبْ ] ، ولم أَضْرِبْ نَفِي لَضْرَبْتُ .

وتقول : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبْ ، [ نَصَبٌ ] لِأَنَّ يَأْتِيكَ ههنا صفةٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ صَالِحٍ اضْرِبْ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ ، رَفَعْتَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَ جَاءَكَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ : فَاضْرِبْ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ ، وَأَيُّ مِنْ حُرُوفِ الْمَجَازَاةِ ، وَكُلُّ رَجُلٍ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمَجَازَاةِ . وَمِثْلُهُ : زَيْدٌ إِنْ أَتَاكَ فَاضْرِبْ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ أَوَّلَ الْكَلَامِ ، فَتَنْصِبُ وَيَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : زَيْدًا إِنْ أَتَاكَ تَضْرِبْ ، وَأَيُّهُمْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْ ، إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي (١) .

وتقول : زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضْرِبْ . فَإِنْ وَضَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ إِنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْ رَفَعْتَ ، فَارْفَعْ إِذَا كَانَتْ تَضْرِبُ جَوَابًا لِيَأْتِيكَ ، وَكَذَلِكَ حِينَ . وَالنَّصَبُ فِي زَيْدٍ أَحْسَنُ إِذَا كَانَتْ الْهَاءُ يَضْعُفُ تَرْكُهَا وَيَقْبَحُ (٢) .

٦٩

فَاعْمَلْهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْقِيَاسِ (٣) لِأَنَّهَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ حِينَ ، وَإِذَا وَحِينَ لَا يَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا خَبَرًا لَزِيدٍ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : زَيْدٌ حِينَ يَأْتِيَنِي ، لِأَنَّ حِينَ لَا تَكُونُ ظَرْفًا لَزَيْدٍ .

وتقول : الْحَرْ حِينَ تَأْتِيَنِي ، فَيَكُونُ ظَرْفًا ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ . وَجَمِيعُ ظُرُوفِ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ ظُرُوفًا لِلْجُثْثِ .

(١) ط : « فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي » .

(٢) بعده في ط : « كما أَنَّ الْفِعْلَ يَقْبَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَفْعُولٌ مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ » . وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَبَدَلَهُ فِي الْأَصْلِ : « يَقُولُ إِنْ الْفِعْلَ يَقْبَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَفْعُولٌ مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ » . (٣) أَبُو الْحَسَنِ : « يَعْنِي إِذَا لَمْ تَجْزِمْ بِهَا » .



فإن قلت : زيدا يوم الجمعة أضرب<sup>(١)</sup> ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله :

\* كله لم أضغ<sup>(٢)</sup> \*

ألا ترى أنك لو قلت : زيد يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن<sup>(٣)</sup> ، [ولو قلت : زيد إذا جاءني فأنا أضربه كان جيذاً] . فهذا يدل على أنه يكون على غير قوله زيدا أضرب حين يأتيك<sup>(٤)</sup> .

### هذا باب الأمر والنهي

والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل ، مظهراً أو مضمراً .

وهما أقوى في هذا من الاستفهام ؛ لأن حروف الاستفهام قد يُستفهم بها<sup>(٥)</sup>

(١) عن السيرافي : يعني أن يوم الجمعة لغو ، كأنك قلت : زيدا أضرب ، فيجب النصب ، إلا أن تحذف الماء على الوجه القبيح ، نحو زيد ضربت ، وكله لم أضغ ، برفع زيد وكل ، والنصب أحسن على نية التقديم ، لضعف ترك الماء العائدة إلى الابتداء .

(٢) لأبي النجم . وقد سبق الكلام عليه في ص ٨٥ .

(٣) ط : « لم يجز » .

(٤) بعده في الأصل : « وهو عندنا غير جائز » ، إلا أن يكون الأول مجزوماً

في اللفظ ، ولعله من قول الأخفش .

(٥) ط : « قد تستعمل » .

وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك : أزيدُ أخوك ، ومتى زيدٌ منطلق ،  
 وهل عمروٌ ظريفٌ . والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلا بفعلٍ ، وذلك قولك :  
 زيدا أضربه ، وعمرا أمرُ به ، وخالدا أضربْ أباه ، وزيدا اشترِ له ثوبا .  
 ومثل ذلك : أمّا زيدا فاقتله ، وأمّا عمرا فاشترِ له ثوبا ، وأمّا خالدا فلا تشتمْ  
 أباه ، وأمّا بكرّا فلا تمرر به . ومنه : زيدا ليضربه عمرو ، وبشرا ليقتل  
 أباه بكرّا ، لأنّه أمرٌ للغائب بمنزلة أفعل للمخاطب .

وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك :  
 عبدُ الله أضربه ، ابتدأت عبدَ الله فرفعته بالابتداء ، ونهتَ المخاطبَ له  
 لتعرفه باسمه (١) ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر . ومثل ذلك :  
 أمّا زيد فاقتله . فإذا قلت : زيدُ فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء .  
 ألا ترى أنّك لو قلت : زيدُ فنطلق لم يستقم ، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز  
 أن يكون مبتدأ .. فإن شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك  
 في الاستفهام ، وإن شئتَ على عليك ، كأنك قلت : عليك زيدا فاقتله .

وقد يحسنُ ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضربه ، إذا كان مبنيا  
 على مبتدأٍ مظهرٍ أو مضميرٍ . فأما في المظهر فقولك : هذا زيدُ فاضربه ،  
 وإن شئتَ لم تظهر «هذا» ويعمل كعمله إذا أظهرته (٢) ، وذلك قولك : الهلالُ  
 والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئت بالأمر .

ومّا يدلُّك على حسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت : هذا زيدُ فحسنٌ جميلٌ ،

(١) ط : « ليعرفه باسمه » .

(٢) ط : « إذا كان مظهرا » .

كان [كلاماً] جيداً . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

وقائلة خولان فأنكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كاهياً (٢)

هكذا (٣) شمع من العرب تنشده .

وتقول : هذا الرجل فاضربه ، إذا جعلته وصفاً ولم نجعله خبراً . وكذلك :

هذا زيدا فاضربه ، إذا كان معطوفاً على « هذا » أو بدلاً .

وتقول : اللذين يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضر . وإن شئت كان مبتدأً ، لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذى يأتينى فله درهم ، والذى يأتينى فمكرم محمود (٤) ، كان حسناً . ولو قلت : زيد فله درهم لم يجوز (٥) . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم ،

(١) لم يعرف . والبيت من الحسين الذى لم يعرف قائلوها . وانظر الخزانة ١: ٢١٩

و ٣: ٣٩٥ و ٤: ٤٢١ ، ٥٥٢ والمعنى ٢: ٥٢٩ وشواهد المغنى ١٥٩ ، ٢٩٥ وتفسير أبى حيان ٣: ٤٧٧ .

(٢) خولان : حى من اليمن ، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث ابن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب . والفناء : الشابة من النساء . والأكرومة : أصلها الفعلة الكريمة ، والمراد الكريمة . والحيان : حى أيها وحى أمها . عنى أنها كريمة الطرفين . خلو ، أى خالية من زوج . كاهى : كمهدك من بكارتها . وشاهده رفع «خولان» على تقدير مبتدأ . ولا يصح أن يكون «خولان» مبتدأ دخلت الفاء على خبره لأنه لا يجوز زيد فنطلق .

(٣) ط : « فهذا » .

(٤) ط : « محمول » أى على دابة ونحوها .

(٥) عن السيرافى : لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إخبار

محض ولا مذهب للمجازاة فيه .

في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء .

ومن ذلك قوله عز وجل : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » (١) .  
ومن ذلك قولهم : كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ ، وكلُّ رجلٍ جاء فله درهمان ؛  
لأنَّ معنى الحديث الجزاء .

وأما قول عدي بن زيد :

أرواحٌ مودَّعٌ أمُّ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيُّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢)

(١) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٨٩ وشواهد المغني ١٦٠ . أرواح : أراد :  
أذورواح ، أو ألك رواح ، أو أرواحك رواح مودع . والرواح : السير بالعشي .  
والبكُور : السير بكرة في أول النهار . المودَّع : هو كقولهم : ليل نائم ، وقوله تعالى :  
« والنهار مبصر » . قال ابن الشجري : ولو أنشد « مودع » جاز وكان التقدير  
مودَّع فيه . وقال : « لأى ذاك » ولم يقل ذينك ؛ لأنهم قد يوقعون ذاك وذلك  
على الجمل . يقول : إن الموت لا يفوته شيء ، إن لم يفجأ نهاراً فجأ بكورا ، وليس  
يدري المرء ما قدر له .

وشاهده « أنت فانظر » . قال السيرافي : وهو : يشبه زيد فاضربه .  
وهو لم يجوزه إلا على إضمار سبب دخول الفاء وقد دخلت في فانظر . فتأول  
ذلك على وجوه ثلاثة أراد بها تصحيح دخولها . الأول : أن ترفع أنت بفعل  
مضمر يفسره المظهر . والثاني : أن تجعل أنت مبتدأ وتضم خبراً والفاء جواب  
للجملة ، كأنه قال : أنت الراحل فانظر ؛ نحو قولك إذا ذكرت الشجاعة قال  
الناس : أنت . الثالث : أن تجعل أنت خبراً وتتوى المبتدأ .

فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حالة المنصوب في النصب<sup>(١)</sup> .  
يعنى<sup>(٢)</sup> أن الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره ، كما كان المنصوب  
ما هو من سببه ينتصب ، فيكون ما سقط على سبب تفسيره في الذي ينصب  
على أنه شيء هذا تفسيره . يقول : ترفع [ أنت ] على فعل مضمر ، لأن الذي من  
سببه مرفوع ، وهو الاسم المضمر الذي في انظر .

وقد يجوز [ أن يكون ] أنت على قوله : أنت الهالك ، كما يقال : إذا  
ذكرَ إنسان لشيء ، قال الناس : زيد . وقال الناس : أنت . ولا يكون  
على أن تضر هذا ، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ،  
وإنما تشير له إلى غيره . ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت : هذا  
أنت ، لم يستقم .

ويجوز هذا أيضاً على قولك : شاهدك ، أى ما ثبت لك شاهدك<sup>(٣)</sup> .  
قال الله تعالى جده : « طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ »<sup>(٤)</sup> . فهو مثله . فإما أن يكون  
أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة [ وقولٌ معروف ] ،  
أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعةٌ وقولٌ معروف أمثل<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) ط : « في الذي يرفع على حال المنصوب في الذي ينصب على أنه على  
شيء هذا تفسيره » .

( ٢ ) الكلام يشعر بأن ما بعده من تفسير الأخفش . وبدل هذه العبارة  
التالية في ط إلى آخر هذه الفقرة : « يقول ترفع أنت على فعل مضمر لأن الذي  
من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذي في انظر » .

( ٣ ) ط : « أى شاهدك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك شاهدك » .

( ٤ ) الآية ٢١ من سورة محمد .

( ٥ ) بعده قال أبو الحسن : « تقول زيداً فاضرب ، فالعامل اضرب  
هذه ، والفاء معلقة بما قبلها . ويدل على أن هذه هي العاملة قولك بزيد فامرر ،  
كما تقول : أما بزيد فامرر . فهذه الفاء أضافت الفعل الذي معه الفاء إلى زيد » .

واعلم أنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهي ، وإِنَّمَا قِيلَ : «دَعَا» لَأَنَّهُ اسْتَعْظَمَ أَنْ يُقَالَ : أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : اللَّهُمَّ زَيْدًا فَاعْفِرْ ذَنْبَهُ ، وَزَيْدًا فَاصْلَحْ شَأْنَهُ ، وَعَمْرًا لِيَجْزِهِ اللَّهُ خَيْرًا . وَتَقُولُ : زَيْدًا قَطَعَ اللَّهُ يَدَهُ ، وَزَيْدًا أَمْرًا اللَّهُ عَلَيْهِ الْعِيشَ ، لِأَن [ مَعْنَاهُ مَعْنَى ] زَيْدًا <sup>(١)</sup> لِيَقْطَعَ اللَّهُ يَدَهُ . وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ <sup>(٢)</sup>

وَيَجُوزُ فِيهِ مِنَ الرَّفْعِ مَا جَازَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَيَقْبَحُ فِيهِ مَا يَقْبَحُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ .

وَتَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعَا لَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَسَقِيَا لَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الَّذِي انْتَصَبَ عَلَيْهِ سَقِيًا وَجَدَعَا لَنَصَبْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا ، فَإِضْهَارُهُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِهِ ، كَمَا تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَضَرْبًا .

وَتَقُولُ : أَمَّا زَيْدٌ فَسَلَامٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا ارْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ <sup>(٣)</sup> » . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا <sup>(٤)</sup> » ،

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « وَزَيْدًا » .

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِ أَبِي الْأَسْوَدِ مِنْ نَفَائِسِ الْمَخْطُوطَاتِ ، وَلَا فِي مِلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ . ذَكَرَ أَمِيرَيْنِ مِنْ أَمْرَاءِ قَرِيْشِ آخِيَاءِ وَأَحْسَنًا إِلَيْهِ ، فَدَعَا لَهُمَا بِحَسَنِ الْجَزَاءِ . وَشَاهَدَهُ نَصَبَ « كُلِّ » بِإِضْهَارِ فِعْلِ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ .

(٣) الْآيَةُ ٢ مِنْ سُورَةِ النُّورِ .

(٤) الْآيَةُ ٣٨ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

فَإِنْ هَذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ (١) » . ثُمَّ قَالَ بَعْدُ : « فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ » ، فِيهَا كَذَا وَكَذَا . فَإِنَّمَا وَضَعَ الْمَثْلَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ ، فَذَكَرَ أَخْبَارًا وَأَحَادِيثَ (٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمِنَ الْقَصَصِ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، أَوْ مِمَّا يُقَصُّ عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْإِضْمَارِ [ وَنَحْوِهِ ] . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَكَذَلِكَ « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي » ، [ كَأَنَّهُ ] لَمَّا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : « سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا (٣) » . قَالَ : فِي الْفَرَائِضِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، [ أَوِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فِي الْفَرَائِضِ ] . ثُمَّ قَالَ : فَاجْلِدُوا (٤) ، فَجَاءَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ مَضَى فِيهِمَا الرِّفْعُ ، كَمَا قَالَ :

\* وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ ، فَانكِحْ فِتْنَتَهُمْ (٥) \*

فَجَاءَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ عَمَلَ فِيهِ الْمَضْمَرُ . وَكَذَلِكَ : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ » [ كَأَنَّهُ قَالَ : وَ ] فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ [ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ، أَوِ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ] فِيمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ . فَإِنَّمَا دَخَلَتْ (٦) هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بَعْدَ قِصَصٍ وَأَحَادِيثَ . وَيَحْمِلُ عَلَى نَحْوِهِ مِنْ هَذَا [ وَمِثْلُ ذَلِكَ ] : « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا (٧) » .

(١) الآية ١٥ من سورة محمد .

(٢) ط : « وَذَكَرَ بَعْدَ أَخْبَارٍ وَأَحَادِيثٍ » .

(٣) الآية الأولى من سورة النور .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثُمَّ جَاءَ فَاجْلِدُوهُمَا » .

(٥) انظر ما سبق في ص ١٣٩ .

(٦) ط : « فَإِنَّمَا جَاءَتْ » .

(٧) الآية ١٦ من سورة النساء .

وقد يجزى هذا في زيد وعمر على هذا الحد ، إذا كنت تُخبرُ [ بأشياء ]  
أو تُوصى . ثم تقول : زيد ، أى زيد فيمن أوصى به فأحسن إليه وأكرمه .  
وقد قرأ أناس : « والسارق والسارقة (١) » و « الزانية والزاني (٢) » ،  
وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة . ولكن أبت العامة  
إلا القراءة بالرفع .

ولما كان الوجه في الأمر والنهى النصب لأنَّ حدَّ الكلام تقديمُ  
الفعل ، وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنَّهما  
لا يكونان إلا بفعل .

وقبَّحَ تقديمُ الاسم في سائر الحروف ، لأنَّها حروفٌ تحدثُ قبل الفعل .  
وقد يصير معنى حديثهنَّ إلى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا خبراً ، وقد يكون  
فيهِنَّ الجزاء في الخبر ، وهى غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأجريت مجراها .  
والأمر ليس يحدثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيضارع حروف الجزاء ، فيقبَّح  
حذفُ الفعل منه كما يقبَّح حذفُ الفعل بعد حروف الجزاء . ولما يقبَّح  
حذفُ الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء .

ولما قلت : زيدا أضربه ، واضربه مشغولة بالهاء ، لأنَّ الأمر (٣)  
والنهى لا يكونان إلا بالفعل ، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهر (٤) .

(١) هى قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبى عبة . تفسير أبى حيان ٤٧٦:٣ .

(٢) هى قراءة عيسى ، ويحيى بن يعمر ، وعمر بن فائد ، وأبو جعفر ،  
وشيبة ، وأبو السمال ، ورويس . تفسير أبى حيان ٤٢٧:٦ .

(٣) ط : « وإنما قلت زيدا أضربه لأنَّ اضربه مشغولة بالهاء ، والمأمور لا بد له  
من أمر ، والأمر » .

(٤) ط : « فلم يستغن عن الإضمار إذا لم يظهر » .



## هذا باب حروف أُجريتُ بحرف الاستفهام وحروف الأمر والنهي

وهي حروف النفي ، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسمُ قبل الفعل ، لأنَّهنَّ غيرُ واجبات ، كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجبتين .

وسهل تقديم الأسماء فيها لأنَّها نفيٌ لواجب ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإلَّا لما هي مضارعةٌ ، وإلَّا لما تجيء خلاف قوله : قد كان .

وذلك قولك : ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته ، وما عمرأ لقيتُ أباه ولا عمرأ مررتُ به ولا يسراً اشتريتُ له ثوباً . وكذلك إذا قلت : ما زيداً أنا ضاربه ، إذا لم تجعله اسماً معروفاً . قال هذبةُ بن الخشرم العذريّ :

فلا ذا جلالٍ هبته لجلاله ولا ذا ضياعٍ هنَّ يتركن للفقير<sup>(١)</sup>  
وقال زهير :

لا الدارَ غيرها بعدى الأنيس ولا بالدار لو كلَّمتُ ذا حاجة صمم<sup>(٢)</sup>

(١) أُمالي ابن السجري ١ : ٣٣٤ . ذكر المنايا وعمومها للخلق ، فيقول : لا يتركن الجليل هيئة لجلاله ، ولا الضائع الفقير إشفاقاً على ضياعه وفقره . والضياع : الإهمال والموان . وشاهده نصب « ذا » في الموضعين بإضمار فعل مفسر ، تقديره : فلا هن ذا جلال ، ولا يتركن ذا ضياع .

(٢) ديوان زهير ١٤٦ . الأنيس : من يؤنس به من الناس . يصف داراً خلّت من أهلها ولم يخلّفهم غيرهم فيها فيغيروا ما عرفه من آثارها ورسومها . ويروى : « بعد الأنيس » أي لم يغيرها بعد أهلها عنها . ويقول : ليس بها صمم عن محبتي ، لأنّي تكلمت بقدر ما تسمع ، ولكنها لم تسكمني ولاردت جوابي . وشاهده نصب « الدار » بتقدير فعل مفسر .

وقال جرير :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لَتَيْهِمْ وَلَا جَدًّا إِذَا أزدَحَمَ الْجُدُودُ (١)  
وإن شئت رفعت ، والرَّفْعُ فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام (٢) ،  
لأنَّهم نفى واجب يُبتدأ بعدهنَّ ويُبنى على المبتدأ بعدهنَّ ، ولم يبلغنَّ أن  
يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به (٣) .

فإن جعلت « ما » بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلاَّ الرفع ، لأنَّك  
تجىء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعلٍ يرفع ، كأنَّك قلت : ليس  
زيدٌ ضربته .

وقد أنشد بعضهم هذا البيت رَفْعًا ، [ قول مُزاحم العُقَيْلِي ] :  
وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِئِي أَنَا عَارِفٌ (٤)  
فإن شئت حملته على ليس ، وإن شئت حملته على « كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ » (٥) .  
فهذا أبعدُ الوجهين .

(١) ديوان جرير ١٦٥ والخزانة ١ : ٤٤٧ . يخاطب عمر بن لجأ التيمي ،  
من تيم عدى . يقول : لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ، ولا لك جد شريف  
تمتز به إذا ازدحم الناس للمفاخر . أى ليس لك قديم ولا حديث . وقيل :  
الجد هنا : الحظ ، أى ليس لقيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر .  
والشاهد فيه نصب « حسبا » بفعل يدل عليه الفعل المفسر ، تقديره :  
ولا ذكرت حسبا .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصيل : إذ كان فى ألف الاستفهام . أراد : لأنه  
يكون مع ألف الاستفهام .

(٣) أى لم تبلغ حروف النفى فى القوة ما بلغت أدوات الاستفهام التى شئت  
بها حروف النفى .

(٤) انظر ما سبق فى ص ٧٢ .

(٥) انظر ما مضى فى ٧٥ ، ١٣٧ .

وقد زعم بعضهم أن ليس يجعل كما (١)، وذلك قليل لا يكاد يُعرَفُ،  
فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلقَ الله أشعرَ منه (٢)، وليس قالها زيد .  
قال حميدُ الأرقطُ :

فأضبحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ      وليس كلَّ النَّوى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ (٣)  
وقال هشامُ أخو ذى الرُّمَّة :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا      وليس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُوقُ (٤)  
هذا كله مُسَمَّعٌ مِنَ الْعَرَبِ . والوجه والحدُّ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّ فِي لَيْسَ  
إِضْمَارًا وَهَذَا مَبْتَدَأٌ ، كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أُمَّةٌ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ . إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ  
قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَمَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَنَا زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، رَفَعْتَ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ نَصَبِ زَيْدًا لَقَيْتُهُ  
لَأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ كَمَا فَصَلْتَ فِي قَوْلِكَ : أَنْتَ زَيْدٌ لَقَيْتُهُ . [وإن كانت ما  
التي هي بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنك قلت : لستُ زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ] ، لَأَنَّكَ  
شَغَلْتَ الْفِعْلَ [ بَأَنَا ] ، وَهَذَا مَبْتَدَأٌ بَعْدَ اسْمٍ ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ،  
وَهُوَ فِيهِ أَقْوَى لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ (٥) . وَأَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَا فِي لُغَةِ  
بَنِي تَيْمٍ ، يَفْضَلْنَ فَلَا يَعْمَلْنَ . فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنَّكَ تَفْضِلُ وَتَعْمَلُ (٦) الْحَرْفَ

(١) ط : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما » .

(٢) ط : « فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق مثله أشعر منه » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٧٠ .

(٤) انظر ما مضى في ص ٧١ .

(٥) في الأصل : « في الاسم يريد أن ما قد عمل الذي بعده » . وعجاجة

« يريد أن ما قد عمل » تعليق من الأخفش أو أحد الرواة .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وتهمل » .

فهو أقوى . وكذلك : إني زيد لقينهُ ، وأنا عمرو ضربتُهُ ، ولَيْتَنِي عبدُ الله مرتُّ به ، لأنَّهُ إنما هو اسمٌ مبتدأ [ ثم ابتدئ بعده ] ، أو اسمٌ قد عمل فيه عاملٌ ثم ابتدئ بعده والكلام في موضع خبره .

فأما قوله عزَّ وجلَّ : « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١) » ، فإِنَّمَا هو على قوله : زيدا ضربتُهُ ، وهو عربيٌّ كثير . وقد قرأ بعضهم : « وَأَمَّا نُمُودَ هَٰذَيْنَا هُمْ » ، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالَفُ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ السُّنَّةَ (٢) .

وتقول : كنتُ عبدُ الله لقينهُ ، لأنَّهُ ليس من الحروف التي يُنْصَبُ ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء ولا ما شَبَّهَ بها ، وليس بفعل ذكرته ليعْمَلَ في شيء فيَنْصِبُهُ أو يَرْفَعُهُ ، ثم يُضَمُّ إلى الكلام الأول الاسم بما يُشْرِكُ [ به ] ، كقولك : زيدا ضربتُ وعمرا مرتُّ به ، ولكنه شيءٌ عَمِلَ في الاسم ، ثم وضعتَ هذا في موضع خبره ، مانعا له أن ينصبَ ، كقولك : كان عبدُ الله أبوه منطلق . ولو قلت : كنتُ أخاك وزيدا مرتُّ به نصبتُ ، لأنَّهُ قد أُنفذ إلى مفعول ونُصب ثم ضمنتُ إليه اسما وفعلًا .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر . قال السيرافي ما ملخصه : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قد زعمتم أن نحو : إني زيد كلته الاختيار فيه الرفع ، لأنه جملة في موضع الخبر ، فلم اختير النصب في إنما كل شيء خلقناه بقدر ، وكلام الله تعالى أولى بالاختيار ؟ فالجواب أن في النصب ما هنا دلالة على معنى ليس في الرفع ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ عَلَى النصب إنما خلقنا كل شيء خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعمنا لشيء ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر . وانظر النمرج ١ : ٣٠٢ والأشعري ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : « لأنها السنة » .

وإذا قلت : كنتُ زيدٌ مررتُ به (١) ، فقد صار هذا في موضع أخاك ،  
وَمَنَعَ الفعلُ أَنْ يَعْمَلَ .

وكذلك : حَسِبْتُني عبدُ الله مررتُ به ، لأنَّ هذا المضمَرَ المنصوبَ بمنزلة  
المرفوع في كنتُ ؛ لأنَّه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في كنتُ ، واحتياج  
المبتدأ ، فإنَّما هذا في موضع خبره ، كما كافي موضع خبرِ كان ، فإنَّما أراد أن  
يقول : كنتُ هذه حالي ، وحَسِبْتُني هذه حالي ، كما قال : لقيتُ عبدَ الله  
وزيدٌ يضربه عمرو ، فإنَّما قال : لقيتُ عبدَ الله وزيدَ هذه حاله ، ولم يَعْطِفْه  
على الحديث الأوَّل ليكون في مثل معناه ، ولم يَرُدْ أن يقول : فعلتُ وفعلَ ،  
وكذلك لم يَرُدْه في الأوَّل . ألا ترى أنَّه لم يُنفِذِ الفعلَ في كنتُ إلى المفعول  
الذي به يَسْتغْنِي الكلامُ كاستغناء كنتُ بمفعوله . فإنَّما هذه في موضع  
الإخبار ، وبها يَسْتغْنِي الكلامُ .

وإذا قلت : زيدا ضربتُ وعمراً مررتُ به ، فليس الثاني في موضع خبر ،  
ولا تريد أن يَسْتغْنِي به شيء (٢) لا يتمُّ إلَّا به ، فإنَّما حاله كحال الأوَّل  
[ في أنه مفعول ] ، وهذا [ الثاني ] لا يَمْنَعُ الأوَّلَ مفعوله أن يَنْصِبَهُ لأنَّه ليس  
في موضع خبره ، فكيف يُختار فيه النصبُ ، وقد حال بينه وبين مفعوله ،  
وكان في موضعه ، إلَّا أن تنصبه على قولك : زيدا ضربته .

ومثل ذلك : قد علمتُ لعبدِ الله تضربه ، فدخولُ اللام يدلُّك أنَّه إمَّا

---

(١) بعده في الأصل عبارة مقحمة ليس هذا موضعها ، وهي : « معناه ليس  
شيء إلا الطيب كأنه قال : ليس إلا الطيب المسك ، الرفع ليس أقوى منه  
في الاستفهام » .

(٢) هذا ما في ط وفي الأصل : « أن يَسْتغْنِي بشيء » .

أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء ، لأنها ليست مما يُضَمُّ به الشيء  
 إلى الشيء كحروف الاشتراك ، فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول ٧٥  
 اللام هنا . وإن شاء نصب ، كما قال الشاعر ، وهو المرار الأسدي :  
 فلو أنها إياك عَضَّتْكَ مثلها جَرَزْتَ على ما شئتَ نَحْرًا وَكَلْكَلًا<sup>(١)</sup>

### هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم

ثم يُبَدِّلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأول<sup>(٢)</sup>  
 وذلك قولك : رأيتُ قومَكَ أَكْثَرَهُمْ ، ورأيتُ بني زيد ثُلُثَهُمْ ،  
 ورأيتُ بني عمِّكَ نَاسًا مِنْهُمْ ، ورأيتُ عبدَ الله شَخْصَهُ ، وصَرَفْتُ وَجُوهَهَا  
 أَوَّلَهَا<sup>(٣)</sup> . فهذا يجيء على وجهين :

على أنه أراد : رأيتُ أَكْثَرَ قومِكَ ، و [رأيتُ] ثُلُثِي قومِكَ ،  
 وصَرَفْتُ وَجُوهَ أَوَّلَهَا ، وَلَكِنَّهُ ثُنَى الاسم توكيدًا ، كما قال جل ثناؤه :

(١) يصف داهية شديدة ، يقول لمخاطبه : لو أصابك مثلها لصرعت على  
 الأرض ، وجَرَزْتَ على ما شئتَ منها نَحْرَكَ وَكَلْكَلَكَ ، ولم تستطع القيام منها .  
 والنحر : أعلى الصدر . والكلكل : الصدر . وشاهده : نصب « إياك » بفعل  
 فسر ما بعده يقدر بعد « إياك » ؛ لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل .  
 (٢) السيراني : اعلم أن البديل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل  
 منه كأنه لم يذكر . وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البديل  
 مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أن البديل قائم بنفسه غير مبين  
 للمبدل منه تبين النعت للنعوت ، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك زيد  
 رأيت أباه عمرا في تقدير : زيد رأيت عمرا . وهذا فاسد محال .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وضربت وجهه أولها » ، وكذا

في الموضع التالي .

« فَسَجَدَ لِلْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (١) » وأشباه ذلك . فمن ذلك قوله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (٢) » . وقال الشاعر (٣) :

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَائِهَا (٤)

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيتُ قومك ، ثم يبدؤ له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثتهم أو ناساً منهم . -

ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيدا أباه ، والأبُ غيرُ زيد ، لأنك لا تبيئه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تنئى الاسم (٥) توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه ، فإنما تنئيه وتؤكدُهُ مُنْئِي بما هو منه أو هو هو . وإنما يجوز

---

(١) الآية ٣٠ من الحجر و ٧٣ من سورة ص .

(٢) الآية ٢١٧ من البقرة .

(٣) لم ينسب في مخطوطات سيويه ولم ينسب الشنتمرى كذلك ، ووجدت نسبته في معجم البلدان ( تقنتد ) إلى أبي وجزة الفقمسى في تسعة أشطار رواها ياقوت . فيضاف هذا إلى ما عرفت نسبته من الحسين .

(٤) عند ياقوت :

حتى إذا ماتم من أنظائها وعتك البول على أنسائها  
تذكرت تقنتد برد مأها

وتقنتد : ركية في شق الحجاز ، من مياه بنى سعد بن بكر بن هوزان . وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة ، ومنه قوس طائكة ، إذا قدمت واحمرت . والأنساء : جمع نساء ، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق . وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ واشتدت صفرته .

وشاهده : نصب « برد » على البذل من « تقنتد » لاشتغال الذكر عليها .

(٥) أى لا تذكره مرة ثانية .

رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : رَأَيْتُ عَمْرًا  
أَوْ رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ ، فَغَلِطَ أَوْ نَسِيَ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ كَلَامَهُ بَعْدُ ؛ [وَلَمَّا أَنْ يَكُونَ  
أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ فَتَحَّاهُ وَجَعَلَ عَمْرًا مَكَانَهُ ] .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَجِدُّ عَرَبِي ، مِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ  
الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا <sup>(١)</sup> » لِأَنَّهُمْ مِنَ النَّاسِ . وَمِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُمْ أَعَادُوا  
حَرْفَ الْجَرِّ : « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ  
آمَنَ مِنْهُمْ <sup>(٢)</sup> »

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ [ قَوْلُكَ ] : بَعْتُ مُتَاعَكَ أَسْفَلَ قَبْلَ أَعْلَاهُ ، وَاشْتَرَيْتُ  
مُتَاعَكَ أَسْفَلَ أَسْرَعَ مِنْ اشْتِرَائِي أَعْلَاهُ ، وَاشْتَرَيْتُ مُتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ  
بَعْضٍ ، وَسَقَيْتُ إِبْلَكَ صِغَارَهَا أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِي كِبَارَهَا ، وَضَرَبْتُ النَّاسَ  
بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا ، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُ  
بَعْدَهُ <sup>(٣)</sup> لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَيَكُونُ مُبْتَدَأً <sup>(٤)</sup> ، وَلَمَّا هُوَ مِنْ نَعْتِ الْفِعْلِ ،  
زَعَمْتُ أَنَّ بَيْعَهُ أَسْفَلَ كَانَ قَبْلَ بَيْعِهِ أَعْلَاهُ ، وَأَنَّ الشُّرَاءَ كَانَ فِي بَعْضٍ أَعْجَلَ  
مِنْ بَعْضٍ ، وَسَقَيْهِ الصِّغَارَ كَانَ أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِهِ الْكِبَارَ ، وَلَمْ تَجْعَلْهُ خَبْرًا  
لَمَّا قَبْلَهُ <sup>(٥)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِمُتَاعِكَ بَعْضُهُ مَرْفُوعًا وَبَعْضُهُ مَطْرُوحًا ، فَهَذَا

(١) الْآيَةُ ٩٧ مِنْ آلِ عِمْرَانَ .

(٢) الْآيَةُ ٧٥ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « يُرِيدُ بَعْدَ هَذَا الْاسْمِ » ، وَهُوَ تَعْلِيْقٌ .

(٤) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى الْاسْمِ فَيَكُونُ الْاسْمُ

مُبْتَدَأً » .

(٥) ط : « خَبْرًا لَمَّا قَبْلَهُ مِنَ الْمَبْدَلِ » .



لا يكون مرفوعاً ؛ لأنك حملت النعتَ على المرور فجعلته حالاً [ للمرور ]  
ولم تجعله مبنياً على الابتداء . وإن لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع .

ومن هذا الباب : أُلزمتُ الناسَ بعضهم بعضاً ، وخوِّفتُ الناسَ ضعيفهم  
قويهم . فهذا معناه في الحديث المعنى [ الذى ] فى قولك : خاف الناسُ ضعيفهم  
قويهم ، ولَزِمَ الناسُ بعضهم بعضاً ، فلماً قلت : أُلزمتُ وخوِّفتُ صار مفعولاً ،  
وأجريتُ الثانى على ما جرى عليه الأوّل وهو فاعلٌ ، فصار فِعْلاً تَعَدَّى  
إلى مفعولين .

وعلى ذلك دَفَعْتُ الناسَ بعضهم ببعضٍ ، على قولك : دَفَعَ الناسُ بعضهم  
بعضاً . ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك : أُلزمتُ ، كأنَّكَ قلتَ فى التمثيل :  
أَدَفَعْتُ ، كما أنَّكَ تقول : ذهبتَ به [ من عندنا ] وأَذْهَبْتَهُ من عندنا ،  
وأَخْرَجْتَهُ [ معك ] وأَخْرَجْتَ به معك . وكذلك مَيَّزْتُ متاعَكَ بعضَهُ من  
بعضٍ ، وأَوْصَلْتُ القومَ بعضهم إلى بعضٍ ، فجعلته مفعولاً على حدِّ ما جعلتُ  
الذى قبله (١) وصار قوله إلى بعض ومن بعض ، فى موضع مفعولٍ منصوبٍ .

ومن ذلك : فَضَّلْتُ متاعَكَ أسْفله على أعلاه ، [ فإِنَّمَا جعله مفعولاً من  
قوله : خَرَجَ متاعَكَ أسْفله على أعلاه ] ، كأنه قال فى التمثيل : فَضَّلَ متاعَكَ  
أسْفله على أعلاه ، [ فعلى أعلاه فى موضع نصب ] .

ومثل ذلك : صَكَّكَ الحَجْرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ ، على أَنَّهُ مفعولٌ ، من  
أَصْطَكَّ الحَجْرانِ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ . ومثل ذلك [ قوله عزَّ وجلَّ ] : « وَلَوْلَا

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مفعولاً كما جعلت الذى قبله » .

دَفَعَ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (١) .

وهذا ما يَجْرِي منه مجرورا كما يَجْرِي منصوبا ، وذلك قولك : عَجِبْتُ من  
دَفَعَ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ، إذا جعلت النَّاسَ مفعولينَ كان بمنزلة قولك :  
عَجِبْتُ من إذهابِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا ، لأنَّكَ إذا قلت : أَفَعَلْتُ ، اسْتَغْنَيْتَ  
عن الباء ، وإذا قلت : فَعَلْتُ احتججتَ إليها (٢) ، وجرى في الجرِّ على قولك :  
دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ . وإن جعلت النَّاسَ فاعلينَ قلت : عَجِبْتُ من  
دَفَعَ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا ، جرى في الجرِّ على حدِّ مجراه في الرفع ، كما جرى  
في الأوَّل على مجراه في النَّصب ، وهو قولك : دَفَعَ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا .

٧٧

وكذلك جميعُ ما ذكرنا إذا أَعْمَلْتَ فيه المصدرَ فجرى مجراه في الفعل (٣) .  
و [من] ذلك قولك : عَجِبْتُ من موافقةِ النَّاسِ أَسْوَدَهُمْ أَحْمَرَهُمْ ، جرى  
على قولك : وافقَ النَّاسُ أَسْوَدَهُمْ أَحْمَرَهُمْ . وتقول : سَمِعْتُ وَقَعَ أَنْبَاءُ بَعْضِهَا  
فَوْقَ بَعْضٍ ، جرى على قولك : وَقَعَتْ أَنْبَاءُ بَعْضِهَا فَوْقَ بَعْضٍ . وتقول :  
عَجِبْتُ من إيقاعِ أَنْبَاءِ بَعْضِهَا فَوْقَ بَعْضٍ ، على حدِّ قولك : أَوْقَعْتُ أَنْبَاءُ  
بَعْضِهَا فَوْقَ بَعْضٍ .

هذا وجهُ اتِّفَاقِ الرفعِ والنصبِ في هذا الباب ، واختيارِ النَّصبِ ،  
واختيارِ الرفعِ .

- 
- (١) هي قراءة نافع ويعقوب وسهل . وقرأ سائر القراء : « دفع » . تفسير  
أبي حيان ٢ : ٢٦٩ في الآية ٢٥١ من البقرة . وتامها « لفست الأرض »  
وكذا وردت هذه القراءة في الآية ٤٠ من سورة الحج ، وتامها : « لهدمت  
صوامع وبيع » . منسوبة إلى نافع والحسن وأبي جعفر . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٧٣  
(٢) ط : « إلى الباء » .  
(٣) ط : « يجرى مجراه في الفعل »

تقول : رأيتُ متاعك بعضه فوق بعضٍ ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبنى على المبتدأ وجعلتَ الأول مبتدأ ، كأنك قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، ففوق في موضع أحسن .

وإن جعلته حالا بمنزلة قولك : مررتُ بمتاعك بعضه مطروحا وبعضه مرفوعا ، نصبته لأنك لم تبين عليه شيئا فتبديئه . وإن شئت قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيتُ بعض متاعك الجيد ، فوصلته <sup>(١)</sup> إلى مفعولين لأنك أبدلت ، فصرتَ كأنك قلت : رأيتُ بعض متاعك . والرفع في هذا أغرف ، لأنهم شبهوه بقولك : رأيتُ زيدا أبوه أفضل منه ، لأنه اسمٌ هو للأول ومن سببه ، [ كما أن هذا له ومن سببه ] ، والآخر هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول . وإن نصبتَ فهو عربى جيد .

ومما جاء في الرفع قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ » <sup>(٣)</sup> .

ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يدينها أطول من رجلينا .

وحدثنا يونس أن العرب تُنشدُ هذا البيت ، وهو لعبيدة بن الطبيب :

(١) ط : « فتوصله » .

(٢) ط : « فما جاء رفعا قوله عز وجل » .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الزمر .

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلِكَهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمًا <sup>(١)</sup>  
وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَجِيلَةَ أَوْ خَثْعَمٍ :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلَمِي مُضَاعًا <sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ آخَرُ فِي الْبَدَلِ :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُوْخِذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا <sup>(٣)</sup>  
فَهَذَا عَرَبِيٌّ حَسَنٌ ، وَالْأَوَّلُ أَعْرَفُ وَأَكْثَرُ .

وتقول : جعلتُ متاعك بعضه فوق بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب :  
إن شئت جعلت فوق في موضع الحال ، كأنه قال : علمت <sup>(٤)</sup> متاعك وهو  
بعضه على بعض أي في هذه الحال ، كما جعلت <sup>(٥)</sup> ذلك في رأيت في رؤية العين .

(١) البيت من أبيات رواها أبو تمام في الحماسة ٧٩٠—٧٩٢ بشرح المرزوقي  
وأبو الفرج في الأغانى ٩ : ٩٣ و ١٢ : ١٤٨ يرثى بها قيس بن حاصم المنقرى .  
يقول : مات بموته خلق كثير ، وتقوض بتقوض بنيته وعزه بنيان رفيع .  
والشاهد فيه رفع « هلكه » بدلا من قيس . فعلى ذلك يكون « هلك »  
منصوبا على خبر كان . ويجوز رفعه على أنه مبتدأ و « هلك » خبره مرفوعا .

(٢) الحزاة ٢ : ٣٦٨ والمعنى ٤ : ١٩٢ . مع نسبته إلى عدى بن زيد ، وابن يعين  
٣ : ٦٥ . يقول لمن تعذله على إتلاف ماله : ذريني فلن أطيع أمرك ، فإن عقلي  
يأمرني بإتلاف المال في اكتساب الحمد ، وما عهدتني مضيع الحلم .  
وشاهده إبدال « حلمي » من ياء المتكلم قبله بدل اشتغال .

(٣) هو من الأبيات الخمسين ، وانظر الحزاة ٢ : ٣٧٣ والمعنى ٤ : ١٩٩ .  
على الله : أي على والله ، فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض . تبائع ،  
من البيعة ، يعة السلطان وطاعته . يريد أن تبائع كرها أو طوعا .  
وشاهده إبدال « تؤخذ » بالنصب من « تبائع » .

(٤) ط : « علمت » . (٥) ط : « كما فعلت » .

وإن شئت نصبته على ما نصبته عليه رأيتُ زيدا وجهه أحسن من وجهه فلان ، [ تريد رؤية القلب ] .

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت : جعلتُ متاعك يدخله معنى ألقيتُ ، فيصيرُ كأنك قلت : ألقيتُ متاعك بعضه فوق بعض ؛ لأن ألقيتُ كقولك : أسقطتُ متاعك بعضه على بعض ، وهو مفعولٌ من قولك : سقط متاعك بعضه على بعض ، فجري كما جرى صككتُ الحجرين <sup>(١)</sup> أحدهما بالآخر . فقولك « بالآخر » ليس في موضع اسم هو الأول ، ولكنه في موضع الاسم الآخر في قولك : صكَّ الحجران أحدهما الآخر ، ولكنك أوصلت الفعل بالباء ، كما أن مرتتُ يزيدُ الاسمُ منه في موضع اسم منصوب .

ومثل هذا : طرحتُ المتاعَ بعضه على بعض ، لأن معناه أسقطتُ ، فأجري مجراه وإن لم يكن من لفظه فاعل . وتصديق ذلك قوله عز وجل : « وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ <sup>(٢)</sup> » .

والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننتُ متاعك بعضه أحسن من بعض . والرفعُ فيه أيضاً عربى كثير . تقول : جعلتُ متاعك بعضه على بعض ، فوجه الرفع فيه على ما كان في رأيتُ .

وتقول : أبكيتُ قومك بعضهم على بعض ، وحزنتُ قومك بعضهم على بعض ، فأجريتُ هذا على حدِّ الفاعل إذا قلت : بكى قومك بعضهم على بعض ، [ وحزن قومك بعضهم على بعض ] ، فالوجه هنا النصب ؛ لأنك

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اصطك الحجران » .

(٢) الآية ٣٧ من سورة الأنفال .

إذا قلت : أحزنتُ قومَكَ بعضَهم على بعض ، وأبكيتُ قومَكَ بعضهم على بعض ، لم ترد أن تقول : بعضهم على بعض في عون ، ولا أن أجسادهم بعضها على بعض ، فيكون الرفع الوجه ، ولكنك أجرته على قولك : بكى قومَكَ بعضهم بعضاً ، فإِنَّمَا أوصلتَ الفعلَ إلى الاسم بحرف جرٍّ ، والكلام في موضع اسم منصوب ، كما تقول : مررتُ على زيد ومعناه مررت زيدا .

فإن قيل : حَزَّنتُ قومَكَ بعضهم أفضل من بعض ، [ وأبكيتُ قومَكَ بعضهم أكرم من بعض ] ، كان الرفع الوجه ، لأنَّ الآخر هو الأول ولم تجمله في موضع مفعولٍ هو غير الأول . وإن شئتَ نصبته على قولك : حَزَّنتُ قومَكَ بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً على الحال ، لأنَّك قد تقول : رأيتُ قومَكَ أكثرهم وحَزَّنتُ قومَكَ بعضهم ، فإذا جاز هذا أتبعته ما يكون حالاً . وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أنفذته إليه ، لأنه كأنه لم تذكر قبله شيئاً كأنه <sup>(١)</sup> رأيتُ قومَكَ ، وحَزَّنتُ قومَكَ . إلا أن أعربه وأكثره إذا كان الآخر هو الأول أن يُبتدأ . وإن أجرته على النَّصب فهو عربيٌّ جيد .

هذا باب من الفعل يُبدلُ فيه الآخرُ من الأول ويُجرى على الاسم كما يُجرى أجمعون على الاسم ، ويُنصبُ بالفعل لأنه مفعولٌ

فالبَدَلُ أن تقول : ضربَ عبدُ الله ظهره وبطنه ، وضربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ ، وقلبَ عمرو ظهره وبطنه ، ومطرنا سَهْلَنَا وجَبَلَنَا ، ومطرنا السَّهْلَ والجَبَلَ . وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً <sup>(٢)</sup> .

(١) ط : « وكأنك قلت » .

(٢) بعده في الأصل : « يقول : يصير البطن والظهر توكيداً لعبد الله ، كما يصير أجمعون توكيداً للقوم إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كأنه قال : ضرب كله » .

وإن شئت نصبت ، تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبطنَ ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وبطنَهُ . فاعني أَنَّهُمْ مُطِرُوا فِي السَّهْلِ والجبلِ ، وقُلِبَ عَلَى الظَّهْرِ والبطنِ . ولكنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا ، كما أَجَازُوا [ قَوْلَهُمْ ] : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وإِنَّمَا معناه دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ . والعامل فِيهِ الْفِعْلُ ، وليس الْمُنْتَصِبُ ههنا بِمَنْزِلَةِ الظرفِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : [ قُلِبَ ] هُوَ ظَهْرُهُ وبطنُهُ وَأَنْتَ تعني عَلَى ظَهْرِهِ <sup>(١)</sup> لَمْ يَجْزِ .

ولم يُجَيِّزُوهُ <sup>(٢)</sup> فِي غَيْرِ السَّهْلِ والجبلِ ، وَالظَّهْرِ والبطنِ ، كما لَمْ يَجْزِ دَخَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، فَجَازَ هَذَا فِي ذَا وَحْدِهِ ، كما لَمْ يَجْزِ حَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ <sup>(٣)</sup> إِلَّا فِي الْأَمَّاكِنِ ، فِي مِثْلِ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ . وَاخْتَصَّتْ بِهِذَا ، كما أَنَّ لَدُنْكَ مَعَ غُدُوَّةٍ لَهَا حَالٌ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَمَا أَنَّ عَسَى لَهَا فِي قَوْلِهِمْ : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوَسًا » <sup>(٤)</sup> حَالٌ لَا تَكُونُ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

ونظير هذا أَيْضًا فِي أَنَّهُمْ حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ لَيْسَ إِلَّا ، قَوْلُهُمْ : نُبِذْتُ زَيْدًا قَالَ ذَاكَ ، إِنَّمَا يَرِيدُ عَنْ زَيْدٍ ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعْنَى الْأَمَّاكِنِ .  
وزعم الخليل رحمه الله أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ .

(١) ط : « وَأَنْتَ تعني شَيْئًا عَلَى ظَهْرِهِ » .

(٢) بعده فِي الْأَصْلِ : « يعني حَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ » .

(٣) ط : « كما لَمْ يَجْزِ دَخَلْتُ » .

(٤) المثل فِي الْمِيدَانِ ١ : ٤٢٤ وَالسَّنْ ( بَأْسٌ ، عَوْرٌ ) . وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ( الْغَوِيرُ ) . وَالْغَوِيرُ : مَاءٌ لِسُكْلَبِ بَارِضِ السَّامَةِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالْمَدِينَةِ . وَالْأَبْوَسُ : جَمْعُ بَأْسٍ ، وَهُوَ الشَّدَّةُ . وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الْإِزْبَاءِ حِينَ قَالَتْ لِقَوْمِهَا إِنَّا رَجَوِعُ قَصِيرٍ مِنَ الْعِرَاقِ وَمَعَهُ الرِّجَالُ وَقَدْ بَاتَ بِالْغَوِيرِ عَلَى طَرِيقِهِ . تعني لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْمَسْكَانِ . يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يَقَالُ لَهُ : لَعَلَّ الشَّرَّ جَاءَ مِنْ قَبْلِكَ .

وإن شئت رفعت على البديل وعلى أن تصيِّره بمنزلة أجمعين تأكيدا<sup>(١)</sup>.

فإن قلت : ضُربَ زَيْدُ اليَدِ والرَّجُلِ ، جاز [ على ] أن يكون بدلا ،  
وأن يكون تأكيدا . وإن نصبته لم يحسن ؛ لأنَّ الفعل إنما أُنفِذَ في هذه الأسماء  
خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجرِّ ، إلاَّ أن تسمع العرب تقول  
في غيره ، وقد سمعناهم يقولون : مَطَرَتْهُمْ ظَهْرًا وبَطْنًا<sup>(٢)</sup> .

وتقول : مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ والنَّهَارَ ، على الظَّرْفِ وعلى الوجه الآخر .  
وإن شئت رفعت على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صِيدَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ والنَّهَارُ ،  
وهو<sup>(٣)</sup> نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وكما قال جرير :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ<sup>(٤)</sup>  
فَكَأَنَّه فِي كُلِّ هَذَا جَمَلَ اللَّيْلِ بَعْضَ الْأَسْمِ . وقال آخر<sup>(٥)</sup> :

(١) ط : « تأكيدا » .

(٢) بعده في الأصل : « قال الجرهمي : دخلت البيت لم يحذف منه حرف  
الجر ، ولا من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر نحو جئتك وجئت  
إليك . قال : غلط في هذا سيويوه » .

(٣) بدله في ط : « وكما قال » .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ والخزانة ١ : ٢٢٣ وابن الشجري ١ : ٣٦ ، ٣٠١  
والإنصاف ١٥١ والكامل ٧٠٠ . وأم غيلان هي بنت جرير . والسري : سير  
الليل . والمطى : جمع مطية ، وهي الراحلة يمتطى ظهرها ، أى يركب . وأراد  
ليل ركاب المطى . يقول : دعى عنك اللوم ، فنحن لما نرجو من غب السري  
لا نصغى إلى لومك وعذلك . والشاهد فيه وصف الليل بالنوم اتساقا ومجازا .

(٥) ط : « وكما قال الشاعر » . والبيت من الحمسين . ونسبه المبرد في الكامل  
٧٠٠ إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص .



أَمَّا النَّهَارُ فِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (١)  
فَكَأَنَّهُ جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ وَاللَّيْلَ فِي بطن مَنْحُوتٍ ، أَوْ جَعَلَهُ الْأَسْمَ  
أَوْ بَعْضَهُ .

وإن شئت قلت : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ ، وَمُطِرَ قَوْمُكَ سَهْلَهُمْ ،  
عَلَى قَوْلِكَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَكْثَرَهُمْ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَخْصَهُ ، كَمَا قَالَ (٢) :  
فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ (٣)  
[يريد : كَأَنَّ حَاجِبِيهِ ، فَأَبْدَلَ حَاجِبِيهِ مِنَ الْمَاءِ الَّتِي فِي كَأَنَّهُ ،  
وَمَا زَائِدَةٌ ] .

وَقَالَ الْجَعْدِيُّ :

مَلَكُ الْخَوْرَنْقِ وَالسَّدِيرِ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ خَيْرِ أَهْلِهَا وَأَوَالِ (٤)

(١) وَصَفَ سَجِينًا يَقِيدُ بِالنَّهَارِ وَيُنْفِلُ فِي سِلْسِلَةٍ ، وَيُوضِعُ بِاللَّيْلِ فِي بطن مَحْبُوسٍ  
مَنْحُوتٍ ، أَيْ مَحْفُورٍ مِنَ السَّاجِ ، وَهُوَ شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ الْهِنْدِ .

وَشَاهَدَهُ الْجَازِ فِي جَمَلِ النَّهَارِ فِي سِلْسِلَةٍ ، وَإِنَّمَا السَّجِينُ هُوَ الْمَجْمُولُ فِيهَا .  
(٢) ط : « قَالَ الْأَعْمَشِيُّ » مَعَ أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . وَنَصٌّ فِي الْخَزَائِنِ  
٢ : ٣٧٢ أَنَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الْحُسَيْنِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ . وَانْظُرْ ابْنَ يَعْشَى  
٦٧ : ٣ وَاللَّسَانَ ( عَيْنُ ١٧٢ ) .

(٣) يَصِفُ ثَوْرًا وَحَشِيًّا شَبِهَ بِهِ بَعِيرُهُ فِي حَدَثِهِ وَنَشَاطِهِ . وَاللَّهْقُ : الْأَيْضُ .  
وَالسَّرَاةُ : أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْمَعِينُ : الثَّوْرُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سَوَادٌ . وَالشَّاهِدُ فِي « حَاجِبِيهِ »  
أَنَّهُا بَدَلَ مِنَ الْمَاءِ فِي « كَأَنَّهُ » مَعَ زِيَادَةِ « مَا » .

(٤) اللَّسَانُ ( أَوَّلُ ٤١ ) . أَرَادَ بِمَحْمِرِ الْبَلَدَةِ ، مِمَّا هَا بِأَمْعٍ لِنَزُولِهِ بِهَا . يَذْكُرُ  
بَعْضُ مَلُوكِ الْحَمِّ أَنَّهُ مَلِكُ الْخَوْرَنْقِ وَالسَّدِيرِ ، وَهُمَا قَصْرَانِ بِالْعِرَاقِ قَرِيبَ الْحِيرَةِ .  
دَانَهُ : أَيْ أَطَاعَهُ ، وَالْدَيْنُ : الطَّاعَةُ . وَأَوَالُ ، كَغَرَابٍ : اسْمُ مَوْضِعٍ بِمَائِلِي الشَّامِ ،  
وَهِيَ مَنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ ، وَصَرَفَهَا هُنَا لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي اللَّسَانِ  
وَشَاهَدَهُ لِإِبْدَالِ « أَهْلِهَا » مِنْ « حَمِيرٍ » .

[يريد : ما بين أهل خير ، فأبدلَ الأهل من خير ] .

ومثل ذلك قولهم : صَرَفْتُ وجوهَهَا أَوَّالًا . و [ مثله ] : مَالِي بِهِمْ  
عِلْمٌ أَمْرِهِمْ .

وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرَ :

مَشَقَّ الْهَوَاجِرِ لِحَمَمَيْنِ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَا كِلَا وَصُدُورًا (١)  
فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ : ذَهَبَ قَدُمَا ، وَذَهَبَ أُخْرَا .

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَمَّارٍ النَّهْدِيُّ :

طَوِيلُ مِثْلِ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقَّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُغْتَدِلُ الْجُرْمِ (٢)

(١) ديوان جرير ٢٩٠ . وصف رواحلهما أهزلها دهوب السير في الهواجر  
مع الليل ، حتى ذهبت لحوم كلا كليها وصدورها ونحلت . وكأنه أراد بالكلاكل  
أعلى الصدر فلذلك ذكر معه الصدر ، أو يكون قال ذلك على الترادف .  
ومشق : أذهب ، ومنه المشقوق : الخفيف الجسم .

وشاهده نصب « كلا كلا وصدورا » على الحال في حد عبارة سيويوه ،  
وهو إنما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيويوه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين  
بعد تمام الكلام ، كما فعل في قوله : « هذه جيتك خزا » فسمى الحز حالا .  
ويعنى أنها لم تنصب على التشبيه بالظرف .

(٢) اللسان ( تلل ٨٣ ) . المثل : العنق الطويل الغليظ المنغرز ، أضافه إلى  
العنق لتبيين نوع المثل ، كأنه قال : طويل الشيء المثل الذي هو العنق . والكاهل :  
فروع الكتفين . والأشق : الطويل ، كأنه طويل الشق ، وهو الجانب .  
والرحيب : الواسع . والجرم : الجسم .

والشاهد فيه نصب « كاهلا » على التمييز أو على الحال في حد عبارة سيويوه ،  
لا على التشبيه بالظرف .

كأنه قال : ذَهَبَ صُعْدًا ، فَأَيُّمَا خَبَرَ أَنَّ الذَّهَابَ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ . ٨٢

ومثله : [ قول رجل من عُمان ] :

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طُولًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا (١)

فَأَيُّمَا شَبَّهَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمَصَادِرِ .

وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل :

فَلَا بُغَيْنَكُمُ قَنًا وَعُورَا ضَا وَلَا تُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ (٢)

لأنَّ قَنًا وَعُورَا ضَ مَكَانَانِ ، وَإَيُّمَا يَرِيدُ : بَقْنًا وَعُورَا ضَ ، وَلَكِنِ الشَّاعِرُ شَبَّهَ بِدَخَلَتْ الْبَيْتَ ، وَقَلْبَ زَيْدٍ الظَّهَرَ وَالْبَطْنَ .

(١) مجالس نعلب ٢١٧ واللسان والمقاييس (فرض) والمخصص ١١ : ١٣٤ .  
والفرض : ضرب من التمر صفار ، لأهل عمان ، من أجود تمرهم . والعطون  
والعرض : كناية عن جميع الجسد .

وشاهده نصب « طولاً وعرضاً » على التمييز ، لأن المعنى ذهب طولى  
وعرضي ، أى اتسعا .

(٢) ديوان عامر ١٤٤ والمفضليات ٣٦٣ والخزانة ١ : ٤٧٠ وابن الشجري  
٢ : ٢٤٨ ومعجم البلدان ( ضرغد ) . لأبغينكم : لأطلبنكم ، ويروى :  
« فلا بُغينكم » أى لأذكرن معانيكم وقبح أفعالكم . وقنا : حيل في ديار بني  
ذيان . وعوارض : حيل لبني أسد . واللابة : الحرة ذات الحجارة السود .  
وضرغد : حرة ، أو حيل بعينه . لأقبلن الخيل : لأوردنها . يتوعد أعداءه ،  
بتبعضهم والإيقاع بهم حيث حلوا من متبوع المواضع .

والشاهد فيه نصب « قنا وعوارض » بحذف الحافض للضرورة لأنهما مكانان  
مختصان لا ينصبان نصب الظرف ، فهما بمنزلة ذهب الشام في الشذوذ .

هذا باب من اسم الفاعل [الذى] جرى مجرى الفعل المضارع

فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى

ما أردت فى يَفْعَلُ كان نكرةً منوَّناً

وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً . فعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً [غداً] . فإذا حدثت عن فعلٍ فى حينٍ وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول : هذا ضاربٌ عبدُ الله الساعة ، فعناه وعمله مثلُ [هذا] يَضْرِبُ زيداً الساعة . وكان [زيدٌ] ضارباً أباك ، فأئماً تحدث أيضاً عن اتصال فعلٍ فى حال وقوعه (١) . وكان موافقاً زيداً ، فعناه وعمله كقولك : كان يَضْرِبُ أباك ، ويوافقُ زيداً . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منوَّناً .

ومما جاء فى الشعر : منوَّناً [من هذا الباب قوله (٢) ] :

٨٣

إِتى بِحَبْلِكَ واصلْ حَبْلِي      وِبرِشْ نَبْلِكَ رَأْشُ نَبْلِي (٣)  
وقال [عمرُ] بن أبي ربيعة :

(١) ط : « فى حين وقوعه » .

(٢) لامرئ القيس فى ديوانه ٢٣٩ ، ويروى للنمر بن تولب .

(٣) راش السهم يرشه : ركب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحده من لفظه . يقول لها : امرئ من أمرك ، وهواى من هواك . وهذان مثلاًن ضربهما للمودة والمواصلة .

وشاهده تنوين واصل ورأش ونصب ما بعدها تشبيهاً بالفعل المضارع ، لأنهما فى معناه ومن لفظه ، فجر يا مجراء فى العمل ، كما جرى مجراهما فى الإعراب .

وَمِنْ مَالِي عَيْنِهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِيِّ (١)  
وَقَالَ زُهَيْرٌ :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٢)  
وَقَالَ الْأَخْوَصُ الرِّيَّاحِيُّ (٣) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٤)  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَحْفُونَ فِيحذفون التَّنوينَ والنونَ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى

(١) ديوان عمر ٤٥١ والعينى ٣ : ٥٢١ . وقوله :

وَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لَأَيَّاءَ بِهِ دَمٌ وَمِنْ غَلَقِ رَهْنًا إِذَا ضَمَهُ مِنْى

من شىء غيره ، يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى ، ومبيت  
جمرة العقبة ، والجمرة الكبرى ، وهى آخر منى بمابلى مكة . والبيض : النساء  
البيض . والدنى : صور الرخام ، شبه النساء بها لأن الصانع لا يدخر جهدا  
فى تحسينها وتلطيفها ، ولما لمن من السكينة والوقار .

والشاهد فيه إعمال « مالى » على ما تقدم .

(٢) ديوان زهير ٢٨٧ والخزانة ٣ : ٦٦٥ وشرح شواهد المغنى ٩٨ ، ٢٣٧ .

يقول : إن المرء لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا .

والشاهد فيه إعمال « سابق » المنون .

(٣) الأخوص ، هذا بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس اليربوعى

التميمى . وفى الأصل : « الأخوص » صوابه فى ط والمؤتلف ٤٩ والخزانة

١ : ٢٣٤ و ٢ : ١٤٢ .

(٤) الخزانة ٢ : ١٤٠ والبيان ٢ : ٢٦١ وشواهد المغنى ٢٩٥ والإنصاف

١٢٢ ، ٢٤٠ . يهجو بنى يربوع ينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم

لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، ففراهم لا ينبع إلا بالبين والفرقة .

والشاهد فيه إعمال « مصلحين » ؛ لأن النون بمثابة التنوين .

٨٤ شئ؛ وَيَنْجَزُ المفعول لِكَفِّ التنوينِ من الاسم ، فصار عمله فيه الجزء ، ودخل في الاسم مُعاقِباً للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ، لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل .

وليس يغيّر كَفُّ التنوين ، إذا حذفته مستخفاً ، شيئاً من المعنى ، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك [ قوله عزّ وجلّ ] : « كُلْ نَفْسٌ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (١) » و « إِنَّا مُرْسَلُو النَّاقَةِ (٢) » و « لَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ (٣) » و « غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ (٤) » . فالمعنى معنى « وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ (٥) » .

[ و « يَزِيدُ هَذَا عِنْدَكَ بَيَانًا قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : « هَذَا بِأَلِغِ الْكُفْبَةِ (٦) » و « عَارِضٌ مُّظْهِرُنَا (٧) » . فلو لم يكن هذا في معنى الفكرة والتنوين لم توصف به الفكرة .

وستراه مفصلاً أيضاً (٨) في بابه ، مع غير هذا من الحجج إن شاء الله .

وقال الخليل : هو كائنٌ أَخِيكَ ، على الاستخفاف ، والمعنى : هو كائنٌ أَخَاكَ .

ومما جاء في الشعر غيرَ مَنْوّنٍ قول الفرزدق :

(١) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران و ٣٥ من الأنبياء و ٥٧ من العنكبوت .

(٢) الآية ٢٧ من سورة القمر . (٣) الآية ١٢ من سورة السجدة .

(٤) الآية الأولى من سورة المائدة . (٥) الآية ٢ من سورة المائدة .

(٦) الآية ٩٥ من سورة المائدة . (٧) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

(٨) ط : « أيضاً مفسراً » .

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ بِرَجُلِي لَيْثِيمٍ وَأَسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُهُ (١)  
 يريد : عادِلًا وَطْبِهِ . وقال الزُّبْرُقَانُ بن بدر :  
 مُسْتَحْقِي حَلَقِ الْمَاضِي يُخْفِزُهُ بِالْمَشْرِفِي وَغَابُ فَوْقَهُ حَصْدُ (٢)  
 وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَةِ (٣) :

تَرَاهَا مِنْ يَمِينِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطًا دِرَّةً مِنْهَا غِرَارُ (٤)

٨٥

(١) ديوان الفرزدق ٧٢٧ . القعساء : الناقة المحدودة من الهزال . والوطب : سقاء اللبن . عدل و طبه برجليه واسته ، أى جعلهما عدلا له ، أى جعل و طبه في ناحية من الراحة معادلا له . والعِدْلان : ما يوضعان على جنبى البعير . وشاهده حذف التنوين من « عادل » وإضافته إلى ما بعده استخفافا .  
 (٢) وصف جيشا وفرسانه . استحقبوا الحلق : جعلوه في حقائبهم ، وهى مآخير الرجال ، والمراد لبسهم للدروع ، كأنه استحقاب . والحلق : جمع حلقة . والماضى : الدروع الصافية الحديد ، اللينة الملمس ، واحدته ماضية . يحفزه : أراد يحفز الماضى : يرفعه ويشمره . والضمير المستتر للجيش ، ولذلك وحد الضمير . بالمشرفى ، أى بالسيف المنسوب إلى المشارف ، وهى قرى بالشام يطبع بها السيوف . وأراد : يحفزه بمجائل المشرفى ، يرفع بها الدروع . والغاب : الزمام ، سميت بمنبتها ، وهو الغاب : جمع غابة . والحصد : الصلب الشديد المحكم .  
 والشاهد فيه كنحو ما قبله فى « مستحقى » حيث حذف النون كما حذف التنوين هناك .

(٣) كذا ، وردت النسبة ، وإنما هو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ٧٥ والمفضليات ٣٤٣ . والمعانى الكبير ١٠ واللسان (يس) .

(٤) الماء : العرق . والشبهة : البياض . والدرّة ، أراد بها غزارة العرق . والغرار : القلة ، وهو تبجّس العرق شيئا بعد شيء . يصف الخيل باعتدال العرق يقول : لا ينقطع عرقها ولا يكثر فيضمفها . وقيل المراد وصف سيرها ، تراوح فيه بين السرعة والتحمل فلا ينهكها السير .

وشاهده حذف التنوين من « مخالط » ومعناه نصب ما بعدها ، يدل على ذلك ارتقاء غرار به ، والتقدير : يخالط درتها غرار .

[ يريد : عَرَقَ الخيل ] .

ومما يزيدُ هذا البابَ إيضاحاً [ أنه ] على معنى المنون قول النابغة :

احْكُمْ كَحُكْمِ فِتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى سَحَابِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ (١)  
[ فوصف به النكرة ] . وقال المرار الأسدي :

سَلَّ الْمُهُومَ بِكَلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ صُهِبَةٍ مُتَعِيسٍ (٢)  
فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة . ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين كما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة ، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك .

(١) ديوان النابغة ٢٣ . يخاطب النعمان بن المنذر ، يقول له : كن حكيماً في أمرى مصيباً للحق والعدل ، كما أصابت فتاة الحي ، وهي زرقاء البياضة ، في حذرها للحمام الذي مر بها طائراً ، فقدرت عدده فأصابت الحقيقة . والسراع ، بالشين المعجمة الواردة ، من الشريعة ، وهي المورد . ويروى : « سراع » بالسين من السرعة والتمد : الماء القليل وجه الأرض .

والشاهد فيه إضافة « وارد » إلى « التمد » إضافة غير محضة كذلك ، لم تكنسب تعريفاً ، فوصفت بها النكرة قبلها وهي « حمام » .

(٢) سبق بيت آخر من قصيدته في ص ١١٦ معطى رأسه : ذلول . منقاد ، بمعنى البعير . ناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : يياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك نجار الكرم والعنق . المتعيس والأعيس : الأبيض تحالطه شقرة . يقول : سلَّ همك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك ، بكل بعير ترحل به للسفر هذا نعتة .

قال الشنترى : وبعده في بعض النسخ :

مفتال أجبله مبين عنقه في منكب زين المطى عرندس

وشاهده إضافة « معط » إلى الرأس مع نية التنوين والنصب ، والدليل عليه إضافة « كل » إليه ، لأن كلا ههنا لا تضاف إلا إلى نكرة .



وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشدها البيت ، [ لأبي الأسود الدؤلي ] :  
 فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا (١)  
 لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليعاقبَ المجرورَ ، ولكنه حَذَفَهُ لالتقاء  
 الساكنين ، [ كما قال : رَمَى القومُ ] . وهذا اضطرارٌ ، وهو مشبهٌ بذلك  
 الذي ذكرتُ [ لك ] .

وتقول في هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، إذا أشركتَ بين الآخر  
 والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيءٌ يَعْمَلُ في حرفٍ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُشْرَكَ  
 بينه وبين مثله . وإن شئتَ نصبتَ على المعنى وتَضَيَّرَ له ناصباً ، فتقول : هذا  
 ضاربُ زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : وَيَضْرِبُ عمراً ، أو وضاربُ عمراً .  
 ومما جاء على المعنى قول جرير :

(١) الحزاة ٤ : ٥٥٤ ، وابن السجري ١ : ٣٨٣ ، والأغاني ١١ : ١٠٧ .  
 ويروى أن أبا الأسود أغرته امرأةٌ بجهاها ، وزعمت أنها صنّاع الدف حسنة  
 التدبير ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، فألفاها قد أسرعت في ماله ومدت يدها  
 إلى خيائته ، فبجهاها بذلك من آيات أولها :

أَرَيْتَ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَبْلَهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا

مستعجب ، أي راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل ، يعني تلك المرأة .  
 والشاهد فيه حذف التنوين من « ذاكر » لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده  
 وإن كان الوجه الإضافة . قال الشنمري : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين  
 وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الحفيفة إذا لقيا ساكن كقولك اضرب  
 الرجل ، تريد اضربن . والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء  
 الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك رأيت زيد بن عمرو . وأحسن  
 ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل هذا قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت  
 والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » .

جَنَفِي يَمِيلُ بَنِي بَذَرٍ لِقَوْمِهِمْ . أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ (١)  
وقال كعبُ بنُ جُعيلٍ [ التَّنْغِي ] :

أَعْنِي بِخَوَّارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمَدَجِّجِ أَخْرَدَا (٢)  
وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السُّطَامِ مُهَنْدَا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا (٣)  
فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَعْطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولَ السُّطَامِ ، وَقَالَ :  
هَاتِ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ [ بِنِ سَيَّارٍ ] .

وَالنَّصَبُ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى وَأَحْسَنُ ، لِأَنَّكَ أَدَخَلْتَ الْجُرَّ عَلَى الْحَرْفِ  
النَّاصِبِ وَلَمْ تَجْعَلْ هَهُنَا إِلَّا بِمِثْلِ أَصْلِهِ الْجُرَّ وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ .  
وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . وَالْجُرُّ أَجُودٌ . وَقَالَ [ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عِيلَانَ ] :

(١) سبق في ص ٩٤ . والشاهد فيه هنا نصب « مثل » على المعنى ، أى  
بإضمار فعل .

(٢) المخصص ١٧٣:٦ بدون نسبة . يعنى بخوار العنان فرسا متقادا لين العنان .  
والخوار : الضعيف اللين . يردى ، من الرديان ، وهو أن يضرب يديه عند  
السير ضرباً ، لمرحه . والمدجج ، بفتح الجيم المشددة وكسرهما : اللابس للسلح .  
والأحرد ، بالحاء المهملة : الذى يميل يديه عن القصد لمرحه .

(٣) الأبيض : السيف . والسطام : حدّ السيف . وفى الحديث : « العرب  
سطام الناس » . والمهند : المنسوب إلى الهند ، ولا فعل له . والحلق : حلق  
الدرع . ونسبها إلى داود لأنه أول من عمل الدروع . والمُسْرَد : المتتابع  
النظم ، والمعروف مسرود ، فلم يرد فى اللغة أسرده ، ولكن هذا شاهد لغوى  
على جوازه .

والشاهد فى البيت حمل « أبيض » على معنى أعنى ، أى بتأويلها بمعنى أعطى  
وناولنى . كأنه قال : أعطى خوار العنان وأبيض .

بيننا نحن نطلبه أئانا معلق وفضة وزناد راع<sup>(١)</sup> ٨٧

وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبد رب أخاعون بن مخرق<sup>(٢)</sup>  
 فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما  
 أُجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ،  
 فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى  
 الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه  
 به في الإعراب . وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله وأخيه . وجه الكلام  
 وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين . وكذلك قولك : هذا ضارب زيد  
 فيها وأخيه ، وهذا قاتل عمرو وأمس وعبد الله ، وهذا ضارب عبد الله ضرباً  
 شديداً وعمرو .

ولو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيداً ، جاز على إضمار فعل ،

---

(١) ابن يعيش ٩٧: ٤ والممع ٢١١: ١ . وكذا ورد بالحرم عند ابن يعيش .  
 وفي الممع : « بينا نحن » فلا خرم فيه . والوفضة : الكنانة توضع فيها السهام .  
 والشاهد فيه نصب « زناد » حملاً على موضع « وفضة » ؛ لأن معناه يعلق  
 وفضة وزناد راع .

(٢) الحزانة ٣ : ٤٧٦ والعيني ٣ : ٥٦٣ . والبيت من الحسين . ونسبه  
 ابن خلف إلى جابر بن رآلان النسبي . ونسب أيضاً إلى جرير ، وإلى تأبطشرا .  
 وقيل إنه مصنوع . والاستفهام هنا للاستحاث . و باعث : موقظ ، أو مرسل .  
 ودينار وعبد رب : رجلان . وأراد عبد ربه ولكنه ترك الإضافة وهو يريد بها .  
 وأخاعون عطف بيان أو نعت ، ويجوز أن يكون نصبه على النداء .  
 والشاهد فيه نصب « عبد رب » حملاً على موضع « دينار » .  
 وبهذه في الأصل : « قال أبو الحسن : سمعته من عيسى » .

أى وَضَرَبَ زَيْدًا . وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنَّ معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ : هذا ضَرَبَ زيدا ، وإن كان لا يَعْمَلُ عمله ، فحُمِلَ على المعنى ، كما قال جَلَّ ثَنَاؤُهُ : « وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ . وَحُورٌ عَيْنٌ <sup>(١)</sup> » لما كان المعنى في الحديث على قوله <sup>(٢)</sup> : لهم فيها ، حَمَلَهُ على شَيْءٍ لا يَنْقُضُ الأوَّلَ في المعنى . وقد قرأه الحسن <sup>(٣)</sup> . ومثله قول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

يَهْدِي الْحَمِيسَ نِجَادًا فِي مَطَالِمِهَا    إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ <sup>(٥)</sup>  
حمله على شَيْءٍ لو كان عليه الأوَّلُ لم يَنْقُضِ المعنى .

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الواقعة .

(٢) ط : « قولهم » .

(٣) الحق أن قراءة الرفع في « حور عين » هي قراءة الجمهور . وقرأ الحسن والسلمي وعمر بن عبید وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان ، وعصمة والكسائي بجرهما . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٠٦ .

(٤) هو مزاحم العقيلي كما عند الشنتمري . ونسب في اللسان (مصع) إلى الزبرقان .

(٥) الحميس : الجيش . هداة النجاد : عرفه بها وأرشده . يقال : هديته الطريق والبيت هداية ، أى عرفته به في لغة أهل الحجاز ، وقال الله تعالى : « وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ » و « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » . وقال الشنتمري : « نصب النجاد يهدي على إسقاط حرف الجر ، والتقدير يهدي الحميس إلى النجاد » وقد عرفت ما فيه . والنجاد : جمع نجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، وهو أيضاً الطريق في الجبل . والمصاع : المجادلة بالسيف . والضربة الرغب : الواسعة ، مصدر وصف به .

وشاهده عطف « ضربة » على « المصاع » على معنى : إما أمره المصاع وإما ضربة . وأما نصب المصاع فعلى أنه مصدر نائب عن فعله يُمَاصِعُ .

ومثله قول كعب بن زهير :

فلم يجداً إلا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ      تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَدِيلٌ وَكَلْسُكُلٌ (١)  
وَمُنْخَصَّهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا      وَمُنْتَى نَوَاجِرٍ لَمْ يَخْنَنَّ مَفْصِلٌ (٢)  
وَسُمُرٌ ظِلَاهُ وَاتَرْتَهَنَّ بَعْدَمَا      مَضَتْ هَجْمَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ دُبْلٌ (٣)  
كَأَنَّهُ قَالَ : وَنَمَّ سُمُرٌ [ظِلَاهُ] . وقال :

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى      إِلَّا رَوَاكِدَ جَرُّهِنَّ هَبَاءَ (٤)

(١) ديوان كعب بن زهير ٥٢ — ٥٤ . فلم يجدا ، يعنى الغراب والذئب ، وقد ذكرهما فى قوله قبل ذلك بيتين :

غراب وذئب ينظران متى أرى      مناخ مبيت أو مقيل لمنزل  
يقول : لم يجدا بالمنزل إلا موضع إناخة مطيته ، وقد تجافى بها عن أن يمس بطنها الأرض ، لضمورها ، زورها المشرف الواسع . والزور : ما بين ذراعيها من صدرها .

(٢) المفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك ، والفحص : البحث . أى تفحص الأرض عنها بجيرانها ، وهو ما ولى الأرض من عنقها . والمنقى : موضع الثنى ، يعنى موضع قوائمها حين تنثني للبروك . والنواجى : السريعة ، وهى قوائمها . لم يخننن المفصل ، أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة . (٣) هذا البيت هو الشاهد . والسمر ، يعنى البعر . ظهاء ، أى يابسة ، وذلك

لأن الناقة قد عدت المرعى الرطب ، ولم تشرب الماء أياماً لأنها فى فلاة . واترتهن : تابعت يئنه عند انبعائها . والمجمة : النومه فى الليل ، يعنى نومه المسافر فى آخر الليل . والذبل : جمع ذابله ، أراد به اليبس أيضاً ، وهومن صفة السمر . والشاهد فيه رفع « سمر » حملا على المعنى ، كأنه قال : فى ذلك المكان كذا وكذا . وكان الوجه النصب لو أمكنه .

(٤) بادت : تغيرت وبلت . أى : غير البيود آيهن . والآى : جمع آية ، وهى آثار الديار وعلاماتها . والبلى : تقادم العهد . والرواكذ : الأثافى ، لركودها وبموتها . والهباء : الغبار ، جعل الجر كالهباء لقدمه وانسحاقه .

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاهُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْزَاهُ (١)  
لأنَّ قوله «إِلَّا رَوَا كَدَ» هي في معنى الحديث : بهاروا كدُ ، فعمله  
على شيء لو كان عليه الأول لم يَنْقُضْ الحديث . والجرُّ في هذا أقوى ،  
يعنى هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً بالنصب (٢) . وقد فعل لأنه اسمٌ وإن كان  
قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصبُ في الفصل (٣) أقوى ، إذا قلت : هذا  
ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً ، وكلما طال الكلامُ كان أقوى ؛ وذلك أنك  
لا تفصل بين الجارِّ وبين ما يَعمَلُ فيه ، فكذلك صار هذا أقوى .  
فمن ذلك قوله جلَّ ثناؤه : « وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ  
حُسْبَانًا (٤) » .

(١) هذا موضع الشاهد . والمشجج : الود من أوتاد الحباء ، وتشجيعه :  
ضرب رأسه لتثيته . والقذال عني به أعلى الود ، وهو من الدابة معقد العذار  
بين الأذنين . وسواؤه : وسطه . وساره : سائر أي جميعه ، وهي لغة في سائرهِ  
وفي اللسان (سِر) : « وساره : جميعه ، يجوز أن يكون من الباب لسعة باب  
س ي ر ، وأن يكون من الواو لأنها عين . وكلاهما قد قيل » . قال الشنتمري :  
« حذف عين الفعل لاعتلاله ، ونظيره هار بمعنى هائر ، وشاك بمعنى شائك » .  
والمعزاء ، بالفتح : الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة ، جمعها الأماعر .  
وكانوا يتحرون النزول في الصلابة ليكونوا بمعزل عن السبيل . وضبطت  
« المعزاء » في ط بكسر الميم خطأ . والشاهد فيه رفع « مشجج » على المعنى ،  
كأنه قال : بهاروا كد ومشجج .

(٢) وعمراً بالنصب ، ساقط من ط .

(٣) ط : « الفعل » ، وما هنا صوابه ، يعنى مع الفصل ، ففي المثال التالي  
فصل بين المعطوفين بالظرف ، وفي الآية الكريمة فصل بلفظ « سَكَنًا » .

(٤) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . وهذه قراءة جمهور السبعة ، وقرأ  
الكوفيون : حاصم وحزة والكسائي : « وَجَعَلَ » ، فلا شاهد في هذه القراءة .  
تفسير أبي حيان ٤ : ١٨٦ .

وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين ، وذلك قولك : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهماً وعيرو ، إذا لم تُجِرْهُ على الدرهم ، والنصب على ما نصبتَ عليه ما قبله . وتقول : هذا مُعْطَى زَيْدٍ وعبدَ الله . والنصب إذا ذكرتَ الدرهم أقوى ، لأنك [ قد ] فصلت بينهما .

وإن لم ترد بالاسم الذى يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجرته مجرى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولٍ فى التنوين وترك التنوين وأنت تريد معناه ، و [ فى ] النصب والجرّ وجميع أحواله ، فإذا نوّنتَ قلت : هذا مُعْطَى زَيْدًا درهماً لا تبالى (١) أيهما قدّمتَ ، لأنّه يَعمَلُ عَمَلَ الفعل . وإن لم تنوّن لم يجر هذا مُعْطَى درهماً زَيْدٍ ، لأنك لا تفصل بين الجارّ والمجرور ، لأنه داخلٌ فى الاسم فإذا نوّنتَ انفصلَ كإفصاله فى الفعل . فلا يجوز إلّا [ فى قوله ] هذا مُعْطَى درهمٍ زَيْدًا ، كما قال تعالى جدّه : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » (٢) .

هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين  
فى اللفظ لا فى المعنى

وذلك قولك :

\* يَسَارِقُ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ (٣) \*

(١) ط : « لم تبال » .

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم . وفى الأصل بعد هذه الآية زيادة ليس هذا موضعها ، وسأنبه على موضعها فيما يأتى . انظر ص ١٧٦ .

(٣) الحزاة ١ : ٤٨٥ وابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ . والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، وذلك على التوسع . وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، يقال سرقه مالا كما يقال سرق منه مالا .

[و] تقول على هذا الحدّ : سَرَقْتُ اللّيلةَ أهلَ الدار ، فتَجَرى اللّيلةُ على الفعلِ في سَعَةِ الكلام ، كما قال : صَيْدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستون عاماً . فاللفظُ يَجْرى على قوله : هذا مُعْطَى زَيْدٍ دَرَهْمًا ، والمعنى لَمَّا هُوَ في اللّيلة ، وصَيْدَ عليه في اليومين ، غيرَ أَنَّهُم أَوْقَعُوا الفعلَ عليه لِسَعَةِ الكلام .

وكذلك لو قلت : هذا مُخْرِجُ اليَوْمِ الدرهمَ وصائدُ اليَوْمِ الوحشَ . ومثلُ ما أُجْرِي مُجْرَى هذا في سَعَةِ الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ (١) وَالنَّهَارِ » . فالليلُ والنهارُ لا يَمْكُرَانِ ، ولكن المَكْرَ فيهما .

فإنَّ تَوْنَتَ قُلْتُ : يَسَارِقًا اللّيلةَ أهلَ الدار ، كان حدُّ الكلام أن يكونَ أهلُ الدار على سارقٍ منصوباً ، وَيَكُونُ اللّيلةُ ظرفاً ، لأنَّ هذا موضعُ انفصالٍ . وإن شئتُ أَجْرِيته على الفعلِ على سَعَةِ الكلام .

ولا يجوز : يَسَارِقَ اللّيلةَ أهلَ الدار إلّا في شعير<sup>(٢)</sup> ، كراهية أن يَفْصَلُوا

٩٠

(٧) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(١) هنا موضع الزيادة التي أشرت إليها من قبل في ص ١٧٥ لا كما وردت في

الأصل . ونصها : « قال أبو الحسن : إلّا في الشعر ، سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش ، وهو عنده وعند أصحابنا خطأ » .

وهذا الشاهد الذي أورده الأخفش أورده صاحب الخزائن ٢ : ٢٥١ والشنتمري

أيضاً وقال : « وما أنشده الأخفش في الباب » . وأنشده كذلك ابن الأنباري

في الإنصاف ٢٤٩ والعيني ٣ : ٤٦٨ . زَجَجْتُهَا ، يعني الناقة ، رماها بشيء

في طرفة زج كالخربة ، والمزجة ، بكسر الميم : ما يزوج به من رخ ونحوه .

والقلوص : الناقة الفتية . وأبو مزادة : كنية رجل . والشاهد فيه الفصل بين

« زج » و « أبي مزادة » بالمفعول ، وهو « القلوص » .



بين الجارّ والمجرور<sup>(١)</sup> . فإذا كان منوّنًا فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون  
الاسماء فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشّماخ :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مُشْمَعْلٌ    طَبَّاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسْلَ<sup>(٢)</sup>

[ هذا على : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار ] . وقال الأخطل :

وَكِرَّارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادُهُ    إِذَا لَمْ يُحَايِمِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا<sup>(٣)</sup>

فإن قلت : كرّارٍ وطبّاخٍ<sup>(٤)</sup> ، صار بمنزلة طبختُ وكررت ، تجرّيها  
مجرى السّارق حين نوّنت ، على سعة الكلام .

(١) يريد المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوان الشماخ ١٠٩ ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن  
أخي الشماخ . والحزاة ٢ : ١٧٣ والكامل ١١٣ . والمشمعل : الجاد في الأمر  
الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل . والكرى : النعاس . والكسل ، بكسر  
السين : الكسلان . وأراد بـ ابن عم سليمان زوجها الشماخ ، كانت سليمان زوجا له ،  
وهذا مما يصحح نسبة الشعر لجبار بن جزء .

والشاهد فيه : إضافة « طبّاخ » إلى « ساعات » على تشبيهه بالمفعول به  
لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد « زاد الكسل » مفعولا ثانياً .

(٣) ديوان الأخطل ٢٣٥ من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبي .  
وخزاة الأدب ٣ : ٤٧٤ . والمحجر : المأجأ إلى الضيق . ويروى : « خلف  
المرهقين » . والمرهق : الذي غشيه السلاح . والجواد : الفرس الكريم ،  
لم يحام : لم يدافع . والحليل : الزوج . والحليلة : الزوجة ، لأن كلا منهما يحمل  
للآخر دون غيره . يقول : إذا فر الرجال عن نسائهم وأسلهوهن للعدو ،  
قاتل عن هؤلاء القوم وحامهم . ينعت هماما بالشجاعة والإقدام .

والشاهد فيه : إضافة « كرّار » إلى « خلف » ، ونصب « جواده » به ،  
كما قيل في البيت السابق .

(٤) أى إن نوّنت ولم تُنصف .

وقال [رجل من بني عامر] :

ويوم شهيدناه سُلَيْمًا وعامرًا قليلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (١)  
[وكما قال : نَمَانِي حِجَجٍ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ] .

ومما جاء في الشعر قد فُصِّلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قُيَيْثَةَ :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرْتُ اللَّهَ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)  
وقال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ :

(١) ابن الشجرى ١ : ٦ والكامل ٢١ . وفي الكامل : « ويوما » .  
وسليم وطامر : قبيلان من قيس بن عيلان . والطعن : جمع طعنة . ومنه  
قول المهذلي :

فإن ابن عيس قد علمتم مكانه أذاع به ضرب وطمن جوائف  
والنهال : المرتوية بالدم ، وهى جمع نَهْلٍ بالتحريك ، ونَهْلٌ جمع ناهل ،  
كخدم وخادم ، وحرس وحارس . يقول : لا ينال فى ذلك اليوم إلا طمن  
الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه نصب ضمير « يوم » بالفعل على التشبيه بالفعل به اتساعاً ومجازاً .  
(٢) ديوان عمرو بن قُيَيْثَةَ ٦٢ ، والخزانة ٢ : ٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيدما).  
رأت ، يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ أرض التى تنكر أعلامها

وساتيدما : جبل بين ميفارقين وسمرت . استعبرت : بكى من وحشة الغربة  
ولبعدها عن أراضى أهلها . وكان عمرو بن قُيَيْثَةَ قد خرج مع امرئ القيس ،  
ومعه بنته إلى ملك الروم .

والشاهد فيه إضافة « در » إلى « من » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة .  
وامتنع نصب « من » لأن « در » ليس باسم فاعل ولا اسم فعل .

كما خُط الكتابُ بكفٍّ يومًا يهوديٌّ يقاربُ أو يُزيلُ (١)  
 وهذا لا يكون فيه إلا هذا ، لأنه ليس في معنى فَعِل ولا اسم الفاعل  
 الذي جرى بحرى الفعل .

ومما جاء مفصّلا بينه وبين المجرور قولُ الأعشى :

ولا نَقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ ولا نُرَايِي بِالْحِجَارَةِ (٢)  
 إلا عُلَالَةً أو بُدَا هَةَ قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ  
 وقال ذو الرمة :

كَانَ أَصَوَاتُ مَنْ يُغَالِظُ بَنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٣)

(١) ابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ والمعنى ٣ : ٤٧٠ والإنصاف ٢٥١ . شبه رسوم  
 الدار بالكتاب في دقتها أو في الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب .  
 وجمله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلا لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد البعض .  
 والشاهد فيه الفصل بالظرف ، وهو « يوما » بين المضاف والمضاف إليه .  
 (٢) ديوانه ١١٥ — ١١٦ والمعنى ٣ : ٤٥٣ وابن يعيش ٣ : ٢٢ مع خلاف  
 في ترتيب البيتَيْن بالديوان . يقول : نحن أصحاب حرب نقاتل على الحيل ،  
 ولسنا أصحاب إبل برعونها ومعهم عصيهم فيقاتل بعضهم بعضا بالمعصى والحجارة .  
 والعلالة : آخر جرى الفرس ، والبداهة : أوله . والقارح : الذى انتهت أسنانه ،  
 وذلك في خمس سنين . والنهد : الغليظ . والجزارة بالضم : القوائم والرأس ،  
 سميت بذلك لأن الجزار يأخذها عمالة له . والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف  
 إليه باسم يقتضى الإضافة أيضا ، وهو « بداهة » فأنزلنا منزلة اسم واحد مضاف .  
 (٣) ديوان ذى الرمة ٧٦ والجزاة ٢ : ١١٩ وابن يعيش ٣ : ٧٧ والإنصاف  
 ٢٥٤ والحامسة ١٠٨٣ بشرح المزمزوقى . يقال أوغل في الأرض ، إذا أبعدها ،  
 يعنى الإبل . و « من » قبله للتعليل . والأواخر : جمع آخره الرجل ، وهى العود  
 فى آخره يستند إليه الراكب . والميس ، بالفتح : شجر يتخذ منه الرجال  
 والأقناب . والفرايح : جمع فروج ، وهى صغار الدجاج . ويروى « إنقاض  
 الفرائيح » أى تصويتها . وذلك من شدة السير . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور  
 بين المضاف والمضاف إليه ، وهو « أصوات أواخر » فصل بينهما « من يغالظ بنا » .

فهذا قبيحٌ .

ويجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرٍ وأفضلٍ من ثمٍّ .

وقالتُ دُرْنًا بنتُ عَبَّعَةَ ، من بني قيس بن ثعلبة <sup>(١)</sup> :

هما أخوَا في الحربِ مَنْ لا أخَالَه إذا خافَ يوماً نبوءةً فدَعَاها <sup>(٢)</sup>

وقال الفرزدق :

يا مَنْ رأى عَارِضًا أُسْرُ به بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ <sup>(٣)</sup>

وأما قوله عزَّ وجلَّ : « فَبِمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ <sup>(٤)</sup> » فَأَيْمًا جاء لأنه ليس

(١) الأصوب نسبته إلى حمرة الحثعمية ترفى ابنها ، كما في الحماسة ١٠٨٢

بشرح المرزوقي .

(٢) الحماسة ١٠٨٣ والعينى ٤٧٢ : ٣ وابن عيش ٢١ : ٣ والإنصاف ٢٥١ .

يقول : كأننا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاها مستنيثا . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور ، وهو « في الحرب » بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) ديوان الفرزدق ٢١٥ رواية عن الكتاب ، والحزانة ١ : ٣٦٩ والعينى

٤٥١ : ٣ وابن عيش ٣ : ٢٠ . يَأْمَنُ ، هو نداء لمذكور ، وهو « من » أو يا للتنبيه ، ومن للاستفهام . والعارض : السحاب يمترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان ، يقال لإحداها المقبوضة لأنها انقبضت عن صاحبها ، وهي التي ينسب إليها النوء ، فأشرك الثانية معها على غرار قوله تعالى : « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » ، أى من البحرين الملح والمذنب ، وإنما يخرجان من الملح منهما فقط . وجهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج . وهما جميعا من أنواء العرب وأحد أنوائهم ، إذا ناءا وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . والشاهد فيه الفصل بلفظ « جهة » بين المضاف والمضاف إليه كما سبق في شاهد الأعشى ص ١٧٩ .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

لـ « سَمَا » معنًى سِوَى ما كان قبل أن تَجِيءَ (١) إِلَّا التَّوَكِيدُ ، فمن ثَمَّ جاز ذلك ، إذ لم تُرَدِّ به أكثرَ من هذا ، وكانا حرفين أَحَدُهُما في الآخرَ عاملٌ (٢) . ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يَجْزُ .

وأما قوله : أُذْخِلَ فَوْهُ الْحَجَرِ ، فهذا جرى على سَعَةِ الكلام [ والجيدُ أُدْخِلَ فَاهُ الْحَجَرِ ] ، كما قال : أُدْخِلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ [ والجيدُ أُدْخِلْتُ فِي الْقَلَنْسُوَّةِ رَأْسِي ] . وليس مثلَ اليوم والليلة لأنَّهُما ظرفان ، فهو مُخَالَفٌ لَهُ في هذا ، مُوَافِقٌ [ لَهُ ] فِي السَّعَةِ . قال الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ      وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ (٣)

فوجه الكلام فيه هذا ، كراهية الانفصال (٤) .

٩٣

وإذا لم يكن في الجرِّ خُدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءاً به .

هذا بابٌ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى ، وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ

وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً ، فصار في معنى [ هذا ] الَّذِي ضَرَبَ

(١) ط : « تَجِيءُ بِهِ » .

(٢) يعنى أن الباء عملت في « تقضم » وفصلت بينهما « ما » المزيدة للتوكيد .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٤٨ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٦ حيث ذكر كثيراً من شواهد القلب . وهذا البيت من الحمين التي لم يعرف لها قائل . وصف هاجرة ألبت الثيران إلى كنسها ، فهي تدخل رؤوسها في الظل لما تجرد من شدة القيظ . والشاهد فيه إضافة « مدخل » إلى « الظل » ونصب « الرأس » به على الاتساع والقلب . وكان الوجه : مدخل رأسه الظل .

(٤) أى إنه أجرى كلامه على القلب ؛ لأنه لو أجراه على سننه فقال : مدخل في الظل رأسه ، للزم الفصل بالجار والمجرور بين المتضايقين .

زيدًا ، وعَمِلَ عَمَلَهُ ، لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتَا الإضافةَ وصارتا بمنزلة التنوين .  
وكذلك : هذا الضاربُ الرجلُ ، وهو وجهُ الكلام .

وقد قال قومٌ من العربِ تُرَضَى عَرِيَّتُهُمْ : هذا الضاربُ الرجلُ ، شبهوه  
بالْحَسَنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلاَّ أنَّه اسمٌ ،  
وقد يَجْرُ كما يَجْرُ وَيَنْصِبُ أيضًا كما يَنْصِبُ ، وسببُ ذلك في بابه [ إن  
شاء الله ] .

وقد يُشَبَّهون الشيءَ بالشيءِ وليس مثله في جميع أحواله ، وسُتِرى ذلك  
في كلامهم كثيرًا . وقال المَرَّار الأسدي :

أنا ابنُ التاركِ البـكـرىِّ بِشْرِ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا (١)  
سمعناه ممن يرويه عن العرب ، وأجرى بشرا على مجرى المجرور ، لأنَّه  
جعله بمنزلة ما يُكفُّ منه التنوينُ .

ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيدًا والرجلُ ، لا يكون  
فيه إلاَّ النصبُ ، لأنَّه عَمِلَ فيهما عمل المنون ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو  
كما لا يكون : هو الحسنُ وجهٌ . ومن قال : هذا الضاربُ الرجلُ ، قال : هو  
الضاربُ الرجلُ وعبدُ الله .

---

(١) الحزانة ٢ : ١٩٣ والعينى ٤ : ١٢١ وابن يمش ٣ : ٧٢ . وبشر هذا  
هو بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجل من بني أسد . ترقبه الطير : أى تنتظر  
موته بفارغ الصبر لتتقض عليه ، لأنها لا تقع على القتل وبه رمق . والوقوع : جمع  
واقع ضد الطائر .

والشاهد فيه إضافة « التارك » إلى « البكرى » تشبيها بالحسن الوجه ،  
لأنَّه مثله في الاقتران باللام . وللهاء كلام في مذهب سيويه هذا .

ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قول الأهشي :

الوَاهِبُ الْمَائَةُ الْمِجَانِ وَعَبْدُهَا عُوْذًا تَرْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا (١)  
وإذا ثَنَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ فَأَثْبَتَ النُّونَ قُلْتَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا  
وهؤلاء الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غيرُ هذا ، لأنَّ النون ثابتةٌ .

ومثل ذلك (٢) قوله عزَّ وجلَّ : « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ  
الزَّكَاةَ » (٣) . وقال ابنُ مُقَيْلٍ :

(١) ديوان الأهشي ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب . يقول :  
يَهَبُ الْمَائَةُ الْمِجَانِ مِنَ الْإِبِلِ وَمَعَهَا عَبْدُهَا ، أَى رَاعِيَا . وَالْمِجَانُ : الْبَيْضُ ،  
يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ . وَهِيَ أَكْرَمُ الْإِبِلِ عَلَيْهِمْ . وَالْعُوْذُ : جَمْعُ عَائِدٍ ، وَهُوَ  
جَمْعُ نَادِرٍ ، مِثْلُ حَوْلٍ وَحَائِلٍ ، وَهِيَ الْحَدِيثَاتُ النَّتَاجُ ، لِأَنَّ وَلَدَهَا يَعُوْذُ بِهَا لَصَفَرِهِ .  
تَرْجِي : تَسُوْقُ سَوْقًا رَفِيقًا . وَالطِّفْلُ : كُلُّ صَغِيرٍ مِنْ وَلَدِ الْحَيَوَانِ . وَاسْتَشْهَدَ بِهِ  
سَيَبُويَه عَلَى عَطْفِ « عَبْدُهَا » عَلَى « الْمَائَةِ » . وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُ  
الضَّارِبِ الرَّجُلِ وَعَبْدُ اللَّهِ ، لِأَنَّ « عَبْدُهَا » لَيْسَ أَجْنَبِيًّا لِأَنَّهُ بِمَنَابَةِ « عَبْدِ الْمَائَةِ »  
لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الْمَائَةِ . وَأَمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَعَبْدُ اللَّهِ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ  
لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرُ الْأَوَّلِ فَهُوَ أَجْنَبِيٌّ . وَأَجِيبَ بِأَنَّ سَيَبُويَه لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا عَنِ  
أَنِ الْمَعْطُوفُ عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْجُرْ .

وبعد البيت في الأصل : « قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : أَصَبَتْ  
لِلْفَرَزْدَقِ مِثْلُ الضَّارِبِ الرَّجُلِ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : قَالَ :

أَبَانًا بِهَا قَتَلِي وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءُ وَهِيَ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ »

وَأَبُو إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ الزَّجَّاجُ شَيْخُ أَبِي جَمْفَرِ النَّحَّاسِ وَتَلْمِيزُ الْمَبْرَدِ .  
وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْمَبْرَدُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ ٨٥٤ وَشَرَحَ الشَّنْتَمَرِيُّ  
مَنْسُوبًا إِلَى إِنْشَادِ الزَّجَّاجِ عَنِ الْمَبْرَدِ أَيْضًا .

(٢) ط : « فَنَ ذَلِكَ » .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

يَا عَيْنِ بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيْهَمِ  
الكاسرينَ القنَّا في عَوْرَةِ الدُّبْرِ (١)

فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلا في الجار ، [ و ] بدلاً من النون ، لأنَّ النون لا تعاقب الألف واللام (٢) ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يفتى (٣) ؛ فالتنوين قبل الألف واللام ، لأنَّ المعرفة بعد النكرة ، فالنون مكسوفة والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربان زيد ، والضاربون عمرو .

وقال الفرزدق :

٩٥

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل ٨٢ . ومجزؤه في اللسان (دبر ٣٥٣) .  
وحنيف ، بالتصغير : قبيلة من قيس ، وهو أحد جدود ابن مقبل ، وهو حنيف ابن قتيبة بن العجلان بن كعب بن ربيعة . يرثى هذه القبيلة ، يقول : كانوا سادة حيم بمثابة الرأس منهم ، وكانوا إذا شهدوا الحرب فأنكسر جيشهم كروا وقتلوا دونهم وكسروا رماحهم ، في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم . والقنا : الرماح . وكل ما أتىح فهو عورة . والدبر : الأدبار ، عبر بالواحد عن الجمع ، كما تقول : هو كثير الدرهم والدينار .

والشاهد فيه : إيجاب النون مع « أل » في الكاسرين ، بخلاف التنوين فإنه لا يثبت مع « أل » : لأن النون قوية بحركتها ، والتنوين ضعيف بسكونه . ومع ثبات النون وجب نصب اسم الفاعل المجموع ما بعده .

(٢) أى ليست كالتنوين تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان معاً .

(٣) يعنى أن التنوين لا تنفع على الاسم إلا بعد تنكيره ، فلا تنفى المعرفة إلا بعد تنكيرها .



أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا  
مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقَهَامِ (١)

وقال رجلٌ من بني ضَبَّةَ :

\* الفَارِجِي بِابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٢) \*

وقال رجل من الأنصار (٣) :

(١) ديوان الفرزدق ٨٣٥ واللسان (قرد) . وقوله :

سَيُبلِغُنَّ وَحْيَ الْقَوْلِ عَنِّي وَيُدْخِلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقَرَامِ  
أَسِيدُ ، أى إنسان أسود ، وهو تصغير أسود . وفى اللسان : « يعنى بالأسيد  
هنا سوداء . وقال : من المتلقطى قرد القهام ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتبع قرد  
القهام إلا النساء » . عنى أنه يدهسها إلى من يحب . والخريطة : تصغير خريطة ، وهى  
هنة مثل الكيس تجعل من خرق وأدم تخرج على مافها . والقرد ، بالتحريك :  
نفاية الصوف والوبر والشعر والكتان مما يفرل . والقهام : جمع قامة ، وهو  
ما كنس . يقول : من اللائى يتبعن القرد فى القهومات ، ويلتقطنه لينزله بعد أن  
يفنى غزلهن .

والشاهد فيه كما فى قبله .

(٢) ينعت أقواما أشرافا لا يحبجون عن الأمراء ، ولا تغلق دونهم أبوابهم .  
والفارج : الفاتح . والمبهم : الملتق . ونحوه فى معناه قوله :

من لنسفر البيض الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا  
والشاهد فيه مثل ما قبله .

(٣) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . جمهرة أشعار العرب ١٢٧  
والحزاة ٢ : ١٨٨ . وقال الشنتمرى : « يقال هو قيس بن الخطيم » . وليس  
فى ديوانه .

الحافظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ<sup>(١)</sup>  
 لم يَحذف النون للإضافة ، ولا لِيُعاقِبَ الاسمُ النونَ ، ولكن حذفوها  
 كما حذفوها من الَّذِينَ وَالَّذِينَ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ وَكَانَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ مُنْتَهَاهُ  
 الْاسْمُ الْآخَرُ . وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَبْنَى كُليبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّهُدَا سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٢)</sup>  
 لأنَّ معناه [ معنى ] الَّذِينَ فَعَلُوا<sup>(٣)</sup> وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم  
 يَفْعَلْ في شيء ، كما أَنَّ الَّذِينَ فَعَلُوا مع صلته بمنزلة اسم .  
 وَقَالَ أَشْهَبُ بْنُ رُمَيْلَةَ :

٩٦

(١) يقول : يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهمزوا ، ويحمونها من عدوهم ،  
 ولا يَحْذِلُونَهُمْ فَيَكُونُوا نَطْفِينَ في فعلهم . وأصل العورة المكان الذي يخاف  
 منه العدو . والعشيرة : القبيلة . والنطف : التلطح بالعيب . ويروى : « وكف »  
 وهو العيب والإثم .  
 وشاهده كالنبي قبله في إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها  
 لا تعاقب الألف واللام .

(٢) ديوان الأخطل ٤٤ والحزاة ٢ : ٤٩٩ وابن الشجري ٢ : ٣٠٦ .  
 يهجو جريرا ، وهو من كليب بن يربوع . وعماه هو عمرو ومرة ابنا كاثوم .  
 « سلبا الملوك » هي رواية الأصل : وفي ط وسائر المراجع « قتل الملوك »  
 أما عمرو بن كاثوم فقتل عمرو بن هند . وأما مرة فقتل المنذر بن النعمان  
 ابن المنذر . والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير .  
 مدحهم بفك الأسرى .

والشاهد فيه حذف النون من « اللذان » تخفيفا ؛ لطول الاسم بالصلة .

(٣) بعده في الأصل : « يبنى الحافظو عورة للعشيرة » .

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم  
 هم القوم كل القوم يا أمّ خالد<sup>(١)</sup>

وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرّ ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء فى المظهر كان الوجه الجرّ ، إلا فى قول من قال : « الحافظو عورة العشرة » .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكف فى موضع النصب ، لأنك لو كفت النون فى الإظهار<sup>(٢)</sup> لم يكن إلّا جرّاً ، ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيداً ، لأنّها ليست فى معنى الذى ، [ لأنها ] ليست فيها الألف واللام كما كانت فى الذى .

واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ، لأنّه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنّه النون والتنوين فى الاسم ، لأنّهما لا يكونان إلّا زوائد ولا يكونان إلّا فى أواخر الحروف . والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنّه ليس بكلمة المضمر المتصل ، لأنّه اسمٌ ينفصل ويبتدأ ، وليس

---

(١) الخزانة ٢ : ٥٠٧ وشواهد المعنى للسيوطى ١٧٥ وابن الشجرى ٢ : ٣٠٧ . وفلج : واديين البصرة وحى ضرية . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بذية ولا قصاص . هم القوم كل القوم ، أى القوم الكاملون فى قوميتهم . وشاعده : حذف النون من « الذين » استخفاً ؛ لطول الاسم بالصلة . ويروى : « وإن اللى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذى » مفرد عبر به عن الجمع ، فعاد الضمير إليه محمولا على المعنى ؛ كما فى قوله تعالى : « والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » .

(٢) أى مع المظهر ، كقولك : ضاربو زيد .

كلامية الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين ، فهي أقرب إليها من المظهر ،  
اجتمع فيها هذا والمعاقبة .

وقد جاء في الشُّمر ، وزعموا أنه مصنوع :

مُمُ القائلونَ الخيرَ والأمرونَه إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمًا (١)  
وقال :

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَه جميعًا وأَيَدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِئُهُ (٢)

(١) الحزاة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . وروى : « الأمرون الخير  
والفاعلونَه » . ومحدث الأمر : حادثه . وروى : « من حادث الدهر » .  
والمعظم : الأمر يعظم دفعه . ورواه الجوهرى : « من معظم الأمر مفعلاً » .  
والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في « الأمرونَه » . مع أن حق الضمير أن  
يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلة ما في الضمف والاتصال ، وقد عاقب المظهر  
النون والتنوين مع قوته وانفصاله ، فالضمير أولى بالمعاقبة .

(٢) الحزاة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . الارتفاق : الانسكاء على  
المرفق ، كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق  
بماله ، أى لم يبذله بالرفق ، بل جار عليه بالجود . محتضرونه ، أى حاضروه .  
والمعتفون : الذين يطلبون المروف والإحسان ، جمع معتفٍ . رواهق : جمع  
راهقة ، يقال رهقه ، إذا غشيه وأتاه .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله ، إذ جمع بين النون والضمير في « محتضرونه » .  
وقد حل هذا وما قبله على أن الماء في « الأمرونَه » و « محتضرونه » هى هاء  
السكت ، أتى بها بياناً لحركة النون ، إجراء للوصول مجرى الوقف ضرورة ،  
وحركت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها فى الحركة بهاء الإضمار للضرورة أيضاً .  
وقد جاء بعد هذا الشاهد فى الأصل : « وذكر أبو عثمان والزيادة أن الأخفش  
كان يقول : لا يكون السكاف فى الضاربك إلا فى موضع نصب ؛ لأن المضمّر  
لا يمكن معه إظهار النون ، فهو يعاقب ، مثل الواحد . والجرمى والمسانى  
لا يرونه إلا مجروراً . وهو مذهب أبى العباس » .

هذا بابٌ من المصادر جَرَى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ٩٧

وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ ، [ فمعناه أَنَّهُ يَضْرِبُ زَيْدًا . وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا ] بَكَرٌ ، وَمِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، إِذَا كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّهُ يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ . وَإِنَّمَا خَالَفَ هَذَا الْأِسْمَ الَّذِي جَرَى بِمَجْرى الفعل المضارع فِي أَنَّ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ فَقَدْ جِئْتَ بِالْفَاعِلِ وَذَكَرْتَهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ فَإِنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْفَاعِلَ ، فَالْمَصْدَرُ لَيْسَ بِالْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفَاعِلِ ، [ فَلِذَلِكَ احْتَجَّتْ فِيهِ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَلَمْ تَحْتَاجْ حِينَ قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا إِلَى فَاعِلٍ ظَاهِرٍ ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ فِي ضَارِبٍ هُوَ الْفَاعِلُ ] .

فَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (١) » . وَقَالَ :

فَلَوْلَا رَحْمَةُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ (٢)  
وقال :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهُنَّ إِخَاءُ الذَّمَامِ (٣)

(١) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

(٢) ابن يعيش ٦ : ٦١ . يقول : لَوْلَا رَحْمَاؤُنَا لَنَصْرَكَ إِيَّانَا عَلَيْهِمْ ، وَرَهْبَتُنَا لِعِقَابِكَ لَنَا إِنْ اتَّقَمْنَا مِنْهُمْ بِأَيْدِينَا ، لَوَطْشَانَا وَأَذَلَلْنَاهُمْ كَمَا تَوَطَّأُ الْمَوَارِدُ ، وَهِيَ الطَّرِيقُ إِلَى الْمَاءِ . وَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَعْمَرُ الطَّرِيقِ وَأَكْثَرُهَا اسْتِعْمَالًا . وَالشَّاهِدُ فِيهِ لِأَعْمَالِ « رَهْبَةٍ » مَعَ تَنْوِينِهَا .

(٣) السَّجَلُ : الدُّلُومُ الْمَلَأَى مَاءً . نَفَحَتْ : أَعْطَيْتُ . إِخَاءُ الذَّمَامِ : أَيْ إِخَاءُ الذَّمَامِ . وَالذَّمَامُ : الْحَقُّ وَالْحَرَمَةُ . وَالنَّقْدِيرُ : لِأَنَّ حَافِظَتُ إِخَاءِ الذَّمَامِ ، أَيْ رَاعِيَتَهُ وَقَارَضَتْ بِهِ . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَقَارِضُهُنَّ بِمَا فَعَلْنَ .

وقال :

بَضْرَبِ بِالسَّيْفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ (١)  
وإن شئت حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ،  
إلا أنك تجرُّ الذي يلي المصدرَ ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسمٌ قد كُفِّتَ  
عنه التنوين (٢) ، كما فعلت ذلك بفَاعِلِي ، ويصير المجرورُ بدلاً من التنوين  
معاقباً له . وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ زَيْدًا ، إن كان فاعلاً ؛ ومن  
ضَرْبِهِ زَيْدٌ ، إن كان المضمَرُ مفعولاً .

٩٨

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ كِسْوَةِ زَيْدٍ أَبُوهُ ، وعَجِبْتُ مِنْ كِسْوَةِ زَيْدٍ أَبَاهُ ، إذا  
حذفتَ التنوين .

ومما جاء لا يَنْوِّن قولُ لبَّيد :

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ (٣)

(١) العيني ٣ : ٤٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٢ . ونسبه العيني للعرار بن منقذ .  
الهام : الرؤوس ، جمع هامة . ومقيل الرؤوس هو الأعناق ، لأنها موضع  
استقرارها . وقد أضاف الهام إلى ضمير الرؤوس اتساعاً ومجازاً ، وذلك  
لاختلاف اللفظين . أو الضمير ضمير القوم ، أنت لأن القوم اسم جمع ، وأسماء الجمع  
التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث ، مثل رهط ونفر .  
قال تعالى : « وكذب به قومك » فذكر ، وقال : « كذبت قوم نوح » فأنت .  
والشاهد فيه تنوين « ضرب » ونصب الرؤوس به .

(٢) ط : « منه النون »

(٣) ديوان لبَّيد ٢٨٨ وابن يعيش ٦ : ٦٢ واللسان (حضر) . الجميع :  
المجتمعون . والميسر : القمار على الجزور ليمود نفعه على المعوزين . والندام :  
الماندة . أو الندام جمع نديم أو ندمان . وعهدي مبتدأ سد الحال مسد خبره ،  
وهو جملة « وفيهم ميسر » كما تقول جلوسك متكئاً ، وأكلك مرتقفاً .  
والشاهد فيه نصب الحى بمهدي وهو ، أى العهد ، مصدر غير منون .

ومنه قولهم : « سَمِعْتُ أَذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ » . قال رؤبة :

وَرَأَى عَيْقَى الْفَقَى أَخَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ (١)

وتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرو ، إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل . وَمَنْ قَالَ هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا قَالَ : عجبتُ له من ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرًا ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ : وَيَضْرِبُ عَمْرًا ، [ أَوْ ضَرَبَ عَمْرًا ] . قال رؤبة :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا (٢)

(١) همع الموامع ٢ : ٩٣ وملحقات ديوان رؤبة ١٨١ . وقبله :

تقول بنتي قد أنى إناكا يا أبتا علك أو عساكا

وانظر الحزانة ٢ : ٤٤١ — ٤٤٣ . وخبر « رأى » هو الحال السادة مسد الخبر ، وهو جملة « يعطي الجزيل » . والجزيل : العطاء العظيم . ويروى : « الفقى إياكا » .

(٢) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ وابن يعيش ٦ : ٦٥ والعيني ٣ : ٥٢٠ . وذكر العيني أنه ينسب أيضا إلى زياد العنبري . وكذا نسب ابن يعيش إلى زياد . دايئت من المدائنة ، وهي البيع بالدين بها ، أى بالإبل . وحسان : اسم رجل . والليان مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا مطته ، وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فعلان إلا « شنان » في لغة إسكان النون ، ليس في المصادر غيرها على هذا الوزن . يقول : دايين بالإبل حسان لأنه رجل مليء لا يماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بمليء ، فيماطل لإفلاسه .

والشاهد فيه نصب « الليان » بإضمار عامل تقديره « وأن خفت » . وقيل : يجوز أن يكون معطوفا على « مخافة » ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، ثم حذف المضاف وهو « مخافة » الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فاتصّب انتصابه .

\* يَحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا (١) \*

٩٩ وتقول: عجبتُ من الضَّرْبِ زَيْدًا ، كما قلتُ : عجبتُ من الضَّارِبِ زَيْدًا ،  
يَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ . وقال الشاعر :

ضعيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ (٢)  
وقال المرَّار [ الأسدى (٣) ] :

(١) البيع ، أراد به الشراء . وهو من الأضداد . والأصل أصل المال ،  
ولله معنى به الإبل ، لأن الإبل كانت أصل أموالهم . والقِيَان : جمع قينة ، وهي  
الآمة مقيمة كانت أو غير مقيمة .

والشاهد فيه إضمار عامل ، أى « وأن يبيع » . ويجوز أن يكون نصب  
« القيان » على حلوله محل المضاف المنصوب الذى قد حذف ، وأصله « وبيع  
القيان » ، فلما حذف البيع حل المضاف إليه محله .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والمعنى ٣ : ٥٠٠ وابن يعيش ٦ : ٥٩ ، ٦٤ . وهو  
من الحسنيين التى لم يعرف لها قائل . والنكاية : مصدر نكيت المدوّ ، ونكيت  
فيه ، إذا أنزت . يتعدى ولا يتعدى . قال أبو النجم :

\* يَنْكِي الْعَدَى وَيَكْرُمُ الْأَضْيَافَا \*

يرَاخِي الْأَجَلَ : يباعده ويطيئه . يهجو رجلا يقول : هو ضعيف عن أن  
يَنْكِي أَعْدَاءَهُ ، وجيان فلا يثبت لِقَرْنِهِ ، فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخرًا لأجله .  
والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين  
فيعمل عمل المتنون .

(٣) كذا وردت نسبته فى الكتاب والشتمرى . ونسب فى الخزانة وابن  
يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلى .



لقد عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْتَى

لحقت فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(١)</sup>

ومن قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلُ لم يقل : عجبتُ له من الضَّرْبِ الرَّجُلِ ؛ لأنَّ الضَّارِبَ الرَّجُلَ مشبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ، لأنه وصفٌ للاسم كما أن الْحَسَنَ وَصَفُ ، وليس هو بمحدِّدٍ الْكَلَامِ مع ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد ينبغي في قياس من قال : الضَّارِبُ الرَّجُلُ أن يقول : الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ ، كما يقول : الْحَسَنُ الْآخَرُ وَالْحَسَنُ وَجْهِ الْآخَرِ . وكان الخليل يراه . وإن شئت قلت : هذا ضَرْبُ عَبْدِ اللَّهِ ، كما تقول : هذا ضاربُ عَبْدِ اللَّهِ ، فيما انقطع من الأفعال .

وتقول : عجبتُ من ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدًا ، كما قال :

\* يَسَارِقُ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ<sup>(٣)</sup> \*

(١) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والعينى ٥٠١ : ٣ وابن يمين ٦ : ٦٤ . أُولَى الْمَغِيرَةِ : أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للغارة ، والمراد فرسانها . والنكول : النكوص والرجوع جيناً وخوفاً ، يقال نكل عنه ينكل ، كضرب ونصر وعلم ، نكولا . ومسمع هو مسمع بن شيان ، أحد بني قيس بن ثعلبة . يقول : قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرقتهم عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي . ط : « كررت فلم أنكل » .

والشاهد فيه لإعمال المصدر المقرون بآل ، وهو « الضرب » ، عمل في « مسمعا » ، كنهجو ما سبق . والبيت برواية « كررت » يحتمل هذا ، ويحتمل أن يكون من باب التنازع بإعمال « لحقت » في « مسمعا » . وعلى هذا الأخير من الاحتمالين لا شاهد فيه هنا .

(٢) ط : « وهو ليس بمحد في الكلام » فقط .

(٣) انظر ما سبق في ص ١٧٥ .

وليس مثل :

\* اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا <sup>(١)</sup> \*

لأنهم لم يجعلوه فعلاً أو فَعَلَ شيئاً في اليوم ، إنما هو بمنزلة : اللَّهُ بِلَادِكَ .  
ويجوز : عجبتُ له من ضَرْبِ أخيه ، يكون المصدرُ مضافاً فَعَلَ أو لم  
يَفْعَلْ ، ويكونُ منوناً وليس بمنزلة ضاربٍ <sup>(٢)</sup> .

هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه

ولم تقوَ أن تعملَ عملَ الفاعل <sup>(٣)</sup> لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ،  
فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه . وما تَعَمَّلُ فيه معلومٌ ، إنما تعمل فيما كان  
من سببها مُعرِّفاً بالالف واللام أو نكرةً ، لا تُجاوِزُ هذا ؛ لأنه ليس بفعلٍ  
ولا اسم هو في معناه .

والإضافة فيه أحسنُ وأكثَرُ ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعلِ  
ولا في معناه ، فكان أحسنَ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله  
في المعنى وفي قوته في الأشياء <sup>(٤)</sup> . والتنوينُ عربىٌ جيّدٌ . ومع هذا أنهم

(١) سبق في ص ١٧٨ .

(٢) لأن اسم الفاعل يضم فيهِ ، والمصدر لا يضم فيهِ .

(٣) يعنى عمل اسم الفاعل .

(٤) السيرافي : « يعنى أن قولك حسن الوجه لم يجز مجرى حسن ، كما  
جرى ضارب مجرى ضرب . فكان الأحسن عندهم في « حسن » الإضافة لبعده  
الإضافة من الفعل في اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل وما جرى مجراه  
في المعنى » . والكلام كله تعليل لكثرة الإضافة في الصفة المشبهة لمناسبتها للأسماء  
وعدم مناسبتها للأفعال .

لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منونا<sup>(١)</sup> .  
فلما كان ترك التنوين فيه والنون<sup>(٢)</sup> لا يُجاوز به معنى النون والتنوين ،  
كان تركهما أخف عليهم ، فهذا يقوى [ أن ] الإضافة [ أحسن ] ، مع  
التفسير الأول<sup>(٣)</sup> .

فالمضاف قولك : هذا حسن الوجه ، وهذه حسنة الوجه . فالصفة تقع  
على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرت  
لك ، كما تقول : هذا ضارب الرجل ، وهذه ضاربة الرجل ؛ إلا أن الحسن  
في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول .

ومن ذلك قولهم : هو آخر بين العينين ، وهو جيد وجه الدار .

ومما جاء منونا قول زهير :

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم تنصب له الشبك<sup>(٤)</sup>

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ترك النون والتنوين فيه » .

(٢) يعنى أن الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التكسير ، ولا تكسبها  
تعريفاً ، وهى مع التنوين والنون نكرة كذلك ، فكان ترك التنوين وإلحاقه  
سواء ، فاستغنوا ترك التنوين لذلك لأنه لا يضيف شيئاً جديداً .

(٣) ط : « من التفسير الأول » .

(٤) ديوان زهير ١٧٢ . يصف صقرا قد انقض على قطاة . أهوى :  
انقض . لها : للقطاة . والأسفع : الأسود . والمطرق ، من الاطراق ، وهو  
تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح . والشبك :  
جمع شبكة ، وهى شركة الصائد يصيد بها فى البر والماء . ط : « لم ينصب »  
وفى الديوان : « لم تنصب له الشراك » . عنى أن ذلك الصقر وحتى لم يصد ولم  
يذل ، وذلك أشد له وأسرع لطيرانه .

والشاهد فيه نصب « ريش » بمطرق ، وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

وقال العجاج :

\* مُحْتَبِكُ ضَخْمُ شَوْنِ الرَّأْسِ <sup>(١)</sup> \*

وقال أيضاً النابغة :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبٌ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ <sup>(٢)</sup>

وهو في الشعر كثير .

١٠١

واعلم أنَّ كينونة <sup>(٣)</sup> الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام ، لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرها ههنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل ، فكان إدخالهما أحسن وأكثر ، كما كان ترك التنوين أكثر ، وكان الألف واللام أولى لأنَّ معناه حسنٌ

(١) ملحقات ديوان العجاج ٧٩ . يصف بعيرا . المحتبك : الشديد . وشون الرأس : قبائله وملتي أجزائه ، وإذا ضخمت وتأت كان أشد له وأوثق وأعظم لهامته .

والشاهد فيه نصب « شئون » بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي « ضخم » .

(٢) ديوان النابغة ٧٥ والخزاة ٤ : ٩٥ والعينى ٣ : ٥٧٩ وابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ . يذكر مرض النعمان ، وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شر حال . والذنب ، بالكسر : الذنب . والأجب : الذي لاسنام له من الهزال . شبه العيش بذلك البعير الهزيل الذي لا خير فيه .

والشاهد فيه نصب « الظهر » بأجب على نية التنوين فيه . ولو كان غير منوى تنوينه لأنجر ما بعده بالإضافة ، وجر هو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم يصب .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

وجهه . فكما لا يكون هذا <sup>(١)</sup> إلا معرفة اختاروا في ذلك المعرفة . والأخرى عربية ، كما أن التنوين [ والنون ] عربي مطرد .

فمن ذلك قوله : « [ هو ] حديث عهد بالوَجَعِ » . وقال عمرو بن شأس :  
أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً      بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا <sup>(٢)</sup>  
وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا      إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُحْيِسَةً بَزْلًا <sup>(٣)</sup>  
وقال حميد الأرقط :

\* لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرَأَمِينَ <sup>(٤)</sup> \*

(١) بعده في الأصل : « يعني وجهه » . يقول : لما كان معنى « الوجه » هو « وجهه » استحسّن أن يكون معمول الصفة المشبهة معرفة بأل .

(٢) شواهد المغنى للسيوطي ٢٨٢ والعينى ٣ : ٥٩٦ . أَلَكْنِي : بلغ عنى وكن رسولاً ، من الألوكة ، وهى الرسالة . والآية : العلامة . والعزل : الذين لا سلاح معهم ، جمع أعزل . يذكر غربته عن قومه بنى أسد ، وقد اقتضاه ذلك أن يوفد إليهم رسولا ليحمل إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما نعتهم به من القوة والعدة ، وحسن زيهم إذا ما وفدوا على الملوك .

(٣) الخيسة : المذلة بالركوب ، يعنى الإبل . والبزل : جمع بازل ، وهو من غريب الجمع ، والبازل : المسن .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « سبئى » ، إلى « زى » وهو نكرة ، على تقدير إثبات أل وحذفها للاختصار .

(٤) ابن عيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ واللسان ( رزن ) . وقبله فى اللسان :

أَحْقَبُ مِيقَاءَ طَى الرِّزُونِ      حَدَّ الرِّبْعِ أُرْنُ أُرُونِ

\* لَا خَطْلَ الرِّجْعِ وَلَا قُرُونِ \*

اللاحق : الضامر ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . والقرا : الظهر . وصف فرسا بأنه ضامر البطن لا من هزال ، بدليل قوله « بقرأمين » . والشاهد فيه إضافة « للاحق » إلى « بطن » مع حذف أل ، كما تقدم فى سابقه .

ومما جاء منونا قول أبي زُبَيْدٍ [يَصِفُ الْأَسَدَ] :

كَانَ أَتَوَابَ تَقَادٍ قَدَرْنَ لَهُ يَغْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءَ هُدَابَا (١)  
وقال أيضاً :

١٠٢

هَيْفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُذْبِرَةً مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ ، شَنْبَاءُ أَنْيَابَا (٢)  
وقال عدى بن زيد :

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخَى ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا (٣)

(١) مجالس ثعلب ٢٨٠ واللسان (تقد) . النقاد : صاحب جلود النقد ، وهو ضرب من الغنم صفار الأجسام . قدرن : جعلن على قدر جسمه . يغلو بخمالتها ، أى يُعَلِّي خملتها ، والباء معاقبة للهمزة من أعلى . والجملة : ثوب نخمل من صوف كالكساء . والكهباء : التى تضرب إلى غبرة . والمهداب : هدب الثوب ، وهو طرفه الذى لم ينسج .

والشاهد فيه نصب « هدايا » بقوله « كهباء » ، لما فيه من نية التنوين الذى لم يظهر لمنع الصرف .

(٢) العيني ٣ : ٥٩٣ وابن يعيش ٦ : ٨٣ - ٨٤ . الميفاء : الضامرة الخصر . والمعجزاء : العظيمة العجيزة . والمخطوطة : الملساء الظهر . جدلت : أحكم خلقتها والطف . والشنباء ، من الشنب ، وهو بريق الثغر وبرده . ينعتها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن وكبر العجيزة ، وحسن الحلقة ، وطيب الثغر .

والشاهد فيه نصب « أنيابا » بشنباء على نية التنوين ، كما تقدم .

(٣) العيني ٣ : ٦٢١ . أخى ثقة ، يوثق به فى الشدائد والعون عليها . والشاحط : البعيد ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . يصف الدهر أنه يم بنوائبه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد .

والشاهد فيه نصب « دارا » بشاحط .

وقد جاء في الشعر حسنةٌ وَجْهًا ، شَبَّهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك ردى<sup>(١)</sup> .  
[لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأوّل كما أنه من  
سببه بالالف واللام] . قال الشماخ :

أَمِنْ دِمَمَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبُ فِيهِمَا  
بَحَقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَّاهَا<sup>(٢)</sup>  
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتًا صَفَا  
كُيِّنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهَا<sup>(٣)</sup>

واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف ١٠٣

(١) السيرافي : « من قبل أن في حسن ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد ،  
فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه ، لأن الأصل كان : زيد حسن وجهه ،  
والهاء تعود إلى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع  
فاستكننت فيه فلا معنى لإعادتها » .

(٢) ديوان الشماخ ٨٦ والمعنى ٣ : ٥٨٧ وابن يعيش ٦ : ٨٦ والممع ٩٩ : ٢ .  
الدمتان : مثنى دمة ، وهى ما بقى من آثار الدار . عرس ، من التعريس ، وهو  
نزول القوم في السفر من آخر الليل . والركب : اسم جمع للراكب . وحقل  
الرخامي : موضع ، والرخامي : شجر مثل الضال . عفا : درس وتغير . والبطالل :  
ما شخص من علامات الدار وأشرف .

(٣) الربع : موضع النزول . وجارتا صفا ، هما الأفتيتان من أثنافي القدر .  
والصفا : أراد به الجبل ، وهو نائلة الأثنافي . والكيت : مالونه بين الحمرة  
والسواد . وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار . والجون : الأسود .  
والمصطلى : موضع الصلا ، وهو النار .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « جوتتا » إلى معمول يشتمل  
على ضمير الموصوف . وذلك ردى .

إلى المعرفة في هذا الباب<sup>(١)</sup> ، وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه ، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين . فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً ، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين ، لأنك لو قلت : حديث عهد ، أو كريم أب ، لم تحلل بالأول في شيء فتحتمل له الألف<sup>(٢)</sup> واللام ، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه<sup>(٣)</sup> . قال رؤبة :

\* الحزن باباً والعقور كلباً<sup>(٤)</sup> \*

(١) يعني باب الصفة المشبهة. وحل اسم الفاعل عليها ، كما في الشافيات الحوائم .  
(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « محتمل له الألف واللام » .  
(٣) السيرافي : « يعني أنك إذا أدخلت الألف واللام في الصفة ونكرت ما بعدها لم تحجز إضافتها . فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجه ؟ يقال : من قبل أنا إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة ؛ لأنها مميّنها بها . وليس في شيء من الإضافات لفظاً أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة ، فلم يحسن أن تقول مررت بزيد الحسن وجه ، فيجرب على خلاف ألقاظ الإضافة التي مميّنها به » .

(٤) ديوان رؤبة ١٥ والخزانة ٣ : ٤٨٠ والعيني ٣ : ٦١٧ .

من أرجوزة له يمدح بها المصطفى ، وهو آخر شطر فيها . وقوله :

\* فذاك وخم لا يبالى السبا \*

والحزن : الغليظ . وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ، كأن بابه وثيق لا يستطيع فتحه ، وأن كلبه عقور لمن نزل بساحته باغياً معروفاً .  
والشاهد فيه نصب « باباً » و « كلباً » على حد قولهم : الحسن وجهاً .



وزعم أبو الخطّاب أنه سمع قوما من العرب يُنشدون هذا البيت للهارث  
ابن ظالم (١) :

فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَاباً (٢)  
فإنما أَدْخَلْتُ الْآلِفُ وَاللَّامُ فِي الْحَسَنِ نَمَّ أَعْمَلْتَهُ ، كما قال : الضاربُ زيداً .  
وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجه ، وهى عربيّة جيّدة . قال الشاعر :  
فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَاباً (٣)  
وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجه ، على [ قوله ] : هو الضاربُ  
الرَّجُلِ . فالجُرُ في هذا الباب من وجهين : [ من الباب الذى هو له وهو الإضافة ،  
ومن إعمال الفعل ثم يُستخَفُ فيضاف ] .

فاذا ثَنَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ فَأَثَبْتَ النون فليس إلّا النصبُ ، وذلك قولهم :  
هم الطيبون الأخبار ، وهما الحسنان الوجوه . ومن ذلك قوله تعالى : « قُلْ  
هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (٤) » .

(١) ط : « ينشدون قول الحارث بن ظالم » .

(٢) العيني ٣ : ٦٠٩ وابن الشجرى ٢ : ١٤٣ والإنصاف ٨٤ والأغانى  
١٠ : ٢٧ . الشعري مؤنث الأشعر ، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس ،  
فهذا عندهم مما يتشام به ، ويحمدون النَّزْعَ ، وهو انحسار الشعر عن مقدم  
الرأس . يصف ما كان من انتقاله عن ذييان وقبائلهم : ثعلبة بن سعد بن ذييان ،  
وفزارة بن ذييان . وهو من مرة بن عوف بن سعد بن ذييان .

والشاهد فيه نصب « الرقابا » بالشعري ، على حد قولهم : الحسن وجهاً .

(٣) رواية أخرى في البيت السابق ، شاهدة على إعمال الصفة المقرونة بآل  
في منصوب مقرون بها .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

وقالت خرنق، [من بنى قيس<sup>(١)</sup>] :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ<sup>(٢)</sup>  
فَإِنْ كَفَفْتَ النُّونَ جَرَرْتَ ، كَانَ الْمَعْمُولُ فِيهِ نَكْرَةٌ أَوْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مَ ،  
كَمَا قُلْتَ : هَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ زَيْدَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُمُ الطَّيِّبُونَ أَخْبَارَ . وَإِنْ شَتَّ  
نَصَبْتَ عَلَى قَوْلِهِ :

\* الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ<sup>(٣)</sup> \*

وَتَقُولُ فِيهَا لَا يَقَعُ إِلَّا مَنْوَنًا عَامِلًا فِي نَكْرَةٍ [وإنما وقع منوَنًا] لِأَنَّهُ فُصِّلَ  
فِيهِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فَالْفُصْلُ لَازِمٌ لَهُ أَبَدًا مَظْهَرًا أَوْ مَضْمَرًا ، وَذَلِكَ  
قَوْلُكَ : هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ أَبَا ، وَ [هُوَ] أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا . وَلَا يَكُونُ الْمَعْمُولُ

(١) هِيَ خَرْنَقُ بِنْتِ هَفَانَ ، مِنْ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَكَابَةَ .

(٢) الْحَزَانَةُ ٢ : ٣٠١ وَالْمَعْنَى ٣ : ٦٠٢ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٣٤٤ وَالْمَعْمُ  
٢ : ١١٩ . لَا يَبْعَدَنَّ ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، أَيْ لَا يَهْلِكُنْ . سَمُّ الْعُدَاةِ ، أَيْ هُمُ كَالسَّمِّ  
لِأَعْدَائِهِمْ يَقْضُونَ عَلَيْهِمْ . وَالْعُدَاةُ : جَمْعُ عَادٍ ، كَقَاضٍ وَقَضَاءُ . وَالْآفَةُ : الْعَلَّةُ  
وَالْمَرَضُ . وَالْجُزُرُ : جَمْعُ جُزُورٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ تَجْزُرُ . جَمَلَتُهُمْ آفَةٌ لِلْإِبِلِ لِكَثْرَةِ  
مَا يَنْحَرُونَ مِنْهَا . وَالْمُعْتَرَكُ : مَوْضِعُ اِزْدِحَامِ الْقَوْمِ فِي الْحَرْبِ . وَالْأُزْرُ : جَمْعُ  
إِزَارٍ ، وَهُوَ مَا يَسْتُرُ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ مِنَ الْبَدَنِ ، وَالرِّدَاءُ : مَا سَتَرَ النِّصْفَ الْأَعْلَى  
مِنْهُ . وَالْمَعَاقِدُ : جَمْعُ مَعْقَدٍ ، حَيْثُ يَعْقِدُ الْإِزَارُ وَيَتَنَبَّهُ . وَطَيْبُ الْمَعَاقِدِ كَنَاءَةٌ عَنْ  
الْعَفَةِ وَأَنَّهَا لَا تُحْكَلُ لِفَاحِشَةٍ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ «مَعَاقِدَ» بِالطَّيِّبِينَ ، وَأَنَّ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعَ مِنَ الصِّفَةِ  
الْمَقْرُونَةِ بِأَلٍ يَجِبُ نَصْبُ مَا بَعْدَهُ مَا ثَبَتَتْ فِيهِمَا النُّونُ .

(٣) انْظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص ١٨٩ .

فيه إلا من سببه . وإن شئت قلت : هو خيرٌ عملاً وأنت تفوّى « منك » .  
 وإن شئت أخرت الفصل في اللفظ وأصله التقديم ، لأنه لا يمنع تأخيرهُ عمله  
 مقدّمًا ، كما قال : ضَرَبَ زيدًا عمرو ، فعمرو مؤخرٌ في اللفظ مبدوء به  
 في المعنى ، وهذا مبدوء به في أنه يُثَبِّت التَّنْوِينَ ثم يُعْمَلُ . ولا يَعْمَلُ إِلَّا في  
 نكرة ، كما أنه لا يكون إِلَّا نكرة<sup>(١)</sup> ، ولا يَقْوَى قُوَّةَ الصِّفَةِ المشبهة ، فالزم  
 فيه وفيما يَعْمَلُ فيه وجهًا واحدًا . ويعمل في الجمع كقولهم : هو خيرٌ منك  
 أعمالًا . فَإِنْ أضفتَ فقلت : [ هذا ] أَوَّلُ رَجُلٍ ، اجتمع فيه لزومُ النكرة  
 وأنْ يُلْفَظَ بواحدٍ [ وهو يريد الجمع ] ، وذلك لأنه أراد أن يقول : أَوَّلُ  
 الرِّجَالِ ، فخنف استخفافًا واختصارًا ، كما قالوا : كلُّ رَجُلٍ ، يريدون كلَّ  
 الرجال . فكما اسْتَخَفُّوا بخذف الألف واللام اسْتَخَفُّوا بترك بناء الجميع  
 واستغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم : خيرُ الرجال وأَوَّلُ الرجال .

ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عِشْرُونَ درهماً ،  
 إنما أرادوا عِشْرِينَ من الدَّهْرَامِ ، فاختصروا واستغنوا . ولم يكن دُخُولُ  
 الألف واللام يغيّر العشرين عن نكرته ، فاستغنوا بترك ما لم يُحْتَجَّ إليه .

ولم تقوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصِّفَةِ المشبهة . ألا ترى أنك تؤنّنها وتذكّرها ١٠٥  
 وتجمّعها كالفاعل ، تقول : مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ أبوه ، [ كما تقول :  
 مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، وهو ] مثل قولك : مررت برجلٍ ضاربٍ

---

(١) السيرافي : « إن قال قائل : لم لا يكون أفضل وبابه إلا نكرة وخالف  
 باب الصفة المشبهة ؟ فالجواب أن أفضل حين مُنِعَ التثنية والجمع بحلولة محل الفعل  
 لسبب دلالاته على المصدر والزيادة ، منع التعريف وغيره ، كما لا يكون الفعل  
 معرفًا ، ولا منفى ولا مجزومًا » .

أبوه (١). فَإِنْ جُنْتُ بِخَيْرٍ مِنْكَ ، أَوْ عَشْرِينَ ، رَفَعْتَ ، لَأَنْهَا مُلْحَقَةٌ بِالْأَسْمَاءِ [ لَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ] ، فَلَمْ تَقَوَّ قُوَّةَ الْمَشَبَّهَةِ ، كَمَا لَمْ تَقَوَّ الْمَشَبَّهَةُ قُوَّةَ مَا جَرَى بِجَرَى الْفِعْلِ .

وتقول : هو خيرُ رَجُلٍ فِي النَّاسِ وَأَفْرَهُ عَبْدٍ فِي النَّاسِ (٢) ؛ لِأَنَّ الْفَارَةَ هُوَ الْعَبْدُ ، وَلَمْ تَتَلَقَّ أَفْرَهُ وَلَا خَيْرًا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ تَخْتَصُّ شَيْئًا ، فَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ . وَلَيْسَ هُنَا فَصْلٌ (٣) وَلَمْ يَلْزَمْ إِلَّا تَرْكُ التَّنْوِينِ ، كَمَا أَنَّ عَشْرِينَ وَخَيْرًا مِنْكَ لَمْ يَلْزَمْ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ . وَلَمْ يُدْخِلُوا الْآلِفَ وَاللَّامَ ، كَمَا لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَتَفْسِيرُهُ تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ . وَإِنَّمَا أَرَادُوا : أَفْرَهُ الْعَبِيدِ وَخَيْرَ الْأَعْمَالِ .

وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا الْآلِفَ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِمْ : أَفْضَلُ النَّاسِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَصِيرُ بِهِ مَعْرِفَةً ، فَأَثْبَتُوا الْآلِفَ وَاللَّامَ وَبَنَاءَ الْجَمِيعِ وَلَمْ يَنْوُنْ ، وَفَرَّقُوا بَتَرْكِ النَّونِ وَالتَّنْوِينِ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ .

وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْفِعْلِ مَا قَدْ أَفْعَدُ إِلَى مَفْعُولٍ وَلَمْ يَقَوَّ قُوَّةَ غَيْرِهِ مِمَّا قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : امْتَلَأْتُ مَاءً وَتَفَقَّأْتُ شَجْهًا ، وَلَا تَقُولُ : امْتَلَأْتُهُ

(١) السِّيرَافِيُّ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا هَذَا التَّشْبِيهُ ؟ وَكَيْفَ تَقْدِيرُ هَذَا الْكَلَامِ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، فَقِي حَسَنَ ضَمِيرٍ مِنْ رَجُلٍ قَدْ نَقَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَجْهِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ فَقِي ضَارِبَ ضَمِيرٍ لِلرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ . فَإِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ أَخُوهُ نَقَلْتَ ذَلِكَ الضَّمِيرَ إِلَى الْأَخِ لِأَنَّهُ مِنْ سَبَبِهِ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ أَبُوهُ ، فَتَجْعَلُ أَبُوهُ مَكَانَ الضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ فِي ضَارِبٍ مِنْ رَجُلٍ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ تَجْرِي بِجَرَى اسْمِ الْفَاعِلِ كَمَا يَتَنَانَا .

(٢) ط : « وَأَفْرَهُ عَبْدٍ فِيهِمْ » .

(٣) يَعْْنِي الْفَصْلَ بِكَلِمَةِ « مِنْ » التَّفْضِيلِيَّةِ وَانْظُرْ ٢٠٣ س ٢٠٠ ..

ولا تَقَاتُهُ . ولا يَعْمَلُ في غيره من المعارف ، ولا يَقْدَمُ المفعولُ فيه فتقول : ماء امتَلَأَتْ ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ (١) ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالأفعال . وذلك لَأَنَّهُ فعلٌ لا يَتَعَدَّى إلى مفعول ، وإِنَّمَا هو بمنزلة الانفعال (٢) ، لا يَتَعَدَّى إلى مفعول ، نحو كسرتَه فانكسر ، ودفعته فاندفع . فهذا النحو إِنَّمَا يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، فصار امتَلَأَتْ من هذا الضرب ، كَأَنَّكَ قلت : ملأْتِي فامتَلَأَتْ . ومثله : دحرجته فتدحرج . وإِنَّمَا أَصلُهُ امتَلَأَتْ من الماء ، وتَقَاتَتْ من الشَّحْمِ ، فحُذِفَ هذا استخفافاً ، وكان الفعلُ أَجْدَرُ أَنْ يَتَعَدَّى (٣) إِنْ كَانَ هذا يَنْفِذُ (٤) ، وهو — في أَنَّهُمْ ضَعَفُوهُ — مثله .

وتقول : هو أَشْجَعُ الناسِ رجلاً ، وهما خَيْرُ الناسِ اثْنَيْنِ (٥) . فالجورورُ هُنَا بمنزلة التنوين ، وانتَصَبَ الرجلُ والاثْنانُ ، كما انتَصَبَ الوجهُ في قولك : هو أَحْسَنُ منه وجهًا . ولا يكون إِلَّا نَكْرَةً ، كما لم يكن نَمَّةً إِلَّا نَكْرَةً . والرجلُ هو الاسمُ المبتدأُ والاثْنانُ كذلك (٦) . إِنَّمَا معناه هو خيرُ رجلٍ

(١) ط : « في الصفات المشبهة » .

(٢) الكلام بعده إلى « فتدحرج » ثابت في الأصل ، ساقط من ط .

(٣) بعده في الأصل : « يعنى امتَلَأَتْ » .

(٤) بعده في الأصل : « يعنى عشرين » .

(٥) قال أبو الحسن : « هو جميع الرجال ، لأنك إِنَّمَا أردت من الرجال فكان رجلٌ إِنَّمَا يدل على هذا المعنى . وكذلك اثنان ، هما كل اثنتين ، لأنك أردت : هما خير الناس إذا صنفوا اثنتين اثنتين » .

(٦) يعنى أن « رجلاً » هو بعينه كلمة « هو » الواقعة مبتدأ . وكلمة « اثنتين » هي بعينها كلمة « هو » الواقعة مبتدأ كذلك .

في الناس ، وهما خيرُ اثنين في الناس . وإن شئت لم يجعله الأول (١) .  
فتقول : هو أكثرُ الناس مالا .

ومما أُجْرِيَ هذا المجرى أسماء العدد : تقول فيما كان لأدنى العِدَّة  
بالإضافة إلى ما يُبْنَى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود (٢) ، وتدخل  
في المضاف إليه الألف واللام ، لأنه يكون الأول به معرفة . وذلك قولك :  
ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب (٣) . وكذلك تقول : فيما بينك  
وبين العشرة ؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة  
الأجال . فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمرٌ واحدٌ ، لما ذكرتُ  
لك . فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول  
اسماً واحداً استخفافاً ، ويكون في موضع [ اسم ] منون . وذلك قولك :  
أحد عشر درهماً ، واثناً عشر درهماً ، وإحدى عشرة جارية . فعلى هذا  
يُجرى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسمٌ من  
لفظه ولا يثنى العقد . ويُجرى ذلك الاسمُ بجرى الواحد الذي لحقته الزيادة  
للجمع كما لحقته الزيادة للثنائية ، ويكون حرف الإعراب الواو والياء ، وبعدهما  
النون ؛ وذلك قولك : عشرُونَ درهماً . فإن أردت أن تثلث أدنى العقود  
كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يجرى بجرى الاسم الذي كان للثنائية (٤) ، وذلك

١٠٦

- 
- (١) يعني أن المنصوب وهو « مالا » لا يحمل معنى المبتدأ هنا ، وهو كلمة  
« هو » . اختلف معناها ، فليس هذا المثال من قبيل المتالين السابقين .  
(٢) أدنى العقود ، هو العشرة . وما بعدها من العقود إلى المائة إنما  
هو ثنية لما وتثليث وتتسيع .  
(٣) هذا مافي ط . وفي الأصل : « ثلاثة أثواب أو أربعة أثواب وأربعة  
أنفس » .  
(٤) يعني المثني ، فيعرب لإعرابه .

قولك : ثلاثون عبداً . وكذلك إلى أن تتسعة ، وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة <sup>(١)</sup> . وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً <sup>(٢)</sup> لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شُبِّهَتْ بها ، فلم تقوَ تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تُبَيَّنُّ به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ، ولا تكون فيه الألف واللام ، لما ذكرت لك .

وكذلك هو إلى التسمين فيما يعمل فيه ويبيّن به من أى صنف العدد . فإذا بلغت العقْدَ [ الذى يليه <sup>(٣)</sup> ] تركت التنوين والنون وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ويبيّن به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه ، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنوّن به معرفة . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم . وذلك إن ضاعفته قلت : مائتا درهم <sup>(٤)</sup> ومائتا الدينار .

وكذلك العقْدُ الذى بعده ، واحداً كان أو مثني ، وذلك قولك : ألف درهم وألفاً درهم .

(١) السيرافى : « يعنى أن النون والتمييز لازم للعشرين إلى التسمين ، كما كان ترك التنوين والإضافة لازماً للثلاثة إلى العشرة » .

(٢) السيرافى : « يعنى إنما ألزموها النون ولم يحيزوا إضافتها إلى الجنس فيقولوا : عشرو درهم ، كما قالوا فى الصفة : ضاربون زيدا وضاربو زيد ، وحسنون وجهاً وحسنو وجوه ؛ لأن عشرين لم تقوَ قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة ، ولم تتصرف تصرفهما وألزم طريقاً واحداً » .

(٣) يعنى عقد المائة .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مائتا الدرهم » .

وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا . قال الرُّبَيْعُ بْنُ ضُبُعٍ الْفَزَارِيُّ <sup>(١)</sup> :  
 إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا      قَدْ أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاهُ <sup>(٢)</sup>  
 وقال <sup>(٣)</sup> :

أَنْتَ عَيْرًا مِنْ حَجِيرٍ خَنْزَرَةٍ      فِي كُلِّ عَيْرٍ مِائَتَانِ كَمَرَةٍ <sup>(٤)</sup>

(١) الربيع بهيئة التصغير ، كما في القاموس . وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٥ واللائح إلى ٨٠٢ . وضبط في ط بفتح الراء .

(٢) الخزانة ٣ : ٣٠٦ والعينى ٤ : ٤٨١ والمجم ١ : ٢٥٣ وابن يعيش ٦ : ٢١ ، ٢٣ والمعرين ٧ . أودى : ذهب وانقطع ، وأصل معنى أودى هلك .  
 ويروى : « فقد ذهب اللذاة » . والفتاه : الشباب ، مصدر فتى يفتى .  
 والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة . ويروى :  
 « تسعين تاما » فلا شاهد فيه .

(٣) وكذا لم ينسبه الأعلام . وقد وجدت نسبته إلى الأعور بن براء الكلبي يهجو أم زاهر ، وهما عبدان ، كما في معجم البلدان ٣ : ٤٧١ — ٤٧٢ في الكلام على ( خنزرة ) .

(٤) معجم البلدان وابن يعيش ٦ : ٢٤ واللسان ( خنز ) . والعير ، بالكسر : قافلة الحمر ، وكثرت حتى سميت بها كل قافلة ، فكل قافلة عير ، كأنها جمع عير . كذا في اللسان . وقال : قال أبو الهيثم في قوله « ولما فصلت العير » : « كانت حُرًّا » . وقد ضبطت خطأ في ط بفتح العين في الموضعين ، وكذا خطأ الشنتمري وتمحل في تفسير البيت تمحلا ظاهرا . وزعم أن « عير » الثانية ، أصلها « أير » فغيرت إلى العين استقباحا لذكره . وقال : « ذكر أن في غرمولة وهى الكمرة مائتي كمره » . وخنزرة : هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب . والكمره : رأس الذكر . وبعده في معجم البلدان :

لأقبن أم زاهر بالمرزده      وكنها مقبلة ومدبره  
 يهجو أم زاهر بان تلك الحمر وثبن عليها ، وهن مائتان في العدد .  
 والشاهد فيه كما في الذى قبله .



وأما ثلثمائة إلى تسمائة<sup>(١)</sup> فكان ينبغي أن تكون في القياس<sup>(٢)</sup> مِثْنِ ١٠٧  
أو مِثَاتٍ ، ولكثرتهم شبهوه بعشرين وأحدَ عشرَ ، حيث جعلوا ما يبينُ به  
العددُ واحداً ، لأنه اسمٌ لعددٍ كما أنَّ عشرينَ اسمٌ لعددٍ . وليس بمستغربٍ  
في كلامهم أن يكون اللفظُ واحداً والمعنى جميعٌ ، حتى قال بعضهم في الشعر  
[ من ذلك ] مالا يُستعملُ في الكلام . وقال علقمة بن عبدة :

بها جِيفُ الحسرى فأما عظامُها فبيضٌ وأما جِلْدُها فصَلِيبٌ<sup>(٣)</sup>  
وقال<sup>(٤)</sup> :

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا<sup>(٥)</sup>  
(١) كذا في ط . وفي الأصل : « وأما تسمائة وثلثمائة » .

(٢) في القياس ، ساقط من ط . قال السيرافي : يعني أن القياس في تسمائة  
كان يجمع المائة ، فكان ينبغي أن تقول ثلاث مِثَاتٍ وثلاث مِثْنِ ، وذلك  
أن ثلاثاً وتسعاً تضاف إلى جماعة في الآحاد ، فأنبغي أن تكون هاهنا أيضاً  
مضافة إلى جماعة . غير أنهم أضافوها إلى واحد وبينوها كما بينوا أحد عشر  
وعشرين بواحد .

(٣) ديوان علقمة الفحل ١٣٢ والمفضليات ٣٩٤ . الحسرى : جمع حسر ،  
وهي المعية يتركها أصحابها فتموت . وايضت عظامها لما أكلت السباع والطيور  
ماعليها من لحم ، فبدت وصارت بيضا . صليب : يابس لم يدبغ . يصف أرضاً فلاة  
قطمها إلى المدوح .

والشاهد فيه أن « جلدها » مفرد أريد به الجمع ، أي جلودها .

(٤) هو المسيب بن زيد مناة الغنوي ، كما في الشنمري واللسان (شجا) .  
(٥) اللسان وابن يعيش ٦ : ٢٢ وحواشي شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦  
نقلا عن التنبيه لابن جني . وفي ط والأصل : « لاتنكر القتل » ، صوابه  
ما أثبت من المراجع المتقدمة . يقول : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سببتم منا  
خلقا ، فقد شجبتم بقتلنا لكم ، كما شجبنا نحن من قبل بمن سببتم منا . فهذا  
بذاك . يقال شجى بالعظم ، إذا اعترض في حلقه وأغصه .  
وشاهده استعمال « حلقكم » مفرداً مراداً به الحلق .

فاختَصَّ [التثليثُ] بهذا الباب إلى تسفانة (١) .

كما أَنَّ لَدُنَّ لها في غُدُوَّةَ حالٌ ليست في غيرها تُنصَّبُ بها ، كأنَّه ألحقَ التنوينَ في لغة من قال : لَدُنَّ . وذلك قولك : [ من ] لَدُنَّ غُدُوَّةَ . وقال بعضهم : لَدَا (٢) غُدُوَّةَ كأنَّه أسكن الدالَّ ثم فتحها ، كما قال : اضربَنَّ زيدًا ، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة . والجرُّ في غُدُوَّةٍ هو الوجه والقياس . وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نونٍ مِنْ وَعَنْ ؛ فقد يشدُّ الشيء من كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشيء في موضع [ و ] لا يستخفونه في غيره . وذلك قولهم : ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً ، وَلَيْتَ شِعْرِي . ويقولون : العَمْرُ والعُمْرُ ، لا يقولون في اليمين إلَّا بالفتح ، يقولون كُلُّهم : لَعَمْرُكَ . وسرى أشباه هذا أيضًا في كلامهم إن شاء الله .

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

١٠٨

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَيْصٌ (٣)  
ومثل ذلك [ في الكلام ] قوله تبارك وتعالى : « فَإِنَّ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا (٤) » ، وقرَرْنَا به عَيْنًا ، وإن شئت قلت : أَعَيْنَا وَأَنْفُسًا ،

(١) ط : « تسع المائة » .

(٢) كذا في الأصل والقاموس ، قال : « ولداً ، كقفا » . ورجمت في ط :

« لدن » . وانظر ابن يعيش ٤ : ١٠٢ .

(٣) الحزاة ٣ : ٣٧٩ وابن يعيش ٦ : ٢١ — ٢٢ . والبيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل . يقال أكل في بعض بطنه ، إذا كان دون الشبع . وأكل في بطنه ، إذا امتلأ وشبع . والخميص : الجائع ، أى زمان جذب ونخصة . والشاهد فيه استعمال « بطن » بمعنى الجمع ، أى بعض بطونكم .

(٤) الآية ٤ من سورة النساء .

كما قلت : ثلثمائة وثلاث مِثِينَ ومِثَاتٍ ، ولم يُدْخِلُوا الألفَ واللامَ ، كما لم يُدْخِلُوا في امْتَلَأْتُ ماءً (١) .

هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

لا تُسَاعِيهِم في الكلام ، والإيجاز والاختصار

فمن ذلك أن تقولَ على قول السائل : كَمْ صَيْدَ عَلَيْهِ ؟ وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز ، فتقول : صَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . وإِنَّمَا المعنى صَيْدَ عَلَيْهِ الْوَحْشُ فِي يَوْمَيْنِ ، ولكنه اتَّسَعَ واختَصَرَ . ولذلك أَيْضاً وَضَعَ السَّائِلُ كَمْ غَيْرَ ظَرْفٍ .

ومن ذلك أن تقول : كَمْ وَلَدَ لَهُ ؟ فيقول : سَتُونَ عَامًا . فالمعنى وَلَدَ لَهُ الْأَوْلَادُ وَلَدَ لَهُ الْوَلَدُ سِتِينَ عَامًا ، ولكنه اتَّسَعَ وأَوْجَزَ .

ومن ذلك أن تقول : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ، وكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ ، فيقول : يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَانِ . فكَمْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : مَا صَيْدَ عَلَيْهِ ، وما وَلَدَ لَهُ مِنَ الدَّهْرِ وَالْأَيَّامِ ؟ فليس كَمْ ظَرْفًا كما أن « ما » ليس بظرف .

---

(١) بعده في الأصل : « يعني أنهم لم يدخلوا الألف واللام في طبت به نفسا ونحوه . المازني يرى ، وهو القياس في التمييز ، ما يراه في الحال من التقديم إذا كان العامل فعلا ، فيقول : شحماً تفقأت وعرقاً تصببت . وأنشدني أبو عثمان للمخيل في تقديم التمييز :

أتهجر ليسى للفراق حبيبها      وما كان نفساً بالفراق تطيب

قال أبو إسحاق : الرواية : وما كان نفسى .

والتعليق إلى كلمة « نحوه » وجدته للسيراني أيضاً في شرحه . وقد أورد الشنتمري هذا الشاهد معزواً إلى إنشاد المازني .

ومن ذلك أن يقول : كم ضُربَ به ؟ فنقول : ضُربَ به ضربتان ، وضُربَ به ضُربٌ كثيرٌ .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده : « وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا <sup>(١)</sup> » . إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعَمِلَ الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ <sup>(٢)</sup> » ، وإنما المعنى : بل مَكْرُكُمْ في الليل والنهار <sup>(٣)</sup> . وقال عز وجل : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ <sup>(٤)</sup> » ، وإنما هو : ولكن البرُّ برٌّ من آمن بالله واليوم الآخر <sup>(٥)</sup> .

ومثله في الاتساع [ قوله عز وجل ] : « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً <sup>(٦)</sup> » ، فلم يشبهوا بما ينفق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٣) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « بل مكرم » .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) السيرافي : وفي هذا وجه آخر ، وهو أن يجعل البر في معنى البار ، فكأنه قال تعالى : ولكن البار من آمن بالله .

(٦) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

ومثل ذلك [من كلامهم] : بنو فلان يطؤون الطريق ، يريد (١) : يطؤون أهل الطريق . وقالوا : صِدْنَا قَنَوَيْنِ ، وإِنَّمَا يريد صِدْنَا بِقَنَوَيْنِ ، أو صِدْنَا وَحَشَ قَنَوَيْنِ ، وإِنَّمَا قَنَوَانِ اسمُ أرضٍ (٢) .

ومثله في السمة : أنتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ من أَن أَضْرَبَكَ ، وأنتَ أَكْثَرُ من أَن تَتْرَكَه . إِنَّمَا تريد : أنتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ من صاحب الضَّرْبِ ، وأنتَ أَكْثَرُ من صاحب تَرْكِه ؛ لأنَّ قولك : أَن أَضْرَبَكَ وَأَن تَتْرَكَه ، هو الضَّرْبُ والتَّركُ ، لأنَّ أَنَ اسمٌ ، وتتركه [وأضربك] من صلته ، كما تقول : يسوئني أَن أَضْرَبَكَ ، أى يسوئني ضَرْبُكَ ، وليس يريد : أنتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ من الضرب ، ولكن أَكْرَمُ عَلَيَّ من صاحب الضرب (٣) .

وقال الجعدي (٤) :

(١) ط : « وإِنَّمَا » .

(٢) قنوان : جيلان تلقاء الحاجر لبني مرة . وقال بعضهم : قنوان ثنية قننا وعوارض ، كما قالوا : القمران ، للشمس والقمر .

(٣) ط : « من الذى أوقع به الضرب » . وقال السيرافي ما موجزه : قال أبو إسحاق الزجاج : إن قدرته : أنت أَكْرَمُ عَلَيَّ من ضربك لم يحز ؛ لأنك لا تريد هذا ، وإن حمل المعنى عليه بطل . وتهذيب الكلام هو كأن قائلًا قال أنت تضربني ، فنسب الضرب إلى نفسه ، فقال الآخر : أنت أَكْرَمُ عَلَيَّ من صاحب الضرب الذى نسبته إلى نفسك وليس لك ، فكأنه قال : أنت أَكْرَمُ عَلَيَّ ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك .

(٤) نسب ابن برى بيت الجعدي هذا إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلي .  
اللسان ( قوق ) .

كَانَ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سِلَى نَعَامٍ قَاقٍ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ (١)

العذير : الصوت (٢) . ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَلَا يَغِينُكُمْ قَنَا وَعُوارِضًا وَلَا تُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ (٣)

إنما أريد : عذير نعام . وقنأ وعوارض ، يريد : بقنأ وعوارض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل (٤) .

[ومن ذلك قول ساعدة :

لَدُنْ بِهِزٍ الْكَفُّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ (٥)

يريد : في الطريق ] .

ومن ذلك قولهم : أكلت أرض كذا وكذا وأكلت بلدة كذا وكذا ، إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب . وهذا الكلام كثير ،

(١) الإنصاف ٤٧ واللسان ( قوق ) . والعذير : الصوت ، كما في التعليق التالي ، وكما ذكر الشنمري . ولم أجده سندا . إنما العذير : الحال ، كما ذكر ابن الأنباري ، وهو المطابق لما في القاموس واللسان . يذكر قوما قد انهزموا وأخذ منهم السلاح فجعلوا يصيحون صباح النعام ، ويشردون شروده . ورسلى ، بكسر أوله وتشديد اللام المفتوحة : ماء لبنى ضبة بناحية اليمامة . قاق النعام يقوق : صوت . وإنما وصف البلد ، وهو مفرد بالفقار ، نظرا إلى أجزائه ومواضعه ، كل منها قفر ، أى خال لا نبات به ولا ماء .

والشاهد فيه حذف المضاف من الثانى ، أى عذير نعام .

(٢) كذا ورد هذا التعليق فى الأصل ، ولا إدخاله إلا من الرواة . وانظر ما سبق من تحقيق .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ١٦٣ .

(٤) بدل هذا كله فى ط : « إنما يريد بقنا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٣٦ .

منه مامضى ، وهو أكثر من أحصية . ومنه ما حترأه أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله (١) .

ومنه قولهم : « هذِر الظُّهْرُ أو العَصْرُ أو المغرب » ، إنما يريد : صلاة هذا الوقت . و « اجتمع القيظُ » ، يريد : اجتمع (٢) الناس في القيظ . وقال الحطيفة :  
وشرُّ المنايا مَيِّتٌ بينَ أهله كَهْلِكَ الفَتَى قد أسلمَ الحَيَّ حاضِرُهُ (٣)  
يريد : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ .

وقال النابغة الجعدي :

وكيف تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (٤)

(١) بدله في ط عبارة موجزة ، وهي : « إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب ، وأصاب من خيرها . وهذا أكثر من أن يحصى » .  
(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اجتماع الناس » .

(٣) الإيضاح ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٥١ بدون نسبة فيهما . ولم أجده في ديوان الحطيفة من رواية السكري . لكنه من أبيات أربعة رواها ابن سلام في الطبقات ٩٤ — ٩٥ . يفضل فيها عيينة بن حصن على زبان بن سيار . يقول : شر المنايا موت الإنسان على فراشه بين أهله قد أسلمه إلى الموت من حضره من أهله . ط والطبقات : « وسط أهله » ، ورواية الأصل تطابق الشنمري . وفي الطبقات : « كهلك الفتاة أيقظ الحى حاضره » ، أى حاضر المهلك . والشاهد فيه الحذف ، أى منية ميت .

(٤) أمالي القالي ١ : ١٩٢ واللا إلى ٦٥٠ واللسان (خلل ٢٣٠ ، رجب ٤٠٠) وهو في الإيضاح ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥١ بغير نسبة فيهما . والحلالة ، بتثنية الحاء : الصداقة ، من الحليل . وأبو مرحب : كنية الظل ؛ ويقال هو كنية عرقوب الذي قيل عنه : « مواعيد عرقوب » . اللسان (خلل) . وقال ابن الأعرابي : « يقال للرجل الحسن الوجه لا باطن له : أبو مرحب » . مصط اللآلى . والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف ، أى كخلالة أبى مرحب .

يريد : كخلالة أبي مَرْحَبٍ .

### هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك : متى يُسَارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً . فيقول : اليوم أو غداً ، أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة . وتقول : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : أمس أو أول من أمس ، فيكون ظرفاً ، على أنه كان السَّيْرُ في ساعةٍ دون سائر ساعات اليوم ، أو حينٍ دون سائر أحيانِ اليوم . ويكون أيضاً على أنه يكون السَّيْرُ في اليوم كله ، لأنَّك قد تقول : سِيرَ عليه في اليوم ويُسَارُ عليه في يوم الجمعة ، والسَّيْرُ كان فيه كله .

وقد تقول : سِيرَ عليه اليوم ، فترفعُ وأنت تعنى في بعضه ، كما تقول في سعة الكلام : الليلةُ الهلالُ ، وإِنَّمَا الهلالُ في بعض الليلة ، وإِنَّمَا أراد الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، ولكنه أَسْعَ وَأَوْجَزَ . وكذلك أيضاً هذا كله ، [ كأنه قال : سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم . والرفعُ في جميع هذا عربى كثير في جميع لغات العرب ، على ما ذكرتُ لك من سعة الكلام والإيجاز ، يكونُ على كَمٍّ غيرَ ظرفٍ وعلى مَتَى غيرَ ظرفٍ ] . كأنه قال : أى الأحيان سِيرَ عليه أو يُسَارُ عليه .

ومما لا يكون العملُ فيه من الظروف إلاَّ متصلاً في الظرف كله ، قولك : سير عليه الليل والنهار ، والدَّهْرُ ، والأبَدُ . وهذا جوابٌ لقوله : كَمَّ سِيرَ عليه ؟ إذا جعله ظرفاً ، لأنه يريد : في كَمٍّ سِيرَ عليه . فتقول مجيباً له : الليل والنهار [ والدَّهْرُ ] والأبَدُ ، على معنى في الليل والنهار وفي الأبَدِ .

وبذلك على أنه لا يكون<sup>(١)</sup> أن يُجْعَلَ العملُ فيه في يومٍ دون الأَيَّامِ



وفي ساعة دون الساعات ، أنك لا تقول : لقيته الدهر [ والأبد ، وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات ، وكذلك النهار ، إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل [ كله ، على التكثر . وإن لم تجعله ظرفاً فهو عربي كثير<sup>(١)</sup> في كلامهم . وإنما جاء هذا على جواب كم ، ١١١ لأنه جعله<sup>(٢)</sup> على عدة الأيام والليالي ، فجرى على جواب ما هو للعدد ، كأنه قال : سير عليه عدة الأيام ، أو عدة الليالي .

ومن ذلك ، [ مما يكون متصلاً ] ، قولك : سير عليه يومين ، [ أو ثلاثة أيام ، لأنه عدد . ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعله ظرفاً وتعمل اللقاء في أحدهما دون الآخر . ولو قلت : سير عليه يومين ] ، وأنت تعني أن السير كان في أحدهما ، لم يجوز . هذا على أن تجعل كم ظرفاً وغير ظرف .

وأما متى فإثماً تريد [ بها ] أن يؤقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب [ فيه ] : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذٍ وأشباه هذا .

ومما أجرى مجرى [ الأبد ] والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر [ ومجاذى ] ، وسائر أسماء الشهور إلى ذى الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام<sup>(٣)</sup> ، كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً . ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذى الحجة لكان<sup>(٤)</sup> بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ،

(١) ط : « فهو العربي الكثير » .

(٢) ط : « حمله » .

(٣) ط : « لعدة الأيام » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل « صار » .

ولصار جواب متى . وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى ، يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف .

وبعض ما يكون في كم لا يكون في متى ، نحو الليل [ والنهار ] والدهر ؛ لأن كم [ هو ] الأول فجعل الآخر تبعاً له . ولا يكون الدهر والليل والنهار إلا على العدة ، جواباً لكم (١) .

وتقول : سير عليه الليل ، تعني ليل ليلتك ، وتجرى على الأصل (٢) . كما تقول في الدهر : سير عليه الدهر ، وإنما تعني بعض الدهر ، ولكنه يكثر (٣) . كما يقول الرجل : جاءني أهل الدنيا ، وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة (٤) ، فاستكثرهم .

وكذلك شهراً ربيع ، حين ثنيت جاء على العدد عندهم ، لا يجوز أن تقول : يضرب شهري ربيع ، وأنت تريد في أحدهما ، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما . فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها ، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا .

---

(١) السيراى : يعنى أن الدهر والليل والنهار قد تكون جواباً لكم لما فيه من التثنية ، ولا يكون جواباً متى لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه . وقوله : لأن كم الأول ، يعنى لأنه دلالة على المقدار فى الزمان وغيره .

(٢) ط : « وقد يقول الرجل سير عليه الليل ، يعنى ليل ليلته ويجرى على الأصل » .

(٣) بعده فى الأصل : « يعنى أنه يجرى كأنه فى الدهر كله » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تقول : أتانى أهل الدنيا وعسى أن لا يكون أتاها إلا خمسة » .

وتقول : ذهب الشتاء ويضربُ الشتاء (١) . وسمعنا العربَ الفصحاء يقولون : انطلقتُ الصَّيفُ ، أجروه على جواب مَتَى ، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقتِ ، ولم يرد العددَ وجوابَ كَمْ .  
وقال ابن الرِّقَاع (٢) :

فَقُصِرْنَ الشَّتَاءُ بَعْدُ عَلَيْهِ وَهُوَ لِلذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمَنَّ جَارُ (٣)  
فهذا يكون على مَتَى ويكون على كَمْ ، ظرفين وغيرَ ظرفين (٤) . ١١٢  
واعلم أن الظُّروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأَيَّام ، في الاختصار وسعة الكلام .

فمن ذلك أن يقول : كَمْ سِيرَ عليه من الأرض ؟ فتقول : فرسخانٍ أو ميلانٍ أو برِيدانٍ ، كما قلت : يومانٍ . وكذلك لو قال : كَمْ صِيدَ عليه من الأرض ؟ يجرى [ على ] هذا المجرى . وإن شئت نصبت وجعلت كَمْ ظرفاً ، كما فعلت ذلك في اليومينِ ، [ فلا يكون ظرفاً وغيرَ ظرفٍ إلا على كَمْ ، لأنه عددٌ ، كما كان ذلك في اليومينِ ] .

ونظيرُ مَتَى من الأماكن : « أَيْنَ » . ولا يكون أَيْنَ إلاً للأماكن ، كما

(١) ط : « وتقول : ذهب زيد الشتاء وانطلقت الصيف » .

(٢) كذا وردت النسبة . وفي اللسان ( قصر ٤٠٩ ) نسبته إلى أبي دواد الإيادي . ولكل من أبي دواد وعدي بن الرقاع شعر على هذا الروي والوزن ، وليس فيه هذا البيت . انظر الحيل لأبي عبيدة ١٤٣ — ١٤٥ .

(٣) يصف فرسا يقول : قُصِرَت ألبان النوق عليه لمتقه وكرمه ، ولأنه يحممها من أن يغار عليها فتقسم بين الأعداء . وإنما خص الشتاء لأنه زمن الجذب والشدة عندهم وقلة الألبان . والجار في البيت بمعنى الجير .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « فهذا يكون على كم ومتى ظرفين » .

لا يكون متى إلا للأيام والليالي . فإن قلت : أين سير عليه ؟ قال : سير عليه مكان كذا وكذا ، وسير عليه المكان الذي تعلم ، فهو بمنزلة قوله : يوم كذا وكذا ، واليوم الذي تعلم . فأجبر « كم » في الأماكن مجراها في الأيام والليالي ، وأجبر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام .

ويقال : أين سير عليه ؟ فتقول : خلف دارك وفوق دارك . فإن لم يجعله ظرفاً وجعلته على سعة الكلام رفعته على [ أن ] كم غير ظرف ، وعلى [ أن ] أين غير ظرف ، كما فعلت ذلك في متى .

وتقول : سير عليه ليل طويل وسير عليه نهار طويل ، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت ، إلا أن الصفة تبين بها معنى الرفع وتوضحه ، وإن شئت نصبت على نصب الليل والنهار ورمضان .

وتقول : سير عليه يوم فترفعه على حد قولك : يومان [ وتنصبه عليه ] . وإن شئت قلت : سير عليه يوماً أنا فيه فلان ، كأنه قال : متى سير عليه ؟ فيقول : يوماً كنت فيه عندنا . فهذا يحسن فيه على متى ، ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا ، لأنك قد وقته وعرفته بشيء .

وتقول : سير عليه غدوة [ يا فتى ] وبكرة ، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا . والنصب فيه على ذلك (١) ، لأنك [ قد ] تجريه وإن لم يتصرف (٢) مجرى يوم الجمعة ، تقول : موعدك غدوة أو بكرة [ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا ، والنصب فيه على ذلك ] .

و [ تقول ] : ما لقيته منذ غدوة أو بكرة ، وكذلك : غداة أمس وصباح

(١) ط : « والنصب في ذلك على الظرف » .

(٢) ط : « ينصرف » .

يوم الجمعة والعشيّة وعشيّة يوم الجمعة ومساء ليلة الجمعة . وتقول : سير عليه حينئذٍ ويومئذٍ ، والنصب على ما ذكرت لك .

وكذلك : نصفُ النَّهار ، لأنك قد تقول في هذا : بعد نصفِ النهار ، وموعدك نصفُ النهار .

وكذلك : سواءِ النَّهار ، لأنك تقول : هذا [ سواءِ النهارِ ، إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا ] نصفُ النهار .

وأما سرّاءُ اليوم فيمنزلة أوّل اليوم .

وتقول : سير عليه ضُحوةٌ من الضُّحوات ، إذا لم تكن ضُحوةً يومك ، لأنها بمنزلة قولك : ساعةٌ من السّاعات . وكذلك [ قولك ] : سير عليه عَتَمَةٌ من الليل ، لأنك تقول : أنا ما بعد ما ذهبت عَتَمَةٌ من الليل .

وتقول : قد مضىَ لذلك ضُحوةٌ وضُحوةٌ ، والنصب فيه وجهه على ما مضى . ١١٣

وتقول في الأماكن : سيرَ عليه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشّمالِ ، لأنك تقول : دارهُ ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشّمالِ . والنصب على ما ذكرت لك .

وتقول : سير عليه أيمنٌ وأشمُلٌ ، وسير عليه اليمينُ والشّمالُ ، لأنه يتِمَكَّن . تقول : على اليمينِ وعلى الشّمالِ ، ودارك اليمينُ ودارك الشّمالُ . وقال أبو النجم :

• يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنْ وَأَشْمُلٍ (١) •

---

(١) الحزاة ١ : ١٠٤ وأم الرجز المنشورة بمجلة المجمع العلمي العربي ٨ : ٤٧٢ — ٤٧٩ سنة ١٩٢٨ واللسان والمقاييس (شمل) وأمالى ابن السجري ١ : ٣٠٦ . وروى : « يرى لها » أى يعرض لها . وهو في صفة الراعى وإبله ، يعرض لها يميناً وشمالاً ، مزعجاً لها .

وإن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم :

• وكان الكأسُ بخرها اليميناً (١) •

ومثل ذات اليمين وذات الشمال : شرقُ الدارِ وغربُ الدارِ ، نجعله ظرفاً وغير ظرف . قال [ جرير ] :

هَبَّتْ جَنُوبًا فذِكْرِي ماذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِيَّ حَوْرَانَا (٢)  
وقال بعضهم : دارُهُ شَرَقِيَّ الْمَسْجِدِ .

ومثل : « بخرها اليميناً » . قوله : « الْبُقُولُ يَمِينًا وَشِمَالَهَا » .

هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار ١١٤

وذلك قولك : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فيقول : مَقْدَمَ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقَ النَجْمِ ،  
وخلَافَةَ فلانٍ ، وَصَلَاةَ الْمَضَرِّ . فَأَيُّمَا هُوَ : زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَحِينَ خُفُوقِ  
النَّجْمِ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَالْإِخْتِصَارِ .

(١) مع الموامع ١ : ٢٠١ . وهو من معلقة عمرو بن كلثوم . وصدره :

• صَدَدَتِ الْكَأْسُ عِنَا أُمِّ عَمْرٍو •

ويروى البيت أيضاً لعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش ، وذلك  
لما وجده مالك وعقيل في البرية وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه جاريتهما تصد  
الكأس عن عمرو بن كلثوم وتسقيهما . ولم يرو ابن الأنباري هذا البيت  
لعمرو بن كلثوم ، ورواه التبريزي ونبه على روايته لعمرو بن عدي .

(٢) ديوان جرير ٥٩٦ برواية : « هَبَّتْ شِمَالًا » . يقول : كَلِمًا هَبَّتِ الرِّيحُ  
مِنْ قِبَلِ الْجَنُوبِ ذَكَرَ أَهْلَهُ وَأَحْبَابَهُ لَهْبُوبِهَا مِنْ نَاحِيَتِهِمْ . وَحَوْرَانُ ، بِفَتْحِ الْحَاءِ :  
بَلَدٌ بِالشَّامِ . وَالضَّمِيرُ فِي « هَبَّتْ » لِفِعْلِ مَذْكُورٍ ، يَعْنِي الرِّيحَ لِدَلَالَةِ الْجَنُوبِ عَلَيْهَا .  
و « مَا » فِي « مَا ذَكَرْتُكُمْ » زَائِدَةٌ ، وَثَبُوتُهَا ، أَيُّ فَذَكَرْتُكُمْ ذَكَرْتُكُمْ .  
وَالصَّفَاةُ : الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ .

وإن قال : كم سِيرَ عليه ، فكذلك .

وإن رفعته أجمعَ كانَ عربيًّا كثيرًا . وينتصب على أن تجعلَ كمَ ظرفًا .  
وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعدَ من : صِيدَ عليه يومان ، ووُلِدَ  
له ستونَ عامًا (١) .

وتقول : سِيرَ عليه فرسخانِ يومين ، لأنَّكَ شغلتَ الفعلَ بالفرسخين ،  
فصارَ كقولك : سِيرَ عليه بَعِيرُكَ يومين . وإن شئتَ قلت : [ سِيرَ عليه ]  
فرسخينِ يومان ، أيهما رفعته صارَ الآخرُ ظرفًا . وإن شئتَ نصبته على الفعل  
في سعة الكلام لا على الظرف ، كما جاز : يا ضاربَ اليومَ زيدا ، أو يا سائرَ  
اليومِ فرسخينِ .

وتقول : صِيدَ عليه يومَ الجمعةِ غدوةً [ يافتي ] ، وإن شئتَ جعلته  
ظرفًا (٢) ، لأنَّكَ كأنَّكَ قلتَ : السَّيْرُ في يومِ الجمعةِ في هذه الساعة .  
وإن شئتَ قلت : سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غدوةً ، كما تقول : سِيرَ عليه يومُ  
الجمعةِ صباحًا ، أي سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ في هذه الساعة . وإِنَّمَا المعنى كانَ ابتداءَ  
السَّيْرِ في هذه الساعة .

ومثلُ ذلك : ما لِقِيْتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ صباحًا ، أي في هذه الساعة ، وإِنَّمَا  
معناه أَنَّهُ في هذه الساعة وَقَعَ اللِّقَاءُ ، كما كانَ ذلك في : سِيرَ عليه يومُ  
الجمعةِ غدوةً .

وتقول : سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غدوةً ، تجعلُ غدوةً بدلًا من اليوم ،  
كما تقول : ضُرِبَ القومُ بعضهم .

(١) انظر ما مضى في ص ٢١١ .

(٢) يعني « غدوة » . وفي ط : « وإن شئتَ جعلتهما جميعًا ظرفًا » .

وتقول : إذا كان غداً فأتيني ، وإذا كان يوم الجمعة فالتقي ، فالفعل لفدي  
واليوم ، كقولك : إذا جاء غداً فأتني . وإن شئت قلت : إذا كان غداً  
فأتيني ، وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال [ له ] : إذا كان ما نحن  
عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدي فأتني ، ولكنهم  
أضمرُوا استخفافاً ، لكثرة كان في كلامهم ، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع .  
وحذفوا كما قالوا : حينئذٍ الآن ، وإنما يريد : حينئذٍ وانتم إلى الآن ، فحذف  
« واسمع <sup>(١)</sup> » ، كما قال : تالله ما رأيتُ كالיום رجلاً ، أي كرجل أراه  
اليوم رجلاً .

وإنما أضمرُوا ما كان يقع مظهرًا استخفافاً ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ،  
فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليك ، وقد عرفَ المخاطبُ ما تعني ، أنه  
لا بأسَ عليك ، [ ولا ضررَ عليك ] ، ولكنه حذفَ لكثرة هذا في كلامهم .  
ولا يكون هذا في غير عليك .

وقد تقول : إذا كان غداً فأتني ، كأنه ذكر أمرًا إنما خصومة  
وإنما صلحًا ، فقال : إذا كان غداً فأتني .

فهذا جائزٌ في كلِّ فعلٍ ، لأنك إنما أضمرت بعد ما ذكرت مظهرًا ،  
والأولُ محذوفٌ منه لفظُ المظهر ، وأضمرُوا استخفافاً <sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : إذا كان الليل فأتني ، لم يجز ذلك ، لأن الليل لا يكون

(١) ط : « حذف واسمع مني الآن » .

(٢) بعده في الأصل : « يعني بقوله : الأول محذوف منه لفظ المظهر ،  
إنما أضمر السلامة أو البلاء الذي هو فيه ، ولم يذكره ولم يحتاج إلى ذكره .  
إذا كان فيه تلك الساعة ، فحذف اللفظ به » .



ظرفاً إلا أن تَعْنِيَ اللَّيْلَ كُلَّهُ على ما ذكرت لك [من التأكيد<sup>(١)</sup>] ؛  
فإن وجهته على إضمار شيء قد ذكرت على ذلك الحدّ جاز ، وكذلك :  
أَخَوَاتُ اللَّيْلِ .

ومما لا يسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سَحَرٌ ، لا يكون فيه  
إلا أن يكون ظرفاً ، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجرّ ،  
بالألف واللام ، يقولون : هذا السَّحَرُ ، وبأعلى السَّحَرِ ، وإن السَّحَرَ خيرٌ  
لك من أول الليل . إلا أن تجعله نكرة فتقول : سير عليه سَحَرٌ من الأسحار ،  
لأنه يَتِمَكَّنُ في الموضع<sup>(٢)</sup> . وكذا تحقيره إذا عنيت سَحَرَ ليلتك ، تقول :  
سير عليه سَحِيرًا . ومثله : سير عليه ضُحًى ، إذا عنيت ضُحًى يومك ، لأنهما  
لا يَتِمَكَّنَانِ من الجرّ<sup>(٣)</sup> في هذا المعنى ، لا تقول : [موعدك ضُحًى ،  
ولا] [عند ضُحًى ولا موعدك سَحِيرٌ] ، إلا أن تنصب .

ومثل ذلك : صيدَ عليه صباحاً ، ومساءً ، وعشيّةً ، وعشاءً ، إذا أردت  
عشاءَ يومك ومساءً ليلتك ؛ لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً .  
ولو قلت : موعدك مساءً ، أو أنا عند عشاءٍ ، لم يحسن .

ومثل ذلك : سير عليه ذاتَ مرّةٍ ، نَصَبٌ ، لا يجوز إلا هذا . ألا ترى  
أنك لا تقول : إنَّ ذاتَ مرّةٍ كان موعدهم ، ولا تقول : إنَّما لك ذاتُ مرّةٍ ،  
كما تقول : إنَّما لك يومٌ .

وكذلك : إنَّما يسارُ عليه بُعِيدَاتِ بَيْنٍ ، لأنه بمنزلة ذاتِ مرّةٍ .

(١) انظر ص ٢١٨ س ٨ .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « الموضع » . والمراد في هذا الموضع .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « في الجر » .

ومثل ذلك : سير عليه بَكْرًا . ألا ترى أنه لا يجوز : موعدك بَكْرٌ ، ولا مُدْ بَكْرٌ . فالبَكْرُ لا يَتِمَكَّنُ في يومك ، كما لم يَتِمَكَّنْ ذاتَ مرّةٍ وبعيداتِ بَيْنٍ .

وكذلك : ضحوة في يومك الذي أنت فيه ، يجرى مجرى عشيّة يومك الذي أنت فيه . وكذلك : سير [ عليه ] عَتَمَةً ، إذا أردتَ عَتَمَةً ليلتك ، كما تقول : صباحا ومساءً وبَكْرًا .

وكذلك : سير عليه ذاتَ يومٍ ، وسيرَ عليه ذاتَ ليلةٍ ، بمنزلة ذاتَ مرّةٍ .

وكذلك : سير عليه ليلاً ونهاراً ، إذا أردتَ ليلَ ليلتك ونهارَ نهارك ، لأنه إنما يُجرى على قولك : سير عليه بَصْرًا ، وسير عليه ظلاماً ، إلا أن تريدَ [ معنى ] سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ ، فهو على ذلك الحدّ غيرُ متمكّنٍ ، وفي هذا الحال متمكّنٌ ، كما أن السَّحَرَ بالآلف واللام متصرفٌ في المواضع التي ذكرتُ ، وبغيرِ الآلف واللام غيرُ متمكّنٍ فيها .

وذو صباحٍ بمنزلة ذاتَ مرّةٍ . تقول : سير عليه ذا صباحٍ ، أخبرنا بذلك يونسُ عن العرب ، إلا أنه قد جاء في لغةٍ لُحْنَمَ مفارقةً لذاتِ مرّةٍ وذاتِ ليلةٍ<sup>(١)</sup> . وأما الجيدةُ العربيّةُ فإن تكون بمنزلتها<sup>(٢)</sup> . وقال رجلٌ من خُثَمٍ<sup>(٣)</sup> :

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « في لغةٍ لُحْنَمَ ذاتُ مرّةٍ وذاتُ ليلةٍ » . وانظر مع الموامع ١ : ١٩٧ .

(٢) بعده في الأصل : « يريد بمنزلتها : ظرفاً » .

(٣) هو أنس بن مدرّكة الخثعمي ، كما في الخزّانة ١ : ٤٧٦ .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لشيءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ<sup>(١)</sup> ١١٦

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ .

وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأت اسماً لم يجوز أن تبنى عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفاً ، وذلك قولك : موعدك سُحَيْرًا ، وموعدك صباحاً . ومثل ذلك : إنه كَيْسَارٌ عليه صباحَ مساءً ، إنما معناه صباحاً ومساءً ، وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً ، ولكنه يريد صباحَ أيَّامه ومساءها . فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تُجرى مجرى يوم الجمعة وخفوق النجم ونحوها .

ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبَحُ أن يكون غيرَ ظرفٍ ، صفةُ الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً ، وسير عليه كثيراً ، وسير عليه قليلاً ، وسير عليه قديماً . وإِذَا نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجوز الرفعُ لأنَّ الصِّفَةَ لا تقعُ مواقعَ الاسمِ<sup>(٢)</sup> ، كما أنَّه لا يكون إلا حالاً قوله : أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا ، لأنه لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحاً . ولو قلت : آتيك<sup>(٣)</sup> بجيدٍ ، كان قبيحاً حتَّى تقول : بدرهمٍ جيدٍ ، وتقول : آتيك به جيداً . فكما

(١) الحزاة ١ : ٤٧٦ وابن يعيش ٣ : ١٢ . وابن الشجري ١ : ١٨٦ والممع ١ : ١٩٧ . أى عزمْتُ على أن أقيم صباحاً وأوخر الغارة على العدو إلى أن يعلو النهار ، ثقة منى بقوتى وظفري بهم . فإن الذى يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة طالية يلبسونها فيه ، وهو جدير بالسيادة لذلك . وكان العرب يختارون الصباح للغارة ، التماساً لفظة العدو ، فخالفهم هو لاعترازه بشجاعته . والشاهد فيه جر « ذى صباح » بالإضافة اتساعاً ومجازاً ، والوجه فيه الظرفية .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) ط : « آتيك » في هذا الموضع وتاليه .

لا تَقْوَى الصِّفَةُ فِي هَذَا إِلَّا حَالًا أَوْ تَجَرَّى عَلَى اسْمٍ ، كَذَلِكَ هَذِهِ الصِّفَةُ  
لا تَجُوزُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ تَجَرَّى عَلَى اسْمٍ . فَإِنْ قُلْتَ : دَهْرٌ طَوِيلٌ ، أَوْ شَيْءٌ  
كَثِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ ، حَسَنٌ .

وَقَدْ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ قَرِيبٌ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : لَقِينَهُ مُذَّ قَرِيبٌ .  
وَالنَّصَبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ .

وَرَبَّمَا جَرَتْ الصِّفَةُ فِي كَلَامِهِمْ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَسَنٌ .  
فَمِنْ ذَلِكَ : الْأَبْرَقُ وَالْأَبْطَحُ وَأَشْبَاهُهُمَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَلَى مِنَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ ،  
تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَلَى ، وَالنَّصَبُ فِيهِ كَالنَّصَبِ فِي قَرِيبٍ .

وَمِمَّا يَبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الصِّفَةَ لَا يَقْوَى فِيهَا إِلَّا هَذَا ، أَنْ سَأَلْتَهُ لَوْ سَأَلْتُكَ فَقَالَ :  
هَلْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ قُلْتَ : نَعَمْ سِيرَ عَلَيْهِ شَدِيدًا ، وَسِيرَ عَلَيْهِ حَسَنًا . فَالنَّصَبُ  
فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ هَالٍ . وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ وَصَفُ السَّيْرِ . وَلَا يَكُونُ فِيهِ  
الرَّفْعُ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ مَا كَانَ اسْمًا . وَلَمْ يَكُنْ ظَرْفًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحِينٍ يَقَعُ فِيهِ  
الْأَمْرُ . إِلَّا أَنْ تَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ حَسَنٌ ، أَوْ سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ .  
فَإِنْ قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ وَشَدِيدٌ مِنَ السَّيْرِ ، فَأَطْلَتَ الْكَلَامُ  
وَوَصَفْتَ ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَقْوَى وَجَازًا ، وَلَا يَبْلُغُ فِي الْحُسْنِ الْأَسْمَاءُ . وَإِنَّمَا جَازَ  
حِينَ وَصَفْتَ وَأَطْلَتَ ، لِأَنَّهُ ضَارَعَ الْأَسْمَاءَ ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَةَ فِي الْأَصْلِ  
هِيَ الْأَسْمَاءُ .

١١٧

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا

فَيَرْتَفَعُ كَمَا يَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلَتْ الْفِعْلَ بِهِ ، وَيَنْتَصِبُ إِذَا شَغَلَتْ  
الْفِعْلَ بغيره (١) .

(١) يَعْنِي أَنَّ تَقِيْمَ غَيْرِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا .

ولمّا يجىء ذلك [ على ] أن تبين أى فعل فعلت أو توكيدا <sup>(١)</sup> .

فمن ذلك قولك على قول السائل : أى سَيرَ سَيرَ عليه ؟ فنقول : سَيرَ عليه سَيرٌ شديدٌ ، وضربَ به ضربٌ ضعيفٌ . فأجريتَه مفعولا ، والفعلُ له .

فإن قلت : ضربَ به ضربًا ضعيفًا ، فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه . ومثله : سيرَ عليه سَيرًا شديدًا . وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تذكر الصِّفة ، تقول : سيرَ عليه سَيرٌ وضربَ به ضربٌ ، كأنك قلت : سيرَ عليه ضربٌ من السير ، أو سَيرَ عليه شئٌ من السير .

وكذلك جميعُ المصادر ترتفعُ على أفعالها إذا لم تشغلَ الفعلَ بغيرها .

وتقول : سَيرَ عليه أيما سَيرٍ سَيرًا شديدًا ، كأنك قلت : سيرَ عليه بغيرك سَيرًا شديدًا .

وتقول : سَيرَ عليه سَيرَتانِ أيما سَيرٍ ، كأنك قلت : سيرَ عليه بغيرك أيما سَيرٍ ، فخرى مجرى ضربَ زيدٍ أيما ضربٍ ، وضربَ عمرو ضربًا شديدًا .

وتقول على قول السائل : كمَ ضربةً ضربَ به ، وليس في هذا إضمار شئٍ سوى كمَ والمفعولُ كمَ ، فنقول : ضربَ به ضربتانِ ، وسيرَ عليه سَيرَتانِ ، لأنه أراد أن يبينَ له العدة ، فخرى على سعة الكلام والاختصار ،

---

(١) ط : « تأكيذا » : قال السيرافي ما ملخصه : يعنى إنمّا يجىء المصدر منصوبا أو مرفوعا على أحد وجهين : إما لبيان صفة المصدر الذى دل عليه ، كقولك : ضربت زيدا ضربا شديدا : وإما للتأكيذ كقولك : ضربت زيدا ضربا ، وحركته تحريكاً . وإنما صار تأكيذا لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما فى قولك : ضربت وحركت .

وإن كانت الضربتان لا تُضربان ، وإنما المعنى : كَمْ ضُرِبَ <sup>(١)</sup> الذى وقع به الضرب من ضربة ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر . وكذلك هذه المصادر التى عملت فيها أفعالها إنما يُسأل عن هذا المعنى ، ولكنه يتسع ويُخزل <sup>(٢)</sup> الذى يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً . وقد علم أن الضرب لا يُضربُ .

ومن ذلك : سير عليه خرَجَتان ، وصيد عليه مرتان . وليس ذلك بأبعد من قولك : ولِدَ له ستون عاماً .

وسمعتُ من أئبقُ به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مرتان ، وإنما يريد : بُسِطَ عليه العذابُ مرتين .

وتقول : سير عليه طَوْران : طَوْرُ كذا وطَوْرُ كذا ، والنصبُ ضعيف جداً إذا ثنيتَ كقولك : طَوْرُ كذا وطَوْرُ كذا . وقد يكون فى هذا النصبُ إذا أضمُرت .

وقد تقول : سير عليه مرتين ، فجعله على الدَّهْر ، أى ظرفاً . وتقول : سير عليه طَوْرَيْنِ ، وتقول : ضُرِبَ به ضربَتين ، أى قَدَرَ ضربَتين من الساعات ، كما تقول : سير عليه تَرْوِيحَتين . فهذا على الأحيان .

ومثل ذلك : انتظر به نَحَرَ جَزُورَيْنِ ، إنما جعله على الساعات ، كما قال : مَقْدَمَ الحاجِّ وخَفُوقَ النجم ، فكذلك جَعَلَهُ ظرفاً . وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل .

وإن جعلتَ المَرتَينِ ، وما أشبههما مثل السَّير <sup>(٣)</sup> رفعتَ ونصبتَ إذا أضمُرت .

(١) ط : « كَمْ ضُرِبَتْ بالسوط » .

(٢) كذا فى الأصول ، أى يُخزَل ويُقْطَع .

(٣) ط : « من السَّير » . وما بعده ساقط من ط .

ومما يجيء تأكيداً ويُفَضِّلُ قوله : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا ، وانْطَلَقَ بِهِ انْطِلَاقًا ،  
وَضَرَبَ بِهِ ضَرْبًا ، فَيُنْضَبُ عَلَى وَجْهَيْنِ :  
أحدهما على أَنَّهُ حال ، على حَدِّ قولك : ذَهَبَ بِهِ مَشْيًا وَقُتِلَ بِهِ صَبْرًا .  
وإن وصفته على هذا الحدِّ كان نصبًا ، تقول : سِيرَ بِهِ سِيرًا عَنِيفًا ، كما تقول :  
ذَهَبَ بِهِ مَشْيًا عَنِيفًا .

وإن شئت نصبته على إضمار فعلٍ آخرَ ، ويكون بدلًا من اللفظ بالفعل  
فتقول : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا وَضَرَبَ بِهِ ضَرْبًا ، كأنَّكَ قلت بعد ما قلت : سِيرَ  
عليه وَضَرَبَ بِهِ : يَسِيرُونَ سَيْرًا وَيَضْرِبُونَ ضَرْبًا ، وَيَنْطَلِقُونَ انْطِلَاقًا ،  
ولكنه صار المصدر بدلًا من اللفظ بالفعل ، نحو يَضْرِبُونَ وَيَنْطَلِقُونَ ،  
وجرى على قوله : إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا ، وعلى قوله : الْخَذَرُ الْخَذَرُ . وإن  
أنت<sup>(١)</sup> قلت على هذا المعنى : سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ وَضَرَبَ بِهِ الضَّرْبَ جاز ،  
على قوله : الْخَذَرُ الْخَذَرُ ، وعلى ما جاء فيه الألف واللام [ نحو العراك<sup>(٢)</sup> ]  
وكان بدلًا من اللفظ بالفعل ، وهو عربيٌّ جيّدٌ حسن .

ومثله : سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ الْبَرِيدَ ، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيّره  
الوصف كما لم يغيّر الوصف ما كان حالًا .

ولا يجوز أن تُدْخَلَ الألف واللام في السَّيْر إذا كان حالًا ، كما لم يجوز أن  
تقول : ذَهَبَ بِهِ الْمَشْيَ الْعَنِيفَ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ<sup>(٣)</sup> حالًا . قال الرَّاعِي :

(١) ط : « وإن شئت » .

(٢) إشارة إلى قولهم : « أرسلها العراك » .

(٣) السيرافي : يعني أن المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس يمنع دخول  
الألف واللام عليه ، كما لا تدخل الألف واللام على الحال ، لا تقول مررت  
بزيد القائم ، على الحال .

نَظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَأْسَهَا طَرَحًا بَعِيْنِي لِيَسَّاحَ فِيهِ تَحْدِيدٌ<sup>(١)</sup>  
فَأَكْدَ بِقَوْلِهِ «طَرَحًا» وَشَدَّدَ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ حِينَ قَالَ : « نَظَّارَةً »  
أَنَّهَا تَطْرَحُ<sup>(٢)</sup> .

وإن شئت قلت : سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرُ ، كما قلت : سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ .  
وإن وصفته كان أقوى وأَبَيْنُ ، كما كان ذلك في قوله : سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ  
طَوِيلٌ وَنَهَارٌ طَوِيلٌ .

وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فِعْلٍ قد عَمِلَ  
في الاسم<sup>(٣)</sup> ، لأنك لا تَلْفِظُ بالفعل فَرَحًا ، فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفع في كلامهم ،  
لأنَّه إنما يَعْمَلُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به<sup>(٤)</sup> ، إلاَّ أَنَّهُ صار كأنه فِعْلٌ قد لُفِظَ  
به ، فَأَوَّلَى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

وعما يَسْبِقُ فيه الرفعُ من المصادر لأنَّه يراد به أن يكون في موضع غير  
المصدر قوله : قد خِيفَ مِنْهُ خَوْفٌ ، وقد قيل في ذلك قول . إنما يريد : قد

(١) طرَحًا ، أى تطرح بصرها يمينا وشمالا ، يعنى ناقتة : وإنما تعلو الشمس  
الراكب في الهاجرة إذا صارت الشمس في قمة الرأس . واللياح ، بالفتح والكسر :  
الأيض اللأش : شبه عينها بمعنى هذا الثور . والتحديد : حدة النظر ، أو حدة  
النشاط . ويروى : « تجديد » بالجيم ، من الجَدَّة ، وهى خطة سوداء تخالف  
لون الدابة . نعتها بالنشاط وحدة البصر في شدة الهاجرة ، وهى مظنة  
الكلال والنصب .

والشاهد فيه « طرَحًا » ، فهو مصدر مؤكد لفعل لم يذكر ، كما أنه بدل من  
اللفظ بالفعل لوجود ما يدل عليه وهو « نظَّارَةً » .

(٢) أى تطرح بصرها .

(٣) ط : « في اسم » .

(٤) ط : « ما هو بدل من اللفظ به » .



خِيفَ مِنْهُ أَمْرٌ أَوْ شَيْءٌ ، وقد قيل في ذلك خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ . ومثل هذا في المعنى كان مِنْهُ كَوْنٌ ، أى كان من ذلك أَمْرٌ . وإن حملته على ما حملت عليه السَّيْرَ والضربَ في التوكيد ، حالاً وقع فيه الفعل ، أو بدلاً من اللفظ بالفعل ، نصبت<sup>(١)</sup> .

وإن<sup>(٢)</sup> كان المَفْعُلُ مصدرًا أُجْرِيَ مجرى ما ذكرنا من الضرب والسيرِ وسائرِ المصادرِ التي ذكرنا ، وذلك قولك : إنَّ في ألفِ درهمٍ لَمْضَرْبًا ، أى إن فيها لَمْضَرْبًا ، فإذا قلت : ضَرْبَ به ضَرْبًا ، قلت : ضَرْبَ به مَضْرِبًا ، وإن رفعت رفعتَ .

ومثل ذلك : سُرِّحَ به مُسَرِّحًا ، أى تسريحًا . فالْمُسَرِّحُ والتسريحُ بمنزلة الضرب والمضرب . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحِي الْقَوافي      فلا عِيًا بهنَّ ولا اجتلابًا<sup>(٣)</sup>  
أى تسريحى القوافى .

وكذلك تجرى المَفْعِيَّةُ مجرى العَصِيانِ ، والمَوْجِدَةُ بمنزلة المصدر لو كان

(١) قال السيرافى : يعنى إن جعلت خِيفَ مِنْهُ هو الخوف الذى فى القلب فسيبيله سبيل قولك سير به سير .

(٢) ط : « وإذا » .

(٣) ديوان جرير ٦٢ وابن الشجرى ١ : ٤٢ والكامل ١١٥ . يخاطب العباس بن يزيد الكندى مفتخرًا . يقول : إنه يسرح القوافى ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتدارا عليها ، فلا يعيا بهن ويعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطعاً عليها . وسكن الباء من « القوافى » للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر المسمى قبلها ، وهو « مسرحى » . وهذا موضع الشاهد ، إذ أُجْرِيَ المسرِّحُ موضع التسريح .

الْوَجْدُ يُتَكَلَّمُ بِهِ (١).

قال الشاعر ، وهو ابن أحرار :

تَدَارَكْنَ حَيًّا مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ    أُسَارَى تُسَامُ الذَّلَّ قَتْلًا وَخَرَبًا (٢)  
فَإِنْ قُلْتُ : ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبٌ ، أَوْ سُلِكَ بِهِ مَسْلَكٌ ، رَفَعْتَ لِأَنَّ الْمَفْعَلَ  
ههنا ليس بمنزلة الذَّهَابِ وَالسُّلُوكِ ، وإنما هو الوجه الذي يُسْلَكُ فِيهِ وَالْمَكَانُ  
الَّذِي يُذْهَبُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ذُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسُلِكَ  
بِهِ الطَّرِيقُ .

وكذلك الْمَفْعَلُ إِذَا كَانَ حَيًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا (٣) ،  
أَيَّ عَلَى زَمَانِ ضَرَابِهَا . وكذلك مَبْعَثُ الْجِيُوشِ ، تقول : سِيرَ عَلَيْهِ مَبْعَثُ  
الْجِيُوشِ ، وَمَضْرِبُ الشَّوْلِ . قال حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ :

١٢٠

(١) السِّيرَانِي : يَعْنِي الْمَوْجِدَةَ فِي الْغَضَبِ سَبِيلُهَا سَبِيلُ الْوَجْدِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مِم .  
وَلَا يُتَكَلَّمُ بِالْوَجْدِ فِي مَعْنَى الْمَوْجِدَةِ ، يُقَالُ وَجَدْتُ عَلَيْهِ مَوْجِدَةً ، إِذَا غَضِبْتَ  
عَلَيْهِ . وَوَجَدْتُ بِهِ وَجْدًا إِذَا أَحْبَبْتَهُ . . . . . فَالْمَوْجِدَةُ فِي الْغَضَبِ تَجْرِي تَجْرِي  
الْوَجْدِ فِي الْحُبِّ .

(٢) أَنَشَدَهُ ابْنُ الْأَثَرِيِّ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ٤٢٦ بِدُونِ نِسْبَةٍ  
يَذْكُرُ أَنَّ خِيْلَهُ أَدْرَكَتْ حَيًّا مِنْ نُمَيْرٍ وَقَعُوا أُسْرَى وَسِيمُوا الذَّلَّ بِالْقَتْلِ وَالسَّلْبِ ،  
فَاسْتَنْقَذَتْهُمْ الْحَيْلُ مِنْ أَيْدِي أَعْدَائِهِمْ وَفَكَتْ إِسَارَهُمْ . وَعَمَرُو بْنُ أَحْمَرَ مِنْ  
بَاهِلَةَ بْنِ أَعْصَرٍ وَهُمْ مِنْ قَيْسٍ ، وَنُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ أَيْضًا مِنْ قَيْسٍ ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَ  
إِفَاتَتَهُمْ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ إِخْوَتُهُمْ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ «عَرَبًا» فَهُوَ مُصَدَّرٌ مِمَّا يُقَالُ لِلْحَرْبِ ، يَجْرِي مَجْرَاهُ .  
وَالْحَرْبُ ، بِالتَّحْرِيكِ : السَّلْبُ ، حَرْبُهُ يَحْرِبُهُ حَرْبًا ، مِثْلُ طَلَبِهِ يَطْلُبُهُ طَلَبًا .  
وَالْحَرْبُ أَيْضًا ، بِالتَّحْرِيكِ : الْخُصُومَةُ وَالْغَضَبُ ، حَرْبُ يَحْرِبُ حَرْبًا .

(٣) ط : «مَضْرِبُهَا» بَفَتْحِ الرَّاءِ ، صَوَابُهُ بِالْكَسْرِ كَمَا فِي اللِّسَانِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ .

وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ مُغارَ ابنِ همامٍ على حَيٍّ خَشَمًا (١)  
فصَبَّرَ «مُغارًا» وقتًا ، وهو ظرفٌ .

هذا باب مالا يَعمَلُ فيه ما قبله من الفعل  
الذي يَتعمَدُ إلى المفعول ولا غيرةُ (٢)

لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه  
شيءٌ قبله ، لأنَّ أَلْفَ الاستفهام تمنعه من ذلك .

(١) ليس في ديوان حميد ولا في ملحقاته ، وقد أثبتته في استدراكي على  
الأستاذ الميمنى ص ١٧٣ نقلا عن هذا الموضع من سيبويه . وهو في اللسان  
(علق ١٤١) والكامل ١١٥ ليسك بدون نسبة فيهما ، اكن نسب في حواشي  
الكامل إلى حميد بن ثور . وأنشد قبله :

تطول القصار والقصار يطلنها فن يرها لا ينسها ما تكلمها  
الإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلقة ، بالكسر :  
ثوب قصير بلا كمين تلبسه الجارية ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود . نعت المرأة  
بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن ، وهو خشم .  
وقد غلط بعضهم سيبويه في جملة «مغار» ظرفا وقد تعدى إلى «حى»  
بعلى والظرف لا يتعدى ، وقال : إنه منصوب على المصدر التشبيهي والعامل فيه  
معنى «وما هي إلا في إزار وعلقة» ، لأنه دال على العرى وقلة الثياب ، وكان  
ابن همام في زعمه لا يغير إلا عريانا ، فالمعنى : وما هي إلا صغيرة تنعري تعرى  
ابن همام إذا أثار . وهذا الكلام على ما فيه من ضعف وسوء فهم ، لا يبطل  
ما ذهب إليه سيبويه من جملة ظرفا متعديا ، لأن تقديره وقت إغارة ابن همام ،  
كما تقول : خفوق النجم ، أى وقت خفوق النجم .

والشاهد فيه نصب «مغار» على الظرفية ، وهو في أصله مصدر ميمي .

(٢) ولا غيره بالجذر ، عطف على «الفعل» ، وبالرفع عطف على «ما»  
الثانية . وهذا الباب يتناول الكلام في تعليق الأفعال ونحوها .

وهو قولك : قد علمتُ أَعْبَدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو من زيدٌ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوه <sup>(١)</sup> ، وأما ترى أى برقي ها هنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبدُ الله هل رأيتَه ، فهذا الكلامُ في موضع المبنى على المبتدأ الذي يَعْمَلُ فيه فيرفعه .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبَدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْرِي هل رأيتَه ، فهذا في موضع خبرٍ لَيْتَ . فَإِنَّمَا أَدَخَلْتُ هذه الأشياءَ على قولك : أزيدُ ثُمَّ أم عمرو وأيُّهم أبوك ، لِمَا احْتَجَّتْ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي <sup>(٢)</sup> . وسنذكر ذلك في باب التسوية .

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ : « لِنَعْلَمَ أَى الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا <sup>(٣)</sup> » ، وقوله تعالى : « فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا <sup>(٤)</sup> » .

ومن ذلك : قد علمتُ لَعْبَدُ اللهَ خَيْرٌ مِنْكَ . فهذه اللامُ تَمْنَعُ الْعَمَلَ ، كما تَمْنَعُ أَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا أَدَخَلْتُ عَلَيْهِ عِلْمَتُ التَّوَكُّدِ <sup>(٥)</sup> وَتَجَعَلَهُ يَقِينًا قَدْ عَلِمْتَهُ ، وَلَا تُحِيلُ عَلَى عِلْمٍ غَيْرِكَ . كما أنك إذا قلت : قد علمتُ أزيدُ ثُمَّ أم عمرو ، أردتَ أن تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيْهِمَا ثُمَّ ، وَأَرَدْتَ أَنْ تَسَوَّى عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهِمَا كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ حِينَ قُلْتَ : أزيدُ ثُمَّ أم عمرو . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ : « وَلَقَدْ

(١) ط : « أبوك » .

(٢) ط : « المعنى » .

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٤) الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وَإِنَّمَا أَدَخَلْتُ عِلْمَتُ التَّوَكُّدِ » .

عَلِمُوا لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ (١) .

ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت « علمت » كما تعمل  
عرفت ورأيت ، وذلك قولك : قد علمت زيدا خيرا منك ، كما قال تعالى  
جده : « وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ (٢) » وكما قال جل  
ثناؤه : « لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ (٣) » كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم .  
وقال سبحانه : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ (٤) » .

وتقول : قد عرفت زيدا أبو من هو ، وعلمت عمرا أبوك هو أم  
أبو غيرك ، فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالدخّل عليه حرف  
الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك ، أو زيد  
أبو من هو ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده .

ومما يقوى النصب [ قولك ] : قد علمته أبو من هو ، وقد عرفتك  
أي رجل أنت . وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك  
في علمت . ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب . ومن ذلك : قد ظننت زيدا  
أبو من هو .

وإن شئت قلت : قد علمت زيدا أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى  
إلى مفعول (٥) ، وذلك قولك : اذهب فانظر زيدا أبو من هو ، ولا تقول :

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة . (٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال . (٤) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

(٥) السيرافي : يعني أنه يجوز لك ألا تعمل « علمت » في زيد للاستفهام  
الذي بعده ؛ إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على زيد ، فتقول : قد علمت أبو  
من زيد ، فلما جاز أن يتقدم زيدا للاستفهام ولا يتغير المعنى ، صار بمنزلة ما قد  
وقع الاستفهام عليه ، ومنع من أن يعمل فيه .

نظرتُ زيدا . واذهبَ فسَلْ زيدُ أبو من هو ، وإِنَّمَا المعنى : اذهبْ فسَلْ  
عن زيدٍ ، ولو قلت : اسألْ زيدا ، على هذا الحدِّ لم يجوز .

ومثل ذلك : « دَرَيْتُ » فى أَكْثَرِ كلامهم ؛ لأنَّ أَكْثَرَهُم يقول :  
ما دريتُ به ، مثل : ما شعرتُ به .

ومثل ذلك : ليتَ شِعْرِى زيدُ أعندَكَ هو أم عند عمرو .

[ ولا بُدَّ من « هُوَ » لأنَّ حرف الاستفهام لا يَسْتَعْنِي بما قبله ، إِنَّمَا  
يَسْتَعْنِي بما بعده ] ، فَإِنَّمَا جِئْتُ بالفعل قبل مبتدأ (١) قد وُضِعَ الاستفهامُ  
فى موضع المبنى عليه الذى يَرْفَعُهُ ، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك :  
قد عرفتُ لَزَيْدٌ خيرٌ منك .

وإِنَّمَا جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنَّه فى المعنى مستفهم عنه (٢) ، كما جاز  
لك (٣) أن تقول : إنَّ زيدا فيها وعمرو . ومثله : « أَنَّ اللَّهَ بَرِّى مِنْ  
المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (٤) . فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال : إنَّ زيدا  
منطلقٌ : زيدٌ منطلقٌ ، ولكنه أَكَّدَ [بِإِنْ] ، كما أَكَّدَ فأظهرَ  
زيداً وأضره .

والرفعُ قولُ يونسَ .

فإن قلت : قد عرفتُ أبو من زيدٌ لم يجوز إلاَّ الرفعُ ، لأنك بدأتَ بما

(١) ط : « بعد مبتدأ » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى قوله قد عرفت أبو من هو ، إذا قلت زيد  
أبوك هو أم أبو عمرو ، فعناه فى الحديث معنى زيد أبوك أم أبو عمرو » .

(٣) هذا ما ط . وفى الأصل : « وكما كان لك » .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة .

لا يكون إلا استفهاما وابتدأته ثم بنيت عليه (١) ، فهو بمنزلة قولك : قد علمتُ  
أَبوكَ زيدٌ أم أبو عمرو .

فإن قلت : قد عرفتُ أَبَا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ ، انتصب على مَكْنِيٍّ ،  
كَأَنَّكَ قلتُ : أَبَا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ ، ثم أدخلتَ عَرَفْتُ عليها . ومثله قولك :  
قد علمتُ أَبَا زيدٍ تُسَكِّنِي أم أبو عمرو ، كَأَنَّكَ قلتُ : أَبَا زيدٍ تُسَكِّنِي أم  
أبو عمرو ، ثم أدخلتَ عليه علمتُ كما أدخلته عليه حين لم يكن ما بعده  
إلا مبتدأ ، فلا ينتصب إلا بهذا الفعل الآخر ، كما لم يكن في الأول  
إلا مبتدأ .

وإذا قلت : قد عرفتُ زيدًا أبو من هو ، قلت : قد عرفتُ زيدًا أبا  
من هو مَكْنِيٌّ . وَمَنْ رفع [ زيد ] نَمَّةً رَفَعَ زيدًا ها هنا . وَنَصَبَ الآخرَ كما  
١٢٢ نصبه حين قال : قد عرفتُ أَبَا مَنْ أنتَ مَكْنِيٌّ ، وكأنه قال : زيدٌ أبا من هو  
مَكْنِيٌّ . ثم أدخل الفعل عليه ، وكأنه قال : زيدٌ أَبَا بَشِيرٍ يُسَكِّنِي أم أبو عمرو  
ثم أدخل الفعل عليه ، وَعَمِلَ الفعلُ الآخرُ حين كان بعد ألف الاستفهام .  
وتقول : قد عرفتُ زيدًا أَبُو أَيُّهُمْ يُسَكِّنِي به ، وعلمتُ بِشِيرًا أَيُّهُمْ  
يُسَكِّنِي به ، تَرْفَعُهُ كما تَرْفَعُ أَيُّهُمْ ضَرْبَتَهُ .

وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أَبُو مَنْ هو ، وَأَرَأَيْتَكَ عمرًا أَعْنَدَكَ هو أم عند  
فلان ، لا يحسن فيه إلا النصبُ في زيد . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قلتُ : أَرَأَيْتَ  
أبو من أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدٌ ثُمَّ أم فلان ، لم يحسن ، لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبِرْنِي  
عن زيد ، وهو الفعل الذي لَا يَسْتَعْفِي السَّكُوتُ عَلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ ، فَدْخُولُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثم بنيت عليه » .

هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء<sup>(١)</sup>، فعلى هذا أجرى وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني .

وتقول : قد عرفت أى يوم الجمعة ، فتنصب على أنه ظرف ، لا على عرفت . وإن لم يجعله ظرفا رفعت .

وبعض العرب يقول : لقد علمت أى حين عقيبتي<sup>(٢)</sup> ، وبعضهم يقول : لقد علمت أى حين عقيبتي . وأما قوله :

حتى كأن لم يكن إلا تذكرة<sup>(٣)</sup> والدهر أيتما حال دهاير<sup>(٤)</sup>

(١) السيراني : يعنى دخول معنى أخبرني في رأيك لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني . وقيل : أراد فدخول أخبرني في رأيك لم يجعله مقتصرًا به على مفعوله الأول كما يجوز أن يقتصر على النون والياء في قولك أخبرني . وقال بعضهم : في النسخ غلط ، وإنما أراد أن يقول بمنزلة رأيك في الاستغناء .

(٢) العقبة ، بالضم : النوبة في الركوب ، يقال تعاقب المسافران على الدابة : ركب كل منهما عقبة .

(٣) قائله عثير بن لبيد المذري ، وقيل عثمان بن لبيد المذري ، وقيل حريث بن جيلة ، وقيل ابن عيينة المهلبى . من أبيات في مجالس ثعلب ٢٦٥ — ٢٦٦ وعيون الأخبار ٢ : ٣٠٥ والمعمرين ٤٠ — ٤١ وتزهة الألباء ٣٤ — ٣٦ حيث رويت قصة الشمر . وانظر درة الغواص ٣٣ واللسان ( دهر ) وشرح شواهد المغنى ٨٦ . وقوله :

وبينا المرء في الأحياء مغتبطا إذ صار في الرمس تغفوه الأماصير

يقول : يصير في الرمس ويفنى حتى لا يبقى إلا ذكره .

والدهاير : الدهر ليس له واحد من لفظه كعباديد ، أو واحده دهر على غير قياس ، نحو ذكر ومذاكير . ومعناه : الدهر دهور متقلبة بالناس منصرفة بالخير والشر . وقيل الدهاير : الدواهي .

والشاهد فيه نصب « أيتما » على الظرف ، وعامله « دهاير » .



فإنَّما هو بمنزلة قولك : والدهرُ دَهاريرُ كلِّ حالٍ وكلِّ مرَّة ، أى فى كلِّ حال وفى كلِّ مرَّة ، فانتصب لأنه ظرف ، كما تقول : القتالُ كلِّ مرَّة ، وكلُّ أحوالِ الدَّهر .

هذا باب من الفِعْلِ سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخَذْ من أمثلة الفعل الحادث <sup>(١)</sup>

وموضعها من الكلام الأمر والنهى ، فبها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

١٢٣ أمَّا ما يتعدى لقولك : رُوِيَ زيدا ، فإنَّما هو اسم لقولك <sup>(٢)</sup> : أروذ زيدا . ومنها هَلَمْ زيدا ، إنَّما تريد هاتِ زيدا . ومنها قول العرب : حَيْهَلِ الثَّريدَ . وزعم أبو الخطَّاب أنَّ بعض العرب يقول : حَيْهَلِ الصَّلَاةَ ، [ فهذا اسمُ انتِ الصَّلَاةِ ] ، أى انتوا الثريدَ [ وأنْوا الصَّلَاةَ ] . ومنه قوله :

\* تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلِ تَرَاكِهَا <sup>(٣)</sup> \*

(١) هو المعروف باسم فعل الأمر .

(٢) هذه ساقطة من ط .

(٣) الرجز لطيف بن يزيد الحارثي كما فى الحزاة ٢ : ٣٥٤ . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ١١١ ، ١٣٥ ، والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٥٠ . واختلف فى تفسيره ، فقال ابن السكيت : أغير على إبل قوم من العرب فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك . وقيل على أن قائله طيفل : إنه لما أغارت كندة على نسمه لحقهم وجعل يقول ذلك مهددا . وبعده :

\* أما ترى الموت لى أوراكِها \*

فهذا اسم لقوله له : اتركها . وقال :

\* مناعها من إيل مناعها (١) \*

وهذا اسم لقوله له : امنعها .

وأما مالا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه ،  
فنحو قولك : مَن مَن ، وصَه صَه (٢) ، [ وآه ] وإيه ، وما أشبه ذلك .

واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ،  
وذلك أنَّها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى  
وفما يُستقبل وفي يومك ، ولكنَّ المأمور والمنهى مضمران في النية .  
وإنَّما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به ، لأنهما لا يكونان  
إلا بفعل ، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه (٣) .

وهي أسماء الفعل ، وأُجريت مجرى ما فيه الألف واللام ، نحو : النجاء ،  
لئلا يخالف لفظاً ما بعدها لفظاً ما بعد الأمر والنهي (٤) . ولم تصرّف تصرّف

(١) الخزانة ٢ : ٣٥٤ وابن الشجري ٢ : ١١١ وابن يعيش ٤ : ٥١

والإنصاف ٣٠٨ . وبعده :

\* أما ترى الموت لدى أرباعها \*

وهو وما قبله مثلان من أمثلة اسم الفعل .

(٢) ط : « فنحو قولك مَن مَن وصَه » .

(٣) السيرافي : يعني أنَّ هذه الأسماء التي ذكرها في هذا الباب لا تقع

إلا في الأمر والنهي ، لا يجوز أن تقول أعجبنى مناع زيدا ، ولا هذا رويد زيدا  
كما تقول : أعجبنى منعك زيدا .

(٤) السيرافي : يعني أنها جعلت مفردة غير مضافة ، كما أنَّ النجاء مفرد غير

مضاف ، حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينصب ما بعد الأمر والنهي ولا ينخفض .

المصادر ، لأنها ليست بمصادر ، وإنما سُمِّيَ بها الأمر والنهي ، فَعَمِلَتْ عملهما ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعلهما .

### هذا باب متصرف رُوَيْدَ

تقول : رُوَيْدَ زيدا ، وإنما تريد أُرُوِدُ زيدا .

١٢٤

قال الهذلي (١) :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدْنِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَائِنُ (٢)

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رُوَيْدَ ما الشعر . يريد : أُرُوِدُ الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر .

فقد تَبَيَّنَ لك أن رُوَيْدَ في موضع الفعل .

ويكون رُوَيْدَ أيضاً صفةً ، كقولك : ساروا سَيْرًا رُوَيْدًا . ويقولون

(١) هو الممثل الهذلي . ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ .

(٢) ديوان الهذليين واللسان (جدد ، مين) ، وابن يemiş ٤ : ٤٠ . على : اسم لعدة قبائل أشهرها على بن مسعود بن مازن . تخلف القبائل لابن حبيب ١٠ والجمهرة ١٨٠ . وذكر الشنتمري أنهم حى من كنانة بن حزيمة ، والشاعر من هذيل ابن مدركة . وكذا قال الأزهري إن علياً قبيلة من كنانة . جد : قطع . قال الأزهري : جَدُّ ندى أمهم إلينا ، أى ينسبنا وبينهم خثولة رحم وقرابة من قبل أمهم ، وهم منقطعون إلينا بها ، وإن كان في ودهم لنا ميسر ، أى كذب وملك . يذكرون قطيعة كانت بينهم وبين هؤلاء ، على ما بينهم من قرابة وأخوة .

وشاهده نصب « عليا » برويد على أنه اسم فعل أمر .

أيضاً : ساروا رُوَيْدًا ، فيحذفون السَّيرَ ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كَلَامَهُ ،  
واجترأ (١) بما في صدر حديثه من قول « ساروا » ، عن ذكر السَّير .

ومن ذلك قول العرب : ضَعُهُ رُوَيْدًا ، أَيْ وَضَعًا رُوَيْدًا . ومن ذلك  
قولك للرجل نراه يُعَالِجُ شَيْئًا : رُوَيْدًا ، إِنَّمَا تريد : عِلَاجًا رُوَيْدًا . فهذا  
على وجه الحال إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ الموصوفُ فيسكون على الحال وعلى غير الحال .

واعلم أن رُوَيْدًا تلحقها الكافُ وهي في موضع افْعَلْ ، وذلك قولك :  
رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، ورُوَيْدَكَ زَيْدًا . وهذه الكافُ التي لحقت رُوَيْدًا (٢) إِنَّمَا  
لحقت لتبَيَّنَ المخاطَبُ المخصوصَ ، لأنَّ رُوَيْدًا تقع للواحد والجميع ، والدَّكْرُ  
والأنثى ، فَإِنَّمَا أدخل الكافَ حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنِي بمن لا يعنى ،  
وإِنَّمَا حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطَب أنه لا يعنى غيره .

فلحاقُ الكافِ كقولك : يا فلانُ ، للرجُلِ حَتَّى يُقْبَلَ عليك . وتركها  
كقولك للرجل : أَنْتَ تَفْعَلُ ، إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ مُنْصِتًا لَكَ .  
فتركتَ يا فلانُ حين قلت : أَنْتَ تَفْعَلُ ، استغناءً بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ . وقد تقول  
أيضاً : رُوَيْدَكَ ، لمن لا يُخَافُ أَنْ يَلْتَبَسَ بِسِوَاهُ ، توكيداً ، كما تقول للمقبِلِ  
عليك المُنْصِتَ لَكَ : أَنْتَ تَفْعَلُ ذَاكَ يَا فلانُ ، توكيداً . وذا بمنزلة قول  
العرب : هاءُ وهاءُك ، [ وهأُ وهأُك ] ، وبمنزلة قولك : حَيْهَلْ وَحَيْهَلَاكُ ،  
وكقولهم : النَّجَاءُكَ . فهذه الكافُ لم تجئْ عَلَمًا لِلْمُؤْمَرِينَ وَالْمَنْهِيَّينَ  
الْمُضْمَرِينَ ، ولو كانت عَلَمًا لِلْمُضْمَرِينَ لكانت (٣) خطأً ، لأنَّ الْمُضْمَرِينَ

(١) ط : « اجتراء » .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط

(٣) ط : « لكان » .

ها هنا فاعِلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك : افعَلُوا . وإِنَّمَا جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصاً<sup>(١)</sup> ، ولو كانت اسماً لكان النجاءُ محالاً ، لأنَّه لا يُضاف الاسمُ الذي فيه الألف واللام .

١٢٥

وينبغي لمن زعم أنَّهم أسماءُ أن يزعمَ أنَّ كافَ « ذاك »<sup>(٢)</sup> اسمٌ ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أن يزعمَ أنَّها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول : ذاك نفسك زيدٌ ، إذا أراد الكاف ، وينبغي له أن يقول : إن كانت مجرورة ذاك نفسك زيدٌ ، وينبغي له أن يقول : إن تاء « أنت » اسمٌ ، وإِنَّمَا تاء أنت بمنزلة الكاف .

ومما يدلُّ على أنَّه ليس باسم قولُ العرب : أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حاله ، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطبُ مقبلاً عليك [ عن قولك : يا زيدُ ] ، ولحاقُ الكاف كقولك : يا زيدُ ، لَمَن لو لم تقلْ له يا زيدُ استغنيت . فإِنَّمَا جاءت الكاف في أَرَأَيْتَ والتَّداء في هذا الموضع توكيداً . وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرِحَ كان مستغنى عنه ، كثيرٌ .

وحدثنا من لا تنهيمُ أنه سمع من العرب من يقول : رُوِيَكَ نفسه ، جعله مصدراً كقوله : « فَضْرَبَ الرَّقَابَ »<sup>(٣)</sup> . وكقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أو تخصيصاً » . وانظر ٢٤٦ س ٤ .

(٢) ط : « ذلك » .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد . وبده في الأصل : « كقولك ضرب الرقاب » .

(٤) هو ذو الإصبع البدواني . وفي ط : « كقولك » .

\* عَذِيرَ الْحَى (١) \*

ونظيرُ الكافِ في رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ « لك » التي تجبى بعد هَلَمْ ، في قولك : هَلَمْ لك ، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام ، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رُوَيْدَ وأشباهاها (٢) كأنه قال : هَلَمْ ، ثم قال : إرادتي بهذا لك ، فهو بمنزلة سَقِيَا لك . وإن شئت قلت : هَلَمْ لى ، بمنزلة هاتِ لى ، وهَلَمْ ذاك [ لك ] ، بمنزلة أذنِ ذاك منك (٣) .  
وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمَر في النية وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .

أما المعطوف فكقولك : رُوَيْدَ كُمْ أنتم وعبدُ الله ، كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأنَّ المضمَر في النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمَر

(١) قطعة من بيت لذي الإصبع العدواني ، في الأصمعيات ٧٢ والحيوان ٤ : ٢٣٣ والخزانة ٢ : ٤٠٨ . وتماه :

عذير الحى من عدوا ن كانوا حية الأرض  
أى هات عذراً لحى عدوان ، كانوا حية الأرض ، في شدة شكيمتهم وحمايتهم  
لحوزتهم .

(٢) ط : « وما أشبها » .

(٣) ط : « لك » . السيرافي : يعنى أنك إذا قلت رويد فالمعنى تام ، فإذا زدت الكاف زدتها بتمام المعنى لتبيين المخاطب ، وإن كانت رويد قد أغنتك عن ذلك . كما أنك إذا قلت هلم للمخاطب استغنى الكلام به وتم ، فإذا قلت هلم فجئت بك فإنما تجيء بها بعد استغناء الكلام عنها وتماه دونها ، حرصاً على تبين المخاطب . وكذا الحال في : سقياً لك ، غير أن الكاف في هلم إليك وسقياً لك مجرورة ، وفي رويدك لا موضع لها من الإعراب .

الذى يبين علامته في الفعل (١). فَإِنْ قُلْتَ : رُوِيَ كَمْ وَعَبْدُ اللَّهِ (٢) ، فهو أيضاً رفعٌ وفيه قُبْحٌ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : اذْهَبْ وَعَبْدُ اللَّهِ كَانَ فِيهِ قُبْحٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : اذْهَبْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، حَسُنَ . ومثل ذلك في القرآن : « فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا » (٣) ، و « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » (٤) .

وتقول : رُوِيَ كَمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، فيحسن الكلام (٥) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : افْعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ . [ فَإِنْ قُلْتَ : رُوِيَ كَمْ أَنْفُسُكُمْ ، رَفَعْتَ وَفِيهَا قُبْحٌ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : افْعَلُوا أَنْفُسُكُمْ فِيهَا قُبْحٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ حَسُنَ الْكَلَامُ ] .

وتقول : رُوِيَ كَمْ أَجْمَعُونَ ، وَرُوِيَ كَمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ، كُلُّهُ حَسَنٌ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ فِي الْمَضْمَرِ الَّذِي لَهُ عَلَامَةٌ فِي الْفِعْلِ (٦) . [ أَلَا تَرَى أَنَّكَ ] تقول : قَوْمُوا أَجْمَعُونَ ، وَقَوْمُوا أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ (٧) .

(١) يعني أن الضمير الظاهر في الفعل ، يجري المستتر مجراه فلا يعطف عليه إلا بعد الفصل . ط : « الذي نثيت علامته » ، فلعلها « بينت » .

(٢) ط : « فعبد الله » ، تحريف .

(٣) الآية ٢٤ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة ، و ١٩ من سورة الأعراف .

(٥) فيحسن الكلام ، ساقطة من ط .

(٦) في الفعل ، ساقطة من ط .

(٧) وذلك لأنه لا يشترط تأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل قبل التوكيد بألفاظ التوكيد إلا في النفس والعين ، تقول قم أنت نفسك . وأما سائر ألفاظ التوكيد فلا يشترط فيها ذلك ، نحو أجمع ، وكل ، وجميع . يقول ابن مالك :

وإن تؤكد الضمير المتصل      بالنفس والعين فبعد المنفصل  
عنيت ذا الرفع ، وأكدوا بما      سواهما والعين لن يلتزما

وكذلك : رُوَيْدَ إذا لم تُلْحِقْ فيها الكافَ ، تجرى هذا المجرى .  
وكذلك الحروفُ التي هي أسماءُ للفعل جميعاً ، تجرى هذا المجرى ، لحقتها  
الكافُ أو لم تُلْحَقْها ، إلاَّ أنَّ هَلُمَّ إذا لحقتها لك ، فإن شئت حملتَ أجمعين  
ونفسك على الكافِ المجرورة ، فتقول : هَلُمَّ لَكُمْ أجمعين وهَلُمَّ لَكُمْ أنفسكم .  
ولا يجوز أن تَعْطِفَ على الكافِ المجرورة الاسمَ ، لأنَّك لا تَعْطِفُ المظهرَ  
على المضمَرِ المجرور . ألا ترى أنَّه يجوز لك أن تقول : هذا لك نفسك ولكم  
أجمعين ، ولا يجوز أن تقول : هذا لك وأخيك . وإن شئت حملتَ المعطوف  
والصفة (١) على المضمَرِ المرفوع في النية ، فتقول : هَلُمَّ لك أنت وأخوك ،  
وهَلُمَّ لَكُمْ أجمعون . كأنَّك قلت : تعالوا أنتم أجمعون ، وتعال أنت وأخوك .  
فإن لم تُلْحِقْ « لك » جرت مجرى رُوَيْدَ .

١٢٦

وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء مضافة (٢)

ليست من أمثلة الفعل الحادث ، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت  
للفعل ، نحو رُوَيْدَ وَحَيْهَلْ ، ومجراهنَّ واحد وموضعهنَّ من الكلام الأمرُ  
والنهيُّ إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهى .

وإنما استوت هي ورُوَيْدَ وما أشبه رُوَيْدَ كما استوى المفرد والمضاف  
إذا كانا اسمين ، نحو عبد الله وزيد ، مجراهما في العربية سواء .

ومنها ما يَتَعَدَّى المأمورَ إلى مأمورٍ به ، ومنها ما يَتَعَدَّى المنهى  
إلى المنهى عنه (٣) ، ومنها ما لا يَتَعَدَّى المأمورَ ولا المنهى .

(١) ط : « جملة الصفة والمعطوف » .

(٢) يعني أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار ومجرور .

(٣) ط « إلى منهي عنه » .



فَأَمَّا مَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ فَهُوَ قَوْلُكَ : عَلَيكَ زَيْدًا ، وَدُونُكَ زَيْدًا ، وَعِنْدَكَ زَيْدًا ، تَأْمُرُهُ بِهِ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ .  
وَأَمَّا مَا تَعَدَّى الْمَنْهَى إِلَى مَنْهَى عَنْهُ فَقَوْلُكَ (١) : حَذَرَكَ زَيْدًا ، وَحَذَارِكَ زَيْدًا ، سَمِعْنَاهُمَا مِنَ الْعَرَبِ (٢) .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ وَلَا الْمَنْهَى فَقَوْلُكَ : « مَكَانَكَ » وَ « بَعْدَكَ » ، إِذَا قُلْتَ : تَأَخَّرْ أَوْ حَذَّرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ . وَكَذَلِكَ « عِنْدَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ « فَرَطَكَ » إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَمِثْلُهَا « أَمَامَكَ » إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ أَوْ تَبْصُرُهُ شَيْئًا . وَ « إِلَيْكَ » إِذَا قُلْتَ : تَنْحَ . وَ « وَرَاءَكَ » إِذَا قُلْتَ (٣) : افْطُنْ لِمَا خَلَقَكَ (٤) .

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ [ مِنَ الْعَرَبِ ] مَنْ يَقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ،  
(١) ط : « فَتَحَوْ قَوْلَكَ » .

(٢) السِّيرَافِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَكَ حَذَرَكَ إِنَّمَا هُوَ أَحْذَرُ ، وَقَدْ جَعَلَهُ سَيَبُويه نَهْيًا . فَإِنْ قِيلَ فَعَنَى أَحْذَرُ لَا تَدْنُ ، قِيلَ وَكَذَلِكَ عَلَيْكَ مَعْنَاهُ لَا يَفُوتُكَ ، وَكُلُّ أَمْرٍ أَمَرْتُ بِهِ فَأَنْتَ نَاهٍ عَنْ خِلَافِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّفْصِيلِ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّهُ وَضَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ مِنْ أَمَثَلَةِ الْفِعْلِ ، وَحَذَرَكَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَذَرِ ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ . وَقَالَ السِّيرَافِيُّ رَدًّا عَلَى الْمُبَرَّدِ فِي ذَلِكَ : إِنْ أَلْفَظًا مِنْ أَلْفَافِ الْأَمْرِ الْأَكْثَرُ فِي عَادَةِ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنْ يَقَالَ نَهَى وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، كَقَوْلِكَ تَحْنَبُ وَأَحْذَرُ وَأَبْعَدُ ، فَإِنَّمَا يَقَالُ نَاهٍ عَنْهُ ، فَجَرَى سَيَبُويه عَلَى اللَّفْظِ الْمُعْتَادِ . وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ فَإِنَّمَا غَرَضُ سَيَبُويه فِي هَذَا الْبَابِ تَفْصِيلُ الْمُضَافِ مِنَ الْمَفْرُودِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبَابَ بِقَوْلِهِ بِأَسْمَاءٍ مُضَافَةٍ .

(٣) ط : « إِذَا أَرَدْتَ » .

(٤) فُطِنَ لَهُ مِنْ بَابِ فَرَحَ ، وَنَصَرَ ، وَكَرَّمَ .

فيقول : إِيَّكَ . كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ . فقال : أَتَمَحِّي . ولا يقال إذا قيل لأحدهم : دونك : دوني ولا على (١) . هذا النحو (٢) إنما سمعناه في هذا الحرف وحده ، وليس لها قوَّة الفعل فتقاس .

واعلم أنَّ هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات ، وفيما قبَّحَ فيها وحسَّنَ ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهى في هذا الباب مضمَّران في النية .

ولا يجوز أن تقول : رُوَيْدَهُ زَيْدًا ودُونَهُ عَمْرًا وأنت تريد (٣) غيرَ المخاطَب ، لأنَّه ليس بفعل ولا يتصرَّف تصرُّفَه . وحدَّثني من سمعه أنَّ بعضهم قال : عليه رجلًا لَيْسَنِي . وهذا قليلُ شَبَّوهُ بالفعل .

وقد يجوز أن تقول : عليكم أنْفُسِكُمْ ، وأجمعين ، فتحمله على المضمر المجرور الذي ذكرته للمخاطب (٤) ، كما حملته على « لك » حين ذكرتها بعد هَلَمْ ، ولم تحمل على المضمر الفاعل في النية ، فجاز ذلك .

١٢٧

ويدلُّك على أنَّك إذا قلت : عَلَيْكَ فقد أضمرت فاعلاً في النية ، وإِنَّمَا الكافُ للمخاطبة ، قولك : عَلَى زَيْدًا ، وإِنَّمَا أدخلتَ الياءَ على مثل قولك للمأمور : أُولَئِكَ زَيْدًا . فلو قلت : أنت نفسك لم يكن إلَّا رفعا ، ولو قال : أنا نفسي لم يكن إلَّا جراً . ألا ترى أنَّ الياءَ والكافَ إنما جاءتا لتفصيلاً بين المأمور والأمر في المخاطبة . وإذا قال : عليك زَيْدًا [ فكأنَّه قال له : ائتِ

(١) ط : ولا يقال دوني ولا على « فقط .

(٢) كلمة « النحو » ساقطة من ط .

(٣) ط : « يريد به » موضع « وأنت تريد » .

(٤) ط : « للمخاطبة » ، أى للخطاب .

زيدا] . ألا ترى أنَّ للأمور اسمين : اسمًا للمخاطبة مجرورا ، واسمًا للفاعل المضمَر في النِّية ، كما كان له اسمٌ (١) مضمَر في النِّية حين قلت : على . فإذا قلت : عليك فله اسمان : مجرورٌ ومرفوعٌ . ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما لا يحسن أن تقول : هَلُمَّ لك وأخيك .

وكذلك : « حَذَرَكَ » ، يدلُّك على أنَّ حَذَرَكَ بمنزلة عليك ، قولك : تحذيري زيدا ، إذا أردتَ حَذَرَنِي زيدا . فالمصدرُ وغيره في هذا الباب سواء .

ومن جمل رؤيْدًا مصدرًا ، قال : رُوَيْدَكَ نَفْسِكَ ، إذا أراد أن يحمل نَفْسَكَ على الكاف ، كما قال : عليك نَفْسِكَ حين حَمَلَ [ الكلامَ على ] الكاف . وهي مثلُ : حَذَرَكَ سواء ، إذا جعلته مصدرًا (٢) ، لأنَّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف . فإن حملتَ نَفْسَكَ على الكاف جررتَ ، وإن حملته على المضمَر في النِّية رفعتَ . وكذلك : رُوَيْدَكُمْ ، إذا أردتَ الكاف تقول : رُوَيْدَكُمْ أَجْمَعِينَ .

وأما قولُ العرب : رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ ، فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ النَفْسَ بمنزلة عبد الله إذا أمرتَ به (٣) ، كَأَنَّكَ قلتَ : رُوَيْدَكَ عَبْدَ اللَّهِ ، إذا أردتَ : أَرِوْذَ عَبْدَ اللَّهِ .

وأما حَيْهَلَكَ وهَاءَكَ وأَخَوَاتُهَا ، فليس فيها إلَّا ما ذكرنا ، لأنَّهن لم

(١) ط : « كما كان اسم فاعل » .

(٢) ط : « جُعِلَتْ مصدرًا » .

(٣) ط : « أمرته به » .

يُجْعَلْنَ مَصَادِرَ (١) .

واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هَلَمْ بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل ، يقولون : هَلَمْ وهَلْمِي وهَلْمَا وهَلُمُوا .

واعلم أنك لا تقول : دُونِي ، كما قلت : عَلَيَّ (٢) ، لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة أُولَئِي قد تعدى إلى مفعولين ، فإِنَّمَا عَلَيَّ بمنزلة أُولَئِي ، ودُونَكَ بمنزلة خَذُ . لا تقول : آخِذْنِي درهماً ولا آخِذْنِي درهماً .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عَلَيْهِ زَيْدًا (٣) ، تريد به الأمر ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : لَيَضْرِبُ زَيْدًا ، لأنَّ عَلَيْهِ ليس من الفعل ، وكذلك حَذَرُهُ زَيْدًا قَبِيحَةٌ ، لأنها ليست من أمثلة الفعل . فإِنَّمَا جاء تحذيري زَيْدًا لأنَّ المصدر يَتَصَرَّفُ مع الفعل ، فيصيرُ حَذَرَكَ في موضع آخِذَرُ ، وتحذيري في موضع حَذَرْنِي ؛ فالمصدرُ أَبَدًا في موضع فَعْلِهِ . ودُونَكَ لم يؤخذ من فِعْلٍ ، ولا عِنْدَكَ ، فإِنَّمَا يُنْتَهَى (٤) فيها حيث انتهت العرب .

واعلم أنه يقبح : زَيْدًا عَلَيْكَ ، وزَيْدًا حَذَرَكَ ، لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فَيَقْبَحُ أَنْ يَجْرَى ما ليس من الأمثلة مجراها ، إِلَّا أَنْ تقول : زَيْدًا ،

---

(١) السيرافي : يعني أن الكاف في هذه الأشياء لا موضع لها ، وإنما هي للخطاب . أراد الفرق بين رويدك وحيثك بأن رويدك قد تكون الكاف فيه مرة للخطاب فتكون بمنزلة حيثك ، ومرة في موضع جر فتكون بمنزلة عليك وحذرك .

(٢) أي لا تأمر نفسك بقولك دُونِي ، كما تأمر المخاطب بقولك دُونَكَ ، بخلاف « عَلَيَّ » فإنها يجوز فيها ذلك . وانظر ما سبق في س ١٣ — ١٤ من ص ٢٥٠ .

(٣) اعترض على سيبويه بقوله تعالى : « عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا » ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : « فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ » : انظر لهذا الاعتراض والرد عليه الصبان ٣ : ٢٠١ .

(٤) ط : « تنتهي » .

فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكرُ عليك بعد ذلك ، فليس يَقْوَى هذا (١) ١٢٨  
قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذى  
فى معنى يَفْعَل .

هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره  
إذا عَلمت أن الرجل مُسْتَعْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل (٢)

وذلك قولك: زيداً ، وعمراً ، ورأسه . وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ  
أو يشتمُ أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت :  
زيداً ، أى أوقع عملك بزيد . أو رأيت رجلاً يقول : أضربُ شرَّ الناسِ ،  
فقلت : زيداً . أو رأيت رجلاً يحدثُ حديثاً فقطعه فقلت : حديثك .  
أو قدِمَ رجلٌ من سفير فقلت : حديثك . استغنيت عن الفعل بعلمه (٣) أنه  
مستخبرٌ ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه .

وأما النهى فإنه التحذيرُ ، كقولك : الأسدَ الأسدَ ، والجدارَ  
[ الجدارَ ] ، والصبيَّ [ الصبيَّ ] ، وإِثْمًا نهية أن يَقْرَبَ الجدارَ المخوفَ  
[ المائلَ ] ، أو يَقْرَبَ الأسدَ ، أو يوطئ الصبيَّ (٤) . وإن شاء أظهرَ فى هذه

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « هنا » . والكلام فى إضمار الفعل الناصب  
فى الإغراء والتحذير ونحوهما .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :  
وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إياك وأن تقرب  
الأسد ، فلا يحسن إظهار ما نصب إياك . ووجه لا يجوز أن تضمّر العامل فيه ،  
كأن تقول مبتدئاً : زيداً ، من غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى . ووجه  
يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .

(٣) ط : « بعمله » .

(٤) يعنى أن يوطئ دابته التى يركبها ، الصبيَّ .

الأشياء ما أضمر من الفعل ، فقال : اضرب زيدا ، وأشتم عمرا ، ولا توطئ الصبي ، وأحذر الجدار ، ولا تقرب الأسد . ومنه أيضاً قوله : الطريق الطريق ، إن شاء قال : خل الطريق ، أو تنح عن الطريق . قال جرير :

خل الطريق لمن يذني المنار به

وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر (١)

ولا يجوز أن تضمر تنح عن الطريق ، لأن الجار لا يضمر ، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل ، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتنوين ، ولكنتك إن أضمرت أضمرت ما هو في معناه مما يصل بغير حرف إضافة ، كما فعلت فيما مضى .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد ، وأنت تريد أن تقول : ليضرب زيد ، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلا ، [ولا زيدا ، وأنت تريد ليضرب عمرو زيدا] . ولا يجوز : زيد عمرا ، إذا كنت لا تخاطب زيدا ، إذا أردت ليضرب زيد عمرا وأنت تخاطبني ، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا ، وزيد وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب . وكذلك لا يجوز زيدا ، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب

(١) ديوان جرير ٢٨٤ من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، والمعنى ٤ : ٣٠٧ واللسان (برز) . وأنشده بدون نسبة في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٢ وابن عيش ٢ : ٣٠ . المار : جمع منارة ، وهي أعلام الطريق . وبرزة : أم عمر بن لجأ ، أو إحدى جداته . وأخطأ المعنى حيث زعم أن البرزة الأرض الواسعة . يقول له : تنح عن سبيل الشرف والفخر ، ودعه لمن هو أجدر به منك ممن يعمره وينبئ مناره وأعلامه ، وأبرز بأملك برزة هذه ، حيث اضطرك القدر من لؤم وضمة . والشاهد فيه إظهار الفعل « خل » ، وكان يستطيع إضماره أيضا .

زيداً ؛ لأنك إذا أضمرت [ فعل ] الغائب ظنَّ السامعُ [ الشاهد ] إذا قلت : ١٢٩ زيداً [ أنك تأمره هو بزيد ، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك : عَلَيْكَ ، أن يقولوا عليه زيداً ، لئلاً يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل . وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يُخاطب المأمور (١) ، كما كرره وضعف أن يشبه « عَلَيْكَ » و « رُوَيْدَ » بالفعل .

وهذه حُجَجٌ شُيْعَت من العرب وتمن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب . من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : « اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذُبًّا » إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل (٢) . وإذا سألتهم ما يَفْنُون قالوا : اللَّهُمَّ أَجْعَ [ أو أجعل ] فيها ضَبْعًا وَذُبًّا . وكلهم يفسر ما ينوي . وإنما سهل تفسيره عندهم لأنَّ المضر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار .

حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له : لم أفدتم مكانكم هذا ؟ فقال : الصبيان بآبي . كأنه حذر أن يُلام فقال : لم الصبيان .

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا

(١) ط : « حين لم تخاطب المأمور » .

(٢) السيرافي : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لادعاء عليه ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا قتلتا فافلتت الغنم . قال : وأما ما وضعه عليه سيويه فإنه يريد ذباً من ها هنا وضبعا من ها هنا .

وقال ابن رشيقي في العمدة ٢ : ١٥٢ وقد أنشد قول القائل :

تفرقت غنمي يوما فقلت لها يارب سلط عليها الذئب والضبعا

قيل : إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا وشغل كل واحد منهما الآخر ، وإذا تفرقا آذيا . وقيل إن معناه في الدعاء عليها قتل الذئب الأحياء عيشاً ، وأكلت الضبع الأموات فلم يبق منها بقية .

وَجَدْتُ؟ وَهُوَ مَوْضِعُ يُمْسِكُ الْمَاءَ. فَقَالَ: بَلَى، وَجَادًا. [أى فَأَغْرِفُ بِهَا وَجَادًا]. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، [وَهُوَ الْمُسْكِينُ] (١):  
 أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ (٢)  
 كَأَنَّهُ يَرِيدُ: الزَّمْ أَخَاكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدًا وَعَمْرًا، كَأَنَّكَ تَرِيدُ (٣): اضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا،  
 كَمَا قُلْتَ: زَيْدًا وَعَمْرًا رَأَيْتُ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: «أَمْرٌ مُبْكِيَاتُكَ لَا أَمْرٌ مُضْجِكَاتُكَ» (٤)، وَ«الطُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ» (٥). يَقُولُ: عَلَيْكَ أَمْرٌ مُبْكِيَاتُكَ، وَخَلَّ الطُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ.

---

(١) الْحِزَانَةُ ١: ٤٦٥ وَالْعَيْنِيُّ ٤: ٣٠٤ وَالْأَفْهَامِيُّ ١٨: ٦٩. وَذَكَرَ الشَّنْتَمَرِيُّ أَنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ الْفَهْرِيُّ. وَلَيْسَ بِذَلِكَ. وَأَنْشَدَهُ فِي الْمَعْمُورِ ١: ١٧٠ بِدُونِ نِسْبَةٍ.  
 (٢) يَقُولُ: اسْتَكْثَرَ مِنَ الْخِلَافِ، فَإِنَّهُمْ عَوَّنُوا عَلَى الزَّمَانِ. وَفِي الْحَدِيثِ: «الْمَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ». وَقَدْ جَعَلَ مَنْ عَدِمَ الْإِخْوَانَ كَمَنْ شَهِدَ الْحَرْبَ وَلَا سِلَاحَ مَعَهُ. وَالْهَيْجَا: الْحَرْبُ، يَمْدُ وَيَقْصُرُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ «أَخَاكَ» بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: الزَّمْ أَوْ احْفَظْ.  
 (٣) ط: «كَأَنَّكَ قُلْتَ».

(٤) السِّيرَانِيُّ: أَيْ اتَّبِعْ أَمْرًا مِنْ يَنْصَحُ لَكَ فَيُرْشِدُكَ وَإِنْ كَانَ مَرًّا عَلَيْكَ صَعْبَ الْاسْتِعْمَالِ، وَلَا تَتَّبِعْ أَمْرًا مِنْ يَشِيرُ عَلَيْكَ بِهَوَاكَ، لِأَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا أَدَّى إِلَى الْعَطَبِ.  
 وَتَجِدُ أَصْلَ الْمَثَلِ فِي أَمْثَالِ الْمِيدَانِيِّ ١: ٣٠. وَقَالَ «وَيُرَوَّى أَمْرًا بِالرَّفْعِ»، أَيْ أَمْرًا مُبْكِيَاتُكَ أَوَّلَى بِالْقَبُولِ وَالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ.

(٥) ذَكَرَ الْمِيدَانِيُّ ١: ٤٤٤ أَنَّهُ يُضْرَبُ عِنْدَ انْقِطَاعِ مَا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنَ الْقِرَابَةِ وَالصَّدَاقَةِ. وَأَنَّ «الطُّبَاءَ» مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى اخْتَرْتُ أَوْ اخْتَارَ الطُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ. وَالْبَقَرُ كُنَايَةٌ عَنِ النِّسَاءِ. وَكَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قَالَ ذَلِكَ لِامْرَأَةٍ بَأْتِ مِنْهُ، وَكَانَ طَلَاقًا. وَكَانَ أَجْدَرُ بِسَيُوءِهِ أَنْ يَذْكُرَ الْمَثَلَ الْآخَرَ، وَهُوَ «السُّكَّابُ عَلَى الْبَقَرِ». انْظُرِ الْمِيدَانِيُّ ٢: ١٤٢.



هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفِعْلُ المستعملُ إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك ، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهه الحاج ، قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مَكَّةَ وَرَبَّ الكعبة . حيث زَكَيْتَ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ ، كَأَنَّكَ قلت : يريد مَكَّةَ والله .

ويموز أن تقول : مَكَّةَ وَاللهِ ، على قولك : أَرَادَ مَكَّةَ وَاللهِ (١) ، كَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بهذه الصِّفة عنه أَنَّهُ كان فيها أَمْسٍ ، فقلت : مَكَّةَ وَاللهِ ، أَيْ أَرَادَ مَكَّةَ إِذْ ذَاكَ .

١٣٠ ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : « بَلِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً (٢) » ، أَيْ بَلِّ نَتَبَّعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ : اتَّبِعُوا ، حِينَ قِيلَ لَهُمْ : « كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى » .

أَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا يَسُدُّ سَهْمًا قَبْلَ الْقِرَاطِ فَقُلْتَ : الْقِرَاطَ وَاللهِ ، أَيْ يُصِيبُ الْقِرَاطَ . وَإِذَا سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمِ فِي الْقِرَاطِ قُلْتَ : الْقِرَاطَ وَاللهِ ، أَيْ أَصَابَ الْقِرَاطَ .

وَلَوْ رَأَيْتَ نَاسًا يَنْظُرُونَ الْهِلَالَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ بَعِيدٌ فَكَبَّرُوا لَقُلْتَ : الْهِلَالَ وَرَبَّ الكعبة ، أَيْ أَبْصَرُوا الْهِلَالَ . أَوْ رَأَيْتَ ضَرْبًا فَقُلْتَ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُلِ : عَبْدَ اللهِ ، أَيْ يَقَعُ بَعْدَ اللهِ أَوْ بَعْدَ اللهِ يَكُونُ .

ومثل ذلك أَنْ تَرَى رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يَوْقِعَ فِعْلاً ، أَوْ رَأَيْتَهُ فِي حَالِ رَجُلٍ قَدْ أَوْقَعَ فِعْلاً ، أَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفِعْلٍ ، فَنَقُولُ : زَيْدًا . تَرِيدُ : أَضْرَبُ زَيْدًا ، أَوْ أَتَضْرِبُ زَيْدًا .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على إرادة مكة والله » .

(٢) الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

ومنه أن ترى الرجل أو تُخبرَ عنه أنه قد أتى أمراً [ قد فعله ] فنقول .  
أكل هذا [ بخلاً ] ، أى أَتَفَعَلُ كُلَّ هذا بخلاً . وإن شئت رفعتَه فلم نحمله  
على الفعل ، ولكنك تجعله مبتداً .

وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت مخاطبُ لأنَّ المخاطبَ المُخبرَ لست  
تجعل له فعلاً آخرَ يعمل في المُخبر عنه . وأنت في الأمر للفائب قد جعلتَ  
له فعلاً آخرَ يعمل ، كأنك قلت : قل له لِيضْرَبَ زيداً ، أو قل له : أضرب  
زيداً ، أو مره أن يَضْرِبَ زيداً ، فضَعَفَ عندهم مع ما يدخل من اللبس  
في أمرٍ واحدٍ أن يُضْمَرَ فيه فعلانٍ لشينين<sup>(١)</sup> .

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرفٍ

وذلك قولك : « الناسُ يحزبونَ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً  
فشرٌ » ، و « المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ » .

وإن شئت أظهرتَ الفعلَ فقلت : إن كان خنجراً فخنجرٌ وإن كان شراً  
فشرٌ . ومن العرب من يقول : إن خنجراً فخنجرًا ، وإن خيراً فخييراً وإن شراً  
فشراً ، كأنه قال : إن كان [ الذى عمل ] خيراً جزى خيراً ، وإن كان شراً  
جزى شراً . وإن كان الذى قَتَلَ به خنجراً كان الذى يُقَتَلُ به خنجراً .

والرفعُ أكثرُ وأحسنُ فى الآخر ، لأنك إذا أدخلتَ الفاء فى جواب  
الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسَنَ أن تقع بعدها الأسماء .

(١) يعنى أن إضمار الفعل مع إرادة الأمر إنما يكون مع المخاطب ، ولا يصح  
إضماره مع إرادة الأمر للفائب ، إذا قلت زيدا وأنت تريد لِيضْرَبَ زيداً ، لأنه يصير  
بمثلة قولك : قل له لِيضْرَبَ زيداً .

وإنما أجازوا النصبَ حيث كان [النصبُ] فيما هو جوابه ، لأنه يُجزمُ كما يُجزمُ ، ولأنه لا يستقيم واحدٌ منهما إلّا بالآخر ، فشبهوا الجوابَ بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كلِّ حالة ، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى (١) ، وسنذكره أيضاً إن شاء الله .

وإذا أضمرت فإن تَضَمَّرَ الناصِبَ أَحْسَنُ ، لأنك إذا أضمرت الرفع ١٣١ أضمرت له أيضاً خبراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره . فكلما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفُ .

وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصِبَ فهو عربيٌّ حسنٌ ، وذلك قولك : إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن خِئْجَرٌ فخِئْجَرٌ ، كأنه قال : إن كان معه خِئْجَرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقَتَّلُ به خِئْجَرٌ ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ . ويجوز [ أن يجعل ] إن كان خيرٌ على : إن وَقَعَ خيرٌ ، كأنه قال : إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ .

وزعم يونسُ أن العربَ تُشَدِّدُ هذا البيتَ لهُدْبَةَ [ بن خَشْرِم ] :

فإن تكُ في أموالنا لا نُضِيقُ بها ذِراعاً ، وإن صَبِرْتُ فنَصْبِرُ للصَّبْرِ (٢)

(١) انظر ص ١٨٢ س ٧ — ٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٣٦ برواية : « إن العقل في أموالنا لانضق به » . والعقل : البنية . وكان هُدْبَةُ قد قتل ابن عم له يدعى زيادة بن زيد ، ثم اعترف بقتله ، يقول : إن طولبتنا بديته لم نضق بها ذراعاً ، ولم تمجز أموالنا عنها ، وإن أوجبوا علينا الثأر والقتل صبرنا لذلك . وانظر تفصيل القصة وأبيات الشاهد في الأغاني ١ : ١٧٣ والكمال ٧٦٥ — ٧٦٦ . وقد سبق بيت منها في ص ١٤٥ .

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأول، والرفعُ على قوله: وإن وقع صَبْرٌ  
أو إن كان فينا صَبْرٌ فَإِنَّا نَصْبِرُ. وأمّا قول الشاعر، لنُمان بنِ المُنذر<sup>(١)</sup>:  
قد قيل ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبًا      فما اعتذارك من شيء إذا قيلًا<sup>(٢)</sup>  
فالنصبُ فيه على التفسير الأول، والرفعُ يجوز على قوله [إن كان فيه  
حقٌّ وإن كان فيه باطلٌ]، كما جاز ذلك في: إن كان في أعمالهم خيرٌ. ويجوز  
أيضًا على قوله: [إن وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ]..  
ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى  
مَيْسَرَةٍ<sup>(٣)</sup>». ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالها: «إِنْ لَا حِطَّةَ

(١) كذا في الأصل وط. وليس معناه أن الشاعر يخاطب النُمان، بل  
هي حاشية لنسبة البيت، أي هذا القول والشعر لنُمان بنِ المنذر، وانظر لنسبة  
البيت إلى النُمان الحزاة ٢: ٧٨ والمعنى ٢: ٦٦ والأغاني ١٤: ٩٣ و ١٦: ٢٢  
والفاخر ١٧٣ وابن الشجري ١: ٣٤١ و ٢: ٣٤٧ وشرح شواهد المغني  
للسيوطي ٦٨.

(٢) المراجع المتقدمة وجميع المواع ١: ١٢٠ وابن يعيش ٢: ٩٧. يخاطب  
بذلك الربيع بن زياد العبسي، وكان لبس قد اتهمه في رجز قاله للنُمان بأنه أبرص،  
وذلك ليكشف النُمان عن منادمة الربيع ومؤاكلته. فترك النُمان منادمته وأمره  
بالعودة إلى قومه، فضى الربيع وتجرد وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه  
سوء، وأرسل إلى النُمان بأبيات منها:

لئن رحلت ركابي لا إلى سعة      ما مثلها سعة عرضا ولا طولاً  
فأجابه النُمان بأبيات منها هذا البيت. ذلك، أي التهمة بالبرص وپروی:  
«قد قيل ما قيل».

والشاهد فيه نصب «حقاً» و «كذباً» بإظهار فعل يقتضيه الشرط،  
تقديره «كان».

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

فلا أَلِيَّةُ (١) « أى إن لا تكن له فى الناس حَظِيَّةٌ فَإِنِى غَيْرُ أَلِيَّةٍ ، كَأَنَّهَا قالت فى المعنى : إن كنتَ مِمَّنْ لا يُحْطَى عنده فَإِنِى غَيْرُ أَلِيَّةٍ . ولو عنت بالحظِيَّةِ نَفْسَهَا لم يكن إلا نصباً إذا جعلتَ الحَظِيَّةَ على التفسير الأول .

ومثل ذلك : قد مرتُّ برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً ، وأمرزُ بآبئهم أفضَلُ إن زیداً وإن عمراً ، وقد مرتُّ برجلٍ قبلُ إن زیداً وإن عمراً لا يكون فى هذا إلاَّ النصبُ ، لأنَّه لا يجوز أن تحملَ الطويلُ والقصيرُ على غير الأول ، [ ولا زیداً ولا عمراً ] . وأما إن حقٌّ وإن كَذِبٌ فقد تستطيع أن لا تحملَه على الأول ، فنقول : إن كان فيه حقٌّ أو كان فيه كَذِبٌ ، أو إن وَقَعَ حقٌّ أو باطلٌ . ولا يستقيم فى ذا أن تريد غير الأول إذا ذكرته ، ولا تستطيع أن تقول : إن كان فيه طويلٌ أو كان فيه زیدٌ ، ولا يجوز على إن وَقَعَ .

وقالت لیلی الأَخِيلِيَّةُ :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ    إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً (٢)

(١) اللسان (حظاً) حيث أفاض فى تفسيره . والحظية : المرأة تحظى عند زوجها وتصور ذات مكانة وإعزاز . غير أَلِيَّة : أى غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها . وقيل معناه : إن أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تال أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد .

(٢) الممع ١ : ١٢١ وابن الشجرى ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ والعينى ٢ : ٤٧ ، تمدح قومها من بنى طامر وتمتعهم بالقوة ، تقول : لا تقرّبهم ظالماً فإنك لا تستطيعهم ، ولا مظلوماً فيهم طالباً للانتصار منهم ، فإنك لا تستطيع مقاومتهم ؛ لغزتهم ومنعتهم . قال الشنتمرى : « وپروى إل مطرف ، وهو الصحيح » . والإل : العهد والخلق .

والشاهد فيه نصب « ظالماً » و « مظلوماً » بنحو ما تقدم .

وقال [ابن همام السلولي] :

وأحضرت عُذْرِي ، عليه الشُّهُو دُ ، إن عاذِرًا لِي وإن تَارِكًا (١)  
فَنَصَبَهُ لَأَنَّهُ عَنِ الْأَمِيرِ الْمُخَاطَبِ . ولو قال : إن عاذِرُ لِي وإن تَارِكُ ،  
يريد : إن كان لِي فِي النَّاسِ عَاذِرٌ أَوْ غَيْرُ عَاذِرٍ ، جاز .

وقال النابغة الذبياني :

حَدَبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةً كُلُّهَا إِن ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِن مَظْلُومًا (٢)  
ومن ذلك أيضًا قولك : مرتُّ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وإن لَا صَالِحًا فَطَالِحٌ .  
ومن العرب من يقول : إن لَا صَالِحًا فَطَالِحًا ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : إن لَا يَكُنْ صَالِحًا  
فَقَدْ [مرتُّ بِهِ أَوْ] لَقِيْتُهُ طَالِحًا .

وزعم يونسُ أَنَّ من العرب من يقول : إن لَا صَالِحَ فَطَالِحٌ ، عَلَى : إن  
لَا أَكُنْ مَرَّتُ بِصَالِحٍ فَبَطَالِحٍ (٣) وهذا قبيح ضعيف (٤) ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ بَعْدَ  
إِن لَا فِعْلًا آخَرَ فِيهِ حَذَفٌ غَيْرَ الَّذِي تُضْمِرُ بَعْدَ إِن لَا فِي قَوْلِكَ : إن لَا يَكُنْ

١٣٣

(١) يقول أميره مستشهدا على براءته : لقد أحضرت عذري وعليه شهود  
يحققونه ، إن كنت عاذرًا لِي أَوْ تَارِكًا لَذَلِكَ .

(٢) ديوان النابغة ٧٠ والجمع ١ : ١٢١ . حدبت : أشفقت وعطفت . وضنة  
بكسر الضاد وبعدها نون مشددة : بطن من قضاة تم من غيرة ؛ وكان النابغة  
وأهل بيته ينتسبون إليها وينتفون عن بني ذبيان . وفي الأصل « ضبة » بالباء ،  
وهي رواية نبه على خطئها .

(٣) ط : « فطالح » .

(٤) قال السيرافي ما ملخصه : قبح سيويه قول يونس من جهتين : إحداهما  
أَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى إِضْهَارِ أَشْيَاءَ ، وَحَكْمِ الْإِضْهَارِ أَنَّ يَكُونُ شَيْئًا وَاحِدًا . والثانية  
أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَقْبَحُ إِضْهَارَهُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَدْ جَعَلَ مِنْهُ عَوْضٌ .

صالحاً فطالِحٌ . ولا يجوز أن يضمَّ الجارُ (١) ، ولكنَّهم لمَّا ذكروا في أوَّل كلامهم شبهوه بغيره [ من الفعل ] . وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبَّ ونحوها في قولهم :

\* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ (٢) \*

ومن ثمَّ قال يونس : امرؤ على أيُّهم أفضل إنَّ زيدا وإنَّ عمرو . يعني : إنَّ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو .

واعلم أنه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إنَّ ولا يَرْتَفِعُ إلَّا بفعلٍ ؛ لأنَّ إنَّ من الحروف التي يُدْنَى عليها الفعلُ ، [ وهي إنَّ المجازاة ] ، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ لِيُدْنَى عليها الأسماءُ : فإِثْمًا أراد بقوله : إنَّ زيدا وإنَّ عمرو ، إنَّ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو (٣) ، فخرى الكلام على فعل آخر ، وانجرَّ الاسمُ [ بالباء ] لأنَّه لا يَصِلُ [ إليه الفعل ] إلَّا بالباء ، كما أنَّه حينَ نَصَبِه كان محمولا على كانَ أخرى لا على الفعل الأوَّل . ومن رأى الجرَّ في هذا قال : مررتُ برجلٍ إنَّ زيدا وإنَّ عمرو ، يريد : إنَّ كنتُ مررتُ

(١) ط « تضمَّ الجار » .

(٢) لجران العمود في ديوانه المطبوع ٥٢ برواية : « بسابسا ليس به أنيس » . لكن في الخزانة ١٩٧: ٤ عن ديوانه : « بلدة ليس بها أنيس » . وانظر ابن يعيش ٢ : ٨٠ والمعنى ٣ : ١٠٧ . والبلدة : الفلاة . والأنيس : ما يؤنس به من إنسان أو حيوان . وبعده :

\* إِلَّا الْبُعَاثِرُ إِلَّا الْعَيْسُ \*

والشاهد فيه إضمار « ربَّ » بعد الواو . وجمله سيئويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه .

(٣) ط : « وإنَّ مررتَ بعمرو » .

يزيدٍ أو كنتُ مررتُ بعمرو (١) .

ولو قلتَ : عندنا أيهم أفضلُ أو عندنا رجل ، ثم قلتَ : إن زيدا وإن عمرا ، كان نصبه على كان ، وإن رفعته رفعتَه على كان ، كأنك قلتَ : إن كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرو . ولا يكونُ رفعه على عندنا ، من قَبْلِ أَنْ عندنا ليس بفعلٍ ، ولا يجوزُ بعدَ أَنْ عندنا أن تبنى الأسماء على الأسماء ، ولا الأسماء تُبنى على عندنا (٢) ، كما لم يجوزْ لك أن تبنى بعدَ إن الأسماء على الأسماء .

واعلم أنَّه لا يجوزُ لك أن تقول : عبدَ الله المقتول ، وأنت تريد : كن عبدَ الله المقتول (٣) ، لأنه ليس فعلاً يصلُ من شيء إلى شيء ، ولأنك استِ تشيرُ له إلى أحدٍ .

١٣٤

ومن ذلك قولُ العرب :

\* مِنْ لَدُ شَوْلًا قَالِي إِنْ تَلَايَهَا (٤) \*

(١) ط : « وإن كنتُ مررتُ بعمرو » .

(٢) ط : « ولا يجوزُ بعدَ إن أن تبنى عندنا على الأسماء ولا الأسماء تبنى على عند » .

(٣) قال السيرافي في تعليقه : لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ؛ إذ يجوزُ أن يسكون على معنى : تولَّ عبد الله المقتول ، وأحييته ، وما أشبه ذلك . وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال .

(٤) الخزائن ٢ : ٨٤ والنبى ٢ : ٥١ وابن السجري ١ : ٢٢٢ . وهو من الحسين التي لم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته . وهو في بيت إيل . والشول : التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها وآتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية ، وأحدها شائلة . وقيل شولا هنا مصدر شالت الناقة مذنها : رفعت لأضراب ، فبى شائل ، وجمع هذه شول كراكم وركم . وحذف تون « لدن » لكثرة الاستعمال . والإتلاء : أن تصير الناقة متلية ، أى يتلوها ولدها بعد الوضع .



نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا . وَالشَّوْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَيَجُوزُ فِيهَا  
لِجُرْمِ كَقَوْلِكَ : مِّنْ لَّدُ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا ، وَكَقَوْلِكَ : مِّنْ لَّدُ  
الْحَاطِطِ إِلَى مَكَانِ كَذَا ، فَلَمَّا أَرَادَ الزَّمَانُ حَلَّ الشَّوْلَ عَلَى شَيْءٍ يَحْسُنُ أَنْ  
يَكُونَ زَمَانًا إِذَا عَمِلَ فِي الشَّوْلِ ، وَلَمْ يَحْسُنْ إِلَّا ذَا كَمَا لَمْ يَحْسُنْ ابْتِدَاءُ  
الْأَسْمَاءِ بَعْدَ إِنْ حَتَّى أَضْمَرْتَ مَا يَسْنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ .  
فكَذَلِكَ هَذَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مِّنْ لَّدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا قَالِي إِتْلَاهُهَا (١) .

وَقَدْ جَرَّهُ قَوْمٌ عَلَى سَمَةِ السَّكَلَامِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ (٢) حِينَ جَعَلُوهُ  
عَلَى الْحَيْنِ (٣) ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ حِينَ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُوَّةِ الْمَصَادِرِ  
لَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا (٤) .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَعْدَهُ الْفِعْلُ يُخْتَفِ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّكَ  
تَضْمِرُ بَعْدَ مَا أَضْمَرْتَ فِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَوَاضِعِ ، وَتُظْهِرُ مَا أَظْهَرُوا ،

---

(١) قَالَ السَّيْرَانِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : الْمَعْنَى أَنَّ « لَدَ » إِنَّمَا تَضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ  
زَمَانٍ مُتَّصِلٍ بِهِ أَوْ مَكَانٍ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهِ إِلَى ، كَقَوْلِكَ : جَلَسْتُ مِنْ لَدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ  
إِلَى وَقْتِ الْمَغْرِبِ ، فَلَمَّا كَانَ الشَّوْلُ جَمْعَ النَّاقَةِ الشَّائِلِ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ زَمَانًا ،  
فَأَضْمَرْتُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَقْدَرَ زَمَانًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مِّنْ لَّدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا . وَالْكَوْنُ  
مَصْدَرٌ ، وَالْمَصَادِرُ تَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْأَزْمَنَةِ ، كَقَوْلِكَ : حَبِثْتُكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِ ،  
وَخِلَافَةَ الْمُقَدَّرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، عَلَى مَعْنَى أَوْقَاتِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

قُلْتَ : وَفِي تَقْدِيرِ « أَنْ » بَعْدَ « لَدَ » بَحْثٌ طَوِيلٌ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ط ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَمْلِيْقٌ مِنَ الرِّوَاةِ : « أَيَّ جَعَلُوا الشَّوْلَ بِمَنْزِلَةِ  
الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : شَالَتْ شَوْلًا ، فَأَضَافُوا لَدَ إِلَى الشَّوْلِ وَجَعَلُوهُ بِمَعْنَى الْحَيْنِ ،  
كَأَنَّ قَوْلَ لَدِ مُقَدِّمَ الْحَاجِ ، فَقَدَّمَ مَصْدَرٌ » .

(٣) بَدَلَهُ فِي ط : « قَدْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَيْنِ » .

(٤) ط : « لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا » .

وتُجْرَى هذه الأشياء التي هي على ما يَسْتَخْفُونَ بمنزلة ما يَحْدَفُونَ من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أَجْرَوْا ، فليس كل حرفٍ يَحْدَفُ منه شيءٌ وَيُثَبَّتُ فيه ، نحو : يَكُ وَيَكُنْ ، ولم أَبْلِ وأَبَالِ ، [لم] يَحْمَلُهُمْ ذاك على أن يَفْعُلُوهُ بِمِثْلِهِ ، ولا يَحْمَلُهُمْ إِذَا (١) كانوا يُثَبِّتُونَ فيقولون : في مُرٍّ أَوْ مُرٍّ ، أن يقولوا : في خُذْ أَوْ خُذْ ، وفي كُلِّ أَوْ كُلِّ .

قف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر (٢) .

وأما قول الشاعر (٣) :

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَآ كَذَبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِيْجَالًا صَبِرَ (٤)

فهذا على إِمَّا ، وليس على إِنْ الجزاء ، كقولك (٥) : إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا .

١٣٥

(١) ط : « ولا يَحْمَلُهُمْ إِذ » .

(٢) ط : « ثم قس بعد » .

(٣) هو دريد بن الصمة كما في الخزانة ٤ : ٤٤٤ وكذا نسبة الشنمري .

وهو من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء .

(٤) كذا ورد في النسخ وكذا في الكامل ١٦٤ . ونبه البغدادى على أن

صوابه « فَا كَذَبَهَا » والخطاب للمؤنث . وقال : لم يتنبه له من شراح أبيات

سيبويه غير ابن السيرافي ، وأنشد البيتين قبله كذا :

أَسْرَكَ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ وَجْهًا عَلَيْكَ بِسِيَّهِ يَغْدُو وَيَسْرَى

وإِلَّا تَرِثُنِي أَهْلًا وَمَالًا يَضْرُكُ هَلَكَةً وَيَطُولُ عَمْرَى

يقول لما ذلته أو امرأته العاذلة : كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فِيمَا تَزْعُمِينَ مِنْ مَحَاوِلَةٍ

تُخَفِّيفُ مَا أَجِدُ مِنَ الْحُزَنِ عَلَيْهِ ، فَا كَذَبِي نَفْسُكَ فَإِمَّا أَنْ أَجْزَعَ عَلَيْهِ جُزْعًا

فَلِي الْعِذْرُ فِي ذَلِكَ ، وَإِمَّا أَنْ أَجَلَ الصَّبْرِ إِجْمَالًا فَأَمْدَحُ بِذَلِكَ . وإجمال الصبر :

أَنْ يَصْبِرَ الصَّبْرُ الْجَمِيلُ ، وَهُوَ الَّذِي لَا شَكْوَى فِيهِ إِلَى الْخَلْقِ .

والشاهد في البيت صرح به سيبويه وأخبر .

(٥) ط : « وليس على قولك » .

فهذا على « إِمَّا » محمولٌ . ألا ترى أَنَّكَ تُدْخِلُ الفاءَ ، ولو كانتْ على إنِ الجزءاءِ ، وقد استقبلتَ الكلامَ ، لاحتجتَ إلى الجوابِ (١) . فليس قوله : فَإِنْ جَزَعًا كقوله : إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا ، ولكنَّه على قوله تعالى : « فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (٢) .

ولو قلت : فَإِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالٌ صَبِرَ ، كانَ جائِزًا ، كَأَنَّكَ قلتَ : فَإِمَّا أَمْرِي جَزَعٌ وَإِمَّا إِجْمَالٌ صَبِرَ ، لِأَنَّكَ لو صَحَّحْتَهَا فقلتَ : إِمَّا (٣) جاز ذلك فيها . ولا يجوز طَرَحُ « ما » مِنْ إِمَّا إِلَّا فِي الشَّعْرِ . قال النَّمِرُ بنُ تَوَلِّبٍ :  
سَقَنَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا (٤)  
وإِمَّا يريدُ : وإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ . وَمِنْ أَجْازِ ذلكَ فِي الكلامِ دَخَلَ عَلَيْهِ

---

(١) أى لو جعلنا إِنْ هاهنا للجزء لاحتجنا إلى جواب ، لأن جواب « إِنْ » يكون فيها بعدها ، وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك أكرمك إِنْ جِئْتَنِي . فَإِنْ أَدَخَلْتَ عَلَيْهَا فاءً أو نوناً ، بطل أن يكون ما قبلها مغنياً ، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة عن السيراني .  
(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) أى لو قلناها على وجه الصحة كاملة ، ولم تقل « إِنْ » بطرح « ما » كما ورد في هذا الشعر .

(٤) الجزاءة ٤ : ٤٣٤ والخصائص ٢ : ٤٤١ قال ابن جني : « مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ . وخولف فيه » . يذكر وعلاً نعمته بأنه لا ينبجو من الختف . والرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة ذات الرعد . والصَيْفُ : المطر الذى يجيئ فى الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يقدم ماء الخريف ، فهو فى رى دائم .

والشاهد فيه حذف « إِمَّا » قبل « مِنْ صَيْفٍ » ، وحذف « ما » بعد « إِنْ » . أما حذف إِمَّا فى أول البيت فضرورة لدلالة إِمَّا الثمانية عليها لأن إِمَّا لا تقع إلا مكررة فى الكلام . وكذلك حذف « ما » قبل « أَنْ » ضرورة أيضاً .

أن يقول : مررتُ برجلٍ إنَّ صالحٍ وإنَّ طالحٍ ، يريدُ إمّا . وإنَّ أرادَ إنَّ الجزاءُ فهو جائزٌ ، لأنَّه يُضمرُ فيها الفعلُ (١) ، و « إمّا » يجرى (٢) ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأوّل ، ألا ترى أنَّكَ تقول : قد كان ذلك إمّا صلاحًا وإمّا فسادًا ، كأنَّكَ قلت : قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا . ولو قلت : قد كان ذلك إنَّ صلاحًا وإنَّ فسادًا كان النصبُ على كانٍ أُخرى ، ويجوز الرفعُ على ما ذكرنا .

١٣٦

ومما يَنْتصبُ على إضمارِ الفعلِ المُستعملِ إظهارُه ، قولك : هَلَّا خيرًا من ذلك ، وألَّا خيرًا من ذلك ، أو غيرَ ذلك . كأنَّكَ قلت : أَلَّا تفعلُ خيرًا من ذلك ، أو أَلَّا تفعلُ غيرَ ذلك ، وهَلَّا تأتي خيرًا من ذلك . وربما عَرَضَتْ هذا على نفسك فكنتَ فيه كالْمُخاطَبِ ، كقولك : هَلَّا أَفْعُلْ ، وأَلَّا أَفْعُلْ . وإن شئتَ رَفَعْتَهُ ؛ فقد سَمِعْنَا رَفَعَ بَعْضُهُ مِنَ الْعَرَبِ ، وَمِمَّنْ سَمِعَهُ مِنَ الْعَرَبِ . فجازَ إِضْمَارُ مَا يَرْفَعُ كَمَا جازَ إِضْمَارُ مَا يَنْصِبُ . ومن ذلك قولك : أَوْ فَرَقًا خَيْرًا (٣) مِنْ حُبٍّ ، أَى أَوْ أَفْرَقْتُكَ فَرَقًا

(١) بعده في ط : « الذي يصل بحرف » ، يعنى مررت وأشباهه .

(٢) ط : « وأما إمّا فيجرى » .

(٣) الفرق ، بالتحريك : الخوف . قال السيرافي : هذا كلامٌ تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلاً فاستجاده ، فقال الحجاج : أكلٌ هذا حبًّا ؟ أى فعلت كل هذا حبًّا لى ؟ قال الرجل محببًا له : أو فرقا خيرا من حب ؟ أى أو فعلت هذا فرقا فهو أنبل لك وأجل ؟

وقد ضبطت واو « أو » في طبعة بولاق فقط بإسكان الواو في هذا الموضع وما يتلوه ، والوجه فتحها كما في طبعة باريس ، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف ، أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف ، كما قيل في نحو قوله تعالى : « أو كلما همدوا عهدا » .

خيرًا من حُبِّ . وإنما حمله على الفعل لأنه سُئل عن فعله فأجابه على الفعل الذى هو عليه . ولو رَفَعَ جاز ، كأنه قال : أو أمرى فَرَّقَ خيرٌ من حُبِّ .

وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل [ هو ] إلى فعل آخر . فمن ثَمَّ نَصَبَ أو فَرَّقًا ؛ لأنه أَجَابَ على أَفَرَّقَكَ (١) وترك الحب .

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : أَلَا طَعَامٌ ولو تَمَرًا ، كأنك قلت : ولو كان تَمَرًا ، وأتيتى بدابة ولو حِمَارًا . وإن شئت قلت : أَلَا طَعَامٌ ولو تَمَرٌ ، كأنك قلت : ولو يكون عندنا تَمَرٌ ، ولو سقط إلينا تَمَرٌ .

وأحسن ما يُضْمَرُ منه (٢) أحسنه في الإظهار . ولو قلت : ولو حِمَارٌ ، فجزرت كان بمنزلة في إن . ومثله قول بعضهم إذا قلت : جئتكَ بدرهم : فهَلَّا دينارٌ . وهو (٣) بمنزلة إن في هذا الموضع يُبْنَى عليها الأفعال [ والرفع قبسح في : فهَلَّا دينارٌ ، وفي : ولو حِمَارٌ ؛ لأنك لو لم تحمله على إضمار يكون ففعلُ المخاطب أولى به . والرفع في هذا وفي : ولو حِمَارٌ ، بعيد ، كأنه يقول : ولو يكون مما يأتيني به حِمَارٌ .

ولو بمنزلة إن ، لا يكون بعدها إلا الأفعال ؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأسماء [ . فلو قلت : أَلَا ماءٌ ولو باردًا ،

(١) ط : « أفرق » . وفي اللسان : « وتقول فرقت منك ولا تفل فرقتك » ، لكن استعمال سيبويه لهذا المتعدى هنا وفيما قبله دليل على جوازه .

(٢) ط : « تضر فيه » .

(٣) هذا ما في ط . يعنى « هَلَّا » بمنزلة إن . وفي الأصل : « ولو » .

لم يحسن إلا النصب ، لأنَّ باردًا صفةٌ <sup>(١)</sup> . ولو قلت : ائتنى بباردٍ كان قبيحا ، [ ولو قلت : ائتنى بتمرٍ كان حسنا ] ، ألا ترى كيف قبح أن يضعَ <sup>(٢)</sup> الصفةَ موضعَ الاسم .

ومن ذلك قولُ العرب : اذفع الشرَّ ولو إصبعا ، كأنه قال : ولو دفعته إصبعا ، ولو كان إصبعا . ولا يحسن أن تحمله على ما يرفعُ [ لأنك إن لم تحمله على إضمارٍ يكون ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب ، فالرفعُ في هذا وفي ائتنى بدابةٍ ولو حمارٌ ، بعيدٌ ، كأنه يقول : ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ ، ولو يكون مما تدفع به إصبعا ] .

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفرٍ فتقول : خيرٌ مقدِّم . أو يقول الرجل : رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا ، فتقول : خيرا وما سرٌّ ، وخيرا لنا وشرًّا لعدونا <sup>(٣)</sup> . وإن شئت قلت : خيرٌ مقدِّم ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا .

أما النصبُ فكأنه بناه على [ قوله ] قدِّمتَ ، [ فقال : قدِّمتُ ] خيرٌ مقدِّم ، [ وإن لم يُسمعَ منه هذا اللفظُ ، فإنَّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدِّمتُ . وكذلك إن قيل : قدِّم فلانٌ ، وكذلك إذا قال : رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا ، فتقول : خيرا لنا وشرًّا لعدونا . فإذا نصبَ فعلى الفعل ] .  
وأما الرفعُ فعلى أنه مبتدأ أو مبنى على مبتدأ <sup>(٤)</sup> ولم يرد أن يحمله

١٣٧

(١) أى بمنزلة قولك ولو ماء باردًا .

(٢) ط : « تضع » .

(٣) ط : « خيرا لنا وشرًّا لعدونا وخيرا وما سر » .

(٤) ط : « فعلى أنه جعل ذلك أمرا ثابتا » .

على الفعل ، ولكنه قال (١) : هذا خيرٌ مقدّم ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا ، وهذا خيرٌ وما سرّ . ومن ثمّ قالوا : مصاحبٌ معانٍ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحبٌ ، وأنت مبرورٌ .

فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ (٢) ، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم (٣) .

وأما قولهم : راشداً مهدياً ، فإنهم أضمرُوا اذْهَبْ راشداً مهدياً . وإن شئتَ رفعتَ كما رفعتَ مصاحبٌ معانٍ ، ولكنه كثرَ النصبُ في كلامهم ، لأنَّ راشداً مهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه لَفَظَ بِرَشِدَتٍ وَهُدَيْتَ . وسترى بيان ذلك إن شاء الله . ومثله : هينئنا مريئنا .

وإن شئتَ نصبتَ فقلت : مبروراً ، مأجوراً ، ومصاحباً معاناً . حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما ، كأنه قال : رجعتَ مبروراً ، واذْهَبْ مصاحباً .

ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قول العرب : حَدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا ، فنقول : صادقاً [ والله ] . أو أنشدك شعراً (٤) فنقول : صادقاً والله ، أى قاله صادقاً . لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا .

(١) بدل هذه الكلمة في ط : « وجعله مبتدأ أو مبنياً على مبتدأ » .

(٢) السرايى : « يعنى أنك إذا رفعت فالذى أضمرت مبتدأ ، والذي ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر . وإذا نصبت فالذى أضمرت فعل ، والفعل غير الاسم ؛ لأن تقدير مصاحباً معاناً : اذهب مصاحباً معاناً » .

(٣) ط : « والذي أظهرته الاسم » .

(٤) هذا ماى ط . وفى الأصل : « تقول أنشدك شعراً » .

ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقعَ أمراً أو تعرضَ له فتقول :  
« متعرّضاً لعنٍ لم يعنه <sup>(١)</sup> » ، أى دنا من هذا الأمر متعرّضاً لعنٍ لم يعنه .  
وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال .

ومثله : [ « بَيْعَ الْمَلَطَى لَا عَهْدَ وَلَا عَقْدَ <sup>(٢)</sup> » ، وذلك إن كنت في حال  
مساومةٍ وحالٍ بيسرٍ ، فتدعُ أبايعُك استغناءً لما فيه من الحال ، ومثله ] :  
\* مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبِ <sup>(٣)</sup> \*

كأنه قال : واعدتني مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ ، ولكنه ترك « واعدتني »  
استغناءً بما هو فيه من ذكر الخلف ، وآكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما  
قبل ذلك .

(١) العن : الأمر . وكذا النص عند الميداني ٢ : ٣٢٠ . وفي اللسان :  
« وفي المثل : مُعْرِضٌ لِعَنِ لَمْ يَعْنِهِ » . قال الميداني : « يضرب للمعترض فيما ليس  
من شأنه » .

(٢) الملطى : البيع بغير رجوع . والمعروف في روايته : « لَا عَهْدَةَ »  
كما في اللسان ( ملط ، عهد ) وأمثال الميداني ٢ : ٢٨٣ . والعهدة :  
التبعة في العيب . ويروى أيضاً « الْمَكْسَى » بمعنى الملطى .

(٣) ابن يعيش ١ : ١١٣ والحزاة عرضاً في ١ : ٢٧ ومعجم البلدان ( يترب )  
وأمثال الميداني ٢ : ٣١١ واللسان ( ترِب ) ونسب فيها جميعاً إلى الأشجعي ،  
وهو ابن عبيد الأشجعي كما في الحزاة . وقد نص البغدادى وياقوت على أنهم  
أجمعوا على روايته : « يترِب » بالناء المثناة وفتح الزاء ، وهو موضع قريب من  
اليمامة . وصدره :

\* وَعَدْتَ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَةً \*

وعرقوب هذا رجل من المالمق يضرب به المثل في خلف الوعد ، وله قصة  
مشهورة . وقد وردت الرواية هنا « يترِب » ، وهو اسم للعدينة على ساكنها  
أفضل الصلاة والتسليم .



ومن العرب من يقول : مُتَعَرِّضٌ ، ومنهم من يقول : صادقٌ والله .  
وكلٌّ عربيٌّ .

ومثله : « غَضِبَ الخليلُ على اللّجَمِ » ، كأنّه قال : غَضِبْتَ ، أو رآه  
غَضْبَانًا فقال : غَضِبَ الخليلُ ، فكأنّه بمنزلة قوله : غَضِبْتَ غَضِبَ الخليلُ  
على اللّجَمِ . ومن العرب من يرفع فيقول : غَضِبُ الخليلُ على اللّجَمِ ، فرفعه  
كما رفع بعضهم : « الطّباءُ على البَقَرِ <sup>(١)</sup> » .

ومثله أن تسمعَ الرجلَ ذكرَ رجلا فتقول : أَهْلَ ذاكَ وأهله ، أى ذكرتَ  
أهله ، لأنك في ذكره ، تحمله <sup>(٢)</sup> على المعنى . وإن شاء رَفَعَ على هو . ونصبه  
وتفسيره تفسيرٌ خَيْرٌ مَقْدِمٌ .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه  
وسأمثله لك مظهرًا لتعلم ما أرادوا ، إن شاء الله تعالى .

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

وذلك قولك إذا كنتَ تَحْذَرُ : إِيَّاكَ . كأنك قلت : إِيَّاكَ نَحْ ، وإِيَّاكَ  
بَاعِدْ ، وإِيَّاكَ اتَّقِ ، وما أشبه ذا . ومن ذلك [ أن تقول ] : نَفْسُكَ يَا فُلَانُ ،  
أى اتَّقِ نَفْسُكَ ، إلّا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت ، ولكن ذكرته  
لأمثل لك ما لا يَظْهَرُ إضماره .

ومن ذلك أيضًا قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّايَ وَالشَّرَّ ، كأنّه قال :

(١) انظر ما سبق في ص ٢٥٦ .

(٢) ط : « حمله » .

إِيَّاكَ فَاتَّقِبَنَّ وَالْأَسَدَ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّايَ لِاتَّقِبَنَّ وَالشَّرَّ . فَإِيَّاكَ مُتَّقٍ  
وَالْأَسَدُ وَالشَّرُّ مُتَّقِيَانِ ، [ فكلالهما مفعولٌ ومفعولٌ منه ] .

ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ . ومثله : إِيَّاكَ ، وَإِيَّاهُ ، وَإِيَّايَ ،  
وإِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ بَاعِدْ ، وَإِيَّاهُ ، أَوْ نَحْ .

وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَّاكَ ، فيقول : إِيَّايَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّايَ  
أَحْضَرُ وَأَخْذَرُ .

وحذفوا الفعل من إِيَّاكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ في الكلام ، فصار بدلاً  
من الفعل ، وحذفوا كحذفهم : « حينئذِ الآن <sup>(١)</sup> » ، فكأَنَّهُ قَالَ : احْذِرِ  
الْأَسَدَ <sup>(٢)</sup> ، ولكن لا بد من الواو لأنَّه اسمٌ مضمومٌ إلى آخر .

ومن ذلك : رَأْسَهُ وَالْحَائِطَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَّ أَوْ دَعَّ رَأْسَهُ وَالْحَائِطَ <sup>(٣)</sup> ،  
فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَانْتَصَبَا جَمِيعًا .

ومن ذلك قولهم : شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَيْكَ شَأْنُكَ مَعَ الْحَجِّ .  
ومن ذلك : امْرَأٌ وَنَفْسُهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَعَّ امْرَأً مَعَ نَفْسِهِ ، فَصَارَتِ الْوَائِ  
فِي مَعْنَى مَعَ كَمَا صَارَتْ فِي مَعْنَى مَعَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا صَنَعْتَ وَأَخَاكَ . وَإِنْ شِئْتَ

---

(١) السبْرَانِي : قولهم حينئذِ الآن ، كلام جري للعرب محذوفاً من حينئذِ  
ومن الآن . ومعنى ذلك أن ذا كراً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى مثله في الحال ،  
فقال له المخاطب : حينئذِ ، الآن . معناه كان هذا الذي ذكرت حينئذِ في الوقت  
الذي ذكرت ، واسمع الآن غير ذلك ، أو نحوه من التقدير . ولا يستعملون  
الفعل الذي حذف ، وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لإِيَّاكَ .

(٢) أى في قولهم : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(٣) ط : « مَعَ الْحَائِطِ » .

لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربيٌ جيّد ، كأنّه قال : عليك رأسك وعليك الحائط ، وكأنّه قال : دَعِ امرأ ودع نفسك ، فليس يَنْقُضُ هذا ما أردتَ في معنى معَ من الحديث .

ومثل ذلك : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، كأنّه قال : بادِرْ أَهْلَكَ قبل الليل ، [ وإِنَّمَا المعنى أن يحذّره أن يدركه الليل . والليلُ محذّرٌ منه ، كما كان الأسدُ محتفظاً منه .

ومن ذلك [ قولهم : « مازِ رأسك والسيف » ، كما تقول : رأسك والحائط وهو يحذّره <sup>(١)</sup> ، كأنّه قال : اتقِ رأسك والحائط .

وإِنَّمَا حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنَوْا <sup>(٢)</sup> لكثرتها في كلامهم ، واستغنوا بما يَزَوِّن من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل : إِيَّاكَ ولم يكن مثل : إِيَّاكَ لو أفردته ، لأنه لم يَكُنْ في كلامهم كثرة إِيَّاكَ ، فشَبَّهتْ بِإِيَّاكَ حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام .

١٣٩

فلو قلت : نفسك ، أو رأسك ، أو الجدار ، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك : اتقِ رأسك ، واحفظ نفسك ، واتقِ الجدار . فلَمَّا ثَنَيْتَ صار بمنزلة إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل ، كما كانت المصادر كذلك ، نحو : الحذَرُ الحذَرُ .

ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحذَرُ الحذَرُ ، والنَّجَاءُ النَّجَاءُ ، وضرباً ضرباً . فَإِنَّمَا انتصب [ هذا ] على الزِّمِ الحذَرُ ، وعليك النجاء ،

(١) ط : « يحذره » .

(٢) ينى ذكروا بعدها شيئاً ثانياً .

ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل . ودخول الزم وعليك على  
افعل محال .

ومن ثم قالوا ، وهو عمرو بن معد يكرب<sup>(١)</sup> :  
أريدُ حِباءً ويريدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ من خَلِيلِكَ من مُرادٍ<sup>(٢)</sup>  
وقال السكيت :

نماءً جذاماً غيرَ موتٍ ولا قَتْلٍ ولكن فِراقاً للدَّعائم والأصل<sup>(٣)</sup>

(١) ط : « ومن ثم قال عمرو بن معد يكرب » .

(٢) الكامل ٥٥٠ والمقد ١ : ١٢١ و ٢ : ١٥٢ والأغانى ١٤ : ٣٢ .

يقوله لأبي المرادى ، كما فى الأغانى . وهو الوجه لأن قبله فى القصيدة :

تمناني ليلقاني أبى وددت وأينا منى ودادى

أو لقيس بن مكشوح المرادى كما فى الكامل والشتنمرى . والحباء :  
ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، والحباء أيضاً : النصرة والاختصاص  
بالتكريم . عذيرك ، أى هات عذرك ، ومذهب سيئويه أن العذير مصدر ، وهو  
الوجه ؛ لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل . وجعل غيره للعذير بمعنى العائر .  
ويروى : « أريد حياته » كما نص الشنمرى .

والشاهد نصب « عذيرك » على تقدير فعل ووضع موضع . فهو مصدر نائب  
عن فعله .

(٣) ابن عيش ٤ : ٥١ والإنصاف ٣٠٩ واللسان ( نعا ) . ينكر على جذام  
انتسابها إلى عدى بن عمرو بن سبأ ، ومؤاخذتها للخم بن عدى بن عمرو .  
والسكيت من أسد بن خزيمه ، وكان متعصباً لمضر هجاء لليمن . وأصل جذام  
من أسد بن خزيمه لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم ، فقال السكيت : انع جذاماً غير  
ميتين ولا مقتولين ، ولعن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر ، ومتنسبين  
إلى غيرهم من اليمن .

والشاهد فيه « نماء » ووضعها موضع الفعل ، ومعناه انع جذاماً .

وقال ذو الإصْبَعِ [ العَدَوَانِي ] :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>

فلم يَجْزِ إظهارُ الفعلِ وَقَبْحَ ، كما كان ذلك مُحالاً<sup>(٢)</sup> .

١٤٠

هذا باب ما يكونُ مَعطوفاً في هذا الباب على الفاعلِ المضمَرِ

في النِّيَّةِ ويكونُ مَعطوفاً على المفعولِ ، وما يكونُ صفةً

المرفوعِ المضمَرِ في النِّيَّةِ ويكونُ على المفعولِ

وذلك قولك : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وإِيَّاكَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ .

فإن عَنيتِ الْفَاعِلَ المضمَرَ في النِّيَّةِ قلت : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، كَأَنَّكَ قلت :

إِيَّاكَ نَحْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وحملته على الاسمِ المضمَرَ في نَحْ . فَإِنْ قلتَ : إِيَّاكَ

نَفْسُكَ تريدُ الاسمَ المضمَرَ الْفَاعِلَ فهو قَبِيحٌ ، وهو على قُبْحِهِ رَفَعٌ ،

[ و ] يَدُلُّكَ على قُبْحِهِ أَنَّكَ لو قلتَ : اذْهَبْ نَفْسُكَ ، كان قَبِيحاً حَتَّى تقول :

(١) المبنى ٤ : ٣٦٤ والخزانة ٢ : ٤٠٨ عرضا واللسان ( حيا ) والحيوان

٤ : ٢٣٣ من آيات في الأصمعيات ٧٢ . وقد سبقت قطعة من البيت في ص ٢٤٦ .

ذكر تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان ، وتشتتهم في البلاد مع

كثرتهم وعزتهم ، وبعد أن كانوا يُنْحَشُونَ ويُهَابُونَ كما تُحْذَرُ الحية المنكرة .

يقال فلان حية الوادي ، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته .

والشاهد فيه كالشاهد في بيت عمرو بن معد يكرب السابق .

(٢) بعده في الأصل : « يريد إدخال الزم وعليك على الفعل ،

أنه محال » .

أَنْتَ نَفْسُكَ . فمن ثَمَّ كَانَ نَصَبًا <sup>(١)</sup> ، لَأَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَ بِنَفْسِكَ الْمَضْرَ  
الْمَنْصُوبَ بغير أَنْتَ جاز ، تقول : رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ وَلَا تقول : انْطَلَقْتَ نَفْسَكَ .  
وإذا عَطَفْتَ قلت : إِيَّاكَ وَزَيْدًا وَالْأَسَدَ ، وكذلك : رَأْسَكَ وَرِجْلَيْكَ  
وَالضَّرْبَ . وَإِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ يَتَّقِيَهُمَا جَمِيعًا وَالضَّرْبَ .

وإن حَمَلْتَ الثَّانِيَّ عَلَى الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ الْمَضْرُ فَهُوَ قَبِيحٌ ، لَأَنَّكَ لَوْ قلت :  
اذهبْ وَزَيْدٌ كَانَ قَبِيحًا ، حَتَّى تقول : اذهبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ . فَإِنْ قلت :  
إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ ، وَإِنْ شِئْتَ  
عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمَضْرُ ؛ لَأَنَّكَ لَوْ قلت : رَأَيْتُكَ قلتَ ذَاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ جاز ،  
فَإِنْ قلت : رَأَيْتُكَ قلتَ ذَاكَ وَزَيْدًا فَالْنَّصَبُ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ يُعْطَفُ  
عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمَضْرُ ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمَضْرُ إِلَّا فِي الشَّعَرِ ،  
وَذَلِكَ قَبِيحٌ .

أَنشَدَنَا يُونُسُ الْجَرِيرُ :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ <sup>(٢)</sup>

(١) ط : « كَانَ النَّصَبُ أَحْسَنَ » . السِّيرَافِيُّ : إِنَّمَا لَمْ يَحْسُنْ فِي الْمَرْفُوعِ  
إِلَّا بِتَقْدِمْ تَوْكِيدِ قَبْلِ النَّفْسِ . لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ يَكُونُ فِي النِّتَةِ بغيرِ عِلَامَةٍ ،  
وَالْمَنْصُوبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعِلَامَةٍ . وَقَدْ يَقَعُ فِي الْمَرْفُوعِ الْمَلْبَسُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ،  
كَأِذَا قلتَ : هُنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسَهَا ، وَجَعَلْتَ النَّفْسَ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ فِي « خَرَجَتْ »  
فَإِنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْفِعْلَ لِلنَّفْسِ . فَإِذَا قلتَ : خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا عِلْمٌ أَنَّهَا تَوْكِيدٌ .  
وَالْعُطْفُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ .

(٢) قَصِيدَةُ الْبَيْتِ فِي دِيْوَانِهِ ١٢٧ وَالنَّقَائِضُ ٧٩٨ وَلَيْسَ مِنْ بَيْنِهَا هَذَا الْبَيْتُ .  
وَبَدَلَهُ فِيهِمَا وَفِي الْأَغَانِي ١٩ : ٢١ ، ٥٢ وَالْحِصَائِصُ ٢ : ٤٣٤ :

نَفَاكَ الْأَغْرَابُ ابْنَ عَبْدِ الْغَزِيرِ وَحَقَّقْتَ تَنْفَسِي مِنَ الْمَسْجِدِ  
وَيَعْنِي بَعِيدَ الْمَسِيحِ الْأَخْطَلِ . يَخَاطَبُ الْفَرَزْدَقَ لِمِثْلِهِ مَعَ الْأَخْطَلِ .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ عُطْفُ « عَبْدِ الْمَسِيحِ » عَلَى « إِيَّاكَ » .

أَنشَدَنَاهُ مَنْصُوبًا ، [ وزعم أَن العرب كَذَا تُنْشِدُهُ ] .

واعلم أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : إِيَّاكَ زَيْدًا ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ :  
رَأْسَكَ الْجِدَارَ ، حَتَّى تَقُولَ : مِنَ الْجِدَارِ أَوْ الْجِدَارِ . وَكَذَلِكَ أَنَّ تَفْعَلَ ،  
إِذَا أَرَدْتَ إِيَّاكَ وَالفعل . فَإِذَا قُلْتَ : إِيَّاكَ أَنَّ تَفْعَلَ ، تَرِيدُ إِيَّاكَ أَعْطُ خَفَافَةً  
١٤١ أَنَّ تَفْعَلَ ، أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ تَفْعَلَ جَازٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنَّ تَضُمَّهُ إِلَى الْاسْمِ  
الْأَوَّلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِيَّاكَ نَحْ لِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا .

وَلَوْ قُلْتَ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، تَرِيدُ مِنَ الْأَسَدِ ، لَمْ يَجْزِ كَمَا جَازَ فِي أَنَّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ  
زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ [ فِي شِعْرٍ ] :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاهُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ <sup>(١)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ بَعْدَ إِيَّاكَ فَعَلًا آخَرَ ، فَقَالَ : اتَّقِ الْمِرَاءَ .  
وَقَالَ الْخَلِيلُ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لَمْ أُعْنِفْهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ  
الْكَافَ مَجْرُورَةٌ .

وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ  
السِّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ <sup>(٢)</sup> .

(١) الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ ، يَقُولُهُ لِابْنِهِ الْقَاسِمِ ، كَافِي الْخَزَانَةِ  
٤٦٥ : ١ . وَأَوْرَدَهُ الْعَيْنِيُّ ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَكَذَا ابْنُ يَعِيشَ ٢ : ٢٥٠ .  
الْمِرَاءُ : الْمَجَادَلَةُ ، وَالتَّخَالُفُ فِي الْكَلَامِ وَالْمَلَاجَةِ فِيهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « الْمِرَاءِ » بَعْدَ « إِيَّاكَ » مَعَ حَذْفِ حُرُوفِ الْعَطْفِ ضَرُورَةٌ .  
لَكِنْ قَالَ الْمَازَنِيُّ : « لَمَّا كُرِّرَ إِيَّاكَ مَرَّتَيْنِ كَانَ أَحَدُهُمَا عَوْضًا مِنَ الْوَاوِ » .

(٢) انْظُرْ بِمَحْنٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي اللِّسَانِ (أَيَا ٣٢٤) وَالْأَثْمُونِيُّ ٣ : ١٩٢ .  
وَقَالَ الصَّبَّانُ : « وَيُرْوَى بِسَيْنٍ مَهْمَلَةً آخَرَهُ مَشْنَاءُ فَوْقِيَّةً ، جَمْعُ سُوءَةٍ » .  
وَالشَّوَابُ : جَمْعُ شَابَةٍ .

هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل

وذلك قولك : « هذا ولا زعماتك » . أى : ولا أتوهم زعماتك .  
ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة ، وذَكَرَ الدِّيارَ والمَنَازِلَ :

دِيَارٌ مَيَّةٌ إِذْ مَيُّ مُسَاعِفَةٌ      وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ <sup>(١)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ : أَذْ كُرُّ دِيَارٍ مَيَّةٌ . ولكنّه لا يَذْكَرُ أَذْ كُرُّ لكَثْرَةِ ذَلِكَ  
فِي كَلَامِهِمْ ، وَاسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَلَمَّا كَانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الدِّيارِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَمْ <sup>(٢)</sup>  
يَذْكَرْ : وَلَا أَتَوْهُمْ زَعْمَاتِكَ لكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَلَا اسْتِدْلَالَهُ بِمَا يَرَى مِنْ  
حَالِهِ أَنَّهُ يَنْتَهَاهُ عَنْ زَعْمِهِ .

١٤٢

ومن ذلك قول العرب : « كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا <sup>(٣)</sup> » ، فذَا مَثَلٌ قَدْ كَثُرَ

(١) ديوان ذي الرمة ٣ والخزانة ١ : ٣٧٨ والكامل ٤٥٢ . مساعفة :  
موانية . ويروى : « تساعفنا » . ورخم مية فقال « مى » في غير النداء ضرورة .  
وقيل كانت تسمى ميثا ومية .

والشاهد فيه نصب : « ديار » بفعل مقدر تقديره : أَذْ كُرُّ دِيَارٍ مَيَّةٌ وَأَعْنِيهَا ،  
وَلَا يَذْكَرُ هَذَا الْفِعْلَ لكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ .

(٢) بين هذه السكلمة وتاليها في ط : « يستعمل إظهاره :

لقد خط روى ولا زعماته لمية خطا لم تبين مفاصله  
أضمر : ولا أزعم زعماته ولا أتوهم . هذا في قولك ولا زعماتك ولم .  
وهذا الكلام ساقط من الأجل ومن السيراني والشتنرى ، ولا يبدو أن يكون  
مقحيا على الكتاب .

وهذا البيت لذى الرمة في ديوانه ٤٧٦ . وبذا نسبه ابن يعيش ٢ : ٢٧ . وروايته  
فيهما : « لمبة خطا » .

(٣) أمثال المداني ٢ : ١٥١ حيث ذكر قصة المثل .



في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطى كليهما وتمراً .

ومن ذلك قولهم : « كل شيء ولا هذا » و « كل شيء ولا شتية حر » ، أى امت كل شيء ولا تركب شتية حر ، فحذف لكثرة استعماله إياه ، فأجرى مجرى : ولا زعمائك . ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمراً » ، كأنه قال : كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا . و « كل شيء ولا شتية حر » . كأنه قال : كل شيء أمم ولا شتية حر ، وترك ذكر الفعل بعد لا لما ذكرت لك ، ولأنه يستدل بقوله : كل شيء ، أنه ينهائ .

ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديار فلاة <sup>(١)</sup> .

وقال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

اعتاد قلبك من سلى عوائده . وهاج أهواءك المكنونة الطلل <sup>(٣)</sup>  
ربع قواء أذاع للمعصرات به . وكل حيران سار ماؤه خضل <sup>(٤)</sup>

(١) ط : « كأنه قال : تلك ديار مية » .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، كما في شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٨٣٤ . وانظر حواشى الخصائص ١ : ٢٩٦ و ٣ : ٢٢٦ ، وليس فى ديوانه . والبيتان فى شواهد المغنى للسيوطى ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) عوائده : ما يعتاده من ذكريات . والمكنونة : الحفية المستورة .

(٤) الربع : المنزل : والقواء : القفر . أذاع المعصرات به : أذهبه وطمست معالمه ، كما فى اللسان ( ذيع ) عند إنشاد صدر هذا البيت . والمعصرات : السحاب ذوات المطر . والحيران غنى به سحاباً ترد بمطره عليه ولازمه ، فهو كالخيران . والسارى : الذى يسير ليلاً . والخضل : الرطب ، غنى غزارة الماء .

وشاهده رفع « ربع » على تقدير مبتدأ قبله . قال السيرافى : ويجوز أن يكون « ربع قواء » بدلاً من الطلل ، كأنه قال : وهاج أهواءك ربع قواء .

كَأَنَّهُ قَالَ : وَذَاكَ رَبْعٌ ، أَوْ هُوَ رَبْعٌ ، [ رَفَعَهُ عَلَى ذَا وَمَا أَشْبَهَهُ ، سَمِعْنَاهُ  
مَنْ يَرَوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ ] .

ومثله [ لعمر بن أبي ربيعة ] :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَمَمَ الدَّارِ وَالْطَّلَا  
كَأَعْرِفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخِلَلَا <sup>(١)</sup>  
دَارُ لَمْرُوءَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ  
بِالْكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهُو وَالْفَزَلَا <sup>(٢)</sup>

فَإِذَا رَفَعْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ ، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ  
غَيْرُ مَا أَظْهَرْتَ <sup>(٣)</sup> .

١٤٣

وَمَا يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ : « أَنْتَهُوَا  
خَيْرًا لَكُمْ » <sup>(٤)</sup> ، و « وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ » ، وَحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ ، إِذَا كُنْتَ  
تَأْمُرُ . وَفِي ذَلِكَ قَوْلُ [ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ ] ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٨٩ ولم ينسبه الشنتمري . وأنشد البيت الثاني  
فِي اللِّسَانِ ( كَنَس ) بِدُونِ نَسْبَةٍ . شَبِهَ رَسُومَ الدَّارِ فِي اخْتِلَافِهَا أَوْ حَسْنِهَا فِي عَيْنِهِ  
بِخِلَلِ جَفُونِ السِّبُوفِ الَّتِي صَنَعَهَا الصَّيْقِلُ . وَالْخِلَلُ : جَمْعُ خَلَّةٍ بِالْكَسْرِ ، وَهِيَ  
بَطَانَةٌ يَغْشَى بِهَا تَنْقِشُ بِالذَّهَبِ . وَالصَّيْقِلُ : شَجَاذُ السِّبُوفِ وَجَلَاؤُهَا .

(٢) مَرْوَةٌ : اسْمُ صَاحِبَتِهِ . وَالْكَانِسِيَّةُ : مَوْضِعٌ . نَزَعَى اللَّهُو وَالْفَزَلُ :  
نَلَزَمَهُمَا وَنَحَافَظَ عَلَيْهِمَا .

وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ . قَالَ السِّيرَافِيُّ : كَأَنَّهُ قَالَ : تِلْكَ دَارُ لَمْرُوءٍ . وَهُوَ يَقْوَى  
التَّفْسِيرُ فِي رُبْعٍ قَوَاءً ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْبَدَلَ .

(٣) انْظُرْ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَتَفْسِيرَهَا فِي ص ٢٧١ س ٤ — • .

(٤) الْآيَةُ ١٧١ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرِّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا<sup>(١)</sup>

ولمّا نصبتَ خيراً لك وأوسعَ لك ، لأنّك حين قلت : « أنته » فأنت تريد أن تُخرجَه من أمرٍ وتُدخلَه في آخر .

وقال الخليل : كأنّك تحمله على ذلك المعنى ، كأنّك قلت : أنته وادخل فيما هو خيرٌ لك ، فنصبتَه لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له : أنته ، أنّك تحمله على أمرٍ آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : أنته ، فصار بدلاً

(١) ديوان همر ٣٤١ برواية :

وواعديه سدرتي مالك أَوْ ذا الذي بينهما أسهلاً

والخزاة ١ : ٢٨٠ وابن الشجري ١ : ٣٤٤ . يحكى همر أن صاحبه قالت لأمّتها : واعدية الليلة أن يقصد السرحتين أَوْ الربى التي بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى أحدهما قال : ليتنس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده في الأغاني ٨ : ١٤٤ هكذا :

سَلَسَى عِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرِّبَا بَيْنَهُمَا مَزَلَا  
إِنْ جَاءَ فُلَيَاتٌ عَلَى بَغْلَةٍ إِنْى أَخَافُ الْمَهْرَ أَنْ يَهْلَا

والمواعدة : مفاعلة من الوعد . وسرحتي مالك منصوب على الظرفية ، أى مكان سرحتي مالك ، وهما شجرتان لمالك لا اسم مكان . والسرحة : واحدة السرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له . والربا : جمع ربوة بتثنية الراء ، وهو المكان المرتفع .

والشاهد فيه نصب « أسهل » بإضمار فعل دل عليه ما قبله تقديره : ليأت أسهل الأمرين عليه .

من قوله : ائت خيراً [ لك ] ، وادْخُل فيما هو خيرُك <sup>(١)</sup> .

ونظير ذلك من الكلام قوله : ائت يا فلانُ أمراً قاصداً . فإِنَّمَا قُلْتَ <sup>(٢)</sup> :  
ائت وأتِ أمراً قاصداً ، إلاَّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل ، فإِنَّمَا ذَكَرْتُ  
لك ذا لأمثل لك الأول به ، لأنَّه قد كَثُرَ في كلامهم حتَّى صار بمنزلة المثل ،  
فَحَذَفَ كَحَذَفِهِمْ : ما رَأَيْتُ كالْيَوْمِ رَجُلًا .

ومثل ذلك قول القطامي :

فَكَرَّرْتُ تَبَتُّغِيهِ فَوَاقَفْتُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا <sup>(٣)</sup>

(١) قال السيرافي ما ملخصه : للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة  
ثلاثة أقاويل : قولاً سيويوه والخليل اللذان ذكرهما . وقال الكسائي : معناه  
اتموا يكن الإتهاء خيراً لكم . وأنكره الفراء وقال قولاً قريباً منه فقال  
في قوله تعالى : فَآمَنُوا خيراً لكم : إن خيراً متصل بالأمْر ، واستدل على ذلك  
بأننا نقول : اتق الله هو خير لك ، فإذا حذفنا « هو » وصل الفعل إليه نصبه .  
والملاحظ أن قول سيويوه وقول الخليل متقاربان .

(٢) ط : « إِنَّمَا أَرَدْتُ » .

(٣) الخصائص ٢ : ٤٢٦ وديوان القطامي ٤٥ . وروايته في الديوان ، وهي  
الرواية التي ذكرها أبوزيد في النوادر ٢٠٤ وقال : إنها التي لا اختلاف بين  
الرواة فيها :

فَكَرَّرْتُ عِنْدَ فَيْقَهَا إِلَيْهِ فَأَلَفْتُ عِنْدَ مَرْبُضِهِ السَّبَاعَا  
قال الشنتمري : وغيره يرويه :

فَكَرَّرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ تَبَتُّغِيهِ فَأَلَفْتُ فَوْقَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعَا  
وذكر أبوزيد أن الرواية التي رواها سيويوه من تغيير النحاة .

وصف بقرة ثَقُدت ولدها فجعلت تطلبه فوافقت السباع عليه وقبله :  
على وحشيَّةٍ خَذَلَتْ خُلُوجَ وَكَانَ لَهَا طَلًا طِفْلٌ فُضَا  
كرت : رجعت . تبتيه : تطلبه وتلمسه . ومصرعه : موضع هلاكه .

ومثله قوله ، [ وهو ابن الرقيات ] :

لن تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبًا<sup>(١)</sup>  
وإِنَّمَا نَصَبَ هَذَا لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ وَافَقْتُهُ [ وَ ] قَالَ : لَنْ تَرَاهَا ، قَدْ عَلِمَ أَنَّ  
الطِّيبَ وَالسَّبَاعَ قَدْ دَخَلَا فِي الرُّؤْيَةِ وَالْمُوَافَقَةِ ، وَأَنَّهُمَا قَدْ اشْتَمَلَا عَلَى مَا بَعْدَهُمَا  
فِي الْمَعْنَى .

ومثل ذلك قول ابن قميئة :

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخَوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا<sup>(٢)</sup>

== والشاهد فيه نصب «السباع» على إضمار «وافقت» لما جرى ذكرها في أول البيت .  
وقد خطئوا سيويوه في هذا لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام ، كقولك وافقت  
زيدا وعنده عمرو وبشرأ ، تريد ووافقت بشرأ ، لأن المعنى قد تم عند قوله  
«وعنده عمرو» . ولو قلت : وافقت زيدا وعنده عمرا لم يحجز عند غير سيويوه  
في شعر ولا غيره ، لنقصان الكلام ، لأن «عنده» لم تتم بمبتدئها . واعتذر لسيويوه  
بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام جاز  
مع النقصان في الشعر ضرورة .

(١) ملحقات ديوان ابن قيس الرقيات ١٧٦ عن سيويوه . وهو في ابن يمش  
١ : ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٢٩ بدون نسبة . والمفارق : جمع مفريق ، وهو  
حيث ينفرق الشعر . والمعنى إلا ورأيت لها طيبا . وهذا هو الشاهد أن تنصب  
«طيبا» بفعل دل عليه ما قبله .

(٢) ديوان عمرو بن قبيصة ٦٢ وابن يمش ١ : ١٢٦ والحزانة ٢ : ٢٤٨  
عرضا والخصائص ٢ : ٤٢٧ . وقبله :

قَدْ سَأَلْتَنِي بَنْتَ عَمْرُو عَنْ أَرْضِ الَّتِي تُسَكِّرُ أَعْلَامَهَا

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمَا اسْتَعْبَرْتُ لَلَّهِ دَرِ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا

وقد سبق البيت الأخير في ص ١٧٨ . والشاهد في البيت كما في الذي قبله ،  
أى تذكرت أخوالها وأعمامها .

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكير .

ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغَنَّى الحمامُ الورقُ هَيَّجَنِي      ولو تَغَرَّبْتُ عنها أُمُّ عَمَّارٍ (١)  
قال الخليل رحمه الله : لما قال هَيَّجَنِي عُرف أَنَّهُ قد كان نَمًّا تَذَكَّرُ  
لتذكُّرِ الحمامِ وَهَيَّجَنِي ، فَأَلْقَى ذلك الذي قد عُرف منه على أُمِّ عَمَّارٍ ،  
كَأَنَّهُ قال : هَيَّجَنِي فَذَكَرَنِي أُمُّ عَمَّارٍ .

ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله ، وهو قول أبي عمرو :  
أَلَا رَجُلٌ (٢) إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، لَأَنَّهُ جِئَ قال : أَلَا رَجُلٌ ، فَهُوَ مُتَمَنٍّ شَيْئًا  
يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ ، فَكَأَنَّهُ قال : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، أَوْ وَفَّقْ لِي زَيْدًا  
أَوْ عَمْرًا .

وإن شاء أظْهَرَهُ فِيهِ وفي جميع هذا الذي مُثِّلَ بِهِ ، وإن شاء اكْتَفَى فلم  
يذكر الغمل ؛ لَأَنَّهُ قد عُرف أَنَّهُ مُتَمَنٍّ سَائِلٍ شَيْئًا وَطَالِبُهُ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [ وهو عبد بنى عبس ] :

١٤٥

(١) لم ينسبه الشنتمري أيضاً ، وكذا لم ينسبه ابن جني في الخصائص ٢: ٤٢٤  
وهو للناطقة الذياني من قصيدة عدها القرشي في جهرة أشعار العرب ٥٢—٥٦  
من المعلقات . والورق : جميع أوراق وورقاء . والورقة : سواد وياض كدخان  
الرمث . تغربت : صرت في دار غربة .

والشاهد فيه نصب « أم عمار » بفعل دل عليه ما قبله ؛ لأن « هيجني »  
تدل على « فذكرني » .

(٢) هذا ما في ط ، وهو الصواب . وفي الأصل : « رجلاً » في هذا  
الموضع ونالیه .

قد سالمَ الحياتُ منه القدمَا الأفْعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَمَ (١)

\* وذاتَ قرْنينِ ضُمُوزًا ضِرْزِمًا (٢) \*

فإنَّما نصبَ الأفْعوانَ والشُّجاعَ لأنَّه قد علِمَ أنَّ القدمَ ههنا مسالمةٌ كما أنَّها مسالمةٌ، فحملَ الكلامَ على أنَّها مسالمةٌ.

ومثلُ هذا البيتِ إنشادُ بعضهم، لأوس بنِ حجرٍ :

تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيَّةِ رَادِفُ (٣)

(١) المعنى ٤ : ٨٠ وشواهد المعنى ٣٢٩ والخصائص ٢ : ٤٣٠ . ونسبه الشنتمري إلى العجاج . والمعنى إلى أبي حيان الفقهسي، وذكر أنه ينسب إلى مساور العبسي، وإلى الديري . ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند العبسي . وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لاتؤثر فيهما . والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : ضرب منه . والشجيم : الطويل .

(٢) ذات قرنين : ضرب من الحيات لها شبه قرنين . والضُمُوز : الساكنة المطرقة لاتصفير لشدة خبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وبها . والضرزم ، كزبرج : المستنقطة ، وذلك أخبت لها وأسرع لسمها .

والشاهد في الرجزِ نصب « الأفْعوان » وما بعده حملا على المعنى ؛ لأنه لما علم أن الحيات قد سالت القدمَ علمَ أيضا أن القدمَ مسالمةٌ للحيات ، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية . فمى سالت القدمُ الأفْعوانَ .

(٣) ديوان أوس بن حجر ٧٣ والخصائص ٢ : ٤٢٥ واللائى ٧٠٠ واللسان (وهو) . يصف آتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذى يريده ويزعجها نحوه ويلازمها ، فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقيية ، والقتب : إكاف البعير على قدر السنام . والحقيية : كالبرذعة تحت المجلس .

ويروى : « يداها » وهو الأجود ، ويروى : « فوق الحقيية » . وتواحق : تسائر ، والمواحقه : المسيرة .

والشاهد فيه رفع « يداها » على تقدير فعل لأنه مفاعلة ، وتأويله : وتواحق يداها رجلها ، لأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان .

وإنشاء بعضهم للحارث بن نَهِيك<sup>(١)</sup> :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْيِخُ الطَّوَاغِ<sup>(٢)</sup>  
لَمَّا قَالَ : لَيْبِكَ يَزِيدُ ، كَانَ فِيهِ مَعْنَى لَيْبِكَ يَزِيدُ ، كَمَا كَانَ فِي الْقَدَمِ  
أَنَّهَا مَسَالِمَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [ السَّكَلَابِيِّ<sup>(٣)</sup> ] :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا<sup>(٤)</sup>  
لَأنَّ الْوَجْدَانَ مُشْتَبِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْجَزَاءِ ، فَحُمِلَ الْآخِرُ عَلَى الْمَعْنَى .  
وَلَوْ نَصَبَ الْجَزَاءُ كَمَا نَصَبَ السَّبَاعَ لَجَازَ . وَقَالَ :

(١) الصواب أنه نهشل بن حري . الخزائنة ١ : ١٥٢ حيث ذكر نسبه  
أيضا إلى ليده ، وإلى مررد ، وإلى الحارث بن صرار الهشلي .

(٢) الخزائنة ١ : ١٤٧ والمعنى ٢ : ٤٥٤ وابن عيش ١ : ٨٠ . ويزيد هذا  
هو يزيد بن نهشل الذي رثاه بهذا الشعر . والبضارع : الدليل الخاضع . الخصومة ،  
أى لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده . والمختبط : طالب العرف . تطيح :  
تذهب وتهلك . والطواغح ، أراد المظاوح لأنه جمع مطيحة ، فجعله على حذف  
الزيادة ، كقوله تعالى « لو افحح » وواحدتها مقلقة .  
والشاهد فيه رفع « ضارع » بإظهار فعل دل عليه ما قبله ، تقديره : لَيْبِكَ  
يزيد ضارع .

(٣) هو عبد العزيز بن زرارة السكلابي ، أحد شعراء العرب وأشرفهم .  
توفي في عهد معاوية . انظر حواشي البيان والتبيين ٢ : ٧٥ .

(٤) السلسيل : السلس العذب وفي قول عبد الله رواحة :  
لأنهم عند ربهم في جنات يشربون الرحيق والسلسبيل  
والتقدير في الشاهد : وجدنا لهم جنات وعنا .



أَسَقَى الْإِلَهَ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلَيْثٍ غَادِي<sup>(١)</sup>  
 • كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ<sup>(٢)</sup> •

كَأَنَّهُ قَالَ : سَقَاها كُلُّ أَجَشٍّ ، كَمَا حُلَّ ضَارِعٌ لِمَصُومَةٍ عَلَى لَيْبِكَ يَزِيدُ ،  
 لِأَنَّ فِيهِ<sup>(٣)</sup> مَعْنَى سَقَاها كُلُّ أَجَشٍّ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَنْتَهِي خَيْرًا لَهُ ، وَلَا أَنْتَهِيَ خَيْرًا لِي<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّكَ  
 إِذَا نَهَيْتَ فَأَنْتَ تَرْجِيهِ إِلَى أَمْرٍ ، وَإِذَا أَخْبَرْتَ أَوْ اسْتَفْهَمْتَ فَأَنْتَ لَسْتَ تَرِيدُ  
 شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، إِنَّمَا تُعَلِّمُ خَيْرًا أَوْ تَسْتَرْشِدُ مُخْبِرًا ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ وَاقِفَتِهِ  
 عَلَى دِمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَّاعِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ السَّبَّاعَ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى وَاقِفَتِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
 وَاقِفْتَ السَّبَّاعَ عَلَى مَصْرَعِهِ ، [ وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ لَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى يَنْتَهِيَ  
 وَشَبَّهِهُ ، لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ : أَنْتَهَيْتُ خَيْرًا ، كَمَا تَقُولُ : قَدْ أَصَبْتُ خَيْرًا ] .  
 وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَلَّا رَجُلٌ إِمَّا زِيدُ وَإِمَّا عَمِرُوا ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ :  
 مِنْ هَذَا الْمَتْنِ ؟ فَقَالَ : زِيدُ أَوْ عَمِرُوا .

(١) العنق ٢ : ٤٧٥ وقد نسبته لروثة بن العجاج ، وليس في ديوانه .  
 وأنشده في الخصائص ٢ : ٤٢٥ بدون نسبة .

والمعدوات : شواطئ الوادي ، جمع عدوة بتثنية العين . وجوفه ، يروي  
 أيضا « جوزه » أي وسطه . والملث : السحاب يدوم أياما فلا يتلعب ، من الإلثا .  
 والغادي : الذي يكون في الغداة .

(٢) الأجش : الشديد صوت الرعد الجهره . والحالك : الشديد السواد .  
 والشاهد فيه رفع « كل » لأن « أسقى » تدل على « سقاها » .

(٣) كذا في ط ، وفي الأصل : « يريد أن فيه » .

(٤) السيرافي : إنما يجوز هذا في الأمر لأن الأمر إنما يسوق للأمور  
 إلى أمر محدد ، فله قوة الإضمار وحكم ليس لغيره .

(٥) انظر ما سبق في ص ٢٨٤ .

ومثل : لَيْبِكَ يَزِيدُ ، قراءة بعضهم <sup>(١)</sup> : « وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الشَّرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ » <sup>(٢)</sup> ، رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى [مثل] مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ <sup>(٣)</sup> .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إصْمارِ الفعل المتروك إظهاره

فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

وذلك قولك : أَخَذْتَهُ بِدَرَمٍ فَصَاعِدًا <sup>(٤)</sup> ، وَأَخَذْتَهُ بِدَرَمٍ فزائدا . حذفوا الفعلَ لِكثْرَةِ اسْتِمْلَاحِهِمْ إِيَّاهُ ، وَلِأَنَّهُمْ أَمِنُوا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَاءِ ، لَوْ قُلْتَ : أَخَذْتَهُ بِصَاعِدٍ كَانَ قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَلَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَخَذْتَهُ بِدَرَمٍ فزادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، أَوْ فَتَحَبَّ صَاعِدًا .

١٤٧

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : وَصَاعِدٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُخَيِّرَ أَنْ الدَّرَمَ مَعَ صَاعِدٍ نَحْنُ لَشَيْءٍ ، كَقَوْلِكَ : بِدَرَمٍ وَزِيَادَةٍ ، وَلَكِنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَدْنَى الثَّمَنِ

(١) هِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ، وَالسَّلْمِيِّ ، وَأَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبِ

ابْنِ عَامِرٍ . تَفْسِيرُ أَبِي حَيَّانَ ٤ : ٢٢٩ .

(٢) الْآيَةُ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءُؤُهُمْ . وَخَرَجَهُ قَطْرِبُ فَاعِلًا لِلْمَصْدَرِ وَهُوَ « قَتَلَ »

فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، كَمَا قَوْلُ حَبِيبٍ لِي رَكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ ، أَيْ أَنَّ بِرَكْبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ . قَالَ أَبُو حَيَّانَ : فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيُوبِيهِ الشُّرَكَاءَ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ ، وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ الشُّرَكَاءَ قَاتِلُونَ .

(٤) قَالَ السَّيْرَانِيُّ : لَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ أَخَذْتَهُ بِدَرَمٍ فَصَاعِدٍ لِأَنَّ صَاعِدًا

نَمَتْ ، وَلَا يَحْسَنُ أَنْ تَعْتَاطَ عَلَى الدَّرَمِ إِلَّا الْمَمُوتُ ، وَلِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَمُتُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ بِالْفَاءِ ، لَا تَقُولُ أَخَذْتَ الثَّوبَ بِدَرَمٍ فَدَانِقٌ ، لِأَنَّ الثَّمَنَ يَقَعُ جُمْلَةً عَوَضًا عَنِ الْمَبِيعِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا يَمُتُّ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لِلْجَمِيعِ .

فجعلته أولاً ، ثم قرأت<sup>(١)</sup> شيئاً بعد شيء لأتأمين شئى . فالواو لم تُرَدِّ فيها هذا المعنى ، ولم تُكْزِمِ الواو الشينين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بريد وعمرى ، لم يكن فى هذا دليل أنك مررت بعمرى بعد بريد . وصاعدٌ بدلٌ من زاد ويزيدُ .

ونُتِمَ بمنزلة الغاء ، تقول : نُتِمَ صاعداً ، إلا أن الغاء أكثرُ فى كلامهم .

ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدَ الله ، والنداء كله . وأما يا يزيدُ فله عِلَّةٌ سترها فى باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريدُ عبدَ الله ، فحذف أريدُ وصارت يا بدلاً منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان ، عُلِمَ أنك تريدُه .

ومما يدلُّ على أنه ينتصب على الفعل وأنَّ يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب : يا إِيَّاكَ ، إنما قلتُ : يا إِيَّاكَ أعنى ، ولكنَّهم حذفوا الفعل وصار يا وأياً وأى بدلاً من اللفظ بالفعل<sup>(٢)</sup> .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعضَ العرب يقول : يا أنت<sup>(٣)</sup> . فزعم أنهم جعلوه موضعَ المفرد . وإن شئت قلت : يا فكان بمنزلة يا زيد ، ثم تقول : إِيَّاكَ . أى إِيَّاكَ أعنى . هذا قول الخليل رحمه الله فى الوجهين .

(١) كذا فى ط . وهو الصواب . قروت : قصدت ، قراه يقروه . وفى الأصل : « قرت » .

(٢) الكلام بعده إلى آخر الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه فى حواشيه .

(٣) منه قول سالم بن دارة ، كما فى الحزانة ١ : ٢٨٩ .

يا مر يا ابن واقع يا أتنا أنت الذى طلقت عام جتنا

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا <sup>(١)</sup> ، فزعم يونس أنه على قوله :  
مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرْ زَيْدًا ، ولكنه أكثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن  
إظهاره ، فإنه قد علم أن زيدا ليس خبرا [ ولا مبتدأ ] ، ولا مبنيا على مبتدأ ،  
فلا بد من أن يكون على الفعل ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ ، معرفا ذا الاسم ،  
ولم يحمل زيدا على مَنْ ولا أَنْتَ . ولا يكون مَنْ أَنْتَ زيدا إلا جوابا ،  
كأنه لما قال : أنا زيد ، قال : فمن أَنْتَ ذا كرا زيدا .

(بعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ كلامك أو ذكرك  
زيد . وإنما قلَّ الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر  
ليس له <sup>(٢)</sup> ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالثلث الجارى ، حتى إنهم  
ليسألون الرجل عن غيره فيقولون للمسئول <sup>(٣)</sup> : مَنْ أَنْتَ زيدا ، كأنه يكلم  
الذى قال : أنا زيد ، أى أَنْتَ عندي بمنزلة الذى قال : أنا زيد ، فقبل له :  
مَنْ أَنْتَ زيدا ، كما تقول للرجل : « أَطْرَى إِنَّكَ ناعلة واجمى <sup>(٤)</sup> » . أى أَنْتَ

(١) ابن يعيش ٢ : ٢٨ : « أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى  
زيد ، وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم  
ذى الفضل دفع عن ذلك فقبل له : مَنْ أَنْتَ زيدا ؟ على جهة الإنكار ، كأنه  
قال : مَنْ أَنْتَ تذكر زيدا ، أو ذا كرا زيدا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه  
كثر في كلامهم حتى صار مثلا » . ثم قال : « ويجوز أن تقول : مَنْ أَنْتَ زيدا ؟  
إن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل ، أى أَنْتَ بمنزلة الذى يقال له ذلك » .

(٢) ط : « به » . (٣) ط : « فيقول القائل منهم » .  
(٤) ط : « واحقى » تحريف . « واجمى » ، مرادف لأطرى ، كما  
في اللسان ( طرر ١٧٢ ) حيث يقول : « وقيل أطرى : اجمى الإبل » .  
ناعية عليها : لأن لبستهما ، أو عنى بالنعلين غلظ جلدها قدمها كإفسره الجوهرى .  
وانظر ابن يعيش ٢ : ٢٨ والميداني ١ : ٤٣٠ والمثل يضرب للمفرد والمثنى والجمع ،  
والمذكر والمؤنث . ويضرب لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتداره عليه .

عندى بمنزلة التي يقال لها هذا .

سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً ، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل :  
مَنْ أَنْتَ فَلَانًا .

ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ معك ، وأَمَا زَيْدٌ ١٤٨  
ذَاهِبًا ذهبتُ معه <sup>(١)</sup> .

وقال الشاعر ، وهو عباس بن مرداس :

أَبَاخِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ <sup>(٢)</sup>

فإنَّما هي « أَنْ » ضُمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » وهي ما التوكيد ، ولزمت كراهية  
أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا لَتَكُونَ عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف

(١) قال السيرافي ما ملخصه : اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب  
حذف الفعل في هذا ونحوه ، واختلفوا في المعنى . فالكوفيون يقولون : هو بمعنى  
أَنْ ، وإنَّ أَنْ المفتوحة فيها معنى إنَّ التي للجازاة ، ويحملون قوله تعالى :  
« أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا » الآية عليه . والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ،  
أى لأن كنت منطلقاً أنطلق معك . وشبهوها بإذ ، ولأجل أن الثاني استحق  
بالأول جاز دخول الفاء في الجواب .

(٢) الحزانة ٢ : ٨٠ والمبني ٢ : ٥٥ وابن عيش ٢ : ٩٩ وشواهد المغنى  
٤٣ وابن الشجرى ١ : ٣٤ ، ٣٥٣ و ٢ : ٣٥٠ . أبو خراشة : كنية خفاف  
ابن ندبة . والنفر : رهط الرجل . والضيع : السنة المجذبة ، وإذا أجذبوا  
ضعفوا وسقطت قوام فماتت فيهم الضباع والذئاب . أى إن كنت عزيزاً كثير  
القوم فإنى مثلك ، قومي موفورون لم تطع بهم السنون .

والشاهد فيه نصب « ذَا نَفَرٍ » خبراً لكان المحذوفة التي عوض عنها  
« مَا » تمويضا لازماً .

عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء<sup>(١)</sup> .

ومثل أن في لزوم « ما » قولهم إمّا لا ، فالزموها ما عوضاً . وهذا أخرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون : آزرّا ما ، فيلزمون ما ، شبهوها بما يلزم من النونات في لأفعلن<sup>(٢)</sup> ، واللام في إن كان ليفعل ، وإن كان ليس مثله ، وإمّا هو شاذٌ كنعحر ما شبه بما ليس مثله ، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويتبدّوه بعدها كقبح كنى عبد الله يقول ذاك ، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : إذ صرت منطلقاً فأنا أنطلق [ مملك ] ، لأنها في معنى إذ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع ، إلا أن إذ ، لا يتحدّف معها الفعل .

و « أمّا » لا يذكّر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي من أنت زيدا . فإن أظهرت الفعل قلت : إمّا كنت منطلقاً انطلقت ، إمّا تريد : إن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هنا كما لم يجوز ثم إظهاره ؛ لأنّ أمّا كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالثلث المستعمل .

وليس كل حرفٍ هكذا ، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة لم أبّل ولم يك<sup>(٣)</sup> ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرة والاستخفاف ، فكذلك حذفوا الفعل من أمّا .

ومثل ذلك قولهم : إمّا لا ، فكأنه يقول : افعل هذا إن كنت

(١) من الياء ، ساقطة من ط وأصلهما الزناديق واليماني .

(٢) ط : « ليفعلن » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٦٦ س ٣ .

لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا [ ذَا ] لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرُّفِهِمْ <sup>(١)</sup> .  
حَقَّ اسْتَغْنَاؤُهُ عَنْ يَهْدَا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا ، وَإِنْ تَأَنَّنَى فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ مَثَلَهُ ، أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ رَأَيْتَهُ قَدْ سَدَّدَ  
سَهْمَهُ <sup>(٢)</sup> فَقُلْتُ : الْقِرْطَاسَ ، أَيْ أَصَبْتَ الْقِرْطَاسَ ، أَيْ أَنْتَ عِنْدِي مِنْ  
سَيِّئِيهِ . وَإِنْ أَثْبَتَ سَهْمَهُ قُلْتُ : الْقِرْطَاسَ ، أَيْ قَدْ اسْتَحَقَّ وَقَوْعَهُ  
بِالْقِرْطَاسِ <sup>(٣)</sup> . فَأَيُّمَا رَأَيْتَ رَجُلًا قَاصِدًا إِلَى مَكَانٍ أَوْ طَالِبًا أَمْرًا فَقُلْتُ :  
مَرْحَبًا وَأَهْلًا ، أَيْ أَدْرَكَتَ ذَلِكَ وَأَصَبْتَ ، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ  
إِيَّاهُ ، وَكَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ رَحَبَتْ بِلَادُكَ وَأَهْلَتْ ، كَمَا كَانَ الْخَذَرُ بَدَلًا مِنْ  
اخْتَذَرَ . وَيَقُولُ الرَّادُّ : وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَبِكَ أَهْلًا . فَإِذَا قَالَ : وَبِكَ  
وَأَهْلًا ، فَكَأَنَّهُ قَدْ لَفَظَ بِمَرْحَبَا بِكَ وَأَهْلًا . وَإِذَا قَالَ : وَبِكَ أَهْلًا فَهُوَ يَقُولُ :  
وَلَاكَ الْأَهْلُ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ الرُّخْبُ وَالسَّعَةُ <sup>(٤)</sup> . فَإِذَا رَدَدْتَ فَأَيُّمَا تَقُولُ :  
أَنْتَ عِنْدِي تَمَنَّى يَقَالُ لَهُ هَذَا لَوْ جِئْتَنِي . وَإَيُّمَا جِئْتَ بِبِكَ لَنَبِيْنٍ مَنْ تَعْنَى  
بَعْدَ مَا قُلْتَ : مَرْحَبًا ، كَمَا قُلْتَ : لَكَ ، بَعْدَ سَقْيَا . وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ فَيَجْعَلُ  
مَا يُضْمِرُهُ هُوَ مَا أَظْهَرَ . وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ :

(١) ط : « وَتَصَرَّفُوا » . (٢) ط : « رَأَيْتَهُ سَدَّدَ سَهْمًا » .

(٣) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « وَفَقَّهُ بِالْقِرْطَاسِ » .

(٤) قَالَ السَّيْرَانِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : هَذَا الْكَلَامُ تَقْدِيرُهُ أَنْ يَقُولَهُ الرَّجُلُ الَّذِي  
يَدْخُلُ إِذَا قَالَ لَهُ الْمَدْخُولُ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا ، فَيَرُدُّ فَيَقُولُ : وَبِكَ وَأَهْلًا . وَإِنَّمَا  
هَذِهِ تَحِيَّةُ الْمَزُورِ وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، يَحْيَى بِهَا الزَّائِرَ الْمَزُورَ ، عَلَى مَعْنَى إِنَّكَ أَصَبْتَ  
عِنْدِي سَعَةً وَأَنْسَا . وَإِذَا قَالَ الزَّائِرُ : وَبِكَ أَهْلًا فَيَحْمِلُ عَلَى إِنَّكَ لَوْ جِئْتَنِي  
لَكُنْتُ عِنْدِي بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ .

وبالسَّهْبِ مَيَمُونُ النُّقْيَةِ قَوْلُهُ

لِلْمَتَمِسِّ الْمَرْوْفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ<sup>(١)</sup>

أى هذا أهلٌ ومرحبٌ . وقال أبو الأسود :

إِذَا جِئْتُ بِوَأَبَا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقٍ<sup>(٢)</sup>

فَاعْرِفْ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَجْزِي فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ بَحَارٍ :  
فِعْلٌ مُظْهَرٌ لَا يَحْسُنُ إِضْمَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضْمَرٌ مُسْتَعْمَلٌ إِظْهَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضْمَرٌ  
مَتْرُوكٌ إِظْهَارُهُ .

فَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَحْسُنُ إِضْمَارُهُ فَإِنَّهُ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ  
فِي ذِكْرِ ضَرْبٍ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا . فَلَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ<sup>(٣)</sup> :

(١) ديوان طفيل ص ١٩ وابن يعيش ٢ : ٢٩ ومعجم البلدان (السَّهْبُ)  
وَالْأَغَانِي ١٤ : ٨٧ . وَالسَّهْبُ : سَبْخَةٌ بَيْنَ الْحَمَتَيْنِ وَالْمُضْيَاعَةِ ، تَبْيِضُ بِهَا النِّعَامُ .  
وَالْمَيَمُونُ : الْمُبَارَكُ . وَالنُّقْيَةُ : الطَّبِيعَةُ . يَرْتِي رَجُلًا دَفَنَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .  
وَالشَّاهِدُ رَفَعَ « أَهْلٌ » وَ « مَرْحَبٌ » بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ ، أَيْ هَذَا أَهْلٌ  
وَمَرْحَبٌ .

(٢) ديوان أبي الأسود ٢٩ من نفائس المخطوطات . يَذْكُرُ أَبَا مَاعِزٍ ،  
وَهُوَ حَامِلٌ كَانَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ عَلَى جَنْدِ يَسَافُورٍ ، وَكَانَ صَدِيقًا لِأَبِي الْأَسْوَدِ  
فَقَصَدَهُ فَأَكْرَمَهُ وَأَلْفَطَهُ وَأَحْسَنَ جَائِزَتَهُ . وَقَبْلَهُ فِي الدِّيَّانِ :

جَزَى اللَّهُ رَبَّ النَّاسِ خَيْرَ جِزَائِهِ أَبَا مَاعِزٍ مِنْ حَامِلٍ وَصَدِيقٍ

قَضَى حَاجَتِي بِالْحَقِّ مِمَّ أَجَازَهَا بِصَدَقٍ وَبَعْضُ الْقَوْمِ غَيْرُ صَدِيقٍ

وَصَدْرُهُ فِي الدِّيَّانِ : « وَلَمَّا رَأَيْتُ مَقْبَلًا قَالَ مَرْحَبًا » . وَالْمَضِيقُ : مَكَانٌ

الضِّيقِ . وَضَبَطَتْ فِي طَبْعَةِ بُولَاقٍ : « مُضْطَبَّقٌ » وَهُوَ خَطَأٌ لَا يَسَافِرُ رَوَى

الْأَيَّاتِ . وَجَاءَ عَلَى الصَّوَابِ فِي ط .

(٣) ط : « أَنْ يَقُولَ » ، فَقَطْ .



اضرب زيدا ، وتقول له : قد ضربت زيدا . أو يكون مَوْضِعًا يَقْبَحُ أَنْ يَعْرِىَ مِنْ الْفِعْلِ نَحْوُ أَنْ وَقَدْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ وَإِظْهَارُهُ مُسْتَعْمَلٌ ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ : زيدا ، لِرَجُلٍ فِي ذِكْرِ ضَرْبٍ ، تَرِيدُ : اضرب زيدا .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَسْتَعْمَلُ <sup>(١)</sup> فِيهِ الْفِعْلُ الْمَتْرُوكُ إِظْهَارُهُ فَمِنْ الْبَابِ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ إِيَّاكَ إِلَى الْبَابِ الَّذِي آخَرُهُ ذِكْرُ مَرْحَبًا وَأَهْلًا . وَسَتَرِي ذَلِكَ فَمَا يُسْتَقْبَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٥٠ هَذَا بَابُ مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الْأِسْمُ

لأنه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه . وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرَضَمَها ، إِنَّمَا أَرَدْتَ : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها . فَالْفَصِيلُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَالْأَبُ كَذَلِكَ ، وَالْوَاوُ لَمْ تَغَيِّرِ الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ مَا قَبْلَهَا <sup>(٢)</sup> .

(١) ط : « الذي يضر » .

(٢) السيرافي : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهى الواو يتقاربان ، فإنهما جميعا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها . وخالفه الزجاج فقال : إن النصب في هذا الباب بإظهار فعل ، كأنه قال : ما صنعت ولا بست أباك . وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو .

وانظر بقية القول في السيرافي .

ومثل ذلك : ما زلتُ وزيدًا [ حتى فعلَ ] ، أى ما زلتُ يزيد حتى فعلَ ، فهو مفعولٌ به . وما زلتُ أسيرُ والنَّيلَ (١) ، أى مع النَّيلِ ، واستوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة . وجاء البردُ والطَّيَالِسَةُ ، أى مع الطَّيَالِسَةِ . وقال :  
فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكان السُّكَّيتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ (٢)  
وقال :

وكان وإياها كحجران لم يُفَقَّ عن الماء اذ لاقاه حتى تقدَّدا (٣)  
ويدلُّك على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل في صنعتَ ، أنك لو قلتَ :  
اقمُد وأخوك كان قبيحًا حتى تقول : أنتَ ، لأنه قبيحٌ أن تعطف على المرفوع المضمَّر . فإذا قلتَ : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تركتُ هـ ، فانت بالخيار إن شئت حملتَ الآخر على ما حملتَ عليه الأوَّل ، وإن شئت حملته على المعنى الأوَّل .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « والليل » وفيها بعده « مع الليل » ، تحريف . وانظر ابن يعيش ٢ : ٤٨ .

(٢) العيني ٣ : ١٠٢ وابن يعيش ٢ : ٤٨ ولم ينسب فيهما ، وكذا لم ينسب في مجالس نعلب ١٢٥ وجمع الموامع ١ : ٢٢١ . يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب ، وضرب لهم مثلا بقرب السكيتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض . وقال نعلب : « أى تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه » .  
والشاهد فيه نصب « بنى » بالفعل الذى قبله الذى قوَّته الواو النائية عن « مع » .

(٣) البيت لكعب بن جعيل كما نسبه الشنتمرى . يقول : كان غررضا إليها فلما لقيها قتله الحب سرورا بها . والحران : الشديد العطش . لم يفق عن الماء : لم يقلع عنه لشدة عطشه ، كما يقال أفاق عنه النعاس ، أى أفلح . تقدد : اتقد بطنه وتشقق من شدة الامتلاء .

والشاهد فيه كالشاهد فيها قبله .

## هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول

إلا أنها تعطفُ الاسمَ هنا على ما يكونُ ما بعده إلا رفعاً على كلِّ حال .  
وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكلُّ رجلٍ وضيعتهُ ، وما أنت وعبدُ الله  
وكيفَ أنت وقصعةٌ من نريدٍ ، وما شأنك وشأنُ زيد . وقال [ المَخْبِل ] :  
يا زَبِرْقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَنَابُكُ وَالْفَخْرُ<sup>(١)</sup>  
وقال جميل :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٌ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَنْغُورُ<sup>(٢)</sup>

(١) الخزانة ٢ : ٥٣٥ وابن يمش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥١ . يهجو ابن عمه  
الأعلى ، الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن عوف بن كعب ، وهو  
غير الزبرقان بن بدر الفزاري . والمخبل هو ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال  
ابن أنف الناقة بن قريع بن عوف بن كعب . ويقولون : يا أخا العرب ، يريدون  
واحداً منهم . وبك أيك ، تحقير له وتصغير ، وبك كلمة مثل ويل ، ويروى :  
« ويل أيك » .

والشاهد فيه رفع « الفخر » عطفاً على « أنت » مع أن الواو في معنى مع .  
ويمتنع للنصب إذ ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه .

(٢) ديوان جميل ٩١ والخزانة ١ : ٥٠١ والعيني ٤ : ٤٠٨ عرضاً وشواهد  
المغنى للسيوطي ١٧٠ ، والكامل ١٨٨ بدون نسبة فيه ، واللسان ( غور ) .

تهام ، بفتح التاء : نسبة إلى تهامة بكسر التاء ، خففوا ياء النسب لزيادتهم  
الألف ، كما قالوا شام ويمان في المنسوب إلى الشام واليمن لما زادوا الألف .  
وفتح التاء على شذوذ النسب . قال سيويه : منهم من يقول تهامي ويماي وشامي  
بالفتح مع التشديد . ويقال رجل تهام وامرأة تهامية . والنجدى : المنسوب  
إلى نجد . والمنغور : الذي نزل الغور ، وهو غور تهامة ، يقال لها تهامة والغور ،  
اسمان لسمى واحد . تقول له : أنت موضع ربية عند أهلي لأنك غريب ، فيحسن  
أن تعجنهم وتعرض عنى .

والشاهد فيه كالذى قبله من عطف « المنغور » على « النجدى » .

وقال :

وكنْتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ فما القَيْسِيُّ بِعدِكَ والفَخَارُ<sup>(١)</sup>  
ولمَّا فُرقَ بينَ هذا وبينَ البابِ الأوَّلِ لأنَّه اسمٌ ، والأوَّلُ فعلٌ فأعمل ،  
كَأنَّكَ قلتَ في الأوَّلِ : ما صنعتَ أخاك ، وهذا مُحالٌ ، ولكن أردتُ أن  
أمثَلَ لك .

ولو قلتَ : ما صنعتَ مع أخيك وما زلتُ بعبدِ الله ، لكانَ مع أخيك  
وبعبدِ الله في موضعِ نصبٍ . ولو قلتَ : أنتَ وشأنُكَ كنتَ كأنَّكَ قلتَ :  
أنتَ وشأنُكَ مقرونانِ ، وكلُّ امرئٍ وضِيعتهُ مقرونانِ ، لأنَّ الواوَ في معنى  
مَعَ هنا ، يَعملُ فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ .

ومثله : أنتَ أعلمُ ومالكٌ ، فإِذَا أردتَ : أنتَ أعلمُ مع مالكٍ . وأنتَ  
أعلمُ وعبدُ الله ، أى أنتَ أعلمُ مع عبدِ الله . وإن شئتَ كانَ على الوجه الآخر ،  
كَأنَّكَ قلتَ : أنتَ وعبدُ الله أعلمُ من غيرِ كذا . فَإِن قلتَ : أنتَ أعلمُ  
وعبدُ الله في الوجه الآخرَ فَإِنَّهَا أيضاً تُعَمِلُ فيما بعدها الابتداء<sup>(٢)</sup> ، كما أعملتُ  
في ما صنعتَ وأخاك ، « صنعتَ » . فعلى أىِّ الوجهينِ وجَّهتهُ<sup>(٣)</sup> صار

---

(١) ابنُ عيش : ١ : ١٢١ و ٢ : ٥٢ . وهو من الحُسينِ التى لا يعرفُ لها قائلٌ .  
يرتضى رجلاً من ساداتِ قيسٍ فيقول : كنتَ كريمها ومعتمدَ نحرها ، فلم يبقَ لقيسٍ  
بِعدِكَ نحر . والفَخَارُ بكسرِ الفاء : مصدرُ فَاخَرَهُ مفاخرةً ونفارا . والفَخَارُ  
بفتحِ الفاء مولى ، كما في التَّكَلُّفِ .

والشاهد فيه كما قبله من عطف « الفَخَار » على « القيسى » .

(٢) ط : « يعمل فيما بعدها للمبتدأ » .

(٣) بعده في الأصل : « أى إن كان الواو بمعنى مع ، أو كان على بابهِ فالرفع ،  
لأنه ليس فعلٌ » . وهو تعليق من الرواة .

على المبتدئ ، لأن الواو في المعنيين جميعاً يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطفه عليه (١) .

وكذلك : ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ، كأنك قلت :  
ما أنت وما عبدُ الله ، وأنت تريد أن تحقرَّ أمره أو ترفع أمره (٢) . ١٥٢

و [ كذلك ] : كيف أنت وعبدُ الله ، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما ،  
لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى مع على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ،  
كأنك قلت : وكيف عبدُ الله ، فعملت كما عمل الابتداء (٣) لأنها ليست  
بفعل ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعاً . يدلُّك على ذلك قول الشاعر ،  
[ وهو زياد الأعجم ، ويقال غيره ] :

تسكَّنني سويقَ الكرمِ جرمٌ وما جرمٌ وما ذاك السويقُ (٤)

(١) ط : « تعطف عليه » .

(٢) أو ترفع أمره ، ساقط من ط .

(٣) ط : « ما عمل الابتداء » .

(٤) الشعراء ٣٩٩ واللسان ( سوق ) . والسويق : طعام يتخذ من مدقوق  
الحنطة والشعير ، يشرب في الأكتر ممزوجاً بالماء ونحوه ، ممى بذلك لانسياقه  
في الحلق . وعن بسويق الكرم هنا الحمر . يقول هذا محقراً لقبيلة جرم منكراً  
عليهم شرب الحمر . وبعد البيت :

وما عرفت سويقَ الكرمِ جرمٌ ولا أغلت به مذ قام سوق

فلما أنزل التحريم فيها إذا الجرمي منها لا يفيق

والشاهد فيه إظهار « ما » قبل « ذاك » تقوية لرفع المعطوف ، كما تقول

في ما أنت وزيد : ما أنت وما زيد . وكان يستطيع أن يقول : وما جرم

وذاك السويق .

الآ ترى أنه يريد معنى مع ، والاسم يعمل فيه ما .  
ومثل ذلك قول العرب : إنك ما وخيرا ، تريد : إنك مع خير .  
وقال ، وهو لأبي عنزة العبسي (١) :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَأَتِي وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَمَارُ (٢)  
فهذا كله ينتصب انتصاباً إنى وزيداً منطلقان ، ومعناهن مع ، لأن  
إنى ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل .

وكيف أنت وزيد ، وأنت وشأنت ، مثالهما واحد ، لأن الابتداء وكيف  
وما وأنت ، يعملن فيما كان معناه مع بالرفع فيحسن (٣) ، ويُحْمَلُ عَلَى [المبتدأ  
كما يُحْمَلُ عَلَى] الابتداء . ألا ترى أنك تقول : ما أنت وما زيد فيحسن ،  
ولو قلت : ما صنعت وما زيد ، لم يحسن ولم يستقيم إذا أردت معنى ما صنعت  
وزيداً ، ولم يكن ليعمل ما أنت وكيف أنت ، عمل صنعت ، وليسنا بفعل ،

(١) أى لشداد أبي عنزة . وفي ط . « وهو شداد أبو عنزة » وعند  
ابن الأعرابي : « شداد بن معاوية عم عنزة » . وفي الشعراء ٢٠٤ : « وقال  
غيره : شداد عمه وكان عنزة نشأ في حجرة فنسب إليه دون أبيه » . فهذا وجه  
ما ذكره ابن الأعرابي . وأما من لم يقل إنه عمه فاختلوا فويل : هو أبوه ،  
وقيل : هو جده ، واسمه هو عنزة بن عمرو بن شداد .

(٢) نسب الخيل لابن الكلبي ٢٢ وأسماء خيل العرب لابن الأعرابي ٧٠  
والأغاني ١٦ : ٣٢ من أبيات خمسة والنفاض ٩٧ واللسان (جرا ١٥٢) .  
وجروء : اسم فرسه . ترود : نجى . وتذهب ، ومعناه أنها مرتبطة بالفناء لعتقها  
وكرمها ، لا تهمل وتترك ولا تعار وتبتذل .

والشاهد فيه عطف « جروء » على منصوب « إن » مع أن الواو للحمية .  
(٣) ط : « فيها كان معناه مع الرفع » فقط .

ولم نرم أعلوا شيئاً من هذا كذا . فإذا نصبت فكأنك قلت : ما صنعت زيدا مثل ضربت زيدا ورأيت . ولم نر شيئاً من هذا ليس بفعل فعل به هذا فتجريه مجرى الفعل .

١٥٣ وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا . وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض<sup>(١)</sup> ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا ، لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث . ففضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها [ وإن كان لم يلفظ بها ، لوقوعها هنا كثيرا ] . ومن ثم أنشد بعضهم :

فأنا والسَّيرَ في مَنَلَفٍ يُبْرِحُ بالذَّكْرِ الضَّابطِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ولم تنقض » .

(٢) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩ وابن يمين ٢ : ٥٢ والمعنى ٣ : ٩٣ والشنتمري ، وقد اختصر الشنتمري اسمه فجعله أسامة بن حبيب ، نسبة إلى جده . وأنشده في معجم المواع ١ : ٢٢١ بدون نسبة . وانظر لترجمة أسامة بن الحارث الشعراء ٦٤٩ والآلى ٨١ والإصابة ٤٤٢ .

المتلف : القفر الذي يتلف فيه من سلكه . يقال برح به : إذا جهده . والذكر : الجمل ، وهو أقوى من الناقة . والضابط : القوى . قال السكري : « يقول : ما أنا وذا ، أى لست أبالي السير في مهلكة » . وقال العيني : ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف الذي تهلك الإبل فيه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سالوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . والشاهد فيه نصب « السير » على تقدير « ما كنت » لاشتغال الكلام على معناه .

لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ولا ينقض هذا المعنى .  
وفي « كيف » معنى يكون ، فجرى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أن  
كيف على معنى يكون .

وإذا قال : أنت وشأنك<sup>(١)</sup> فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ،  
لا يريد كان ولا يكون . وإن كان حمله على هذا ودعاه إليه شيء قد كان  
بلغة فإِنما ابتداء وحمله على ما هو فيه الآن ، وجرى على ما يُنبئ على المبتدأ .  
ولذلك لم يستعملوا هنا الفعل من كان ويكون ، لما أرادوا من الإجراء  
على ما ذكرت لك .

وزعم أبو الخطّاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم<sup>(٢)</sup> يُشيدُ [ هذا  
البيت نصبا ] :

أتوعدني بقومك يا ابن حنبل أشابات يخالون العبادا<sup>(٣)</sup>  
بما جمعت من حزن وعمر و  
وما حزن وعمر والجياذا<sup>(٤)</sup>

(١) السيرافي : لا يجوز في الثاني غير الرفع ؛ لأن العرب لا تضر في مثل  
هذا . وقوله : أنت وشأنك ، إنما يريد به الحال . فإن حملته على فعل فإِنما حمله  
على شيء ماض أو مستقبل لم يدل عليه دليل .  
(٢) ط : « الموثوق بريتهم » .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٥٣ . الأشابات : الأخطا من الناس هاهنا : جمع  
أشابة بالضم ، ونصبا على الهم . والعباد : جمع عبد ، قال ابن الشجري يقولون :  
عن عباد الله ، لا يكادون يضيفونه إلى الناس . ولكنه جعل العباد هنا  
بمعنى المبيد .

(٤) حزن : بطن من بني الفين ، كما في تاج العروس ٩ : ١٨٢ . وعمر :  
قبيلة أيضا . والجياذ : جمع الجواد من الحبل . أي لبسا من الجياذ وركوبها  
في شيء ، لبسوا فرسانا مروفين .  
والشاهد فيه نصب « الجياذ » حملا على معنى الفعل ، أي وملابستهما الجياذ .



وزعموا أَنَّ الراعى كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصْبًا :

أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا<sup>(١)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ : أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ ، فَعَمِلُوهُ عَلَى كَانَ . أَنَّهَا تَقَعُ فِي هَذَا  
الْمَوْضِعِ كَثِيرًا ، وَلَا تَنْقُضُ مَا أَرَادُوا مِنَ الْمَعْنَى حِينَ يَحْمِلُونَ الْكَلَامَ  
عَلَى مَا يَرْفَعُ ، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ ، كَانَ مَعْنَاهُ : أَزْمَانٌ كَانُوا  
قَوْمِيَّ<sup>(٢)</sup> وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي ، وَمَا كَانَ حَضَنَ وَعَمْرُوَ وَالْجِيَادَا . وَلَوْ لَمْ يَقُلْ :  
أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِيَّ لَكَانَ مَعْنَاهُ إِذَا قَالَ : أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ ، أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِيَّ ؛ لِأَنَّهُ  
أَمْرٌ قَدْ مَضَى<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا أَنْتَ وَشَأْنُكَ ، وَكُلُّ أَمْرِي وَضِيعَتُهُ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ،  
وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَكُلُّهُ رَفْعٌ لَا يَكُونُ فِيهِ النَّصْبُ<sup>(٤)</sup> ، لِأَنَّكَ إِذَا تَرِيدُ أَنْ  
تُخْبِرَ بِالْحَالِ الَّتِي فِيهَا الْمَحْدَثُ عَنْهُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ ، فَقُلْتَ : أَنْتَ الْآنَ  
كَذَلِكَ ، وَلَمْ تَرُدْ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مَا مَضَى وَلَا فِي مَا يُسْتَقْبَلُ ، وَلَيْسَ مَوْضِعًا  
يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْفَعْلُ .

(١) جَهْرَةٌ أَشْعَارُ الْعَرَبِ ١٧٦ وَالْحِزَانَةُ ١ : ٥٠٢ وَالْمَعْنَى ٢ : ٥٩ وَ ٣ : ٩٩ .  
وَصَفَّ مَا كَانَ مِنْ اسْتَوَاءِ الزَّمَانِ وَاسْتِقَامَةِ الْأُمُورِ قَبْلَ فَتْنَةِ عُثْمَانَ ، وَأَنْ قَوْمَهُ  
الْتَزَمُوا الْجَمَاعَةَ وَتَمَسَّكُوا بِهَا تَمَسَّكَ مِنْ لَزَمَ الرَّحَالَةَ وَمَنْعَهَا أَنْ تَمِيلَ قَتَسَقَطَ .  
وَالرَّحَالَةُ : الرَّحْلُ ، وَهِيَ أَيْضًا السَّرَجُ . وَيُرْوَى : « أَيَّامٌ قَوْمِيَّ » .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « الْجَمَاعَةُ » عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ : أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِيَّ  
مَعَ الْجَمَاعَةِ .

(٢) ط : « كَانَ قَوْمِيَّ » . وَالْكَلامُ بَعْدَهُ إِلَى « قَدْ مَضَى » سَاقِطٌ مِنْ ط  
ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي سَقَطُ ط الَّذِي نَهَتْ عَلَيْهِ .

(٤) ط : « لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ » .

وَأَمَّا الاستفهامُ فَإِنَّهُمْ أَجْزَاؤُا فِيهِ النَّصَبُ ، لِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ كَثِيرًا ، يَقُولُونَ : مَا كُنْتَ ؟ وَكَيْفَ تَكُونُ ؟ إِذَا أَرَادُوا مَعْنَى مَعَ . وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا : أَزْمَنْ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ ، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَدْخُلُ فِيهِ الْفِعْلُ كَثِيرًا ، يَقُولُونَ : أَزْمَنْ كَانَ وَحِينَ كَانَ .

وهذا مشبه (١) بقول صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ (٢) :

بَدَأَ لِي أَتَى لَيْسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٣)

فجملوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا .

ومثله [ قول الأخوص (٤) ] :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنِي غُرَابُهَا (٥)

فحملوه على ليسوا بمضلحين ، ولست بمذرك .

ومثله لعاصم بن جُوَيْنٍ الطَّائِي :

(١) ط : « شبيهه » .

(٢) كذا وردت النسبة هنا . وقد سبق في ص ١٦٥ نسبته إلى زهير حيث سبق القول فيه .

(٣) واستشهد به سيويو هنا تقوية للحمل على المعنى ؛ فإن معناه لست بمذرك ولا سابق .

(٤) في الأصل ، وهو هنا ط فقط : « الأخوص » ، صوابه بالخاء المعجمة كما سبق في ص ١٦٥ .

(٥) انظر الكلام عليه في ص ١٦٥ .

فلم أرَ مثلَهَا خُبَاسَةً واحدٍ

وَنَهَنَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ (١)

فحمله على أن (٢)، لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيرا . ١٥٥

هذا بابٌ منه يُضْمِرُونَ فِيهِ الْفِعْلَ لِقَبْحِ الْكَلَامِ

إِذَا مُحِلَّ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ

وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمراً . فإنما حذف الكلام ههنا : ما شأنك وشأن عمرو . فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبء الله ، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن . فلما كان ذلك قبيحا حمله على الفعل ، فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى ما شأنك وتناولك زيدا . قال المسكين الدارمي :

(١) العيني ٤ : ٤٠١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٠١ والإيضاح ٣٢٨ وقد أخطأ في نسبته لعامر بن الطفيل . واللسان (خبس) . وهو من أبيات في معجم البلدان (ملكان) . وقوله :

ألم تر كَمْ بِالْجُزْعِ مِنْ مَلَكَاتِنَا وما بالصعيد من هجان مؤبده والخباسة : الغنيمة . وفسرها ياقوت على روايته « حياية » بأن الجباية الغنيمة . ووم الشنتمرى في تفسيره الخباسة هنا بأنها الظلامه . نهنت : كفت . وذكر الضمير في « أفعله » لأن الفعلة والفعل بمعنى واحد . وانظر التعليق التالي . والشاهد فيه نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

(٢) قال السيرافي ما ملخصه : غير سيئويه يقول : إنهم أرادوا بعد ما كدت أفعله . والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث وتلقى فتحة الهاء على ما قبلها . وهذا في مذهب البصريين بخروج على طرح النون الحفيفة .

فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت بهامة بالرجال<sup>(١)</sup>

وقال :

وما لكم والفرط لا تقرُّونه وقد خلته أذنى مرَدِّ لعاقِل<sup>(٢)</sup>

ويدلك أيضاً على قبجه إذا حُمل على الشان، أنك إذا قلت : ما شأنك وما عبدُ الله ، لم يكن كحُسن ما جرَّم وما ذاك السَّويق<sup>(٣)</sup> ، لأنك تؤمُّ أن الشان هو الذى يلبس بزيده ، [ وإنما يلبس شأن الرجل بشان زيد ] . ومن أراد ذلك فهو مُلفِزٌ<sup>(٤)</sup> تاركٌ لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدةِهم .

١٥٦

(١) ابن يمين ٢ : ٥٠ . التلدد : الذهاب والحجى حيرة . غصت : تملأت ، وأصل الغصص الاختناق بالطعام . يقول : مالك تقيم بنجد وتردد فيها مع جديها ، وترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصها وطيبها . والشاهد فيه نصب « التلدد » بتقدير الملاسة .

(٢) لم ينسبه الشنمري ، وقد وجدت نسبته إلى عبد مناف بن ربح الهذلي في ديوان الهذليين ٢ : ٤٦ وشرح أشعار الهذليين للسكري ٦٨٦ . ومعجم البلدان ( الفرط ) . والفرط : طريق بهامة . يقول : قد عجزتم أن تقرِّبوا هذا المكان ولو قرَّبتموه لمنعتكم منه وقتلتكم . خلته أى علمته . وتأتى خال بمعنى علم كما في انسان من قول ابن أحرر :

ولرب مثلك قد رشدت بفيه وإخال صاحب غيه لم يرشد  
والعاقِل : المتحصن في المعقل . يعنى أن هذا المكان يرد عن المتحصن فيه أعداءه . ورواية جميع المراجع السابقة : « أدنى ما ب لعاقل » .  
والشاهد فيه نصب « الفرط » على نحو ما تقدم .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٠١ .

(٤) يقال ألغز الكلام وألغز فيه : عمسى مراده وأضرره على خلاف ما أظهره .

فَإِذَا أَظْهَرَ الْأِسْمَ قَال : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ يَشْتَمُهُ (١) فَلَيْسَ إِلَّا الْجَرْ ، لِأَنَّهُ قَدْ حَسُنَ أَنْ تَحْمَلَ الْكَلَامَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، لِأَنَّ الْمَظْهَرَ الْمَجْرُورَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَجْرُورُ .

وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُول : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَرَبِ يَشْتَمُهَا (٢) . وَسَمِعْنَا أَيْضًا مِنَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ مَنْ يَقُول (٣) : مَا شَأْنُ قَيْسٍ وَالْبُرْتَسْرِ قُهُ . لَمَّا أَظْهَرُوا الْأِسْمَ حَسُنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْمَلُوا عَلَيْهِ الْكَلَامَ الْآخَرَ .

فَإِذَا أَضْمَرْتَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا شَأْنُكَ وَمَلَابَسَةُ زَيْدًا ، أَوْ وَمَلَابَسْتُكَ زَيْدًا ، فَكَانَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَلَى فِعْلٍ وَتَكُونَ الْمَلَابَسَةُ عَلَى الشَّانِ ، لِأَنَّ الشَّانَ (٤) مَعَهُ مَلَابَسَةٌ لَهُ ، أَحْسَنَ مِنْ أَنْ يُجْرُوا الْمَظْهَرَ عَلَى الْمَضْمَرِ (٥) .

فَإِنْ أَظْهَرْتَ [ الْأِسْمَ فِي الْجَرْ ] عَمِلَ عَمَلُ كَيْفَ فِي الرَّفْعِ .

وَمَنْ قَالَ : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ، قَالَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا . كَأَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا ، وَحَمَلَهُ عَلَى كَانَ لِأَنَّ كَانَ تَقَعُ هَهُنَا .

وَالرَّفْعُ أَجُودُ وَأَكْثَرُ [ فِي : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ] ، وَالْجَرْ فِي قَوْلِكَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ ، أَحْسَنُ وَأَجُودُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشَأْنُ زَيْدٍ (٦) .

(١) السِّيرَافِي : جُمْلَةُ « يَشْتَمُهُ » فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، فَإِنْ شَتَّتَ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ شَتَّتَ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ الثَّانِي .

(٢) ط : « يَسْهَى » .

(٣) ط : « مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَوْثُوقُ بِعَرَبِيَّتِهِ يَقُولُ » .

(٤) ط : « شَأْنُكَ » .

(٥) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ يَنْجُرَ الْمَظْهَرَ عَلَى الْمَضْمَرِ » .

(٦) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « وَشَأْنُ أَخِيهِ » .

ومن نصب في : ما أنت وزيدا أيضا قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما كان شأن زيد وأخاه (١) ؛ لأنه يقع في هذا المعنى ههنا ، فكانه قد كان تكلم به .

ومن ثم قالوا : حسبك وزيدا ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويحسب أخاك درهم .  
وكذلك : كفيك (٢) ، [ وقدك ، وقطك ] .

وأما ويلأ له وأخاه ، وويله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، كأنك قلت : أزمه الله وويله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، فلما كان كذلك — وإن كان لا يظهر — حمل على المعنى .

وإن قلت : ويل له وأباه نصبت لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن حسبك يرتفع (٣) بالابتداء وفيه معنى كفاك . وهو نحو مررت به وأباه (٤) ، وإن كان أقوى ، لأنك ذكرت الفعل ، كأنك قلت : ولقيت أباه .

وأما هذا لك وأباك ، فقيح [ أن تنصب الأب ] ، لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فيل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل .

(١) ط : « ومن نصب أيضا قال : ما لزيد وأخاه ، يريد : ما كان لزيد وأخاه يريد ما كان شأن زيد وأخاه » .

(٢) كفيك مثلثة الكاف ، كما في القاموس ، أى كافيك .

(٣) ط : « مرتفع » .

(٤) ط : « وزيدا » .

## هذا باب ما يُنصبُ من المصادر على إضمارِ الفعلِ

### غيرِ المستعملِ إظهاره

وذلك قولك : سَقَيَا وَرَعِيَا ، ونحو قولك : خَبِيَّةٌ ، وَدَفَرَا ، وَجَدَعَا ١٥٧  
وَعَقَرَا ، وَبُؤْسَا ، وَأُفَّةٌ وَتَفَّةٌ ، وَبُعْدَا وَسُخْتَا . ومن ذلك قولك : تَعَسَا وَتَبَا ،  
وَجُوعَا [ وَجُوسَا (١) ] . ونحو قول ابن مَيَّادَةَ :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَلْبَعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرَا لَمْ يَبْدُهَا بَهْرَا (٢)  
أَي تَبَا (٣) .

[ وقال :

نَمْ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرَا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ (٤)

(١) الجوس ، بالضم : الجوع . يقال جوعا له وبوساً ، كما يقال جوعاً له ونُوساً .

(٢) اللسان ( فقد ، بهر ) والكامل ٣٨١ ، ونسبه المبرد إلى ابن مفرغ .  
بعدها ، أي بعد الفعل التي فعلوا . يقول : فقد قومي بعضهم بعضاً إذ لم يعينوني على  
جارية شغفت بحبها ، فكأنهم باعوا مهجتي . دعا عليهم بالتفاقد وبالغلبة والقهر .  
والشاهد فيه أن « بهراً » بدل من اللفظ بفعله .

(٣) التفسير ساقط من ط ، لكن اعترف به الشننمرى في شرح الشواهد

(٤) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٢٣ والكامل ٣٧٨ وابن يعيش ١٢١ : ١ . المبرد : « قوله عدد النجم والحصى والتراب فيه قولان : أحدها أنه  
أراد بالنجم النجوم ووضع الواحد في موضع الجمع لأنه للجنس . . . والوجه  
الآخر أن يكون النجم ما نجم من النبات ، وهو ما لم يقم على ساق » . وروى :  
« عدد الرمل والحصى والتراب » .

كَأَنَّهُ قَالَ : جَهْدًا ، أَيْ جَهْدِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَلَمَّا يَنْتَصِبُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ إِذَا ذُكِرَ مَذْكُورٌ فَدَعُوتَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ ، عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ [ اللَّهُ ] رَعِيًّا ، وَخَيَّبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً . فَكُلُّ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ عَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ .

وَلَمَّا اخْتَزَلَ الْفِعْلُ هَاهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا جُعِلَ الْحَذَرُ بَدَلًا مِنْ احْذَرِ . وَكَذَلِكَ هَذَا كَأَنَّهُ بَدَلَ مِنْ سَقَاكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ [ اللَّهُ ] ، وَمِنْ خَيَّبَكَ اللَّهُ .

وَمَا جَاءَ مِنْهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ بَهْرًا بَدَلًا مِنْ بَهَرَكَ اللَّهُ ، فَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ .

وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْفِعْلِ نَصَبٌ ، أَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لِتَبْنِيَ عَلَيْهِ كَلَامًا كَمَا بَيْنَى عَلَى عَبْدِ اللَّهِ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ ، وَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ فِي نَيْتِكَ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى دُعَائِكَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا ذِكْرُهُمْ « لَكَ » بَعْدَ سَقِيًّا فَإِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنُوا الْمَعْنَى بِالْإِعْطَاءِ . وَرَبَّمَا تَرْكُوهَ اسْتِغْنَاءً ، إِذَا عَرَفَ الدَّاعِي أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَنْ يَعْنَى . وَرَبَّمَا حَاءَ بِهِ

(١) الَّذِي فِي ابْنِ عِيْشٍ : « وَيُقَالُ بَهْرًا لِفُلَانٍ إِذَا دَعَى عَلَيْهِ بِسُوءٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ تَعْسًا لَهُ . وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَعْرِضُ لِفَسِيرِ ذَلِكَ إِلَّا سَيُوبِيهِ » ، وَذَلِكَ عِنْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ . وَقَالَ قَبْلَهُ : « وَيُقَالُ بَهْرًا فِي مَعْنَى عَجْبًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ » . وَانْظُرِ الْإِسَانُ (بَهْر) .

(٢) السِّيْرَانِي : يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ لَمْ يَذْكُرْهَا الذَّاكِرُ لِيُخْبِرَ عَنْهَا بِشَيْءٍ ، كَمَا يُخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ إِذَا قَالَ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « لَتَبْنِيَ عَلَيْهِ كَلَامًا » الْخ . وَلَمْ تَجْعَلْ هَذِهِ الْمَصَادِرَ أَيْضًا خَبْرًا لِابْتِدَائِهِ مَحْذُوفَةً فَتَرْفَعُهَا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ « أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ » .



على العلم<sup>(١)</sup> توكيداً ، فهذا بمنزلة قولك : [ بِكَ ] بعد قولك : مَرَجَبًا ،  
يَجْرِيَانِ مَجْرَى واحدًا فيما وصفت لك .

وقد رَفَعَتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجملوه مبتدأً وجعلوا ما بعده مبنياً عليه .  
قال أبو زُبَيْدٍ :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً      لَأَوَّلِ مَنْ يَلْتَقَى وَشَرُّ مُنْسَرٍ<sup>(٢)</sup>

وهذا شبيهُ رَفْعِهِ بيتَ سَمْعَاءَ مَن يوثقُ بعريته ، يرويه لقومه ، قال :

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلى إِذَا نَمْتُ لَمْ يَنْمَ      يَقُولُ اخْلَنَّا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ<sup>(٣)</sup>

فلم يحمل الكلامَ على اعذرتي ، ولكنه قال : إنما عُذْرُكَ إِيَّاي من  
مَوْلى هذا أَمْرُهُ .

#### (١) أى مع العلم .

(٢) ابن يعيش ١ : ١١٤ والمهم ١ : ١٨٨ واللسان (يسر) . يصف أسداً .  
أقوى : نَفِذ ما عند من زاد . يقول : من لقي هذا الأسد في تلك الحال فالخيبة  
له والشر . وفي اللسان عنده إنشاد هذا البيت : « والتيسير يكون في الخبر والشر » .  
واستشهد للشر أيضاً بقوله تعالى : « فسنيسره للمصري » ، فهذا في الشر كما أن  
البيت في الشر .

والشاهد فيه رفع « خيبة » بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر  
المستعمل في الداء .

(٣) لم يعرف قائله . والمولى هنا : ابن العم . والحناء : الفحش ، خنا يخنوا .  
والزناير : جمع زنبور ، عنى ما يقتناه به . وأصل الزنبور طائر يلسع . يقول :  
إنما عذرك إياي أن تعذرنى من مَوْلى هذا نعت .

والشاهد فيه رفع « عذرك » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده ،  
وكان الوجه في « عذرك » النصب لوضعه موضع الفعل .

ومثله قول الشاعر :

أَهَاجَيْتُمْ حَسَنًا عِنْدَ ذِكَاثِهِ فَنَى لِأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلٌ<sup>(١)</sup>  
وفيه المعنى الذى يكون فى المنصوب ، كما أن قولك : رَحِمَهُ اللهُ عليه ،  
فيه معنى الدعاء ، كأنه قال : رَحِمَهُ اللهُ .

هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التى يُغنى بها<sup>(٢)</sup>

وذلك قولك : تَرَبَّأَ ، وَجَنَدَلَا ، وما أشبه هذا . فَإِنْ أَدَخِلْتَ « لَكَ »  
فَقُلْتَ : تَرَبَّأَ لَكَ ، فَإِنَّ تَفْسِيرَهَا هُنَا كَتَفْسِيرِهَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
أَلَزِمَكَ اللهُ وَأَطْعَمَكَ اللهُ تَرَبَّأَ وَجَنَدَلَا ، وما أشبه هذا [ من الفعل ] ، واختزل

---

(١) ديوان حسان ٣٥٨ . والذكاء : انتهاء السن واجتماع العقل . والفنى :  
الضلال . والحماس ، بالكسر : بطن من بنى الحارث بن كعب ، وهم رهط النجاشى  
الذى كان يهاجيه حسان . انظر نهاية الأرب للقلقشندي ٥٢ . وقبله :

أَبْنَى الْحِمَاسِ أَلَيْسَ مِنْكُمْ مَا جَدَ    إِنْ الْمُرُوءَةُ فِي الْحِمَاسِ قَلِيلُ  
يَا وَيْلَ أَمَكُمُ وَيْلَ أَيُّكُمْ    وَيْلًا تَرُدُّ فِيكُمْ وَعَوِيلُ  
وهذه الأبيات يهجو حسان بها «الحماس» رهط النجاشى ، وهى من الكامل .  
وقد أورد سيبويه البيت محرفاً فأتى به من بحر الطويل ، ورواية الديوان :  
هَاجَيْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذِكَاثِهِ    غَى لِمَنْ وَلَدَ الْحِمَاسُ طَوِيلُ  
والشاهد فيه رفع « غى » على الابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

(٢) السيرافى : اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بمجواهر لا أفعال منها ، نحو  
التراب والترب والجنْدَلُ ، وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرآ له ، ولكنهم  
أَجْرَوْهُ فِي الدَّعَاءِ بِمَجْرَى الْمَصَادِرِ الَّتِي قَبْلَ هَذَا الْبَابِ ، وَقَدَّرُوا الْفِعْلَ النَّاصِبَ لَهَا  
بِمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ ، وَحُذِفَ لَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِمْ : تَرَبَّأَ يَدَاكَ ، فَعَبَّرَ  
عَنْهُ بِفِعْلِ قَدْ صَرَفَ مِنَ التَّرَابِ .

الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرَبَّتْ يداك [ وَجُنْدِلَتْ ] .

وقد رَفَعَهُ بعضُ العرب فجعله مبتدأً مبنياً عليه ما بعده ، قال الشاعر :

لقد أَلَبَ الواشونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ      فُتِرَبُّ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجُنْدَلُ<sup>(١)</sup>

وفيه ذلك المعنى الذى فى المنصوب كما كان ذلك فى الأول . ومن ذلك قول العرب : فَأَهَا لَفِيكَ ، وإنما تريد : فالداهية كأنه قال : تُرَبَّا لَفِيكَ فصار بدلاً من اللفظ بالفعل وأضرله كما أضر للترب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهاك الله . وقال أبو سِدْرَةَ<sup>(٢)</sup> [ الهَجْمِيُّ<sup>(٣)</sup> ] :

تَحَسَّبَ هَوَاسٌ ، وَأَقْبَلَ ، أَنَّى      بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أَغَامِرُهُ<sup>(٤)</sup>

(١) ابن يعيش ١ : ١٢٢ والمجم ١ : ١٩٤ . ألب يَأْلِب : جمع . لبينهم ، أى ليدنوا ويمعدوا ، أو بسبب بين من أهوى . والترب والجندل كناية عن الحية لأن من ظفر من حاجته بهما لم يحط بطائل ، وكأنما ألقموا الترب والجندل ، وهى الحجارة ، واحدها جندلة .

والشاهد فيه كما فيها قبله ، من رفع « ترب » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الشاعر » .

(٣) نسبة إلى بنى الهجيم . واسم أبى سدره سحيم بن الأعرف ، كما فى الحزانة ١ : ٢٨٠ .

(٤) الحزانة ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ١ : ١٢٢ ونوادر أبى زيد ١٩٠ واللائى ٥٣٩ واللسان (حسب ، فوه) . وصف أسداً عرض له طامعاً فى راحلته . تَحَسَّبَ : حَسِبَ ، أو معناه تَحَسَّسَ وتشم . وهواس : اسم للأسد ، يقال له الهواس ، كما فى قول الكميت :

هو الأضبط الهواس فىنا شجاعة      وفيمن يعاديه المهجف المثقل

سمى بذلك لأنه يعتمد على الأرض فى مشيه اعتماداً شديداً . بها ، أى بالناقة . والواحد عنى به الأسد . أغامره : أحاربه وأدافعه . أى توهم أنى أدع الناقة وأفتدى بها من لقاء الأسد ومقاتلته .

قلتُ له : فاها لفيك فأنها  
قلوصُ أمرى قارىك ما أنت حاذرة<sup>(١)</sup>

وبذلك على أنه يريد به الداهية قوله ، وهو عامر بن الأحوص<sup>(٢)</sup> :  
وداهية من دواهي المنون ترهبها الناس لافالها<sup>(٣)</sup>  
فجعل للداهية فهاً ، حدثنا بذلك من يوثق به<sup>(٤)</sup> .

وهذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات  
وذلك قولك : هنيئاً مرياً<sup>(٥)</sup> [كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً ،

(١) فاها لفيك ، أى فم الداهية لفيك كما قدره سيديويه ، ويقال معناه فم  
الحية لفيك . وخص الفم لأن أكثر المتألف تتأذى منه ، بما يؤكل أو يشرب  
من السموم . . . والقلوص : الناقة الفتية . قارىك ، من القرى ، وهو طعام  
الضيف ، أى لا قرى لك عندي إلا السيف وما تذكره .

والشاهد فيه نصب « فاها » بفعل مضمَر تقديره : ألقى الله ، أو جعل الله  
فاها لفيك ، ووضع موضع دهاك الله ، فنصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

(٢) وهو عامر بن الأحوص ، ساقط من ط . ونسب الشنتمرى البيت  
إلى الحسناء . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢٢ واللسان ( فوه ) بدون نسبة فيهما .

(٣) المنون : الدهر والمنية . ط واللسان : « يرهبها الناس » . ابن يعيش :  
« يحسبها الناس » . لافالها ، أى ليس لها مدخل تعالج منه ، أى هى داهية مشككة .  
والشاهد فيه تميز لما قبله ، وهو أن المراد بفاها لفيك هو فم الداهية .

(٤) ط : « من ثق به » .

(٥) السيرافي : ليس فى الباب غير هذين الحرفين صفة دعاها ، وذلك أن  
هنيئاً مريئاً صفتان ، لأنك تقول : هذا شيء هنىء مريء ، وليستا بمصدرين  
ولاها من أسماء الجواهر كالتراب والجنبدل ، فأفرد لهما باباً آخر .

وَهَنَاءُ ذَلِكَ هَنِئًا [ . وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ [ لَكَ ] خَيْرًا (١) أَصَابَهُ رَجُلٌ  
فَقُلْتُ : هَنِئًا مَرِيئًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ثَبَّتَ ذَلِكَ لَهُ هَنِئًا مَرِيئًا أَوْ هَنَاءُ ذَلِكَ  
هَنِئًا ، فَاخْتَزَلَ الْفِعْلُ ، لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِكَ : هَنَّاكَ .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ هَنَّاكَ ذَلِكَ هَنِئًا ، قَوْلُ الشَّاعِرِ ،  
وَهُوَ الْأَخْطَلُ :

إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلَيْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ (٢)

كَأَنَّهُ إِذَا قَالَ : هَنِئًا لَهُ الظَّفَرُ ، فَقَدْ قَالَ : لَيْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ ، وَإِذَا قَالَ :  
لَيْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ ، فَقَدْ قَالَ : هَنِئًا لَهُ الظَّفَرُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنَ  
صَاحِبِهِ ، فَلِذَلِكَ اخْتَزَلُوا الْفِعْلَ هَنَّا ، كَمَا اخْتَزَلُوهُ فِي قَوْلِهِم : الْحَذَرُ . فَالظَّفَرُ  
وَالهِنُ (٣) عَمِلَ فِيهِمَا الْفِعْلُ ، وَالظَّفَرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ فِي قَوْلِهِ : هَنَّاكَ ذَلِكَ حِينَ  
مُثِّلَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) ط : « وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَكَ خَيْرًا » .

(٢) ديوان الأخطل ١٠١ وابن يمين ١ : ١٢٣ والكمال ٧٥٦ والأغاني  
١٠ : ٤ واللسان (هنا) وفي الديوان : « إِلَى أَمْرِي لَا تَعْرِينَا نَوَافِلَهُ » وَالْأَغَانِي :  
« لَا تَعْدِينَا نَوَافِلَهُ » . وَيَعْنِي بِالْإِمَامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ . تَغَادِينَا : تَبَاكَرْنَا  
غَدْوَةً . وَالْفَوَاضِلُ : الْعَطَايَا وَالْأَيَادِي الْجَمِيلَةُ . أَظْفَرَهُ اللَّهُ ، أَرَادَ أَظْفَرَهُ بِقَيْسِ  
ابْنِ عِيلَانَ ، وَكَانُوا مِنْ أَتْبَاعِ ابْنِ الزَّيْرِ . وَيُقَالُ هَنَّاكَ لَهُ الْأَمْرُ يَهْنُو وَيَهِنُ ،  
أَيُّ كَانَ هَنِئًا بِلَا تَعَبٍ وَلَا مَشَقَّةٍ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « فَلَيْهِنِي » إِذْ تَصْرِيحُهُ بِالْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى هَنِئًا هُوَ لَيْهِنُ ،  
فَوْضِعَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ .

(٣) هذا ما فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « وَالظَّفَرُ وَالْهِنُ » .

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتِهِمْ وَلِلْعَرَبِ الْمَسْكِينِ مَا يَتَلَسُّ (١)

هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى

المصادر المفردة المدعو بها

وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سَقِيَاكَ ،  
لتبيين من تعنى .

وذلك : وَنَيْكَ ، وَنَحْكَ ، وَوَيْسَكَ ، وَوَيْبَكَ . ولا يجوز : سَقِيكَ ،  
إنما تجرى ذا كما أجرت العرب (٢) .

ومثل ذلك : عَدَدْتُكَ وَكَلْتُكَ [ ووزنتك ] ، ولا تقول : وَهَبْتُكَ ،  
لأنهم لم يعدّوه . ولكن : وَهَبْتُ لَكَ .

وهذا حرف لا يُنْكَمُّ به مفردا إلا أن يكون على وَنَيْكَ ، وهو قولك :  
وَنَيْكَ وَعَوْلَكَ ، ولا يجوز : عَوْلَكَ .

هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

من المصادر في غير الدعاء

من ذلك قولك : خَدَا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا وَعَجْبًا ، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً

(١) لم يعرف قائله . ويعنى بأرباب البيوت ذوى الزوجات . والعرب : الذى  
لا زوج له ، والأنثى عذبة وعزب أيضا .

(٢) السيرافى : ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يحجز  
« سَقِيكَ » لأن العرب لم تدع به . وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها  
أشياء قد حذف منها الفعل وجملت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه  
من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال  
ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذى لزموه .

وَمَسْرَّةٌ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَحُبٌّ وَنَعَامٌ عَيْنٍ ، وَلَا أَفْعَلُ ذَاكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا ،  
وَلَا أَفْعَلَنَّ ذَاكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا .

فإنَّما يَنْتَصِبُ هذا على إِضمار الفعل ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَحَدُّ اللهَ حَمْدًا  
وَأَشْكُرُ اللهَ شُكْرًا ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعْجَبُ عَجَبًا ، وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً ،  
وَأُسْرِكُ مَسْرَةً ، وَلَا أَكَاذُ كَيْدًا وَلَا أَهْمُ هَمًّا ، وَأُرْغِمُكَ رَغْمًا .

١٦١ ولمَّا اخْتَزَلَ الفعلُ ههنا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هذا بدلًا من اللفظِ بالفعل ، كما فعلوا  
ذلك في باب الدَّعَاءِ . كَأَنَّ قَوْلَكَ : حَمْدًا في موضعِ أَتَحَدُّ اللهَ ، وقَوْلَكَ : عَجَبًا  
منه في موضعِ أَعْجَبُ منه ، وقَوْلَهُ : وَلَا كَيْدًا في موضعِ وَلَا أَكَاذُ وَلَا أَهْمُ .  
وقد جاء بعضُ هذا رَفْعًا يُبْتَدَأُ ثُمَّ يُبْنَى عليه . وزعم يونسُ أَنَّ رُؤْبَةَ  
ابنِ العَجَّاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رَفْعًا ، وهو لبعضُ مَنْدَحِجٍ ، [ وهو هُوِيٌّ  
ابنُ أَحْمَرَ الكِنَانِي ] :

عَجِبْتُ لِمَتَلَكْ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ (١)  
وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقَ به ، يقالُ له : كيفَ أَصْبَحْتَ ؟ فيقولُ :  
حَمْدُ اللهِ وثَناءُ عليه ، كَأَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى مَضْمَرٍ في نَيْتِهِ هو المَظْهَرُ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ :

(١) الحِزَانَةُ ١ : ٢٤١ وابنُ يعيش ١١٤ : ٢ والعيني ٣٣٩ : ٢ والممع  
١ : ١٩١ . وقد اختلفَ في قائله ، كما في الحِزَانَةِ . وقال السُّنْتَمَرِيُّ : « كانَ هذا  
الشاعرُ من يبرأ أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثرُ أَخْذًا له عليه يقالُ له جَنْدَبٌ . وقبله :  
وإذا تكونَ كَرِيهَةً أَدْعَى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جَنْدَبٌ  
فَعَجِبَ من ذلك ومن صبره عليه » . وقضية منصوب على التمييز .

والشاهد رفعُ « عَجِبَ » على إِضمار مبتدأ ، أي أَمْرِي عَجِبَ . ويجوز أن يرفعَ  
على أَنَّهُ مبتدأ وإن كان نَكْرَةً لوقوعه موقعَ المنصوب ويتضمن من الوقوع موقعَ  
الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغنى عن الخبر ، لأنَّه كالفعل والفاعل ، فكأنَّه  
قال : أَعْجَبُ .

أمرى [وشأنى] حمدُ الله وثناءه عليه . ولو نَصَبَ لكان الذى فى نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأً ليبنى عليه (١) ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر .

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (٢)

لم تُرِدْ حِينَ (٣) ، ولكنها قالت : أَمْرُنَا حَنَانٌ ، أو ما يصيبنا حنان .

وفى هذا المعنى كلمة معنى النصب .

ومثله فى أنه على الابتداء وليس على فعلٍ قوله عز وجل : « قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ » (٤) . لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ لِمُؤَا عَلَيْهِ ، ولكنهم قيل لهم : « لِمَ تَعْطُونَ [ قَوْمًا ] ؟ » قالوا : مَوْعِظَتُنَا مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ .

ولو قال رجل لرجلٍ : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذاراً ، لَنَصَبَ .

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يبنى عليه » .

(٢) الحزاة ١ : ٢٧٧ وابن يمين ١ : ١١٨ والكامل ٣٤٨ . ولم ينسبه الشنمري : وهو للسنذر بن درهم الكلبي كما فى الحزاة ومعجم البلدان ( روضة المثرى ) . والحنان : الرحمة . سأله عن علة بحبته ، أله قرابة بها أم له معرفة بحبها . قالت ذلك حين فاجأها فأنكرته أو تظاهرت بإنكاره .

والشاهد فيه رفع « حنان » بتقدير مبتدأ ، أى أمرنا حنان ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل .

(٣) ط : « تَحْتَن » .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف .



ومثل ذلك قول الشاعر :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فِكْلَانَا مُبْتَلَى (١)  
والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره . ومثل الرفع « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ  
الْمُسْتَعَانُ (٢) » ، كأنه يقول : الأمرُ صبرٌ جميلٌ (٣) .

والذي يُرْفَعُ عليه حَنَانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره ، وترك  
إظهاره كترك إظهار ما يُنْصَبُ فيه .

ومثله قول بعض العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَيْ مِنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ ،  
فتركوا إظهارَ الرفع كترك إظهار الناصب ، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان (٤)  
بدلاً من اللفظ بالفعل ، وسترى مثله إن شاء الله .

(١) شروح سقط الزند ٦٢٠ برواية : « صبرا جيلا » ، وأما المرتضى  
١٠٧ : ١ . ويروى : « شكاً إلى » . وبين الشطر الأول والثاني عند المرتضى :  
يا جملی لیس إلى المشتكى الدرهمان كلفاني ما ترى  
السرى : السير ايلا .

والشاهد فيه رفع « صبر » على الابتداء ، أَيْ وصبر جميل أمثل . أو على الخبر ،  
أَيْ أمرك صبر جميل . قال الشنمري : « والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له ، لأنه  
اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه ، وتعري من العوامل ، فوجب  
رفعه . واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل . ونظيره من كلام  
العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك يَمُّ النَّاسِ ، لأنَّ معناه  
اكفف . ولذلك أحيب كما يجاب الأمر » .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) قال السيرافي ما ملخصه : نصب صبر في البيت أجود ، لأنَّ الجمل كان  
شاكياً لطول السرى ، فأمره صاحبه بالصبر . والذي في الآية إخبار يعقوب  
بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان يوسف .

(٤) ط : « وصار » .

هذا بابٌ أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك لإظهاره

ولكنها مصادرٌ وُضِعَتْ موضعاً واحداً لا تتصرفُ في الكلام تصرفَ ما ذكرنا من المصادر . وتصرفُها أنها تقعُ في موضع الجرِّ والرفع وتدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَادَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ [ وَقَعِدَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ ] ، كَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ : تَسْبِيحًا ، وَحَيْثُ قَالَ : وَرِيحَانَهُ قَالَ : وَاسْتِرْزَاقًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرِّيحَانِ الرِّزْقُ (١) . فَصَبَّ هَذَا عَلَى أُسْبَحُ اللَّهُ تَسْبِيحًا ، وَأَسْتَرْزِقُ اللَّهُ اسْتِرْزَاقًا ؛ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَخَزَلَ الْفِعْلُ هُنَا لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : أُسْبِحْ وَأَسْتَرْزِقْ .

وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : مَعَادَ اللَّهِ ، قَالَ : عِيَاذًا بِاللَّهِ . وَعِيَاذًا انْتَصَبَ عَلَى أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَاذًا ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا الْفِعْلَ هُنَا كَمَا لَمْ يُظْهِرْ فِي الَّذِي قَبْلَهُ . وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمْرَكَ اللَّهُ وَقَعِدَكَ اللَّهُ . قَالَ : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشَدْتُكَ اللَّهُ ؛ فَصَارَتْ عَمْرَكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمَّرْتُكَ اللَّهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا ، وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِهِ .

---

(١) انظر اللسان (روح ٢٨٥) عند استشهاده بيت الغر بن تولب :

سلام الإله وريحانه ورحمته وممائه درر

وقال السيرافي في « ريحانه » إنه مصدر متصرف بخفض ويرفع . وآتى بشواهد على ذلك ، ثم قال : ففعل سيبويه أراد : إذا ذكر ريحانه مع سبحانه كان غير متمكن كسبحان .

قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا    هل كنتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ<sup>(٢)</sup>  
فَقَعِدَكَ اللَّهُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ . وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : عَمَرْتُكَ  
اللَّهُ وَقَعِدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهَ وَإِنْ لَمْ يُسْكَلَمْ بِنَشْدِكَ اللَّهَ ، وَلَكِنْ زَعَمَ  
الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ يُمَثِّلُ بِهِ . قَالَ الشَّاعِرُ ، ابْنُ أَحْمَرَ<sup>(٣)</sup> :

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي    أُلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي<sup>(٤)</sup>  
وَالْمَصْدَرُ النَّشْدَانُ وَالنَّشْدَةُ .

(١) البيت للأحوص كما في المراجع التالية .

(٢) الحزانة ١ : ٢٣١ وابن الشجري ١ : ٣٤٩ والسكامل ٧٦٠ واللسان  
(عمر ٢٨٠) .

عمرتك الله ، أى سأنته تعميرك وطول بقائك . وقيل معناه ذكرك به ،  
وأصله من عمارة الموضع ، فسكانه جعل تذكيره عمارة لقلبه . قال أبوحيان :  
«والذى يكون بعد نشدتك الله وعمرتك الله أحد ستة أشياء : استفهام ، وأمر ،  
ونهى ، وأن ، وإلا ، ولما بمعنى إلا» . ثم قال : «وإذا كان إلا أو ما فى معناها ،  
فالفعل قبلها فى صورة الموجب وهو منى فى المعنى ، والمعنى ما أسألك إلا كذا ،  
فالمثبت لفظاً منى معنى ليتأتى التنفيع» . وضبطه أبو على الفارسى فى هذا البيت  
«ألا» بمعنى هلاً . و«ما» زائدة . وذو سلم : موضع عند حيل قريب  
من المدينة .

والشاهد فيه «عمرتك الله» ، وضعت موضع «عمرك الله» .

(٣) ط : «قال الشاعر أيضاً ، وهو ابن أحمر» . وابن أحمر اسمه عمرو .

(٤) أمالى ابن الشجري ١ : ٤٣٩ والحزانة ١ : ٢٣٢ عرضاً . ألوى : أعطف

وأعرج . واللب : العقل . أى أعظك وأهم بإرشادك لو اهتديت .

والشاهد فيه نحو ما قبله .

وهذا ذكرُ معنى «سُبْحَانَ» ، وإِنَّمَا ذُكِرَ لِيَبَيِّنَ لَكَ وَجْهَ نَصْبِهِ  
وما أشبهه .

زعم أبو الخطّاب أَنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ كَقَوْلِكَ : بَرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ،  
كَأَنَّهُ يَقُولُ : [ أَبْرئُ ] بَرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ (١) . وزعم أَنَّ مثله قولُ الشاعر ،  
وهو الأعشى :

أَقُولُ لِمَنَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْتَمَةِ الْفَاخِرِ (٢)  
أى براءةً منه .

وَأَمَّا تَرْكُ التَّنْوِينِ فِي سُبْحَانَ فَإِنَّمَا تَرَكَ صَرْفُهُ لِأَنَّهُ صَارَ عِنْدَهُمْ مَعْرِفَةً ،  
وَانْتِصَابُهُ كَانْتِصَابِ الْحَمْدِ لِلَّهِ (٣) .

وزعم أبو الخطّاب أَنَّ مثله قولُكَ للرجل : سَلَامًا ، تريدُ تَسْلِيمًا مِنْكَ ،  
كما قلت : بَرَاءَةً مِنْكَ ، تريدُ : لَا أَلْتَبَسُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِكَ . وزعم أَنَّ أَبَا رِبْعَةَ

(١) فِي اللِّسَانِ (سَبَّحَ) عَنْ سَيِّوِيهِ : « أَبْرئُ اللَّهَ مِنَ السُّوءِ بِرَاءَةً » .

(٢) دِيَوَانُ الْأَعْشَى ١٠٦ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٤١ وَابْنُ يَمِينٍ ١ : ١٢٠ وَالْمَعْمُ  
١ : ١٩٠ وَاللِّسَانُ (سَبَّحَ) وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ . يَقُولُهُ  
لِعَلْقَمَةِ بْنِ عَلَاتَةَ الْعَامِرِيِّ ، فِي مَنَافِرَتِهِ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ ، وَكَانَ الْأَعْشَى قَدْ فَضَّلَ  
عَامِرًا عَلَيْهِ وَفَرَّه .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ «سَبَّحَانَ» عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَلِزَوْمِهَا لِلنَّصْبِ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ ،  
جَامِدٌ ، وَمُنَعَتْ الصَّرْفَ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ عِلْمًا لِلتَّسْبِيحِ ، فَجَرَتْ مَجْرَى عُمَانَ .

(٣) ط : « كَنَصَبِ الْحَمْدِ لِلَّهِ » . قَالَ السَّيْرَانِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : سَبَّحَانَ مَصْدَرٌ  
فَعْلٌ لَا يَسْتَعْمَلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ سَبَّحَ سَبَّحَانًا كَمَا تَقُولُ كَفَرَ كَفْرَانًا وَشَكَرَ شَكَرَانًا .  
قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ سَبَّحَ يَسْبَحُ فَهُوَ فَعْلٌ وَرَكَدَ عَلَى سَبَّحَانَ بَعْدَ أَنْ ذُكِرَ وَعُرِفَ .  
وَمَعْنَى سَبَّحَ قَالَ سَبَّحَانَ اللَّهُ ، كَمَا تَقُولُ بِسْمَلٍ إِذَا قَالَ بِسْمِ اللَّهِ .

كان يقول : إذا لقيت فلانا قُلْ [ له ] سلامًا . فزعم أنه سأله ففسَّرَه له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية (١) : « وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا » (٢) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكِّيَّةٌ ، ولم يؤمن المسلمون يومئذ ١٦٤ أن يسلموا على المشركين ، ولكنَّه على قولك : [ براءة منكم ] وتسلموا ، لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرًّا .

وزعم أن قول الشاعر ، وهو أميَّة بن أبي الصَّلْت :  
 سَلامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيثًا مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُّومُ (٣)  
 على قوله : براءتك ربنا من كلِّ سوء .

فكلُّ هذا ينتصب انتصابَ خُذًا وشُكْرًا ، إلاَّ أن هذا يتصرَّف  
 وذاك لا يتصرَّف .

ونظير سُبْحَانَ اللَّهِ في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى « غُفْرَانٌ » ؛  
 لأنَّ بعض العرب يقول : غُفْرَانُكَ لا كُفْرَانُكَ ، يريد استغفارًا لا كُفْرًا .

(١) ط : « أن هذه الآية مفعول بها » .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٤ برواية : « بريثًا ما تليق بك » .  
 والمعنى ٣ : ١٨٣ . وأنشده في اللسان ( غنث ، ذم ) مع تحريف في الموضع الثاني ،  
 وبريثًا حال مؤكدة ، والتقدير أبرئك بريثًا ؛ لأن معنى سلامك كمنى أبرئك .  
 تَغْنَثُكَ ، أي تغنثك بحذف إحدى التاءين ، أي تعلق بك . وفي الأصل :  
 « تمنثك » تحريف . والذُّمُّوم : العيوب ، جمع ذم .

والشاهد فيه نصب « سلامك » على المصدر الواقع بدلًا من الفعل ، ومعناه  
 براءة كما سبق في « سبحانك » .

ومثل هذا قوله جل ثناؤه : « وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا (١) » ، أى حَرَامًا محرَّمًا ، يريد به البراءة من الأمر ويبعدُ عن نفسه أمرًا ، فكانه قال : أُحْرِمُ ذلك حَرَامًا محرَّمًا .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أَتَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ فيقول : حِجْرًا ، أى سِتْرًا وبراءةً من هذا . فهذا يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل ، ولم يُرِدْ أن يجعله مبتدأً خبره بعده (٢) ولا مبنياً على اسم مضمَرٍ .

واعلم أن من العرب من يرفع سلامًا إذا أراد معنى المبارأة ، كما رفعوا حَنَانٌ . ومعنا بعض العرب يقول [لرجل] : لَا تَكُونَنَّ مَنِيَّ [فى شيء] إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ ، أى أمرى وأمرُك المبارأة والمُتَارَكَةُ . وتركوا لفظ ما يرفعُ كما تركوا فيه لفظ ما يَنْصَبُ ، لأنَّ فيه ذلك المعنى ، ولأنَّه بمنزلة لِفْظِكَ بالفعل . وقد جاء سُبْحَانُ مِنُونًا مفردًا فى الشعر ، قال الشاعر ، وهو أُمَيَّةُ ابن أبى الصلت (٣) :

سُبْحَانَهُ نِم سُبْحَانَا يَمُودُ لَهُ      وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُدُّ (٤)

(١) الآية ٢٢ من سورة الفرقان . (٢) ط : « خبر بعده » .

(٣) ويروى أيضا لورقة بن نوفل ، ولزيد بن عمرو بن نفيل .

(٤) ديوان أمية ٣٠ والخزانة ٢ : ٣٧ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والهمع ١ : ١٩٠

وأما ابن الشجرى ١ : ٣٤٨ و ٢ : ٢٥٠ واللسان (سبح ، حمد) ومجمع البلدان (الجد) والأغانى ٣ : ١٥ والروض الأنف ١ : ١٢٥ . ويروى : « نعوذ به » أى تلجأ إلى الله ليمصننا برحمته من الضلال . ويروى : « نعوذ له » أى نعاوده مرة بعد أخرى . والجودى : جيل بالموصل ، وقيل بالجزيرة . والجد ، بضمين : جيل تلقاء أسنمة .

والشاهد فيه محيى « سبحانا » مِنُونًا مفردًا لضرورة الشعر ، والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردًا معرفة كما فى بيت الأعشى .

شبهه بقولهم : حِجْرًا وسلاما .

وَأَمَّا سُبُوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، فليس بمنزلة سُبْحَانَ اللَّهِ ؛  
لأنَّ السُّبُوحَ وَالْقُدُّوسَ اسْمٌ ، ولكنَّه على قوله : أَذْكَرُ سُبُوحًا قُدُّوسًا .  
وذلك أنَّه خطرَ على باله أو ذكره ذا كَرُ فقال : سُبُوحًا ، أى ذكرت سُبُوحًا ،  
كما تقول : أَهْلُ ذاك ، إذا سمعتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بِنسأٍ أو بذرٍ ،  
كأنَّه قال : ذكرتَ أَهْلَ ذاك ؛ لأنَّه حيث جرى ذَكَرُ الرجلِ [ فى منطقهِ ]  
صار عنده بمنزلة قوله : أَذْكَرُ فلانا ، أو ذكرتُ فلانا . كما أنَّه حيثُ أنشدَ  
ثم قال : صادقًا ، صار الإنشادُ عنده بمنزلة قالَ ، ثم قال : صادقًا وأَهْلُ ذاك ،  
فعمله على الفعل متابعًا للقائل والذاكر . فكذلك : سُبُوحًا قُدُّوسًا ، كأنَّ  
نفسه [ صارت ] بمنزلة الرجلِ الذاكر والمنشدِ حيثُ (١) خطرَ على باله الذَكَرُ ،  
ثم قال : سُبُوحًا قُدُّوسًا ، أى ذكرتُ سُبُوحًا ، متابعًا لها فيما ذكرتُ وخطرَ  
على بالها .

وخزَلُوا الفعلَ لأنَّ هذا الكلامَ صار عندهم بدلًا من سَبَّحتُ ، كما كان  
مَرَحِبًا بدلًا من رَحِبْتَ بلادك وأَهْلَيْتُ .

ومن العرب من يرفع فيقول : سُبُوحٌ قُدُّوسٌ [ رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ] ،  
كما قال : أَهْلُ ذاك وصادقُ اللهِ . وكلُّ هذا على ما سمعنا العربُ تتكلمُ به  
رفعًا ونصبًا .

ومثلُ ذلك : خَيْرٌ مَارِدٌ فى أَهْلِ ومالٍ ، [ وخَيْرٌ مَارِدٌ فى أَهْلِ ومالٍ ]  
أَجْرِي مُجْرَى خَيْرِ مُقَدِّمٍ وخَيْرِ مُقَدِّمٍ (٢) .

(١) ط : « حين » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أَجْرِي مُجْرَى خَيْرٍ وَشَرٍّ مُؤَخَّرٍ » .

ومما ينتصب فيه المصدرُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وسكنه في معنى التعجب ، قولك : كَرَمًا وَصَلَفًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَزِمَكَ اللهُ وَأَدَامَ لَكَ كَرَمًا وَأَلَزِمْتَ صَلَفًا <sup>(١)</sup> ، ولكنهم خَزَلُوا الفعلَ ههنا كما خزلوه في الأول ، لأنَّه صار بدلًا من قولك : أَكْرَمَ بِهِ وَأَصْلَفَ بِهِ ، كما انتصب مَرَحَبًا . وقلت « لَكَ » ، كما قلت « بِكَ » بعد مَرَحَبًا ، لتبين من تعنى ، فصار بدلًا في اللفظ من رَحِبْتَ [ بلادك ] .

وسمعتُ أعرابيا وهو أبو مُرْهَبٍ ، يقول : كَرَمًا وَطُولَ أَنْفٍ ، أَيْ أَكْرَمَ بِكَ وَأَطُولَ بِأَنْفِكَ ] .

هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة <sup>(٢)</sup> مبدئيًا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات

وذلك قولك : الحمدُ لله ، والمعجبُ لك ، والوَيْلُ لك ، والترابُ لك ، والخبيةُ لك <sup>(٣)</sup> .

ولمَّا استحبوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خبرٌ فقوى في الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تعلم ، لأنَّ الابتداءَ إمَّا هو خبرٌ ، وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدىء <sup>(٤)</sup> بالأعرافِ ، وهو أصلُ الكلام .

(١) الصلف : مجاوزة القدر في الظرف والبراعة

(٢) ط : « مبتدآت » .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يعنى هذه المصادر التي ذكرها اختارت العرب فيها الرفع ، لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة ، وجعلوها ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك : الغلام لزيد .

(٤) ط : « إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ » .



ولو قلت : رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكبٌ من بني فلان سائرٌ . وتبَّيعُ الدارَ فتقول : حدٌ منها كذا وحدٌ منها كذا ، فأصلُ الابتداء للمعرفة . فلما أدخلتَ فيه الألف واللام وكان خبراً حَسَنَ الابتداء ، وَضَعْتَ الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب .

وليس كلُّ حرفٍ يُضَمُّ به ذاك ، كما أنه ليس كلُّ حرفٍ يدخلُ فيه الألف واللام من هذا الباب . لو قلت : السَّقِيُّ لك والرَّغِيُّ لك ، لم يجوز . ١٦٦

واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمَدُ الله .

وأما قوله : شيءٌ ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأنَّ فيه معنى ما جاء بك إلا شيءٌ . ومثله مثلُ للعرب : « شرُّ أهرَّ ذا نابٍ <sup>(١)</sup> » .

وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل ، قالوا في مثل : « أمتٌ في الحجر لا فيك <sup>(٢)</sup> » .

ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمد لله ، فينصبها عامةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ <sup>(٣)</sup> .

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ واللسان ( هرر ١٢٢ ) . أهره : حملة على الهرير وهو صوت دون النباح . وذو الناب : الكلب هنا . يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٢) وكذا ورد النص في اللسان ( أمت ) . وفي ط : « في حجر » . والأمت : العروج . السيرافي : جملة سيوبه إخباراً محضاً ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدماء ، كأنهم قالوا : جعل الله في محجرٍ أمتاً لا فيك .

(٣) ط : « وممنا من العرب كثيراً » مع سقوط « وممنا العرب الموثوق بهم » التالية .

ومحينا العرب الموثوق بهم يقولون : التراب لك والعجب لك . فتنفسيرُ  
نصبِ هذا كتنفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلت : حمداً وعجباً ، ثم جئت  
بلك لتبينَ مَنْ تعني ، ولم تجعله مبنياً عليه فتبدتهُ .

هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام

من المصادر والأسماء

وذلك قولك : سلامٌ عليك ولبيك ، وخيرٌ بين يديك ، وقيل لك ،  
وونحٌ لك ، وقيل لك ، وقيلةٌ لك ، وعولةٌ لك ، وخيرٌ له ، وشرٌ له ،  
و« كُفَّةُ الله على الظالمين <sup>(١)</sup> » .

فهذه الحروفُ كلها مبتدأةٌ مبنيةٌ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنَّ أنك  
ابتدأتَ شيئاً قد ثبتَ عندك ، ولستَ في حال حديثك تعملُ في إثباتها  
وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أنَّ حسبك فيها معنى النهي ، وكما أنَّ رحمةَ  
الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ اللهُ . فهذا المعنى فيها ، ولم تُجْعَلْ بمنزلة الحروف التي إذا  
ذكرتها كنتَ في حال ذكرك إياها تعملُ في إثباتها وتزجيتها ، كما أنَّهم لم  
يجعلوا سَقِيًّا ورَعِيًّا بمنزلة هذه الحروف ، فإنَّما تُجرِّها كما أجرت العربُ ،  
وتضعُها في المواضع التي وُضِعْنَ فيها ، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدْخِلُوا من  
الحروف . ألا ترى أنك لو قلت : طعماً لك وشراباً لك ومالاً لك ، تريد  
معنى سَقِيًّا ، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز ، لأنَّه لم يُستعمل هذا  
الكلامُ كما استعمل ما قبله . فهذا يدلُّك ويبيِّنُك أنه ينبغي لك أن تجرِّيَ

(١) من الآية ١٨ من سورة هود . ط : « على الكافرين » من الآية

٨٩ من سورة البقرة .

هذه الحروف كما أجرت العربُ وأنْ تَغْنِيَ مَا عَنَّا [بها] . فكلما لم يحز أن يكون كلُّ حرفٍ بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكره إِيَّاه تعملُ في إثباته ، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل ، كذلك لم يحز أن تجعل المرفوعَ الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكره إِيَّاه تعملُ في إثباته وترجيته ، ولم يحز لك أن تجعل المنصوبَ بمنزلة المرفوع . إلا أن العرب ربَّما أجرت الحروف على الوجهين .

ومثلُ الرفع : « طُوبَى لَهُمْ وَحَسَنُ مَا بَ (١) » ، يدلُّك على رفعها رفعُ حُسْنُ مَا بَ . وأما قوله تعالى جدُّه : « وَبِئْسَ لِلْمُكَدِّبِينَ (٢) » و « وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ (٣) » ، فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء ههنا ، لأنَّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ [ به ] قبيح ، ولكنَّ العبادَ إِذَا كَلَّمُوا بكلامهم ، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنَّه والله أعلمُ قيلَ لهم : وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ ، وَبِئْسَ [ يَوْمَئِذٍ ] لِلْمُكَدِّبِينَ ، أى هؤلاء ممن همَّ هذا القولُ لهم ، لأنَّ هذا الكلامَ إِذَا يَقَالُ لصاحب الشرِّ والهلكة ، ف قيل : هؤلاء ممن دخل في الشرِّ والهلكة ووجبَ لهم هذا .

ومثل ذلك [ قوله تعالى ] : « فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤) » . فإلهـم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يعلمَا .

(١) الآية ٢٩ من سورة الرعد .

(٢) الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩

من سورة المرسلات .

(٣) الآية الأولى من المطففين .

(٤) الآية ٤٤ من سورة طه .

ومثله : « قَاتَلَهُمُ اللَّهُ » (١) ، فَإِنَّمَا أُجْرَى هَذَا عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ وَبِهِ  
أُنْزِلَ الْقُرْآنُ (٢) .

وتقول : وَيَلُّهُ وَيَلُّ طَوِيلٌ ، فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنَ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ،  
وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً لَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَيَلُّ لَكَ وَيَلًّا طَوِيلًا ، تَجْعَلُ  
الْوَيْلَ الْآخِرَ غَيْرَ مُبَدُولٍ وَلَا مُوصُوفٍ بِهِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ تَجْعَلُهُ دَائِمًا ،  
أَيُّ ثَبَّتَ لَكَ الْوَيْلُ دَائِمًا .

ومن هذا الباب : فِدَاءُ لَكَ أَبِي وَأُمِّي ، وَحَيَّ لَكَ أَبِي ، وَوَقَاهُ  
لَكَ أُمِّي .

وَلَا تَقُولُ : عَوْلَةٌ لَكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا وَيْلَةٌ لَكَ ، وَلَا تَقُولُ : عَوْلُ  
لَكَ حَتَّى تَقُولُ : وَيَلُّ لَكَ ، لِأَنَّ ذَا يَتَّبِعُ ذَا ، كَمَا أَنَّ يَنْوُوكَ يَتَّبَعُ يَسُوءُوكَ  
وَلَا يَكُونُ يَنْوُوكَ مُبْتَدَأً (٤) .

(١) الآية ٣٠ من سورة التوبة و ٤ من المنافقون .

(٢) السيرافي : قد يمر عن بعض أفعال الله مما جاء في القرآن وغيره بما  
لو حمل على حقيقة اللغة لم يجز أن يوصف المولى بذلك ، مثل قوله تعالى : أُولَئِكَ  
الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى ... الآية ، وقوله : وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ... الآية .  
والامتحان والبلوى في معنى التجربة ، وهو من الله عز وجل على وجه الأمر  
لهم ، أو إيراد بعض أفعاله عليهم مما يُظْهِرُ لِلنَّاسِ ثَبَاتِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَالصَّبْرَ  
عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ . وكذلك ما يتعارفه الناس في كلامهم دعاءً إذا وقع من الله فهو  
من طريق اللفظ على ما تعارفه الناس ، وهو من الله واجب . ومثل ذلك  
في القرآن كثير .

(٣) ط : « غَيْرَ مُبَدَّلٍ مُبْتَدَأً وَلَا مُوصُوفٍ بِهِ » .

(٤) أى لا يقال ينووك ويسوءك .

واعلم أن بعض العرب يقول : وَيْلًا لَهُ وَوَيْلَةٌ لَهُ ، وعوْلَةٌ لَكَ ، ويجريها مجرى خَيْبَةٍ . من ذلك قول الشاعر ، وهو جرير <sup>(١)</sup> :

كَسَا اللُّؤْمُ تَبًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا

فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَايِلِهَا الْخُضْرِ <sup>(٢)</sup>

ويقول الرجل : يَا وَيْلَاهُ ! فيقول الآخر : وَيْلًا كَيْلًا ! كأنه يقول : لك ما دعوت به وَيْلًا كَيْلًا . يدلّك على ذلك قولهم إذا قال يا ويلاه : نَعَمْ وَيْلًا كَيْلًا ، أى كذلك أمرُك ، أو لك الوَيْلُ وَيْلًا كَيْلًا . وهذا مشبه بقوله : وَيْلٌ لَهُ وَيْلًا كَيْلًا . وربما قالوا : يا ويلا كَيْلًا <sup>(٣)</sup> ، وإن شاء جعله على قوله : جَذَعًا وَعَقْرًا .

(١) وهو جرير ، ساقطة من ط . ولم يصرح به الشنمري . والبيت التالي لجرير في ديوانه ٢١٢ من قصيدة يهجو بها التيم تيم عدى ، رهط عمر بن لجأ . وروايته في الديوان : « خضرة في وجوهها فياخزى تيم » . وأنشده ابن عيش ١ : ١٢١ بنسبته إلى جرير وبرواية سيوييه .

(٢) الخضرة : السواد هاهنا . والويل : القبوح ، مصدر لا فعل له . والسرايل : جمع سرايل ، وهو القميص . جعل لهم سرايل سودًا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون للكريم النقي العريض : هو طاهر الثوب أبيض السرايل .

والشاهد فيه نصب « ويلا » ، والأكثر في كلامهم رفعه .

(٣) ط : « وربما قالوا : وكَيْلا » .

هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح

فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب

وذلك قولك : وَيُنِحْ لَهُ وَتَبْ ، وَتَبَا لَكَ وَوَيْحَا . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة  
الْوَيْحِ ، وجعلوا وَيْحُ بمنزلة التَّبِّ ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع  
الذي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ . ١٦٨

ولا بُدَّ لَوَيْحٍ مع قبجها من أن تُحْمَلَ على تَبْ ، لأنها إذا ابْتَدَأَتْ  
لم يحز (١) حتى يُبْنَى عليها كلام (٢) ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها  
على شيء مع قبجها . فإذا قلت : وَيُنِحْ لَهُ ثُمَّ ألحقها التَّبَّ فإنَّ النصب فيه  
أحسن ؛ لأنَّ تَبَا إذا نصبته فهي مستغنية عن لَكَ ، فَإِنَّمَا قَطَعْتَهَا مِنْ أَوَّلِ  
الكلام كأنك قلت : وَتَبَا لَكَ ، فأجريتها على ما أجرتها العرب (٣) .

فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة وَيُنِحْ . ولا تشبهها لأنَّ تَبَا تستغنى عن  
لَكَ ولا تستغنى وَيُنِحْ عنها ، فإذا قلت : تَبَا لَهُ وَوَيْحُ لَهُ فالرفع ليس فيه كلام ،  
ولا يختلف النحويون في نصب التَّبِّ إذا قلت : وَيُنِحْ لَهُ وَتَبَا لَهُ . فهذا يدلُّك  
على أنَّ النصب في تَبْ فيما ذكرنا أحسن ، لأنَّ « لَهُ » لم يَفْعَلْ في التَّبِّ .

---

(١) ط : « لم يحسن » .

(٢) السيرافي : يعني حتى يؤتى له بالخبر ؛ لأنَّ العرب لا تقول ويح ولا ويل  
إلا مع خبرها . وإنَّ نصبه فقد بنيها على شيء ينصبها مع قبجها ، كما جاء تبا  
وما أشبه ذلك . فإذا قلت تبا له وويح له فحُتْ لويح بخبر ، وهو اللام ، حسن  
الرفع في ويح وإنَّ نصبه تبا ، ولا يختلف النحويون في نصب التَّبِّ إذا كان معه له .

(٣) ط : « على ما أجرت العرب » .

هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره ، لأنه يصيرُ في الإخبارِ والاستفهام بدلا من اللفظِ بالفعل ، كما كان الحذرُ بدلا من أخذَر في الأمر

وذلك قولك : ما أنت إلا سَيِّرا ، وإلا سَيِّرا سَيِّرا (١) ، وما أنت إلا الضَّرْبُ الضَّرْبُ ، وما أنت إلا قَتْلًا قَتْلًا ، وما أنت إلا سَيَّرَ البَرِيدِ [سَيَّرَ البَرِيدِ] . فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلا تَفْعُلُ فعلاً ، وما أنت إلا تَفْعُلُ الفعلَ ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك .

وصار في الاستفهام والخبرِ بمنزلة في الأمرِ والنهي (٢) لأنَّ الفعلَ يقع ههنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمرُ والنهي أقوى ، لأنهما لا يكونان بغير فعلٍ ، فلم يمتنع (٣) المصدرُ ههنا [أن ينتصب] ، لأنَّ العملَ يقع ههنا مع المصدرِ (٤) في الاستفهام [والخبر] ، كما يقع في الأمرِ والنهي ، والآخرُ غيرُ الأوَّل كما كان ذلك في الأمرِ والنهي ، إذا قلت : ضَرَبًا فَالضَرْبُ غيرُ المأمورِ [ .

وتقول : زيدٌ سَيِّرا سَيِّرا ، وإن زيدا سَيِّرا سَيِّرا ، وكذلك في لَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَكِنْ وَكَأَنَّ وما أشبه ذلك ، [وكذلك إن قلت : أنت الدَّهْرَ سَيِّرا سَيِّرا] ، وكان عبدُ الله الدَّهْرَ سَيِّرا سَيِّرا ، وأنت مُذُ اليومِ سَيِّرا سَيِّرا .

(١) ط : « وإنما أنت سيرا سيرا » .

(٢) ط : « بمنزلة الأمر والنهي » .

(٣) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « فلم يقع » .

(٤) هذا من ط . وفي الأصل : « لأن الفعل يقع ههنا كما يقع ثمة » .

واعلم أن السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه في هذا الباب فإِنَّمَا تُخْبِرُ بِسَيْرٍ  
مُتَّصِلٍ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فِي أَىِّ الْأَحْوَالِ كَانَ . وَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرٌ فَإِنَّمَا  
جَعَلْتَهُ خَبْرًا لِأَنْتَ وَلَمْ تَضْمِرْ فَعَلًا . وَسَنَبِّينُ لَكَ وَجْهَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَنْتَ إِلَّا شُرْبُ الْإِبِلِ ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ  
النَّاسِ ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا ضَرْبُ النَّاسِ . وَأَمَّا شُرْبُ الْإِبِلِ فَلَا يَنْوَنُ لِأَنَّكَ لَمْ تُشَبِّهْ  
بِشُرْبِ الْإِبِلِ <sup>(١)</sup> ، وَأَنَّ الشَّرْبَ لَيْسَ بِفَعْلٍ يَقَعُ مِنْكَ عَلَى الْإِبِلِ .

وَنُظِيرُ مَا انْتَصَبَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ : « فَإِنَّمَا مَنَا بَعْدُ  
وَأَمَّا فِدَاءٌ <sup>(٢)</sup> » ، إِنَّمَا انْتَصَبَ عَلَى : فَإِنَّمَا تَمْنُونُ مَنَا وَإِنَّمَا تُفَادُونَ فِدَاءً ،  
وَلَكِنَّهُمْ خَذَفُوا الْفَعْلَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

ومثله قول [ الشاعر ، وهو ] جرير :

١٦٩

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحَى الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابًا <sup>(٣)</sup>  
كَانَهُ نَفَى قَوْلِهِ : فِعِيًّا بَيْنَ وَاجْتِلَابًا ، أَيْ فَأَنَّهُ أَغْيَا بَيْنَ عِيًّا وَاجْتِلَابَيْنِ  
اجْتِلَابِيًّا ، وَلَكِنَّهُ نَفَى هَذَا حِينَ قَالَ : « فَلَا » .

ومثله قولك : أَلَمْ تَعْلَمْ يَا فُلَانُ مَسِيرِي فَأَتَعَابًا وَطَرَدًا . فَإِنَّمَا ذَكَرَ  
مُسَرَّحَهُ وَذَكَرَ مَسِيرَهُ ، وَهِيَ عَمَلَانِ ، فَجَعَلَ الْمَسِيرَ إِتْعَابًا وَجَعَلَ الْمُسَرَّحَ لَا عِيًّا  
فِيهِ ، وَجَعَلَهُ فَعْلًا مُتَّصِلًا إِذَا سَارَ وَإِذَا مَرَّحَ .

وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ هَذَا كُلَّهُ فَجَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ ، فَجَازَ عَلَى سَعَةِ  
الْكَلَامِ . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ :

(١) ط : « لِأَنَّهُ لَمْ يَشَبَّهُ بِشُرْبِ الْإِبِلِ »

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٣٣ .



تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرْتُ فَأَيْمًا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ (١)  
 نجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائمٌ  
 وليك قائمٌ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو متمم بن نويرة :  
 لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بَتَأْ بَيْنَ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا (٢)  
 جَعَلَ دَهْرَهُ الْجَزَعَ . والنصب جائزٌ على قوله : فلا عيبًا بهنَّ ولا اجتلابًا .  
 وإيما أراد : وما دهرى دهرُ جَزَعٍ ، ولكنه جاز على سعة الكلام ،  
 واستخفوا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى .

---

(١) ديوان الحنساء ٤٨ والخزاة ١ : ٢٠٧ وابن الشجري ١ : ٧١ .  
 ادكرت : تذكرت . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه  
 رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت في حيرة . فضربتها مثلاً  
 لفقدتها أخاها صخرًا .

والشاهد فيه التجوز في الإخبار عن اسم العين بالمصدر .  
 قال السيرافي : النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما :  
 أن يقدروا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية . والوجه  
 الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه  
 الأول . ومما يقوى الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع  
 اسم الفاعل وليساً بمصدرين لضخم وعبل .

(٢) المفصليات ٢٦٥ ومسحط اللآلى ٨٢\* والمخصص ١٣ : ١١٩ واللسان (دهر)  
 وشواهد المغنى للسيوطي ١٩٢ . يرثى أخاه مالك بن نويرة . يقال مادهرى  
 بكذا ، بمعنى ماهى وإرادنى وعادنى . والتأبين : مدح الرجل ميتاً ، كما أن التقريظ  
 مدحه حياً .

وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك : أقيامًا يا فلان  
والناس قعودٌ ، وأجلوسًا والناسُ يحدون<sup>(١)</sup> ، لا يريد أن يُخبر أنه يجلس  
ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يُخبر أنه في تلك الحال في جلوس  
وفي قيام . ١٧٠

وقال الراجز ، وهو المعجاج :

\* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي<sup>(٢)</sup> \*

ولما أراد : أَتَطْرَبُ ، أى أنت في حال طَرَبٍ ؟ ولم يرد أن يُخبر عما  
مضى ولا عما يُستقبل .

ومن ذلك قول بعض العرب<sup>(٣)</sup> : « أَغْدَةُ كَغْدَةِ البعير وموتًا في بيتِ  
سَلَوِيَّةٍ » ، كأنه إنما أراد : أَأَغْدُ غَدَةً كَغْدَةِ البعير وأموتُ موتًا في بيتِ  
سَلَوِيَّةٍ . وهو بمنزلة أَطْرَبًا ، وتفسيره كتفسيره .

(١) ط : « يفرون » .

(٢) ديوان المعجاج ٦٦ والحزاة ٤ : ٥١١ وأما ابن الشجري ١ : ٢٦٢  
وشواهد المغنى ١٨٠ واللسان (قنسر) . والقنصري : الشيخ الكبير المسن ،  
وقيل : لم يسمع هذا إلا في بيت المعجاج . يقول : أَتَطْرَبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ . والطرب :  
خفة الشوق هنا ، وهو أيضا خفة السرور .

والشاهد نصب « طربا » على المصدر الموضوع موضع الفعل ، أى  
أَتَطْرَبُ طَرِبًا .

(٣) هو عامر بن الطفيل ، في قصة أوردها الميداني ٢ : ٥٧ برواية « غدة »  
كغدة البعير ، بالرفع ، ونبه على رواية النصب التي أوردها سيبويه . وكذا جاء  
في اللسان : « أَغْدَةُ » بالنصب .

وقال جرير :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا    أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابًا (١)  
يقول : أَلُوْمٌ لُوْمًا وَأَتَغْتَرِبُ اغْتَرَابًا ، وَحَذَفَ الْفَعْلَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ ،  
لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل ، وهو كثيرٌ في كلام العرب .

[ وأما عبدًا فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت  
على قوله : أَتَفْتَخِرُ عَبْدًا ، ثم حذف الفعل ] .

وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم ، تقول : سَيَرًا سِيرًا ، عنيتَ نفسك  
أو غيرك ، وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سيرٍ أو كنت في حال سيرٍ ،  
أو ذكر رجلٍ بسيرٍ (٢) أو ذكرت أنت بسيرٍ ، وجرى كلامٌ يحسن بناءً  
هذا عليه كما حسن في الاستفهام . لأنك إنما تقول : أَطَرَبًا وَأَسِيرًا ،  
إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه .

وعلى هذا يجرى هذا الباب إذا كان خبرًا أو استفهامًا ، إذا رأيت  
رجلاً في حال سيرٍ أو ظننته فيه ، فأثبت ذلك له .

وكذلك « أنت » في الاستفهام ، إذا قلت : أَأنتَ سِيرًا . ومعنى هذا  
الباب أنه فعلٌ متصلٌ في حال ذكرِك إِيَّاه استفهمت أو أخبرت ، وأنتَ  
في حال ذكرِك شيئاً من هذا الباب تَعَمَّلُ في تنبيته لك أو لغيرك .

(١) ديوان جرير ٦٢ والخزانة ١ : ٣٠٨ والمعنى ٣ : ٤٩ ومعجم البلدان  
( شعبي ) . يميّر العباس بن يزيد الكندي بحلولة في شعبي ، لأنه كان حليفاً لبني  
فزارة وشعبي من بلادهم ، والhalf طار عند العرب . جعله عبداً لئلا نازلاً  
في غير أهله ، فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة .

والشاهد نصب « لُوْمًا وَاغْتَرَابًا » لوقوعه موقع الفعل .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أو ذكرت رجلاً يسير » .

ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر :

مَمَاعَ اللَّهِ وَالْعَمَاءِ أَنِّي أَعُوذُ بِحَقِّكَ يَا ابْنَ عَمْرِو (١)

وذلك أنه جعل نفسه في حالٍ مَنْ يُسَمِّعُ ، فصار بمنزلة من رآه في حال سيرة فقال : إِمَامًا (٢) اللَّهُ ، بمنزلة قولك : ما أنت إلا ضرباً للناس ، وإلا ضَرَبَ الناس ، إذا حذفت التنوين تخفيفاً .

١٧١

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال  
انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم

وذلك قولك : أَقَاتِمَا وقد قَعَدَ الناسُ ، وَأَقَاعِدًا وقد سار الرُّكْبُ .  
وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قَاعِدًا عَلِمَ اللَّهُ وقد سار  
الركبُ ، وَقَاتِمَا قد عَلِمَ اللَّهُ وقد قَعَدَ الناسُ .

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبّهه ،  
فكأنه لَفَظَ بقوله : أَتَقُومُ قَاتِمًا وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، ولكنه حذف استغناء بما  
يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر

---

(١) اللسان (ممع ، حقا) . والحقو ، بفتح الحاء وكسرهما : الحاصرة .  
والعنى أشهد الله والعلماء أني أعوذ بخالك من شرك . وإنما ذكر الحقو لأنه  
موضع احتضان الشيء وستره . يقال عاذ بحقوقه ، إذا لجأ إليه ليمينه .

والشاهد نصب « مَمَاع » نائباً عن فعله ، أي أسمع الله والعلماء إماماً ، فوضع  
اسم المصدر مكان المصدر ، كما قالوا أعطيته عطاء .

(٢) ط : « مَمَاعَا » .

في هذا الموضع (١).

ومثل ذلك : عائذاً بالله من شرّها ، كأنّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذة ، حتّى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود ، لأنه يرى نفسه في تلك الحال ، فقال : عائذاً [ بالله ] ، كأنّه قال : أعوذ بالله عائذاً بالله ، ولكنه حذف الفعل لأنّه بدل من قوله : أعوذ بالله ، فصار هذا يجري ها هنا مجرى عياداً بالله . ومنهم من يقول : عائذ بالله من شرّ فلان .

وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرِك وأنت تعمل في تبيينه لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه ، كما كنت في باب حمداً وسقياً وما أشبهه ، إذا ذكرت شيئاً منه في حال تزجية وإثبات ، وأجريت عائذاً [ بالله ] في الإضرار والبدل مجرى المصدر ، كما كان هينئاً بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك .

وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السهمي ، من أصحاب (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) السيرافي ما ملخصه : هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله ، غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدّر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر ، كأنه يقول : أتقوم قائماً . الخ . وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه ، وما جاء من ذلك يُصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل . كذا قال المبرد . والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً ، وإن كان الفعل قد دل عليه .

(٢) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس في ط . وفي الأصل : « من صاحب » .

أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَفَعُوا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْفَوْنِي (١)  
فَكَأَنَّهُ قَالَ : وعياداً بك (٢) .

ومثله قوله :

أراك جمعتَ مسألةً وحِرْصاً وعند الحقِّ زَحَارًا أَنَانًا (٣)  
كَأَنَّهُ قَالَ : [ تَزَحَّر ] زَحِيرًا و [ تَنْنُ ] أَنِينًا ، [نم وضعه مكان هذا ،  
أى أنت عند الحقِّ هكذا] .

١٧٢

(١) السيرة ٢١٦ وهو آخر أبيات ستة له فيها ، والروض الأنف ١ : ٢٠٨  
والحماسة ٤٧٥ بشرح المرزوقي ، واللسان ( عوذ ) . ويعنى بالذين طفَعُوا المشركين  
الذين كانوا يضطهدون مسلمي مكة واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة ، فقال  
عبد الله هذا الشعر يذكركم ما كان منهم . ورواية السيرة : « بنفوا » . يقول :  
أعوذ بك يارب أن يعلوا المسلمين ويظهروا عليهم فيطفونى وإياهم . ورواية السيرة  
واللسان : « أن يعلوا » ، من العلو .

والشاهد وضع « عائذا » موضع المصدر النائب عن فعله ، أى أعوذ عياداً .  
(٢) هذه الجملة ساقطة من ط .

(٣) لم ينسبه الشنتمرى ، وهو للعنبرة بن جبناء ، يخاطب أخاه صخرأ  
وكنيته ابن ليلي ، كافى اللسان ( أنن ) . وأنشده فى اللسان ( زحر ) بدون نسبة .  
المسألة ، يعنى سؤال الناس . عند الحق ، أى عندما يلزمك من حق . ويروى :  
« وعند الفقر » . والزحار : الذى يئن عند السؤال لبخله . والأنان ، ذكر  
السيرافى أنه صفة مثل خُفاف وليس بمصدر . وقبلة :

بلونا فضل مالك يا ابن ليلي فلم تك عند عسرتنا أخانا

والشاهد فيه نصب « زحارا » ، وهو مبالغة زاحر ، موضع المصدر ، وهو  
الزحير ، الواقع بدلا من اللفظ بالفعل تَزَحَّر .

وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل

مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل<sup>(١)</sup>

وذلك قولك : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى .

ولمّا هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تَلَوْنٍ وتنقُلٍ ، فقلت : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ، كأنك قلت : أتحولُ تميمياً مرةً وقيسياً أخرى . فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيتِ هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوْنٍ وتنقُلٍ ، وليس يسأله مترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه ويخبره بذلك .

وحدثنا بعضُ العرب ، أنّ رجلاً من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلَةٍ واستقبله بَعِيرٌ أَعْوَرٌ فَتَطَيَّرَ [ منه ] ، فقال : يا بني أسد ، أَعْوَرٌ وذا نابٍ<sup>(٢)</sup> ! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عَوْرِهِ وصَحْتِهِ ، ولكنه نبههم ، كأنه قال : أَسْتَقْبِلُونَ أَعْوَرَ وذا نابٍ ! فلاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً ، كما كان التَلَوْنُ والتنقُلُ عندك ثابتين في الحال الأول<sup>(٣)</sup> ، وأراد أن ينبت لهم الأعورَ ليحذروه .

ومثل ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

(١) السيرافي : هذا الباب مثل الذي قبله ، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بأخوذ من فعل ، فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهدته من حاله .

(٢) اللسان ( عور ٢٩٢ ) .

(٣) ط : « الأولى » .

(٤) هو هند بنت عتبة ، كما في السيرة ٤٦٨ والعينى ٣ : ١٤٢ والخزاعة

١ : ٥٥٦ . وانظر الروض الأنف ٢ : ٨٢ — ٨٣ حيث تكلم في البيت .

أَفَى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً      وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ<sup>(١)</sup>  
 أَى تَنْقَلُونَ ، وَتَلَوْنُ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا . وَقَالَ :  
 أَفَى الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ      وَفِي الْعِبَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَاتٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>

١٧٣

\* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا<sup>(٤)</sup> \*

(١) المراجع المتقدم واللسان (عير ، عرك) بدون نسبة فيه . قاله لفعل قریش حین رجعوا من بدر ، تحرضهم على المسلمين ، وذلك قبل أن تسلم يوم الفتح . والأعيار : جمع عير ، بالفتح ، وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا . والحمار مثل في البلادة والجهل والجفاء . والجفاء : الغلظة والفظاظة . أشباه : أمثال ، وفي اللسان (عرك) : « أمثال » . والموارك : جمع عارك ، وهي الحائض . ط والسيرة : « أشباه النساء » .

والشاهد فيه نصب «أعيارا» بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلا من اللفظ به .  
 (٢) اللسان (علل ٤٩٨) برواية : « وفي المآثم » ، وهو جمع مآثم ، وهو كل مجتمع من رجال أو نساء في حزن أو فرح . قال :

حتى تراهن لديه قُبِيًّا      كما ترى حول الأمير المآثما  
 فالمآثم هنا رجال لا محالة . والولائم : جمع وليمة ، وهو الطعام يدعى إليه .  
 لعلات : جمع علة بالفتح ، وأولاد العلات : الذين أمهاتهم شتى وأبؤهم واحد ، كأنه يعل من كل منهن ، والعلل : الشرب الثاني . وهذا مثل في الاختلاف .  
 يقول : أتصرون بمنزلة أولاد الأم الواحدة حين تشهدون الولائم ، وتكونون بمثابة أولاد العلات في عيادة المرضى ! يهجوهم بالشراة وخسة النفس .

والشاهد فيه نصب « أولادا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به .

(٣) هو جرير كما سبق في ص ٣٣٩ .

(٤) عجزه كما سبق :

\* أَلُؤْمَا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا \*



فيكون على وجهين : على النداء ، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجترأ (١) ، فقال : أعبدًا ، أى أتفخرُ عبداً ، كما قال : أتميمياً [مرّة] .

وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضاً كما نصبت في حال الخبر الاسم الذى أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميمياً قد علم الله مرّةً وقيسياً أخرى . فلم ترذ أن تُخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه ، ولكنك أردت أن تشتمه بذلك ، فصار بدلاً من اللفظ بقولك : أتممت مرّةً وتتقيسُ أخرى ، وأتمضون وقد استقبلكم هذا (٢) ، وتنفّلون وتلّونون ، فصار هذا كهذا ، كما كان ترّباً وجندلاً (٣) بدلاً من اللفظ بترّبت وجندلت لو تكلم بهما (٤) .

ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيار والأعور في البدل من اللفظ لقلت : أتعيرون مرّةً ، وأتعورون إذا أوضحت معناه ، لأنك إنما تجربيه مجرى ماله ففعل من لفظه ، وقد يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله ، ولكنه كان أحسن أن توضح بما يتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث . وكذلك هذا النحو ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذى لا ينبض المعنى (٥) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اجترأ » .

(٢) يشير إلى قولهم : « يابى أسد أعور وذاناب » في ص ٣٤٣ .

(٣) ط : « فصار هذا هكذا كما صار ترّباً وجندلاً » .

(٤) السيرافي : « كان في نسخة أبي بكر محمد بن علي مبرمان : بدلاً من تربت

وجندلت . وفي غيرها : تربت وجندلت على ما لم يسم فاعله » .

(٥) السيرافي : يعنى أنهم لما جعلوا : في السلا أعياراً ، وأعور وذاناب ،

كقولهم : أقامنا وقعد الناس ، والأعيار والأعور ليس بماخوذ من فعل يجرى عليه ، وقامنا ماخوذ من فعل وقد أضمر ناصبه على لفظ الفعل الذى أخذ منه

كان الأحسن في الأعيار والأعور أن يقدر فعل من لفظه وإن كان لا يستعمل ، إذ قد يجرى مثله في الكلام على طريق التشبيه . ألا ترى أنا نقول : قد ترجمت

المرأة ، إذا تشبهت بالرجال . فهذا التقدير أحسن في مثل هذا .

وأما قوله جل وعزّ : « بَلَى قَادِرِينَ (١) » ، فهو على الفعل الذى أظهر ،  
كأنه قال : بَلَى نَجْمُهَا قَادِرِينَ . حدثنا بذلك يونس .

وأما قوله ، وهو الفرزدق :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٢)  
فَأَيُّمَا أَرَادَ : وَلَا يَخْرُجُ فِيمَا أَسْتَقْبَلُ ، كأنه قال : وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا .  
ألا تراه ذكر « عاهدتُ » فى البيت الذى قبله فقال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي      لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ (٣)

ولو حمّله على أَنَّهُ نَفَى شَيْئًا هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدتُ جاز (٤) .  
وإلى هذا الوجه كان يَذْهَبُ عيسى فيما نُرَى ، لأنّه لم يكن يحمله على عاهدتُ .

١٧٤

فإذا قلت : ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ ، وأنت تسمى مرةً وقيسى أخرى ،  
وإني عائدٌ بالله ، ارتفع . ولو قال : هو أغورٌ وذو نابٍ ، لَرَفَعَ . هذا كله  
ليس فيه إلاّ الرفع ، لأنّه مبنى على الاسم الأوّل ، والآخِرُ هو الأوّل  
فجرى عليه .

(١) الآية ٤ من سورة القيامة .

(٢) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والخزانة ١٢ : ١٠٨ ، ٢ : ٢٧٠ والكامل ٦٩ .  
يقوله حين تاب عن المجاء وقذف المحصنات ، وعاهد الله على ذلك بين رتاج  
السكبة ومقام إبراهيم .

والشاهد فيه : « ولا خارجا » ، نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله ،  
أى لا يخرج زور كلام خروجًا .

(٣) الرتاج : الباب العظيم ، أو الباب المغلق . والمراد رتاج السكبة . وقد  
استشهد فى اللسان ( رتج ) بهذا البيت بدون نسبة .

(٤) ط : « لجاز » .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : عائد بالله ، يريد : أنا عائد بالله ، كأنه أمرٌ قد وقع ، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه (١) .

وزعم الخليل رحمه الله أن رجلاً لو قال : أنمى ، يريد : « أنت » ويضمرها لأصاب .

وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ لأنه موضعُ يكون الاسمُ فيه معاقباً للفظِ بالفعل ، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التى فى غير الأسماء . والرفعُ جيدٌ لأنه المحدثُ عنه والمستفهم . ولو قال : أعورُ وذو نابٍ ، كان مصيباً .

وزعم يونس أنهم يقولون : عائدٌ بالله . فإن أظهر هذا المضمراً لم يكن إلا الرفعُ ، إذ جاز الرفعُ وأنت تَضِمُّ (٢) ، وجاز لك أن تحمل (٣) عليه المصدرُ ، وهو غيره ، فى قوله : أنت سَيْرٌ سَيْرٌ (٤) فلم يجوز حيث أظهر الاسمَ عندهم إلا الرفعُ (٥) ، كما أنه لو أظهر الفعلَ الذى هو بدلٌ منه لم يكن إلا نصباً .

(١) ط : « وما أشبه ذلك » .

(٢) السيراني : ولقد تناول بعض المتقدمين فى النحو ممن أدركته رواية عن على بن أبى طالب فى قوله تعالى : ونحن عصبة ، بنصب عصبة ، وزعم أن عصبة تنصب كما تقول العرب : إنما العامرى عمته ، فجعل عصبة بمنزلة المصدر . ورددت أنا ذلك فقلت : إنما يجوز هذا فى المصادر دون الأسماء ، تقول أنت سيرا ولا تقول أنت سائرا . وعصبة اسم لا مصدر .

(٣) ط : « تحمل » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الإصل : « عليه المصدر حيث قلت ما أنت إلا سير وهو غيره » .

(٥) ط : « فلم يجوز حيث أظهر عندهم غيره » .

فكما لم يَجْزُ في الإضمار أن تُضْمِرَ بعد الرفع (١) ناصباً كذلك لم تُضْمِرَ بعد الإظهار ، وصار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على [ حِدَةٍ في هذا الباب ، لا يدخل واحدٌ على ] صاحبه .

هذا باب ما يجيء من المصادر مُتَنَّى

منتصبياً على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره

وذلك قولك : حَنَانِيكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : تَحَنُّناً بعد تَحَنَّنٍ ، [ كَأَنَّهُ يَسْتَرْجِمُهُ لِرَحْمِهِ ] ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لأنَّهُ صار بدلاً منه .

ولا يكونُ هذا مُتَنَّى إِلَّا في حالِ إضافةٍ ، كما لم يكن سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ إِلَّا مضافاً (٢) . حَنَانِيكَ لَا يَتَصَرَّفُ ، كما لم يَتَصَرَّفْ سُبْحَانَ اللَّهِ وما أشبه ذلك . قال الشاعر ، وهو طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا

حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)

وزعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أَنَّهُ أَرَادَ تَحَنُّناً بعد تَحَنَّنٍ ، كَأَنَّهُ

(١) ط : « الرفع » .

(٢) ط : « مضافين » .

(٣) ديوان طرفة ٤٨ والمجم ١ : ١٩٠ ، وابن يعيش ١ : ١١٨ ، واللسان (حنن ٢٨٦) . وأبو منذر : كنية عمرو بن هند . يخاطبه حين أمر بقتله ، وذكر قتله لمن قتل من قومه ، تحريضاً لهم على المطالبة بثأره .  
والشاهد فيه نصب « حنانيك » على المصدر النائب عن الفعل . وقد نفي « حنانيك » لإرادة التكثير ، لأن التثنية أول مراتب التكثير .

قال : كَلِمًا كُنْتُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْرٍ مِنْكَ فَلَا يَنْقَطِعَنَّ وَلَيْكُنْ مُوَصُّلاً بِآخِرٍ  
مِنْ رَحْمَتِكَ .

ومثل ذلك : كَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ ، وسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : سُبْحَانَ  
اللَّهِ وَحَنَانِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتِرْحَامًا ، كما قال : سُبْحَانَ اللَّهِ  
وَرَيْنَحَانَهُ ، يريد : واسترزاقه <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : كَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ فَاتَّصَبَ [ هَذَا ] كَمَا اتَّصَبَ سُبْحَانَ  
اللَّهِ ، وَهُوَ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ إِذَا أَخْبَرْتَ : سَمْعًا وَطَاعَةً . إِلَّا أَنَّ كَلْبِيكَ  
لَا يَنْتَصِرَفُ <sup>(٢)</sup> ، كَمَا أَنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَعَمْرَكَ اللَّهُ وَقِعْدَكَ اللَّهُ لَا يَنْتَصِرَفُ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَطَاعَةً ، أَيْ أَمْرِي سَمِعْتُ وَطَاعَةً ، بِمَنْزِلَةِ :

\* فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا <sup>(٣)</sup> \*

وَكَمَا قَالَ : سَلَامٌ .

وَالَّذِي يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ حَنَانٌ وَسَمِعْتُ وَطَاعَةً غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ ، كَمَا أَنَّ الَّذِي يَنْتَصِبُ  
عَلَيْهِ كَلْبِيكَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ .

وَإِذَا قَالَ : سَمْعًا وَطَاعَةً فَهُوَ فِي تَرْجِيَةِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، كَمَا قَالَ : سَخَدًا  
وَشُكْرًا ، عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : حَذَارِيكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ ،

(١) . انظر ما سبق في ص ٣٢٢ س ٧ .

(٢) ط : « تنصرف » في هذا الموضع وتاليه .

(٣) تمامه كما سبق في ص ٣٢٠ س ٤ :

\* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَى عَارِفٌ \*

كما أنه (١) أراد بقوله لَيْبِكَ وَسَمْعَيْكَ : إجابةً بعد إجابةٍ ، كأنه قال :  
كلما أجبْتُكَ في أمرٍ فأتانا في [ الأمر ] الآخر مجيبٌ ، وكأنَّ هذه التثنية  
أشدُّ تأكيداً .

ومثله إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل ، قول الشاعر ، وهو  
عبدُ بنى الحُصْحاسِ :

إذا شقَّ بُرْدٌ شقٌّ بالبرْدِ مثله دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ (٢)  
أى مداوَلتَكَ ، ومداوَلَةٌ [ لك ] . وإن شاء كان حالاً . ومثله أيضاً :

\* ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَفْنَا وَخَضَا (٣) \*

(١) ط : « كأنه » .

(٢) ديوان سحيم ١٦ والخزاة ١ : ٢٧١ والميني ٣ : ٤٠١ وابن يمين  
١ : ١١٩ والممع ١ : ١٨٩ واللسان ( دول ٢٦٩ ) وأمالى الزجاجي ١٣١ .  
كان العرب يزعمون أن المتحايين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت  
مودتهما ولم تفسد . والبرد : الثوب . وروى : « ما لهذا البرد لابس » . وفي البيت  
إقواء لأنه من آيات مكسورة الروى . وروى : « حتى كلنا غير لابس » ،  
وعلى هذه فلا إقواء .

والشاهد فيه « دواليك » ، نصبت على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى  
لأن المداولة من اثنين . والكاف للخطاب ، لا يتعرف ما قبلها بها ، فلذا يصح  
وقوعه حالا .

(٣) البيت للمعراج في ديوانه ٣٥ وأمالى الزجاجي ١٣٢ والخزاة ١ : ١٧٤  
والميني ٣ : ١١٩ والممع ١ : ١٨٩ وابن يمين ١ : ١١٩ . وهو في اللسان  
( هذذ ، وخض ) بدون نسبة ، من أرجوزة يمدح بها الحجاج وذكر فيها  
ابن الأشعث وأصحابه . هذاذيك : قطعاً بعد قطع . والوخض : العطن الجائف ،  
يعنى ضرب الأعناق وطعن الأجواف .  
والشاهد فيه نحو ما قبله في « هذاذيك » .

ومعنى [تثنية] دَوَالِيكَ أَنَّهُ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ ، لِأَنِّي إِذَا دَاوَلْتُ فَمِنْ كُلِّ  
 ١٧٦ وَاحِدٍ مَثَلًا فِعْلٌ . وَكَذَلِكَ هَذَاذِيكَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : هَذَا بَعْدَ هَذَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ .  
 وَإِنْ شَاءَ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ هَذَا بَعْدَ هَذَا ، [فَمَنْصَبُهُ] عَلَى الْحَالِ .

وَزَعِمَ يُونُسُ أَنَّ كَلْبِيكَ اسْمٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى [هَذَا] اللَّفْظِ  
 فِي الْإِضَافَةِ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيَّكَ (١) .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا تَثْنِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ حَوَالِيكَ ، لِأَنَّا سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : حَنَانٌ (٢) .  
 وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : « لَبٌّ » فَيُجْرِيهِ مُجْرَى أَمْسٍ وَغَايٍ ، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهُ  
 نَصَبٌ . وَحَوَالِيكَ بِمَنْزِلَةِ حَنَانِيكَ .

وَلَسْتُ تَحْتَاجُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَنْ تَقْرُدَ ، لِأَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْأِسْمَ  
 تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ عَلَيَّكَ وَإِلَيْكَ ؛ لِأَنَّكَ [لَا] تَقُولُ : كَلْبِي زَيْدٍ  
 وَسَمْعَدَى زَيْدٍ (٣) .

وَقَدْ قَالُوا : حَوَالِكَ [فَأَفْرَدُوا] ، كَمَا قَالُوا : حَنَانٌ . قَالَ الزَّاجِرُ :

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَأَ وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَخَالَكَأَ (٤)  
 \* وَأَنَا أَمِشِي الدَّأَلَى حَوَالِكَأَ (٥) \*

(١) الرَّمَانِيُّ : وَجْهٌ قَوْلُ يُونُسَ أَنَّ الْمَصَادِرَ يَقُولُ فِيهَا التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ .

(٢) انْظُرْ شَاهِدَهُ فِي ص ٣٢٠ .

(٣) لَبِّي وَسَمْعَدَى هُنَا بِالْقَصْرِ فِيمَا ، لَا بِاسْكَانِ الْيَاءِ .

(٤) الرِّجْزُ فِي اللِّسَانِ ( حَوْلٌ ، دَالٌ ) وَالْكَامِلُ ٣٤٧ وَأَمَلِي الزَّجَاجِيُّ

١٣٠ وَالْحَيَوَانُ ٦ : ١٢٨ وَهَمْعُ الْمَوَامِعِ ١٤٥ : ١ . وَهُوَ مِنْ تَكَاذِيبِ الْأَعْرَابِ ،

يَزْعَمُونَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الضَّبِّ لَوْلَدِهِ أَيَّامٌ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ تَتَكَلَّمُ .

(٥) الدَّأَلَى : مَشْيَةٌ فِيهَا تَنَاقُلٌ ، يَقَالُ : مَرَّ يَدَّالٌ بِحِمْلِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « حَوَالِكَأَ » حَيْثُ جَاءَ مَفْرُودًا ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِيهِ التَّثْنِيَةُ .

وقال :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورٍ (١)

فلو كان بمنزلة على لقال : فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُور ، لأنك تقول :  
على زيد ، إذا أظهرت الاسم .

هذا باب ذكر معنى لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وما اشتقا منه (٢)

وإنما ذكر لبين لك وجه نصبه ، كما ذكر معنى سُبْحَانَ اللَّهِ .

(١) الخزانة ١: ٢٦٨ وشواهد المغنى ٣٠٧ وهو من الحمسين ، وقال السيوطي :  
هو لأعرابي من بني أسد . يقول : دعوت مسورا لرفع نائبة عنى فأجابني  
وكفاني مئوتها . وكأنه سأله في دية .

والشاهد فيه « فلبى » بإيئات الياء للثنية ، فهو رد على يونس في زعمه  
أن لبك بمنزلة عليك ، ولو كان بمنزلتها لأثبت الألف كما تقول على زيد في الإظهار .  
وقال الرماني : « فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر . وقد ثبت  
به أيضا أن الثنية تكون للمبالغة » .

(٢) السيرافي : اعلم أن الثنية في هذا الباب الغرض منها التأكيد وأنه شيء  
يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذى يذكر . والدليل  
على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، فإيما غرضك أن يدخل كل ،  
وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شيء بعد شيء . ثم قال : ولا تحتاج  
إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شيء يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى  
بذلك اللفظ . وهذا المثنى كله غير متصرف ، أى إنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا  
أو إيما في موضع الحال . وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالثنية لفظا معنى التأكيد ،  
ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر ، فقط ، فلم يتصرفوا فيه . وبعضه  
يؤحد فيصرف ، كما قال تعالى : « وحنا من لدنا » .



حدثنا أبو الخطّاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يُقْلَعُ عنه : قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا . ويقال : قد أَسْعَدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعده ، فالإلبابُ والمساعدةُ دُتُوٌّ ومتابعةٌ : إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أَسْعَدَ فقد تابعه . فكانه إذا قال الرجل للرجل : يا فلان ، فقال : كَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ ، فقد قال له : قُرْبًا منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام ، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يُستعمل .

وكذلك إذا قال : كَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ ، يعنى بذلك الله عزّ وجلّ ، فكانه قال : أَيْ رَبِّ لا أَنَايَ عنك في شيء تأمرني به . فإذا فعل ذلك فقد تَقَرَّبَ إلى الله بهواه .

وأما قوله : وَسَعْدِيكَ فكانه يقول : أنا متابعٌ أمرك وأولياءك ، غير مُخَالِفٍ . فإذا فعل ذلك فقد تابع وطاوع وأطاع .

وإنما حملنا على تفسير كَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ لنوضح به وجه نصبيهما ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سَقِيًّا وَحَدًّا وما أشبه هذا . ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سَقِيًّا وَحَدًّا : إِنَّمَا هُوَ سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا وَأَحَدُ اللهِ حَدًّا ، وتقول : حَدًّا بدلٌ من أَحَدُ اللهِ ، وَسَقِيًّا بدلٌ من سَقَاكَ اللهُ . ولا تقدر أن تقول : أَلْبِيكَ لَبًّا وَأَسْعِدِكَ سَعْدًا ، ولا تقول : سَعْدًا بدلٌ من أَسْعِدَ ، ولا لَبًّا بدلٌ من أَلَبَّ . فلما لم يَكُنْ ذاك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله ، حين ذكرناها لنبيّن معنى سُبْحَانَ اللهِ . فالتَمَسْتُ [ ذلك ] لكَلْبِيكَ وَسَعْدِيكَ واللفظ الذي اشتقّا منه ، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقي

في فعليهما ، ولا يتصرفان تصرفهما . فعناهما القرب والمتابعة ، فشلت بهما  
النصب في لبيك وسعديك ، كما مثلت ببراءة النصب في سُبْحَانَ اللَّهِ .

ومثل ذلك تمثيلك : أَفَّةً وَثَقَّةً ، إذا سُئِلْتَ عنهما ، بقولك : أَتَنَّا (١)  
لأن معناهما وحدهما واحد ، مثل تمثيلك بهراً بقباً ، ودَفْراً بِنْتَنَّا (٢) .

وأما قولهم : سَبَّحَ وَلَبَّى وَأَفَفَ ، فَأَيُّمَا أراد أن يُخْبِرَكَ أَنَّهُ قد لَفِظَ  
سُبْحَانَ اللَّهِ ولبَّيْكَ وبَأَفَ ، فصار هذا بمنزلة قوله : قد دَعَدَعَ وقد بَأَبَأَ ،  
إذا سمعته يلفظ بدع وبقوله : بَأَبَى . ويدلُّك على ذلك قولهم : هَلَّلَ ، إذا قال :  
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وأيما ذكرت هَلَّلَ وما أشبهها لتقول قد لَفِظَ بهذا . ولو كان هذا بمنزلة  
كَلِمَتُهُ من الكلام ، لكان سُبْحَانَ [ اللَّهِ ] وَلَبَّ وَسَعَدَ مَصَادِرَ مُسْتَعْمَلَةٍ  
منصرفة في الجر والرفع والنصب والألف واللام ، ولكن سَبَّخْتُ وَلَبَّيْتُ ،  
بمنزلة هَلَّلْتُ ودَعَدَعْتُ ، إذا قال : دَعَّ ، ولا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

(١) ط : « تقول تننا » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مثل تمثيلك هذا دفرا لك  
بقولك : تننا » .

السيرافي ما ملخصه : لأنه لا يستعمل من دفراً فعل ، فُجِئت بمصدر فعل  
مستعمل ، وهو قولك تنن تننا . وكذلك جرى سيبويه في تفسير بهرا ، ولم يزد  
على أن مثله بتبا . ولكن يقال : بهز في الشيء ، إذا غلبني ، كما تقول بهر  
القمر الكواكب ، أي غطاها . ويقال بهرا في معنى عجبا ، ويقال بهر فلان  
فلانا ، إذا دعا عليه بسوء . ولم أر أحداً فسّر ذلك المدعو به إلا سيبويه  
في قوله تبا .

هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبهة به

على إضمار الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ حِجَارٍ ، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخُ الشَّكْلِي .

١٧٨

[ و ] قال الشاعر ، وهو النابغة الذبياني :

مَقْنُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا      لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالسَّدْرِ<sup>(١)</sup>  
وقال :

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَذِهِ      وَرَنَةٌ مَن يَبْكِي إِذَا كَانَ بِأَكْبَا<sup>(٢)</sup>  
هَدِيرٌ هَدِيرُ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ      يَذُبُّ بِرَوْقِيهِ الْكِلَابَ الضَّوَارِيَا<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان النابغة ١٨ والمجم ١ : ١٩٣ واللسان (دخس ، صرف ، بزل) ومجالس ثعلب ٣٢٠ . وصف ناقة بالقوة والنشاط فيقول : كأما قذفت باللحم لتراكه عليها . والنحض : اللحم . ودخيسه : ما تداخل منه وتراكب . والبازل : السن تخرج عند بزول الناقة ، وذلك في التاسع من عمرها . والصريف : صوت أنيابها إذا حكّت بعضها ببعض نشاطاً أو إعناء ، وأراد هنا النشاط . والقعو : ما تدور عليه البكرة إذا كان من خشب ، فإذا كان من حديد فهو خطاف . والمسد : جبل من ليف أو جلد .

والشاهد فيه نصب « صريف » على المصدر التشبيهي ، والعامل فيه مضمَر دل عليه ما قبله ، أي يصرف صريف القعو .

(٢) للنابغة الجعدي كما في الشتمري . وصف طعنة جائرة تهدر عند خروج دمها وفوره . إسناد الكليم : إقامته معتمداً بظهره على شيء ليسكه . والكليم : المجروح . والهدء ، بالفتح : السكون والنوم . والرنة : رفع الصوت بالبكاء .  
(٣) ينفض ، كذا وردت في المتون والشروح ، ولعلها « يُنْفِضُ » . يذب : يدفع . والروق : القرن . والضواري : الكلاب التي ضريت على الصيد واعنادته .

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويتٍ ، ولم ترد أن تجعل الآخرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه<sup>(١)</sup> . ولكنك لما قلت : له صوتٌ ، علم أنه قد كان ثمّ عملٌ ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوتٌ ، فحملت الثاني على المعنى .

وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى : « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا »<sup>(٢)</sup> ، لأنه حين قال : [ جاعلُ الليل ] ، فقد علم القارئُ أنه على معنى جعلٌ ، [ فصار كأنه قال : وجعلُ الليل سَكَنًا ] ، وحمل الثاني على المعنى . فكذلك [ له ] صوتٌ ، فكأنه قال : فإذا هو يصوتٌ ، [ فحملَه على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ : يصوتٌ ] صوت الحمار أو يُبذيه ، أو يُخرجه صوت حمار ، ولكنه حذف هذا لأنه صار « له صوتٌ » بدلاً منه .

فإذا قلت : مررتُ به [ فإذا هو ] يصوتُ صوت الحمار فعلى الفعل غير حال . فإن قلت : صوت حمارٍ [ فألقت الألف واللام ] فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر<sup>(٣)</sup> ، وتجعل صوت حمارٍ مثلاً عليه يخرج الصوتُ أو حالاً<sup>(٤)</sup> ، كما أردت ذلك حين قلت : فإذا له صوتٌ . وإن شئت

(١) ط : « وبدلاً منه » . السيرافي : يعني أنك لم ترد أن تجعله نعتاً ولا بدلاً منه فترفع .

(٢) الآية ٩٦ من الأنعام . وهذه قراءة غير الكوفيين : عاصم وحزمة والكسائي . وقرأ الكوفيون : « وجعل الليل سَكَنًا » . تفسير أبي حيان ٤ : ١٨٦ . وانظر ما سبق في ص ١٧٤ .

(٣) سوى الفعل المظهر ، ليس في ط .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ويجعل صوت حمار مثلاً أو حالاً عليه يخرج الصوت » .

أوصلت إليه يصوت ، فجعلته العامل فيه ، كقولك : يذهب ذهاباً .

ومثل ذلك : مررتُ به فاذا له دَفْعٌ<sup>(١)</sup> دَفَعَكَ الضعيف . ومثل ذلك أيضاً : مررتُ به فاذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحازِ حبَّ الفلفل<sup>(٢)</sup> .

وبذلك [ على أنك ] إذا قلت : [ فاذا ] له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، فقد أضمرت فعلاً بعد « له صوتٌ » ، وصوت حمارٍ انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعلُ — أنك إذا أظهرتَ الفعلَ الذى لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجتَ إلى فعلٍ آخرَ تُضمره . فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأتنى سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَأْبٌ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مررت به وله دفع » .

(٢) المنحاز : المدق . وهو إشارة إلى قول الراجز ، وأنشده فى اللسان (نحز) :

\* دَقَّكَ بالمنحازِ حبَّ الفلفل \*

(٣) سقطت أبصارها : خشمت هيبَةً لى ، ولعله يعنى قوماً من الناس . والدأْب : العادة . والبكار : جمع البكر والبكرة من الإبل ، وهو الفتى ، بمنزلة الغلام من الناس ، مثل فرخ وفراخ ، وعيلة وعيال . شايحت : جدت ومضت ، أو معناه حاذرت . وقد أضاف « بكارها » إلى ضمير « بكار » الأولى ، وذلك على سبيل التوكيد ، لاختلاف معنى اللفظين ، لأن البكار الأولى جمع بكرة بمعنى الإناث ، والثانية جمع بكر يعنى الذكور .

والشاهد قوله « دأْب بكار » ونصبه على المصدر المشبه به ، وعامله معنى قوله « إذا رأتنى سقطت أبصارها » لأنه دال على دعويها فى ذلك . قال الرمانى : « فلا يجوز أن يعمل فى دأْب بكار ، هذا الفعل المذكور ، لأنه لا يتكشف وجه الاتصال إلا بتقدير : تدأْب دأْب بكار » .

وقال السيرافى ما تلخيصه : اعلم أن مذهب سيويه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل =

ويكون على غير الحال ، [ وإن شئت بفعل مضمر ، كأنك قلت :  
تدأب ، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً ، كما يكون غير حال ] .

فمأ لا يكون حالاً ويكون على الفعل ، قول الشاعر ، وهو رؤية (١) :

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بَدَنِ وَسَنَقِ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوَّى لَلْسَبَقِ (٢)

[ وإن شئت كان على : أضمرها ، وإن شئت كان على : لَوْحَهَا ؛ لِأَنَّ

تلويحه تضمير ] .

= ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر . فمن أجل هذا استدل  
على إضمار فعل بعد قوله « له صوت » . بهذا الشعر ؛ لأن قوله « دأب بكار »  
منصوب وليس قبله فعل من لفظه ؛ فأضمر دأبت وتدأب ، والذي قبله « سقطت  
أبصارها » كأنه قال : أداموا النظر إلى . والدأب : الدوام . ويكون دأب بكار  
على الحال وعلى المصدر . وكان أبو العباس يرد هذا ويقول بجواز مجيء المصدر  
من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه .

(١) وهو رؤية ، ساقط من ط . والرجز لرؤية في ديوانه ١٠٤ .

(٢) لَوْحَهَا : أضمرها . والبدن . السمن والامتلاء . والسناق : التخمّة ،  
وذلك من كثرة العلف . وصواب إنشاد البيت كما في الديوان ، وهو في صفة  
حمار شبه به الناقة :

\* لوح منه بعد بدن وسناق \*

وقبله من صفة هذه الناقة :

كأنها حقباء بلقاء الزلق أو جادر اللتين مطوى الخلق

محملج أدرج إدراج الطلق

شبه ضمير الحمار بضمير السابق من الخيل المعد للرهان .

والشاهد فيه نصب « تضميرك » على إضمار فعل دل عليه « لوحها » ؛ لِأَنَّهُ

في معنى ضميرها .

ومثله قوله ، وهو العجاج (١) :

ناجٍ طَوَاهُ الْآيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَىَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فزُلْفًا

\* سَمَاوَةُ الْهَيْلَالِ حَتَّى أَحَقَّوَقَفَا (٢) \*

وقد يجوز أن تُضْمِرَ فِعْلاً آخَرَ كَمَا أَضْمَرْتَ بَعْدَ « لَهْ صَوْتُ » ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ فِعْلاً لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَفْعُولاً عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ : لَهْ صَوْتُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ ، وَهُوَ أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْحَمَلِ (٣)

(١) ط : « ومثله » فقط . والرجز في ملاحقات ديوان العجاج ٨٤ . واللسان ( وجف ، زلف ، مما ، حقف ) .

(٢) يصف بعيرا أضمره دهب السير حتى اعوج من الهزال ، كما يرجع البدر بمرور الليالي عليه هلالا محقوقا معوجا . والناجي : السريع . والآين : الإعياء ، والمراد السير الذي أفضى به إلى الإعياء . وجف ، من الوجيف ، وهو سير سريع . والزلف : الساعات المتقاربة ، واحدا زلفة . وسماوة الهلال : أعلاه ، وهو مفعول « طى » . وكان حقه أن يقول سماوة البدر ، ولكنه سماه هلالا لما يؤول إليه . والشاهد في « طى الليالي » ، نصبت على المصدر المشبه به دون الحال ، لأنه معرفة بالإضافة .

وبعد في الأصل ، وهو من الحواشي : « قال أبو عثمان : سماوة الهلال عندى مفعول بقوله : طواه الآين طى الليالي » .

(٣) ديوان الهذليين ٢ : ٩٣ والمعنى ٣ : ٥٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٠ . وإن زائدة لتوكيد النفي . نعت رجلا بالضمير فشبهه في طى كشحه وإرهاف خلقه بالحمل ، وهو حالة السيف . ويقول : إنه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبيه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن فلا يتألم بطنه الأرض . والمنكب ، كمجلس : مجتمع رأس العضد والكتف .

والشاهد فيه نصب « طى الحمل » بإضمار فعل دل عليه قوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق » ؛ لأن هذا القول يدل على أنه طوى طيا .

صار « ما إن يمس الأرض » بمنزلة له طى ، لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان .

وقد يدخل في صوت حار : إنما أنت شرب الإبل [ إذا ] مثل [ بقوله ] : إنما أنت شرباً . فما كان معرفة كان مفعولاً ولم يكن حالاً ، وشركته النكرة (١) . وإن شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمر ، وهو تشبيه للأول ، يدلُّك على ذلك أنك لو أدخلت « مثل » هنا كان حسناً وكان نصباً ، فإذا أخرجت « مثل » قام المصدر النكرة مقام مثل ، لأنه مثله نكرة ، فسخول مثل يدلُّك على أنه تشبيه . فإذا قلت : فإذا هو بصوت صوت حار ، فإن شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وإن شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال ، وكأن هنا جواب لقوله : على أى حال وكيف ومثله . وكأنه قيل له : كيف وقع الأمر ، أو جعل المخاطب بمنزلة من قال ذلك ، فأراد أن يبين كيف وقع الأمر وعلى أى مثال ، فانتصب وهو موقوف فيه وعليه ، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل .

١٨١

وإذا كان معرفة لم يكن حالاً وكان على فعل مظهر إن جاز أن يعمل فيه ، أو على مضمر إن لم يجز المظهر ، كما ينتصب « طى المحمل » على غير « يمس » .

(١) ط : « فا كان معرفة لم يكن حالاً ولم يكن إلا مفعولاً ، وشركته النكرة » . السيرافي : ذكر سيويه لثل هذا قنوية لإظهار فعل فيما خالف مصدره لفظ الفعل المذكور . وإن قدرنا المصدر منصوباً على مصدر فكأنه جواب لمن قال : أى فعل فعل ؟ وإذا كان على الحال فكأنه جواب لمن قال : على أى حال وقع ؟ وإذا كان معرفة لم يكن حالاً .



وإن شئت قلت : له صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وله صوتُ خَوَارٍ نُورٍ (١) ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره .

وإن كان معرفةً لم يجوز أن يكون صفةً لنكرة كما لا يكون حالا . وسترى هذا مبيناً في باب إن شاء الله .

وزعم الخليل أنه يجوز له صوتُ صوتُ الحمار على الصفة (٢) لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به (٣) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجُلٌ أخو زيدٍ ، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد . وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرٌ الطويل ، تريد : مثل الطويل . فلم يجوز هذا كما قبيح أن تكون [ المعرفة ] حالاً للنكرة (٤) إلا في الشعر . وهو في الصفة أقبح ، لأنك تنقض ما تكلمت به ، فلم يجامعه في الحال ، كما فارقته في الصفة . وسيبين لك في باب إن شاء الله [ تعالى ] .

### هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ

وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الْعُقَّهَاءِ ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الْأَصْلَاءِ . وإِنَّمَا كان الرفعُ في هذا الوجه لأنَّ هذه خِصَالٌ تذكروها في الرجل ، كالعلم والفضل ، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلمٍ ولا تفهمٍ ، ولكنك أردت

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وله صوتُ خوارٍ خوارٍ الثور » .

(٢) على الصفة ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « فمن ثم حسن أن تصف به النكرة » .

(٤) ط : « كالنكرة » .

أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ، كقولك :  
له حسبٌ حسبُ الصالحين ؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية (١)  
عند الناس وعلاماتٍ . وعلى هذا الوجه رفع الصوت .

وإن شئت نصبتَ قلت : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء ، كأنك مررت به في حال  
تعلُّمٍ وتفقُّهٍ ، وكأنَّه لم يستكمل أن يقال : له عالمٌ .

وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأنَّ الصوت علاجٌ ، وأنَّ العلم صار  
عندهم بمنزلة اليدِ والرَّجلِ . ويدلُّك على ذلك قولهم : له شرفٌ ، وله دينٌ ،  
وله فهمٌ . ولو أرادوا أنه يدخلُ نفسه في الدينِ ولم يستكمل أن يقال :  
له دينٌ ، لقالوا : يتدينُ وليس بذلك ، ويتشرفُ وليس له شرفٌ ، ويتفهمُ  
وليس له فهمٌ . فلما كان هذا اللفظُ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاجٍ (٢) ،  
بعدَ النصبِ في قولهم : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء .

وإذا قال : له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، فإنَّما أخبر أنه مرَّ به وهو يصوتُ  
صوتَ حمارٍ .

١٨٢

وإذا قال : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء ، فهو يُخبرُ عما قد استقرَّ فيه قبل رؤيته  
وقبل سَمْعِهِ منه ، أو رآه يتعلَّمُ فاستدلَّ بحسْنِ تعلُّمِهِ على ما عنده من العلم ،  
ولم يرْذ أن يُخبرَ أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقيِهِ إيَّاه ، لأنَّ هذا ليس  
مما يُدْنِي به ، وإنَّما الشاء في هذا الموضع أن يُخبرَ بما استقرَّ فيه ، ولا يُخبرُ  
أنَّ أمثَلَ شيءٍ كان منه (٣) التعلُّمُ في حال لقائه .

(١) التحلية : الوصف وذكر الحلية المميزة .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : «لذي استكمل ما كان غير علاج»

(٣) ط : « فيه » .

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً

وذلك إذا كان الآخرُ هو الأولُ . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ؛ لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوتٌ حسنٌ ، وإنما ذكرت الصوتَ تأكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل ، لما كان صفةً ، وكان الآخرُ هو الأولُ ، كما قلت : ما أنتَ إلا قائمٌ وقاعدٌ ، حملتَ الآخرَ على أنتَ لما كان الآخرُ هو الأولُ .

ومثل ذلك : له صوتٌ أيما صوتٍ ، وله صوتٌ مثل صوتِ الحمارِ لأنَّ أيّاً والمثل صفةٌ أبداً . وإذا قلتَ : أيما صوتٍ ، فكأنك قلتَ : له صوتٌ حسنٌ جداً ، وهذا صوتٌ شبيهٌ بذلك . فأىٌ ومثلُها الأولُ (١) . فالرفعُ في هذا أحسنُ ، لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلامُ منه يحمل عليه (٢) ، كقولك : هذا رجلٌ مثلكَ ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيما رجلٍ .

وأما : له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، فقد علمتَ أن صوتَ حمارٍ ليس بالصوتِ الأولِ ، وإنما جاز [ لك ] رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنتَ إلا سَيْرٌ (٣) .

---

(١) السيراني : يعنى : هو هو . وهو مستعمل في بعض كلامه . يريد أن قولك له صوتٌ ، إنما هو الأولُ ، وصوتٌ مثل صوتِ الحمارِ ، مثل هو الأولُ ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، لأن صوتَ حمارٍ ليس بالصوتِ الأولِ ، ولم يظهر لفظ « مثل » فيختار فيه الرفع .

(٢) ط : « حمل عليه » .

(٣) السيراني : يريد أن جوازه على إضمار « مثل » كما ضاركَ في : واسأل القرية ، على معنى أهل القرية . وكما ضاركَ في : ما أنتَ إلا سيرٌ ، أى إلا صاحب سير .

فَكَأَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : صَوْتُ حِمَارٍ اخْتَارُوا هَذَا ، كَمَا اخْتَارُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى فِعْلِهِ كِرَاهَةً (١) أَنْ يَجْعَلُوهُ مِنَ الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ ، كَمَا كَرَهُوا أَنْ يَقُولُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ . فَحَمَلُوهُ عَلَى فِعْلِهِ ، فَصَارَ لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ يَنْتَصِبُ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ كَانَتْصَابُ « تَضْمِيرِكَ السَّابِقِ » (٢) عَلَى الْفِعْلِ الْمُضْمَرِّ .

وإِنْ قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْتٍ ، أَوْ مِثْلَ صَوْتِ الْحِمَارِ ، أَوْ لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا ، جَازٍ . زَعَمَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنْ يُونُسَ وَعِيسَى جَمِيعًا زَعَمَا أَنَّ رُؤْيَا كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصَبًا :

\* فِيهَا اازْدِهَافُ أَيْمًا اازْدِهَافِ (٣) \*

يَحْمَلُهُ (٤) عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْصَبُ صَوْتُ حِمَارٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَوْ ظَهَرَ نَصَبَ مَا كَانَ صِفَةً وَمَا كَانَ غَيْرَ صِفَةٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الصِّنَاتُ . الْأَتْرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مِثْلَ تَضْمِيرِكَ ، أَوْ مِثْلَ دَأْبٍ بِكَارٍ ، نَصَبٌ . فَلَمَّا أَضْمَرُوهُ فِيمَا يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ أَضْمَرُوهُ أَيْضًا فِيمَا يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : تَزْدَهفُ أَيْمًا اازْدِهَافٍ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَهُ ، لِأَنَّ لَهُ اازْدِهَافُ قَدْ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ .

١٨٣

(١) ط : « كِرَاهِيَّةٌ » .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص ٣٥٨ .

(٣) دِيَوَانُ رُؤْيَا ١٠٠ وَالْخَزَانَةُ ١ : ٢٤٤ . وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (زَهْفٌ) بِدُونِ

نِسْبَةٍ . وَقَبْلَهُ :

\* قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ النِّحْلَافِ \*

مِنْ أَرْجُوزَةٍ طَوِيلَةٍ يَعَاتِبُهَا أَبَاهُ . فِيهَا ، أَيْ فِي الْأَقْوَالِ . وَالْاَزْدِهَافُ : الْاسْتِخْفَافُ ، يَعْنِي أَنَّ كَلَامَهُ يَسْتَخْفُ الْعُقُولَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « أَيْمًا » عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ دَلِّ عَلَيْهِ « اازْدِهَافُ » الْأَوَّلَى .

(٤) ط : « حَمَلُهُ » .

## هذا باب ما الرفع فيه الوجه

وذلك قولك : هذا صوتُ صوتِ حمارٍ ، لأنَّك لم تذكرَ فاعِلاً ، ولأنَّ الآخرَ هو الأوَّلُ حيثَ قلتَ : « هذا » . فالصوتُ هو هذا ، ثمَّ قلتَ : هو صوتُ حمارٍ ، لأنَّك سمعتَ نُهَاقاً . فلا شكَّ في رفعه . وإنَّ شَبَّهتَ أيضاً فهو رفعٌ لأنَّك لم تذكرَ فاعِلاً يَعْلَهُ ، وإِنَّمَا ابتدأته كما تبتدئ<sup>(١)</sup> الأسماءَ ، فقلتَ : هذا ، ثمَّ بنيتَ عليه شيئاً هو هو ، فصار كقوله : هذا رجُلٌ رجُلٌ حَرَبٍ .

وإذا قلتَ : له صوتٌ ، فالذى فى اللام هو الفاعِلُ وليس الآخرُ به<sup>(٢)</sup> ، فلما بنيتَ أوَّلَ الكلامِ كبناءِ الأسماءِ كان آخرُهُ أَنْ يُجْعَلَ كالأسماءِ أحسنَ وأجودَ ، فصار كقولك : هذا رأسُ رأسِ حمارٍ ، وهذا رجُلٌ أخو حَرَبٍ ، إذا أردتَ الشَّبهَ .

ومن ذلك : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ ، على غيرِ صفةٍ ، لأنَّ الهاءَ التى فى عليهٍ ليست بفاعلٍ ، كما أنَّك إذا قلتَ : فيها رجُلٌ ، فالهاءُ ليست بفاعلٍ فَعَلَ بالرجُلِ شيئاً ، فلما جاء على مثالِ الأسماءِ كان الرفعُ الوجهَ<sup>(٣)</sup> .

(١) ط : « تبتدأ » .

(٢) أى ليس الآخر هو الأول .

(٣) السيرافى : الفرق بين هذا وبين له صوت ، أن الذى له الصوت فاعِلُ الصوت ، والذى عليه النوح ليس بفاعلٍ للنوح . وقوله « نوح الحمام » ليس بصفة لنوح ، لأنه معرفة ونوح نكرة ، وإِنَّمَا هو بدل أو على إظهار هو ، وقد مضى نحو هذا . وإذا قلتَ : لمن نوح نوح الحمام وأنت تعنى النوايح كان الوجه للنصب لأنهن الفاعلات كما كان فى قولك : له صوت صوت الحمام .

وإن قلت : لهنَّ نَوْحٌ نَوْحَ الْحَمَامِ ، فالنصبُ لأنَّ الماءَ هي الفاعلةُ .  
 بذلك على [ ذلك ] أنَّ الرفعَ في هذا وفي عليه أحسنُ ، لأنَّك إذا قلت : هذا  
 أو عليه ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماءَ تفعلُ فعلاً ، ولكنك  
 جعلت « عليه » موضعاً للنَّوحِ و « هذا » مبنياً عليه نفسه . ولو نصبتَ كان  
 وجهاً ؛ لأنَّه إذا قال : هذا صوتُ أو هذا نَوْحُ أو عليه نوحٌ ، فقد علم أنَّ مع  
 النَّوحِ والصوتِ فاعلينِ ، فحمله على المعنى ، كما قال :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ تُلْصِقُهُ وَتُخْتَبِطُ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ (١)

### هذا بابٌ لا يكون فيه إلا الرفعُ

وذلك قولك : له يَدٌ يَدُ الثَّورِ ، وله رَأْسٌ رَأْسُ الْحَمَارِ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ  
 ولا يُتَوَكَّمُ على الرَّجُلِ أَنَّهُ يَصْنَعُ يَدًا وَلَا رِجْلًا ، وليس يفعل .

### هذا بابٌ لا يكون فيه إلا الرفعُ

١٨٤

وذلك قولك : صَوْتُهُ صوتُ حَمَارٍ ، وتلويحُهُ تضميرُك السابق ، وَوَجَدِي  
 بِهَا وَجْدُ الشَّكْلِ ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ ، فالذي يُبْنَى على الابتداءِ بـ « زَيْلَةُ الْإِبْتِدَاءِ » .  
 ألا ترى أَنَّكَ تقول : زَيْدٌ أَخُوكَ ، فارتفاعُهُ كارتفاعِ زَيْدٍ أَبَدًا ، فلمَّا ابتداءً  
 وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظِ بِصَوْتٍ ، وصار كالأسماءِ .  
 قال الشاعر [ وهو مزاحمُ العُقَيْلِيِّ ] :

وَجَدِي بِهَا وَجَدُ الْمِضِلِّ بِمَيْرِهِ      بِنَخْلَةٍ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ (١)  
وكذلك لو قلت : مررتُ به فصوته صوتُ حمارٍ . فَإِنْ قَالَ : فَإِذَا  
صوتهُ ، يريد الوجهَ الذي يُسَكَّتُ عليه ، دخله نصبٌ ، لَأَنَّهُ يُضْمَرُ بَعْدُ  
مَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ (٢) .

هذا باب ما ينتصب من المصادر لَأَنَّهُ عُذْرُهُ لَوْ قَوَّعَ الْأَمْرُ (٣)

فَانْتَصَبَ لَأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ ، وَلَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لَمْ كَانَ ؟ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ  
لِمَا قَبْلَهُ وَلَا مِنْهُ ، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ دَرَاهِمٌ فِي قَوْلِكَ : عِشْرُونَ دِرْهَمًا .  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : فَعَلْتُ ذَاكَ حِذَارَ الشَّرِّ ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ مَخَافَةَ فَلَانٍ  
وَأَدَّخَارَ فَلَانٍ . قَالَ الشَّاعِرُ ، [ هُوَ ] حَاتِمٌ [ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ] الطَّائِي :

(١) يَقُولُ : وَجَدِي بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ وَحَزَنِي لِفِرَاقِهَا كَوَجْدِ مَنْ أَضَلَّ بِمَيْرِهِ  
فَذَهَبَ عَنْهُ وَلَمْ يَدْرَ مَا مَكَانُهُ . وَنَخْلَةٌ : مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ ، وَعَلَيْهَا يَأْخُذُ الْحُجَّاجُ  
مَنْصَرَفِينَ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَجِّهِمْ . وَلِذَا قَالَ : لَمْ تَعْطِفْ عَلَى ذَلِكَ الْمِضِلِّ الْعَوَاطِفُ ،  
لَأَنَّهُمْ آخِذُونَ فِي الْإِنْصِرَافِ ، مَزْعُجُونَ لِمَطِيمِهِمْ .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « وَجَدَ » عَلَى الْحَبْرِ ، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ ، فَلَمْ يَحْزَرْ  
نَصْبَهُ لِذَلِكَ .

(٢) السِّيَرَانِي : يُرِيدُ أَنَّ « إِذَا » هَذِهِ ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ ، إِذَا كَانَ  
بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ جَازٍ أَنْ يَسَكَّتَ عَلَيْهَا وَلَا يُؤْتَى لَهَا بِمُجْبَرٍ ، كَقَوْلِكَ خَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدٌ .  
وَيُجْوزُ أَنْ يُؤْتَى بِمُجْبَرٍ هَا فِيُقَالُ : خَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ . فَإِذَا قَالَ : صَوْتُهُ صَوْتُ  
حِمَارٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْوَجْهَ الَّذِي تَأْتِي فِيهِ بِالْحَبْرِ ، فَقَدْ وَجِبَ رَفْعُ الثَّانِي كَمَا يَرْفَعُ  
فِي قَوْلِكَ صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ . وَإِنْ قَدَّرَ الْاسْتِفْنَاءَ عَنْهُ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ  
أَوْ بِإِضْمَارٍ فَعَلَ عَلَى نَحْوِ مَا مَضَى .

(٣) أَيْ سَبَبُ لَوْ قَوَّعَهُ . يَعْنِي الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَارَهُ  
وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا (١)  
وقال الآخر، وهو النافعة الذنياتي :

١٨٥

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي بِنَاعٍ مَمْنَعٍ  
يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا (٢)  
حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي  
وَلَا نِسَوْتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَارًا (٣)

(١) ديوان حاتم ١٠٨ والخزاة — ١ : ٤٩١ والعينى ٣ : ٧٥ وابن يعيش  
٥٤ : ٢ والكامل ١٦٥ . الموراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة . ادخاره ، أى إبقاء  
عليه ، يقال : ادخره : جملة ذخراً له . أى إذا جهل عليه الكريم احتمل جهله ،  
وإذا شتمه اللئيم الدنيء أعرض عن شتمه إكراماً لنفسه عنه . ط والديوان  
« وأصفح عن » . وفي نوادر أبي زيد ١١٠ : « وأصفح عن ذات اللئيم » .  
والشاهد فيه نصب « ادخاره » و « تكرما » على المفعول له .

(٢) ديوان النافعة ٤٠ وابن يعيش ٥٤ : ٢ . وبين هذا البيت وتاليه فى الديوان :  
تزل الوعول العصم عن قذافه وتضحى ذراء بالسحاب كوافرا  
اليفاع : المشرف من الأرض . والحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل . يُخَالُ  
طائراً ، أى كالطائر فى صفوه ، لإشرافه وبعده فى السماء . وكل مكان طال يبدو  
ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً . أو يريد كالطائر المخلق فى الهواء .

(٣) المقادة : الطاعة والانقياد . ط وابن يعيش والشتنمرى : « أن لاتصاب  
مقادتي » . والحرائر : جمع حرة على غير قياس ، أو جمع حريرة بمعنى حرة .  
يقول للنعمان بن المنذر فى مرثية له : أحللت بيوتى فى تلك المواضع المرتفعة خوفاً  
منك ، وحفظاً لنفسى ولنسوتى أن يصيبهن السبي .  
والشاهد فيه نصب « حذارا » على المفعول له .



وقال آخر ، وهو الحارث بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ (١)

وقال الراجز ، وهو المعجاج :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُهْمًا - وَرِخْفَةً وَزَعَلَ الْمَخْبُورِ (٢)

\* وَالْمَوَلَّ مِنَ تَهَوَّلِ الْقُبُورِ (٣) \*

وفعلتُ ذاك أجل كذا [ وكذا ] . فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ،

كأنه قيل له : لِمَ فَعَلْتَ كَذَا [ وكذا ] فقال : لكذا [ وكذا ] ، ولكنه لما طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في « دَأْبَ بَكَارٍ (٤) » ما قبله ، حين

(١) ابن يعبش ٢ : ٥٤ والسيرة ٥٢٣ ، من آيات قالها معتذرا من فراره يوم بدر ، وقد قتل أخوه أبوجهل فيها ولم يأخذ بثأره . عنهم : عن أعدائه . يقول : لم يترك القتال حينئذ ، ولم يصف عنهم ويصفح إلا طمعا في أن يعد لهم ويعاقبهم يوم يوقع بهم فيه فيفسد أحوالهم .

وشاهده نصب ( طمعا ) على المفعول له .

(٢) ديوان المعجاج ٢٨ والخزانة ١ : ٤٨٨ وابن يعبش ٢ : ٥٤ .

وهو في صفة نور وحشي شبهه بعيره . العاقر من الرمال : العقيم من الرمل الذي لا ينبت . والجمهور : المتراكب المجتمع . والوحش إذا دهمها القناص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر الكلاب عليها . والزعل : النشاط . والمخبور : المسرور . أراد : زعلا كزعل المخبور .

(٣) المول : الفزع الذي يهوله . والتهول : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . ويروى : « المبور » كما في ط والديوان . والمبور : جمع هبر ، بالفتح ، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع .

والشاهد فيه نصب « مخافة » وما بعده على المفعول له .

(٤) يشير إلى ما جاء في الشاهد ص ٣٥٧ .

طَرَحَ مِثْلَ (١) وَكَانَ حَالًا . وَحَسُنَ فِيهِ (٢) الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ ،  
فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ حَالًا . وَلَا يَشْبَهُ بِمَا مَضَى مِنَ الْمَصَادِرِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ  
وَنَحْوِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ وَلَا مَوْضِعًا يُبْنَى عَلَى مُبْتَدَأٍ (٣) فَيَبْنَى مَعَهُ  
عَلَى الْمُبْتَدَأِ . فَمَنْ نَمَّ خَالَفَ بَابَ رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَسَقِيًّا لَكَ ، وَحَدًّا لَكَ .

هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ  
فَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ فِيهِ الْأَمْرُ (٤)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وَلَقِيْتُهُ فُجَاءَةً وَمُفَاجَأَةً ، وَكَيْفَاحًا وَمُكَافَحَةً ،  
وَلَقِيْتُهُ عَيْنَانًا ، وَكَلِمَتَهُ مُشَافَهَةً ، وَأَتَيْتُهُ رَكْضًا وَعَدَوًا وَمَشْيًا ، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ  
عَنْ سَمْعًا وَسَمَاعًا . وَلَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَاسِ مِثْلَ مَا مَضَى مِنْ  
هَذَا الْبَابِ يُوضَعُ هَذَا الْمَوْضِعَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هَهُنَا فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ  
حَالًا (٥) . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنَا أَنَا سُرْعَةً وَلَا أَنَا رُجُلَةً ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ

(١) ط : « مثلاً » . (٢) ط : « في هذا » .

(٣) هذا ما في ط وفي الأصل : « يبنى عليه مبتدأ » . وما بعده إلى « المبتدأ »  
ساقط من ط .

(٤) ط : « موقع فيه الأمر » .

(٥) السيرافي : مذهب سيبويه في أتيت زيدا مشيا وركضا وعدوا وما ذكره  
معه ، أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيت ماشيا وراكضا وعدوا .  
وكذلك صبورا ، أي قتلته مصبورا ولقيته مفاجئا ومكافحا ومعاتبا ، وكلته مشافها ،  
وأخذت ذلك عنه سامعا ، إذا كان الحال من الماء . وإذا كان من الناء فصابرا .  
وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع غيره ، كما أن باب سقيا  
لا يطرد فيه القياس فيقال طعاما وشرايا . وكان أبو العباس يميز هذا في كل شيء  
دل عليه الفعل ، نحو : أنا سُرْعَةً ، وأنا رُجُلَةً . ولا تقول أنا ضَرْبًا ، ولا أنا  
ضَحْكًا ؛ لِأَنَّ الضَرْبَ وَالضَّحْكَ لَيْسَ مِنْ ضُرُوبِ الْإِنْيَانِ .

مصدر يُستعمل في باب سَقِيًّا وَحَدًّا .

وَأُطْرِدُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَاكَ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ :

فَلَأَيًّا بَلَأَيِّ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهَرِ تَحْبُوكِ ظِلَاءٍ مَفَاصِلُهُ <sup>(١)</sup>

كَأَنَّهُ يَقُولُ : حَمَلْنَا [ وَلِيدَنَا ] لَأَيًّا بَلَأَيِّ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : [ حَمَلْنَاهُ ] جَهْدًا  
بَعْدَ جَهْدٍ . هَذَا <sup>(٢)</sup> لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ وَلَا كُنْهَ تَمَثِيلٌ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ <sup>(٣)</sup> :

\* وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ أَلْتَقَاطًا <sup>(٤)</sup> \*

[ أَيْ فُجَاءَةً ] .

(١) دِيوَانُ زُهَيْرِ ١٢٣ وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (لَأَيِّ) بِدُونِ نِسْبَةٍ . يَصِفُ فَرَسًا  
بِالنَّشَاطِ وَشِدَّةِ الْخَلْقِ ، فَيَقُولُ : لَمْ نَسْتَطِعْ حُلَّ غَلَامِنَا عَلَيْهِ لِيَصِيدَ إِلَّا بَعْدَ لَأَيِّ ،  
لَشِدَّةِ تَفْرِزِهِ وَنَشَاطِهِ . وَاللَّأَيُّ : الْبَطْءُ . وَالْمَحْبُوكُ : الشَّدِيدُ الْخَلْقُ . وَالظَّلَاءُ  
هَـا هُنَا : الْقَلِيلَةُ اللَّحْمِ ، وَأَصْلُ الظَّمَا الْعَطَشُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسْبُ « لَأَيًّا » عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَتَقْدِيرُهُ :  
حَمَلْنَا وَلِيدَنَا مَبْطُئِينَ مَلْتَثِينَ .

(٢) ط : « فَهَذَا » .

(٣) هُوَ نِقَادَةُ الْأَسَدِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (فَرَطٌ ، لَقَطٌ) . وَأَنْشَدَهُ فِي الصِّحَاحِ  
وَالْمَقَابِيسِ (لَقَطٌ) بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٤) الْمَنْهَلُ : الْمَوْرِدُ . التَّقَاطَا ، يَعْنِي مَفَاجِئًا لَهُ ، لَمْ أَقْصِدْ قَصْدَهُ وَلَمْ أَحْتَسِبْهُ ،  
لَأَنَّهُ فِي فَلَاةٍ مَجْهُولَةٍ . وَبَعْدَهُ :

لَمْ أَلْقِ إِذْ وَرَدَّتْهُ فَرَاطًا      إِلَّا الْحَمَامُ الْوَرَقَ وَالنَّطَاطَا  
وَالشَّاهِدُ نَسْبُ « التَّقَاطَا » عَلَى الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ حَالًا .

واعلم أن هذا الباب أنه النصب كما أتى الباب الأول ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الأول جوابا لقوله : لمة (١) ؟

وهذا ما جاء منه في الألف واللام

١٨٢

وذلك قولك : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ . قال لبيد بن ربيعة :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذْذُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ (٢)  
كَأَنَّهُ قَالَ : اعْتَرَا كَأَ .

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله ، والعجب لك ، تدخله الألف واللام ، وإنما شبه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الأول .

(١) الرماني : « أي ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنه مصدر اتصل بفعل لم يشق منه وهو يقتضيه ، إلا أنه يقتضيه في هذا الباب على جواب كيف وفي الباب الأول على جواب لم » .

(٢) ديوان لبيد ٨٦ والخزاة ١ : ٥٢٤ والعيني ٣ : ٢١٩ وابن يعيش ٢ : ٦٢ والممع ١ : ٢٣٩ . وبروي : « فأوردها » . يصف غيراً يسوق أنه نحو الماء ، وشبه بذلك العير ناقته . يقول : أوردتها العير الماء مزدحمة ولم يذدها ، أي لم يحبسها عنه ، ولم يبال أن ينقص عليها الشرب بدخالها ، أي بدخول القوى بين ضعيفين أو الضعيفين بين قويين ، فينقص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه .

وشاهده نصب « العراق » على الحال ، وهو معرفة ، لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله ونصبه ، ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أَرْسَلَهَا تَعْتَزُّكَ الْإِعْتَرَاك .

## وهذا ما جاء منه مضافا معرفة

وذلك قولك : طلبته جهداً ، كأنه قال : اجتهدا . وكذلك طلبته طاقتك .

وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب . وأما فعلته طاقتي فلا تجعل نكرة (١) ، كما أن معاذ الله لا تجعل نكرة (٢) . ومثل ذلك : فعله رأى عيني ، وسمع أذني قال ذاك . وإن قلت : سمعاً جاز (٣) ، إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سمعاً .

هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه

وذلك قولك : مرت به وحده ، ومرت بهم وحدهم ، ومرت برجل وحده (٤) .

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مرت بهم ثلاثهم وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة .

(١) ط : « يجعل » في هذا الوضع وتاليه .

(٢) السيرافي : أي لا يستعمل هذا إلا مضافاً ، لا تقول فعلته طاقة ولا جهداً ، وقد مضى من المصادر أن منها ما لا يستعمل إلا مضافاً ، نحو معاذ الله وهرك الله .

(٣) السيرافي : لأنه استعمل مضافاً وغير مضاف .

(٤) الرماني : « وتقول مرت به وحده فينصب على معنى أفردته بمروري وحده ، واختصته بمروري وحده ، ثم تحذف هذا الفعل لأن وحده يقتضى الاختصاص به دون غيره ، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه » .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نَصَبَ ثلاثهم فكأنه يقول : مررتُ بهؤلاء فقط ، لم أَجَاوِزْ هؤلاء . كما أنه إذا قال : وَخَدَه فإِثْمًا يريد : مررتُ به فقط لم أَجَاوِزْهُ .

وأما بنو تميم فيُجْرُونَهُ عَلَى الاسمِ الأوَّلِ : إن كان جرًّا فجرًّا ، وإن كان نصبا فنصبًا ، وإن كان رفعًا فرفعًا .

وزعم الخليل أن الذين يُجْرُونَهُ فكأنهم يريدون أن يَعْمُوا ، كقولك : مررتُ بهم كلهم ، أى لم أَدْعُ منهم أحدًا .

وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مثل نَصَبَ وَخَدَه وخسَتمَ ، أنه كقولك : أفردتهم إفرادًا . فهذا تمثيلٌ ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام .

ومثل خسَتمَ قول الشماخ :

١٨٨

أَتَنَى سُلَيْمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا (١)  
كأنه قال : انقضاءهم ، [ أى ] انقضاءً . ومررتُ بهم قَضَاهُ بِقَضِيضِهِمْ ،

(١) ديوان الشماخ ٢٠ وابن يعيش ٢ : ٦٣ والأغاني ٨ : ١٠٠ واللسان ( قضض ) . وسليم : قبيلة امرأته ، وكان قد ضربها وكسر يدها فشكاه قومها إلى عثمان بن عفان ، فأنكر ما ادعوا ، فأمر كثير بن الصلت أن يستحلفه على منبر الرسول ، ففعل وسجل ذلك في شعره . وفي الديوان : « وجاءت سليم » ، وعند الشنتمري : « أتنى تميم » ، ثم قال : « وروى : أتنى سليم قضا بقضيضها : منقضاءً آخرهم على أولهم . وأصل القبض الكسر . » والسبال : جمع . سَبَلَةٌ ، وهى مقدم اللحية ، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا الحام ، ولاسيا عند التهديد والوعيد . والبقيع : موضع بالمدينة .

والشاهد فيه نصب « قضا » على الحال مع أنه معرفة ، لأنه مصدر مني عن فعل . وانظر الشاهد السابق .

كَأَنَّهُ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمْ اقْتِضَاً . فِهَذَا تَمْنِيلٌ وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ كَمَا كَانَ  
إِفْرَادًا تَمْنِيلاً .

وَأَيُّمَا ذُكِرْنَا الْإِفْرَادَ فِي وَحْدَةٍ ، وَالْاِقْتِضَا فِي قَضَائِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ :  
قَضَّيْتُهُمْ فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى الْاِقْتِضَا ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : اِقْتَضَى آخِرَهُمْ  
عَلَى أَوَّلِهِمْ . وَكَذَلِكَ وَحْدَهُ إِيَّاهُمْ مِنْ مَعْنَى التَّفَرُّدِ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ  
خَمْسَتَهُمْ نَسْبًا إِذَا أُرِدَتْ مَعْنَى الْاِفْتِرَادِ ، فَإِنْ أُرِدَتْ أَنَّكَ لَمْ تَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا  
جَرَرْتَ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَضَائِهِمْ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ قَضَّيْتُهُمْ بِمَنْزِلَةِ كَلَّمْتُهُمْ ، يُجْرِيهِ عَلَى الْوَجْهِ (١) .

هَذَا بَابُ مَا يُجْعَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُصَدَّرًا

كَالْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ (٢) الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوَ الْعِرَاكِ

وَهُوَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ ، وَالنَّاسُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ .  
فَهَذَا يَنْتَسِبُ كَانْتِصَابِ الْعِرَاكِ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْحَرْفِ وَتَكَلَّمُوا  
بِهِ عَلَى نِيَّةٍ مَالَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ (٣) ، وَهَذَا جُعِلَ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ

(١) يعنى وجوه الانباع من الرفع والنصب والجر .

(٢) ط : هـ كالمصادر التى فيها .

(٣) ط : « على نية طرح الألف واللام » . السيرافى : اعلم أن الجماء هو اسم ،  
والغفير نعت لها ، وهو بمنزلة قولك فى المعنى : الجلم الكثير ، لأنه يراد به الكثرة .  
والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ، من قولنا : غفرت الشيء  
أى غطيته . ونصبه فى قولك مررت بهم الجماء الغفير على الحال ، والحال إذا كان  
اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيويه والخليل أن جملا  
الجماء الغفير فى موضع المصدر كالمرارك ، كأنك قلت : مررت بهم الجموم الغفير ،  
على معنى مررت بهم جامعين غافرين .

قاطبةً ومررتُ بهم طُرًا ، [ أى جميعًا ؛ إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة المراك ، كأنه قال : مررتُ بهم جميعًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به . فصل طُرًا ] وقاطبةً بمنزلة سُبْحَانَ [ الله ] في بابه ، لأنه لا يتصرف كما أن طُرًا وقاطبةً لا يتصرفان <sup>(١)</sup> ، وهما في موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ، ولو كانا صفةً لجريا على الاسم أو يُنبى على الابتداء فلم يوجد ذا في الصفة . وقد رأينا المصادر قد صُنِعَ ذا بها لأنها لا تصرفُ ، فشبه هذا بها <sup>(٢)</sup> .

هذا باب ما ينتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ

وذلك قولك : مررتُ بهم جميعًا ، وعامةً وجاعةً ، كأنك قلت : مررتُ بهم قِيَامًا <sup>(٣)</sup> .

١٨٩

ولمَّا فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأنَّ الجميعَ وعامةُ اسمان متصرفان ، تقول : كيف عامَّتْكم ؟ وهؤلاء قومٌ جميعٌ .

(١) الرماني : « طرا وقاطبة بما لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، إلا أن سبحان الله مبالغة في التعظيم إلى أعلى مرتبة » .  
(٢) بعده في الأصل : « يعنى قاطبة ونحوها » . وبدل هذا كله في ط : « وقد رأينا المصادر قد صنع ذا فيها ، فهما في موضع المصدر » .

(٣) السيرافي : إذا قلت مررت بهم جميعا ، فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عز وجل : أم يقولون نحن جميع منتصر . والآخر أن تريد مررت بهم جمعهم بمرورى وإن كانوا متفرقين في مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإن أردت الوجه الثانى جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعهم جمعا في مرورى . وإن صيرناه حالا فعلى نحو قوله تعالى : وأرسلناك للناس رسولا ، وقولهم : قم قائما .



فإذا كان الاسمُ حالاً يكون فيه الأمرُ لم تدخله الألفُ واللام ولم يُضَفْ .  
لو قلتَ : ضربته القائمُ تريد : قائماً كان قبيحاً ، ولو قلت : ضربتهم قائمهم  
تريد : قائمين كان قبيحاً . فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب نحو  
خمسهم بمنزلة طاقته وجده [ وَوَحْدَهُ ] ، وجعلوا الجماءَ الغفيرَ بمنزلة العراكِ ،  
وجعلوا قاطبةً وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامةً ، كقولك : كيفاً  
ومكافحةً وفجأةً . فجعلت هذه كالمصادر المعروفة اليقظة ، كما جعلوا عليكِ  
ورؤيدك كالفعل المنمكّن ، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك ، بمنزلة حمداً  
وسقياً . فهذا تفسيرُ الخليل رحمه الله وقوله .

وزعم يونس أن وَحْدَهُ بمنزلة عنده ، وأن خمسهم والجماء الغفير وقضهم  
كقولك : جميعاً [ وعامةً ] ، وكذلك : طراً وقاطبةً بمنزلة وحده ، وجعل  
المضاف (١) بمنزلة كلمته فاهُ إلى في .

وليس مثله ، لأن الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى ، وفاه  
إلى في ههنا غير الأول (٢) ، وأما طراً وقاطبةً فأشبه بذلك ، لأنه جيدٌ أن  
يكون حالاً غير المصدرِ نسكرةً (٣) ، والذي نأخذُ به الأولُ .

وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكن أبداً إلا صفةً .  
وتقول : هو نسيجٌ وحده ، لأنه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسه إذا قلت :  
هذا جُحشٌ وحده .

- 
- (١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وكذلك طرا وقاطبة عنده وعامة » .  
(٢) الرماني : « فلا يجوز إلا أن يعمل فيه معنى فعل محذوف ، كقولك كنهه  
جاعلاً فاه إلى في . وليس كذلك مرت بهم طرا وقاطبة ، لأنه لا يحتاج  
إلى فعل محذوف ، وإنما العامل فيه هذا المذكور » .  
(٣) بعده في ط : « ولا يجوز أن يكون حالاً غير المصادر إلا نسكرة » .

وجعل يونس نَصَبَ وَحْدَهُ كَأَنَّكَ قلتُ : مررتُ برجلٍ على حياله ،  
فطرحته « على » ، فمن ثم قال : هو مثلُ عنده . وهو عند الخليل كقولك :  
مررتُ به خصوصاً (١) .

ومررتُ بهم خمسَهم مثله ، ومثلُ قولك : مررتُ بهم عمّا (٢) . ولا يكون  
مثلُ جميعاً لما ذكرتُ لك ، وصار وَحْدَهُ بمنزلة خمسَهم لأنه مكان قولك :  
مررتُ به واحدَه ، [ فقام وَحْدَهُ مقامَ واحدَه ] . فإذا قلتُ : وَحْدَهُ فكأنَّكَ  
قلتُ هذا .

هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله

وذلك قولك : هذا عبدُ الله حقاً ، وهذا زيدُ الحق لا الباطل ، وهذا زيدُ  
غير ما تقول .

وزعم الخليل رحمه الله أن قوله : هذا القول لا قولك ، إنما نصبه كنصب  
غير ما تقول لأن « لا قولك » في ذلك المعنى . ألا ترى أنك تقول : هذا القول  
لا ما تقول ، فهذا في موضع نصب . فإذا قلتُ : لا قولك ، فهو في موضع  
لا ما تقول .

(١) الرماني : مذهب يونس في مررت به وحده أن ينصبه نصب الظرف  
كقولك : هو عنده ، والمعنى مررت به على حياله . ومذهب الخليل أن ينصبه  
نصب المصدر كقولك مررت به خصوصاً . وإنما حمله يونس على جهة الظرف  
لأنه رأى وحده في هذا الموضع ناقص التمكن كتنقصان تمكّن « عنده » .  
وهو نصب كما أنه نصب ، وتلزمه الإضافة كما تلزمه ، وفيه معنى « على حياله » ، فحمله  
على جهة الظرف لهذه العلة . وقول الخليل أقوى ، لأن وحده أشبه بالمصدر في  
معناه ، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه .

(٢) المم ، بالفتح : الجماعة . قال مرقش :

والعدو بين المجلسين إذا آد العنى وتنادى المم

ومثل ذلك في الاستفهام : أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ كَأَنَّهُ قَالَ : أَحَقًّا لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ وَأَصْلُهُ مِنَ الْجِدِّ كَأَنَّهُ قَالَ : أَجِدُّا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ ١٩٠ وَلَا يَفَارِقُهُ الْإِضَافَةُ (١) كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي لَبِّيكَ وَمَعَاذَ اللَّهِ .

وَأَمَّا « غَيْرَ مَا تَقُولُ » فَلَا تَعْرَى مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافًا إِلَى اسْمٍ مَعْرُوفٍ (٢) ، نَحْوَ قَوْلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ غَيْرَ قَوْلٍ ، أَوْ لَا قَوْلًا ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا بَيَانٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلًا ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَحَقِّقَ الْأَوَّلَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ .

وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْأَمْرُ غَيْرُ رَقِيلٍ بَاطِلٍ كَانَ حَسَنًا ، لِأَنَّهُ قَدْ وَكَّدَ أَوَّلَ كَلَامِهِ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ وَقَدْ اخْتَصَّه ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَا قَوْلَكَ حِينَ جَعَلَهُ مِضَافًا ، لِأَنَّكَ قَدْ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ بِإِضَافَتِكَ (٣) ، وَأَنَّهُ يَسُوعُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ بَاطِلًا وَلَا يَسُوعُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ بَاطِلًا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : قَدْ قَعِدَ الْبَيْتَ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا أَنَّ جَهْدَكَ وَأَجِدُّكَ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ .

وَأَمَّا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَنَكْرَةً ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ

(١) ط : « وَلَا يَفَارِقُ الْإِضَافَةُ » .

(٢) ط : « فَلَا يَعْرَى مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافًا إِلَى أَمْرٍ مَعْرُوفٍ » .

(٣) ط : « لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لَا قَوْلَكَ فَجَعَلَهُ مِضَافًا فَقَدْ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ بِإِضَافَتِكَ » .

يُنْزِلَا مَنْزِلَةً مَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْمَصَادِرِ كَسُبْحَانَ وَسَعْدَيْكَ (١) ، وَلَكِنَّهُمْ أَنْزَلُوهُمَا مَنْزِلَةَ الظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ الْيَقِينُ لِأَنَّكَ تَحَقِّقُ بِهِ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ . فَأَنْزَلَ مَا ذَكَرْنَا غَيْرَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ عَمْرِكَ اللَّهُ وَقِعْدَكَ اللَّهُ .

هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصيباً

وذلك قولك : له على ألف درهم عرفاً . ومثل ذلك قول الأخوص :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمْنِيلُ (٢)

وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له على ، فقد أقرّ واعترف ؛ وحين قال : لِأَمْنِيلُ ، علم أنه بعد حلف ؛ ولكنه قال : عرفاً وقَسَمًا توكيداً كما [ أنه إذا ] قال : سِيرَ عليه فقد علم أنه كان سِيرُ ، ثم قال : سِيرًا توكيداً .

(١) السيراني : « وفي نسخة الزجاج : منزلة ما لم يتمكن من المضاف ، كسبحان وسعديك . فقال الزجاج : إذا قلت هذا زيد حقا ، وهذا زيد غير قيل باطل ، لم يجز تقديم حقا ، لا تقول : حقا هذا زيد . فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت : زيد حقا أخوك ، وزيد قائما أخوك ، على الحال ، جاز . فقل له : أنت لا تجيز زيد قائما أخوك إذا أردت به الصداقة لا غير ، لأنه غير متمكن ، فلم أجزت زيد حقا أخوك ؟ فقال : إنما امتنع تقديم الحال لأن العامل فيه أخوك ، وليس بعامل قوى . فإذا قلت حقا فالعامل فيه فعل مضمر » .

(٢) الحزاة ١: ٢٤٧ و ١٥: ٤ وابن يعيش ١: ١١٦ والأغانى ١٨: ١٩٥ ، ١٩٦ .

وقبله :

يا بيت طائفة الذي أنزل حذر العدى وبه الفؤاد موكل

يريد أنه يظهر حجر هذا البيت ومن فيه وهو محب لهم ، خوفاً من أعدائه . والشاهد فيه نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم ، وهو إني لأمنحك ، وإني لأمنيل .

واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام ، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك .

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام .

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ <sup>(١)</sup> » وقال الله تبارك وتعالى : « وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ . وَعَدَ اللَّهُ <sup>٩١</sup> لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ <sup>(٢)</sup> » . وقال جل وعزّ : « الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ <sup>(٣)</sup> » . وقال جل ثناؤه : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ <sup>(٤)</sup> » . ومن ذلك : الله أكبر دَعْوَةَ الْحَقِّ <sup>(٥)</sup> . لأنه لما قال جل وعزّ : « مَرَّ السَّحَابِ » ، وقال : « أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ » ، علم أنه خلق وصنع ، ولكنّه وكّد وثبّت للعباد . ولما قال : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ <sup>(٦)</sup> » حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوبٌ

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٢) الآية ٥٤ ، ٥٥ من سورة الروم .

(٣) الآية ٧ من سورة السجدة .

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) السيراني : لأن قولك الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق ، وإلى أن يكون السامع ينشئ إلى جملة القائلين بالتوحيد ، وإلى القوم الذين شعارهم الله أكبر ، فيكون هذا دعوة الحق يتداعون بها ، كأنه قال : دَعُوا دَعَاءَ الْحَقِّ ، وادْعُوا دَعَاءَ الْحَقِّ .

(٦) الآية ٢٣ من سورة النساء .

عليهم ، مثبت عليهم ، وقال : كِتَابَ اللَّهِ ، توكيداً كما قال : صُنِعَ اللَّهُ ، وكذلك : وَعَدَ اللَّهُ ، لَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَعْدٌ وَصُنْعٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : وَعَدًا وَصُنْعًا وَخَلَقًا وَكِتَابًا . وكذلك : دَعْوَةُ الْحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، دُعَاءُ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُ توكيدٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دُعَاءُ حَقًّا . قال رؤية :

إِنَّ زِرَارًا أَصْبَحَتْ زِرَارًا دَعْوَةَ أَزْرَارٍ دَعْوًا أَزْرَارًا<sup>(١)</sup>  
لأن قولك : أصبحت زِرَارًا ، بمنزلة : هم على دَعْوَةٍ بَارَةٍ .

وقد زعم بعضهم أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ [ نصب ] على قوله : عليكم كتاب الله . وقال : قومُ صِبْغَةِ اللَّهِ منصوبةٌ على الأمر . وقال بعضهم : لا بل توكيداً . والصَّبْغَةُ : الدين .

وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمع على أن يَضِيرَ شَيْئًا هُوَ الْمَظْهَرُ ، كَأَنَّكَ قلت : ذاك وَعَدُ اللَّهِ ، وَصِبْغَةُ اللَّهِ ، أَوْ هُوَ دَعْوَةُ الْحَقِّ . على هذا ونحوه رفعه . ومن ذلك قوله جَلَّ وَعَزَّ : « كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٌ<sup>(٢)</sup> » ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذاك بِلَاغٌ .

(١) ابن يعيش ١ : ١١٧ بدون نسبة . ولم أجده في ديوان رؤية ولا في ديوان العجاج ولا في ملحقاتهما . الشنمري : المعنى أن ربيعة ومضر ابني زرار كانت بينهما حرب بالبصرة وتقاطع ، وكان المضرى ينتهى فى الحرب إلى مضر ويحملها شعاره ، والربيعة ينتمى إلى ربيعة ، فلما اصطلحوا اتموا كلهم إلى أبيهم زرار وجعلوه شعارهم . فجعل دعوتهم بَرَّةً بذلك .

والشاهد فيه نصب « دعوة » على المصدر المؤكد لما قبله لأنه لما قال :  
إن زراراً أصبحت زراراً علم أنهم على دعوة برة .  
(٢) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

واعلم أن هذا الباب آتاه النصبُ كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله ، وإنما ذكرته لتؤكد به ، ولم تحمله على مضمر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به .

ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر ، وهو الراعي :

دأبتُ إلى أن يَنْبِتَ الظِّلُّ بعد ما      تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ في الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصُحْبِي      ولم يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَرَوْحُوا (١)

لأنه قد عُرف أن قوله « دأبت » : سرت ، لما ذكر في صدر قصيدته ، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده ، فجعل وجيف المطايا توكيدا لأوجفت الذي هو في ضميره .

واعلم أن نصب هذا [ الباب ] المؤكد به العام منه وما وُكِّد به نفسه ، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى كيف ولا لم (٢) ، كأنه قال : أحقُّ حقاً ، فجعله بدلاً كظناً من أظنُّ ، ولا أقولُ قولك وأقولُ

(١) يذكر مواصلته السير إلى المجاورة ، وأنه نزل بعد ذلك مُبرداً بأصحابه ثم راح سائرا . دأبت : واصلت السير . ينبت الظل : يأخذ في الزيادة بعد زوال الشمس . والآل : الشخص . يَمْصَحُ : يذهب . يصف الظهيرة عندما ينتحل كل شيء ظله . والوجيف : سير سريع . والمطايا : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهرها ، أي يركب . أبردتم : دخلتم في برد العشي . تروحوا : سيروا وراحوا . والشاهد نصب « وجيف » على المصدر المؤكد لمعنى دأبت .

(٢) السيرا في : أي ليس بحال . ولا لم ، يعني ليس بمفعول له ؛ لأن الحال جواب كيف ، والمفعول جواب لم . كأنه قال : أحقُّ حقاً وأتجد جدك ولا أقول قولك ، وكتب الله كتابا . ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك واحداً .

غير ما تقول ، وأتحدّد جدك ، وكتب الله تبارك وتعالى كناية ، واذعوا دعاء حقاً ، وصبغ الله صبغة<sup>(١)</sup> ، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقيا .

وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب ، كما فعلت ذلك في باب سقيا له وخذاك<sup>(٢)</sup> .

هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور<sup>(٣)</sup>

وذلك قولك : أما سمعنا فسمين ، وأما علمنا فعالم .

وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علمنا وديننا ، وأنت الرجل فهمنا وأدبنا ، أي أنت الرجل في هذه الحال . وعمل فيه ما قبله وما بعده ، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعل حالا . وكذلك هذا ، فانتصب المصدر لأنه حال مَصِير فيه .

ومن ذلك قولك : أما علمنا فلا علم له ، وأما علمنا فلا علم عنده ، وأما علمنا فلا علم وتضير له ، لأنك إنما تعني رجلا .

وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتها<sup>(٤)</sup> أحسن ؛ [لأنهم

(١) ط : « وصنع الله صنعة » .

(٢) ط : « وخذاك الله » .

(٣) السيرافي : « هذا الباب فيه صموبة ، ونقل كلام النحويين من البصريين والسكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه » .

(٤) ط : « لغتهم » .



يَتَوَهَّمُونَ الْحَالَ ] . فَإِنْ أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا ، لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا .

وَقُولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ . فَالِنَصْبُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْعِلْمَ الثَّانِي الْعِلْمَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَفِظْتَ بِهِ قَبْلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْعِلْمَ الْآخِرَ هُوَ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَأَنَا عَالِمٌ بِهِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَمَا أَعْلَمُنِي بِهِ . فَهَذَا رَفْعٌ لِأَنَّ الْمَضْمَرَّ هُوَ الْعِلْمُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَحَسَنٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الْمَاءَ غَيْرَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ نَصَبْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا عِلْمًا ١٩٣ فَمَا أَعْلَمُنِي بِعِبَادَةِ اللَّهِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ ، فَهَذَا يَنْتَصِبُ عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ مَفْعُولًا كَقَوْلِكَ : أَمَّا عَبْدَ اللَّهِ فَأَنَا ضَارِبٌ ، وَيَكُونُ نَصَبًا عَلَى قَوْلِكَ : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا ضَرْبًا فَضَارِبٌ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ : أَمَّا ضَرْبًا فَدُو ضَرْبٍ .

وَقَدْ يَنْصَبُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوَهَّمُونَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْحَالِ ، وَبَنُو تَيْمِيمٍ كَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَهَّمُونَ غَيْرَهُ ، فَمَنْ نَمَّ لَمْ يَنْصَبُوا فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَتَرَكُوا الْقُبْحَ . فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابَ الَّذِي يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ فَعَلْتَهُ خِيفَةً ذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

(١) السِّيرَافِيُّ مَامِلْخَصَهُ : مُحْصَلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيُويُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَنْصَبُونَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَنْصَبُونَ الْمَعْرِفَ كَمَا يَنْصَبُونَ الْمُنْكَرَ ، وَالْمَفْعُولُ يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً . وَأَمَّا بَنُو تَيْمِيمٍ فَلَمْ يَنْصَبُوا الْمَعْرِفَ فِي هَذَا الْبَابِ ، بَلْ رَفَعُوهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُلْزَمُ التَّنْكِيرُ .

أَمَّا النُّبْلُ فَنُبَيْلٌ ، وَأَمَّا الْعَقْلُ فَهُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ الْعَقْلُ وَالرَّأْيُ ، أَيْ لِلْعَقْلِ وَالرَّأْيِ ، وَكَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : لِمَ ؟  
وعلى هذا الباب فَأَجْرُ جَمِيعِ مَا أَجْرِيته نَكْرَةً حَالًا إِذَا أَدَخَلْتَ فِيهِ  
الْأَلْفَ وَاللَّامَ . قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(١)</sup> :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَغْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا <sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرَفَعُونَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَيَقُولُونَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، كَأَنَّهُ  
قَالَ : فَأَنَا أَوْ هُوَ عَالِمٌ بِهِ . وَكَانَ إِضْمَارُ هَذَا أَحْسَنَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يُدْخِلُوا فِيهِ  
مَالًا يَجُوزُ ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : « يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ <sup>(٣)</sup> » ، أَضْمَرَ « فِيهِ » .  
وَقَالَ الشَّاعِرُ ، [ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ ] :

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحَاكَ نَبِيئِنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ <sup>(٤)</sup>  
أَي فُلَيْسَ لَنَا مِنْكَ جُودٌ .

(١) بعده في ب : « وهو الرماح بن ميادة » .

(٢) للرماح بن ميادة في أمالي ابن الشجري ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وهو في ٢٨٦ : ١ بدون نسبة ، وشواهد المغني للسيوطي ٢٩٦ والأغانى ٨٩ : ٢ . ولم ينسبه الشنمري .  
وأم معمر ، كذا وردت في إنشاد سيوييه ومن نقلوا عنه . وصوابه « أم جحدر » .  
وهي صاحبتة . صنع فيها الشعر ، كما في الأغانى وأمالي الزجاجي ٢٠٨ — ٢١١ .  
والشاهد فيه نصب « الصبر » على المفعول له ، والتقدير : مهاذ كرت شيئاً  
للصبر ومن أجله فلا صبر لي .

(٣) من الآية ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة .

(٤) محجزه بدون نسبة في جمع الموامع ١ : ١١٦ . يقول : نبئنا بما أنت عليه  
من مودة أو غيرها ، وأما جودك لنا بالوصل فليس مما نطمع فيه لما عهدنا من بخلك .  
والشاهد فيه حذف المائد من « جود » ، أي فليس لنا جود منك .

ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذى يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً ، قوله : **أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا** فليس بصديقٍ مُصَافٍ ، **وَأَمَّا طَاهِرًا** فليس بطاهر<sup>(١)</sup> ، **وَأَمَّا عَالِمًا** فعالمٌ . فهذا نصبٌ لأنه جعله كأننا فى حال علمٍ وخارجاً من حال طهور<sup>(٢)</sup> ومصادقة .

والرفعُ لا يجوز هنا ، لأنك قد أضمرت صاحبَ الصفةِ ، وحيث قلتَ ١٩٤ **أَمَّا الْعِلْمُ** فعالمٌ فلم تضيفِ مذكوراً قبل كلامك وهو العلم<sup>(٣)</sup> ، فمن ثمَّ حَسُنَ فى هذا الرفعُ ولم يجوز الرفعُ فى الصِّفَةِ . ولا يكون فى الصِّفَةِ الألفُ واللامُ ؛ لأنه ليس بمصدرٍ فيكون جواباً لقوله لَمَّةٌ ، وإِنَّمَا المصدرُ تابعٌ له ووضع فى موضعه حالاً .

واعلم أن ما ينتصب فى هذا الباب فالذى بعده أو قبله من الكلام قد عملَ فيه ، كما عمل فى الحَذَرِ ما قبله ، إذا قلت : **أُكْرِمْتُهُ حَذَرَ أَنْ أُعَابَ** ، وكما عمل فى قوله : **أَنَاهُ مَشِيًّا وَمَاشِيًّا** .

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجه فى جميع اللغات<sup>(٤)</sup>

وزعم يونس أنه قول أبى عمرو . وذلك قولك : **أَمَّا الْعَبِيدُ** فتدو عبيدٍ ، **وَأَمَّا الْعَبْدُ** فتدو عبدي ، **وَأَمَّا عِبْدَانِ** فتدو عبيدين .

(١) ط : « فَأَمَّا طَاهِرًا فليس بظاهر » .

(٢) ط : « ظهور » . والظهور بضم الطاء : التطهر ، وبفتحتها : الماء الذى يتطهر به ، كالوضوء والوضوء .

(٣) بعده فى ط : « وإِنَّمَا ذكرت صاحب العلم »

(٤) ترجمه الرماني بقوله : « باب اسم الجنس الجارى على طريقة **أَمَّا كَذَا** فكذا » .

وإنما اختير الرفعُ لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أَسْمَاءَ والأَسْمَاءَ لا تَجْرَى مجرى المصادر<sup>(١)</sup>. ألا ترى أَنَّكَ تقولُ : هو الرجلُ عِلْمًا وَقَهًا ، ولا تقولُ : هو الرجلُ خَيْلًا وإِبِلًا . فلَمَّا قُبِحَ ذلك جعلوا ما بعده خبراً له ، كَأَنَّهُمْ قالوا : أَمَّا العبيدُ فَأَنْتَ فيهم أو أَنْتَ مِنْهُمْ ذُو عَبِيدٍ ، أَيْ لَكَ مِنَ الْعَبِيدِ نَصِيبٌ ، كَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تقولَ : أَمَّا مِنَ الْعَبِيدِ أَوْ أَمَّا فِي الْعَبِيدِ فَأَنْتَ ذُو عَبِيدٍ . إِلَّا أَنَّكَ أَخَّرْتَ فِي وَمِنْ<sup>(٢)</sup> وَأَضْمَرْتَ قِيَمًا أَسْمَاءَهُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ ذُو عَبِيدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا فِي الْعَبِيدِ فَأَنْتَ ذُو عَبِيدٍ ، وَلَكِنَّهُ أَخَّرَ فِي وَأَضْمَرَ فِيهِ اسْمَهُ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْعَبِيدِ ، فَلَمَّا قُبِحَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَلَمْ يَكُنْ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ حَلُولُهُ عَلَى هَذَا ، فِرَاراً مِنْ أَنْ يُدْخِلُوا فِي الْمَصْدَرِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، كَمَا فَعَلْتَ تَمِيمٌ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ حِينَ رَفَعُوهُ . وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَهُمْ لَكَ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ لَكَ ، لِأَنَّكَ ذَلِكَ الْمَعْنَى تُرِيدُ<sup>(٣)</sup> .

وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَأَنَا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَأَنَا ذَاكَ ، جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا كَانَ قَائِلاً ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ : أَمَّا ابْنُ الْمُزْنِيَّةِ فَأَنَا ابْنُ الْمُزْنِيَّةِ . وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْحَالِ كَمَا قُلْتَ : أَمَّا صَدِيقًا فَأَنْتَ صَدِيقٌ وَأَمَّا صَاحِبًا فَأَنْتَ صَاحِبٌ .

---

(١) السيرافي : قوله أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ هُوَ الْوَجْهَ ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فَيَقْدِرُ لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ يَنْصَبُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَصَادِرِ ، فَوْجِبَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا بَعْدَهُ يَكُونُ خَبَرًا لَهُ ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَأَنْتَ مِنْهُمْ أَوْ فِيهِمْ ، أَوْ نَحْوُ هَذَا ، ذُو عَبِيدٍ .

(٢) ط : « أَخَّرْتَ مِنْ وَفِي وَقَدِمْتَ الْمَبْتَدَأَ بَعْدَهَا » .

(٣) ب : « لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَرَدْتَ » .

وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ،  
وأما العبد فذو عبد ، يُجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث <sup>(١)</sup> .  
وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر ، وشبهوا خمسهم  
بالمصدر . كأن هؤلاء أجازوا : هو الرجل العبيد والدراهم ، أى للعبيد  
والدراهم ، وهذا لا يتكلم به ، وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب  
وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما . وقد حملوه على المصدر ،  
فقال النحويون : أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ، لأنك  
لو أفردته كان الرفع الصواب ، نخبث إذ أجرى غير المصدر كالمصدر ،  
وشبهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : قيل لهم وتب .

١٩٥

وأما قوله : أما البصرة فلا بصرة لك ، وأما الحارث فلا حارث لك ،  
وأما أبوك فلا أب لك ، فهذا لا يكون فيه أبدًا إلا الرفع ؛ لأنه اسم [معروف]  
ومعلوم ؛ قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت ، كأنك قلت : أما الحارث  
فلا حارث لك بعده أو فلا حارث لك سواء ، وكأنه قال : أما البصرة فليست  
لك ، وأما الحارث فليس لك ؛ لأن ذلك المعنى تريد <sup>(٢)</sup> .

ولو قال : أما العبيد فأنت ذو عبيد ، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم  
المخاطب كعرفتك ، كأنك قلت : أما العبيد الذين تعرف ، لم يكن إلا رفعًا .  
وقوله ذو عبيد كأنه قال : أنت فيهم أو منهم ذو عبيد . ولو قال : أما أبوك

---

(١) السيرافي : وكان المبرد لا يميز النصب ولا يرى له وجهًا ، وكان سيويو  
يميز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة .  
وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير الملك ، والملك مصدر ، كأنه قال :  
أما ملك العبيد ، كما تقول : أما ضرب زيد فأنا ضاربه .

(٢) ط : « لأنه ذلك المعنى يريد » .

فلك أبٌ، لكان على قوله : فلك به أبٌ أو فيه أبٌ، وإنما يريد بقوله : فيه أبٌ  
يجرى الأب على سعة الكلام ، وليس إلى النصب هنا سبيل .

وإنما جاز النصبُ في العبيد حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه لأنه يشبهه  
بالمصدر ، والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب على ما ذكرت لك .  
فاذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة ، جرى مجرى زيدٍ  
وعمرٍ وأبيك .

وأما قول الناس للرجل : أما أن يكون عالماً فهو عالمٌ ، وأما أن يعلم شيئاً  
فهو عالمٌ ، فقد يجوز أن تقول : أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم وأنت تريد [ أن ]  
يكون<sup>(١)</sup> ، كما جاءت : « لئلا يعلم أهل الكتاب<sup>(٢)</sup> » في معنى لأن يعلم  
أهل الكتاب . فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر ، لأن أن مع الفعل الذي  
يكون صلة بمنزلة المصدر ، كأنك قلت : أما علما وأما كينونة علم فأنت  
عالمٌ . ألا ترى أنك تقول : أنت الرجل أن تنازل أو [ أن ] تخصم ،  
كأنك قلت نزالاً وخصومةً ، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فعَلْ ذاك  
تخافة ذاك . ألا ترى أنك تقول : سكتُ عنه أن أجترَ مودَّته ، كما تقول :  
اجترار مودَّته . ولا تقع أن وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه ، لأنها  
إنما تُذكر لما لم يقع بعد . فمن ثم أُجريت مجرى المصدر الأول الذي  
هو جواب لِمَا ؟

(١) يعني أن « لا » زائدة كما هي في الآية الكريمة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر

لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به <sup>(١)</sup>

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدًا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدًا ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حاله . فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال <sup>(٢)</sup> ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل . وأما بايعته <sup>(٣)</sup> يدًا بيد ، فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويدًا بيد ، ولم يرد أن يُخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقریباً كان أم بعيداً .

وإذا قال : كلمته فوه إلى في ، فإنما يريد أن يُخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد .

ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً ، قوله : رجّع فلان عودَه على بدنه ، واثني فلان عودَه على

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل و ط : « مفعول فيه » . قال الرماني : « وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنه مفعول ، وليس بمتناقض ، على أن فاه مفعول من جهة حقيقته في نفسه ، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاه إلى في » .

(٢) ب : « الحالة » .

(٣) بايعته ، ساقطة من ط .

(٤) واثني فلان عودَه على بدنه ، ساقط من ب . وفي الأصل : « وأتاني » ،

وأثبت ما في ط .

بَدَنَّهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : انْثَنِي عَوْدًا عَلَى بَدْنِ (١) . وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ رَجَعَ عَوْدًا عَلَى بَدْنٍ ، وَلَكِنَّهُ مُثَلَّ بِهِ .  
وَمَنْ رَفَعَ فَوْهَ إِلَى فِيٍّ ، أَجَازَ الرِّفْعَ فِي قَوْلِهِ : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ .

وَمَا يَنْتَضِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ قَوْلُكَ : بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَمًا ، وَقَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ ، وَبَعْتُهُ دَارِي ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ ، وَبَعْتُ الْبُرْقُفِيزِينَ بِدِرْهَمٍ ، وَأَخَذْتُ زَكَاةَ مَالِهِ دِرْهَمًا لِكُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَبَيَّعْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بِأَبَا ، وَتَصَدَّقْتُ بِمَالِي دِرْهَمًا دِرْهَمًا (٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ دُونَ مَا بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَلَّمْتُهُ فَاهَ حَتَّى تَقُولَ إِلَى فِيٍّ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ مَشَافَهَةً ، وَالْمَشَافَهَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ إِلَى فِيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ بَايَعْتُهُ يَدَا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَقُولَ : أَخَذَ مِنِّي وَأَعْطَانِي ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ : بَيَّعْتُ (٣) لِأَنَّهُمَا عَمَلَانِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : انْثَنِي عَوْدَهُ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ ذَهَابَهُ حَتَّى وَصَلَهُ بِرَجُوعٍ ، وَإِنَّمَا أُرِدْتُ أَنَّهُ رَجَعَ فِي حَافِرِهِ (٤) أَيْ نَقَضَ مَجِيئَهُ بِرَجُوعٍ ، وَقَدْ يَكُونُ أَنْ يَنْقَطِعَ مَجِيئُهُ

(١) هذا تفسير للمثال الأول منهما .

(٢) السيرافي : هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاء شاة بدرهين ، فالمعنى بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة ، فاقرن الدرهم والشاة فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثنى والدرهم مثنى .

(٣) إذا قلت ، ساقط من ط .

(٤) ب : « رجع في حال بدنه » .



نَمْ يَرْجِعْ فَيَقُولُ : رَجَعْتُ عَوْدِي عَلَى بَدَنِي ، أَيْ رَجَعْتُ كَمَا جِئْتُ . فَالْحِجَى ، مَوْصُولٌ بِهِ الرَّجُوعُ ، وَهُوَ بَدَنُهُ وَالرَّجُوعُ عَوْدٌ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بَعْتُ دَارِي خِزَاعًا ، وَأَنْتَ تَرِيدُ بَدْرَهْمَ ، فَيُرَى الْمُخَاطَبُ أَنَّ الدَّارَ كُلَّهَا ذِرَاعٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بَعْتُ شَأْنِي شَاءَ شَاءَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ بَدْرَهْمَ ، فَيُرَى الْمُخَاطَبُ أَنَّكَ بَعْتَهَا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ عَلَى الْوَلَاءِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ أَبَا ، فَيُرَى الْمُخَاطَبُ أَنَّكَ إِنَّمَا جَعَلْتَ لَهُ حِسَابَهُ أَبَاً وَاحِدًا غَيْرَ مُفَسِّرٍ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَجُوزُ تَصَدَّقْتُ بِمَالِي دَرَهْمًا ، فَيُرَى الْمُخَاطَبُ أَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدَرَهْمٍ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ : كَانَ الْبُرُّ قَفِيرَيْنِ ، وَكَانَ السَّمْنُ مَنُورَيْنِ ، فَإِنَّمَا اسْتَغْنَوْا هَاهُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرْهِمِ لِمَا فِي صُدُورِهِ مِنْ عِلْمِهِ ، وَلِأَنَّ الدَّرْهَمَ هُوَ الَّذِي يَسَعُّ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْأَلُونَ عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهِمِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا يَقُولُونَ : الْبُرُّ بَسْتَيْنِ ، وَتَرَكُوا ذِكْرَ الْكُرِّ <sup>(٢)</sup> ؛ اسْتَغْنَاءً بِمَا فِي صُدُورِهِ مِنْ عِلْمِهِ ، وَبِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ مَا يَعْنِي ، فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْأَلُ هُنَا عَنْ ثَمَنِ الْكُرِّ كَمَا سَأَلَ الْأَوَّلُ عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهِمِ . وَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ فَأَجْرُهُ كَمَا أَجْرُهُ الْعَرَبُ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ : بَعْتُ الشَّاءَ شَاءَ وَدَرَهْمٌ ، إِنَّمَا يَرِيدُ شَاءَ بَدْرَهْمٍ ، وَيَجْعَلُ بَدْرَهْمَ خَبْرًا لِلشَّاءِ <sup>(٣)</sup> وَصَارَتْ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا كَانَتْ فِي قَوْلِكَ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فِي مَعْنَى مَعَ .

(١) ب : « غَيْرَ مُفَسِّرٍ » .

(٢) الكر ، بالضم : مَكْيَالٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، سِتُونٌ قَفِيرًا ، أَوْ أَرْبَعُونَ إِرْدَابًا .

(٣) ب : « هُوَ خَيْرُ الْمَسْأَلَةِ » ، ط : « هُوَ خَيْرُ الشَّاءِ » .

وإذا قلت شاة بدرهم ، فإن بدرهم ليس مبنياً<sup>(١)</sup> على اسم قبله ولكنه  
إنما جاء ليبين به السعر ، كما جاءت « لَكَ » في سقيا ، لتبين من تعنى .  
فالباة هاهنا بمنزلة إلى في قولك : فاه إلى في ، ولم تُبن على ما قبلها .  
وكذلك ما انتصب في هذا الباب وكان ما بعده مما يجوز أن يُبنى على  
ما قبله في هذا الباب<sup>(٢)</sup> .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول : بعث الدار ذراع بدرهم ،  
كما جاز لك في الشاء . وزعم أنه يقول : بعث داري الذراع بدرهم ، وبعث  
البر القفيزان بدرهم . ولم يشبه هذا بقوله : فاه إلى في ، لأن هذا في بابه بمنزلة  
المصادر التي تكون حالاً يقع فيها الأمر ، نحو قولك : لقيته كفاحاً ، ونحو  
قوله : أرسلها العراك ، وفعلت ذاك طاقتي .

وليس كل مصدر في هذا الباب تدخله الألف واللام ويكون معرفة  
بالإضافة ، وليس كل المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا . فالأسماء أبعد .

فلذلك كان الذراع رفعاً لأنه لا يجوز أن [ تجمله معرفة وتجمعه حالاً  
يكون فيه الأمر ، كما أنه لا يجوز لك أن<sup>(٣)</sup> ] تدخل الألف واللام في قولك  
لقيته قائماً وقاعداً ، أن تقول : لقيته القائم والقاعد ، ولا [ تقول ] : ضربته  
القائم ، فلما قبح ذلك في الذراع جمل بمنزلة قولك : لقيته يده فوق رأسه .  
ومثل ذلك : بعثه ربح الدرهم درهم ، لا يكون فيه النصب على حال .

(١) ب : « ليس يبناء » ط : « ليس يبنى » .

(٢) ط : « على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يبنى على ما قبله  
في هذا الباب » .

(٣) هذه التسمية من ب .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : رَبحْتُ الدرهمَ درهمًا، محالٌ ، حتَّى تقول :  
في الدرهمِ والدرهمِ .

وكذلك وجدنا العربَ تقول .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَأَحْذِفْ حَرْفَ الْجُرِّ وَأَنَوِّهِ . قِيلَ لَهُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup>  
كَأَنَّكَ لَا تَقُولُ <sup>(٢)</sup> مَرَرْتُ أَخَاكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِأَخِيكَ . فَإِنْ قَالَ : لَا يَجُوزُ حَذْفُ  
الْبَاءِ مِنْ هَذَا قِيلَ لَهُ : فَهَذَا لَا يَقَالُ أَيْضًا .

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : كَلَّمَنِي يَدُهُ فِي بَدْيِ الرَّفْعِ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ ؛  
لَأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ : رَجَعْتَ عَوْدَكَ عَلَى بَدْنِكَ  
مَفْعُولًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : رَجَعْتَ الْمَالَ عَلَى ، أَيْ رَدَدْتَ الْمَالَ عَلَى ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
ثَنَيْتُ عَوْدِي عَلَى بَدْنِي .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ فِيهِ الْأِسْمُ لِأَنَّهُ حَالٌ يَقَعُ فِيهِ السَّعَرُ

وإِنْ كُنْتَ لَمْ تَلْفِظْ بِفَعْلٍ ، وَلَكِنَّهُ حَالٌ <sup>(٤)</sup> يَقَعُ فِيهِ السَّعَرُ ، فَيَنْتَصِبُ  
كَأَنَّكَ أَنْتَصَبْتَ لَوْ كَانَ حَالًا وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ ، لِأَنَّهُ فِي أَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ أَمْرٌ  
فِي الْمَوْضِعَيْنِ سَوَاءٌ .

(١) ط : « قِيلَ لَهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ » .

(٢) ب ، ط : « كَأَنَّكَ لَا يَجُوزُ » .

(٣) لَكِنْ جَازَ النَّصْبُ فِي كَلِمَتِهِ فَأَمَّا إِلَى فِي ، لِأَنَّ فَأَمَّا إِلَى فِي مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ .

(٤) حَالٌ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم <sup>(١)</sup> . وإن شئت ألقيت <sup>(٢)</sup> لك فقلت : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد قائم ، رفعت <sup>(٣)</sup> .

وإذا قلت : الشاء لك ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيها زيد قائماً بمنزلة : استقر زيد قائماً .

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ ، لُقْبُحه أن يكونَ صفةً

وذلك قولك : مررتُ ببرٍّ قبلُ قفيزٍ بدرهم قفيزٍ بدرهم . وسمنا العربَ الموثوقَ بهم ينصبونه ، سمناهم يقولون : العَجَبُ من برٍّ مردنا به قبلُ قفيزاً بدرهم [ قفيزاً بدرهم ] ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ، لقبس النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً ، وإلما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتمك حديدًا ولا يحسن أن تجعله صفةً ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً وقيحاً إذا كان صفةً .

(١) السيرافي : « إذا قلت لك الشاء شاة بدرهم فالشاء مبتدأ أولك خبر مقدم ، وشاة بدرهم حال ، كأنك قلت : وجب لك الشاء مسعراً هذا السعر . ولو اكتفيت بقولك : لك الشاء ، وسكت جاز ، لتام الاسم والخبر » .  
(٢) ب : « ألقيت » .

(٣) السيرافي : « يعني لم نجعلها خبراً ، فتقول على هذا : لك الشاء شاة بدرهم ، فيكون الشاء مبتدأ ، وشاة مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر ، والتقدير : شاة منها بدرهم » .

وَأَمَّا الَّذِينَ رَفَعُوهُ فَقَالُوا : مَرَّتْ (١) بَيْرٌ قَبْلُ قَفِيزٍ بَدْرِهِمْ ، فَجَعَلُوا الْقَفِيزَ مَبْتَدَأً . وَقَوْلُكَ بَدْرِهِمْ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ (٢) .

هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الصِّفَاتِ كَاِتْتِصَابِ الْأَسْمَاءِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أُبَيِّغُكَ (٣) السَّاعَةَ فَاجِرًا بِنَاجِزٍ ، وَسَادُوكَ كَابِرًا عَنْ  
كَابِرٍ . فَهَذَا كَقَوْلِكَ : بَسْتُهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ .

هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ  
شَبَّهَوهُ بِمَا يَشَبُّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْمَصَادِرِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : فَاهٌ إِلَى فَيٍّ ، وَلَيْسَ  
بِالْفَاعِلِ وَلَا الْمَفْعُولِ . فَكَمَا شَبَّهُوا هَذَا بِقَوْلِكَ عَوَّدَهُ عَلَى بَدْنِهِ وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ ،  
كَذَلِكَ شَبَّهُوا الصِّفَةَ بِالْمَصْدَرِ ، وَشَدَّ هَذَا كَمَا شَدَّتِ الْمَصَادِرُ فِي بَابِهَا حَيْثُ  
كَانَتْ حَالًا وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَكَمَا شَدَّتِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ .  
وَمَا يَشَبُّهُ بِالشَّيْءِ فِي كَلَامِهِمْ وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ كَثِيرٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّ  
فِيمَا مَضَى (٤) وَسْتَرَاهُ أَيْضًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) ط : « مَرَّتْ » .

(٢) السِّيرَافِيُّ : يَرِيدُ أَنْ يَقْبِحَ أَنْ يَجْعَلَ قَفِيزًا نَعْتًا لِلْبَرِّ ، فَتَقُولُ : مَرَّتْ بَيْرٌ  
قَفِيزٌ مِنْ بَدْرِهِمْ ، لِأَنَّ الْقَفِيزَ لَيْسَ بِمَحَلِّهِ وَلَا وَصْفًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مَكِيلٌ ، فَإِذَا أَنْ  
تَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ وَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ أَوْ حَالٍ أَوْ نَعْتٍ .  
فَالْخَبَرُ قَوْلُكَ : الْبَرُّ قَفِيزٌ مِنْ بَدْرِهِمْ . وَالْحَالُ : مَرَّتْ بَيْرٌ قَفِيزٌ مِنْ بَدْرِهِمْ ،  
فَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ بَرٍّ . وَالنَّعْتُ : مَرَّتْ بَيْرٌ قَفِيزٌ مِنْ  
بَدْرِهِمْ ، مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ .  
وَتَنْصِبُ قَفِيزًا عَلَى الْحَالِ وَلَا يَكُونُ جُمْلَةً .

(٣) ب ، ط : « أُبَيِّغُهُ » .

(٤) انْظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص ١٨٢ .

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول ، جرى على قولك واحداً فواحداً  
ودخلوا رجلاً رجلاً .

وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأول فالأول ، جملة بدلا وجملة على  
الفعل (١) ، كأنه قال : دخل الأول فالأول .

وإن شئت قلت : دخلوا رجل فرجل ، نجملة بدلا كما قال عز وجل :  
« بِالْغَاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ (٢) » .

فإن قلت : ادخلوا ، فأمرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ؛ لأنك  
لو قلت : ادخل الأول فالأول أو رجل رجل ، لم يجوز ، ولا يكون صفة ، لأنه  
ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به (٣) . لو قلت :  
قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى  
خمسهم ووحده .

ولا يجوز في غير الأول هذا ، كما لا يجوز أن تقول : مررت به واحداً  
ولا بهما اثنتين .

١٩٩

وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ؛ لأن معناه ليدخل ، فجملة  
على المعنى ، وليس بأبعد من :

• لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ (٤) •

(١) ط : « جملة بدلا وجملة على الفعل » .

(٢) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٣) أى تصفه . ب : « تحكيه به » تحريف .

(٤) عجزه كما سبق في ص ٢٨٨ :

• وغنبت مما تطيح الطوائح •

فإذا قلت : اَدْخُلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ ، فَارْفَعُ ؛ لَأَن مَعْنَاهُ  
مَعْنَى كُلِّهِمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لِيَدْخُلُوا كُلَّهُمْ .

وإذا أردتَ بالكلام أن تُجْزِيَهُ عَلَى الْأَسْمِ كَمَا تُجْزِي النِّعْتَ لم يَجْزِ  
أَنْ تُدْخِلَ الْفَاءَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ ، كَانَ حَسَنًا ،  
وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ فَصَاحِبِكَ ، وَالصَّاحِبُ زَيْدٌ ، لَمْ يَجْزِ . وَكَذَلِكَ  
لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ أَخُوكَ فَصَاحِبُكَ ذَاهِبٌ ، لَمْ يَجْزِ . وَلَوْ قُلْتَهَا بِالْوَاوِ حَسُنْتَ ،  
كَأَنَّكَ أَشَدَّ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْبَيْتُ <sup>(١)</sup> لَأُمِّيَّةٌ بِنُ أَبِي عَائِذٍ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلِي وَشَفْتِ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي <sup>(٢)</sup>  
وَلَوْ قُلْتَ « فَشَفْتِ » قَبَحَ .

(١) وَالْبَيْتُ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٢) دِيْوَانُ الْمُهْذَلِيْنَ ٢ : ١٨٤ وَالْحِزَانَةُ ١ : ١٧٤ وَالْمَعْنَى ٤ : ٩٣ وَابْنُ يَمِيْنٍ  
١٨ : ٢ وَاللِّسَانُ ( رَضَعَ ) وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١ : ١٠٨ . وَصَفَ صَائِدًا يُسَمَّى  
لَمِيَالَهُ فَيُعْزَبُ عَنْ نِسَائِهِ فِي طَلَبِ الْوَحْشِ ، ثُمَّ يَأْوِي إِلَيْهِنَّ . وَالْعَطَلُ : جَمْعُ  
حَاطِلٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَنْتَبِهُ لَهَا ، أَوِ الَّتِي لَا حِلَّ لَهَا ، وَالثَّانِي أَوْفَقُ لَا كَمَا زَعَمَ  
الْبَغْدَادِيُّ . وَالشَّفْتُ : جَمْعُ شَعْنَاءَ ، وَهِيَ الَّتِي تُغَيِّرُ شَعْرَهَا وَتَلْبِدُ لِقَلَّةِ تَمَهُّدِهِ بِالذَّهْنِ .  
وَالْمَرَاضِيْعُ : جَمْعُ مَرَضَاعٍ ، وَهِيَ الْكَثِيرَةُ الْإِرْضَاعِ . وَالسَّعَالِيُ : جَمْعُ سَعَلَةٍ ،  
وَهِيَ الْغَوْلُ ، قَالَ أَبُو عَدْنَانَ : إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَبِيحَةَ الْوَجْهِ سَيِّئَةَ الْخُلُقِ شَبِهَتْ  
بِالسَّعَلَةِ . وَالْعَرَبُ يَشْبَهُونَ الْعَجَازَ وَالْحَيْلَ وَفَرَسَانَهَا بِالسَّعَلَةِ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ  
( سَعَلَ ) . وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ :

لَهُ نِسْوَةٌ حَاطِلَاتُ الصَّدُورِ عَوَجَ مَرَاضِيْعَ مِثْلِ السَّعَالِي  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطَفُ « شَفْتُ » عَلَى « عَطَلُ » بِالْوَاوِ لَا الْفَاءَ ، لِأَنَّ الْفَاءَ  
تَفِيدُ التَّفَرُّقَ . وَسَأْتِي فِيهَا بِدَرْوَايَةِ « وَشَعْنَاءَ » بِالنَّصْبِ .

[وقال الخليل : ادخلوا الأول فالأول والأوسط والآخر . لا يكون فيه غيره . وقال : يكون على جواز كلكم ، حمه على البدل ] .

هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات

لأنها أحوال تقع فيها الأمور

وذلك قولك : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه رُطْبًا . فَإِنْ شئتَ جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئتَ جعلته حيناً مستقبلاً . وإنما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ إِذَا كَانَ فيما يُستقبل ، وإِذْ كَانَ فيما مضى ، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبهَ عندهم أن ينتصب على إِذَا كَانَ . [ ولو كان على إضمارِ كَانَ لقلت : هذا التمرُ أَطِيبُ منه البُسْرُ ؛ لأنَّ كَانَ قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على كَانَ ولكنه حال <sup>(١)</sup> ] .

ومنه : مررتُ برَجُلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ ، وبرجلٍ خيرٍ ما يكونُ خيرٍ منك خيرٍ ما تكونُ ، وهو أَخْبَثَ ما يكونُ

---

(١) هذه النكلة من ب ، وط . ويعنى سيويوه أن « كان » هنا تامة والمنصوب بعدها حال لاخر لها ، قال السيرافي : الباب إنما يأتي لتفصيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان . فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضياً وأن يكون مستقبلاً . غير أنه لابد من دليل على المضي منه والاستقبال ، بحسب ما يفضل من ذلك . فَإِنْ كَانَ ماضياً أضمرت إِذَا ، وإن كَانَ مستقبلاً أضمرت إِذَا . فإذا قلت : هذا بسراً أَطِيبُ منه تمرّاً ، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب فالتفصيل لما مضى . والتقدير : هذا إِذْ كَانَ بسراً أَطِيبُ منه إِذَا كَانَ تمرّاً . فهو مبتدأ خبره أَطِيبُ منه . وبسراً وتمرّاً حالان من المشار إليه في زمانين ، والعامل في الحال كَانَ .



أَخْبْتُ مِنْكَ أَخْبْتُ مَا تَكُونُ . فهذا كله محمولٌ على مثل ما حلت ٢٠٠ عليه ما قبله .

وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ خيرٍ ما يكونُ خيرٌ منك ، كأنه يريد<sup>(١)</sup> برجلٍ خيرٍ أحواله خيرٌ منك ، أى خيرٌ من أحوالك . وجازله أن يقول : خيرٌ منك ، وهو يريد : [خير<sup>(٢)</sup>] من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائمٌ وليك قائمٌ .

وتقول : البرُّ أرخصُ ما يكونُ قفيزانٍ ، أى البرُّ أرخصُ أحواله التي يكون عليها قفيزانٍ ، كأنك قلت : البرُّ أرخصه قفيزانٍ .

ومن ذلك هذا البيتُ تُشِده العربُ على أوجهٍ ، بعضهم يقول ، وهو قول عمرو بن معدٍ يكرب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْعَى بِزَيْتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ<sup>(٣)</sup>

(١) ب : « كأنه يقول مررت » .

(٢) التكملة من ب .

(٣) شروح سقط الزيد ١٦٧٨ وشرح المرزوقي للحماسة ٢٥٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ . فتية ، بضم الفاء : تصغير فتاة ، أى تبدأ صغيرة ثم تذكو ويشد ضرامها . والبزة ، بالكسر : اللباس ، وأصلها من بزرت الرجل بزا : سلبته ، ثم سميت بما تؤول إليه من السلب فى الحرب ونحوها . ويروى : « بزيتها » . يعنى أن الحرب تفر من لم يجر بها حتى يدخل فيها فهلكه .

والشاهد فيه رفع « أول » ونصب « فتية » ، والعكس ، ورفعها جميعاً ونصبها على تقديرات مختلفة . فتقدير الأول الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، فتية فيه حال ناب مناب الخبر للبند الثانى ، وتقدير الثانى : الحرب فى أول أحوالها فتية ، فأول نصب على الظرفية . وتقدير الثالث والرابع أوضحهما سيويه .

أى أعرب أولها فتية<sup>(١)</sup> ولكنك أنت الأول ، كما تقول : ذهبت  
بعض أصابعه . وبعضهم يقول :

\* الحرب أول ما تكون فتية \*

أى إذا كانت فى ذلك الحين . وبعضهم يقول :

\* الحرب أول ما تكون فتية \*

كأنه قال : الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، كما تقول : عبد الله  
أحسن ما يكون قائما . ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال :  
البر أرخص ما يكون قفيزان . ومن نصب الفتية ورفع الأول قال :  
البر أرخص ما يكون قفيزين .

وأما عبد الله أحسن ما يكون قائما فلا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنه  
لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه<sup>(٢)</sup> .

وتقول : عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة ، والبداوة<sup>(٣)</sup> أطيب  
ما تكون شهرى ربيع ، كأنك قلت : أخطب ما يكون عبد الله فى يوم  
الجمعة ، وأطيب ما تكون البداوة فى شهرى ربيع .

(١) هذه العبارة لم ترد إلا فى الأصل .

(٢) السيرافى : كان الأخفش يجيز رفع قائم ، وأجازوه المبرد ، كأن التقدير  
إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله وأحسن أحواله هو عبد الله ،  
ويكون قائما خبرا له . وعلى مذهب سيويه إذا قلت أحسن ما يكون فعناه  
أحسن أحواله وأحواله ليست إياه وقائم هو عبد الله . ولا يجوز أن يكون  
خبرا لأحسن . وهذا اختيار الزجاج ، وهو الصحيح ؛ لأننا لو قلنا : زيد  
أحسن أحواله قائم لم يجز ، لأن قائما ليس من أفعاله .

(٣) ضبطت البداوة فى ط بكسر الباء . وفيه لغتان : الفتح والكسر ،  
كما أن فى « الحضارة » لغتين : الفتح والكسر .

ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة ، وأطيبُ ما تكون البدَاوةُ شهرَ ربيع ، كأنَّه قال : أخطبُ أَيَّامَ الأميرِ يومَ الجمعة ، وأطيبُ أزمَنَةِ البدَاوةِ شهرَ ربيع . وجاز أخطبُ أَيَّامه يومَ الجمعة على سمة الكلام . وكأنَّه قال : أطيَّبُ الأزمَنَة التي تكون فيها البدَاوةُ شهرَ ربيع ، وأخطبُ الأَيَّام التي يكون فيها الأميرُ خطيباً يومَ الجمعة .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أَبْطُوهُ ، على معنى ذاك أَبْطُوهُ<sup>(١)</sup> . كأنَّه قيل له أَيْ غاية هذه عندك وأَيْ إتيان ذَا عِنْدَكَ ، أَسْرِعُ أَمْ بَعِي ؟ فقال : أَبْطُوهُ ، على معنى : ذاك أَبْطُوهُ .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أو يومَ السبت أَبْطُوهُ أو يومَ السَّبْتِ أَبْطُوهُ<sup>(٢)</sup> ، وأعطيتُه درهماً أو درهين أكثرَ ما أعطيتُه<sup>(٣)</sup> ، [ وأعطيتُه درهماً أو درهين أكثرَ ما أعطيتُه ] . وإن شاء نَصَب الدَّرْهَيْنِ وقال : أكثرَ ما أعطيتُه . وإن شاء نصب أكثرَ أيضاً . على أَنَّهُ حالٌ وقعت فيه العَطِيَّةُ . وإن شاء قال : آتيك يومَ الجمعة أَبْطَاهُ ، أَيْ أَبْطَأَ الإِثْنَيْنِ يومَ الجمعة .

### هذا باب ما ينتصب من الأماكنِ والوقتِ

وذاك لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ تَقَعُ<sup>(٤)</sup> فيها الأشياءُ ، وتكون فيها ، فانتصب لِأَنَّهُ

(١) « على معنى ذاك أَبْطُوهُ » ، ساقط من ب ، ط .

(٢) « أو يوم السبت أَبْطُوهُ » ، ساقط من ب ، ط .

(٣) الكلام إلى « أعطيتُه » التالية ، ساقط من ب .

(٤) في الأصل : « توقع » ، وأثبت ما في ب ، ط .

موقعُ فيها ومكونُ فيها ، وعَمِلَ فيها ما قبلها ، كما أنَّ العِلْمَ إذا قلتُ أنتَ  
الرَّجُلُ عِلْمًا عَمِلَ فيه ما قبله ، وكما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلتُ : عشرون  
درهما . وكذلك يَعْمَلُ فيها ما بعدها وما قبلها .

فالْكَانُ قولُك هو خَلَقَكَ ، وهو قُدَّامَكَ وأَمَامَكَ ، وهو تَحْتَكَ  
وَقِبَالَتَكَ ، وما أشبه ذلك <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك قولك أيضاً : هو ناحيةٌ من الدار ، [ وهو ناحيةُ الدار ، وهو  
ناحيَتِكَ وهو نَحْوُكَ ] ، وهو مكاناً صالحاً ، ودارُهُ ذاتُ اليمين ، وشرقيُّ كذا .  
قال الشاعر ، وهو جرير :

هَبْتُ جَنُوبًا فَنَدِ كَرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ

عند الصَّفَةِ التي شَرَقِي حُورَانًا <sup>(٢)</sup>

وقالوا : منازلهم يميناً [ ويساراً ] وشمالاً . قال الشاعر ، وهو عمرو  
ابن كلثوم :

(١) قال السيرافي بعد سرد رأى الكوفيين في أن « خلقك » منصوب على  
الخلافاً ، وفنده : « مذهب البصريين أنا إذا قلنا زيد استقر خلقك ، أن في استقر  
ضميراً مرفوعاً باستقر هو فاعله ، وخلقك منصوب به . وفي كلام سيويوه ما ظاهره  
ملتبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجى على هذا إذا قلت هو خلقك  
أن يكون الناصب لخلقك هو زيد إذا قلت زيد خلقك . ومراد سيويوه على  
ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف فتاب عنه ، إذ كان المحذوف  
لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما تاب عنه تاملاً لبيانه » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٢٢٢ . وأنشده المرزوقي في الأزمنة  
والأمكنة ١ : ٣٠٦ .

- صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو    وَكَانَ الْكَأْسُ مُجْرَاهَا الْيَمِينَا<sup>(١)</sup>  
 أَى عَلَى ذَاتِ الْيَمِينِ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يونس عن أَبِي عمرو ، وهو رأيُهُ .  
 وتقول : هو قَصْدَكَ ، كما قال الشاعر ، وسمعنا بعضَ العرب يُنشدُه كذا :  
 سَرَى بَعْدَ مَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا    كَانَ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَل<sup>(٢)</sup>  
 أَى قَصْدَهُ ، يقال هو حِلَّةُ الْغَوْرِ أَى قَصْدَهُ<sup>(٣)</sup> ، سمعنا ذلك من يوثق  
 به من العرب<sup>(٤)</sup> .  
 ويقال : هَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا<sup>(٥)</sup> يعنى الخَطَّائِنِ الَّذِينَ اكْتَفَنَا جَنَبِيْ  
 أَنْفَ الظُّبِيَةِ<sup>(٦)</sup> . وقال الشاعر ، وهو الْأَعَشَى<sup>(٧)</sup> :

(١) مضى كذلك فى ص ٢٢٢ .

(٢) وكذا أنشده فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٦ بدون نسبة ، حيث ساق  
 المرزوقى هذا النص من الكتاب . يصف طارقا سرى ليلا بعد أن غارت الثريا  
 فى أول الليل ، وذلك فى استقبال زمن القِيْظ . وشبه الثريا فى اجتماعها واستدارة  
 نجومها بالمنخل . والغور : مصدر غار ، أى غاب .

(٦) ما بعد « قصده » الأولى إلى هنا ، ساقط من الأصل ، وإثباته  
 من ط ، ب .

(٤) فى الأصل فقط : « من أهل العرب » .

(٥) هذا ما فى ط والأزمنة . وفى الأصل : « خنابتى » ، وفى ب :  
 « جانبى » محرفان .

(٦) كلمة « جنبى » من ط ، ب .

(٧) فى الأصل : « وقال الشاعر » فقط ، وأثبت ما فى ب . وفى ط :  
 « قال الأعشى » .

نحن الفوارسُ يومَ الجنو ضاحيةً  
جَنَّبِيْ فُطَيْمَةَ لَا مِيلُ وَلَا عَزْلُ<sup>(١)</sup>

فهذا كنه انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : [ هو ] خَيْرُ مَنْكَ عَمَلًا ، فصار [ هو ] حَلَفَكَ ، وزيدُ حَلَفَكَ بمنزلة ذلك . والعاملُ في خَلْفِ الذي هو مَوْضِعُ له والذي هو في موضع خبره ، كما أَنَّكَ إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالآخرُ قد رَفَعَهُ الأوَّلُ وَعَمِلَ فيه ، وبه استغنى الكلامُ ، وهو منفصلٌ منه .

ومن ذلك قول العرب : هو موضعة ، وهو مكانه ، وهذا مكان هذا ، وهذا رجلٌ مكانك ، إذا أردتَ البَدَلَ . كأنَّكَ قلت : هذا في مكان ذا ، وهذا رجلٌ في مكانك . ويقال للرجل : اذهبْ معك بفلان ، فيقول : معي رجلٌ

(١) ديوان الأعشى ٤٨ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ ومعجم البلدان ( فطيمة ) . يذكر قومه بالفروسية يوم الجنو ، وهو نحو قراقر ، موضع قرب ذي قار ، وفيه يقول الأعشى أيضاً :

هم ضربوا بالجنو نحو قراقر      مقدمة المامرز حتى تولت  
وفي رواية الديوان : « يوم العين » .

وفطيمة بالتصغير : موضع بالبحرين . ضاحية ، أى علانية ظاهراً بينا .  
ومثله قول النابغة :

فقد جزتكم بنو ذبيان ضاحية      حقاً يقينا ولما يأتنا الصدر

والميل : جمع أميل ، وهو الذي لا يثبت على السرج . والعزل ، وأصله يسكون الزاى : جمع أعزل ، وهو الذي لا سلاح معه . وضم الزاى للضرورة .

مكانَ فلان ، أى معى رجلٌ يكونُ بدلاً منه ويُغنى غنائه ، ويكونُ في مكانه<sup>(١)</sup> .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلها انتصابها من وجه واحد .

ومثلُ ذلك : هو صَدَدَكَ ، وهو سَقَبَكَ ، وهو قُرْبَكَ .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلها قد تكون<sup>(٢)</sup> أسماءَ غيرَ ظروف ، بمنزلة زيد

وعمرٍو . سمعنا من العرب من يقول : دارك ذاتُ اليمينِ . وقال الشاعر ، وهو لبید :

فَنَدَّتْ ، كَلَّا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِثَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا<sup>(٣)</sup>

ومن ذلك أيضاً : هذا سَوَاءُكَ ، وهذا رجلٌ سَوَاءُكَ . فهذا بمنزلة مكانك

إذا جعلته في معنى بَدَلِكَ . ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب ، ٢٠٣  
لما اضطرَّ في الشعرَ جملة منزلة غيرِ ، قال الشاعرُ وهو رجل من الأنصار<sup>(٤)</sup> :

(١) السيرافي : « هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف . أحدهما : أن يراد المكان الذي يكون فيه ، والآخر : أن يراد البديل منه في صنعة أو ولاية . ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر فتقول : هذا في مكانك ، ومعنى رجل في مكان فلان ، أى معى رجل يكون بدلاً منه يغنى غنائه » .

(٢) ب : « كلها يكون » .

(٣) ديوان لبید ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ وجمع الهوامع ١ : ٢١٠ . يصف بقرة أضلت ولدها ، أو أوجست خيفة من صائد ، فهي حذرة في خوف ، تخال كلا طريقيها من خلفها وأمامها فغرة له يسلك منها إليها . والفرج : موضع الخفاة ، وجمله مثني لأنه عنى موضعى خوفها من الأمام ومن الخلف . ومولى الخفاة ، يعنى أنه الجاب للخوف والمسبب له .

(٤) في الأصل : « قال رجل من الأنصار » ، وأثبت ما في ب ، ط . ونسبه المبنى ٣ : ١٢٧ إلى المزار بن سلامة المعجلى ، وليس من الأنصار . وانظر ما سبق في ص ٣١ .

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مِنْ كَانَ مِنْهُمْ - إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا<sup>(١)</sup>

وقال الآخر ، وهو الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْجَمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا<sup>(٢)</sup>

ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقول : أنت كعبد الله ، أى أنت في حال كعبد الله ، فأجرى مجرى عبد الله . إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز [ وهو حنيد الأرقط ] :

\* فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ<sup>(٣)</sup> \*

وقال خنيد المجاشعي<sup>(٤)</sup> :

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْمِنِينَ<sup>(٥)</sup> \*

(١) سبق مجزؤه في ص ٣٢ حيث ورد تخريججه وتفسيره . وتجده أيضاً في ابن عيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤ ومع الهوامع ١ : ٢٠٢ .

(٢) ط : « وما عدت » .

(٣) الخزانة ٤ : ٢٧٠ والعينى ٢ : ٤٠٢ ومع الهوامع ١ : ١٥٠ . ونسب في الخزانة وشرح شواهد المفتى للسيوطى ١٧١ نقلاً عن العينى إلى رؤبة ، وليس في ديوانه بل في ملحقاته ١٨١ . وقبله :

وهم ما مس أصحاب الفيل ولبت طير بهم أبابيل  
ترميم حجارة من سجيل

وصف قوما استوصلت شاقهم فصاروا كالعصف الذى أكل حبه . والعصف : التبن ، أو الزرع الذى أكل حبه .

والشاهد فيه إدخال « مثل » على الكاف لأن الكاف بمعنى مثل ، والتقدير مثل مثل عصف ، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين .

(٤) كذا في ب ، ط . وفي الأصل : « وقال الآخر » .

(٥) سبق الكلام عليه في ص ٢٢ .



ويدّك على أن سَوَاءَكَ وكزيدٍ بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررتُ بمن سَوَاءَكَ وعلى من سَوَاءَكَ<sup>(١)</sup> ، والذي كزيدٍ ، فحَسُنَ هذا كحَسُنَ مَنْ فيها والذي فيها ، ولا نَحْسِنُ الأسماءَ ههنا ولا تَكْثُرُ في الكلام . لو قلت : مررتُ بمن فاضِلٌ ، أو الذي صالحٌ ، كان قبيحا . فهكذا مجزئ كزيدٍ وسَوَاءَكَ .

وتقول : كيف أنت إذا أُقبلَ قبْلُكَ ونُحِيَ نَحْوُكَ ، كأنه قال : كيف أنت إذا أُريدت نَاحِيَتُكَ وإذا أُريد ما عندك حين قال : إذا نُحِيَ نَحْوُكَ . وأما حين قال : أُقبلَ قبْلُكَ فكأنه قال : كيف أنت إذا أُقبلَ النَّقْبُ الرَّكْبُ ، جعلهما اسْمَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قَرِيبٌ منك ، وهو قَرِيبًا منك ، أي مكانًا قريبا منك .

حدثنا يونسُ أن العربَ تقول في كلامها : هل قَرِيبًا منك أحدٌ ، كقولهم<sup>(٣)</sup> : هل قَرِيبَكَ أحدٌ .

٢٠٤

وأما دونك فإنه لا يَرْفَعُ أبداً ، وإن قلت : هو دونك في الشَّرَفِ ؛ لأنَّ هذا إمّا هو مَثَلٌ كما كان هذا مكانَ ذا في البذل مثلاً ، ولكنّه

(١) وعلى من سَوَاءَكَ ، ساقط من ب ، ط .

(٢) السيرافي : « لأن الركاب اسم للإبل ، وقد أقامه مقام الفاعل في أُقبل . ونصب النقب - وهو طريق في الجبل - فشيء قبلك ونحوك وناحيتك بالركاب في إقامته مقام الفاعل ، فإن هذه الأسماء تكون ظرفا في حال ، والركاب لا تكون ظرفا » .

(٣) هذا ما في ط ، ب . وفي الأصل : « كقولك » .

على السعة<sup>(١)</sup>. وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ولكنه جاز هذا<sup>(٢)</sup> كما تقول: إنه لصلب القناة، وإنه لمن شجرة صالحة، ولكنه على السعة<sup>(٣)</sup>. وأما قصد قصدك فثل نحى نحوك، وأقبل قبلك، يرتفع كما يرتفعان ويقتصب كما ينتصبان. وإن شئت قلت: هو دونك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً<sup>(٤)</sup>. وقد يقولون: هو دون، في غير الإضافة، أي هو دون من القوم، وهذا ثوب دون، إذا كان رديئاً<sup>(٥)</sup>.

واعلم أنه ليس كل موضع و [لا] كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً. فمثلاً لا يحسن أن يكون ظرفاً<sup>(٦)</sup> أن العرب لا تقول هو جوف المسجد ولا هو داخل الدار ولا هو خارج الدار، حتى تقول: هو في جوفها، وفي داخل الدار، ومن خارجها. وإنما فرّق بين خلف وما أشبهها وبين هذه

(١) ولكنه في السعة، من الأصل فقط.

(٢) ولكنه جاز هذا، من الأصل فقط.

(٣) ولكنه على السعة، من الأصل فقط.

(٤) بعده في الأصل: «يعني أنك جعلته أصغر من الذي فوقه»، وواضح أنه تعليق ليس من صاب الكتاب.

(٥) السراي: وذكر سيويه دون في معنيين: أحدهما أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير النصب، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً، فيقال: زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه. وأما الموضع الآخر لدون فإن تكون بمعنى حقير أو مسترذل، فيقال هذا دونك، أي حقيرك ومسترذلك، كما تقول ثوب دون، إذا كان رديئاً. وجاز أن يكون دون الذي في المزية والمفزة المستعمل ظرفاً محمولاً على هذا في الرفع، لأنك إذا جعلته في مكان أسفل مع مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل وتحت، وهما يجوز رفعهما على التنكير.

(٦) أن يكون ظرفاً، ساقط من ط، ب.

الحروف ، لأن خلفَ وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها .  
على هذا جرت عندهم ، والجوفُ والخارجُ عندهم بمنزلة الظهرِ والبطنِ والرأسِ  
واليد ، وصارت خلفَ وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصيرُ أمكنةً تلي  
الاسمَ من نواحيه وأقطاره ، ومن أعلاه وأسفله ، وتكونُ ظروفًا كما وصفتُ  
لك ، وتكونُ أسماءً كقولك : هو ناحيةُ الدارِ إذا أردتِ الناحيةَ بعينها ،  
وهو في ناحيةِ الدارِ ، فتصيرُ بمنزلة قولك : هو في بيتك وفي دارك .

ويدلُّك على أنَّ المجرورَ بمنزلة الاسمِ غيرِ الظرفِ أنكَ تقول : زيدٌ وَسَطٌ  
الدارِ وضربتُ وَسَطَهُ ، وتقول : في وَسَطِ الدارِ ، فيصيرُ بمنزلة قولك : ضربتُ  
وَسَطَهُ مفتوحاً مثله .

واعلم أن الظروفَ بعضها أشدُّ تمكُّناً من بعضٍ في الأسماءِ ، نحو القُبُلِ  
والقَصْدِ والناحيةِ . وأمَّا الخلفُ والأمامُ والنَّحْتُ فهنَّ أقلُّ استعمالاً في الكلامِ  
أن تُجْعَلَ أسماءً . وقد جاءت على ذلك في الكلامِ والأشعارِ .

وهذه حروف تجرى تجرى خلفك وأمامك ، ولكننا عزلناها لنفسرَ  
معانيها ، لأنها غرائبُ .

فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم لم نفسرَ معانيهما ، وهما صَدَدُكَ  
ومعناه القَصْدُ ، وسَقَبُكَ ومعناه القُربُ ، ومنه قول العرب : هو وَزَنَ الجبلِ  
أى ناحيةً منه ، وهم زِنَةُ الجبلِ أى حِذاءه<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك قول العرب : هم قُرَابَتُكَ<sup>(٢)</sup> أى قُرْبُكَ ، يعنى المكانَ .

---

(١) في اللسان نقلاً عن سيبويه : « وهو زنة الجبل ، أى حذاءه » . وكذا  
في الأزمعة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

(٢) بضم القاف في هذا الموضع وتاليه ، كما في ط . وضبطت في بولاق بفتح  
القاف خطأ . وانظر اللسان ( قرب ١٥٥ - ١٥٦ ) .

وَمِ قُرَابَتِكَ فِي الْعِلْمِ ، أَيْ قَرِيبًا مِنْكَ فِي الْعِلْمِ . وَكَانَ (١) هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْعَرَبِ : هُوَ حِدَاءٌ وَإِزَاءٌ ، وَحَوَالِيَهُ بَنُو فُلَانٍ ، وَقَوْمُكَ أَقْطَارُ الْبِلَادِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ أَبُو حَيَّةَ النَّسِيرِي (٢) :

إِذَا مَا نَمَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْتَنِي مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ (٣)  
وَمُسَالَاهُ : عِطْفَاهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ « جَنْبِي فَطِينَةٌ » .

هَذَا بَابُ مَا شَبَّهَ مِنَ الْأَمَّا كُنِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِّ (٤)

شَبَّهَتْ بِهِ إِذْ كَانَتْ تَقَعُ عَلَى الْأَمَّا كُنِ

وَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ ، سَمِعْنَاهُ مِنْهُمْ : هُوَ مِثْلُ مَنْزِلَةِ الشَّغَافِ (٥) ، وَهُوَ مِثْلُ مَنْزِلَةِ الْوَلَدِ .

وَيَذَكُّ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ قَوْلُكَ : هُوَ مِثْلُ مَنْزِلَةِ الْوَلَدِ (٦) فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ

(١) ب ، ط : « فَصَارَ » .

(٢) ط : « وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَيَّةَ النَّسِيرِي » .

(٣) اللِّسَانُ وَالصَّحَاحُ (سِيلٌ) وَاللِّسَانُ (مَسَلٌ) وَالْأَزْمَنَةُ وَالْأَمَكَنَةُ

١ : ٣٠٧ . وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : « إِذَا مَا تَغَشَّاهُ » تَحْرِيفٌ . وَإِنَّمَا هِيَ « نَمَشْنَاهُ » أَيْ رَفَضْنَاهُ . وَصَفَ رَاكِبًا أَدَامَ السَّرِيَّ حَتَّى غَلَبَهُ النَّوْمُ . فَنُفِطِقُ يَنْتَنِي فِي عِطْفِيهِ وَنَاحِيَّتِي ، مِثْلًا مَسَالِينِ لِأَنَّهُمَا أَسْبَلَاةٌ أَيْ سَهْلَاةٌ فِي طَوْلٍ وَانْحِدَارٍ . عَنْهُ ، أَيْ عَنِ الرَّحْلِ ، مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ ، أَيْ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّحْلِ وَمُؤَخَّرِهِ . وَقَبْلَهُ كَمَا فِي اللِّسَانِ (سِيلٌ) :

فَمَا قَامَ إِلَّا بَيْنَ أَيْدِ تَقِيمِهِ كَمَا عِطِفَتْ رِيحُ الصَّبَا خُوطَ سَاسِمِ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « مُسَالِيَهُ » عَلَى الظَّرْفِ ، أَيْ فِي مُسَالِيهِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « بِالْمَكَانِ الْمُبْهَمِ » .

(٥) الشَّغَافُ ، كَسْحَابٍ : غُلَافُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ جِلْدَةٌ دُونَهُ كَالْحِجَابِ .

وَفِي الْأَصْلِ وَب : « الشَّعَابُ » ، صَوَابُهُ فِي ط . وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاتِقَةِ :

وَقَدْ حَالَ مِثْلُ ذَلِكَ وَالْجَمْعُ مَكَانُ الشَّغَافِ تَبْشِيرُهُ الْأَصَابِعِ

(٦) الْوَلَدُ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ، ب ، ثَابِتَةٌ فِي بَعْضِ أَصُولِ ط .

تَجْمَلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِع ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْزِلِي مَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَهُوَ مَنْ  
مَرْجَرُ الْكَلْبِ ، وَأَنْتَ مَنْ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا دَنَا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ  
يَدَيْكَ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ :

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِيٍّ ۖ ضَرْبَاءُ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَنْتَلِعُ<sup>(١)</sup>  
وَهُوَ مِنْكَ مَنَاطُ الثَّرِيَّا .

٢٠٦

وَقَالَ الْأَخْوَصُ<sup>(٢)</sup> :

وَلَمَّا بَنَى حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان الهذليين ٦ : ١ والمفضليات ٤٢٤ والحزانة ١ : ٢٠١ وابن يعيش ١ : ٤١ .

يُصِفُ حَرًّا وَرَدَّتِ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ . وَالْعَيُوقُ : كَوَكَبٍ  
يَطْلُعُ بِجِبَالِ الثَّرِيَّا ، وَهُوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ .  
وَالضَّرْبَاءُ : جَمْعُ ضَرِيبٍ ، وَهُمْ الْقَوْمُ يُضْرِبُونَ بِالْقِدَاحِ . وَرَابِيَّهُمْ : رَجُلٌ يَقْعُدُ  
فَوْقَ الْقَوْمِ الضَّارِبِينَ يَنْظُرُ مَا يَعْمَلُونَ . وَالنَّجْمُ : الثَّرِيَّا . لَا يَنْتَلِعُ : لَا يَتَقَدَّمُ  
وَلَا يَرْتَفِعُ . يَقُولُ : مَكَانُهُ مِنَ الثَّرِيَّا مِثْلَ مَكَانِ قَعُودِ الرَّابِيِّ مِنَ الضَّرْبَاءِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « مَقْعَدٍ » عَلَى الظَّرْفِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ ، تَشْبِيهُاً لَهُ بِالْمَكَانِ .  
(٢) ط : « الْأَخْوَصُ » بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، تَحْرِيفٌ . وَفِي الشَّنْتَمَرِيِّ :  
« لِلْأَخْوَصِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ » صَوَابُ هَذِهِ « لِلْأَخْوَصِ » . وَنَسَبُ فِي أَمَالِي  
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢٥٤ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ .

(٣) مَنَاطُ الثَّرِيَّا : مُتَعَلِّقُهَا ، مِنْ نَطَطِ الشَّيْءِ أَنْوَطُهُ ، إِذَا عُلِقَتْهُ . وَأَرَادَ بَيْنِي  
حَرْبَ آلِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ . يَقُولُ : هُمْ فِي ارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَرَاتِبِهِمْ  
كَالثَّرِيَّا إِذَا صَارَتْ عَلَى قَعَةِ الرَّأْسِ . وَقَدْ أَهْبَبَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ  
فَارْجَعَ إِلَيْهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « مَنَاطُ الثَّرِيَّا » عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا قِيلَ فِي الشَّاهِدِ  
الَّذِي قَبْلَهُ .

وقال : هو مَنى مَعْقِدَ الإِزَارِ ، فأجرى هذا مجرى قولك : هو مَنى مكانَ السارية ، وذلك لأنها أما كن ، ومعناها هو مَنى في المكان الذى يقعد فيه الضرباء ، وفي المكان الذى نيطَ به الثُرَيَّا ، وبالمكان الذى ينزل به الولدُ ، وأنت مَنى في المكان الذى تقعد فيه القابلةُ ، وبالمكان الذى يُقعدُ عليه<sup>(١)</sup> الإِزارُ ، فإنَّما أراد هذا المعنى ولكنه حنفَ الكلامَ . وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ ؛ لأنها أما كن وإن لم تكن كاللمكان .

وليس يجوز هذا في كلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو مَنى بجِلْسِكَ<sup>(٢)</sup> أو مُتَّكَأ زَيْدٍ ، أو مَرَبِطَ الفرسِ ، لم يجوز<sup>(٣)</sup> . فاستعمل من هذا ما استعملتِ العربُ ، وأجز منه ما أجازوا .

ومن ذلك قول العرب : هو مَنى دَرَجَ السَّيْلِ<sup>(٤)</sup> ، أى مكانَ درج السيل من السيل . قال الشاعر ، وهو ابن هرمة :

(١) ب : « به » ط : « فيه » .

(٢) في الأصل وبعض أصول ط : « محبسك » .

(٣) السيرافى : « منع سيويه أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه نظرا غيره من الأما كن ، نحو مَرَبِطَ الفرس ، إلا أن تظهر المكان فتقول : هو مَنى مكانَ مَرَبِطَ الفرس ، فيجوز » . ثم قال : « وقد ظهر أن سيويه يجوز زيد خلفك ، إذا جملة هو الخلف ، ولم يشترط ضرورة شاعر . وهو قول المازنى . وكان الجرمى لا يجيره إلا فى ضرورة الشعر . والكوفيون بمنعونه أشد المنع » .

(٤) « أى مكان درج السيل من السيل » ، فى الأصل فقط .

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ<sup>(١)</sup>  
ويقال رَجَعَ أَذْرَاجَهُ ، أى رَجَعَ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ . هَذَا مَعْنَاهُ  
فَأَجْرِي مَجْرَى مَا قَبْلَهُ ، كَمَا أَجْرُوا ذَلِكَ الْمَجْرَى دَرَجَ السُّيُولِ .  
وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مَنَّى فَرَسَخَانٍ ، وَهُوَ مَنَّى  
عَدْوَةُ الْفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ ، [ وَغَلْوَةُ السَّهْمِ ] ، وَهُوَ مَنَّى يَوْمَانٍ ،  
وَهُوَ مَنَّى فَوْتُ الْيَدِ . فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا الْبَابَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يُخْبِرُ  
أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسَخَيْنِ وَيَوْمَيْنِ ، وَدَعْوَةَ الرَّجُلِ ، وَفَوْتًا . وَمَعْنَى فَوْتُ الْيَدِ  
أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَقْرَبَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . فَهَذَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَجَرَى عَلَى الْكَلَامِ  
الْأَوَّلِ ، كَأَنَّهُ هُوَ لِسَمَةِ الْكَلَامِ ، كَمَا قَالُوا : أَتَخَطَّبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ  
يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

٢٠٧

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : أَنْتَ مَنَّى مَرَأَى وَمَسْمَعٌ ، فَإِنَّمَا رَفَعُوهُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ  
هُوَ الْأَوَّلَ ، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ : أَنْتَ مَنَّى قَرِيبٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) الْحِزَانَةُ ١ : ٢٠٣ وَالْأَزْمَنَةُ وَالْأَمَكَنَةُ ١ : ٣٠٧ .

يَقُولُهُ بِأَكْبَارٍ عَلَى قَوْمِهِ لِكَثْرَةِ مَنْ فَقَدَهُ مِنْهُمْ . وَالنَّصَبُ ، بِالضَّمِّ : ائْتِصَابُ  
كَمَا ضَبَطَ فِي الْحِزَانَةِ . وَفِي الْأَسَانِ : « الْقَتِيبِيُّ : جَعَلْتُهُ نَصَبًا عَيْنِي بِالضَّمِّ ، وَلَا تَقُلْ  
نَصَبًا عَيْنِي » . يَقُولُ : أَمَّ نَصَبًا لِلْمَنِيَّةِ ، أَيْ الْمَوْتِ ، تَدَوَّرَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَنْتَظِمُ .  
تَعْتَرِيهِمْ : تَفْشَاهُمْ . دَرَجَ السُّيُولِ : الْمَوْضِعَ الَّذِي يَنْحَدِرُ فِيهِ السَّبِيلُ إِلَى آخِرِهِ حَتَّى  
يَسْتَقِرَّ ، وَالْمَعْنَى كَأَنَّهُمْ كَانُوا فِي عَمْرِ السَّبِيلِ فَاجْتَرَفَهُمْ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « دَرَجَ السُّيُولِ » عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا فِي الشَّاهِدِينَ قَبْلَهُ .

(٢) السِّيَرَانِي : يَرِيدُ أَنَّهُمْ رَفَعُوهُ جَعَلُوهُ الْأَوَّلَ كَمَا قَالُوا : زَيْدٌ مَنَّى قَرِيبٌ .  
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصَبُ فَيَقُولُ : مَرَأَى وَمَسْمَعًا ، لِحُجْلِهِ ظَرْفًا ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا بِمَرَأَى  
وَمَسْمَعٍ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ صَارَ غَيْرَ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا صَارَ غَيْرَهُ وَلَا يَأْتِيهِ نَصَبٌ  
نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا يَقُولُ : أَنْتَ مَنَّى مَكَانَ زَيْدٍ ، أَوْ أَنْتَ بِمَكَانِ زَيْدٍ .

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون :  
 أَنْصَبُ لِلنَّبِيِّ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ  
 فَجَعَلَهُمْ هُم الدَّرَجَ ، كما تقول : زيدٌ قَصْدُكَ ، إذا جعلتَ القصدَ زِيداً ،  
 وكما يجوز لك أن تقول : عبدُ الله خَلْفُكَ ، إذا جعلته هو الخلف .

واعلم أن هذه الحروف <sup>(١)</sup> بعضها أشدُّ تمكُّناً في أن يكون اسماً من  
 بعض ، كالقصد والنَّجْوُ ، والقُبْلُ والناحية . وأما الخلفُ والأمام والتَّخْتُ  
 والدُّونُ فتكون أسماء ، وكنيوة [ تلك ] أسماء أ كثرُ وأجرى في كلامهم .  
 وكذلك مرأى ومسمع كينوثهما أسماء أ كثرُ ، ومع ذلك إنهم جعلوه اسماً  
 خاصاً ، بمنزلة المجلس والمُسْكَا وما أشبه ذلك ، فكَرِهوا أن يجعلوه ظرفاً .  
 وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه ، يجعله بمنزلة دَرَجِ السُّيُولِ ، فينصبه ،  
 وهو قليل ، كأنهم لما قالوا : بمراًى ومسمع فصار غيرَ الاسمِ الأوَّلِ في المعنى  
 واللفظ ، شبهوه بقوله : هو مئى بمنزلة الولد .

وقد زعم يونس أن ناساً يقولون : هو مئى مَزَجَرُ الكلب ، يجعلونه  
 بمنزلة مرأى ومسمع . وكذلك مَقْعَدٌ وَمَنَاطٌ ، يجعلونه هو الأوَّلُ فيجْزَى ،  
 كقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

(١) ط ، ب : « الظروف » . والمراد بالحروف الكلمات .

(٢) هو الأخطل . ديوانه ٣٣٥ والحزنة ١ : ٢٢٠ عرضاً . ونسب كذلك

في المؤلف ٨٤ والحزنة ١ : ٤٥٨ إلى عتبة بن الوغل .

ووائل : أبو بكر وتغلب ، وهذه قبيلة كعب بن جعيل التغلبي الذي يهجو  
 الأخطل . والقراد : دوية تمض الإبل . جعل مكانه من وائل شديداً بمكان القراد  
 من است الجمل في الحسة والدناءة . وقبله :

وسميت كعباً بشر العظام وكان أبوك يسمى التجل

والشاهد فيه رفع « مكان » الثاني لأنه خبر عن الأول لا ظرف له .



وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ آسْتِ الْجَمَلِ  
وإنما حسن الرفعُ ههنا لَأَنَّهُ جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ ، كَقَوْلِكَ : لَهُ رَأْسُ  
رَأْسِ الْحِمَارِ . وَلَوْ جَعَلَ الْآخِرَ ظَرْفًا جَازًا ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ أَنْ يَشْبَهَ  
مَكَانَهُ بِذَلِكَ الْمَكَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : دَارِي خَلْفَ دَارِكِ فَرَسَخًا ، فَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ خَلْفَ خَبَرٍ  
لِلدَّارِ ، وَهُوَ كَلَامٌ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ وَاسْتَعْفَى ، فَلَمَّا قَالَ : دَارِي خَلْفَ  
دَارِكِ أَبْهَمَ ، فَلَمْ يُدْرَ مَا قَدْرُ ذَاكَ ، فَقَالَ : فَرَسَخًا وَذِرَاعًا وَمِيلًا ، أَرَادَ أَنْ  
يُبَيِّنَ . فَيَعْمَلُ هَذَا الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْغَايَاتِ بِالنَّصْبِ كَمَا عَمِلَ : لَهُ عِشْرُونَ دِرْهَمًا  
فِي الدَّرَمِ ، كَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ شَيْءٌ مَنُونٌ يَعْمَلُ فِيمَا لَيْسَ مِنْ اسْمِهِ وَلَا هُوَ هُوَ ،  
كَأَنَّ كَانِ : أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا ، بَنَى الْمَنْزِلَةَ .

وإن شئت قلت : دَارِي خَلْفَ دَارِكِ فَرَسَخَانِ ، تُلْفِي خَلْفَ كَمَا تُلْفِي  
فِيهَا إِذَا قُلْتَ : فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَزَعِمَ يُونُسُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ : دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكِ فَرَسَخَانِ ،  
فَشَبَّهَ بِقَوْلِكَ : دَارِكُ مَتَى فَرَسَخَانِ ، لِأَنَّهُ خَلْفَ هَهنا اسْمٌ ، وَجَعَلَ مِنْ فِيهَا  
بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْاسْمِ . وَهَذَا مَذْهَبُ قَوِيٍّ .

وَأَمَّا الْعَرَبُ فَتَجَعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : خَلْفَ ، فَتَنْصَبُ وَتَرْفَعُ ، لِأَنَّكَ  
تَقُولُ : أَنْتَ مِنْ خَلْفِي ، وَمَعْنَاهُ أَنْتَ خَلْفِي ، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ حَذَفَ .  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : دَارِكُ مِنْ خَلْفِ دَارِي ، فَيَسْتَعْفَى الْكَلَامُ .

وَتَقُولُ : أَنْتَ مَتَى فَرَسَخَيْنِ ، أَيْ أَنْتَ مَتَى مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ ،  
فَيَكُونُ ظَرْفًا كَمَا كَانَ مَاقَبْلَهُ مِمَّا شَبَّهَ بِالْمَكَانِ .

وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسُّنُونُ ، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر ، فهو قولك : « القتال يوم الجمعة » ، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً ، و « الهلال الليلة » . وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة ، والهلال في الليلة .

وإن قلت : الليلة الهلال ، واليوم القتال نصبت ، التقديم والتأخير في ذلك سواء . وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول <sup>(١)</sup> .

وكذلك : اليوم الجمعة واليوم السبت ، وإن شئت رفعت . فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنين ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بعمل فيه <sup>(٢)</sup> كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . وكذلك : اليوم خمسة عشر من الشهر ، إنما أردت هذا اليوم تمام

(١) السيرافي : اعلم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للبحث . وأما ظروف المكان فتكون أخباراً للمصادر وللبحث . وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن البحث الموجودة قد تكون في بعض الأماكن دون بعض مع وجودها ، أعني الأماكن . ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك ، علم أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته ، مع وجود هذه الأماكن . ففي أفراد البحث بمكان فائدة . وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ليس فيه بعمل » وفي ب وبعض أصول ط : « ليس يعمل فيه » . وقال السيرافي : « ولم يحز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع ، وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة ، فهما مصدران يقرآن في اليوم ، بمنزلة قولك : اليوم القتال » .

خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ ، وَيَوْمَانِ مِنَ الشَّهْرِ رُفِعَ كُلُهُ<sup>(١)</sup> ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ :  
الْعَامُ عَامُهَا .

ومن العرب من يقول : الْيَوْمَ يَوْمُكَ ، فَيَجْعَلُ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْآنَ ،  
لأنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ : أَنَا الْيَوْمَ أَفْعَلُ ذَاكَ ، وَلَا يَرِيدُ يَوْمًا بَعِينَهُ .

وتقول : عَهْدِي بِهِ قَرِيبًا وَحَدِيثًا ، إِذَا لَمْ تَجْعَلِ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ .  
فَإِنْ جَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلَ رَفَعْتَ . وَإِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَ الْحَدِيثَ وَالْقَرِيبَ  
مِنَ الدَّهْرِ . وتقول : عَهْدِي بِهِ قَائِمًا وَعِلْمِي بِهِ ذَا مَالٍ ، فَتَنْصِبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ  
وَلَيْسَ بِالْعَهْدِ وَلَا الْعِلْمِ ، وَلَيْسَا هُنَا ظَرَفَيْنِ .

وتقول : ضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا ، عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ .  
واعلم أَنَّ ظُرُوفَ الدَّهْرِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ فَاعِلَةً  
وَمَفْعُولَةً . تقول : أَهْلَكَكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، وَاسْتَوْفَيْتَ أَيَّامَكَ ، فَأَجْرِي  
الدَّهْرُ هَذَا الْمَجْرَى . فَأَجَرِ الْأَشْيَاءَ كَمَا أَجْرُهَا .

### هَذَا بَابُ الْجَرِّ

٢٠٩

وَالْجَرُّ إِذَا كَانَ يَكُونُ فِي كُلِّ اسْمٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَنْجَرُّ  
بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بِشَيْءٍ لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا ظَرْفٍ ، وَبشَيْءٍ يَكُونُ ظَرْفًا ، وَبِاسْمٍ  
لَا يَكُونُ ظَرْفًا .

فَأَمَّا الَّذِي لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا ظَرْفٍ فَقَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ ، وَهَذَا  
لِعَبْدِ اللَّهِ ، وَمَا أَنْتَ كَرِيدٌ ، وَيَا لَبَكْرٍ ، وَتَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ذَاكَ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ وَفِي

(١) مَا بَعْدَ « عَشْر » سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ . وَفِي ب : « خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ  
وَلَوْ كَانَ رَفَعٌ » فَقَطْ .

(٢) ب : « لَا فَعْلَانِ ذَاكَ » ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضًا . وَفِي ط : « لَا أَفْعَلُ ذَاكَ »  
وَهُوَ ضَعِيفٌ لَوْ جُوبَ التَّوَكُّيدُ بِالنُّونِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ .  
انْظُرِ الصَّبَانَ ٣ : ٢١٦ .

وَمُذْ ، وَعَنْ ، وَرُبَّ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ أَخَذْتَهُ عَنْ زَيْدٍ ، وَإِلَى زَيْدٍ .  
وَأَمَّا الحُرُوفُ الَّتِي تَكُونُ ظَرْفًا فَنَحْوُ خَلْفَ وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ وَوَرَاءَ ،  
وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ وَقَبْلَ ، وَمَعَ وَعَلَى ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : مِنْ عَلَيْكَ ،  
كَمَا تَقُولُ : مِنْ فَوْقَكَ ، وَذَهَبَ مِنْ مَعِهِ .

وَعَنْ أَيْضًا ظَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ الْيَمِينِ وَالنَّاحِيَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ :  
مِنْ عَنْ يَمِينِكَ ، كَمَا تَقُولُ : مِنْ نَاحِيَةِ كَذَا وَكَذَا .

وَقِبَالَةَ ، وَمَكَانَكَ ، وَدُونَ ، وَقَبْلَ ، وَبَعْدَ ، وَإِزَاءَ ، وَحِذَاءَ ،  
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ <sup>(١)</sup> . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ خَلْفَ عَبْدِ اللَّهِ ،  
وَأَمَامَ زَيْدٍ ، وَقُدَّامَ أَخِيكَ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ .

وهذه الظروفُ أسماءٌ ، ولكنها صارت مواضعَ للأشياء .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَنَحْوُ : مِثْلٍ ، وَغَيْرٍ ، وَكُلٍّ ، وَبَعْضٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا  
الْأَسْمَاءُ الْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ : حِمَارٍ ، وَجِدَارٍ ، وَمَالٍ ، وَأَفْعَلٌ نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا  
أَعْمَلُ النَّاسِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مِثْلُ  
عَبْدِ اللَّهِ ، وَهَذَا كُلُّ مَالِكَ وَبَعْضُ قَوْمِكَ ، وَهَذَا حِمَارُ زَيْدٍ وَجِدَارُ أَخِيكَ ،  
وَمَالُ عَمْرِو . وَهَذَا أَشَدُّ النَّاسِ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا الْبَاءُ وَمَا أَشْبَهَهَا فَلَيْسَتْ بِظُرُوفٍ وَلَا أَسْمَاءٍ ، وَلَكِنَّهَا يُضَافُ بِهَا

(١) مَا عَدَا الْأَصْلَ : « مِنْ الْأَزْمَنَةِ » ، فَقَطْ .

(٢) « مِنْ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ » ، ثَابِتُهُ فِي الْأَصْلِ وَبَعْضُ أَصُولِ ط .

إلى الاسم ما قبله أو ما بعده . فإذا قلت : يَا لَبَكْرٍ فَأَيُّمَا أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكرٍ باللام<sup>(١)</sup> .

وإذا قلت : مررتُ بزَيْدٍ ، فَأَيُّمَا أضفتُ المرورَ إلى زيدٍ بالباء ، وكذلك هذا لعبدِ الله . وإذا قلت : أنت كعبدِ الله ، فقد أضفتُ إلى عبدِ الله الشبهة بالكاف . وإذا قلت : أخذتهُ من عبدِ الله فقد أضفتُ الأخذَ إلى عبدِ الله بمن . وإذا قلت : مُدَّ زمانٍ فقد أضفتُ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان [بمُدَّ] . وإذا قلت : أنت في الدارِ فقد أضفتُ كينونتك في الدارِ إلى الدارِ بنى . وإذا قلتُ : فيك خَصْلَةٌ سَوِيَّةٌ ، فقد أضفتُ إليه الرِّدَاءَةَ بنى . وإذا قلتُ : رُبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ ، فقد أضفتُ القولَ إلى الرجلِ بِرُبِّ . وإذا قلتُ : بِاللَّهِ وَاللَّهِ وَتَاللَّهِ فَأَيُّمَا أضفتُ الحلفَ إلى الله سبحانه<sup>(٢)</sup> . كما أضفتُ النداءَ باللام إلى بكرٍ حين قلتُ : يَا لَبَكْرٍ . وكذلك رَوَيْتُهُ عن زيدٍ ، أضفتُ الروايةَ إلى زيدٍ بمن .

هذا باب مجرى النعتِ على المنعوتِ والشَّرِيكِ على الشَّرِيكِ

والبَدَلِ على المَبْدَلِ منه وما أشبه ذلك

فأما النِّعَتُ الذي جرى على المنعوتِ فقولك : مررتُ برَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلُ ، فصار النعتُ مجروراً مثلَ المنعوتِ لأنَّهما كالاسم الواحدِ . [وإنما

٢١٠

(١) السيراني : معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك : رغبت في زيد ، وقت إلى عمرو . ففي أوصلتُ إلى زيد الرغبة ، وإلى أوصلتُ القيام إلى عمرو . وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يالبكر ، بمنزلة قولك : أدعو وأريد ، ولهذا نصبت المنادى . فاللام أوصلت هذا المعنى إلى بكرٍ وأضافته إليه .

(٢) ط : « جل ثناؤه » ب : « عز وجل » .

صارا كلاهما الواحد<sup>(١)</sup> [ من قَبْلُ أَنْكَ لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الذين كل واحدٍ منهم رجلٌ ، ولكنَّكَ أردتَ الواحدَ من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ ، وإِنَّمَا كان نكرةً<sup>(٢)</sup> لآنه من أُمَّةٍ كُلُّها له مثل اسمه . وذلك أَنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ، والرجالُ الظرفاءُ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فاسمه يَخْلُطُه بأَمته حتى لا يُتَرَفَّ منها .  
فَإِنْ أَطْلَتِ النِّعَتَ قُفِّلَتَ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مُسْلِمٍ ، فَأَجْرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ أَيْمَارٍ ، فَأَيْمَارُ نعتٌ للرجل في كماله وَبَدَهُ غَيْرُهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مررتُ برجلٍ كاملٍ .  
ومنه : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بِإِحْسَابِهِ إِيَّاكَ من كلِّ رجلٍ . وكذلك : كافيك من رجلٍ ، وَهَمَّكَ من رجلٍ ، [ وناهيك من رجلٍ ] ، ومررتُ برجلٍ ماشئتَ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ شَرَعِكَ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ هَذَاكَ من رجلٍ ، [ وبامرأةٍ هَذَاكَ من امرأةٍ ] . فهذا كله على معنى واحدٍ<sup>(٣)</sup> ، وما كان منه يَجْرِي فِيهِ الإِعْرَابُ فَصَارَ نِعْتًا لِأَوَّلِهِ جَرَى عَلَى أَوَّلِهِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هذه من الأصل فقط .

(٢) في الأصل : « كل واحد منهم اسمه رجل ظريف باسمه ، ورجل ظريف نكرة » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) اختلف ترتيب هذه الأمثلة في النسخ . وقد أثبت ما في ط لوضوحه وكاله .

(٤) هذا الباب خاص بنعت النكرة ، أما نعت المعرفة فسيأتي . قال

السيرافي : وإِنَّمَا صار النعت تابعا للنعوت في إعرابه لآنهما لشيء واحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته . وإِنَّمَا صار لشيء واحد من قبل أَنْك إِذَا قُلْتَ مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم ظريف . فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف ، كما أَنَّ الرجال جملة لرجل .

وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررتُ برجلٍ هَذَك من رجلٍ ،  
ومررتُ بامرأةٍ هَذَتك من امرأةٍ فجعله فعلا [ مفتوحاً ، كأنه قال : فعَل  
وفعلتُ ] ، بمنزلة كفاك وكفنتك .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ . فَمِثْلُكَ نعتٌ على أَنَّكَ قلت  
هو رجلٌ كما أَنَّكَ رجلٌ ، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم ينقص  
عنك في شيء من الأمور . ومثله : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، أى صورته شبيهة  
بصورتك ، وكذلك : مررتُ برجلٍ ضَرَبِكَ وشَبِهَكَ . وكذلك نَحْوِكَ ،  
يُجْرَيْنِ في المثنى والإعرابِ مُجْرَيِ واحداً ، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفة  
صفاتٍ لنكرةٍ .

[ ويونسُ يقول : هذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً ، وهذا زَيْدٌ مِثْلُكَ ، إذا قدّمه جمعه  
معرفة وإذا أخره جمعه نكرة . ومن العرب من يوافقه على ذلك ] .

ومنه : مررتُ برجلٍ شَرٌّ منك ، فهو نعتٌ على أنه نقصَ أن  
يكون مثله (١) .

ومنه : مررتُ برجلٍ خَيْرٌ منك ، فهو نعتٌ له بأنّه قد زاد على أن  
يكون مثله .

ومنه : مررتُ برجلٍ غَيْرِكَ ، فغَيْرُكَ نعتٌ يُفصّلُ به بين مَنْ نَعْتَهُ  
بغَيْرٍ وبين مَنْ أضعفها إليه حتّى لا يكون مثله أو يكون مرّاً باثنين .

ومنه : مررتُ برجلٍ آخَرَ ، [ فآخر (٢) ] نعتٌ على فهو غَيْرُ (٣) .

(١) ط : « بأنّه نقص عن مَنْ يكون مثله » .

(٢) من الأصل فقط .

(٣) في الأصل فقط : « على أنه غيره » .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، نعتُ الرجلَ بِحَسَنِ وجهه ولم تجمل فيه الهاء التي هي إضمارُ الرجلِ ، كما تقول : حَسَنُ وجهه ، لأنه إذا قيل حَسَنُ الوجهِ عُلِمَ أنه لا يَعرَى من الوجوه إلا وجهه .

ومثل ذلك : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، إنما أَدخَلتِ الهاء في الحَسَنَةِ لِأَنَّ الحَسَنَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ نَعْتًا لَهَا نِم بَلَفَتْ بِهِ بَعْدَ مَا صَار نَعْتًا لَهَا حَيْثُ أَرَدْتُ ، ٢١١ فمن ثَم صارتُ <sup>(١)</sup> فيها الهاء . وليست بمنزلة حَسَنِ وجهه في اللفظ وإن كان المعنى واحداً ؛ لِأَنَّ الحُسْنَ ههنا لِلأَوَّلِ نِم تَضِيْفُهُ إِلَى مَنْ تَرِيدُ <sup>(٢)</sup> ، وَحَسَنَ الوجهِ <sup>(٣)</sup> مضافٌ إلى معرفةٍ صفةً للنكرة ، فَلَمَّا كَانَتْ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا كَمَا جَرَتْ مُجْرَاهَا أَخَوَاتُهَا مِثْلُ وَمَا أَشْبَهَهَا .

ومِمَّا يَكُونُ نَعْتًا لِلنَّكَرَةِ وَهُوَ مضافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، أَمْرُو الْقَيْسِ <sup>(٤)</sup> : بِمُخْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ طِرَادُ الْهُوَادِي كُلِّ شَأٍ مُغْرَبٍ <sup>(٥)</sup> .  
ومنه أيضاً : مررتُ عَلَى نَاقَةٍ غُبَرِ الْهُوَاجِرِ .

(١) ط : « طار » . (٢) ط : « تريد » .

(٣) ط : « وحش » فقط ، وما أثبت من الأصل وب يطابق نسختين من أصول ط .

(٤) امرؤ القيس ، ساقطة من الأصل ثابتة في جميع النسخ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٤٦ . ينعت فرسه بأنه منجرد قصير الشعر ، وبذلك توصف الخيل العناق . وقيد الأوابد ، أي هو لها بمنزلة القيد ، لأنه يسبقها فيمنعها من الفوت . والأوابد : الوحش . لاحه : ضميره وغيره . والطراد : مطاردة الصيد واتباعه . والهوادي : المتقدمات السابقة ، واحدها هادي وهادية . والشأ : المطلق . والمغرب والمغرب : البعيد . وفي الأصل ، ب : « مقرب » ، صوابه من الديوان ، و ط .

والشاهد فيه نعت منجرد النكرة بقيد الأوابد وإن كان النعت مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، لأنه في معنى الفعل ، أي يقيد الأوابد .



ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريدَ بها معنى التنوين . من ذلك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، فهو نعت على أنه سيضربه <sup>(١)</sup> ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، ولكن حُذِفَ التنوينُ استخفافاً . وإن أظهرتَ الاسمَ وأردتَ التخفيفَ والمعنى معنى التنوين ، جرى مجراه حين كان الاسمُ مضمراً ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ رجل <sup>(٢)</sup> ؛ فإن شئتَ حملته على أنه سيفعل ، وإن شئتَ على أنك مررتَ به وهو في حالٍ عملٍ ، وذلك قوله عز وجل : « هذا عارضٌ مُنْطَرِفٌ » <sup>(٣)</sup> . فالرفعُ هنا كالجرِّ في باب الجرِّ .

واعلم أن كل مضافٍ إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنَّه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأً ، بمنزلة النكرة المفردة . ويدلُّك على ذلك قول [ الشاعر ، وهو ] جرير :

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنٍّ الْحُرُورِ كَأَنَّمَا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٌ <sup>(٤)</sup>

(١) السبب في : يريد أن الأسماء الماخوذة من الفعل إن أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل فإضافتها تخفيف ، وهي بمعناها نكرة غير مضافة ، والنكرات ينعى بها نحو : مررت برجل ضارب رجل ، فهو بمعنى يضربه في الحال أو بمعنى سيضرب .  
(٢) ط وبولاق : « ضارب زيد » ، تحريف صوابه في الأصل ، وب وجمهور أصول ط .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ ومجالس ثعلب ٧١ . قال ثعلب : « هذا بيت نصبوه على أرماع ليستظلوا به فطيرته الريح » . ومستن الحُرور : موضع استئناها ، أى انطلاقها مسرعة . والصائم : الواقف الممسك عن المشي . شبه الخيمة التي نصبوها للاستظلال ، بهذا الفرس القائم يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه وتأخذه من كل وجه .

والشاهد فيه نعت « فرس » النكرة بقوله « مستقبل الريح » وهي بمنزلة النكرة لأنها لم تكتسب من الإضافة تعريفاً .

كَأَنَّهُ قَالَ : لَدَى مُسْتَقْبَلِ صَائِمٍ .

وَقَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ :

سَلَّ الْمَعْمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبِيَّةٍ مُتَعَبِّسٍ<sup>(١)</sup>

مُغْتَالٍ أَحْبَلِهِ مُبِينٍ عُنْقَهُ فِي مَشْكِبِ رَبَّنَا الْمَطَى عَرَنْدَسٍ<sup>(٢)</sup>

سَمِعْنَاهُ مِمَّنْ يَرْوِيهِ مِنَ الْعَرَبِ يُنْشِدُهُ هَكَذَا . وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظُّلَمَاءَ مِنْ جَانِبِي قَسَا

وَحَبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ<sup>(٣)</sup>

فَكَاتَمْتُمْ قَالُوا : بِكُلِّ مُعْطَى [ رَأْسِهِ ] ، وَمِنْ خَابِطِ [ اللَّيْلِ ] .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ :

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ص ١٦٨ . وَالْبَيْتَانِ أَنْشَدَاهُمَا فِي اللِّسَانِ (عَرْدَسَ)

بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٢) اغْتَالُ النَّتَى : ذَهَبَ بِهِ ، وَالْمُرَادُ اسْتَوَفَى الْجِبَالَ الَّتِي يَشُدُّ بِهَا رِجْلَهُ

لِعَظْمِ جَوْفِهِ . وَالْمُبِينُ : الْبَيِّنُ الطَّوْلُ . وَيُرْوَى : « مَتَبِنَ عُنْقَهُ » . زَيْنُ الْمَطَى

زَيْنًا : دَفَعَهَا . وَالْمَطَى : جَمْعُ مَطِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا يَمْتَنَطِي ظَهْرَهُ . وَفِي اللِّسَانِ : « زَيْنُ

الْمَطَى » . وَالْعَرَنْدَسُ : الشَّدِيدُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « مُغْتَالٌ أَحْبَلَهُ » حَيْثُ وَقَعَ صِفَةُ لِلنَّكَرَةِ ، كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ

فِي أَخَوَاتِهِ مِنْ قَبْلُ .

(٣) دِيوَانُ ذِي الرُّمَّةِ ٢٩١ وَاللِّسَانُ (خَبِطَ ، قَسَا) . نَعَتْ خَيَالَ الْحَبِيبَةِ

فَجَعَلَ لَهُ ضَمِيرَهَا . يَخْبِطُ الظُّلَمَاءَ : يَسِيرُ فِيهَا عَلَى غَيْرِ هَدًى . وَقَسَا : مَوْضِعٌ ،

يَصْرَفُ وَلَا يَصْرَفُ . حَبَّ بِهَا ، أَيْ أَحْبَبَ بِهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَعْتُ خَابِطِ اللَّيْلِ بِلَفْظِ زَائِرِ النَّكَرَةِ ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ إِضَافَتَهُ

غَيْرَ مُحْضَةٍ .

يَارُبَّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ أَبُو مُحَجَّجٍ الثَّقَفِيُّ :

يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيبَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ<sup>(٢)</sup>  
فَرُبَّ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةٌ ، فَذَلِكَ يَدْلُكَ عَلَى أَنَّ « غَابِطُنَا »  
« وَمِثْلَكَ » نَكْرَةٌ .

٢١٣ ومن ذلك قول العرب : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ وَمِائَةٌ مِثْلِهِ ، فَأَجْرُوا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ  
عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَمِائَةً دِرْهِيمٍ . فَالْمِثْلُ وَأَخَوَاتُهُ كَأَنَّهُ كَالَّذِي حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ  
فِي قَوْلِهِ مِثْلُ زَيْدًا وَقَيْدُ الْأَوَابِدِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ ، وَلِسْكَهَا كَمِائَةٍ وَعِشْرِينَ ،  
فَلَزَمَهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْإِضَافَةُ . يَرِيدُ أَنَّكَ أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ . فَمِثْلُ  
ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مِائَةٌ دِرْهَمٍ .

---

(١) ديوان جرير ٥٩٥ والعيق ٣ : ٣٦٤ وابن يعيش ٣ : ٥١ ومع  
المواضع ٢ : ٤٧ . يَقُولُ لِصَاحِبَتِهِ : رَبِّ مَنْ يَغِيبُنَا ، أَيْ يَتَعَنَّى مِثْلَ مَا لَنَا مِنْكَ  
فِيمَا يَزَعُمُهُ وَيُظَنُّهُ ، لَوْ عَرَفَ الْحَقُّ وَحَاوَلَ الْوَصْلَ ، لَأَقَى مِنْكَ الْمُبَاعِدَةَ وَالْحِرْمَانَ  
كَأَقْبَيْنَا نَحْنُ مِنْكَ . وَفِي الدِّيَّانِ وَالشَّنْتَمَرِيِّ وَسَائِرِ الْمُرَاجِعِ : « لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ » .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ « غَابِطُنَا » بِرَبِّ ، وَهِيَ لَا تَجْرُ إِلَّا لِلنِّكَرَاتِ ، فَهُوَ دَلِيلٌ  
عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكْتَسِبْ تَعْرِيفًا .

(٢) لم يرد البيت في ديوان أبي محجن . وَأَنشده ابن يعيش ٢ : ١٢٦ بدون  
نِسْبَةٍ . وَالْغَرِيبَةُ : الشَّابَةُ الْحَدِيثَةُ لَمْ تَجْرِبِ الْأُمُورَ وَلَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ مَا يَعْلَمُ النِّسَاءُ  
مِنَ الْحُبِّ . وَمَتَّعْتُ بِطَلَاقٍ أَيْ عِنْدَ طَلَاقِهَا ، وَالْمَتْمَةُ : مَا وَصَلَتْ الْمَرْأَةُ بِهِ بَعْدَ  
الطَّلَاقِ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ خَادِمٍ أَوْ دِرْهَمٍ أَوْ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ . قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : « كَأَنَّهُ  
يَهْدِي زَوْجَتَهُ بِذَلِكَ » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ ، وَ « مِثْلُ » لَا تَكْتَسِبُ تَعْرِيفًا لِمَا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ  
الْفِعْلِ ، أَيْ يَشْبَهُكَ .

وزعم يونس أنه يقول : عشرونَ غَيْرَكَ ، على قوله عشرونَ مثلكَ .

وزعم يونس والخليل رحمهما الله ، أن الدرهم ليست نكرة<sup>(١)</sup> ؛ لأنهم يقولون : مائةُ الدرهمِ التي تعلم ، فهي بمنزلة عبد الله .

وزعم يونس والخليل أن هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة ، التي صارت صفةً للنكرة ، قد يجوزُ فيهنَّ كلُّهنَّ أن يكنَّ معرفةً<sup>(٢)</sup> ، وذلك معروفٌ في كلام العرب . يدلُّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررتُ بعبد الله ضاربك ، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك<sup>(٣)</sup> .

وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزيدٍ مثلكَ ، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بشبهك<sup>(٤)</sup> ، فتجملَ مثلكَ معرفة . ويدلُّك على ذلك قوله : هذا

(١) هذه الفقرة كلها ساقطة من ب . وفي ط : « أن مائة درهم نكرة » وأثبت ما في الأصل مع إضافة « مائة » من إحدى نسخ ط .

(٢) كذا في ب و ط . وفي الأصل : « معارف » .

(٣) السيراني ما ملخصه : يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين تبعاً لقصد المتكلم ، وذلك في الأسماء والأعلام التي لا ألف ولا ميم فيها ، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره . تقول في الأعلام : جاءني زيد وزيد آخر ومررت بثمان وثمان آخر ؛ لأن الاسم العلم وإن كان موضوعاً لمعيّن ، إلا أنه لما سمى به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة فصار بالمشاركة تاماً ، فأشبهه أسماء الأنواع كرجل و فرس . فإن أوردته المتكلم قاصداً به من يعرفه المخاطب فهو معرفة ، وإن أوردته على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة . وتقول في الأسماء المضافة : مررت برجل ضاربك و برجل حسبك ، فهنَّ صفات مضافات إلى معرفة ، وهن تكررات لما أن التنوين منوى .

(٤) ط : « الذي هو معروف بشبهك » .

مِثْلِكَ قَائِمًا ، كَأَنَّهُ قَالَ هَذَا أَخُوكَ قَائِمًا . إِلَّا حَسَنَ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً . وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا يَصِيرُ الرَّجُلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا يَكُونُ مَعْرِفَةً إِلَّا بِهِمَا .

وَمِنَ النَّعْتِ أَيْضًا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ وَإِمَّا قَاعِدٍ ، فَقَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَجِعٍ [ وَلَكِنَّهُ ] شَكَّ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ عَلَى أَحَدِهِمَا .

وَمِنَ النَّعْتِ أَيْضًا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ ، جُرَّ لِأَنَّهُ نَعْتُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَكَأَنَّكَ تَحَدَّثُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَنَّ ذَاكَ الرَّجُلَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ ، فَقُلْتَ : لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ ، لَتُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ وَذَاهِبٍ ، اسْتَحَقَّهَا لِأَنَّ الرُّكُوبَ قَبْلَ الذَّهَابِ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ فَذَاهِبٍ اسْتَحَقَّهَا إِلَّا أَنَّهُ بَيِّنٌ <sup>(٢)</sup> أَنَّ الذَّهَابَ بَعْدَ الرُّكُوبِ وَأَنَّهُ لَا مُهْلَةَ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ ثُمَّ ذَاهِبٍ ، فَبَيِّنٌ أَنَّ الذَّهَابَ بَعْدَهُ ، وَأَنَّ بَيْنَهُمَا مُهْلَةً ، وَجَعَلَهُ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ فَصَيَّرَهُ عَلَى حِدَةٍ .

وَمِنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَوْ سَاجِدٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ إِمَّا وَأَمَّا ، إِلَّا أَنَّ إِمَّا يُجَاهُ بِهَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا قَالَ [ أَوْ ] سَاجِدٍ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

(١) أى استحق الوصفين لا على سبيل الترتيب . فى الأصل فقط : « لا أن » .

(٢) « استحقهما إلا أنه » فى الأصل فقط .

(٣) « وجعله متصلًا به » من الأصل فقط .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكمٍ لا ساجِدٍ ، لإِخراجِ الشكِّ أو لتأكيدِ العلمِ فيهما .

ومنه : مررتُ : برجلٍ راكمٍ بل ساجدٍ ، إما غلط فاستدرك ، وإما نسيَ فذكر<sup>(١)</sup> .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَمِيلِهِ ، جُرَّ لَأَنَّهُ حَسَنُ الخَاصَةِ جَمِيلُهَا ، والوجهُ ونحوه خاصٌ ، ولو كان حَسَنَ العامَةِ لقال حَسَنٍ جَمِيلٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ ذى مالٍ ، أى صاحبِ مالٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ رجلٍ صِدْقٍ ، منسوبٍ إلى الصَّلاحِ . كأنَّكَ قلتُ :

مررتُ برجلٍ صالحٍ . وكذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ سَوِّءٍ ، كأنَّكَ قلتُ :

مررتُ برجلٍ فاسِدٍ ، لأنَّ الصِّدْقَ صَلاحٌ والسَّوِّءَ فسادٌ . وليس الصِّدْقُ ههنا بصِدْقِ اللسانِ ، لو كان كذلك لم يَجْزِ لك أن تقول هذا ثوبٌ صِدْقٍ وِحْمارٌ صِدْقٍ ، وكذلك السَّوِّءُ ليس فى معنى سُوْءَتِهِ<sup>(٢)</sup> .

ومن النعتِ أيضاً : مررتُ برجلينِ مِثْلَيْنِ ، فتفسيرُ المثلينِ أن كلَّ واحدٍ

منهما مِثْلُ صاحبه . ومثلُ ذلك سَيِّئَانِ ، وسَوَاءٌ .

ومنه : مررتُ برجلينِ مِثْلَكَ ، أى كلُّ واحدٍ منهما مِثْلَكَ ، ووجهُ

أَخْرُ على أنَّهما جميعاً مِثْلَكَ . وكلُّ ذلك جرٌّ<sup>(٣)</sup> .

(١) انفردت نسخة الأصل بهذه الفقرة .

(٢) السيرافى : أراد أن يملك أنه ليس بفعل فعله الرجل فيكون نعتاً له .

والسوء هنا بمعنى الفساد والرداءة وليس من ساءنى يسوءنى . والصدق بمعنى الجودة والصلاح . فإذا قال : مررتُ بحمارٍ سوء فقد قال : بحمارٍ ذى رداءة . وإذا قال : بحمارٍ صدق فقد قال : بحمارٍ ذى جودة .

(٣) ط : « حسن » وفى بعض أصولها : « جر » كما أثبت من الأصل ، وب .

ومنه : مررتُ برجلينِ غيرِكَ ، فإن شئتَ حملتهُ على أُنْهُما غيرُهُ  
في انْخِصال وفي الأمور ، وإن شئتَ على قوله : مررتُ برجلينِ آخَرَيْنِ  
إذا أردتَ أَنَّهُ قد ضَمَّ مَعَكَ في المَرورِ سِوَاكَ ، فيصيرُ كَقَوْلِكَ : برجلٍ آخَرَ ،  
إذا ثَنَيْتَ بِهِ .

ومنه : مررتُ برجلينِ سَوَاءٍ ، على أُنْهُما لم يَزِيدَا على رجلينِ ولم يَنْقُصَا  
من رجلينِ . وكذلك مررتُ بدرهمٍ سَوَاءٍ .

ومنه أيضاً : مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ، جمعتَ الاسمَ وفَرَّقْتَ النعتَ .  
وإن شئتَ كانَ المُسْلِمُ وَالكَافِرُ بَدَلًا ، كَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : بِأَيِّ ضَرْبٍ  
مررتَ ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : فَمَا هَا ؟ فَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا  
وإن لم يَلْفِظْ بِهِ الْمُخَاطَبُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجْرِي كَلَامُهُ عَلَى قَدْرِ مَسْأَلَتِكَ عِنْدَهُ  
لَوْ سَأَلْتَهُ .

وكذلك : مررتُ برجلينِ رجلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، إن شئتَ صَيَّرْتَهُ (١)  
تَفْسِيرًا لِنَعْتٍ ، وَصَارَ إِعَادَتُكَ الرَّجُلَ تَوْكِيدًا . وَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ بَدَلًا ،  
كَأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ : بِأَيِّ رَجُلٍ مررتَ ؟ فَتَرَكْتَ الْأَوَّلَ وَاسْتَقْبَلْتَ الرَّجُلَ  
بِالْصِفَةِ . وَإِنْ شئتَ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلِهِ فَمَا هَا ؟

ومما جاءَ في الشَّعْرِ قَدْ جُمِعَ فِيهِ الْأَسْمَاءُ وَفُرِّقَ النعتُ وَصَارَ بِجُرُورٍ قَوْلُهُ ،  
[ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ (٢) ] :

بَكَيْتُ وَمَا بَكَارُ رَجُلٍ حَلِيمٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ (٣)

(١) ط : « حملته »

(٢) في شواهد المغني للسيوطي ٢٦٢ أن البيت لابن ميادة .

(٣) الرِّيع : المنزل ، أو هو في الرِّيع خاصة . والمسْلُوبُ : الذي سلب بهجته  
لخلوه من أهله . وفي الأصل فقط : « وخال » ، وليس له سند من نسخة أخرى .  
والشاهد فيه النعت مع التفرقة بالواو ، والقطع جائز .

كذا سمعنا العرب تُنشدُه ، والقوافي مجرورة .

ومنهُ أيضاً : مررتُ بثلاثة نفرٍ : رجلينِ مسلمينِ ورجلٍ كافرٍ ، جمعتُ الاسمَ وفصلتُ العدةَ ثم نعتُهُ وفسرته . وإن شئتُ أجرَيْتهُ بُجْرى الأولِ في الابتداءِ قترفعُهُ ، وفي البديلِ فتجرُهُ<sup>(١)</sup> . قال [ الراجز ، وهو ] المعجاج :  
خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ كَرَكْرَكَةٍ وَثَنَاتٍ مَلَسَ<sup>(٢)</sup>  
وهذا يكون على وجهين : على البديل ، وعلى الصفة .

ومثال<sup>(٣)</sup> ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبديل ، قوله عز وجل : « قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ<sup>(٤)</sup> » . ومن الناس من يجر<sup>(٥)</sup> والجرُ على وجهين : على الصفة ، وعلى البديل . ومنهُ قول كثيرٍ عزة :

(١) ما بعد « الأول » إلى هنا ، ساقط من الأصل ثابت في ط . وفي ب : « مجرى الأول في البديل والابتداء » فقط .

(٢) ملحقات ديوان المعجاج ٧٨ واللسان والمقاييس ( ثمن ) . يصف جملاً . خوى تخوية : تجافى في بروكه ومكن لثفاته ، وهى ما يلي الأرض من قوائمه إذا برك . والكركرة : ما يلي الأرض من صدره . فالقوائم مع الكركرة خمس مستويات .

والشاهد فيه جر « كركرة » وما بعدها على البديل أو عطف البيان ، وهو ما عبر عنه سيويوه بالصفة ، فعطف البيان تابع شبه الصفة كما في قول ابن مالك : « فذو البيان تابع شبه الصفة » .

(٣) ب ، و ط : « ومثل » .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) أى يجر في قراءة « فته » ، وهى قراءة مجاهد والحسن والزهرى وحيد . تفسير أبى حيان ٢ : ٣٩٣ . فنه من رفع أيضاً « كافرة » ومنهم من خفضها . كما قرأ ابن السميع وابن أبى عبلة : « فته » بالنصب على القطع بتقدير أمدح فته وأذم أخرى كافرة .



وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ

وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ<sup>(١)</sup>

فَأَمَّا مَرَدْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ ، وَمَرَدْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَالِحٍ ،  
فَلَيْسَ الْوَجْهُ فِيهِ إِلَّا الصِّفَةُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَرَدْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ  
وَلَا مَا أَشْبَهَهُ ، مِنْ قَبْلِ أَنْكَ نَمَّ تَبَعُضُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمَا كَذَا وَالْآخَرُ  
كَذَا ، وَمِنْهُمْ كَذَا [ وَمِنْهُمْ كَذَا ] .

وَإِذَا قُلْتَ : مَرَدْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَمَرَدْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، فَهَذَا اسْمٌ وَاحِدٌ .  
وَلَوْ قُلْتَ : مَرَدْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ وَثَلَاثَةَ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ لَمْ يَحْسَنَ فِيهِ  
إِلَّا الْجُرْ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّكَ جَعَلْتَ الْكَلَامَ اسْمًا وَاحِدًا حَتَّى صَارَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَدْتُ  
بِقَائِمٍ وَمَرَدْتُ بِرِجَالٍ مُسْلِمِينَ .

وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ . وَلَوْ جَازَ الرِّفْعُ لَقُلْتَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِعٌ ، لِأَنَّكَ  
إِنْ شَبَّهْتَهُ بِالتَّبْعِيضِ فَالتَّبْعِيضُ هُنَا رَفْعٌ ، إِذَا قُلْتَ : كَانَ أَخَوَاكَ رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ .

(١) دَبَّوَانُ كَثِيرٌ ١ : ٤٦ وَالْحَرَاةُ ٢ : ٣٧٦ وَالْعَبْنَى ٤ : ٢٠٤ وَابْنُ يَسِينِ ٣ : ٦٨ .  
وَقَبْلَهُ :

فَلَيْتَ قُلُوصِي عِنْدَ عِزَّةٍ قِيدَتْ بِحَبْلِ ضَعِيفٍ عِزٌّ مِنْهَا فَضَلَتْ  
وَعُودِي فِي الْحَيِّ الْمَقِيمِينَ رَحَلَهَا . وَكَانَ لَهَا بَاغٌ سِوَايَ فِلْتٍ  
فَهُوَ يَتَمَنَّى أَنْ يَصَابَ بِشَلَلٍ إِحْدَى رِجْلَيْهِ فَيَقِيمُ عِنْدَهَا ، كَلَفَا بِهَا وَحَرَصَا .  
وَالشَّلَلُ : يَبْسُ الْيَدَ وَالرَّجْلَ عَنْ دَاءٍ ، أَوْ هُوَ اسْتِرْخَاؤُهَا عَنْهُ .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْإِبْدَالُ أَوْ الْبَيَانُ ، وَجَوَازُ الرِّفْعِ عَلَى الْقَطْعِ أَيْضًا .

(٢) السِّيَرَانِي : يَرِيدُ أَنْ الْأَسْمَ الْوَاحِدَ وَإِنْ كَانَ لَهُ خَبَرٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ خَبَرُهُ  
فَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّبْعِيضُ ، كَمَا أَنَّ صِفَاتِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّبْعِيضُ ، وَإِنَّمَا  
يَجُوزُ التَّبْعِيضُ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْأَسْمَ مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا كَقَوْلِكَ : كَانَ أَخَوَاكَ رَاكِعًا  
وَسَاجِدًا ، عَلَى مَعْنَى أَحَدُهُمَا رَاكِعٌ وَالْآخَرُ سَاجِدٌ .

ومثل ذلك : مررتُ برَجُلٍ وأمرأةٍ وحمارٍ قِيَامٍ ، فَرَقْتُ الأسماءَ  
وجمعتُ النعتَ ، فصار جمعُ النعتِ ههنا بمنزلة قولك : مررتُ برَجَلَيْنِ مسلمَيْنِ ،  
لأن النعتَ ههنا ليس مبنيًّا ، ولو جاز في هذا الرفعُ لجاز مررتُ بأخيك  
وعبدِ الله وزيدٍ قِيَامٍ ، فصار النعتُ ههنا مع الأسماءَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ .

وتقول : مررتُ بأربعة صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ ، لأنَّ الصَّرِيحَ والجَرِيحَ غيرُ  
الأربعة ، فصار على قولك : منهم صَرِيحٌ ومنهم جَرِيحٌ .

ومن النعتِ أيضاً : مررتُ برَجُلٍ مِثْلَ رَجُلَيْنِ ، وذلك في الغناء  
[والجزء] . وههنا مثلُ قولك : مررتُ بِرَجُلٍ مِثْلٍ قَدَحَيْنِ ، فالذي يضاف إليه  
المِثْلُ مَقْيَاسٌ وَمِثْقَالٌ وَمِثْوَةٌ ونحوه ، والأوَّلُ مَوْزُونٌ وَمَقْيَاسٌ وَمَكْبَلٌ .  
وكذلك : مررتُ برَجَلَيْنِ مِثْلَ رَجُلٍ فِي الغناء ، كقولك : بِرَجُلَيْنِ مِثْلٍ قَدَحٍ .  
وتقول : مررتُ بِرَجُلٍ " مثل رجلٍ " ، وتقول : مررتُ برَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وَجَرَاءً ،  
لأنَّما تريد مِثْلَ الأسدِ . وهذا ضَعِيفٌ قَبِيحٌ ، لأنَّه اسمٌ لم يُجْعَلْ صِفَةً ، ولأنَّما  
قاله النحويُّون ، شَبَّهَ بقولهم <sup>٢</sup> : مررتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً .

وقد يكونُ خَبَرًا ما لا يكونُ صِفَةً . [ومثله : مررتُ بِرَجُلٍ نَارٍ خُمْرَةً] .  
ومنه أيضاً : مررتُ برَجُلٍ صَالِحٍ بَلِ طَالِحٍ ، وما مررتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ  
بَلِ لَثِيمٍ ، أبدلتُ الصِفَةَ الآخِرَةَ مِنَ الصِفَةِ الأُولَى وأشركتُ بينهما  
بَلًى فِي الإجراءِ عَلَى المنعوتِ . وكذلك : مررتُ برَجُلٍ صَالِحٍ بَلِ طَالِحٍ ،  
ولكنه يَجِبُ عَلَى النِّسْيَانِ أَوْ القَلْطِ ، فَيَتَذَكَّرُ كَلَامَهُ ، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ بِوَأَجِبَ .

(١) الكلام من هنا إلى « رجل » التالية ساقط من ط ، ثابت في الأصل  
وب ونسختين من أصول من ط .  
(٢) ط : « تشبها بقولهم » .

ومثله : ما رتُ برجل صالح لكن طالح ، أبدكت الآخر من الأول فخرى مجراه في بَلْ (١) .

فإن قلت : مررتُ برجل صالح ولكن طالح ، فهو مُحالٌ ، لأن لكن لا يُتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يُثبتُ بها بعد النفي . وإن شئت رفعتُ طابتأت على هو قلت : ما مررتُ برجل صالح ولكن طالح ، وما مررتُ برجل صالح بل طالح ، ومررتُ برجل صالح بل طالح ؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأُ بها .

ومن ذلك قوله عز وجل : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ » (٢) . فالرفعُ ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر . وإن شئت كان الجرُّ على أن يكون بدلاً على الباء .

واعلم أن بَلْ ، ولا بَلْ ، وليكن ، يُشركن بين التعتين فيجران على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والغاء ، وثم وأو ، ولا ، وإما وما أشبه ذلك . وتقول : ما مررتُ برجل مسلم فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة ، بمنزلة : فأين راغبٌ في الصدقة .

وزعم يونس أن الجرَّ خطأ ؛ لأن أين ونحوها يُبتدأُ بهن ولا يُضمرُ بعدهن شيء (٣) ، [ كقولك : فهلاً دينارا ، إلا أنَّهما مما يكون بعدهما الفعل ] .

٢١٧

(١) هي بل ، من الأصل فقط .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٣) السيرافي : يريد أن لا يجزى حروف العطف التي يعمل فيها بعدهن حامل الاسم الذي قبلهن . وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن فيها بعدهن ، لا تقول : رأيت زيدا فأين عمراً ، وفهل بشراً .. ولكن وبد ، لا يكونان مبتدئين فيشبهن بحروف العطف ، إذ كن لا يبتدأ بهن .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيتُ زيداً فأبْنِ عمراً ، أو فهِلْ بشراً لم يجز .  
وقد يُبْنِ تركُ إضمارِ الفعلِ فيما مضى . ولكنَّ وِبلَ لا يُبتدأَنَّ ولا يكونانِ  
إلا على كلامٍ ، فشُبَّهْنِ بآمَا وأَوْ ونحوهما .

ومَّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، فالوجهُ  
الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم . وهو القياسُ ، لأنَّ الخَرْبَ  
نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفعٌ ، ولكنَّ بعضَ العربِ يجرُّه . وليس بنعتٍ للضَبِّ ،  
ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضَبِّ ، فجرَّوه لأنه نكرةٌ كالضَبِّ ،  
ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضَبِّ ، ولأنَّه صار هو والضَبُّ بمنزلة اسم  
واحدٍ <sup>(١)</sup> . ألا ترى أنك تقول : هذا حَبٌّ رُمَانٍ . فإذا كان لك قلت : هذا  
حَبٌّ رُمَانِي ، فأضفتَ الرُّمَانَ إليك ، وليس لك الرُّمَانُ إنما لك الحبُّ .

ومثلُ ذلك : هذه ثلاثة أثوابيك . فكذلك يقع على جُحْرٍ ضَبٍّ ما يقع  
على حَبٍّ رُمَانٍ ، تقول : هذا جُحْرُ ضَبِّي ، وليس لك الضَبُّ إنما لك جُحْرُ  
ضَبٍّ ، فلم يَمْنَعَكَ ذلك من أن قلتَ جُحْرُ ضَبِّي ، والجُحْرُ والضَبُّ بمنزلة اسم  
مفردٍ ، فأنجزَ الخَرْبُ على الضَبِّ كما أضفتَ الجُحْرَ إليك مع إضافة الضَبِّ .  
ومع هذا أنَّهُم <sup>(٢)</sup> أتبعوا الجرَّ الجُرَّ كما أتبعوا الكسَرَ الكسَرَ ، نحو قولهم :  
بهم وبدارهم <sup>(٣)</sup> ، وما أشبه هذا .

(١) السيرافي : رأيت بعض النحويين من البصريين قال في : هذا جُحْرُ  
ضَبٍّ خَرِبٍ ، قولاً شرخته وقوته بما يحتمله . زعم هذا السحوى أن المعنى هذا  
جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ الجُحْرُ . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا خرب الجُحْرُ صار  
من باب حسن الوجه ، وفي خرب الجُحْرُ مرفوعٌ ؛ لأنَّ التقدير كان خرب  
جُحْرَهُ . ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوي لا قبيحين ،  
والتقدير لا قبيح الأبوي ، وأصله لا قبيح أبواه .

(٢) ب ، ط : « مع أنهم » .

(٣) أي لولا كسرة الباء لقلت : هم ، بضم الهاء .

وَكَلَّا التَّفْسِيرَيْنِ تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَهُ وَجْهًا  
مِنَ التَّفْسِيرِ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَقُولُونَ إِلَّا هَذَانِ جُحْرًا ضَبٌّ خَرِبَانِ ،  
مِنْ قَبْلِ أَنْ الضَّبُّ وَاحِدٌ وَالْجُحْرُ جُحْرَانِ ، وَإِنَّمَا يَفْلُطُونَ إِذَا كَانَ الْآخِرُ  
بَعْدَ الْأَوَّلِ وَكَانَ مَذْكَرًا مِثْلَهُ أَوْ مَوْثَنًا . وَقَالُوا : هَذِهِ جِحْرَةٌ ضِبَابٍ خَرِبَةٍ ،  
لَأَنَّ الضَّبَّابَ مَوْثَنٌ وَلِأَنَّ الْجِحْرَةَ مَوْثَنَةٌ ، وَالْعِدَّةُ وَاحِدَةٌ ، فَفَلِطُوا .

وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَلَا تُرَى هَذَا وَالْأَوَّلُ إِلَّا سَوَاءً ، لِأَنَّهُ  
إِذَا قَالَ : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَدِّمٌ ، فَفِيهِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالضَّبِّ ، مِثْلُ  
مَا فِي الثَّنِيَّةِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالضَّبِّ . وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

\* كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ <sup>(١)</sup> \*

فَالنَّسَجُ <sup>(٢)</sup> مَذْكَرٌ وَالْعَنْكَبُوتُ أُنْثَى .

٢١٨

هَذَا بَابُ مَا أَشْرَكَ بَيْنَ الْأَسْمِينِ فِي الْحَرْفِ الْجَارِ جُحْرِيًّا عَلَيْهِ

كَمَا أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي النَّعْتِ جُحْرِيًّا عَلَى الْمُنْعَوَاتِ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحَارٍ قَبْلُ . فَالْوَاوُ أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا فِي الْبَاءِ  
جُحْرِيًّا عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَجْعَلِ لِلرَّجُلِ مَنَزَلَةً بِتَقْدِيمِكَ إِيَّاهُ يَكُونُ بِهَا أَوَّلَى مِنَ الْحَارِ ،

(١) دِيوَانُ الْعَجَّاجِ ٤٧ . وَهُوَ فِي صِفَةِ مَنَهْلٍ مِنَ الْمَنَاهِلِ . وَبَعْدَهُ :

عَلَى ذُرَى قَلَامِهِ الْمَهْدَلُ سُبُوبُ كَسَّانٍ بِأَيْدِي الْفُزْلِ

و « نَسَج » هِيَ رَوَايَةُ الْأَصْلِ وَبِالدِّيَوَانِ . وَفِي ط : « غَزَلَ » .  
وَالْمُرْمَلُ وَالْمُرْمُولُ : الْمُنْسُوجُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ « الْمُرْمَلِ » لِجَاوَرَتِهِ لِلْعَنْكَبُوتِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةٌ  
لِلنَّسَجِ . وَكَانَ الْخَلِيلُ لَا يَجِيزُ الْجُرَّ عَلَى الْجَوَارِ إِلَّا إِذَا اسْتَوَى الْمَتَجَاوِرَانِ  
فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْأِيثِ ، وَالْإِفْرَادِ وَالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ .  
(٢) ب ، ط : « وَالْفَزْلُ » .

كَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِهِمَا . فَالْنَفْيُ فِي هَذَا أَنْ تَقُولَ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَرَحَاةٍ ،  
أَيَّ مَا مَرَرْتُ بِهِمَا ، وَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَأَ بِشَيْءٍ قَبْلَ شَيْءٍ ،  
وَلَا بِشَيْءٍ مَعَ شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَالْمَبْدُوءُ بِهِ  
فِي الْمُرُورِ عَمْرٍو ، [ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا ] ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرُورُ وَقَعَ  
عَلَيْهِمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ .

فَالْوَاوُ تَجْمَعُ <sup>(١)</sup> هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي . فَإِذَا سَمِعْتَ الْمُتَكَلِّمَ يُتَكَلَّمُ  
بِهَذَا أَجَبْتَهُ عَلَى أَيِّهَا شِئْتَ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ جُمِعَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ . وَقَدْ تَقُولُ :  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، عَلَى أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِمَا مُرُورَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ [ دَلِيلٌ ]  
عَلَى الْمُرُورِ الْمَبْدُوءِ بِهِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : وَمَرَرْتُ أَيْضًا بِعَمْرٍو . فَتَنفِي هَذَا :  
مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو .

وَسَنَبِّينُ النَّفْيَ بِمَحْرُوفِهِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ [ قَوْلُكَ ] : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَامْرَأَةٍ .  
فَالْفَاءُ أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup> فِي الْمُرُورِ ، وَجَعَلَتْ الْأَوَّلَ مَبْدُوءًا بِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ :  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ امْرَأَةٍ ، فَالْمُرُورُ هَهُنَا مُرُورَانِ ، وَجَعَلَتْ ثُمَّ الْأَوَّلَ مَبْدُوءًا  
بِهِ وَأَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا فِي الْجَرِّ .

وَمِنْ ذَلِكَ [ قَوْلُكَ ] : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، فَأَوْ أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا  
فِي الْجَرِّ ، وَأَثْبَتَتْ الْمُرُورَ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَسَوَّتْ بَيْنَهُمَا فِي الدَّغْوَى .  
فَجَوَابُ الْفَاءِ : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو . وَجَوَابُ ثُمَّ : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ

(١) ب ، ط : « يَجْمَعُ » .

(٢) مَا بَعْدَ هَذِهِ إِلَى « بَيْنَهُمَا » التَّالِيَةِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ فَقَطْ .

ثم عمرو . وجوابُ أوْ إنْ نَفَيْتَ الاسْمَيْنِ : ما مررتُ بواحدٍ منهما ، وإنْ أثبتَ أحدهما قلتُ : ما مررتُ بفلان .

ومن ذلك : مررتُ برجلٍ لا امرأةً ، أشركتُ بينهما لآفى الباءِ وأحقتُ المرورَ للأوّلِ وفصلتُ بينهما عند من التَّبَسَّا عليه فلم يَدْرِ بأيّهما مررتُ .

هذا باب المُبْدَلِ من المُبْدَلِ منه

والمبديل يشرك المبدل منه فى الجر

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حِمارٍ . فهو على وجهٍ محالٍّ ، وعلى وجهٍ حَسَنٍ .

فأما المحالُّ فأنْ نَعْنَى أَنَّ الرجلَ حِمَارٌ . وأما الذى يَحْسُنُ فهو أنْ تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبَدِّلُ الحِمَارَ مَكَانَ الرجلِ فتقول : حِمَارٍ ، إمّا أنْ تكونَ غَلِطْتَ أوْ نَسِيتَ فَاسْتَدْرَكْتَ ، وإمّا أنْ يَبْدُوْكَ لَكَ أَنَّ تُضْرَبَ عن مرورك بالرجل وتُجَمَلُ مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردتَ غيرَ ذلك .

ومثل ذلك قولك : لا بَلَّ حِمَارٍ .

ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلَّ حِمَارٍ ، وهو على تفسيرٍ : مررتُ برجلٍ حِمَارٍ .

ومن ذلك : ما مررتُ برجلٍ بَلَّ حِمَارٍ ، وما مررتُ برجلٍ ولكن حِمَارٍ ، أبَدتُ الآخرَ من الأوّلِ وجعلته مكانه . وقد يكونُ فيه الرفعُ على أنْ يُذَكَّرَ الرجلُ فيقال : مِنْ أَمْرِهِ وَمِنْ أَمْرِهِ ، فتقولُ أنت : قد مررتُ به ، فما مررتُ برجلٍ بل حِمَارٌ ولكن حِمَارٌ ، أى بل هو حِمَارٌ ولكن هو حِمَارٌ .

ولو ابتدأت كلاماً فقلت : ما مرتُ برجلٍ ولكن حمارٌ ، تريد : ولكن هو حمارٌ ، كان عربياً ؛ أو بل حمارٌ ، أو لا بل حمارٌ ، كان كذلك ، كأنه قال : ولكن الذى مرتُ به حمارٌ .

وإذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأضرته ، أو اسم فأضرته أو أظهرته ، فهو أقوى ؛ لأنك تُضمرُ ما ذكرتَ وأنت هنا تُضمرُ ما لم تذكر . وهو جازٌ عربى ، لأن معناه ما مرتُ بشيء هو رجل<sup>(١)</sup> ؛ فجاز هذا كما جاز المنعوتُ المذكورُ نحو قولك : [ ما ] مرتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : « وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ<sup>(٢)</sup> » . فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا ، وعلى الوجه الآخر . والمعرفة والنكرة فى لکن وبل ولا بل سواء .

ومن المبدل أيضاً قولك : قد مرتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، إنما ابتدأ بيقينٍ ثم جعل مكانه شكاً أبده منه ، فصار الأولُ والآخرُ الادعاء فيهما سواء ، فهذا شبيه بقوله : ما مرتُ بزيدٍ ولكن عمرو ، ابتدأ بنفى ثم أبدل مكانه يقيناً .

وأما قولهم : أمرتَ برجلٍ أم امرأةٍ ؟ إذا أردتَ معنى أيهما مرتُ به ، فإنَّ أم تُشركُ بينهما كما أشركتَ بينهما أو .

(١) ط : « هو بفل » .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .



وأما : ما مرتتُ برجلي فكيف امرأة ، فزعم يونسُ أن الجرَّ خطأ ،  
وقال : هو بمنزلة أين<sup>(١)</sup> . ومن جرَّ هذا فهو ينبغي له أن يقول : ما مرتتُ  
بعبد الله فلم أخيه ، وما لقيتُ زيدا مرةً فكم أبا عمرو ؟ تريد : فلم مرتتُ  
بأخيه ؟ وفكم لقيتُ أبا عمرو ؟

واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء .

واعلم أن المنصوب والمرفوع في النكرة والبدل كالمرور .

---

(١) السيرافي : مذهب البصريين أن المعطف لا يجوز بشيء من حروف  
الاستفهام . فاما الكوفيون فقد أجازوا الذق بأين وكيف وألا وهلا .  
وألزم سيويوه من أجاز النسق بأين وكيف لم وبكم فقال : ينبغي أن يجيز :  
ما مرتت بعبد الله فلم أخيه ؟ وما لقيت زيدا فكم أبا عمرو ؟ تريد لم مرتت بأخيه ؟  
وكم لقيت أبا عمرو ؟ . وهم لا يلتزمون ذلك .

## فهرس

### الجزء الأول

صفحة

١٢	...	...	...	...	...	...	...	...	هذا باب علم ما الكلم من العربية
١٢	...	...	...	...	...	...	...	...	» مجارى اواخر الكلم من العربية
٢٣	...	...	...	...	...	...	...	...	» المسند والمستند إليه
٢٤	...	...	...	...	...	...	...	...	» اللفظ للمعانى
٢٤	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما يكون فى اللفظ من الأعراض
٢٥	...	...	...	...	...	...	...	...	» الاستقامة من الكلام والإحالة
٢٦	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما يحتمل الشمر
									» الفاعل الذى لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل
٣٣	...	...	...	...	...	...	...	...	» فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر
٣٤	...	...	...	...	...	...	...	...	» الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول
									» الفاعل الذى يتعداه فصله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول
٣٧	...	...	...	...	...	...	...	...	» الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول
									» الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد
٣٩	...	...	...	...	...	...	...	...	» المفعولين دون الآخر
									» الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر
٤١	...	...	...	...	...	...	...	...	» على مفعول منهم واحد دون الثلاثة
٤١	...	...	...	...	...	...	...	...	» المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعول
									» المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد
٤٣	...	...	...	...	...	...	...	...	» منها دون الآخر
٤٤	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول
									» الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه
٤٥	...	...	...	...	...	...	...	...	» لىء واحد
٥٤	...	...	...	...	...	...	...	...	» تخير فيه عن الشكره بشكره
٥٧	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله
٦٦	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما تجر به على الموضع لا على الاسم الذى قبله
٦٩	...	...	...	...	...	...	...	...	» الأضمار فى ليس وكان كالأضمار فى إن
٧٢	...	...	...	...	...	...	...	...	» ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكته

## صفحة

- هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به  
وما كان نحو ذلك ... .. ٧٣  
» ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه الفعل  
مبنيًا على الاسم ... .. ٨٠  
» ما يجرى مما يكون ظرفًا لهذا المجرى ... .. ٨٤  
» ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل ... .. ٨٨  
» يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم  
مبنى على الفعل ... .. ٩١  
» ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل وهو باب الاستفهام ... .. ٩٨  
» ما ينصب في الألف ... .. ١٠١  
» ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما  
يجرى في غيره مجرى الفعل ... .. ١٠٨  
» الأفعال التي تستعمل وتلغى ... .. ١١٨  
» من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم  
تستفهم بعد ذلك ... .. ١٢٧  
» الأمر والنهي ... .. ١٣٧  
» حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ... .. ١٤٥  
» من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل  
فيه كما عمل في الأول ... .. ١٥٠  
» من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى  
أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول ... .. ١٥٨  
» من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى  
فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان متونا سكرة ... .. ١٦٤  
» جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ... .. ١٧٥  
» صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل في المعنى وما يعمل فيه ... .. ١٨١  
» من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومثناه ... .. ١٨٩  
» الصفة المشبهة بالفاعل فيها عملت فيه ... .. ١٩٤  
» استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ولايجاز والاختصار ... .. ٢١١  
» وقوز الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على للمنى ... .. ٢١٦  
» ما يكون فيه المصدر حينًا لسة الكلام والاختصار ... .. ٢٢٢  
» ما يكون من المصادر مفعولًا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفصل به  
وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره ... .. ٢٢٨

صفحة

- هذا ب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى للمفعول ولا غيره ... ٢٣٥
- » من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ... ٢٤١
- » متصرف رويد ... ٢٤٣
- » من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ... ٢٤٨
- » ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل لإظهاره إذا علمت ... ٢٥٣
- » أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ... ٢٥٣
- » ما يضمير فيه الفعل المستعمل لإظهاره في غير الأمر والنهى ... ٢٥٧
- » ما يضمير فيه الفعل المستعمل لإظهاره بعد حرف ... ٢٥٨
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره استثناء عنه ... ٢٧٣
- » ما جرى منه على الأمر والتحذير ... ٢٧٣
- » ما يكون معطوفاً في هذا السبب على الفاعل المضمر في التية ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر في التية ويكون على المفعول ... ٢٧٧
- » يخلف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ... ٢٨٥
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره في غير الأمر والنهى ... ٢٩٠
- » ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول منه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ... ٢٩٧
- » مبنى الواو فيه كمنها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم ههنا على مالا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال ... ٢٩٩
- » منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حل آخره على أوله ... ٣٠٧
- » ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل لإظهاره ... ٣١١
- » ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ... ٣١٤
- » ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ... ٣١٦
- » ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها ... ٣١٨
- » ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره من المصادر في غير الدعاء ... ٣١٨
- » أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك لإظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ... ٣٢٢
- » يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبني عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ... ٣٢٨
- » من النكرة مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ... ٣٣٠
- » استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ... ٣٣٤

## صفحة

- هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار  
الفعل المتروك إظهاره لأنه يصير في الأخبار والاستفهام بدلا من اللفظ  
بالفعل كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر ... ٣٣٥ ...  
» ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استغفمت  
أو لم تستغفم ... ٣٤٠ ...  
» ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت  
من الفعل ... ٣٤٣ ...  
» ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره ... ٣٤٨ ...  
» ذكر معنى ليك وسعديك وما اشتقا منه ... ٣٥٢ ...  
» ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ... ٣٥٥ ...  
» يختار فيه الرفع ... ٣٦١ ...  
» ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا ... ٣٦٣ ...  
» ما الرفع فيه الوجه ... ٣٦٥ ...  
» لا يكون فيه إلا الرفع ... ٣٦٦ ...  
» لا يكون فيه إلا الرفع ... ٣٦٦ ...  
» ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ... ٣٦٧ ...  
» ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف  
فيه الأمر ... ٣٧٠ ...  
» ما جاء منه في الألف واللام ... ٣٧٢ ...  
» ما جاء منه مضافا مرفعة ... ٣٧٣ ...  
» ما يجمل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه ... ٣٧٣ ...  
» ما يجمل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو المراك ... ٣٧٥ ...  
» ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ... ٣٧٦ ...  
» ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ... ٣٧٨ ...  
» ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ... ٣٨٠ ...  
» ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ... ٣٨٤ ...  
» ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ... ٣٨٧ ...  
» ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه  
الأمر فينتصب لأنه مفعول به ... ٣٩١ ...  
» ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السمع ... ٣٩٥ ...  
» يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة ... ٣٩٦ ...

صفحة

- هذا باب ما ينتصب من الصفات كاتصاف الأسماء في الباب الأول ... ٣٩٧
- » ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ... ٣٩٧
- » ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ... ٤٠٠
- » ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء
- وتكون فيها ... ٤٠٣
- » ما شبه من الأماكن المختصة بالمساكن غير المختص شبهة به إذ كانت تقع
- على الأماكن ... ٤١٢
- » الجر ... ٤١٩
- » مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه
- وما أشبه ذلك ... ٤٢١
- ر » ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار مجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت
- مجريا على المنعوت ... ٤٢٧
- » المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر ... ٤٣٩

[ ثم طبع الجزء الأول من كتاب سيويه ]